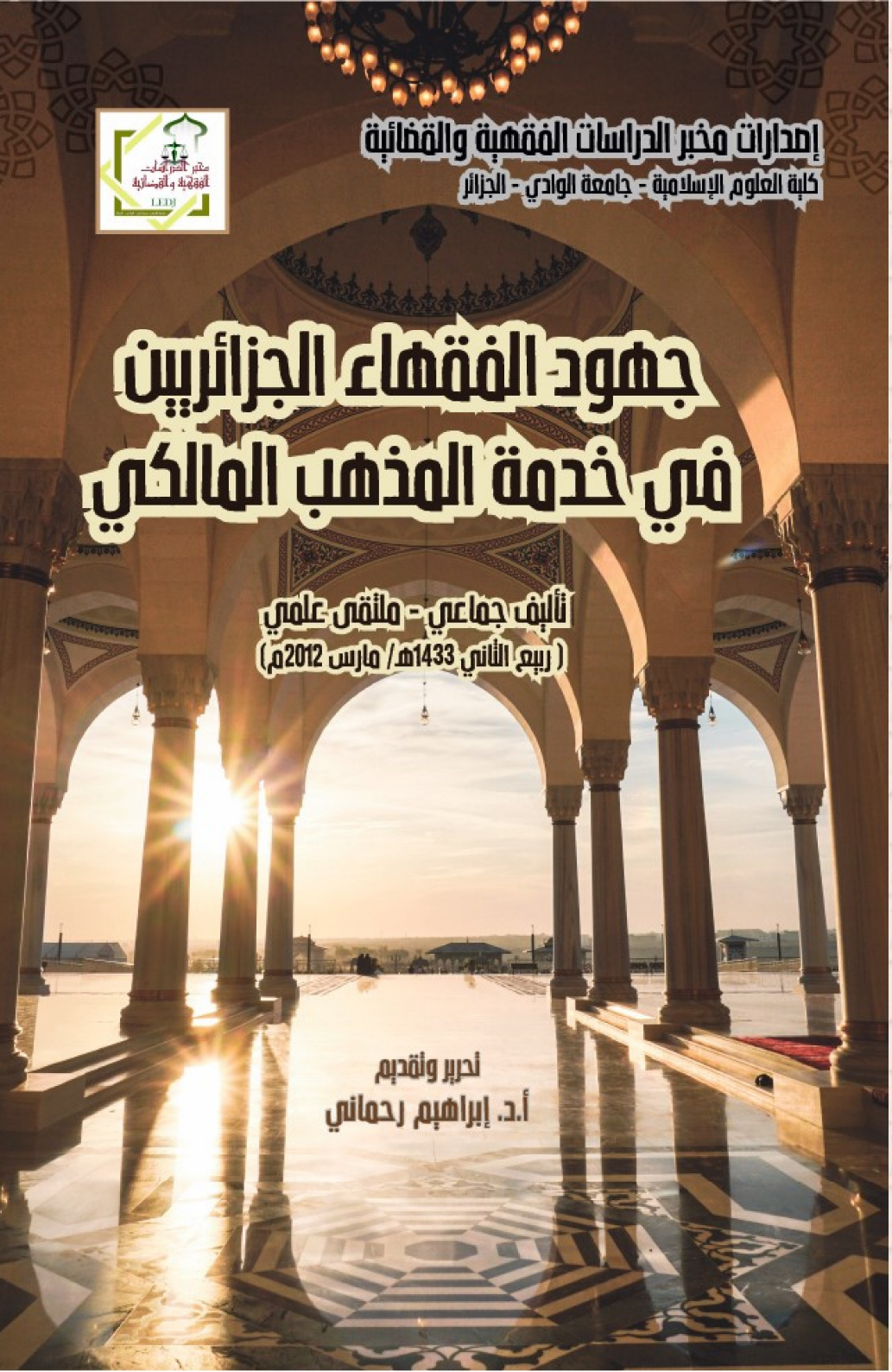


جهود الفقهاء الجزائريين
في خدمة المذهب المالكي

تأليف جماعي - ملتقى علمي
(ربيع الثاني ١٤٣٣ هـ / مارس ٢٠١٢م)

هذا الكتاب

إن الانتماء للمذهب المالكي لا يعني الركون إلى الموروث الفقهي المذهبي والجمود عند مسائله؛ وإنما يقتضي أن يكون الانتماء دافعا إلى الإثراء والرقي بالبحث لتنمية المجتمع والرفع من مستواه في الأداء الديني الشامل عقيدة وفقها وأخلاقا.

وتهدف الأبحاث المتضمنة في هذا الإصدار إلى التعريف بالموروث الفقهي وصياغة مقترحات في الإفادة من المذهب المالكي، والنهوض به وفق مناهج علمية واضحة، بعيدة عن النزعة العاطفية القائمة على المشاعر والتغني بمآثر السابقين، مع اقتراح صيغ لوضع الاختيار المذهبي في المحل الذي يليق به في المناهج الدراسية؛ باعتماد جهود الجزائريين في هذا المسلك.

كما تسعى الأبحاث إلى الكشف عن دور الاجتهاد الفقهي في المذهب المالكي ومقتضيات التنمية في الجزائر، وبيان الأسس المنهجية للبحث الفقهي عندنا، والكشف عن سبل استثماره والاستفادة منه، دون أن تغفل عن التوجيه إلى إحياء مآثر أعلام الفكر الديني والفقهي منه على وجه الخصوص، كعلماء ومثقفين وقدوة للأجيال الحاضرة والمستقبلة بجهدهم واجتهادهم، وخدمتهم لدينهم ولمصالح وطنهم.

ISBN:978-9969-517-13-2
9 789969 517132
سامي للطباعة والنشر والتوزيع

إصدارات
مخبر الدراسات الفقهية والقضائية
كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي - الجزائر
□ سلسة أبحاث الندوات والمؤتمرات العلمية (6)

جهود الفقهاء الجزائريين في خدمة المذهب المالكي

تأليف جماعي - ملتقى علمي

(ربيع الثاني 1433هـ/ مارس 2012م)

تحرير وتقديم
أ.د. إبراهيم رحماني



مخبر الدراسات الفقهية والقضائية

كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي - الجزائر

مخبر بحث معتمد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تحت رقم (70). بتاريخ: 2015/02/21. الرمز: E0780500

البريد الإلكتروني: La-et-do-ju@univ-eloued.dz

الموقع الإلكتروني: https://www.univ-eloued.dz/ldjs



الطبعة الأولى

1445هـ / 2023 م



◘ جميع الأفكار والآراء الواردة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اختيارات المؤسسة ◘

ردمك: 978-9969-517-13-2

رقم الإيداع القانوني: أكتوبر 2023

سامي للنشر والطباعة والتوزيع

ولاية الوادي - الجزائر

032 14 93 39

0557 97 44 43

imp.alwady@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحرر - مدير المخبر

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد، وعلى آله وصحبه.

إن اختيار الجزائريين منذ القدم للمذهب المالكي كمسلك للممارسة الفقهية له أكثر من دلالة في الموروث الفكري والثقافي للمجتمع الجزائري؛ ذلك أن أصول المذهب المالكي كانت رائدة في المزاوجة بين النقل والعقل، والربط بين الرواية والدراية، وراعت إلى حدود بعيدة أوضاع الناس وأعرافهم على نحو يرفع الحرج ويزيل المشقة، ثم كان لهذا المذهب مشرب واسع في موارد الرأي، وجهود صالحة في مراعاة المصالح واعتبار مقاصد التشريع وأهدافه.

وبناء عليه فقد استفرغ فقهاء الجزائر عبر القرون وسعهم في نشر المذهب المالكي والتمكين له، وكان لهم الحظ الموفور في العلم والمعرفة، وسعة الأفق، والحجج القوية؛ مما يترجم صدق النصرة وقوة العزيمة وسلامة المسلك.

وإن الانتماء للمذهب المالكي لا يعني الركون إلى الموروث الفقهي المذهبي والجمود عند مسائله، وإنما يقتضي أن يكون الانتماء دافعًا إلى الإثراء والرقيّ بالبحث لتنمية المجتمع والرفع من مستواه في الأداء الديني الشامل عقيدة وفقها وأخلاقا.

هذا، وإن إحياء ذلك الرصيد الفقهي، ثم استثماره يقتضي في المقام الأول مسحا شاملا لمفردات أبحاث وأعمال فقهاء الجزائر منذ دخول المذهب المالكي إلى هذا الوطن إلى غاية أيامنا هذه. وهذا المسح الشامل يعطي تصورا واضحا للباحثين ويدفع أقلامهم إلى تلمس المعالم المضيئة للاجتهاد الفقهي في الجزائر وفقا للمذهب المالكي، وإبراز دور أعلامه في التمكين له ومواجهة التعصب برحابة صدر. كما يقدم للمثقفين عامة خطوطا عريضة لا يسهل تخطيها تبرز بجلاء رسوخ المذهب المالكي بالجزائر واجتهاد فقهاء هذا البلد عبر الأجيال في خدمته ونشره.

وبناء عليه يمكن أن نطرح عدة تساؤلات توجه مسيرة البحث في الموضوع:

1. ما هي جذور الانتماء المذهبي في الجزائر؟ وإلى أي روافد يستند؟

2. لماذا كان اختيار المذهب المالكي مسلكا للممارسة الفقهية في الجزائر؟

3 . كيف أسهم المذهب المالكي في استقرار المجتمع الجزائري وأبعده عن أشكال الصراع المذهبي؟

4 . هل أسهم فقهاء الجزائر في تدليل كتب المذهب وتأصيل فروعه، على نحو يصون المنجزات ويصد حملات الكيد والتضليل؟

5 . من هم أشهر فقهاء المالكية بالجزائر وما هي آثارهم ومناهجهم؟

6 . ما الذي يميز المصنفات الفقهية الجزائرية وما الذي تقدمه للفقه المالكي؟

7 . ما هي أهم المدارس الفقهية في تاريخ الجزائر، وما نصيب الدرس الفقهي فيها؟

8 . ما مناهج تدريس الفقه المالكي بالجزائر، وما سبل تطويره وتنميته؟

9 . ما سبل تفعيل جهود فقهاء الجزائر في خدمة المذهب لأجل التنمية الاجتماعية الشاملة؟

كانت تلك الأسئلة محور اشتغال عدد وفير من الباحثين الجزائريين من مختلف المؤسسات الجامعية؛ حيث اشتركوا في فعاليات تظاهرة علمية بجامعة الوادي، وبالتحديد في قسم العلوم الإسلامية بتاريخ: 13 ـ 14 ربيع الثاني 1433 هـ 06 ـ 07 مارس 2012م ضمن ملتقى علمي بعنوان: "جهود الفقهاء الجزائريين في خدمة المذهب المالكي". وقد اجتهدنا حينها وفق المخصصات المعتمدة فطبعنا الجزء الأول من الأبحاث، وأخرنا طباعة الباقي إلى موعد لاحق، لكن مع كثافة الأشغال وتنوعها، والدخول في مشاريع إدارية وبحثية جديدة، وكذا برمجة عدد آخر من المؤتمرات العلمية؛ تأجلت طباعة الأبحاث المذكورة إلى هذه السانحة؛ فرأينا أن نعيد معها طباعة الجزء السابق ليكون العمل متكاملا في وثيقة واحدة.

وتهدف الأبحاث المتضمنة في هذا الإصدار إلى صياغة مقترحات في الإفادة من المذهب المالكي، والنهوض به وفق مناهج علمية واضحة، بعيدة عن النزعة العاطفية القائمة على المشاعر والتغني بمآثر السابقين، مع اقتراح صيغ لوضع الاختيار المذهبي في المحل الذي يليق به في المناهج الدراسية؛ باعتماد جهود الجزائريين في هذا المسلك.

كما تسعى الأبحاث إلى الكشف عن دور الاجتهاد الفقهي في المذهب المالكي ومقتضيات التنمية في الجزائر، وبيان الأسس المنهجية للبحث الفقهي عندنا، والكشف عن سبل استثماره والاستفادة منه. دون أن تغفل عن التوجيه إلى إحياء مآثر أعلام الفكر الديني والفقهي منه على وجه الخصوص، كعلماء ومثقفين وقدوة للأجيال الحاضرة والمستقبلة بجهدهم واجتهادهم، وخدمتهم لدينهم ولمصالح وطنهم.

وجاءت البحوث على العموم ضمن إطار محوري كالاتي:

- **المحور الأول**: مدخل تعريفي حول: نشأة المدرسة المالكية بالمغرب العربي وخصائصها

1 - التعريف بالمذهب المالكي: النشأة. الخصائص. التطور.

2 - دخول المذهب المالكي للمغرب العربي والأندلس.

3 - المدارس الفقهية الكبرى للمالكية بالمغرب العربي.

4 - الخصائص العامة للمدرسة المغاربية المالكية.

- **المحور الثاني**: المدارس الفقهية في الجزائر ودورها في خدمة المذهب المالكي

1 - المدارس الفقهية في الشرق الجزائري. 2 - المدارس الفقهية في الغرب الجزائري.

3 - المدارس الفقهية في الوسط الجزائري. 4 - المدارس الفقهية في الجنوب الجزائري.

- **المحور الثالث**: جهود فقهاء الجزائر في التأليف الفقهي في المذهب المالكي

1 - جهود فقهاء الجزائر في تصنيف المتون والمختصرات الفقهية المالكية.

2 - جهود فقهاء الجزائر في تصنيف الشروح والحواشي والتقريرات الفقهية المالكية.

3 - جهود فقهاء الجزائر في تصنيف النوازل الفقهية المالكية.

4 - جهود فقهاء الجزائر في تصنيف الشروط والوثائق الفقهية المالكية.

5 - جهود فقهاء الجزائر في أصول الفقه والقواعد الفقهية.

هذا، وقد خضعت الأبحاث المتضمنة في هذا الإصدار إلى مراجعة اللجنة العلمية التي ترأسها أ.د. أبو بكر لشهب (جامعة الوادي)، وشارك في عضويتها كل من الأساتذة: أ.د. مصطفى حميداتو (جامعة باتنة)؛ أ.د. نصر سلمان (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)؛ أ.د. ناصر قارة (جامعة الجزائر)؛ أ.د. مبروك المصري (جامعة أدرار)؛ د. عاشوري قمعون (جامعة الوادي)؛ د. إبراهيم رحماني (جامعة الوادي)؛ د.محمد رشيد بوغزالة (جامعة الوادي)، د. علي غنابزية (جامعة الوادي)؛ د. عبد الكريم بوغزالة (جامعة الوادي)؛ د. يوسف عبد اللاوي (جامعة الوادي)؛ أ. عمار غرايسة (جامعة الوادي)؛ أ. عبد القادر مهوات (جامعة الوادي).

ويقتضي المقام أن نقدم الشكر الوفير للفريق الإداري والتنظيمي الذي تكفّل عام (2012م) بإنجاح فعاليات الملتقى المذكور، وعلى رأسهم: أ.د. الطاهر سعد الله (مدير الجامعة)، ود. محمد السعيد عقيب (مدير معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية)، ود. محمد رشيد بوغزالة (رئيس قسم العلوم الإسلامية).

كما نشكر أعضاء اللجنة التنظيمية: د. عبد الكريم بوغزالة؛ أ.عمار غرايسة؛ أ.أحمد

خويلدي؛ أ.خريف زتون؛ أ.جمال الأشراف؛ أ.الطاهر الأدغم؛ أ.محمد عبد الرؤوف ثامر؛ أ.إدريس ريمي؛ أ. محمد الصالح غريسي؛ أ.أكرم بلعمري؛ أ.نور الدين تومي؛ أ.شوقي مدلل؛ أ.بشير مدلل؛ أ.العربي زهواني.

ولا يسعنا ونحن نقدم هذه الطبعة الجديدة بين يدي الباحثين، إلا أن نشيد بالجهود الطيبة لأصحاب البحوث الذين تكرموا بتحرير هذه الصفحات وإهدائها إلى القراء وطلاب العلم، نسأل الله عز وجل أن يتقبلها في موازين حسناتهم، وأن ينفع بها العلم وأهله، ويوفق الجميع إلى صلاح الحال والمآل.

كما ننبّه أننا أبقينا البحوث على أصولها عام (2012م)، ولم نحدث أيّ تغيير في الأوصاف والرتب العلمية للمؤلفين؛ حيث إن وضع أكثرهم بعد هذه الأعوام قد مسّه التغيير بالترقيات ونحوها، أو التقاعد من الوظيفة الرسمية بالجامعة، بل إن مِن المؤلفين مَن انتقل إلى الدار الآخرة؛ نسأل الله تعالى لهم المغفرة والرحمة.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدينة الوادي: الأربعاء 26 ربيع الأول 1445هـ
الموافق 11 أكتوبر 2023م

أ.د. إبراهيم رحماني

أستاذ أصول الفقه والفقه المقارن بقسم الشريعة
مدير مخبر الدراسات الفقهية والقضائية
عميد كلية العلوم الإسلامية – جامعة الوادي
rahmani-brahim@univ-eloued.dz

مجموع البحوث العلمية

خصائص المدرسة الفقهية المالكية في الغرب الإسلامي

بقلم

د/ إبراهيم رحماني
جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

يعتبر المذهب المالكي من أوسع المذاهب الفقهية السنية انتشارا في العالم، وأكثرها قدرة على حسن عرض التطبيق العملي للإسلام على مدار التاريخ، وفي مختلف البيئات الاجتماعية. فالملاحظ أن الرصيد الفقهي لهذا المذهب متميز في تنوعه ومرونته وبدائل معالجته لقضايا العصر، واتساع أفق الاجتهاد والتخريج فيه، مما منحه غنى وحيوية وثراء زادت المذهب مع مرور الأيام قوة وصلابة وقدرة على مواجهة التحديات.

والظاهر أن القوة في المذهب المالكي تتجلى في وفرة أصوله وتنوعها، وحيوية مجتهديه ورسوخهم، وثراء أقوالهم وآرائهم في المذهب... وهي عناصر إذا أحسن استثمارها ترفع مقام المذهب بما تبثه فيه من الحياة والإحياء، كما تدعمه بالقدرة على حسن التكيف والتفاعل والإثراء وما يؤهله للتفاعل الدائم مع الأحداث، ومواكبة تطورات الحياة، وتوفير متطلباتها.[1]

إن أعلام الغرب الإسلامي على مدار التاريخ قد خدموا المذهب المالكي خدمات جليلة، يأتي على رأسها عنايتهم بأصلي المذهب بعد كتاب الله تعالى وهما: الموطأ والمدونة؛ فالأول وضعوا عليه شروحات وحواش متعددة كالقبس، والمسالك، والمنتقى، والتمهيد، والاستذكار... كما حظي الثاني بخدمة جليلة؛ حيث تم تأصيل أبواب المدونة على يد القاضي ابن رشد الجد، وصحح رواياتها، وحقق نصها القاضي عياض، ثم بيّن مضامينها الفقهية أبو الحسن علي الركراكي في "مناهج التحصيل...[2]

وعلى مرّ السنين وتعاقب الأيام لم يتغير الفقه المالكي في أصوله وسعة آفاقه الاجتهادية وقدرته على الاستجابة لمتطلبات الحياة، إنما الذي يؤسف عليه هو الاستغناء عن الموروث الفقهي والمنزع الاجتهادي للمذهب في كثير من المجالات وتعويضه بمنظومات تشريعية وافدة،

1- http://moulayalhayna.maktoobblog.com/13 (2011-12 –27)
2- http://moulayalhayna.maktoobblog.com/13 (2011-12 –27)

وبهذا المسلك تجاوز الناس مرجعيتهم الفقهية المذهبية، حتى توهم الكثيرون أن المذهب المالكي توقف عن العطاء.[1]

والحقيقة أن المذهب المالكي برصيده الثري إنما يمثل إطارا معرفيا منهجيا يملك من الأدوات والطاقات ما يؤهله للعطاء إذا مست تلك المكونات يد مجتهد ماهر نظَّار... فلم يَشكُ التشريع الإسلامي عموما - والمذهب المالكي منه- في تاريخه المديد توقّفا أو عدم قدرة على الوفاء بحاجات الناس.[2]

ولقد أبدع فقهاء الغرب الإسلامي في النظر والاجتهاد فأثمر جهدهم وجهادهم ثروة فقهية هائلة. تشهد لها تلك المدونات الضخمة والمتنوعة التي ملأت الخزائن والمكتبات الكبرى في العالم وكانت ولا تزال محط أنظار العلماء والباحثين.

وما من شك في أن براعة التدوين الفقهي لأعلام الغرب الإسلامي لم تكن مصادفة، بل إنها نتاج عقول شغوفة بالتحصيل العلمي، والاستنباط الفقهي، بحيث كانت أمهات كتب المذهب كالمدونة، والعتبية، والموازية، وغيرها يستحضرها صغار السن منهم، فكيف هو حال كبارهم وعلمائهم ؟![3]

وسوف نتطرق في هذه المداخلة إلى خصائص المدرسة الفقهية المالكية في الغرب الإسلامي من خلال النقاط التالية:

- أولا: انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي.
- ثانيا: أسباب استقرار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي.
- ثالثا: خصائص البحث الفقهي لدى المالكية المغاربة.
- خاتمة.

أولا: انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي

كانت مجالس الإمام مالك بن أنس الأصبحي بالمدينة المنورة تضمّ أعدادا هائلة من التلاميذ الذين وفدوا من شتى بقاع العالم الإسلامي، وقد التزموا مذهب شيخهم أصولا وفروعا، وما إن رجع أولئك التلاميذ إلى مواطن إقامتهم حتى شكلوا خلايا فقهية؛ أصبحت في وقت وجيز مدارس فرعية تحت راية مدرسة المذهب الكبرى، وكان لكل مدرسة من هذه المدارس النشاط العلمي المميز في منهج الاستنباط، والترجيح الفقهي، والكتب المعتمدة.

1- http://moulayalhayna.maktoobblog.com/13 (2011-12 –27)

2- http://moulayalhayna.maktoobblog.com/13 (2011-12 –27)

3 . د. مبارك جزاء الحربي، «نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية»، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مج: 21، ع: 64، مارس 2006م، ص:285.

فكانت أشهر تلك المدارس أربع؛ ثلاثة في المشرق (المدينة المنورة، العراق، ومصر) وواحدة في بلاد المغرب.

ولقد ضمّت المدرسة المغاربية فروعا متعددة انطلاقا من القيروان، تونس، بجاية، الجزائر، تلمسان، فاس، والأندلس.

وشاءت إرادة الله عز وجل أن ينتشر الفقه المالكي في بلاد المغرب الإسلامي بواسطة تلامذة الإمام مالك الذين رحلوا إليه منها، والذين يزيدون على ثلاثين تلميذاً.

وكان أبرز هؤلاء [1]:

- علي بن زياد (ت183هـ)،
- البهلول بن راشد (ت183هـ)،
- عبد الرحيم (عبد الرحمن) بن أشرس،
- عبد الله بن غانم (ت190هـ)،

وكان هؤلاء حجر الأساس المكين في هيكلة الفقه الإسلامي بالمغرب، ونواة الشجرة التي تولدت عنها جنة باسقة، لم يزل الدين والعلم والفكر والآداب تتفيأ ظلالها الوارفة إلى اليوم...[2]

ولعل من أعظم أولئك الرجال: علي بن زياد، الذي قال بشأنه سحنون: «ولو أن التونسيين يسألون لأجابوا بأكثر من جوابات المصريين؛ يريد علياً بن زياد وابن القاسم».[3]

ولقد تجلّت عبقرية ابن زياد في تلميذيه اللذين تخرّجا على عينيه، وهما الإمامان [4]:

- أسد بن الفرات (ت213هـ) الذي كان له أكبر الأثر في تدوين فقه هذه المدرسة من خلال كتابه المعروف بالأسدية.

- وسحنون بن سعيد (ت240هـ)، الذي استطاع أن يجدّد الأسدية ويربط تلك الفروع بأصولها من خلال المدوّنة.

وكان اهتمام المدرسة المغاربية بالموطأ كبيرا وبمختلف آثار الإمام مالك، كما اهتمت هذه

---

1. ظ: د. محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، ط:2؛ دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. الإمارات العربية المتحدة، 1423هـ/2002م) ص:67. 68.

2. ظ: محمد الفاضل ابن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي (تونس: مكتبة النجاح، د.ت) ص:24.

3. ظ: القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم، ج 3(ط:1؛ بيروت: الكتب العلمية، 1418هـ/1998م) ص:82.

4. ظ: محمد المختار محمد المامي، المذهب المالكي: مدارسه ومؤلفاته - خصائصه وسماته.(ط:1؛ دبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، 1422هـ/2002م) ص: 95 – 96.

المدرسة بتصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات.[1]

ولئن كانت القيروان حاضرة تلك المدرسة الفقهية إلا أنه سرعان ما امتد نشاطها إلى بجاية والجزائر وتلمسان حتى وصل إلى (فاس، والمغرب الأقصى) على يد درَّاس ابن إسماعيل (ت357هـ)، وهو أول من أدخل مدونة سحنون مدينة فاس.[2]

وهكذا عُرفت المدرسة المالكية المغاربية؛ إذ مصطلح: «المالكية المغاربة» انتشر لمّا عمّ المذهب المالكي بلاد المغرب الإسلامي، والتي تشمل في إطار هذا الاصطلاح بلاد شمال إفريقية والأندلس، حيث وصلهم المذهب بالسند العالي من مصادره الأصلية عن طريق تلاميذ الإمام مالك الذين رحلوا إليه ثم رجعوا محمّلين بالفقه والحديث، وقد زاد عددهم عن الثلاثين.

والمراد بجهة الغرب هنا: ما كان غرب الدولة الإسلامية قديماً، ويخطئ من يظن أن المقصود منه بلاد المملكة المغربية حاليا [3]. ولهذا يطلق على كثير من علماء الأندلس وعلماء إفريقية، وعلماء سبتة، وتلمسان، وشنقيط وغيرهم أنهم مغاربة.

فمثلاً يقال للباجي: إنه من المغاربة وهو أندلسي، ويقال لابن رشد: إنه من المغاربة وهو قرطبي، ويقال للقاضي أبي المطرف الشعبي: بأنه مغربي وهو من مالَقَة (وهي مدينة ساحلية بجنوب الأندلس)، وكذلك الحافظ ابن عبد البر القرطبي الأندلسي، وكذلك ابن العربي المعافري.

وكذلك يقال لابن أبي زيد القيرواني: إنه من المغاربة، وهو إفريقي (تونسي)، وكذلك يقال لابن الحسن اللخمي وهو قيرواني الأصل.

ويطلق على أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي بأنه مغربي وهو من تلمسان (الجزائر) وغيرهم كثير.[4]

ومما يدل على أن انتشار وتوسع المذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي كان مبكرا جدا معرفتنا بمؤسس المدرسة المالكية في الأندلس، وهو زياد بن عبد الرحمن الملقب بـ (شبطون) (ت204هـ)؛ فقد سمع من الإمام مالك الموطأ، وروى عنه يحيى بن يحيى الموطأ قبل أن يرحل إلى مالك، وقد نقل عن الإمام مالك بعض الفتاوى، وله فيها كتاب سماع معروف بسماع زياد.[5]

---

1. ظ: مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: سعيد اللحام(ط:1؛ بيروت: دار إحياء العلوم، 1411هـ/1990م)، مقدمة المحقق ص: 46؛ وأعلام الفكر الإسلامي لمحمد الفاضل بن عاشور ص: 51؛ واصطلاح المذهب ص:74؛ ود. مبارك جزاء الحربي، المرجع السابق، ص: 291.
2. ظ: ميكلوش موراني، دراسات في مصادر الفقه المالكي (ط:1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي 1409هـ/1988م) ص:150.
3. ظ: محمد المامي، المذهب المالكي، ص:95.
4. د. مبارك جزاء الحربي، المرجع السابق، ص: 294.
5. ظ: د. محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، ص:79.

ومما زاد في تثبيت المذهب في الأندلس نشاط أحد تلاميذ زياد بن عبد الرحمن، وهو يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي الذي كان قريبا من الحكم في عهد عبد الرحمن بن الحكم بن هشام. حيث جاء في «ترتيب المدارك»: «ولم يعط أحد من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام من الحظوة، وعظم القدر، وجلالة الذكر، ما أعطيه يحيى بن يحيى. وكان الأمير عبد الرحمن بن الحكم يبجّله تبجيل الأب، ولا يرجع عن قوله، ويستشيره في جميع أمره، وفيمن يوليه ويعزله؛ فلذلك كثر القضاة في مدته».[1]

ولم يكتف يحيى بن يحي الليثي بتحمل موطأ مالك[2] بل شد الرحال نحو تلاميذ مالك بمصر، حيث التقى بابن القاسم(ت191هـ)، وابن وهب(ت197هـ)، شيخي المدرسة المصرية والمدنية، وتلقى منهما العلم الكثير، واجتهد في الجمع بين آرائهما دون تعصب، حتى أُثر عنه قوله: «اتباع ابن القاسم في رأيه رشد، واتباع ابن وهب في أثره هدى».[3]

ثم حمل لواء المذهب في بلاد المغرب أعلام كثيرون برعوا في خدمة المذهب تأصيلا وتفريعا، نذكر منهم:[4]

- محمد العتبي (ت254هـ).
- ابن لبابة (ت314هـ).
- الفضل بن سلمة (ت319هـ).
- أبو بكر بن زرب (ت381هـ).
- أبو محمد الأصيلي (ت392هـ).
- أبو عمر بن المكوي (ت401هـ).
- ابن الفخار (ت419هـ).
- ابن عبد البر (ت463هـ).
- أبو الوليد الباجي (ت474هـ).
- ابن رشد الجد (ت 520هـ).
- سند بن عنان (ت541هـ).
- ابن العربي (ت543هـ).

---

1. القاضي عياض، ترتيب المدارك 382/3.
2. ظ: محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب، مواهب الجليل بشرح مختصر خليل، ج 1 (ط:2؛ بيروت: دار الفكر، 1398هـ/1978م) ص: 6.
3. القاضي عياض، ترتيب المدارك 387/3.
4. ظ: عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، (ط: 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ/1993م) ص:357، والقاضي عياض، ترتيب المدارك 172/5، ومحمد الفاضل ابن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي، ص: 88، ومحمد المامي، المذهب المالكي، ص: 100– 105.

- ابن رشد الحفيد (ت595هـ).
- ابن الحاجب (ت646هـ).
- أحمد بن إدريس القرافي (ت684هـ).
- خليل بن إسحاق (ت767هـ).
- أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ)...

ثانيا: أسباب استقرار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي

لقد تضافرت أسباب عدة أسهمت في التمكين للمذهب المالكي ببلاد الغرب الإسلامي، وأهم تلك الأسباب ما يلي:

1. الشخصية المتميزة للإمام مالك بن أنس والمرويات المزكية له:

فالإمام مالك هو عالم المدينة وفقيهها، إليه انتهى علم أهل المدينة وعلمهم، بلغ درجة الاجتهاد المطلق، عرف عنه تمسكه الشديد بالسنة الصحيحة، وبآراء الصحابة والتابعين، إذ جمع بين الحديث والفقه، والموطأ خير شاهد على ذلك. تلك خصائص وغيرها جعلته قبلة العلماء ومقصدهم من أجل السماع منه والإفتاء، فاقتنع أهل المغرب برأيه وتمسكوا بمذهبه؛ لتوافقه مع حياتهم الاجتماعية ببلادهم .

ومما لا شك فيه، أن لشخصية للإمام مالك الأثر البارز في ترسيخ علم مالك وانتشار مذهبه، وتمسك الجمهور بمذهبه، وترجيحهم له على غيره من المذاهب المعتبرة لدى الأمة . فقد كان لشخصيته أبلغ تأثير في تحبيب مذهبه إلى الناس عامة والمغاربة خاصة؛ ويتضح ذلك لمن يطالع ترجمته ويتعرف من خلالها على أخلاقه العالية واهتمامه بالطلبة المغاربة خاصة.

فأما أخلاقه، فكان المعروف عنه الكرم ومحبة الناس والتواضع والحرص على الخير والزهد فيما في أيدي الناس عامة والولاة خاصة ... إضافة إلى تهيبه الشديد من الفتوى وتحريه الدقيق لما ينقله ويرويه من حديث النبي ﷺ، وكذا إقباله على ما ينفع وتركه خلاف هذا، وقد عرف عنه شدة التوقير لحديث رسول الله ﷺ ... وكل هذا وغيره مكنّ حبّه من التوطد في قلوب الناس، فكانوا لا يخرجون عن حكمه، ولا يعقبون على رأيه، ولا يفتون ومالك في المدينة.

ومما يسجل من الفضل لإمام دار الهجرة لأهل الغرب الإسلامي، عنايته بالطلبة المغاربة؛ فقد كان شديد العناية بهم حتى قال للمهدي لما طلب السماع منه: «هذا شيء يطول عليك، ولكن أكتبها لك وأصححها وأبعثها إليك»، ولما جاءه كتاب ابن غانم يوصيه بعبد الله بن أبي حسان اليحصبي أكرمه حتى قال عبد الله: «فلم أزل عنده مكرَّما». ومما يروى عنه قوله: «إنَّ أهل الأمن والذكاء والعقول من أهل الأمصار ثلاثة: المدينة ثم الكوفة ثم القيروان»، فكان لهذا السلوك الأثر الحسن في نفوس المغاربة.

ومن المؤيدات التي أضفت قدرا من القبول والاهتمام بالفقه المالكي ما روي من أن النبي ﷺ قال: «يُوشِكُ أَن يَضرِبَ النَّاسُ أَكبَادَ الإِبِلِ يَطلُبُونَ العِلمَ فَلاَ يَجِدُونَ أَحَداً أَعلَمَ مِن عَالِمِ المَدِينَةِ»[1]. قال كثير من العلماء بأن مالك بن أنس هو المقصود بالحديث.[2]

هذا، ولئن كانت شخصية الإمام مالك وسعة علمه وأخلاقه الرفيعة لها وزن كبير في التمكين للمذهب ببلاد المغرب؛ فإن هناك عوامل أخرى أسهمت بقسط وفير في كثرة التلاميذ المحتفين بالمذهب والناشرين له والرافعين لواءه. ولعل أهم تلك العوامل ما يلي:

- تعدد مجالس الإمام مالك العلمية، حيث كانت له مجالس للحديث وأخرى للفقه، فقَصَدَهُ بعض التلاميذ للحديث، وقصده آخرون للفقه، وبعضهم كان مقصده الأمران معا.[3]

- لزوم الإمام مالك للمدينة لا يبرحها إلا لمكة حاجّا. وكانت المدينة مقصد المسلمين من مختلف بقاع العالم ومزارهم بعد أداء مناسك الحج أو العمرة.[4]

- طول المدة التي مكثها الإمام مالك يدرّس الحديث والفقه، حيث قضى نحوا من أربعين سنة وهو على تلك الحال الطيبة.[5]

- تنوّع وسائل وطرق التلقي عن الإمام مالك، وهي وسائل اتسمت بالسعة والمرونة، وضمت إلى التلقي المباشر المراسلات بينه وبين تلاميذه من البلدان البعيدة.[6]

- الصلة الروحية القوية التي كانت تربط الإمام مالك بتلاميذه، فقد كان يحيطهم بوافر الرعاية والاهتمام، ويحظون لديه بمزيد من المحبة والمودة.[7]

2. مقوّمات المذهب المالكي أصولا وفروعا:

تميز المذهب المالكي بجملة مقومات كان لها الأثر الكبير في استقراره وسعة انتشاره والتمكين له عبر القرون، ومن تلك المقومات[8]:

. التجدد المتواصل انطلاقا من حسن استثمار قاعدة المصالح المرسلة، وقاعدة سدّ الذرائع؛ مما أثمر قدرا معتبرا من المرونة والقابلية للتكيف مع مختلف البيئات وفي جميع

---

1. أخرجه أحمد في مسنده 299/2، والترمذي في سننه، الحديث رقم:2680، وحسّنه.
2. قال سفيان بن عيينة: «كنت أقول: هو سعيد بن المسيب، حتى قلت: كان في زمانه سليمان بن يسار، وسالم بن عبد الله، وغيرهما، ثم أصبحت اليوم أقول: إنه مالك، لم يبق له نظير بالمدينة». (سير أعلام النبلاء 57/8، وينظر: ترتيب المدارك 83/1).
3. د. خليفة بابكر الحسن، دراسات في تاريخ المذهب المالكي (ط:1؛ القاهرة: مكتبة الزهراء، 1422هـ 2001م) ص:23.
4. المرجع نفسه، ص:23.
5. المرجع نفسه، ص:24.
6. المرجع نفسه، ص:24.
7. المرجع نفسه، ص:24 - 25.
8. ظ: د. محمد عز الدين الغرياني، المذهب المالكي: النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي (لا.ط؛ ليبيا: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 2010م) ص:61. 63.

العصور، والقدرة على حل مختلف القضايا والنوازل.

. طبيعة المذهب نفسه التي تزاوج بين الرواية والدراية، فضلا عن البعد الواقعي (مراعاة البيئة والعرف). والمذهب في هذا يتوافق مع طبيعة أهل الغرب الإسلامي الذين يميلون إلى البساطة واليسر، وإلى الواقعية والعمل الملموس، وينفرون من الغموض والإبهام.

. مقاومة المذهب وشعبيته الكبيرة، وتمسك فقهائه بالقضايا الوطنية، وتقدمهم في ميدان الجهاد. وخير دليل على ذلك قيام دولة المرابطين القوية على أكتاف فقهاء المذهب، وكذا الدور الذي نهض به مالكية الغرب الإسلامي في أعماق القارة الإفريقية لأجل نشر الإسلام وبسط نفوذه.

. تأييد الدولة للمذهب في فترات تاريخية معينة، وعملها على استقراره من حيث تبنيه في مؤسسات الحكم والقضاء، وفي دعم وتوجيه مؤسسات التعليم والتربية.

. القوة العلمية لفقهاء المذهب وتوقيرهم للعلم والتزامهم بأخلاق العلماء، وإن قراءة مصنفات التراجم والسير لعلماء المالكية في المغرب والأندلس، تقدم لنا صورا أكثر وضوحا عن مسلك علماء المالكية في العلم والأخلاق.

ولعل أحسن مثال يبين لنا الأثر الكبير لهؤلاء العلماء، والذي تعدى بأشواط حدود المغرب إلى المشرق، قراءة كتاب «فتح الباري شرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وفيه نقف عند أئمة أعلام اعتمد عليهم الشارح، حيث أكثر من النقل عن شخصيات علمية كثيرة من أهل الغرب الإسلامي المالكية، منهم:

. أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (ت 392هـ).
. أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أحمد التميمي القرطبي، ابن الحذاء (ت 416 هـ).
. أبو الحسن علي بن خلف البكري، ابن بطال القرطبي (ت 449هـ).
. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، ابن عتاب القرطبي (433. 520هـ).
. المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد، الأندلسي (ت 435هـ).
. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري، ابن عبد البر (368. 463هـ).
. أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (403. 474هـ).
. أبو بكر محمد بن علي بن عبد الله الجياني (492. 563هـ).
. أبو الحسن على بن محمد بن عبد الملك الكتامي الفاسي (ت628هـ).
. أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي.
. أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري (ت536هـ).
. أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعارفي (ت543هـ).
. أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد الجد القرطبي (450. 520هـ).
. أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبى السبتي (ت544هـ).

. أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بَشْكَوَال الأندلسي (494. 578هـ).
. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الخطيب السهيلي (508. 581هـ).
. أبو العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت656هـ).
. أبو محمد عبد الواحد بن التين الصفاقسي (ت611هـ).
. أبو محمد عبد الله بن سعيد بن أبي جمرة الفاسي (ت699هـ).

هذا، وإن الخصائص الموضوعية التي تميز بها المذهب المالكي سمحت له في توسيع التطبيقات على أرضية الواقع لنشر الحلول النوازلية، فكثرت التطبيقات العملية للمذهب المالكي إن على مستوى الإفتاء والقضاء، أو على مستوى التأصيل والتقعيد؛ مما أعطى للمذهب قيمة عملية وعلمية غاية في الأهمية، وأثبت تميزه وقدرته على استيعاب القضايا والمستجدات.

3. ملاءمة المذهب المالكي لطبيعة أهل الغرب الإسلامي:

الظاهر أن جزءا كبيرا من البيئة المغاربية تشبه إلى حد بعيد البيئة الحجازية، من حيث اعتماد الفقه العملي، ومراعاة الأعراف والعادات؛ مما كان له الأثر القوي في ترسيخ أركان المذهب المالكي وتثبيت دعائمه في بلاد المغرب.

وإنّ هذا الالتزام الطويل الأمد بالمذهب المالكي ببلدان المغرب يدل على أصالة هذا المذهب، وقدرته على التكيف والاستمرارية، وانسجامه العميق مع المقومات الاجتماعية المختلفة لأهل هذه المنطقة.

كما أن قوة فقهاء المذهب، ورسوخ أقدامهم في العلم، وتضحياتهم في خدمته فقها وتدريسا، وتصنيفا وتأصيلا واستدلالا، جدير بأن يعدّ من أهم تلك الأسباب، في نشر المذهب والتمكين له.

4. مساندة حكام الغرب الإسلامي للفقهاء المالكية:

إن للسياسة تأثير كبير في انتشار المذاهب والأفكار، كما أن لها تأثير أيضا في انكماشها واضمحلالها، والأمثلة التاريخية في هذا أكثر من أن تحصى، وكثيرا ما تكون العوامل السياسية محورا رئيسيا في تغليب كفة الصراع بين الأفكار والمذاهب، إلا أنّها ليست العامل الوحيد الدال على البقاء والزوال، ولئن انطبق الحال المذكور على بعض الفرق الكلامية والمذاهب التي تترست وراء ظروف سياسة كانت الدافع لبقائها وانتشارها حينا من الدهر؛ فإنّ هذا الإسقاط لا ينطبق بحال على الفقه المالكي على وجه الخصوص، وذلك لوجود أسباب أخرى متنوعة أقوى وأنجع مكّنت المذهب من الاستمرار والاتساع.

لقد حملت دولة الأدارسة منذ عام 172هـ أهل المغرب الأقصى وما جاوره على التمذهب بالفقه المالكي، ثم كان للمعز بن باديس دور فعّال ما بين سنة 407هـ وسنة 453هـ في استقرار

المذهب المالكي في الجزائر وتونس، وشجّع أهل هذه المناطق لاختياره، فحسم النزاع بينه وبين المذهب الحنفي الذي كان سائدا قبله، واجتهد في القضاء على بقايا آثار المذهب الشيعي الإسماعيلي الموروث عن الدولة الفاطمية.

ولما سيطرت دولة الموحدين على المغرب الأقصى وما جاوره أوائل القرن السادس الهجري، وخاصّة في عهد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، حاولت إعطاء نفس جديد لمذهب الظاهرية، حيث نشط أتباعه في تلك الفترة، وكانوا يعرفون بالحزمية نسبة لابن حزم الظاهري، إلى درجة أن أقدم يعقوب بن يوسف على حرق بعض أمهات الكتب الفقهية المالكية. وكان من جملة الكتب التي امتدت إليها يده وأيدي أنصاره بالحرق حتى غدت من الممنوعات:

- مدونة الإمام مالك، والتي جمعها: سحنون بن سعيد التنوخي (160 .240هـ).
- كتاب الجامع لمسائل المدونة للإمام محمد بن عبد الله التميمي الصقلي (ت451هـ).
- كتاب النوادر للإمام عبد الله بن عبد الرحمن (أبي زيد) القيرواني (310 .386 هـ).
- تهذيب المدونة للإمام أبي سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي (ت بعد 430 هـ).
- كتاب الواضحة من السنن والفقه للإمام عبد الملك بن حبيب السلمي (ت 238هـ).

ولئن كان حرص الرجل شديدا لإبادة خضراء المذهب المالكي ونعته بأفظع النعوت، إلا أن المذهب استعصى عن ذلك كله، ولم تزده تلك المحاولات إلا قوة وصلابة. واستمرت الغلبة والسيطرة للفقه المالكي على الشمال الإفريقي طيلة اثني عشر قرنا ولا تزال إلى يومنا هذا.

ثالثا: خصائص البحث الفقهي عند المالكية المغاربة

يتميز البحث الفقهي بعدة خصائص ينفرد بها عن كثير من العلوم. وإن دراسة هذه الخصائص تعد الوجه المشرق للشريعة الإسلامية بعامة، والفقه الإسلامي بخاصة.

ولقد كان للبحث الفقهي في إطار المذهب المالكي ما يميزه، كما كان للمدارس الفقهية داخل المذهب ما يميزها أيضا. وإن المدرسة المغاربية لا تقل شأنا عن باقي نظيراتها من مدارس الفقه المالكي.

وسوف نقتصر على ذكر ثلاث خصائص كنماذج وهي: الواقعية، الفاعلية، والمقاصدية.

أولا: الو اقعية

يتميز البحث الفقهي عموما بالواقعية؛ نظراً لتعلقه بقضايا حياة الناس ومسائلهم العملية. وارتبط المالكية على وجه الخصوص بواقعية الفقه الإسلامي منذ عهد التأسيس؛ حين كان إمام المذهب مالك بن أنس يتحرج من الخوض في المسائل المفروضة التي لا تتأيد بوجود على أرض الواقع.

ولعل مما يؤكد منحى الواقعية في الدرس الفقهي عند المالكية ما روي من أن أسد ابن

الفرات (ت213هـ) لما رحل إلى المدينة المنورة، قاصدا التفقه على الإمام مالك، ولما مكث فترة سأل الإمام عن جملة أسئلة مفترضة؛ فما كان من الإمام مالك إلا تبرّم من تلك الأسئلة وقال للسائل: «هذه سليسلة بنت سليسلة، إن أردت هذا؛ فعليك بالعراق».[1]

كما يروى أن الإمام مالك سأله رجل من العراق عن مسألة مفترضة مفادها: لو أن رجلا وطئ دجاجة ميتة فخرجت منها بيضة، فأفقست البيضة عنده عن فرخ، أيأكله؟ فقال مالك: سل عما يكون، ودع ما لا يكون... وعلى هذا كان تلاميذ الإمام مالك يترصّدون مجيء السائلين وربما يحتالون أن يجيء رجل بالمسألة التي يحبون أن يعلموها كأنها مسألة بلوى فيجيب فيها.[2]

وبناء عليه، كان من الطبيعي أن يزداد اهتمام المالكية بالنوازل الفقهية لارتكاز المذهب على الواقعية[3]. وما من شك أن تلك النوازل تختلف بشكل كبير عن الافتراضات النظرية التي كانت سببا في تضخيم الفقه وتعقيد كثير من مسائله.

ولقد كانت الأحداث الاجتماعية والسياسية في الجناح الغربي من العالم الإسلامي والتي اصطبغت بمتغيرات الواقع المحلي، مدعاة إلى اجتهاد الفقهاء لأجل استنباط الأحكام الفقهية واستقراء النصوص وتتبع الرصيد الفقهي المأثور للوصول إلى المطلوب.[4]

وإن الناظر في نوازل المعيار ونوازل البرزلي وغيرهما يقف عند القيمة الحقيقية لتلك الحلول المتاحة لكثير من المشكلات التي اعترضت أهل تلك الفترات التاريخية، فهي حلول واقعية وعملية لمعضلات نزلت بأهل بلاد الغرب الإسلامي، سواء أكانت هذه النوازل مما يتعلق بأمور العبادات، أم بمسائل المعاملات.

ولعل مما يؤكد أكثر المنحى الواقعي في البحث الفقهي المغاربي أن نجد في تلك النوازل اختلافات كثيرة من حيث الموضوع، فقد اقتضى النظر الواقعي الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة وإن خرجت عن معهود البحث الفقهي، فنجد مثلا ما يتصل بالفقه، وهو الغالب، كما نجد ما يتعلق بمسائل العقيدة، وهي قليلة بالنسبة لغيرها من مسائل الفقه، ونجد أيضا بعض النوازل في بعض متعلقات الفرق، والمذاهب الكلامية، والطرق الصوفية ونحوها.

---

1 . القاضي عياض، ترتيب المدارك 270/1-271؛ وأبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ج5(ط:1؛ الخبر: دار ابن عفان، السعودية، 1417هـ/1997م) ص:385.

2 . القاضي عياض، ترتيب المدارك 74/1.

3 . ظ: د. محمد الحجي، نظرات في النوازل الفقهية (ط:1؛ المغرب: منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر1420هـ/1999م) ص:56؛ ود. مبارك جزاء الحربي، المرجع السابق، ص: 304.

4 . ظ: أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: د. محمد حجي(ط:1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي،1401هـ/1981م)، مقدمة المحقق، ص: و، ز.

ومن النوازل الفقهية: ما يتعلق بمسائل العبادات بدءاً من كتاب الطهارة وانتهاءً بكتاب الفرائض والكتاب الجامع، كما هو الحال في ترتيب الأبواب عند المالكية.

ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في نوازل الطهارة من كتاب المعيار للونشريسي: (الصلاة في ثوب المَلِفِ الذي نَسَجَهُ النصارى) حيث سُئل الفقيه الحافظ سيدي أبو العباس أحمد القباب عن حكم الصلاة بالمَلِفِ الذي نَسَجَهُ النصارى قبل غسله، وذلك أنهم يجعلون فيه شحم الخنزير، وبعد الغسل لما يبقى فيه من الرطوبة الناشئة عن الشحم، والماء لا يزيلها.[1]

ومن الأمثلة على نوازل المعاملات: ما يتعلق بالنكاح، حيث ورد في نوازل العلمي: «سئل أبو مهدي عيسى بن علي الشريف ـ رحمه الله ـ عن امرأة زنى بها رجل فحملت، ثم إن الرجل تزوجها بولي وصداق، فبقيت خمسة أشهر من يوم العقد ووضعت الحمل، فعزلته الجماعة عنها، هل يتأبد عليه التحريم لكونه عقد على امرأة في استبرائها، فلا تحل له أبداً؟ أو يجوز له أن يعقد عليها بنكاح جديد بولي وصداق وشاهدين؟ وهل الولد لاحق به أم لا؟ وإن قيل: بصحة العقد ما يكفي في استبرائها؟ هل وضع حملها؟ أو لابد من ثلاثة أقراء؟».[2]

ومن الأمثلة على نوازل الجهاد الواقعية: ما قام به الأمير عبد القادر بن محي الدين الجزائري من الاستفتاء بالمراسلة للشيخ علي بن عبد السلام التسولي، حيث ضمّن رسالته بعض الأسئلة المتعلقة باحتلال الفرنسيين للجزائر، وفي مقدمة هذه الرسالة يقول: «...جوابكم ـ أبقاكم الله ـ فيما عظم من الخطب، واشتد من الكرب، بوطن الجزائر الذي صار لقربان الكفر جزائره، وذلك أن العدو الكافر يحاول ملك المسلمين ـ مع استرقاقهم ـ تارة بالسيف، وتارة بحبال سياستهم، ومن المسلمين: من يداخلهم ويبايعهم، ويجلب لهم الخيل، ولا يبخل من دلالتهم على عورات المسلمين، ويطالعهم، ومن أحياء العرب المجاورين لهم: من يفعل ذلك، ويتمالؤون على الجحود والإنكار، فإذا طولبوا بتعيينه جعجعوا، والحال أنهم يعلمون منهم الأعين والآثار. فما حكم الله في الفريقين في أنفسهم وأموالهم؟ فهل لهم من عقاب، أم يتركون على حالهم؟ وما الحكم فيمن يتخلّف في المدافعة عن الحريم والأولاد إذا استنفر نائب الإمام الناس للدفاع والجلاد؟ فهل يعاقبون؟ وكيف عقابهم، ولا يتأتى بغير قتالهم؟ وهل تؤخذ أموالهم وأسلابهم؟....».[3]

وكتب نوازل الجهاد أكثر من أن تحصى، وذلك بسبب كثرة الحروب التي وقعت بين

---

1. ظ: الونشريسي، المعيار المعرب3/1.

2. ظ: عيسى بن علي الحسني العلمي، نوازل العلمي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ج1 (لا.ط؛ المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1403هـ/1983م) ص:303-304.

3. علي بن عبد السلام التسولي ت 1258هـ، أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر الجزائري في الجهاد، دراسة وتحقيق: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح (ط1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996م) ص: 102-103.

المسلمين والنصارى في الغرب الإسلامي عموماً وفي بلاد الأندلس خصوصاً. وممن ألف في هذا المجال: الكردودي الفاسي في كتابه: «كشف الغمة»، ومنهم: محمد بن إدريس، الوزير الشهير، والوزير محمد المكناسي.[1]

وكان من نتاج تلك الواقعية في البحث الفقهي مراعاة الطابع المحلي في كتب النوازل، فمسائلها تتحدد في المكان والزمان والموضوع، بحسب ما تأتي به الاستفسارات التي تنبني عليها، وما تطرحه من مشاكل دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية. وبذلك فإن المهم لدى الباحث ليس هو الجواب الفقهي فحسب، وإنما السؤال الذي يأتي بتفاصيل النازلة، ويذكر أسماء الأطراف المعنية، وحتى تاريخ النازلة أحياناً.[2]

ويظهر هذا الأمر بشكل واضح في أسماء بعض الكتب التي تشير إلى وقائع بلد معين، أو أسماء المستفتين، ونسبهم، وقريتهم، وما يلحق بذلك من ظروف معيشية وبيئية، مما يؤكد على أن السِّمة المحلية هي الغالبة على تلك النوازل، وهذا يعني أن الفتاوى التي صدرت كانت تعايش أحوال الناس، وتلامس ظروفهم؛ مما يمكن لها ويمنحها مزيداً من القبول.[3]

هذا، ومن المقرر لدى الفقهاء والأصوليين أن فقه الواقعة والواقع المحيط بها دليل على قرب إصابة الناظر فيها للحكم الشرعي، متى ما توافرت بقية الضوابط. وهي سمة تختلف عن الأحكام المقررة في كتب الفقه، والتي تتولى سرد الأحكام عامة، وقد لا تناسب جميع الأمكنة أو كل الأزمنة.

فهناك قرائن وأمارات تحيط بالنازلة يلزم الناظر معرفتها، فقد يختلف الحكم في النازلة من مكان لآخر، ومن زمان لغيره، ومن أناس لآخرين، حسب ما يقتضيه المقام.

ولهذا قعّدت القاعدة المشهورة: «لا يُنْكَرُ تَغَيُّر الأَحْكَام بِتَغَيُّر الأَزْمَان».[4]

وفي هذا المعنى يقول ابن القيم : «ولا يتمكّن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات؛ حتى يحيط به علماً.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على

---

1. ظ: التسولي، أجوبة التسولي عن أسئلة الأمير عبد القادر في الجهاد ص: 62-64.
2. ظ: الحجي، نظرات في النوازل الفقهية ص:58-59.
3. د. مبارك جزاء الحربي، المرجع السابق، ص:307.
4. ظ: أحمد محمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، نسقه وراجعه وصححه: عبد الستار أبو غدة (ط: 1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1403هـ/1983م) ص:173. 176.

لسان رسوله ﷺ في هذا الواقع».[1]

ومن أجل ذلك اختلفت فتاوى أتباع المذاهب عن فتاوى أئمتهم بسبب تغير الأزمان، وتبدّل الأحوال.[2]

ولهذا فإنّ هناك تأثيراً للظروف الجغرافية والبيئية في صياغة الأحكام الشرعية[3]، على أن هذا التأثير هو في الحقيقة تحقيق لمناط الحكم الشرعي وتحصيل لمقاصده.[4]

ولا يخفى أن للمناطق الباردة خصوصياتها، وكذا المناطق الحارة، وإن إجراء الأحكام التي لا يمكن تحقيق مناطها إلا باعتبار هذا الجو الطبيعي؛ يكون فيه إجحاف ومشقة للمكلف، ولهذا نجد الفقهاء يتعاملون مع هذه الظروف الطبيعية في أبواب كثيرة من الفقه، كإقامة الحدود على الجاني، فإنه لا يحد في وقت شديد البرودة ولا في وقت شديد الحرارة؛ بل يلتمس الجو المعتدل مخافة أن يهلك الجاني.[5]

وكذلك فيما يتعلق بالتيمم واستعمال الماء أثناء البرد من مكان لآخر، واختلاف وقت الليل عن النهار بصورة غير طبيعية؛ كأن يكون الليل أو النهار أربع ساعات أو أقل من ذلك.

كما أن لاختلاف البيئة والإقليم - بداوة وحضراً - أثراً في تغير الحكم الشرعي، ومن أمثلة ذلك: ما قاله الإمام مالك: «الضيافة إنما تتأكد على أهل القرى (البادية)، ولا ضيافة في الحضر؛ لوجود الفنادق وغيرها، ولأن القرى يقل الوارد إليها فلا مشقة بخلاف الحضر».[6]

ومن ذلك: شهادة البدوي للحضري، حيث منعها الفقهاء إلا أن يكون البدوي ممن يديم الاختلاف إلى الحاضرة، ويخالط الناس، ويشهد المجالس والمشاهد، فإنه كالحضري، وقيل: بمنع شهادة أحدهما للآخر، إلا في الجراح والقتل والزنا والشرب والشتم، وما أشبه ذلك؛ مما لا يقصد إلا الإشهاد عليه.[7]

---

1. محمد بن أبي بكر الزرعي، المعروف بابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، ج1(بيروت: دار الجيل) ص:88.
2. ظ: د. محمد رياض، أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي(لا.ط، لا.ن، د.ت) ص: 236-237؛ و د. مبارك جزاء الحربي، المرجع السابق، ص:307
3. ظ: د. صبحي الصالح، معالم الشريعة الإسلامية (ط:4؛ بيروت: دار العلم للملايين، 1982م) ص:70؛ و د. مبارك جزاء الحربي، المرجع السابق، ص:308.
4. ظ: يوسف بلمهدي، البعد الزماني والمكاني وأثرهما في الفتوى (ط:1؛ دمشق: دار الشهاب،1421هـ/2000م) ص:176.
5. ظ: يوسف بلمهدي، البعد الزماني والمكاني وأثرهما في الفتوى ص:177.
6. أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة. تحقيق: د. محمد حجي، ج13 (ط:1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م) ص:335.
7. ظ: أبو إسحاق ابن عبد الرفيع، معين الحكام معين الحكام على القضايا والأحكام، تحقيق: د. محمد بن قاسم بن عياد، ج2 (بيروت: دار الفكر الإسلامي، 1989م) ص: 248- 249.

والحاصل مما سبق: هو إبراز هذه الخصيصة القيمة في علم النوازل الفقهية، والتي يظهر من إبرازها عظمة التشريع الإسلامي، ومسايرته لمصالح الناس على مختلف أحوالهم وبيئاتهم، واختلاف عاداتهم وتقاليدهم؛ ما لم يصادم ذلك نصاً صحيحاً صريحاً.[1]

ومن أبرز تلك المؤلفات النوازلية التي تؤكد هذه الخصيصة[2]:

1 - الدرر المكنونة في نوازل مازونة، لأبي زكريا يحي بن أبي عمران موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت883هـ).

2 - الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة، لعبد العزيز الزياتي (ت1055هـ).

3 - الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية، لابن ناصر الكبير (ت1085هـ).

4 - نبراس الإيناس بأجوبة سؤالات أهل فاس، لبرهان الدين الكوراني (ت1101هـ).

5 - النوازل التلمسانية، لأبي عثمان قدورة.

6 - النوازل بجبل غمارة، لعبد العزيز الزياتي (ت1055هـ).

7 - نوازل علماء جزولة، جمعها ابن عبد السميع.

8 - نوازل بردلة، لمحمد العربي بن أحمد الأندلسي الفاسي (ت1133هـ).

9 - فتاوى تتحدى الإهمال في شفشاون وما حولها من الجبال، جمع: محمد الهبطي المواهبي.

10 - أجوبة سبعة في حكم ما تقوم به قبيلة الحيَايْنة من قطع الطرقات، لأبي الربيع سليمان العلمي الحوات الشاوني (ت1231هـ).

11 - فتاوى في الأعراف البربرية، لابن غازي المكناسي.

12 - مختصر الفصول في أجوبة فقهاء القرويين لمسائل أهل البادية، ليَعْلَى بن مصلين الرجراجي.

وبناء عليه، فإنه من المؤكد أن آثار الواقعية في المدرسة المالكية المغاربية أنتجت هذا التجدد المستمر في معالجة مقتضيات الواقع من أسئلة ونوازل؛ ذلك أن لكل نازلة زمانها ومكانها، ومصالحها ومفاسدها، مع اختلاف أحوال المكلفين وبيئاتهم؛ مما يجعل السؤال عن مسألة واحدة يختلف في بعض جوانبه من شخص لآخر. فهي ليست متناً فقهياً يحفظ ويُدرَّس ويشرح لكل الناس، ويستوي الحكم للناظر فيه من أول وهلة للجميع.

وإن التجدد المستمر للنظر الفقهي مكّن الفقه الإسلامي من مواكبة حياة الناس، ومسايرة

---

1. ظ: د. مبارك جزاء الحربي، المرجع السابق، ص: 309.
2. ظ: المرجع نفسه، ص:309- 310.

اختلاف الأحوال، رغم التطور الذي تشهده الحياة الاجتماعية من حقبة زمنية إلى أخرى.[1]

ومهما اجتهدنا في حصر المؤلفات التي تمثّل بحق خاصية الواقعية في البحث الفقهي المغاربي، فإننا لن نتمكن من ذلك؛ لأن جميع كتب النوازل توضح هذه الخصيصة، فكل كتاب يختلف طرحه وعرضه عن غيره من الكتب. وإذا أردنا أن نتجوز في التمثيل فإننا سنذكر- على سبيل المثال- مثالاً ظاهراً للعيان: هو مؤلفات فقهاء المالكية المغاربة في موضوع الجهاد.

فهذا محمد بن عيسى بن المناصف (ت620هـ) يستجيب في كتابه «الإنجاد في أبواب الجهاد» لرغبة أمير بلنسية محمد بن أبي حفص عمر بن أمير المؤمنين عبد المؤمن الموحدي الذي ولي إمرتها سنة (607هـ)، في تأليف هذا الكتاب، ولكنه جدد في تأليفه على نسق يختلف عن غيره.

وهذا أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي (ت1258هـ) يجيب عن أسئلة الأمير عبد القادر الجزائري بأسلوب، وتقسيم، وعرض لا يشابه غيره.

ومسائل الجهاد تعرض نوازلها في أمهات النوازل في تجدد مستمر، كما في المعيار للونشريسي، وفتاوى البزرلي وغيرهما.[2]

وعلى أي حال، فإن تلك الواقعية كانت مضبوطة في إطار قواعد المذهب، ولم تكن بأي حال من الأحوال مبررا لمسايرة الواقع في جميع مستجداته، وإنما كانت بحسن التوجيه بما تقتضيه أحكام الشرع ومقاصده.

وعليه يمكن تلخيص تعامل الفقهاء مع المذهب بالآتي:

1- التزام نصوص المذهب، وعدم الخروج عنها إلى غيرها إلا ما كان على سبيل الاستئناس عند من تهيأت له متانة العلم من المفتين، كالقاضي أبي الوليد ابن رشد، والقاضي ابن العربي والإمام الباجي.

2- الاعتماد في الإفتاء على القول المشهور في المذهب المالكي وعدم الخروج عنه إلا فيما ندر.

3 - الجنوح إلى التقليل من الاجتهاد في معالجة الفتاوى وإيثار اتباع مسالك الأئمة الكبار.[3]

7- إفادة السائل بإبراز جوانب أخرى للمسألة قد تكون فقهية أو عقدية أو لغوية أو تاريخية ونحو ذلك.

---

1. ظ: المرجع السابق، ص:310.

2. ظ: المرجع نفسه، ص:311.

3. ظ: حسن اليوبي، الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1419هـ/1998م) ص:141؛ و د. مبارك جزاء الحربي، المرجع السابق، ص:321.

ثانيا: الفاعلية

لقد تميز فقهاء المالكية في بلاد الغرب الإسلامي بفاعلية ملحوظة في التجاوب مع المذهب والركون إليه ونشره وخدمته، فالمساحة الجغرافية الهائلة للشمال الإفريقي والأندلس، ودول شمال الصحراء كلّها مالكية خالصة إلا ما ندر في مناطق محدودة جدا حيث يتواجد بعض الإباضيين.

وليس من السهل أن يتفق هذا الجمّ الغفير من الناس، في هذا الاتساع الجغرافي الهائل حول انتماء فقهي مذهبي لولا تضافر جهود كبيرة لجمع الكلمة ورص الصفوف والبحث والجد والإقناع، بما مكن للمذهب وأعطاه نفوذا لم يتحقق في أي بقعة جغرافية أخرى.

فالمذهب المالكي نفسه نشأ بالمدينة وانتشر بمصر والعراق، إلا أن الغلبة كانت لأهل الغرب الإسلامي بكل المعايير، من حيث كثرة أتباع المذهب، ومن حيث اتساع المنطقة الجغرافية، ومن حيث كثرة المصنفات والموسوعات الفقهية وغير الفقهية. وكل هذا وغيره يؤكد بلا ريب أن فقهاء وعلماء المذهب جاهدوا حق الجهاد في نشر العلم والفقه في الدين وكان اختيارهم للمذهب المالكي توفيقا إلهيا بارك في جهودهم وكتب لهم التوفيق والسداد.

ومما يؤكد صلابة عود فقهاء المذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي صمودهم المستميت في وجه حملات الكيد والإبادة على مدار التاريخ؛ فقد استعصى فقهاء المالكية عن محاولات استئصال المذهب من قبل بعض الحكام كما في عهد الأغالبة، والموحدين، والفاطميين، وأثبتوا أن المذهب المالكي مكين أمين في هذه البلاد.

ولقد أبلى علماء المذهب البلاء الحسن في نشر الإسلام وإخراج أهالي بلدان كثيرة من ظلمات الوثنية، وكان الاختيار للمذهب المالكي في الممارسة الفقهية في مختلف الدول الإفريقية وخاصة غرب إفريقيا: السنغال. مالي. النيجر. نيجيريا ...

ولتأكيد فعالية فقهاء المذهب المغاربة على مدار التاريخ، يحسن بنا أن نتصفح فهارس أيّ مكتبة من المكتبات الكبرى في العالم الإسلامي؛ فإننا بلا شك سنقف عند ثروة هائلة من المؤلفات الموسوعية لأعلام مالكيون ببلاد الغرب الإسلامي، ليس في الفقه فحسب وإنما في مختلف فنون المعارف الإسلامية من تفسير، وحديث، وفقه، وأصول، وفقه مقارن، وفتاوى، وتوثيق، وتصوف...

وعلى سبيل المثال قلما تخلو مكتبة من أمثال:

- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.
- المحرر الوجيز لابن عطية.
- التمهيد والاستذكار لابن عبد البر.

- أحكام القرآن والقبس لابن العربي.
- الرسالة، والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني.
- المنتقى للباجي.
- المعلم للمازري.
- المفتاح للشريف التلمساني.
- المقدمات، والبيان والتحصيل لابن رشد الجد.
- المعيار للونشريسي ... الخ

ثالثا: المقاصدية

إن المقاصد أرواح للأعمال[1]، ومن الضروري معرفة المفتي لمقاصد الشريعة الإسلامية، ومدى مراعاتها لأحوال المكلفين، وعدم المشقة عليهم.

ولعل مما يحسب لفقهاء المالكية المغاربة: تميّزهم في علم المقاصد؛ بل ويضاف إلى ذلك بلوغ هذا العلم القمة في زمن كثرت فيه الفتن والتقلبات السياسية؛ مما يدل على براعة المالكية المغاربة في هذا الفن الذي يحتاج إليه في النوازل أكثر من غيرها. وأعني بمرحلة القمة تأليف الشاطبي كتابه الموافقات حيث «لمع نجم الشاطبي منذئذٍ بالمشرق في هذا الأفق العلمي، ثم أخذ يزداد سطوعاً حتى أصبح يُستضاء به في بحوث أصول الشريعة ومقاصدها، وتوضح به المَحَجَّة، وتقام بما فيه الحُجَّة».[2]

لقد سجل التاريخ ريادة مدرسة المالكية المغاربية للتصنيف المقاصدي في أصول الفقه ابتداء من الإمام الشاطبي ورائعته: الموافقات... ووصولا إلى شيخ الإسلام محمد الطاهر بن عاشور، والأستاذ علال الفاسي.

ولئن كان التصنيف المقاصدي الأصيل له تلك الريادة المغاربية، فمما لا شك فيه أن ظلال البحث المقاصدي ممتدة عبر مختلف الجهود الفقهية لعلماء المذهب في بلاد المغرب ويمكن ملاحظة مراعاة البعد المقاصدي في معالجة مختلف النوازل والمسائل الفقهية.

الخاتمة

من خلال هذه الإطلالة حول خصائص المدرسة الفقهية المالكية في بلاد الغرب الإسلامي يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

1- إن القوة في المذهب المالكي تتجلى في وفرة أصوله وتنوعها، وحيوية مجتهديه ورسوخهم،

1. الشاطبي، الموافقات 344/2.

2. إبراهيم بن موسى الشاطبي، فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق: د. محمد أبو الأجفان (ط:4؛ الرياض: مكتبة العبيكان، 1421هـ/2001م)، مقدم الكتاب: الشيخ مصطفى الزرقا، ص:6.

وثراء أقوالهم وآرائهم في المذهب.

2- كان اهتمام المدرسة المغاربية بالموطأ كبيرا وبمختلف آثار الإمام مالك، كما اهتمت هذه المدرسة بتصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات.

3- من أسباب استقرار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي: الشخصية المتميزة للإمام مالك بن أنس والمرويات المزكية له- مقومات المذهب المالكي أصولا وفروعا - ملاءمة المذهب المالكي لطبيعة أهل الغرب الإسلامي- مساندة حكام الغرب الإسلامي للفقهاء المالكية.

4- ارتكز اهتمام المالكية بالنوازل الفقهية على مراعاة المذهب للبعد الواقعي في النظر الفقهي.

5- أنتجت واقعية البحث الفقهي مراعاة الطابع المحلي في كتب النوازل، حيث تتحدد مسائلها في المكان والزمان والموضوع.

6- أثمرت واقعية البحث الفقهي في المدرسة المالكية المغاربية تجددا مستمرا في معالجة مقتضيات الواقع من أسئلة ونوازل.

7- تميز فقهاء المالكية في بلاد الغرب الإسلامي بفاعلية كبيرة في التجاوب مع المذهب والركون إليه ونشره وخدمته.

8- لقد سجل التاريخ ريادة مدرسة المالكية المغاربية للتصنيف المقاصدي في أصول الفقه ابتداء من الإمام الشاطبي ورائعته: الموافقات ... ووصولا إلى شيخ الإسلام محمد الطاهر بن عاشور، والأستاذ علال الفاسي.

هذا، ويوصي البحث بضرورة حسن استثمار خصائص المدرسة الفقهية المالكية بالغرب الإسلامي، سواء في رفع مستوى التدين الفردي والجماعي، أوفي التعامل مع مختلف المذاهب والآراء الفقهية، وكذا الانتفاع بالرصيد الفقهي والأصولي والالتزام الأخلاقي في إصلاح المنظومة القانونية، وبرامج التربية والتعليم، والحرص على إنجاح سبل التواصل بين الباحثين والمؤسسات العلمية من خلال إنشاء مراكز وخلايا للبحث العلمي إما في أحضان المؤسسات العلمية أو مستقلة في أمكان أخرى تهتم بحاضر ومستقبل المذهب المالكي في هذه البلاد، ونشر تراثه وخدمته، وإعطاء نفس جديد للأبحاث الفقهية والأصولية المالكية.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأصبحي: مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: سعيد اللحام. ط:1؛ بيروت: دار إحياء العلوم، 1411هـ/1990م.
- بلمهدي: يوسف، البعد الزماني والمكاني وأثرهما في الفتوى. ط:1؛ دمشق: دار الشهاب،1421هـ/2000م.
- التسولي: علي بن عبد السلام، أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر الجزائري في الجهاد، دراسة وتحقيق: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح. ط1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996م.
- الحجي: د. محمد، نظرات في النوازل الفقهية. ط:1؛ المغرب: منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة

والنشر1420هـ/1999م.
- الحربي: د. مبارك جزاء، «نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية»، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مج: 21، ع: 64، مارس 2006م.
- الحسن: د. خليفة بابكر، دراسات في تاريخ المذهب المالكي. ط:1؛ القاهرة: مكتبة الزهراء، 1422هـ2001م.
- الحطاب: محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل بشرح مختصر خليل، ج 1. ط:2؛ بيروت: دار الفكر، 1398هـ/1978م.
- ابن خلدون: عبد الرحمن، المقدمة، ط: 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ/1993م.
- رياض: د. محمد، أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي. لا.ط، لا.ن، د.ت.
- الزرقا: أحمد محمد، شرح القواعد الفقهية، نسقه وراجعه وصححه: عبد الستار أبو غدة. ط: 1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1403هـ/1983م.
- الشاطبي: إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ج5. ط:1؛ الخبر: دار ابن عفان، السعودية، 1417هـ/1997م.
- الشاطبي: إبراهيم بن موسى، فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق: د. محمد أبو الأجفان. ط:4؛ الرياض: مكتبة العبيكان، 1421هـ/2001م.
- الصالح: د. صبحي، معالم الشريعة الإسلامية. ط:4؛ بيروت: دار العلم للملايين، 1982م.
- ابن عاشور: محمد الفاضل، أعلام الفكر الإسلامي، تونس: مكتبة النجاح، د.ت.
- ابن عبد الرفيع: أبو إسحاق، معين الحكام معين الحكام على القضايا والأحكام، تحقيق: د. محمد بن قاسم بن عياد، ج2 . بيروت: دار الفكر الإسلامي، 1989م.
- العلمي: عيسى بن علي الحسني، نوازل العلمي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ج1 . لا.ط؛ المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1403هـ/1983م.
- علي: د. محمد إبراهيم، اصطلاح المذهب عند المالكية، ط:2؛ دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث .الإمارات العربية المتحدة، 1423هـ/2002م.
- الغرياني: د. محمد عز الدين، المذهب المالكي: النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي. لا.ط؛ ليبيا: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 2010م.
- القرافي: أحمد بن إدريس، الذخيرة. تحقيق: د. محمد حجي، ج3 . ط:1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م.
- ابن القيم: محمد بن أبي بكر الزرعي، إعلام الموقعين عن رب العالمين، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، ج1. بيروت: دار الجيل، د.ت.
- المامي: محمد المختار محمد، المذهب المالكي: مدارسه ومؤلفاته - خصائصه وسماته. ط:1؛ دبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، 1422هـ/2002م.
- موراني: ميكلوش، دراسات في مصادر الفقه المالكي. ط:1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي 1409هـ/1988م.
- الموقع الإلكتورني: http://moulayalhayna.maktoobblog.com/13 تاريخ التصفح: 27– 12-2011
- الونشريسي: أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: د. محمد حجي. ط:1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي،1401هـ/1981م.
- اليحصبي: القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم، ج 3، ط:1؛ بيروت: الكتب العلمية، 1418هـ/1998م.
- اليوبي: حسن، الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1419هـ/1998م.

قراءة مقاصدية في منهج المدرسة المالكية الجزائرية

بقلم

د/ عبد الحميد زلافي

جامعة بشار (الجزائر)



مقدمة

إن المدرسة المالكية الجزائرية وبامتدادها المذهبي ساهمت وبقسط وافر في بناء صرح المقاصد الكبير، ولعل نبوغ هذه المدرسة في هذا الفن يعود بالأساس إلى تميز هذه المدرسة بتحرير النقول وتنقيح المسائل وتقعيد الفروع وعدم الجمود على أقوال المذهب، فبرز جليا من خلال المباحث الأصولية المقاصدية كمبحث التعليل ومراعاة المقاصد في تفسير النصوص، وماهية المقاصد وأقسامها، والترجيح فيما بينها عند التعارض، والقواعد المقاصدية التي جمعها المقري في قواعده، والونشريسي في قواعده أيضا وفي معياره الذي اشتمل على فتاوى علماء إفريقيا والمغرب والأندلس، جمع فأوعى، والمازوني في الدرر المكنونة والشريف التلمساني في مفتاح الوصول وغيرها من مصادر الأصولية الجزائرية التي شكلت في مجموعها منظومة مقاصدية أخذت حيزا كبيرا في التنظير لعلم المقاصد كمسلك اجتهادي في تفسير النصوص أو كأحد أدوات الترجيح في النوازل الفقهية . أو في الفتوى والقضاء . ولإبراز إسهامات المدرسة المقاصدية الجزائرية في علم المقاصد رسمت خطة هذه المداخلة التي قسمتها إلى مبحثين:

المبحث الأول: أسباب النبوغ المقاصدي.

- المطلب الأول: الملكة العلمية المتميزة.
- المطلب الثاني: التأثر والتأثير.

المبحث الثاني: التنظير المقاصدي.

- المطلب الأول: التعليل.
- المطلب الثاني: النظر المصلحي
- المطلب الثالث: ماهية المقاصد وأقسامها.
- المطلب الرابع: التفسير المقاصدي.
- المطلب الخامس: الترجيح بالمقاصد.

الخاتمة.

المبحث الأول: أسباب النبوغ المقاصدي عند المدرسة المالكية الجزائرية.

المطلب الأول: الملكة العلمية المتميزة.

من أعلام المدرسة الأصولية في الجزائر، والذي كان له السبق في صناعة العقل المقاصدي تنظيرا وتعقيدا، الإمام أبو العباس أحمد بن محمد المقري (ت 758هـ)، حيث وصفه الحجوي الثعالبي فقال:"الحافظ المتقن الأديب المؤرخ، نشر العلم بمصر والشام والحجاز وبيت المقدس"[1] يعد كتابه "القواعد" ثاني كتاب في القواعد في المذهب المالكي من حيث الأهمية بعد الفروق للقرافي حيث يضم ألف ومائتين وخمسين قاعدة. وزاد في أهميته أن هذه القواعد تشتمل على أبواب الفقه كله، وهي ليست خاصة بالمذهب المالكي بل هي على المذاهب الأربعة من حيث الكشف عن أسرار وأسباب الاختلاف داخل المذهب، وإلى جانب ذلك أخذ عنه جم غفير من علماء عصره، منهم أبو إسحاق الشاطبي وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن جزي صاحب "القوانين الفقهية". وللمقري مؤلفات أخرى مثل: المحاضرات/ النظائر/ الجامع لأحكام القرآن / عمل من طب لمن حب.

ومن شيوخ الشاطبي كذلك الإمام ابن الإمام الحجة النظار أبو عبد الله بن محمد، أحمد الشريف التلمساني. قال فيه صاحب نيل الابتهاج: " الإمام المحقق أعلم أهل وقته"[2]. يعتبر كتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ألف على منهج جديد مرتب منظم دقيق النظر، فهو تطبيق للمسائل الفقهية على الأصول والأدلة. وصفه الحجوي فقال "الحجة النظار الأعلم من أكابر علماء وقته صاحب الصيت الكبير نشر العلم ببلده وبالأندلس فقها وحديثا وتفسيرا له فتاوى في المعيار"[3].

ومن شيوخ الشاطبي أيضا الخطيب محمد بن مرزوق التلمساني ولد بها سنة 710هـ كان فقيها على طريقة المحدثين، أي كان يتناول الفقه من خلال شرحه للحديث. وصفه الونشريسي فقال: "مالك زمانه ومكانه"[4].

أما أبو على الزواوي فوصفه تلميذه الشاطبي فقال "حدثنا شيخنا الأصولي أبو علي الزواوي"[5]، فكان له الفضل أن يطلع تلاميذه على مصادر الرازي في تفسيره وابن الحاجب، "سمع منه الشاطبي موطأ مالك وصحيح البخاري بقراءة أبي عبد الله الحفار.[6]

---

(1) الحجوي - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ص: 604.
(2) التنبكتي – نيل الابتهاج بتطريز الديباج – لأحمد بابا التنبكتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 47.
(3) الحجوي - المرجع نفسه، صفحة 581
(4) الونشريسي – المعيار، جمع هيئة من العلماء تحت إشراف الدكتور محمد حجي ج 6 ص 572 و ج7ص 313
(5) الشاطبي – الإفادات والإنشادات، ص 163
(6) أبو الأجفان – فتاوى الشاطبي، صفحة 41
(7) مخلوف – شجرة نور الزكية، صفحة 274

أما الونشريسي حامل لواء المذهب المالكي بالديار الإفريقية في وقته وصاحب المعيار المشتمل على فتاوى أهل المغرب والأندلس وأفريقية جمع فأوعى.[7]

المطلب الثاني: التأثروالتأثر

وقد قسمته إلى فرعين:

الفرع الأول: أثر المذهب المالكي في النبوغ المقاصدي

إن المسلك المقاصدي للإمام مالك عريق في مذهبه، فقد أقر ذلك الشاطبي عند الكلام عن تقرير الأحكام المتعلقة بقسم المعاملات والعادات فقال "فإنه استرسل فيه استرسال المدل العريق في فهم المعاني المصلحية مع مراعاة مقصود الشارع أن لا يخرج عنه ولا يناقض أصلا من أصوله"[8]، فتميز المذهب المالكي أيضا باعتماده على قول المخالف، ومراعاة أفعال العباد بعد الوقوع، التماسا للمخارج ورفعا للحرج ومراعاة للمصلحة. كما عرف عنه تعدد الأقوال في المذهب الواحد، فحاولوا التغليب عليه باعتماده على القول الراجح والمشهور. "لكن هذا الراجح أو المشهور قد يعارضه مرجح آخر كأن يكون فيه حرج ومشقة على الناس أو يخالف أعرافهم أو ما اعتادوه فيلجأ الفقهاء لمخالفة المشهور أو الراجح، ويستندون إلى قول آخر ضعيف، فيصبح جريان العمل به أقوى من الراجح أو المشهور".[9]

" فإذا كان العمل بالضعيف لدرء مفسدة فهو على أصل مالك في سد الذرائع أو جلب مصلحة فهو على أصله في المصالح المرسلة".[10] ومنه نقول أن المدرسة الجزائرية الأصولية ذات النزعة المالكية ساهمت بتعميق البعد المقاصدي داخل هذه المنظومة وظهر ذلك جليا في مؤلفاتهم وفي الفتاوى في القضاء.

ويظهر ذلك جليا في مراعاة مقاصد المكلف عند المقري عندما نص في القاعدة 296 قوله: "من أصول المالكية المعاملة بنقيض المقصود الفاسد كحرمان القتل من الميراث، وتوريث المبتوتة في المرض المخوف". ثم يرجح لسان الحال على لسان المقال أي: المقصد من الكلام لا ظاهره فقال في القاعدة 723: "كل ما خرج على قصد المبالغة أو الكناية فالمعتبر معناه لا لفظه". وقال أيضا في القاعدة 082: "لسان الحال ينزل منزله لسان المقال عند المالكية خلافا للأئمة".

الفرع الثاني: القيادة العلمية.

لا شك أن الرحلات العلمية والاحتكاك بالعلماء ساهم في النبوغ المقاصدي لهذه المدرسة خاصة تلك الرحلات التي كانت باتجاه الأندلس ثم المغرب الأوسط والحجاز والشام والأقصى جعلتهم أكثر دراية بالواقع من خلال المناصب العلمية التي أهلتهم للاطلاع على الواقع أكثر كالإشراف التعليمي والإفتاء والقضاء، فهذا المقري أبو العباس "أقام مفتيا بفاس ثلاث عشرة

سنة رحل للمشرق فحج مرارا" وأما أبو عبد الله بن محمد الشريف التلمساني فنشر العلم ببلده وبالأندلس، وقال التنبكتي في نيل الابتهاج فيه: " من الشيوخ الوافدين على غرناطة أبو عبد الله الشريف التلمساني الإمام المحقق أعلم أهل وقته".[11] أما أبو علي الزواوي فانتقل من بجاية إلى تلمسان ثم إلى الأندلس، وكذا ابن مرزوق الخطيب (الجد) والعقباني قاضي سلا، فكل هذا ساهم بقسط في التنظير المقاصدي مما جعلهم يمدون هذه المدرسة بثروة أصولية مقاصدية تحتاج منا اليوم إلى جمعها وترتيبها.

المبحث الثاني: التنظير المقاصدي عند المدرسة الجزائرية المقاصدية

المطلب الأول: التعليل:

إن القول بالتعليل يؤدي حتما إلى القول بالقياس وإن اختلفوا في عين العلة فهذا المقري يذكر الإجماع على التعليل فيقول: "إن القائسين مجمعون على التعليل واختلفوا في عين العلة"[12]. والقول بالقياس يؤدي إلى القول بالمصلحة والقول بالمصلحة يؤدي إلى القول بالمقاصد، ثم يطرح المقري إشكالية في التعليل: هل الأصل في الأحكام المعقولية أو التعبد؟

فيجيب ملخصا الموقف السليم من ممارسة التعليل فقال: "التدقيق في تحقيق حكم المشروعية من ملح العلم لا من متينه عند المحققين، بخلاف استنباط علل ضبط الأحكام وضبط أماراتها فلا ينبغي المبالغة في التنقير عن الحكم لاسيما فيما ظاهره التعبد، إذ لا يؤمن فيه من ارتكاب الخطر والوقوع في الخطأ وحسب الفقيه من ذلك ما كان منصوصا أو ظاهرا أو قريبا من الظهور"[13].

وبذلك نجد المقري وإن كان اتخذ التعليل هو الأصل وعدمه هو الاستثناء إلا أنه جعل ثلاثة ضوابط للعلة فهي إما 1- علة منصوص عليها.

2- علة ظاهرة.

3- علة قريبة من الظاهر.

فمن خلال تلك الضوابط استنكر الإفراط في التعليل، كتعليل مواقيت الصلاة، وهي مسألة تعبدية بحته، ففي القاعدة 158: "فلا يقال الزوال وقت الانقلاب إلى العادة فطلب

---

(8) الشاطبي – الاعتصام، ج 2 – 133

(9) عمر الجيدي – مباحث في المذهب المالكي بالمغرب الطبعة الأولى 1993 مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، صفحة 182

(10) الحجوي – الفكر السامي، صفحة 604

(11) التنبكتي – نيل الابتهاج، صفحة 47

(12) المقري – القواعد، القاعدة رقم 864.

(13) القاعدة: 158.

عنده البداية بالعبادة والعصر وقت الانتشار في طلب المعاش فقيل لهم تزودوا قبل ذلك للمعاد والمغرب وقت الانقلاب إلى العادة أيضا". كما يذهب إلى عدم التعليل في مقادير الزكاة فقال في القاعدة 96: "نصوص الزكاة في بيان الواجب غير معللة عند مالك ومحمد (الشافعي) لأنه لا أصول في العبادات ملازمة أعيانها كما مر فالواجب أعينها". غير أن أحكام الطهارات والنجسات التي لا يمكن التغاضي عن كون المناسب هو الغالب فقد قرر المقري التعليل فيها وجعله قاعدة مطردة بقوله في القاعة العاشرة: "ما يعرف في العادات يكره في العبادات كالأواني المعدة بصورها للنجسات والصلاة في المراحيض والوضوء بالمستعمل فإنه كالغسالة".

فلولا غلبة التعليل في هذا الباب ما ساغ له أن يقرر هذه القاعدة بهذا التعميم.

وأما الونشريسي فقد علل بالحكمة بشرط الظهور والانضباط قال : منع التعليل بالحكمة مشروط بالخفاء أو عدم الانضباط، أما منع الظهور والانضباط فلا على ما هو المختار، لا يقال التعليل بالمشقة في الجزاف كالتعليل بها في رخصة السفر وقد تقرر في الأصول بطلان التعليل بها فيها لأن نقول: التعليل بالمشقة في جواز الجزاف في المكيل ليس هو كالتعليل بها في رخصة السفر لانضباط الأول واضطراب الثانية، فإن مشقة السفر تختلف بالزمان والمكان وأحوال الأشخاص، ولا كذلك مشقة الكيل في المكيل وتساويها مشقة الكثير من المعدود فتجب مساواتها في الحكم وهو جواز الجزاف. [14]

المطلب الثاني: النظر المصلحي في الأحكام.

ينطلق الونشريسي من أن المصالح العامة تتغير حسب الزمان والمكان والبيئات، فما يكون مصلحة في عصر قد يكون مفسدة في عصر آخر، وما يكون مفسدة في عصر يكون مصلحة في عصر آخر، فبعض المعاملات كالبيوع والإيجار فيعاد فيها النظر من طرف العلماء والمجتهدون في ضوء العلل والمصالح فأنواع المصالح تتبدل وتتغير وتختفي وتظهر، فالناظر في أمور المسلمين يلزمه النظر إلى الواقع المعاش. نقل صاحب المعيار كلاما في غاية الأهمية: "المصالح العامة لا تنضبط وجوهها ولا يمكن حصرها في قضايا متعددة وأوقات معينة، بل هي لحسب الحال الحاضرة والنازلة المتعينة واجتهاد الناظر في ذلك، ولا يصح حصر مصالح معينة ليتوخى فعلها الأئمة واحدا بعد واحد، لأن ذلك يؤدي إلى التقليد، وحقيقة الاجتهاد تناقض التقليد، فالناظر في المصالح مقصور على الإمام الناظر في أمور المسلمين واجتهاده لا يلزمه ملاحظة ومقصد من كان قبله ولا غير ذلك"[15].

أما أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني فبين في كثير من الأحكام الجزئية وجه المصلحة فيها فقد تكلم عن مقصود النكاح ووجه المصلحة فيه كالعدة والشفعة في العقار

(14) الونشريسي – المعيار، ج 6 ص 295.
(15) نفسه، ج1 ص: 180.

والمصلحة من ضرب الدية على العاقلة فقد قال مثلا: "تضرب الدية العاقلة في قتل الخطأ، فإنه معقول المعنى ولذلك كانت تفعله الجاهلية قبل الشرع وكان الشرع مقرا له. ووجه المصلحة فيه أن الحاجة مست إلى مخالطة الشرع وتعلم الحرب والطعان والضرب بها حتى أبيح الصيد من غير ضرورة ولا حاجة بل لما في ذلك من حصول آلة الحرب. ولما كانت النفوس خطيرة لا تهدر ولم يتعمد جريمة القتل فلو أقدناه به أو حملنا المال كله عليه لقطع مخالطة السلاح حسما لما يتوقع منه"[16].

كما بين أبو موسى ابن الإمام الحِميري التلمساني رحمه الله تعالى وجه المصلحة في إبرام العهود وحكم نقضها بين الملوك فقال: هذا، وإن مصالحة المسلمين ومهادنتهم تبقي على أنفسهم وحرمهم وأموالهم المقصد الأعظم الذي هو دينهم، فما الدنيا للمؤمن إلا مطية"[17].

المطلب الثالث: ماهية المقاصد و أقسامها وقواعدها.

مفهوم المقصد: بسط العلماء اللغة في معجمها مادة "ق ص د" بمعنى "نحا نحوه"[18] والقصد عند بن المنظور "الاعتماد والأم"[19] قال بن الجني "أصل ق ص د ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والتوجه والنهود والنهوض نحو الشيء"[20] أما علماء الشريعة فلم يتفقوا على تعريف واحد للمقاصد فقد عبروا عنها بعبارات مختلفة كالغايات والمعاني والأسرار والحكم والحكمة من التشريع، فيقال: هذا مقصوده كذا أو حكمته كذا فلا فرق. ولهذا اختار الونشريسي مفهوم المقاصد عنده بالحكمة فقال: "والحكمة في اصطلاح المتشرعين هي المقصود من إثبات الحكم أو نفيه وذلك كالمشقة التي شرع القصر والإفطار لأجلها"[21]، وأن الكلام فيه حذف ومراده أن رفع المشقة عن المسافر مثلا هو مقصود الحكم وحكمته فالتعبير عن المقاصد بالحكمة أمر شائع بين علماء الشريعة، فهذا ابن رشد يقول: "فلنفوض أمثال هذه المصالح إلى العلماء بحكمة الشرائع."[22]

ومن العاصرين يؤكد الشيخ بدران أبو العينين بدران هذا المعنى للمقاصد فيقول: " أما الحكمة الحكم فهي الباعث على الشريعة والمصلحة التي قصدها الشارع من شرعه الحكم."[23]

---

(16) الشريف التلمساني – مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول - ضبط وتعليق: الشريف قصار، ص: 128-129.
(17) الونشريسي – المعيار ج6 ص: 337.
(18) أبو بكر الرازي – مختار الصحاح الطبعة الأولى 1999 دار إحياء التراث العربي ص 314.
(19) ابن منظور – لسان العرب – دار صادر، ج 5 ص96.
(20) المرجع نفسه ص: 97.
(21) المعيار – ج 1 ص349.
(22) ابن رشد – بداية المجتهد ج 2 ص35.
(23) بدران أبو العينين بدران – أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها – ص: 242-243.

أقسام المقاصد:

يعد أبو عبد الله المقري في صف العلماء الذين شيدوا بناء المقاصد بداية من القول بالتعليل إلى القول بالمقاصد، فنجد عنده في القاعدة 1134 تقسيما للمقاصد حسب رتبتها الضرورية الحاجية التحسينية، فقد قال في نفس القاعدة: "أن المصالح الشرعية ثلاث: ضرورية وحاجية وتتمة، وأن الأولى مقدمة على الثانية، والثانية مقدمة على الثالثة عند التعارض، وأن درء المفاسد ينزل كذلك على المقامات الثلاث."

ثم يرتب الضروريات الخمس بداية من حفظ العقل ثم الدماء ثم الأنساب وزاد الأعراض معها وآخرهم حفظ الدين.

فنجد في القاعدة 1188 قوله:"اجتمعت الشرائع على تحريم الكليات الخمسة العقل والدماء والإنسان والأعراض والأموال وزاد بعضهم الأديان"، ثم بين بعض الأحكام المتعلقة بحفظ المال لتحريم إضاعتها والنهي عن البيوع المعدومة أو التي فيها غرر. فقد نص في القاعدة 1006 قوله:"من مقصد الشرع صون الأموال على الناس فمن ثم نهي عن إضاعتها وعن بيع الغرر والمجهول ..." ثم نجده يضيف مقصدا اجتماعيا في حسم مواد النزاع والخصومات بين المسلمين فقال في القاعدة 831:"من مقاصد الشريعة إصلاح ذات البين وحسم مواد النزاع ...".

أما العلامة الشيخ ابن باديس فقد استطاع أن يلمّ بأمهات مقاصد الشريعة الكلية وبرتبها على نسق القرآن الكريم. فعند تفسيره: ﴿ وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَدْحُوراً ﴾ سورة الإسراء. من الآية 29 إلى 39. قال: وقد تضمنت هذه الآيات على قلّتها الأصول التي عليها تتوقف حياة النوع البشري وسعادته من حفظ النفس والعقول، ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، والأنساب والأموال والحقوق، ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ﴾، والأعراض، ﴿وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾، ﴿وَلا تَقْفُ ﴾ والدين هو عمدة ذلك كله وفي حفظه حفظ لجميعها. وفي افتتاح الآيات بقوله تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَدْحُوراً﴾، وختمها بقوله: ﴿وَلا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَدْحُوراً﴾ بيان من الله لخلقه بأن الدين هو أصل الكمالات كلّها وهو سياج وقايتها وسور حفظها، وإن التوحيد هو ملاك الأعمال وقوامها، ومنه بدايتها وإليه نهايتها."[24]

التفسير المقاصدي:

يمكن التمثيل بالتفسير المقاصدي للنصوص، وذلك باعتماد المعنى الثاوي في النصّ وعدم الجمود على ظاهره، فقد عدل الإمام أبو عبد الله الشريف التلمساني عن ظاهر النص لقرينة

(24) ابن باديس، تفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1416 – 1995. ص 112.

مقصدية، فجعل المقاصد أساس التأويل، ومن بين الشروط التي وضعها لتأويل الظاهر واعتماد معنى النص ومقصده "أن يكون ذلك المعنى مقصودا بدليل"[25]، فقد ذهب مع تأويل المالكية والأحناف حديث :"المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا"[26] بالمتساومين وبدليل على ذلك: "إنما المراد بذلك المسومان وافتراقهما بالقول أي: هما في حال تساومهما بالخيار ما لم يبرما العقد ويمضياه، فإذا أمضياه فقد افترقا ولزمهما العقد"[27]، لأن التأويل يصرف اللفظ عن ظاهرة إلى معنى مرجوح لدليل والمقصد هو الانضباط في المعاملات، ولأن البقاء في المجلس لا حدّ له ولا ضبط.

الترجيح بالمقاصد:

من القواعد المقاصدية الترجيحية ما ذكره الونشريسي في إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، ومن ذلك ترجيح درء المفاسد على جلب المصالح في القاعدة رقم 37 فقال: "درء المفاسد مقدم على جلب المصلح".

وإذا اجتمعت المفاسد فيما بينها وجب ارتكاب أخفها وترجيح أهونهما، فقد نقل لنا الونشريسي في القاعدة 45 ما نصه: "إذا تقابل مكروهان أو محظوران أو ضرران ولم يكن الخروج عنها وجب ارتكاب أخفهما". وفي نفس السياق نجد القاعدة 107 : "إذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما".[28]

ومن التطبيقات على ذلك ينقل الونشريسي في معياره بترجيح جلب المصلحة على درء المفسدة إذا كانت المصلحة غالبة على المفسدة قليلة فقال: "إذا لم يكن بالبلد قاضٍ زَوَّجَ صالحوا البلد من أراد التزويج."[29]

كما ينقل الونشريسي أيضا فتوى لمحمد بن مرزوق (الحفيد) التلمساني بجواز كتابة المصحف الشريف على الكاغد الرومي."[30]

وهذا ترجيح بين ضروري حفظ الدين، وهي كتابة المصحف الشريف على تحسيني حفظ الدين وهو كتاب المصحف الشريف على الكاغد الرومي والضروري راجح على التحسيني.

ومن ترجيحات الفقيه العالم الإمام المشدّالي فتوى للسلطان المريني في اتخاذ الركاب من الذهب قال: "قيل: يمنع تحليته بالذهب، والجواز أظهر؛ إذ الجواز في محل الوفاق لعلة

---

(25) الشريف التلمساني – مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ص: 90.

(26) رواية ابن عمر وأما الرواية التي جاءت في الصحيحين بقوله ﷺ: "البيعان بالخيار ما لم يفترقا أو حتى يفترقا".

(27) مفتاح الوصول ص: 66.

(28) الونشريسي – إيضاح السالك إلى قواعد الإمام مالك ص: 95-158.

(29) الونشريسي – المعيار ج 10 ص102-103.

(30) المرجع نفسه ج 1 ص75.

الإرهاب المشتركة بينه وبين التحلية بالذهب، وترتيب الحكم على هذا الوصف في الفرع أيضاً، لأن تحصيل الغرض من المقصود شرعاً من شرع هذا الحكم، فكان من الفرع أولى بالحكم من الأصل،[31] ثم قال: "فيكون إما لما في حليته من إرهاب العدو، أو التهيؤ للإرهاب غالبا؛ وإما لأن ذلك مما يزيد في قوة نفس متقلده غالباً فلا ينزل نفسه منزله من لا يؤبه به، فيكون ذلك سبباً في الثبات والبعد من الجبن المذموم والفرار."[32] ثم بين وجه الترجيح في هذه المسألة فقال: "وتقوى إباحة اتخاذ المحلّى من الركاب والمهامز في حالة الجهاد ومواطن الإرهاب الصافية من مفسدات المباهاة والسرف الممنوعين، لأن مباهاة الكفار غيظ لهم واحتقار لهم وإعزاز للدين وكل ذلك مشروع"[33].

فنجد هنا الإمام المشدّالي يرجع مقصد مصلحة تحقيق مقصد إرهاب العدو على مفسدة الإسراف في المال والمباهاة الممنوعين.

كما نجد فتوى للإمام الونشريسي بجواز شراء أهل البادية من الطعام بالدين إلى الحصاد، وقد بين ذلك فقال: "والضرورة تبيح المحظورات من معاملة البدوين الفقراء المحتاجين في سني الجدب وذلك إنهم يحتاجون إلى الأقوات من الطعام ويشترونه بالدين إلى الحصاد والجذاذ، ولاضطرار من كان من أرباب الديون حضريا من الرجوع إلى حاضرته، ولعدم الحكام منا أيضاً مع ما في المذهب في ذلك من الرخصة إن لم يكن في ذلك شرط ولا عادة، فيلتجئ أرباب الديون إلى أخذه منهم خوفاً إن تركوه في أيديهم منهم بالأكل وغيره لفقرهم".[34]

الخاتمة

من خلال هذه المداخلة تبين إسهام المدرسة الجزائرية المالكية في علم المقاصد الذي لا شك أن الباحث يصل إلى قناعة من خلال النظر في قواعد المقري والونشريسي في إيضاح السالك وأبي عبد الله التلمساني في مفتاح الوصول وغيرها من المصادر الأصولية الجزائرية إلى أن علماء المدرسة الجزائرية كان لهم الحظ الأوفر في تأهيل هذا العلم وتقعيده ونشره بين طلابهم ويكفيهم فخرا أن رائد المقاصد الإمام أبا إسحاق الشاطبي تتلمذ على أيديهم.

من خلال هذه الدراسة المتواضعة أضحى من الضروري استفراغ الجهد لجمع كل ما له علاقة بعلم المقاصد في هذه المدرسة الجزائرية المالكية، إذ تمثل مدرسة مستقلة من خلال

(31 الونشريسي – المعيار ج 6 ص 329.
(32) المرجع نفسه ج 6 ص 329.
(33) المرجع نفسه ج 6 ص 329.
(34) المرجع نفسه ج 6 ص 308.

تراثها الأصولي المقاصدي الضخم الذي ضمته صفحات المعيار للونشريسي وقواعد المقري والدرر المكنونة في نوازل مازونة وجمع فتاوى ابن مرزوق الحفيد وأبو علي الزواوي وغيرهم من أعلام هذه المدرسة الذين تمثل عندهم النظر للمقاصد في اجتهاداتهم سواء في تفسير النصوص أو ترجيح بإعمال المقاصد في القضايا التي لا نص فيها، ولننقل هذا الاقتراح إلى أمر عملي: اقترح مخبر علمي لجمع التراث الجزائري المقاصدي، وتحتضنه هذه الجامعة الموقرة.

تقدم الفقه المالكي في الجزائر على بعض النظم القضائية المعاصرة
ـ قاضي التحقيق ووكيل الجمهورية نموذجا ـ

بقلم

د/ سليمان ولد خسال
جامعة المدية (الجزائر)



تمهيد

يبدو أنّ جهود الكثير من فقهاء المالكية قد تخطّت حدود زمانها ومكانها، وأنتجت لنا زخما معرفيا ثريا ومتخصّصا؛ وإذا كان ابن خلدون يمثل هذه الحلقة البارزة، فإنّ المؤكد أنّ هناك علماء آخرين ينتسبون إلى هذا الصنف، وينسحب عليهم هذا الحكم بجدارة، لكن بيان ذلك ودليله يحتاج إلى بحث وطول نفس في تراثنا الفقهي العظيم.

وكنت إلى عهد قريب أحسب أنّ النظم القضائية المعاصرة هي اختراع غربي اقتبس من الفقه اللاتينيّ أو الجرمانيّ، فلما قرأت إلى عالم جزائري من القرن التاسع الهجري وهو الإمام الونشريسي صاحب كتاب الولايات، انبهرت عندما وجدته يؤصّل في مقارنة لأنواع القضاء فأشار إلى صلاحيات واختصاصات ما يعرف اليوم بقاضي التحقيق ووكيل الجمهورية أو النائب العام، وأدركت عندها أنّ الغرب أخذ الكثير من موروثنا الثقافي والعلمي، ولكنه في أغلب الأحيان لا يقرّ بذلك؟

وتأتي هذه المداخلة محاولة كشف بعض الحقائق عن النظم القضائية بين الفقه الإسلامي والقوانين المعاصرة، ليس بغرض المقارنة، وإنما من أجل إبراز جهود فقهاء الجزائر في الرقي بالفقه المالكي، وأثر ذلك على عموم الناس، وعلى الباحثين المتخصصين، وحتى على النظم القانونية المعاصرة.

وعليه يمكن معالجة هذه المداخلة من خلال العناصر التالية:
أولا: تطوّر النظم القضائية في عصر الإمام الونشريسي.
ثانيا: مفهوم مصطلح قاضي التحقيق، ووكيل الجمهورية.
ثالثا: بروز هذا المصطلح في الفقه المالكي، وتقدمه على غيره من النظم المعاصرة.
رابعا: مسوّغات هذه المقارنة.

أولا: تطور النظم القضائية في عصر الإمام الونشريسي:

عاش الإمام أبو العبّاس أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني الفاسي في عصر الدولتين:

الزيانية بتلمسان، والمرينية بفاس بالمغرب الأقصى، حيث كانت ولادته سنة 834هـ، ووفاته سنة 914هـ[1]، وقد أطلق عليه البعض "حامل لواء المذهب المالكي على رأس المائة التاسعة".[2]

ولعل ما يلفت النظر في عصر الإمام الونشريسي أنّ القضاة استطاعوا أن يجعلوا من فتاوى الفقهاء كأمثال ابن عرفة والبرزلي إلى ما يشبه المواد القانونية، حيث تمكنوا من أن يجمعوا بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، فظهر ما يعرف بـ"جريان العمل القضائي"[3] ؛ قال الشيخ محمد الفاضل بن عاشور "وبذلك الأسلوب امتازت كتب ابن ناجي فأصبحت عمدة العمل القضائي في إفريقية ووجهت الفقيه في فاس وتلمسان ومازونة وبجاية وقسنطينة، كما وجهته في تونس نحو الاعتناء بالعمل ضبطا ونظرا، مما أحدث في المذهب المالكي طورا جديدا امتاز بكثير من المبادئ والتفاصيل في الإجراءات وفي الأحكام الشرعية".[4]

ورتبة القضاء كانت متنوعة في اختصاصاتها، فمنها قاضي القضاة، وقاضي الجماعة، وقاضي الأنكحة، وقاضي العسكر، ولم يكن القضاة في إقليم واحد وإنما يوزعون من حاضرة الدولة وباقي الحواضر التابعة لها، ولعلّ من أشهر القضاة الفقيه ابن زيتون المتوفى سنة 691هـ، وابن الغماز، وابن عبد الرفيع، وابن راشد، وابن هارون، وابن عبد السلام، والغبريني، وابن ناجي، وسعيد بن محمد العقباني، وغيرهم كثير.[5]

ويبدو أنه من أنفس الكتب التي ترجمت ذلك ووصلت إلينا، كتاب مجالس القضاة[6] للقاضي أبي عبد الله المكناسي المتوفى سنة 917هـ، ولقد كان يمثل "حرص الدولة بها حرصا كبيرا، وقد تجلى ذلك الاختيار من خلال العناية بالقضاء بصفته من أهم الوسائل التي يصل بها صاحب الحق إلى حقه ويضرب بها على يد الجناة الظالمين لغيرهم، وبذلك يتحقق العدل فيهنأ الحاكم وتسعد الرّعية".[7]

ويعتقد بعض الدارسين أن تجربة الأخذ بما جرى به العمل والتي ظهرت في القرن الثامن الهجري، هي ابتكار مغربي تحمل في طياتها مبدأ التطور التشريعي في البلاد في دائرة الشريعة الإسلامية.[8]

---

1 -الحفناوي أبو قاسم محمد، تعريف الخلف برجال السلف، مؤسسة الرسالة، ط1، 1402هـ، ج1، ص62 وما بعدها.

2- المرجع نفسه والصفحة.

3- المرجع نفسه والصفحة.

4 - محمد الفاضل بن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مكتبة النجاح، تونس، ص105.

5- محمد الفاضل بن عاشور، المرجع السابق، ص105.

6 - انظر: سليمان ولدخسال، جهود فقهاء المغرب العربي في النظام السياسي الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2008م، ص193.

7 - القاضي أبو عبد الله محمد المكناسي، مجالس القضاة والحكام، التنبيه والإعلام، دراسة وتحقيق: نعيم عبد العزيز الكثيري، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1423هـ/2002م، ص51.

8 - محمد الفاضل بن عاشور، المرجع نفسه، ص342، وص421.

ثانيا: مفهوم مصطلح قاضي التحقيق ووكيل الجمهورية:

إنّ مصطلح وكيل الجمهورية يكون على مستوى المحاكم الابتدائية، أما في المجالس القضائية والمحكمة العليا فإنه يسمى النائب العام، وهذا الجهاز نشأ في فرنسا، بحيث كان يمثل جميع مصالح الملك ويتولى الاتهام وحده، ثم اعتنقه قانون تحقيق الجنايات الفرنسي منذ أوائل القرن التاسع عشر.[1]

والنيابة العامة هي سلطة الاتهام الأصلية في التشريع الجزائري، فهي تحرك الدعوى العمومية، ثم تباشرها وتتابع السير فيها أمام المحاكم المختلفة نيابة عن المجتمع، حتى لو حركت من جهة أخرى، وذلك بهدف الكشف عن الحقيقة وإقرار سلطة الدولة في العقاب.[2]

فضلا عن اختصاص الدعوى العمومية فإنّ لها أيضا اختصاصات أخرى، كتنفيذ أحكام القضاء، وإدارة الضبط القضائي[3]، واعتبارها طرفا أصليا في قضايا الأسرة كما نصت على ذلك المادة 03 مكرر من الأمر 02/05 المعدّل والمتمّم لقانون الأسرة الجزائري رقم 11/84، وهناك جرائم يشترط فيها الشكوى من المجني عليه، حيث تتحرك الدعوى العمومية، ومنها جريمة الزنا، وجرائم السرقة بين الأقارب، وجرائم النصب وخيانة الأمانة وخطف أو إبعاد القاصرة، وترك أحد الوالدين لأسرته أو الزوج الذي يتخلى عن زوجته مع علمه بأنها حامل.[4]

ويجوز للنيابة العامة أن تقرر عدم تحريك الدعوى العمومية، سواء أمام قاضي التحقيق أو أمام قضاء الحكم فتصدر أمرا بحفظ الأوراق[5]؛ أما إذا تبيّنت أن الواقعة التي دارت بشأنها الاستدلالات جنايةً، وجب عليها طلب إجراءات التحقيق بشأنها[6]، أما مصطلح قاضي التحقيق، فتعني أن هذا القاضي يتولى إجراءات التحقيق الابتدائي، وأما إجراءات الاستدلال فيتولاها الضبط القضائي، وإجراءات الاتهام تباشرها النيابة العامة.[7]

إنّ إجراءات التحقيق تتسم بالقهر فتمس حريات الأفراد، وحرمة مساكنهم، ويبرز ذلك فيما تملكه سلطة التحقيق من الأمر بالقبض على المتهم، أو الأمر بإحضاره أو حبسه احتياطيا، أو تفتيش مسكنه، ولو لم يقبل، بل ويكره الشهود على حلف اليمين دفعا لهم إلى قول الحق، ويعاقبون إذا امتنعوا عن الحلف أو عن الإدلاء بالشهادة[8].

---

9 - أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائيّة في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1999م، ج01، ص28 وما بعدها.

10 - المرجع نفسه، ج01، ص29.

11 - المرجع نفسه، ج01، ص30 وما بعدها.

12 - المرجع نفسه، ج01، ص41 وما بعدها.

13 - أحمد شوقي الشلقاني، المرجع السابق، ج02، ص196.

14 - المرجع نفسه، ج02، ص200.

15 - المرجع نفسه، ج02، ص213.

16 - المرجع السابق 213/2.

والذي يظهر في كل من مصطلح وكيل الجمهورية أو النائب العام، ومصطلح قاضي التحقيق أن كلّ واحد منهما ليس من حقه أن يقاضي المتهم ويصدر العقوبة المناسبة لذلك، وإنما هذا الاختصاص هو من صلاحيات المحاكم فهي وحدها التي تملك إصدار الحكم بالعفو أو البراءة، ولكن وقبل المحاكمة لابدّ من إجراءات التحقيق والبحث عن الأدلة وما إلى ذلك من الاختصاصات التي هي أصلا من مهام النيابة العامة أو قاضي التحقيق.

فضلا عن هذا التمييز في هذه الاختصاصات، فإنّ أغلب وظائف النيابة العامة، وقاضي التحقيق تتعلق بالجرائم التي تمس أفراد المجتمع، ولهذا تسمى الدعوى التي ترفع في هذا المقام بالدعوى العمومية، والقانون الذي يؤطر هذه الدعوى هو قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

ثالثا: بروز هذا المصطلح في الفقه المالكي، وتقدمه على غيره من النظم القضائية المعاصرة:

إنّ مصطلح قاضي التحقيق أو النيابة العامة ورد ذكره عند الإمام الونشريسي من خلال كتابه "الولايات" ولكن بمسمى مغاير هو والي الجرائم.[1]

ولقد أورد الإمام الونشريسي هذا المصطلح عندما قام بمقارنة بين وظيفة القضاء، وبين غيرها من الوظائف التي تشبهها، ولكنها تختلف عنها في أهم فرق هو اختصاص وصلاحية إصدار الأحكام على المتهم.

ولهذا قال الإمام الونشريسي: "اعلم أن والي الجرائم يمتاز عن القضاة بتسعة أوجه"[2]، وبدأ بعدها بذكر هذه الأوجه التي تميز بها والي الجرائم عن القاضي، وهي -أي هذه الأوجه- في نفس الوقت تمثل صلاحيات واختصاص هذا الوالي، فقال رحمه الله: "سماع قذف المتهم من أعوان الإمارة من غير تحقيق الدعوى المعتبرة، ويرجع إلى قوله هل هو من أهل التهمة أو لا؟"[3]، وعند التأمل في هذا الاختصاص، يلاحظ أنه يماثل اختصاص وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق الذي يملك عدم تحريك الدعوى العمومية فيصدر أمرًا بحفظ الأوراق، أو بالإدانة، فتتحرك الدعوى العمومية.

وهذا الاختصاص ينطبق على باقي الفروق التي ذكرها بالتفصيل الإمام الونشريسي فقال: "...الثاني أنه يراعي شواهد الحال، وأوصاف المتهم بالزنا، متصنعا للنساء فتقوى التهمة، أو متهما بالزنا، وفيه أثر ضرب مع قوة بدن وهي من أهل الزعارة*، أو لا فتخف، وليس ذلك للقضاة. الثالث: تعجيل حبس المتهم للاستبراء والكشف بخلاف القضاة"[4]، وهذا الحبس هو

17 - الونشريسي، الولايات، بتحقيق يحي حمزة عبد القادر الوزنة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2001، ص169.
18- المرجع نفسه والصفحة.
19- المرجع نفسه، ص169.
* الزعارة: هي البطش والشراسة.
20 - المرجع السابق ص169.

المعروف اليوم بالحبس المؤقت، وهو من صميم صلاحيات قاضي التحقيق، وحدده ابن فرحون بشهر أو بحسب ما يراه[1]، ويواصل الإمام الونشريسي شرح هذه الفروق فيقول: "الرابع يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرب تقرير لا ضرب حد فإن أقر وهو مضروب اعتبر حاله، فإن ضرب ليقر لهم اعتبر لهم تحت الضرب، وليس كذلك للقضاة"[2]، وهذه المسألة يقرها قانون الإجراءات الجزائية، فإن اعتراف الجاني تحت طائلة الإكراه لا تلزم القاضي ولا تصلح دليلا في الدعوى العمومية.

ومن الفروق أيضا:" أنّ له فيمن تكررت منه الجرائم ولم يزجر بالحدود استدامة حبسه، إذا أضر الناس بجرائمه حتى يموت بخلاف القضاة"[3]، وهذا ما جاء في قانون الإجراءات الجزائية وهو أن "يحول الحبس المؤقت دون عودة المتهم للجريمة أو تهدئة الشعور العام، خاصة في بعض الجرائم"[4]، إلاّ أنّ مدة الحبس الاحتياطي لا تكون مؤبدة كما هو اليوم في قانون الإجراءات الجزائية، لأن هذا الحكم من صلاحيات القضاء.

"والسادس: أنّ له إحلاف المتهوم لاختبار حاله، ويغلظ عليه الكشف ويحلف بالطلاق والعتاق، والصدقة كأيمان ببيعة السلطان، ولا يحلف ذلك القاضي بغير حق، ولا يحلف إلا باليمين بالله"[5].

هذا وقانون الإجراءات الجزائية يمنع توجيه اليمين على المتهم أو المشتبه فيه في أي مرحلة من مراحل التحقيق.[6]ولعل في تمييز نوع الحلف الذي أشار إليه الإمام الونشريسي دليل على أنّ اليمين بالله لا يكون إلا من صلاحيات القاضي، وأما غيرها من اليمين فإنها تدخل في باب التحقيق مع المشتبه فيه، ومع ذلك فإنها تبقى وسائل متعلقة بأعراف الناس قد تقر وتعتمد، وقد ترفض وتبتعد، قال ابن فرحون نقلا عن ابن القيم: "إنّ عموم الولايات وخصوصها، وما يستفيده المتوليّ بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف، وليس لذلك حد في الشرع، فقد يدخل في ولاية القضاء في بعض الأزمنة والأمكنة ما يدخل في ولاية الحرب في زمان ومكان آخر"[7].

وفي مسألة توجيه اليمين للمتهم، قال ابن فرحون موضحا شارحا: "فإنّ للقاضي أن يحلف المتهم، وهو مشهور المذهب، وأما كون اليمين بالطلاق فإنما ذكرها في الوالي يأخذ الرجل شاربا فيحلفه بالطلاق مكرها على ألا يشرب الخمر أو لا يفسق، أو أن لا يغش في عمله أو لا يتلقى

---

21 - ابن فرحون، تبصرة الحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 1422هـ/2001م، ج02، ص124.

22- الونشريسي، المرجع السابق ص169.

23 – المرجع نفسه.

24 - أحمد شوقي الشلقاني، المرجع السابق، ج02، ص280.

25 - الونشريسي، المرجع السابق، ص170.

26 - أحمد شوقي الشلقاني، المرجع السابق، ج2، ص280.

27 - ابن فرحون، المرجع السابق، ج02، ص120.

الركبان..."[1]

"والسابع: أنّ له أخذ المجرم بالتوبة قهرا ويظهر له من الوعيد ما يقوده إليها طوعا ويتوعد بالقتل فيما لا يجب وعده بالأدب دون القتل بخلاف القضاة"[2]؛ لأن الأمر إذا وصل إلى القضاء فإنّ الأحكام تصدر سواء تاب المجرم أم لم يتب؛ و"الثامن: أن له سماع شهادات أهل المهن، إذا كثر عددهم ممن لا يسمعهم القاضي، والتاسع: أنّ له النظر في المواثبات وإن لم توجب غرمًا ولا حدّا وإن رأى المصلحة في قمع السفلة بإشهارهم بجرائمهم فعل هذا"[3]، ثم انتهى إلى أن "هذه الوجوه التسعة في مجرد الاتهام بالجرائم ويظهر بها الفرق بين الأمراء والقضاة قبل ثبوت الجرائم، فأما بعد ثبوتها بالإقرار أو بالبيّنة فيستوي في إقامة حدودها الأمراء والقضاة".[4]

وإذا كان الإمام الماوردي [5] والإمام أبو يعلى الحنبلي[6]، قد ذكرا هذا الاختصاص، فإن ما يميز عمل الإمام الونشريسي تسميته لهذا الاختصاص بوالي الجرائم بخلاف الإمام الماوردي[7] والإمام أبي يعلى[8] فضلا عن الإمام ذكره ضمن أحكام الجرائم[9]، ولذلك لم يتنبه إليه الكثير من الباحثين.

وهو ما فعله أيضا الإمام القرافي المالكي في الذخيرة نقلا عن الإمام الماوردي دون أن يسمي هذا الاختصاص[10]، وإن سماه في آخر البحث بـ"الفرق بين الأمراء والقضاة"[11].

ويبدو أن الإمام ابن فرحون المالكي الذي عاش في القرن الثامن الهجري، أي قبل الإمام الونشريسي بحوالي قرن كامل هو أول من صرّح بمصطلح والي الجرائم، ولهذا قال بعض الدارسين: "وقد وجدت في الإسلام وظيفة تشبه وظيفة النائب العام في الوقت الحالي، ولها نفس اختصاصاتها هي وظيفة والي الجرائم".[12]

رابعا: مسوغات هذه المقارنة:

لعل من أهم المسوغات والأسباب التي دفعتني إلى هذه المقارنة ما يلي:

1- أنّ بعض الباحثين اعتقد أن النيابة العامة استحداث معاصر،لم يعرفه الفقه

---

28 - ابن فرحون، المرجع السابق، ج02، ص120.

29 - المرجع نفسه، ج02، ص126.

30 - الونشريسي، المرجع السابق، ص170.

31 - المرجع نفسه والصفحة.

32 - الماوردي، الأحكام السلطانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص189.

33 - أبو يعلى الحنبلي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ/1983م، ص257 إلى ص260.

34 - الماوردي، المرجع نفسه والصفحة.

35 - أبو يعلى، المرجع نفسه والصفحة.

36 - الماوردي، المرجع نفسه والصفحة.

37 - القرافي، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، ط01، 1994م، ج10، ص42.

38 - المرجع نفسه، ج10، ص42.

39 - حمدي عبد المنعم، ديوان المظالم مقارنا بالنظم القضائية الحديثة، دار الشروق، مصر، ط01، 1403هـ، ص239.

الإسلامي، قال طلحة غوث: "لكن إطلاق اصطلاح الإدعاء العام على هذا الطلب إطلاق حديث، فلم يستعمل الفقهاء هذا الاصطلاح في هذا الطلب، وإنما استعملوا اصطلاحات أخرى قريبة منه بالمعنى نفسه، وهي دعوى الحسبة، ودعوى التهمة، ودعوى الجناية، وشهادة الحسبة"[1]، والحقيقة أنّ فقهاء الإسلام استعملوا هذا المصطلح بمسمى "والي الجرائم" وهو العنوان الأنسب شكلا ومضمونا للنائب العام أو قاضي التحقيق، وأخلط بعضهم، فزعم "أن والي الجرائم هو والي المظالم، مع أن الولايتين مستقلتان، وإن جاز أن تشمل ولاية المظالم ولاية الجرائم لا العكس".[2]

2- الرد على من يزعم أن موضوع النيابة العامة[3] أو إجراءات التحقيق ليس له أصل في الشريعة الإسلامية، وكأن هذا التنظيم القضائي ظهر فقط حديثا، وتبنته ثقافات غربية.[4]

3- الإشادة بالفقه المالكي عموما، وبجهود علماء المذهب في الجزائر خصوصا، حتى يعلم الداني والقاصي، أن أرض الجزائر استطاعت أن تنجب عمالقة في تخصصات متنوعة، ولم تكن أبدا في يوم من الأيام أرضا جدباء، وهذا في الحقيقة عامل نفسي قد يبعث بهذه الأجيال إلى ضرورة أخذ الثقة بالنفس ثم الانطلاق بقوة نحو البحث المستمر، والتمكن من ناصية العلم والمعرفة، وأما على مستوى المعارف، فإنّ المؤكد أنّ المخزون الفقهي الإسلامي يحوي دررا ثمينة، وكنوزا عظيمة، بحاجة فقط إلى صاحب النَفَس الطويل الذي يستطيع الاستفادة منها من أجل تحقيق الحضارة والرقيّ لأهل الإسلام، ومن أجل أيضا إيجاد حلول للمشاكل المستعصية عند بني الإنسان عموما.

إنّ علينا أن نراجع رصيدنا الأدبي والثقافي والحضاري لنعيد النظر في ضوئه في مناهجنا الدراسية، وفي مجامعنا العلمية واللغوية، وفي صحفنا ومجلاتنا ووسائل إعلامنا، لعلنا نجدد ثقتنا بمقومات شخصيتنا الفريدة التي كنا بها خير أمة أخرجت للناس.[5]

ولعل أحسن من يستطيع أن يرافع عن هذه المسألة الدكتور السنهوري، فقد قال: "وإني زعيم لكم بأن تجدوا في ذخائر الشريعة الإسلامية من المبادئ والنظريات ما لا يقلّ في رقي الصيانة، وفي أحكام الصيغة عن أحدث المبادئ والنظريات، وأكثر تقدما في الفقه الغربي".[6]

الخاتمة

لعل من النتائج التي يمكن الوصول إليها في نهاية هذا البحث ما يلي:

---

40 - طلحة غوث، الادعاء العام وأحكامه في الفقه والنظام، كنوز إشبيليا، السعودية، بدون تاريخ الطبع، ص48.

41 - حمدي عبد المنعم، المرجع السابق، ص231.

42 - طلحة غوث، المرجع نفسه، ص15.

43 - وممن ذهب إلى هذا الدكتور محمد معروف عبد الله، في كتابه "رقابة الادعاء العام على الشرعية"، مطبعة بغداد، 1981م، ص14 وما بعدها.

44 - صبحي الصالح، الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، لبنان، ط01، 1982م، ص368.

45 - وهي محاضرة له، نشرت في جريدة الأهرام، سنة 1937م، انظر: محمد مصطفى شلبي، الفقه الإسلامي بين المثالية والواقعية، الدار الجامعية، بيروت، 1982م، ص09.

أولا: أنّ مصطلح النائب العام أو وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق، ليس مصطلحا حديثا، وإنما هو مصطلح قديم، عرفه الفقه الإسلامي، وصرّح به الفقه المالكي وبخاصة عند الإمام الونشريسي الجزائري تحت مسمى "والي الجرائم".

ثانيا: أنّ القضاء تطور في تاريخ الأمة الإسلامية وعند المغاربة بشكل ملفت للنظر وبخاصة ما بين القرن السابع والعاشر لهجرة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الثراء والتنوع في القضاء بحاجة إلى اطّلاع واسع من أجل الاستفادة منه حاضرا.

ثالثا: أنّ الإشادة بجهود علماء الجزائر، ليس الغرض منه الافتخار أو الوقوف عند الأطلال، ولكن من أجل تحقيق جملة من الأهداف، منها تكريم عظماء الجزائر، وتنبيه هذه الأجيال بعظمة هذه الأمة تاريخيا، وبإمكانية صنع الأمجاد حاضرا ومستقبلا.

رابعا: أنّ الجزائر تملك من الكنوز المعرفية الشيء الكثير، تجد ذلك في المخطوطات العديدة والمنتشرة داخل أرض الجزائر وخارجها، أو من خلال ما يذكره المحققون في كتب الطبقات والتراجم، ولهذا كان لزاما على هذه الأجيال الصاعدة التنقيب والبحث عنها.

خامسا: أنّ الدراسة التي تعتمد على المقارنة بين ما هو موجود في الفقه الإسلامي، والنظم المعاصرة يمكنها أن تعطي انطباعا أقوى بأصالة هذه الشريعة، وبمدى صلاحيتها لكل زمان ومكان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

قائمة المصادروالمراجع

1- ابن فرحون، تبصرة الحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 1422هـ/2001م.

2- أبو عبد الله محمد المكناسي، مجالس القضاة والحكام، التنبيه والإعلام، دراسة وتحقيق: نعيم عبد العزيز الكثيري، مركز جمعة المساجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1423هـ/2002م.

3- أبو يعلى الحنبلي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ/ 1983م.

4- أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ من الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1999م.

5- الحفناوي أبو قاسم محمد، تعريف الخلف برجال السلف، مؤسسة الرسالة، ط01، 1402هـ/1972م.

6- حمدي عبد المنعم، ديوان المظالم مقارنا بالنظم القضائية الحديثة، دار الشروق، مصر، ط01، 1403هـ/1983م.

7- سليمان ولدخسال، جهود فقهاء المغرب العربي في النظام السياسي الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2008م.

8- صبحي الصالح، الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، لبنان، ط01، 1982م.

9- طلحة غوث، الادعاء العام وأحكامه في الفقه والنظام، كنوز إشبيليا، السعودية، بدون تاريخ الطبع.

10- القرافي، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، ط01، 1994م.

11- الماوردي، الأحكام السلطانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.

12- محمد الفاضل بن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، نشر وتوزيع مكتبة النجاح، تونس.

13- محمد معروف عبد الله، رقابة الادعاء العام على الشرعية، مطبعة بغداد، 1981م.

14- الونشريسي، الولايات، بتحقيق يحيى حمزة عبد القادر الوزنة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2001.

خصائص المدرسة المالكية الجزائرية

بقلم

أ/ نبيل زياني

جامعة الطارف (الجزائر)



تمهيد

إن الحديث عن مناهج وخصائص الفقهاء المالكية له أهمية كبيرة في فهم آرائهم الأصولية والفرعية، والقدرة على الترجيح بينها عند التعارض، وتقريب مؤلفاتهم من الباحثين وعامة القراء، ومن الموضوعات المنهجية المهمة في هذا الشأن ما يُعرف بإقليمية المذهب، حيث نعيش في بلد يشتهر فيه مختصر خليل وشروحه للدردير والخرشي وعليش..، وهي شروحات تمثل المدرسة الفقهية المالكة المصرية التي تختلف في قواعدها اختلافا واضحا عن المدرسة المالكية المغاربية ومنها الجزائرية، والممارس لكتب الخلاف داخل المذهب يجد الحديث كثيرا عن قواعد الترجيح بين أقاليم المذهب المالكي عند التعارض، من هنا تبرز الحاجة لمعرفة هذه الأقاليم، قال الدكتور علي حسن عبد القادر: "إن دراسة الفقه الإقليمي وإعادة النظر في فقه المناطق موضوع لم يتناوله الباحثون الفقهاء فيما أعلم وهو جدير بالنظر والبحث[1]"، فما هي أقاليم المذهب المالكي، وما هي خصائصها؟ وماذا عن المدرسة المغاربية وخصائصها ومقارنتها بالمدارس الأخرى وبالخصوص المدرسة المصرية؟ ومن يمثلها من الفقهاء الجزائريين تحديدا؟ وما هي كتبهم؟ وبماذا تميزت؟.. وغيرها من الأسئلة التي تجيب عنها هذه المداخلة العلمية الرامية إلى خدمة هذا الجانب المهم جدا من المذهب المالكي في بلادنا.

أولا: نشأة وتطور المدرسة المالكية الجزائرية:

نشأت المدرسة الفقهية المالكية الجزائرية ضمن المدرسة المغاربية بشمال إفريقية في وقت مبكر جدا، حيث حل بهذه المنطقة نخبة من أبرز تلاميذ مالك، كعلي بن زياد (ت183هـ)، والبهلول بن راشد(ت183هـ)، وعبد الرحيم بن أشرس، الذين نقلوا إلينا الموطأ وفقه الإمام مالك، إلا أن أهل إفريقية ظل منهم بقايا من أهل السنن والمذهب الحنفي، حتى تولى عليهم المعز بن باديس سنة 407 هـ فجمع أهلها على المذهب المالكي[2]، فثبت وانتشر حتى بلغ الأندلس

1-أ.د. علي حسن عبد القادر، مدير المركز الثقافي الإسلامي بواشنطن، مقدمته لكتاب المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها لأحمد تيمور باشا، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1421هـ/2001م، ص8.

2 -أحمد تيمور باشا، مرجع سابق، ص 67.

شمالا وبلاد شنقيط جنوبا، وسخر الله له من الولاة والخلفاء من كانوا سببا في انتشاره[1]، ومن العلماء من كانوا سببا في تثبيته حينا وتطويره حينا آخر، وقد صور لنا العلامة محمد الطاهر بن عاشور منحنى المذهب المالكي الذي مر بثلاثة تطورات أساسية بعد مرحلة النشأة في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري:

. من نصف القرن الثاني إلى نصف القرن الرابع، مرحلة الاستقرار، وقد تمت فيها رواية آثار مالك ونقل أصوله.

. من نصف القرن الرابع حتى مطلع القرن الخامس: سماها مرحلة تتابع تولد المذهب بالتفريع على الأصول والاجتهاد المقيد.

. من مطلع القرن الخامس حتى مطلع القرن السادس: مرحلة الترجيح بين الاجتهادات ووضع مختصرات[2] تكتفي بالثابت من الأقوال[3]، وأضاف الدكتور محمد إبراهيم علي:

. من مطلع القرن السابع حتى يومنا هذا: مرحلة استقرار أخرى عرفت بانتشار الشروح والحواشي والتعليلات، وتميزت بانصهار آراء المدارس الفقهية المالكية في بوتقة واحدة[4].

هذا من حيث المسار العلمي، أما من حيث المسار الجغرافي فقد عرف المذهب المالكي مدا وزجرا في معظم بلدان العالم الإسلامي إلى أن استقر اليوم كمذهب رسمي وسائد في نحو نصف الدول العربية وهي الجزائر وتونس وليبيا والمغرب وموريطانيا والسودان والبحرين والإمارات وقطر والكويت، ويتقاسم انتشاره مع المذاهب الأخرى في بقية الدول بدرجات متفاوتة كمصر حيث يغلب في الصعيد، وبدرجة أقل في فلسطين والعراق، واقل منه في الحجاز، كما ينتشر بوضوح في بعض الدول الإفريقية مثل السنغال ومالي ونيجيريا والنيجر، ولا شك أن هذا الاعتناق الواسع للمذهب المالكي لدليل واضح على قوة أصوله من جهة، ومرونته ومناسبته لكل زمان ومكان من جهة أخرى.

ثانيا: الخصائص العامة للمذهب المالكي:

يختص المذهب المالكي وأعلامه عن بقية المذاهب السنية الثلاثة بجملة من الخصائص التي لفتت أنظار العلماء وكانت مهوى لأفئدتهم وأقلامهم ونالت حضها الوافر من بحوثهم وتآليفهم، كانت هذه الخصائص في أصول المذهب وفروعه وطريقة علمائه في عرضه وخدمته، ومن هذه الخصائص ما يأتي:

---

1 - فشا المذهب المالكي بالأندلس بسبب تمكن يحيى بن يحيى بن كثير (ت 233هـ) عند الحكم بن هشام.

2 - قلت: والمقصود بالمختصرات في هذه المرحلة هو الغربلة والتهذيب وليس بمفهوم المتأخرين وهو جمع مسائل رئيسية في كتاب من حجم صغير.

3 - نقلا عن: محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، دار البحوث للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث، دبي، الإمارات المتحدة، ط1، 1421هـ/2000م، 33.

4 - المرجع نفسه، ص 35.

1. أصول المذهب، وهي على الترتيب: القرآن، السنة، الإجماع، إجماع أهل المدينة (وهذا أشهر ما انفرد به مالك عن الأئمة الثلاثة وتوسع في تطبيقه)، القياس، قول الصحابي، المصلحة المرسلة، العرف والعادات، سد الذرائع، الاستصحاب، الاستحسان، ورأى بعض الفقهاء أن مالك انفرد أيضا باعتبار المصالح المرسلة وسد الذرائع، وأضاف آخرون لأصوله التي انفرد بها أصل الخروج من الخلاف (بمراعاة وإعمال دليل المخالف)[1].

2. للمالكية ترتيب شبه إلزامي لفتاوى أئمتهم المعتمدة في المذهب وهو:

. قول مالك في الموطأ.

. قوله في المدونة.

. قول ابن القاسم في المدونة.

. قول ابن القاسم في غير المدونة.

. قول غير ابن القاسم في المدونة.

. قول غيره في غير المدونة.

3. واختص المالكية بمصطلحات ومعاني لا تكاد تجدها عند غيرهم، منها:

* الكتاب: ويقصدون به المدونة.

* الأمهات: وهي المدونة والمستخرجة[2] والموازية[3] والواضحة[4].

* الفقهاء السبعة: وهم سعيد بن المسيب، عروة بن الزبير، القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، خارجة بن زيد بن ثابت، عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، سليمان بن يسار، والسابع سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وقيل: سالم بن عبد الله، وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن.

* المدنيون: من أصحاب مالك وهم: ابن كنانة، ابن الماجشون، مطرف، ابن نافع، ابن مسلمة.

* المصريون: وهم: ابن القاسم، أشهب، ابن وهب، أصبغ بن الفرج.

* المغاربة: وهم ابن أبي زيد القيرواني، ابن القابسي، ابن اللباد، الباجي، اللخمي ابن محرز، ابن عبد البر، ابن رشد، ابن العربي، ابن شبلون، القاضي سند، المخزومي، وابن شعبان.

---

1 - محمد المختار محمد المامي، المذهب المالكي مدارسه مؤلفاته خصائصه سماته، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات، ط1، 1422هـ/2002م، ص 411 وما بعدها.

2 - لمحمد بن أحمد العتبي الأندلسي وتعرف بالعتبية، ورغم ما فيها من روايات شاذة فقد وقع عليها الاعتماد من طرف علماء المالكية.

3 - لمحمد بن إبراهيم الإسكندري ابن مواز، وهو من أجل الكتب التي ألفها المالكية.

4 - الواضحة في السنن والفقه لعبد الملك بن حبيب السلمي.

* القرينان: وهما: مالك وسفيان بن عيينة، وتقال عن أشهب وابن نافع.

* الأخوان: مطرف وابن الماجشون، وسميا بذلك لكثرة اتفاقهما.

* المحمدون: وهم: ابن سحنون وابن عبدوس وابن عبد الحكم وابن المواز، قيل: لم يجتمع في زمن من علماء المالكية مثلهم علما وجلالة.

* الشيخ: وهو ابن أبي زيد القيرواني.

* الشيخان: وهما ابن أبي زيد وأبو الحسن علي القابسي.

* الاتفاق: لعلماء المذهب.

* الإجماع: لعامة العلماء من كل المذاهب.

* والجمهور: للأئمة الأربعة.

* المتقدمون والمتأخرون: المتقدمون من قبل ابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ) والمتأخرون من بعده.

* الماجريات: أي ما جرى عليه العمل[1].

4 . يرجح المالكية ما جرى به العمل ولو كان ضعيفا على ما ليس عليه العمل ولو كان راجحا، وذلك بشروط، منها: معرفة من أجرى ذلك العمل من الأئمة المقتدى بهم مجرى الترجيح، وسبب ذلك، يريدون بذلك سدا لبعض الذرائع[2].

5 . ترتيب الأبواب الفقهية في كتبهم على نسق خاص، وإيجاد المناسبة العلمية بين تلك الأبواب، ومن ذلك ترتيبهم للأبواب الكبرى للفقه على النحو الآتي: العبادات . النكاح . البيوع . الأقضية.

يقدمون العبادات لأهميتها في حياة المسلم وآخرته، ثم ينتقلون إلى باب النكاح باعتباره قُربة يُتعبد بها قبل أن يكون متعة دنيوية، وهو نوع من جهاد النفس، ولهذا يختمون باب العبادات بأحكام الجهاد، ثم يأتي بعد النكاح باب البيوع، والمناسبة بينهما أن كليهما عقد يقوم به الدين والدنيا، ثم باب الأقضية، وذلك لأن كلا من النكاح والبيوع مما يكثر فيهما تنازع الناس، فوجب بيان ما يفصل في تلك النزاعات.

في حين رتب أصحاب المذاهب الأخرى هذه الأبواب على طرق مختلفة، ومنهم من تكلف وتمحَّن في إيجاد المناسبة بين تلك الطرق[3].

---

1 - الماجريات من المسائل المختلف فيها بين المحققين، ولأبي الوليد الباجي كتاب في هذا الشأن سماه فصول الأحكام، وانظر لهذه المصطلحات: إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي الزيلعي، المدخل الوجيز في اصطلاحات السادة المالكية، طبعها: د عبد الله توفيق الصباغ، الأزهر الشريف، القاهرة، 1258هـ/1939 م، ص7 وما بعدها.

2 - للتفصيل في هذه المسألة: اصطلاح المذهب عند المالكية، مرجع سابق، ص 397.

3 - ينظر: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربعة، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1408هـ/ 1988، ص 43 وما بعدها.

6 . يتميز علماء المالكية بتمحيص الفتاوى والتأكد من نسبتها للأئمة، فهم يوجبون النهل من الكتب المعتمدة، خلافا لما يشاع عنهم من التقليد وضيق الأفق العلمي، قال حسن بن محمد المشاط: "ينبغي أن يحذر مما وقع في زماننا من تشاغل بعض الفقهاء بالفتوى من الكتب الغريبة التي ليست فيها رواية المفتي عن المجتهد بالسند الصحيح، ولا قام مقام ذلك شهرة عظيمة تمنع من التصحيف والتحريف، وبلغ بعضهم في التساهل حتى صار إذا وجد حاشية في كتاب أفتى بها، وهذا عدم دين، وبعد شديد عن القواعد"[1]، وبلغ بهم الحرص على ذلك مبلغا عظيما، وكان الشاطبي لا يأخذ الفقه إلا من كتب الأقدمين ويمنع النظر في الكتب المتأخرة[2].

7 . الاعتناء بالتأليف في فقه النوازل، ومن ذلك كتاب مذاهب الحكام في نوازل الأحكام للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، والمفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام للقاضي أبي الوليد هشام بن عبد الله (ت 606هـ).

هذه بعض الخصائص العامة للمذهب المالكي في الأصول والفروع، وهي الخصائص التي امتدحها الموافق والمخالف، وجعلت العلماء يُقبلون على دراسة هذا المذهب وخدمته من كل حدب وصوب، قال ابن تيمية الحنبلي عن المذهب المالكي: "أصح مذاهب أهل المدائن الإسلامية شرقا وغربا في الأصول والفروع"[3]، وهذه شروح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني تناهز المائة، وكذلك شروح مختصر خليل، ولا غرابة أن رأينا بعض العلماء غير المالكية يشاركون في خدمة كتب المذهب شرحا وتخريجا وتعليقا لنيل الشرف بذلك، ومن ذلك شرح عضد الدين الإيجي الشافعي(ت756هـ) لمختصر ابن الحاجب المالكي(ت646هـ)، وهو من أشهر الكتب وأحسنها على الإطلاق.

ثالثا: المدرسة المالكية المغاربية وخصائصها:

تطلق المدارس على المذاهب في الغالب، لكن المقصود بها هنا المناهج الفكرية للفقهاء داخل المذهب الواحد، وتسمى أيضا الطرق، فيقال مثلا: مدرسة الشاطبي أو طريقة الشاطبي، أو مدرسة التونسيين أو طريقتهم، وبعد تتبع الاختلافات الواقعة بين عموم المالكية أمكن إيعاز ذلك إلى أربعة مناهج فكرية سُميت فيما بعد بالمدارس وهي: المدرسة المدنية، المدرسة المصرية، المدرسة العراقية، المدرسة المغاربية، وقبل التعريف بالمدرسة المغاربية وذكر خصائصها ينبغي التعريف بالمدارس الأخرى ولو بإيجاز.

1. المدرسة المدنية: نسبة للمدينة المنورة: وهي المدرسة الأم، والنبع الذي تدفق منه المذهب، بحكم أن الإمام مالك نشأ في المدينة ونشر علمه فيها، يتصدر أعلام هذه المدرسة عبد

---

1 - نقلا عن اصطلاح المذهب، مرجع سابق، ص 27.

2 - المرجع نفسه، ص 28.

3 - ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: 728هـ)، مجموع الفتاوى، تح: أنور الباز و عامر الجزار، دار الوفاء، ط3، 1426 هـ/2005 م، (294/20).

الملك بن الماجشون (ت214هـ) ومطرف بن عبد الله(ت220هـ)، وتميزت بالاعتماد على القرآن والسنة المرفوعة دون النظر إلى كون تلك السنة معمول بها أو لا، تضاءلت هذه المدرسة بمرور الزمن حتى فُقدت تماما بسيطرة العبيديين[1] الشيعة على المدينة خلال القرن الرابع هجري، ثم عاد لها نشاطها عن طريق الإمام ابن فرحون(ت799هـ) نهاية القرن الثامن.

وللتمثيل على ما انفردت به هذه المدرسة عن المدارس الأخرى: مسألة القبض الذي تلتزم به، في حين لا تقول به المدرسة المصرية، ومسألة إتحاد المطالع في رؤية الهلال حيث يقول المالكية المدنيون أن لكل بلد رؤيته، ويقول المصريون باتحاد المطالع، ومسألة تأمين الإمام في الصلاة الجهرية مع المأمومين، يقول المدنيون يؤمن سرا، ويقول المصريون والعراقيون وبعض المغاربة لا يؤمن سرا ولا جهرا.

2 . **المدرسة المصرية:** تأسست بعد المدرسة المدنية واحتلت مركز قيادة المدارس الأخرى بسبب استقرار ابن القاسم(ت191هـ) في مصر، وهو صاحب المكانة الأولى في المذهب بعد وفاة مؤسسه، وصاحب الإسناد العالي، اشتغل بالتأليف والرواية عن مالك مباشرة، ومن أعلام هذه المدرسة عبد الله بن وهب(197هـ) وأشهب بن عبد العزيز(203هـ) وأصبغ بن الفرج (225هـ)، تنتهج المدرسة المصرية منهج السنة الأثرية، أي: مسايرة ما عليه عمل أهل المدينة. عانت هذه المدرسة من بعض الفتن التي تسببت في هروب كثير من أعلامها وسجنهم واختفائهم، كفتنة خلق القرآن ومضايقات العبيديين، لكن بعد زوال هذه الفتن عاد أعلامها للظهور والبروز، وما زالت هذه المدرسة ذائعة ونشطة إلى اليوم.

قلت: تميزت بتقديم عمل أهل المدينة على حديث الآحاد ولو كان صحيحا، وللتمثيل على آثار هذه القاعدة: مسألة بيع خيار المجلس، حيث لا يقول به المصريون مع أن الحديث ثابت فيه، ويقولون بالسدل بدلا من القبض، ويقولون بنجاسة الماء القليل الذي سقطت فيه نجاسة قليلة لم تغير لونه أو ريحه أو طعمه، في حين قال المدنيون والعراقيون بطهارته لحديث: "الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه"[2].

3 . **المدرسة العراقية:** ظهرت بالبصرة على يد بعض تلاميذ مالك كعبد الرحمن بن مهدي(ت198هـ) وعبد الله بن مسلمة القعنبي(ت222هـ)، ثم انتشر المذهب في كل العراق وبلغ ذروته في بغداد خلال القرن الثالث ومنتصف القرن الرابع الهجري بسبب تبني العباسيين للمذهب المالكي ونشرهم للمناظرة والتدريس، وتفتح المالكية العراقيين على المذاهب الأخرى

---

1 - نسبة إلى عبد الله بن ميمون القداح، بدأ حكم العبيديين في المغرب عام 296 هـ ثم فتحوا مصر عام 358 ثم فتحوا بلاد الشام فأصبحوا أكبر قوة في العالم الإسلامي، ويسمون بالفاطميين، كانوا شيعة متعصبين، وقيل خرج منهم القرامطة.

2 - ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تعليق ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، دت، ص104 رقم 521، قال الألباني: ضعيف.

مما زاد من إقبال الناس عليهم، تميزت هذه المدرسة بالتقعيد والتخريج، أي: القياس على مسائل المدونة، ويعبرون عنه أيضا بالنظائر والتنزيل والاعتبار، وتميزت بالفقه الافتراضي (الاحتمالي) محاكاة لفقه الأحناف.

آلت هذه المدرسة إلى السقوط بعد موت أعلامها وعدم وجود من يخلفهم، فتولى الأحناف والشافعية القضاء، ورجع بعض المالكية عن مذهبهم إلى مذاهب أخرى[1]، فانقطعت المدرسة تماما في منتصف القرن الخامس هجري.

ومن الأمثلة على اختلافهم عن المدارس الأخرى: اختلافهم في مسألة سلس البول، حيث قالوا لا ينقض الوضوء مهما يكن، بينما هو مرتبط بكثرة أو قلة ملازمته للشخص عند باقي المالكية، ومسألة صلاة القصر للمسافر، فهي عند العراقيين للتخيير، وعند غيرهم سنة، ومسألة الإطعام مع القضاء لمن فاته قضاء رمضان حتى دخل رمضان جديد، قال العراقيون يقضي فقط، وقال باقي المالكية يقضي ويطعم.

4 . **المدرسة المغاربية:** لقد غمر المذهب المالكي غرب الدولة الإسلامية في صدر الإسلام بواسطة تلاميذ الإمام مالك الذين وفدوا إلى شمال إفريقيا بالعشرات، أبرزهم علي بن زياد(ت183هـ) والبهلول بن راشد(ت183هـ) وعبد الله بن غانم(ت190هـ)، وإذا ذُكر في المذهب المالكي المغاربة قُصد بهم علماء شمال إفريقيا من القيروان بتونس إلى فاس بالمغرب، بالإضافة إلى بلاد الأندلس وبلاد شنقيط، وقد عرفت هذه المدرسة ازدهارا كبيرا وذاع صيتها حتى اعتبرت "مبدأ محا ما قبله"[2]، ولم يُسَمَّ أحد بمالك بعد موت مالك بن أنس إلا ابن أبي زيد القيرواني، سموه "مالك الصغير" لقوة حفظه للمذهب ومطابقة فتواه لأصوله وفروعه.

ولئن عَرفت المدارس الفقهية المالكية الأخرى فتورا وانقطاعا، فإن المدرسة المغاربية لم تعرف ذلك، مرت بها أحداث خطيرة أثرت على نشاطها العلمي قوة وضعفا لكنها لم تؤثر على وجودها ولم تغب شمسها عن شمال إفريقيا منذ أن سطعت.

عرفت المدرسة المالكية المغاربية في بدايتها ازدهارا وتلألؤا، وسرعان ما بلغت قمتها عند الإمام سحنون (عبد السلام بن سعيد التنوخي، ت240هـ) صاحب المدونة، حتى تبنت المذهب دولة بني الأغلب[3] رسميا، ولما خلفتها دولة العبيديين عَرف المذهب المالكي بعض الانحسار بسبب فرض المذهب الجعفري ومنع ما عداه من المذاهب، ورغم شدة هذا المنع الذي وصل إلى سجن وقتل الفقهاء المالكية؛ إلا أنهم حاولوا الحفاظ على مذهبهم بطرق خفية كتدريسه والفتوى به سرا، ولجوئهم إلى تدريس التصوف "كمحاولة لتربية الناس على الصبر والابتلاء

1 - المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، مرجع سابق، ص 73.

2 - المرجع نفسه، ص 97.

3 - بزعامة إبراهيم بن الأغلب والي الدولة العباسية على افريقية سنة 184هـ، حتى سقطت على يد العبيديين سنة 296.

حتى لا ينزلقوا في كفة الشيعة"[1]، وكان نتيجة لذلك عودة المذهب إلى السطوع بقوة على يد ابن أبي زيد القيرواني(ت386 ه) بعد زوال حكم العبيديين مباشرة، مع التنبيه إلى أن تأثير العبيديين على المذهب كان محصورا في منطقة تونس دون غيرها من المناطق الأخرى التي بقي فيها المذهب المالكي قويا مهيمنا على غيره من المذاهب.

وكما لم تنجح محاولة اقتلاع المذهب المالكي من قلوب الناس في تونس، لم تنجح محاولة اقتلاعه من قلوبهم في المغرب الأقصى، أين حاول الموحدون[2] إحلال المذهب الظاهري بدلا منه، بلغ بهم الأمر إلى إحراق كتب المالكية علنا، والتوعد بالعقوبة على من يقرؤها بدعوى أنها كتب رأي، وهذه الطريقة لم تزد الناس إلا إصرارا على التمسك بالمذهب المالكي، فقابلوا التحدي بالتحدي، وحافظ المذهب على رواجه في قلب هذه الدولة، وما إن سقطت حتى كثرت المدارس المالكية وعمرت الديار وتخرج العلماء والفحول أكثر من أي وقت مضى.

.خصائص وسمات المدرسة المغاربية:

قبل الحديث عن خصائص وسمات المدرسة المغاربية أجد من المهم التطرق إلى أسباب اختلاف المدارس الفقهية المالكية، وذلك راجع إلى سببين رئيسيين:

أولا: اختلاف تأثر تلاميذ مالك بجانب من جوانب شخصيته العلمية، حيث برع مالك في الحديث والفقه، فكان من تلاميذه من تأثر بجانب الحديث فيه فراح يقدم الأحاديث الصحيحة المرفوعة على الأحاديث التي أيدها العمل، ومنهم من تأثر بجانب الفقه فيه فراح يقدم الأحاديث التي أيدها العمل على الأحاديث المرفوعة، من أصحاب المنهج الأول ابن الماجشون وابن وهب وابن حبيب، ومن أصحاب المنهج الثاني عبد الرحمن بن القاسم وهو أجل من أخذ عنه، قال يحيى بن يحيى الليثي (ت367هـ): "نهاني ابن القاسم على اتباع ما ليس عليه العمل من الحديث وأصاب، ونهاني ابن وهب عن غلبة الرأي وكثرته وأمرني بالاتباع وأصاب"[3]، وهذا تلخيص جيد لذلك الاختلاف بين تلاميذ مالك.

ثانيا: اختلاف البيئة الثقافية للمالكية، حيث إن المذهب انتشر في بيئات ثقافية متنوعة، فكان لأهل كل بيئة من الأسباب ما جعلهم يميلون إلى وجهة علمية معينة، وللتمثيل على ذلك نتحدث عن الفرق بين المدرسة المغاربية والمدرسة العراقية.

علل ابن خلدون الاختلاف بين المغاربة والعراقيين بأن المغاربة كانت تغلب عليهم البداوة، ولم يعانوا من الحضارة التي كانت لأهل العراق، فكانوا لأهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة، ثم إن هجرتهم العلمية التي كانت تبعا لهجرتهم إلى الحج لم تتجاوز الحجاز، فأخذوا عنهم وتأثروا

1 - المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، مرجع سابق، ص 108.

2 - بقيادة المهدي بن تومرت سنة 515هـ، سقطت سنة 603هـ.

3 - نقلا عن اصطلاح المذهب، مرجع سابق، ص 61.

بهم، وأهل الحجاز هم أهل سماع ونقل فقط، أما العراقيون فظلوا متأثرين بما ورثوه من العلوم العقلية عن الحضارات السابقة، وطريقتهم إعمال العقل في النصوص دون البحث عن مصدرها، ولهذا اعتمدوا على المدونة دون التعريج على تصحيح رواياتها ومناقشة ألفاظها، فجعلوها كالنصوص الثابتة وراحوا يقيسون عليها، أما المغاربة فقد عنوا كثيرا بتحقيق الروايات وتصحيحها وتتبع الآثار والتنبيه على اختلاف الكلام وما وقع من الاضطراب والترجيح[1]، قال د. علي حسن عبد القادر: "طريقة أهل العراق من المالكية أشبه بالحنفية من ناحية ما يغلب عليها من إجماع الرأي وإثبات الاستدلال، وطريقة أهل المغرب يغلب عليها مراعاة العمليات وتكييف الأحكام في النوازل"[2].

أما خصائص وسمات المدرسة المغاربية فمنها:

* تميزت المدرسة المغاربية بالانفتاح على المدارس المالكية الثلاثة: المدنية والمصرية والعراقية، فقد حاولت جمع مميزات تلك المدارس من الجمع بين الأثر والقياس والتقعيد والتفريع ومراعاة ما عليه العمل كما انتهجه ابن أبي زيد القيرواني في رسالته، وابن عبد البر في التمهيد، الذين عمقا ذلك المفهوم بجمعهما ما تناثر في أمهات دواوين فقه مدارس المالكية المختلفة والترجيح بين آرائها، وهذا ما عرف في كتب المتأخرين بـ"طريقة المغاربة" لأنها لم توجد عند غيرهم، قال يحيى بن يحي الليثي(ت367هـ) معبرا عن هذا المنهج: "اتباع ابن القاسم في رأيه رشد، واتباع ابن وهب في أثره هدى"[3]، يقصد الأخذ عن المدرسة المدنية والمصرية على السواء، وهذا ما يظهر جليا في كتب أبي الوليد الباجي(ت474هـ) ومحمد بن رشد(ت520هـ).

* وتميزت بالانفتاح على المذاهب الثلاثة الأخرى (الحنفية والشافعية والحنبلية) من خلال دراسة الفقه المقارن الذي يظهر جليا في كتب ابن عبد البر(ت463هـ) وأبي بكر بن العربي(ت543هـ) وابن رشد الحفيد(ت595هـ)، هذا الانفتاح الذي دفع عن المذهب المالكي تهمة التعصب والتضييق في المراجع[4].

* من خصائص المدرسة المغاربية: الاهتمام البارز بمراعاة العرف، حتى ظهرت كتب في الفتوى خاصة بأهل بعض البلدان دون غيرها، كما جُمعت مسائل خاصة بأهل الأندلس، نظمها الفيلالي السجلماسي في أرجوزة "العمل المطلق"، وجمع أحمد الرهوني التطواني نحو سبعين مسألة جَرَى بها العمل بتطوان.

* وتميزت المدرسة المغاربية بالاعتدال والوسطية ومراعاة مقاصد الشريعة كما نجده في

---

1 - المرجع السابق، ص 199.

2 - علي حسن عبد القادر، مقدمة كتاب المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها لأحمد تيمور باشا، ص6.

3 - نقلا عن: المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، مرجع سابق، ص 100.

4 - يرده قول الإمام ناصر الدين اللقاني(ت958هـ) متسائلا: "نحن ناس خليليون إن ضل ضللنا؟، توشيح الديباج، نقلا عن المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، ص 106.

كتب أبي إسحاق الشاطبي (ت 790هـ) وبالخصوص كتاب الموافقات..

* إذا اختلف العراقيون والمغاربة قدم المغاربة، لأنهم كانوا أكثر تمسكا برواية ابن القاسم، وهو أجل من روى عن مالك حيث صحبه أكثر من عشرين سنة، وكان أعلم الخلق بأقواله، قال النابغة الشنقيطي:

ورجحوا ما شهر المغاربة *** والشمس بالمشرق ليست غاربة[1].

وإذا اختلف المصريون والمدنيون قدم المصريون، لنفس السبب السابق، أي أن تقديم المدارس يكون على قدر اعتمادها على رواية ابن القاسم، وبالتالي يكون ترتيب المدارس الأربع: المصرية ثم المغاربية ثم العراقية ثم المدنية[2]، وللتنبيه فإن التقارب الشديد بين المدرستين المصرية والمغاربية أدى فيما بعهد إلى اندماجهما فأصبحتا مدرسة واحدة، وذلك بفعل معظم الفقهاء الجزائريين كما سنراه بعد قليل.

5. **أبرز الفقهاء المالكية في الجزائر وخصائصهم العلمية.**

عرفت الجزائر ظهور كوكبة من الأعلام والفقهاء المالكية الذين ساهموا بشكل كبير في خدمة مذهبهم من خلال التأليف والتدريس وتنشيط الحياة العلمية في مختلف المدارس البجائية والتلمسانية وغيرها، أذكر عددا من هؤلاء العلماء وكتبهم، ثم أسجل ملاحظات خاصة عن جهودهم العلمية.

1. أبو الحسن علي بن عبد الرحمن اليفرني ثم الطنجي(ت734هـ)[3]، له تقييد على المدونة، سماه: طرر أبي الحسن الطنجي على المدونة.

2. المقري، محمد بن محمد بن أحمد التلمساني(ت758هـ)[4] له كتاب القواعد (1200 قاعدة فقهية مالكية مع مقارنتها بقواعد المذاهب الأخرى وهي طريقة جديدة في المذهب)، وله حاشية بديعة على مختصر ابن الحاجب.

3. أحمد بن إدريس البجائي(ت760هـ)[5]. له شرح البجائي على ابن الحاجب.

4. محمد بن أحمد الشريف التلمساني(ت771هـ)، من كتبه: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول.

5. ابن مرزوق التلمساني، محمد بن أحمد، الملقب بالجد(ت781هـ)[6]، من كتبه: إزالة

1 - المدخل الوجيز لاصطلاح مذهب مالك، ص 12.
2 - المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، ص 123.
3 - اصطلاح المذهب عند المالكية، ص 421.
4 - المرجع نفسه، ص 431.
5 - المرجع نفسه، ص 433.
6 - المرجع نفسه، ص 448.

الحاجب لفروع ابن الحاجب.

6 . ابن مرزوق الحفيد محمد بن أحمد (ت842هـ)[1]، من كتبه: المنزع النبيل في شرح مختصر خليل (شرح ومقارنة وترجيح وتحقيق)، روضة الأريب ومنتهى أمل اللبيب في شرح التهذيب.

7 . الزواوي القسنطيني، إبراهيم بن فايد (ت857هـ)[2]، له ثلاثة شروح على خليل وهي: تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل، فيض النبيل، تحفة المشتاق في شرح مختصر خليل بن إسحاق.

8 . المشذالي البجائي، محمد بن أبي القاسم (ت866هـ)[3]، له تكملة حاشية ابن مهدي عيسى الوانوغي على المدونة، ومختصر البيان لابن رشد (شرحه ورتبه على مسائل ابن الحاجب)، ومختصر أبحاث ابن عرفة.

9 . عبد الرحمن بن محمد الثعالبي(ت876هـ)[4]، من كتبه: روضة الأنظار ونزهة الأخبار، شرح ابن الحاجب الفرعي، كتاب جامع الأمهات في أحكام العبادات.

10 . الرصاع، محمد أبو عبد الله الأنصاري(ت894هـ)[5]، له كتاب: الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية.

11 . أحمد بن يحي الونشريسي التلمساني ثم الفاسي(ت914هـ)[6]، من كتبه: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والمغرب، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق، القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب.

12 . عبد الواحد بن أحمد الونشريسي(ت955هـ)[7]، من كتبه: النور المقتبس من قواعد مذهب مالك بن أنس (نظم رجز لقواعد مذهب مالك)، شرح الرسالة، شرح مختصر ابن الحاجب.

13 . أحمد بن محمد المقري التلمساني(ت1041هـ)[8]، من مؤلفاته: حاشية المقري على

---

1 - المرجع السابق، ص 468.
2 - المرجع نفسه، ص 473.
3 - المرجع نفسه، ص 476.
4 - المرجع نفسه، ص 478.
5 - المرجع نفسه، ص 480.
6 - المرجع نفسه، ص 489.
7 - المرجع نفسه، ص 507.
8 - المرجع نفسه، ص 517.

خليل.

14 . مصطفى بن عبد الله الرماصي(ت1136ه)[1]، له حاشية الرماصي على شرح التتائي على مختصر خليل.

15 . أحمد بن قاسم البوني(ت1139ه)[2]، له فتح الإغلاق على وجوه مسائل مختصر خليل بن إسحاق، نظم فصول مختصر خليل.

16 . عبد الرحمن بن عبد الله البكري الصديقي أبو زيد الجشتمي (ت1269ه)، له: نظم أبي زيد الجشتمي في استدراكاته على خليل وابن عاصم.

* ملاحظات حول شخصية وجهود الفقهاء الجزائريين في خدمة المذهب المالكي:

* أجمعت كتب التراجم والسير التي ترجمت لهذه الكوكبة من النجوم على أنهم كانوا على درجة عالية جدا من العلم والأخلاق والتميز، كانوا رؤساء العلماء في أزمانهم وخواتيم المحققين وفحول المجتهدين في الفقه المالكي، رغم أنه لم تكن لديهم مراكز علمية ذات شهرة وإقبال كما كان القيروان للتونسيين مثلا.

* معظم فقهاء المالكية الجزائريين الذين ألفوا في المذهب عاشوا بعد القرن السادس الهجري، وهي ما تسمى في تاريخ المذهب بمرحلة الاستقرار، والتي تميزت بجملة من الخصائص منها:

.توحيد المدارس المالكية وامتزاجها في بوتقة واحدة خاصة المصرية والمغربية.

. الاشتغال بالترجيح بين الاجتهادات الضخمة الموروثة من مرحلة التطور بعد الدراسة والتمحيص ووضع قواعد الترجيح.

. الميل إلى اختصار مؤلفات مرحلة التطور اختصارا علميا وليس اختصارا كميا، والمقصود بالاختصار العلمي تأليف مادة علمية كبيرة في تعبيرات موجزة دون الإخلال بالمعاني، أو ما يعرف برد الكثير إلى القليل وفي القليل معنى الكثير، وهذه المهمة تتطلب درجة عالية من الاستيعاب والحفظ والفهم للمذهب، وليست مهمة سهلة كما يظن البعض، فتم وضع المختصرات، وكان بعضها شديد التركيز حتى احتاج إلى الشرح من جديد، وهكذا دار عمل الفقهاء الجزائريين في معظمه بين المختصرات والشروح والحواشي، وإن اعتبره بعض الدارسين صورة لهرم المذهب المالكي[3]؛ فإنه كان من جهة أخرى صورة لفُتُوته من حيث تميزه بكثرة

1 - المرجع السابق، ص 528.

2 - المرجع نفسه، ص 530.

3 - ومن السلبيات التي ذُكرت لهذه المرحلة: انقطاع التلقي بالسماع وذهاب الإسناد، وكثرة الاعتماد على الكتب مما أدى إلى ظهور التعصب والتصحيف.

الفتوى والقضاء والنوازل وحل المشكلات وإدخال مقاصد الشريعة في قلب الإحكام الشرعية، وظهور تخصصات وأجزاء فقهية (جزئيات المسائل الفقهية) منفردة مثل كتب الأحكام والتوثيق.

* الملاحظ على مؤلفات الفقهاء الجزائريين اهتمامهم وتركيزهم على كتابين هما: مختصر ابن الحاجب ومختصر خليل، معظمهم قام بعمل على أحد هذين المختصرين، بل إن منهم من قام بعملين أو أكثر على مختصر واحد، ولتفسير هذا الاهتمام بهذين المختصرين شرحا وتعليقا وحواشيا ونظما.. أكثر من غيرهما يجب التأمل فيما تميزا به:

بالنسبة لمختصر ابن الحاجب[1] واسمه الحقيقي: "جامع الأمهات" فلأنه اختصر أمهات كتب المذهب والتي بلغت ستين كتابا واحتوت نحو ست وستين ألف مسألة[2] اختصرها ابن الحاجب بجودة عالية وأسلوب جزل حسن، فأتى بالعجب العجاب، وكان مختصره كالقاموس للمذهب، فأقبل عليه الناس شرقا وغربا واهتموا به دراسة وحفظا[3]، وذكر ابن خلدون أنه انتشر في بجاية انتشارا واسعا، ومنها إلى البلدان الإفريقية الأخرى[4]، وعليه جاء اهتمام الفقهاء الجزائريين به لمبررات علمية وتعليمية هادفة، ومعايشة للواقع العلمي الذي كان من حولهم.

أما مختصر خليل[5] (مختصر لمختصر ابن الحاجب) فلأنه اعتُبر زبدة المؤلفات وآخر الخطوات في الفقه المالكي بمختلف مدارسه، وُصف بأنه أكثر الكتب صوابا، وكل ما فيه معمول به طيلة قرون عديدة، حتى صار ما فيه كالمتواتر بين الأجيال والعمدة للمذهب والفصل في القضاء، وصار كصحيح البخاري للمحدثين، استحوذ على إعجاب واهتمام معظم المالكية حتى سُمي بعض المتأثرين به بالخليليين، وكان من عادة المغاربة أن من يحفظ مختصر خليل يُحمل على الأكتاف ويُكرم تكريما خاصا، مدحه العلماء من كل مذهب[6] وتُرجم إلى لغات عديدة، فكان اهتمام المالكية الجزائريين به تبعا لاهتمامهم بمختصر ابن الحاجب أولا، ثم

---

1 - هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، صاحب العلوم والفنون، من كتبه: جامع الأمهات في الفقه والمنتهى الأصولي.. نشأ في دمشق وتوفي بالإسكندرية سنة 646هـ

2 - اصطلاح المذهب، ص406.

3 - اعتنى به المالكية وغيرهم، ولابن حجر الشافعي كتاب: موافقة الخبر في تخريج أحاديث المختصر لابن الحاجب.

4 - اصطلاح المذهب، ص 407.

5 - هو خليل بن إسحاق بن موسى المعروف بالجنيدي، صدر علماء القاهرة، من أهل التحقيق وتعدد الفنون، توفي سنة 767هـ.

6 - قال محمد الفارضي الحنبلي:

أطلاب علم الفقه مختصر الرضى *** خليل لكم فيه الحياة فعيشوا

ولله بيت ضمِنوه مديحه *** به يهتدي من في الأنام يطيش

سلام على الدنيا إذا لم يكن بها *** خليل بن إسحاق الإمام يعيش

ينظر: عبد العزيز بن سعود الهويمل، التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب لخليل بن إسحاق، دراسة وتحقيق، دكتوراه، إشراف: د محمد الهادي أبو الأجفان، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، العربية السعودية، 1423هـ، ص 105.

سيرهم على منوال جميع علماء المالكية في اعتماد هذا المختصر والعناية به منذ ظهوره إلى الآن حيث لم يزاحمه كتاب آخر في قيمته.

* عناية الفقهاء الجزائريين بمختصر ابن الحاجب الدمشقي ومختصر خليل المصري ساهمت بشكل كبير في الجمع بين المدرستين المصرية والمغاربية حتى أصبحتا مدرسة واحدة، ولا شك أن تقليل الخلاف والتباين في المذهب الواحد هو إيجابي في كثير من حالاته.

الخاتمة

في ختام هذه المداخلة أشدد على ضرورة نشر المذهب المالكي من طرف النخبة الضامنة لحسن عرضه والقادرة على إبراز أدوات الإثبات والإقناع في هذا المذهب، ومن ثم تثبيته أكثر وجمع قلوب الناس وعقولهم عليه، وأتساءل عن مكان وجود مؤلفات ومساهمات الفقهاء المالكية الجزائريين؟ لماذا انتقل بعضها إلى تونس والمغرب؟ لماذا لا تُجمع وتُحقق وتخرج إلى النور؟ ومن هنا أوصي بإنشاء مخبر للتراث الفقهي المالكي بالجزائر، تتبناه إحدى الجامعات ويعمل على تحقيق الأهداف السابقة.

والله الموفق إلى طريقه المستقيم.

- المصادروالمراجع:

1. إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي الزيلعي، المدخل الوجيز في اصطلاحات السادة المالكية، طبعها: د عبد الله توفيق الصباغ، الأزهر الشريف، القاهرة، 1258هـ/1939م.
2. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: 728هـ)، مجموع الفتاوى، تح: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط3، 1426 هـ/ 2005م.
3. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تعليق ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، دت.
4. أحمد تيمور باشا، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1421هـ/2001م.
5. عبد العزيز بن سعود الهويمل، التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب لخليل بن إسحاق، دراسة وتحقيق، دكتوراه، إشراف د محمد الهادي أبو الأجفان، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، العربية السعودية، 1423هـ، ص 105.
6. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربعة، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1408هـ/ 1988.
7. محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، دار البحوث للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث، دبي، الإمارات المتحدة، ط1، 1421هـ/2000م.
8. محمد المختار محمد المامي، المذهب المالكي مدارسه مؤلفاته خصائصه سماته، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات، ط1، 1422هـ/2002م.

دور المدرسة الفقهية التواتية في المحافظة على المذهب المالكي من خلال الدرس الفقهي والتأليف

بقلم

أ. د/ مبروك المصري

جامعة أدرار (الجزائر)



مقدمة

الحمد لله رب العالمين واهب النعم ومزكي المواهب، ومعلم الخلق أجمعين والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله صلاة وسلاماً دائمين ما دامت السماوات والأرض وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

أما بعد:

فاعلم أنّ العلم من أشرف المهن وأعلاها قدراً على الإطلاق، قال الله تعالى : ﴿ **يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ** ﴾، ولذلك لا يطلبه إلا أصحاب الهمم العالية والنفوس الذكية، وقد قال ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، ولذلك نجد العلماء تنازعوا هذا الحديث، فكل أهل فنّ يدّعون أنه يخص فَنَّهم، وإن كان الحديث نصَّ على التفقه في الدين، وهو يعني: الفهم الصحيح والدقيق للدين، وبهذا يتضح الأمر وأن المقصود منه هو كل العلوم النافعة، وما جاء الدين إلا لمصلحة العباد في الدارين.

والشريعة الإسلامية التي تعني الدين كما قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ** ﴾[1] تنقسم إلى ثلاثة أقسام[2] :

1- ما يتعلق بالعقائد الأساسية، كالأحكام المتعلقة بذات الله وصفاته وبالإيمان به وبرسله وكتبه واليوم الآخر وما فيه من حساب وجزاء، وقد تكفّل بهذا النوع علم الكلام.

2- ما يتعلق بتهذيب النفوس وإصلاحها كالأحكام المبينة للفضائل التي يجب أن يتحلى بها

1- سورة آل عمران، الآية: 19.

2- المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي – د. محمد مصطفى شلبي- دار النهضة العربية.

الإنسان، كالصدق والأمانة والوفاء بالعهد والشجاعة والإيثار والتواضع والإحسان، والعفو، والصفح، والأحكام المبينة للرذائل التي يتحتم على المرء أن يتخلى عنها كالكذب، والخيانة، وخلف الوعد، والجبن، والأنانية والتكبر والإساءة إلى الغير والانتقام وما إلى ذلك مما تكفل بيانه علم الأخلاق.

3- ما يتعلق ببيان أعمال الناس وتنظيم علاقاتهم بخالقهم كأحكام الصلاة والصوم والزكاة والحج، وتنظيم علاقات بعضهم ببعض، كأحكام البيوع والهبة والإجارة والرهن والزواج والطلاق وغيرها وقد انفرد بهذا النوع علم خاص يسمى علم الفقه.

فعلم الفقه إذن إن لم يكن هو المقصود من الحديث، فهو مشتمل ضمنه، ويكفيه شرفاً أنه يبين للناس الحلال والحرام، وبه يعرف الإنسان ماله وما عليه، في حق ربه، وفي حق نفسه، وفي حق الآخرين.

ومن ثم نجد الإمام أبا حنيفة يعرف الفقه بأنه «معرفة النفس مالها وما عليها»[1].

وهو يقصد المعنى العام بكلمة الفقه كما كانت تطلق في الصدر الأول ويقصد بها الشريعة والدين.

- تعريف الفقه:

الفقه لغة: هو الفهم والفطنة. ويقصد به إدراك دقائق الأمور، ومنه قولهم: وفقه هذه المسألة.[2] وقد عرفه ابن خلدون بقوله: " الفقه معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب والكراهة والإباحة، وهي متلقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه"[3].

وهذا على المعنى التخصصي للفظ (الفقه) ذلك لأن مفهوم هذا اللفظ عرف تطوراً فكان يرادف الشريعة والدين ثم أصبح مختصاً بهذا المعنى الأخير.

وهل الفقه يطلق على معرفة الأحكام الشرعية العملية؟ أم يطلق على نفس الأحكام التي تستنبط بالاجتهاد؟

فكان يطلق تارة ويقصد به المعنى الأول ويكون على هذا تعريفه بأنه: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية.

---

1 - المدخل، د. محمد مصطفى شلبي ص: 32.

2 - معجم لغة الفقهاء – د. محمد رواس قلعجي و د. حامد صادق قنيبي – دار النفائس، بيروت، ص:348.

3- ابن خلدون – المقدمة- ص: 445 ، طبعة دار القلم.

ويقصد به أخرى، بأنه: مجموعة الأحكام العملية المشروعة في الإسلام سواء أكانت شرعيتها بنص صريح من القرآن والسنة أم بالإجماع، أم باستنباط المجتهدين من النصوص والقواعد العامة.

ولما شاع التقليد بين المذاهب، أصبح يطلق على مجموعة الأحكام التي نزل بها الوحي صراحة والتي استنبطها المجتهدون وما خرجه المقلدون على قواعد أئمتهم وأصولهم.[1]

ولقد أدركت المدارس القرآنية بتوات هذه المعاني كلها، ولذلك فهي لم تكن إلا جزءاً من العالم الإسلامي تتأثر به وتؤثر فيه ولم يكن لها بد في طريقة التدريس إلا أن تأخذ بالمعنى الأخير للفقه انطلاقاً من تقليد مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى.

ولم يفتها أيضاً ما يحتويه هذا اللفظ من مضامين، فالفقه نظام شامل ينظم علاقات الإنسان بخالقه، والعلاقات بين الأفراد والجماعات، والدولة الإسلامية بغيرها من الدول في السلم والحرب، ولهذا قسمه الفقهاء إلى قسمين رئيسيين: عبادات وعادات.

وهذا التقسيم مبناه اختلاف المقصود الأصلي منهما، فما كان الغرض الأول منه التقرب إلى الله وشكره وابتغاء الثواب في الآخرة، فهو من قسم العبادات كالصلاة والصيام والحج والجهاد لتكون كلمة الله هي العليا والنذر في القربات.

وما كان المقصود منه تحقيق مصلحة دنيوية، أو تنظيم علاقة بين فردين، أو جماعتين وما شاكل ذلك فهو من القسم الثاني «العادات» كالبيع والإجارة والمزارعة والشركة والحوالة والكفالة والرهن وغيرها.[2]

وثمة تقسيم آخر أكثر تفصيلاً.

وقد أورد الإمام النووي في مقدمة الأربعين النووية ما نصه: فقد روينا عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه من طرق كثيرات ومن روايات متنوعات أن رسول الله ﷺ قال: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء» وفي رواية «بعثه الله فقيهاً عالماً» وفي رواية أبي الدرداء: «كنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً»، ومع كثرة طرقه اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف[3].

---

1 - المدخل – د. محمد مصطفى شلبي- ص32،33.

2 - نفسه - ص33،34.

3 - الإمام النووي - الأربعين النووية – منشورات المكتبة العصرية، بيروت– ص6.

ومع ذلك فإن المعنى الصحيح الذي يتضمنه الحديث لم يفت على المدارس القرآنية التواتية، فكانت دائماً تنطلق في تعليمها وتدريسها انطلاقاً من هذا المعنى، فهي لا ترجوا من وراء ذلك إلا الثواب من الله تعالى، ولذلك تجدها كما كانت جادة جاهدة مرابطة، تنشر دين الله بين عباده، وهي بذلك لم تتمسك بهذا الحديث فقط كحافز يدفعها إلى العمل بإخلاص، وإنما تنطلق من القرآن الكريم، كيف لا وهي التي تحفظه وتحفظه للأجيال، ومن هذا المعنى (معنى الفقه) تضع نصب أعينها قول الله تعالى : ﴿ **فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ** ﴾.[1]

أولا- منهج تدريس الفقه في الزوايا التواتية:

بعد معرفتنا لمعنى الفقه نتحدث الآن عن منهج تدريس الفقه في هذه الزوايا، الإيجابيات والسلبيات وما ينبغي أن يكون.

- طرق تحصيل الفقه:

إذا كان من المسلّم به أن الفقه الإسلامي يتحصل بأحد طريقين.

1- الطريقة الأولى: وهي المرتبطة بأن مفهوم الفقه هو " العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية" وهذه الطريقة تعني استفادة الفقه من طريق الاجتهاد.

2- والطريقة الثانية: وهي المرتبطة بالمفهوم الثاني لمعنى الفقه والذي يقصد منه الأحكام الفقهية المستنبطة ذاتها، أي: يحصل عن طريق التقليد.

- أما الطريقة الأولى فهي غير متوفرة، وإن حصلت فإنها طريقة صعبة المراس لا يستفاد منها إلا القلائل الذين يمتازون بالفهم الثاقب والذكاء النابض المتجدد.

- أما الثانية: فلا مناص منها في وقتنا الحاضر ليس فيما يتعلق بالمدارس القرآنية فقط، وإنما تتعين هذه الطريقة على كل المستويات، كما يؤكده علماء العصر.

- تحصيل الفقه عن طريق التدرج:

فعلى الراغب في تعليم الفقه أن يدرس الفقه على مذهب معين ينطلق أول ما ينطلق من متن جامع أو منظومة جامعة يتعلم بها فروع الفقه وأبوابه وحيثياته ودقائق أموره، ويتعلم بذلك لغة الفقهاء ومصطلحاتهم، على أن يدرج في ذلك تدرجاً يحصل به المراد.

ويقول ابن خلدون في هذا: "اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيداً، إذا كان على التدريج شيئاً فشيئاً وقليلاً قليلاً يلقى عليه أولاً مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك

1 - سورة التوبة، الآية: (122).

الباب ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يرد عليه حتى ينتهي إلى آخر الفن وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم إلا أنها جزئية وضعيفة وغايتها أنها هيأته لفهم الفن وتحصيل مسائلة، ثم يرجع به إلى الفن ثانية فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها ويستوفى الشرح والبيان، ويخرج عن الإجمال ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجه إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته، ثم يرجع به وقد شدَّ فلا يترك عويصا ولا مهما ولا معلقاً إلا وضحه وفتح له مغلقة فيخلص سن الفن وقد استولى على ملكته هذا وجه التعليم المقيد وهو كما رأيت إنما يحصل في ثلاث تكرارات وقد يحصل للبعض في أقل من ذلك بحسب ما يُخْلَقُ له ويتيسر عليه..."[1].

وهذا الدرب هو الذي تسلكه المدارس القرآنية بتوات حيث:

1- يتفقه الدارس للفقه على مذهب مالك.

2- ينطلق الدارس من متن مختصر أو منظومة فقهية.

3- ينطلق أولاً من متن أو منظومة ميسورة التعليم.

4 - وقبل ذا وذاك فإنما يحفظها خططاً قبل أن يدرس معانيها.

5- فيبدأ أولاً بمتن ابن عاشر، أو الرسالة.

فيدرس ابن عاشر شرحاً بعدما حفظه. ثم الرسالة شرحاً بعدما حفظها. ثم متن خليل حفظاً ثم شرحاً معمقاً وتتحصل بذلك التكرارات الثلاث التي نص عليها ابن خلدون.

فطريقة التدريس من هذه الزاوية (التدرج) جميلة ولكن الإشكال الذي يطرح هنا أنه قلّما من يستكمل هذه التكرارات الثلاث، ولذلك يكثر حفاظ المتون الفقهية من غير تفقهها. خاصة المختصرات الفقهية التي في أحيان كثيرة تشبه الألغاز.

ولذلك يقول في شأنها العلامة ابن خلدون: الفصل الثامن والعشرون: في أن كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم. ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم يولعون بها ويدونون منها برنامجاً مختصراً، في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن، وصار ذلك مخلاً بالبلاغة وعسراً على الفهم، وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون للتفسير والبيان فاختصروها تقريباً للحفظ كما فعله ابن الحاجب في الفقه وابن مالك في العربية. والخونجي في المنطق وأمثالهم، وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل، وذلك لأن فيه تخليطاً على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه ولم يستعد لقبولها بعد..."[2].

1- ابن خلدون، المقدمة، ص533.

2 - نفسه، ص532.

وهكذا؛ ومع حصول التكرارات فإن التحصيل عن طريقها يكون صعب المنال، لأنها تشغل طالب العلم بحلّ الألفاظ والبحث عن معانيها، عوضاً من كسب الملكة الفقهية التي تمكنه من البحث والنظر، والبحث عن فن آخر من أجل تحصيله تحصيلاً يكسبه ملكة تمكنه من البحث والنظر فيه وهكذا.

وهو الشيء الذي جعل العلماء يشتغلون بشرح هذه المختصرات ثم التحشي عن هذه الشروح ثم التعليق على الحاشية، وهكذا يتيه طالب العلم بين المختصر وبين الشرح من جهة، ويتيه مرة أخرى بين الحاشية والتعليق، مما يجعل التحصيل لا يتأتى إلا للنزر القليل الذين يملكون من القدرات الذهنية ما يمكنهم من تحصيل هذه العلوم.

وقد كان المدرس يمتاز بالحفظ والرواية والدراية مما كان يجعل منهم علماء يلقبون بألقاب خاصة.

"وهكذا فإن ميزة المدرس أو الأستاذ: الحفظ والرواية، فالمدرس الكفء هو الحافظ لعدة علوم مع أسانيدها، وليس المراد حفظ المتون ونحوها، بل حفظ بعض الكتب كاملة كشرح خليل والرسالة وابن الحاجب وغيرها من الكتب والشروح.

وكانت ملكة الحفظ متوفرة وقوية حقاً، فأهل المغرب والعرب عموماً كانوا يمتازون بالحفظ، وكثير منهم كانوا يحفظون القصيدة أو القصة ونحوها من سماعها الأول، ولذلك نجد المترجمين لأهل العلم في الجزائر خلال العهد المدروس (العهد العثماني) يكثرون من عبارة "الحفاظ" لعدة علوم.

وكانت ميزة الجمع بين العلوم أيضاً، فإذا جمع المدرس إلى ذلك حذق الدرس بمفهومه ومنطوقه فهو صاحب (المفهوم والمنطوق) وهي أيضاً من التعابير الشائعة عند العلماء في هذا العهد"[1].

وعلى هذا فإن الأخذ من طريق المختصرات طريق صعب وطويل حتى يصل به طالب الفقه إلى الفهم والحفظ، واين تلك القدرات في حاضرنا التي تمكن الدارس لتحصيل علم واحد بله عدة علوم وفنون؟

- طريقة التدريس.

مما هو معلوم أن المدارس القرآنية تنتهج في تدريسها للفقه بعد حفظ المتن أو المنظومة طريقة قديمة لم تتجدد، فأحد الطلبة يقرأ جزءاً من المتن أو بيتاً أو بيتين من المنظومة

1 - د. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16-20م) 351/1.

الفقهية والشيخ يسترسل في الشرح، والطلبة منصتون بأدب واحترام وهكذا حتى ينتهي الشيخ من الدرس.

ولا شك أن قدرات الطلبة في الفهم تختلف، ولذلك لا يحضر شرح خليل إلا من أكمل حلقات ابن عاشر والرسالة أو غيرهما من المتون غير الجامعة، ومع ذلك فإن التحصيل الذي يتحقق به المفهوم والمنطوق لا يتأتى إلا لأصحاب القدرات المتميزة، وهكذا يضيع الطلبة بين هذه المختصرات والشروح المطولة التي تفوق قدرات بعضهم أو معظمهم في أحيان كثيرة، وهو السر في أننا نفتقد أصحاب المفهوم والمنطوق بالرغم من كثرة الطلبة والدارسين في مدارسنا القرآنية ولا نحظى إلا بنزر قليل من هؤلاء العلماء، وصرنا نخاف عليهم من الاندثار فيندرس بذلك العلم الذي جاهد من أجله أسلافنا رضوان الله عليهم. فإن الله لا ينزع العلم انتزاعاً من صدور الرجال ولكن يأخذه بقبض العلماء كما ورد في الحديث.

- مثال تطبيقي لصعوبة المختصرات.

تحدث الشيخ خليل عن بيوع الآجال فقال:

فصل: ومنع للتهمة ما كثر قصده: كبيع، وسلف، وسلف بمنفعة؛ لا ما قل: كضمان بجعل، أو أسلفني وأسلفك، فمن باع لأجل ثم اشتراه بجنس ثمنه من عين وطعام وعرض: فإما نقداً، أو لأجل أو أقل، أو أكثر بمثل الثمن، أو أقل أو أكثر يمنع منها ثلاث وهي ما تجعل فيه الأقل، وكذا لو أجل بعضه، ممتنع ما تجعل فيه الأقل أو بعضه، كتساوي الأجلين، إن شرطا نفي المقاصة للدين بالدين، ولذلك صح في أكثر لا أبعد إذا اشترطاها، والرداءة والجودة كالقلة والكثرة، ومنع بذهب وفضة إلا أن يعجل أكثر من قيمة المتأخر جداً وبسكتين إلى أجل..."[1].

وتحدث ابن جزئ الفقيه المالكي الحافظ العمدة المتقن فقال:

في بيوع الآجال.

وهي أن يشترى سلعة ثم يبيعها من بائعها ويتصور في ذلك صور كثيرة منها ما يجوز ومنها ما لا يجوز، وبيان ذلك أنه يتصور أن يبيعها منه بمثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر ويتصور في كل وجه من ذلك أن يبيعها إلى الأقل الأول أو أقرب أو أبعد وفي معنى الأقرب النقد فتكون الصور تسعاً لأن ثلاثة في ثلاثة بتسعة.

الأولى: أن يبيعها بمثل الثمن إلى مثل الأجل.

الثانية: أن يبيعها بمثل الثمن إلى أبعد من الأجل.

1 - مختصر الشيخ خليل، ص176-118، طبعة دار الشهاب.

الثالثة: يمثل الثمن بالنقد أو أقرب من الأجل.
الرابعة: أن يبيعها بأقل من الثمن إلى مثل الأجل.
الخامسة: بأقل من الثمن نقداً أو إلى أقرب من الأجل.

فهذه لا يجوز لأنها تؤدي إلى سلف جر منفعة، فإن السابق بالدفع يعد مسلفاً لأن كل من قدم ما لا يحل عليه عد مسلفاً، فهو قد قدم دفع الأقل ليأخذ السلعة إلى ثمنها أكثر مما دفع.
السابعة: أن يبيعها بأكثر من الثمن إلى مثل الأجل.
الثامنة: أن يبيعها بأكثر من الثمن إلى أقرب من الأجل أو نقداً فتجوز هاتان الصورتان.
التاسعة: أن يبيعها بأكثر من الثمن إلى أبعد من الأجل فهذه لا تجوز لأنها تؤدي إلى سلف جر منفعة، فإنه أخره بالثمن ليأخذ أكثر، وكل من آخر شيئاً قد حل له عدّ..."[1].

وهكذا نلاحظ بين نص الشيخ خليل، ونفس ابن جزي فرق واضح من حيث سهولة الفهم وتقريب المعنى.

وعلى هذا ينبغي لمدرس الفقه أن ينتهج نهجاً جديداً في تعليم وتدريس العلوم عامة، والفقه خاصة، فإنه قل من يقف على الأسرار الفقهية البالغة الدقة في مختصر الشيخ خليل ومن ثم كان على هذه القلة أن تسهل على الدارسين والمتعلمين فهم هذه الأسرار من تتبع طرق جديدة في التدريس من أجل تقريب تلك المفاهيم الدقيقة.

وصحيح ما قيل أن من حفظ المتون حاز الفنون، ولكن الحفظ وحده من غير فهم قد يصير الإنسان كما وصفه المولى جل وعلا: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** ﴾[2].

فالمدرسة التواتية حافظت على هذا النهج في الدرس الفقهي ولم تحد عنه إلى اليوم، وبهذا يتضح مدى الدور الكبير في المحافظة على المذهب المالكي تعليما وتعلما وتدريسا، مختصر خليل وشروحه المختلفة ومختصر ابن الحاجب ومنظومة المرشد المعين لابن عاشر وشروحه خاصة الميارة، ورسالة ابن أبي زيد القرواني وشروحها، والتحفة لابن عاصم وغيرها من كتب المذهب المالكي التي تحمل مشهور المذهب ومعتمده، حفظا للمتون وشرحا لها في الدروس الخاصة والعامة، فكل درس يلقيه الشيخ هو عبارة عن شرح لكتاب من هذه الكتب أو من غيرها، ويظهر الفرق بين درس العامة والخاصة في المتن المشروح فلا يشرح متن خليل أو متن

1 - ابن جزي، القوانين الفقهية، ص178-179، دار القلم.
2 - سورة الجمعة، الآية رقم 05.

ابن الحاجب إلا للخاصة ممن تدرجوا في المراحل الثلاث التي تحدث عنها ابن خلدون، بينما يشرح منظومة ابن عاشر ومتن الرسالة للعامة والخاصة، ويختص الخاصة بما يسمى بالوقفات، وقفة الرسالة أو وقفة ابن عاشر حيث يتعمق الشيخ في الدرس، ويورد الإعراب والخلاف الفقهي، ويبين الراجح والمعتمد هكذا درجوا وهكذا هم اليوم.

- دور الزوايا التواتية في المحافظة على المذهب المالكي:

أبرز الشيخ محمد باي بلعالم رحمه الله - وهو ابن الزاوية- دور الزوايا في الجزائر عامة وفي توات خاصة في المحافظة على الهوية الوطنية، وعلى المحافظة على المذهب المالكي واستمراريته فيقول:

لقد أدت مؤسسة الزوايا مهمتها النبيلة في ظروف صعبة، وفي ضعف مادي وقوى معنوية مكنتها من المحافظة على تراث أمتها المسلمة من التلاشي والاندثار، فكان روادها رسل نهضة وحضارة ودعاة خير وبر وإحسان، فقد أدركوا ما تتخبط فيه الأمة الإسلامية إلا من رحم ربك من فقر وجهل وما يسيطر على عقولها من خرافات وشعوذة فعملوا على محو تلك الآثار السلبية الدخيلة على أمتنا والتي هي منابذة للإيمان الكامل وقواعده الصحيحة وبعيدة عن الإسلام وتعاليمه السمحة فلفتوا الأنظار إلى ذلك الواقع المرير داعين الناس إلى الأخذ بأسباب العلم والمعرفة والتمسك بأهداف الدين والرجوع إلى منابعه الصافية البعيدة عن الشعوذات والخرافات التي أصبح السواد الأعظم من المسلمين آنذاك يعتقدون أنها من الدين والدين منها بريء، فظلت الزوايا مركز إشعاع علمي احتضنت ثقافتنا وأصبحت صفحة مشرقة من صفحات تاريخنا وجانباً مثمراً من حضارتنا ربطت السلف بالخلف ووصلت مشرق الأمة بمغربها وقضت على الفروق بين الأعصار والأمصار؛ فإذا المسلمون يلتفون حول كتاب ربهم وسنة نبيهم، ويحكمون الارتباط بأخلاقهم وتقاليدهم. إن هذا الدور الذي قامت به الزوايا جعلها محط اهتمام من المستعمر الغاشم الذي عمد في كثير من الأحيان إلى شل حركتها، ومصادرة أوقافها، وتعطيل المدارس العلمية بها، ورغم ذلك ظلت تلكم القلاع العتيدة تغالب الموج، وتصد التيار الاستعماري الجارف، وتشارك في مسيرة النهضة الوطنية التي كان من دعائمها علماء الدين وفقهاء الشريعة الذين قاوموا بكل ما أوتوه من قوة شراسة المسخ وقوة الاستئصال، مما حفظ للوطن هذا الإسلام كدين وحفظ اللغة العربية كلغة لهذا الدين، ثم حفظ للوطن وأهله شخصيته المتميزة شكلاً ومضموناً[1].

وقد تعمدت نقل نصه هكذا لقوة شهادته وهو من هو في هذا المجال.

وهذه الجداول تبين بوضوح معظم الزوايا في المنطقة التواتية:

1 - الرحلة العلية إلى منطقة توات لفضيلة الشيخ محمد باي بلعالم، ص327-328.

1. زوايا منطقة تنجوارارين[1]:

اسم الزاوية	مكانها	اسم مؤسسها	تاريخ التأسيس
زاوية الحاج لحسن الشريف	قنتور- أولاد عيسى	الحاج لحسن الشريف	القرن 08-14
زاوية باد ريان	باريان تيميمون	محمد عبد الله الصوفي	القرن 9-1595
زاوية سيدي عمر	تنركم- شروين	سيدي أحمد الغريب	القرن 9-15
زاوية سيدي موسى والمسعود	تافوست- أولاد عيسى	سيدي موسى والمسعود	القرن 9-15
زاوية سيدي عابد	أولاد عيسى شروين	سيدي عابد	القرن 9-15
زاوية الواجدة	الواجدة تيميمون	سيدي إبراهيم بن أمحمد	القرن 9-15
زاوية سيدي أمحمد بن أحمد	كالي- أولاد سعيد	سيدي أمحمد بن أحمد	القرن 1085-1890
زاوية الحاج بلقاسم	ز.الحاج بلقاسم تيميمون	سيدي الحاج بلقاسم	القرن 10-16
زاوية الحاج بوامحمد	تبلكوزة تنر كوك	سيد الحاج بو أمحمد	القرن 10-16
زاوية الدباغ	زاوية الدباغ	سيدي محمد الدباغ	القرن 10-16
زاوية سيدي باسيدي	فاتيس - تنركوك	سيدي محمد بن عبد الله	القرن 10-16
زاوية الشيخ اعمر	تنركوك	سيدي محمد بن عومر	القرن 10-16
زاوية سيدي بوشامية	بلغازي -دلول	سيدي موسى بن أحمد	القرن 11-17
زاوية سيدي عبد الرحمان بن أمحمد بن علي	أغزر أولاد سعيد	عبد الرحمان بن محمد علي	القرن 11-17
زاوية عين حمو	تنركوك	سيد الحاج بلغيت	القرن 11-17
زاوية سيدي زايد	تبرغامين- أوقروت	سيدي زايد	القرن 11-17
زاوية ودغاغ	تنركوك	سيدي محمد بن أبي بكر الودغاغي	القرن 12-16
زاوية مولاي عبد الحكم	كالي–أولاد سعيد	ابنامولاي عبد الحكم	القرن 1308-1890
زاوية تاظليظي	تنركوك	سيدي أمحمد المرفوع	القرن 13-19

1 - انظر: الرحلة العلية إلى منطقة توات، المرجع السابق، ص418؛ وانظر: د. حوتية محمد، توات والأزواد، ج2، ص551.

2. زوايا منطقة توات[1]:

اسم الزاوية	مكانها	اسم مؤسسها	تاريخ التأسيس
زاوية الشيخ المغيلي	زاوية الشيخ.ز.كنتة	الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي	القرن15 عشر
الزاوية الميمونية	ميمون.تيمي	سيدي محمد الصالح	1016هـ-1607م
زاوية سيدي علي بن حنيني	زاقلو المرابطين.ز.كنتة	الشيخ سيدي علي بن حنيني	القرن 10 هـ
زاوية تليليان	تيليلان.بلدية أدرار	سيدي أحمد بن يوسف	1058هـ-1648م
الزاوية البكرية	زاوية سيد البكري بلدية تمنطيط	الشيخ سيد البكري بن عبد الكريم التمنطيطي	1101هـ-1689م
زاوية مولاي عبد الله الرقاني	زاوية الرقاني. بلدية رقان	الشيخ مولاي عبد الله الرقاني	القرن 11هـ-17م
زاوية سيد أحمد الرقاد	زاوية كنتة	الشيخ أحمد الرقاد	القرن11 هـ-17م
زاوية بن عومر	بودة-أدرار	الشيخ بن عومر	القرن 11هـ-17م
زاوية سيدي حيدة	بودة-أدرار	الشيخ بن عومر	القرن11هـ-17م
زاوية سيد الحاج المختار	الجديد بلدية تامست	الشيخ سيدي المختار الكنتي	القرن12هـ-18م
زاوية سيدي باحمو	زاجلو.ز.كنتة	الشيخ سيدي باحمو بن حنيني	القرن12هـ-18م
سيدي أحمد بن سيدي باحمو	زاجلو. ز.كنتة	الشيخ أحمد بن سيدي باحمو	القرن12هـ-18م
زاوية سيدي مولاي الحسان	مكيد.ز.كنتة	الشيخ مولاي الحسان	القرن12-18م
زاوية سيدي أحمادو	زاجلو المرابطين.ز.ك	الشيخ سيدي أحمادو	القرن 12هـ-18م
زاوية مهدية	مهدية.بلدية تيمي	الشيخ بن عومر	القرن 1207هـ-1792

1 - انظر: الرحلة العلية إلى منطقة توات، مرجع سابق، ص418؛ وانظر: د. حوتية محمد، توات والأزواد، المرجع السابق، ص551.

3- زوايا منطقة تيديكلت[1]:

اسم الزاوية	مكانها	مؤسسها	تاريخ تأسيسها
زاوية أبي الأنوار	حاضرة المبروك (الأزواد)	الشيخ أبي الأنوار	القرن1125هـ-1713م
زاوية الشيخ سيدي المختار الكبير	حلة الأزواد.(متنقلة)	الشيخ المختار الكبير	القرن 12هـ18م
زاوية الشيخ محمد بن المختار الكبير	تمبكتو	الشيخ محمد بن الشيخ المختار الكبير	القرن 13هـ-19م
زاوية الشيخ أحمد البكاي	تمبكتو	الشيخ أحمد البكاي	القرن 13هـ-19م

4- زوايا منطقة الازواد[2]:

اسم الزاوية	مكانها	مؤسسها	تاريخ التأسيس
زاوية مولاي هيبة	بلدية تمقطن	سيدي ابي الانوار مولاي هيبة	القرن12هـ-18م
زاوية الشيخ الركب النبوي	بلدية أقبلي	سيدي محمد بن عبد الرحمان أبي نعامة	1137هـ-1724م

ثانيا - دور التأليف الفقهي في المحافظة على المذهب بالمنطقة التو اتية.

لقد وضع علماء توات بصمتهم الناصعة في التأليف الفقهي المالكي، وتتضح هذه البصمة من خلال المؤلفات الفقهية والتي تدور في فلك الفقه المالكي، وهذه بعض النماذج:

1) العاقب المسوفي (ت950هـ-1544م).

تتلمذ الشيخ العاقب بن عبد الله الأنصمي المسوفي الأكدزي السوداني على يد الشيخ المغيلي، وكان فقيهاً ذكياً، ألف كتباً منها:

- الجواب المجدود عن أسئلة القاضي محمود - وأجوبة الفقير عن أسئلة الأمير.
- تأليف في وجوب الجمعة في قرية انصمن.
- تعاليق على مختصر خليل.

1 - انظر: الرحلة العلية إلى منطقة توات، مرجع سابق، ص418؛ وانظر: د. حوتية محمد، توات والأزواد، مرجع سابق، ص551.

2 - انظر: الرحلة العلية إلى منطقة توات، مرجع سابق، ص418؛ وانظر: د. حوتية محمد، توات والأزواد، مرجع سابق، ص551.

وقد ذهب إلى المشرق في رحلة علمية خاصة تتعلق بوجوب الجمعة على أهل قرية، حينما خالفه أهل بلده، ووافقه المشارقة لما كان رأيه صواباً[1].

2) الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني التواتي.

هو ابن تلمسان ومع ذلك انتقل منها إلى فاس ثم إلى توات بحثاً عن الاستقرار الروحي، لأنه عرف واشتهر بالحركية فكان آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، ويكفي في قوله عن نفسه عندما غادر تلمسان.

تلمسان أرض لا تليق بحالنا ولكن لطف الله نسأل في القضا
وكيف يحب المرء أرضاً يسوسها يهود وفجار ومن ليس يرتضى

اشتغل بالتدريس في تلمسان وفي السودان وفي توات حيث زاويته النورانية وكان داعية مرشداً وأهم ما أشتغل به تصحيح العقيدة، وكان مفتياً وقاضياً بتوات، كما أنه اشتغل بالسياسة، حيث كان مستشاراً لسلطان" كانو" وألف كتباً في ذلك، ومع ذلك له آثار في التأليف وكانت تآليفه قد اشتملت على موضوعات عدة: اللغة العربية وآدابها، والمنطق، والأخلاق، والسياسة، والتاريخ، والسير والعقيدة، والتفسير والحديث النبوي الشريف والفقه والفرائض.

ولما كان الشيخ المغيلي مالكي المذهب انتقل به المذهب إلى حيث انتقل نظراً لتأثيره الكبير الذي عرف به واشتهر، وقام بتآليفه في الفقه المالكي بانتشار المذهب المالكي عبر توات والسودان الغربي حيث تلاميذه الكثر وآثاره الفقهية الشاهدة على جودة فقهه وعلمه، ومن بين هذه المؤلفات الفقهية:

- مغني النبيل شرح مختصر خليل وهو شرح موجز لم يكتمل حيث بلغ فيه إلى "القسم بين الزوجات".
- الكليل المغني وهو حاشية على كتابه مغني النبيل شرح مختصر خليل.
- الوجيز الكافي للرجل الزاكي، وهو شرح موجز على مختصر خليل أيضاً.
- التاج الوجيد الكافي، وهو شرح لخطبة مختصر خليل.
- إيضاح السبيل في بيوع آجال خليل، وهو شرح لبيوع الآجال من مختصر خليل.
- إفهام الأنحال شرح بيوع الآجال لابن الحاجب، وهو شرح لبيوع الآجال من مختصر ابن الحاجب.
- المختصر في علم الفرائض.
- المفروض في علم الفرائض.

وهكذا يتضح دور الشيخ المغيلي في المحافظة على المذهب المالكي عبر الأجيال من خلال تآليفه، والتي تمتاز بالإيجاز والوضوح، وهي تدور حول أمهات كتب الفقه المالكي (مختصر خليل، ومختصر ابن الحاجب)، التي تمتاز بالطابع النصي المذهبي حيث تعتمد ما اعتمده الشيخ خليل في مختصره،

1 - حدة نويجم، ص33 فما بعدها.

وهكذا لم تكن الإشارة إلى المذاهب الأخرى بالرغم من تبحر المغيلي، والطابع الحركي الدعوى الذي امتاز به رحمه الله تعالى.

3 -محمد بن أبّ المزمري ت1160هـ[1].

كان أديباً مفوهاً رحمه الله تعالى، ويكفي فيه أنه ألف قصيدة من عشرة أبيات معكوسة تقرأ من الجهتين وهي ما تسمى عند أهل البديع بالمقلوب:

اذر كـلام كـابر ربّاك مالك ردا
أدّبْ وكفَّ أرسنا إن سر إفك وبدا

نظم رحمه الله تعالى منظومة في السهو في الصلاة على مذهب مالك بحيث من حفظ هذه المنظومة، كفته في إصلاح صلاته كيفما كان السهو فيها، وسماها بالعبقري، في 159 بيتاً.

وافتتحها بقوله:

الحمـد لله الجزيـل النعـــم مرشد من عن سبل الحق عم
ثم صلاة الله يتلوها السـلام على رسول الله سيد الأنـام
وبعد فاعلم إنني قصـدت إنجاز ما كنت به وعـــدت
من نظم سهو الشيخ الأخضري معتـذراً لكـل لـو ذعي

وهي قصيدة يحفظها طلبة الزوايا ويتدارسونها فكانت نبراساً وضاءً فريداً في فنه.

4 - الشيخ الطاهر بن عبد المعلي السباعي، المعروف بالشيخ مولاي أحمد الطاهري 1325هـ ت1390هـ له تآليف عدة من بينها:

- فتوحات الإله المالك على النظم المسمى بأسهل المسالك، وفيه أربعة أجزاء من اطلع عليه وقرأه أقر بعلمه وتبحره وسنيته ومحاربته للبدع والمبتدعين.
- العقد الجوهري شرح العبقري.
- النحلة في حلق اللحية.
- نبذة في تحقيق الطلاق الثلاث في كلمة واحدة.
- رفع الحرج والملام على المال المشكوك بالحرام.
- فتاوى عديدة في نوازل سديدة.

5 -الشيخ محمد باي بلعالم[2].

يعتبر الشيخ باي محمد بن عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم (1930م-1349هـ –2009-1430هـ) من أبرز الشخصيات العلمية تأثيرا وتأثرا، وأكثر المعاصرين أثرا علميا، كيف لا

1 - د.أحمد أبا الصافي جعفري، محمد بن أب المزمري، 1160هـ، حياته وآثاره، ص71و79.
2 - د.أحمد أباالصافي جعفري – من تاريخ توات أبحاث في التراث ص:155.

والشيخ ابن الشيخ وتلميذ الشيخ مولاي أحمد الطاهري رحم الله الجميع، له تآليف عزيزة في شتى الفنون (الفقهية والحديثية واللغوية والأصولية، نظما ونثرا). ومن هذه الكتب التي ساهمت في المحافظة على المذهب المالكي:

1-فتح الرحيم المالك في مذهب الإمام مالك (نظم يحتوي على 2509بيت).

2-ملتقى الأدلة الأصلية والفرعية الموضحة للسالك على فتح الرحيم المالك (أربعة أجزاء).

3- زاد السالك شرح أسهل المسالك.

4 - الجواهر الكنزية نظم متن العزية.

5 - أنوار الطريق لمن يريد حج بيت الله الحرام.

6- إقامة الحجة بالدليل شرح على نظم ابن بادي على مهمات من مختصر خليل

وهذه الإشارات تكفي على إثبات الدور البارز لعلماء توات في المحافظة على المذهب المالكي في الجزائر عامة وفي توات خاصة.

- دور النوازل وكتب النوازل في ترسيخ المذهب المالكي والمحافظة عليه[1]:

فإذا كان الدرس الفقهي، درسا فقهيا مالكيا خالصاً، فإن التأليف الفقهي كان كذلك تأليفاً فقهياً مالكياً خالصاً، وكانت الفتوى فيما يقع للناس وينزل بهم فتوى فقهية مالكية أيضاً، ولعل أبرز كتب النوازل:

- غنية المقتصد السائل فيما وقع بتوات من القضايا والمسائل، تناولت العديد من المسائل ذات الصلة بالمجتمع التواتي، بأبعاد مختلفة، دينية واجتماعية واقتصادية وقانونية وتاريخية، جمعها أولا الشيخ سيدي الحاج بن عبد الرحمن البلبالي، ثم أتم العمل بعده ابنه: الشيخ سيدي عبد العزيز، ثم رتبت على يد الشيخ سيدي أحمد لحبيب ابن امحمد بن عبد الله بن إبراهيم البلبالي، وهكذا حق لها بأن تسمى بالبلبالية.

ويعتبر انتشارها دليلا على قوة تأثيرها في كل توات، وكيف لا يكون لها ذلك التأثير وهي فتاوى لشيوخ كبار عظام، من أمثال: الشيخ سيدي عبد الرحمن بن باعومر 1189 والشيخ الزجلاوي1212 والشيخ سيدي الحاج البلبالي 1244 وغيرهم.

الخاتمة

تعتبر هذه الكلمات حول المدرسة الفقهية التواتية والمقدمة لملتقاكم هذا، حول: دور الفقهاء الجزائريين في المحافظة على المذهب المالكي. من القليل الذي يبرز الدور الحقيقي لفقهاء توات، وكيف أنهم ساهموا في المحافظة على المذهب المالكي بالجزائر، حيث المحافظة

1 - د.أحمد أباالصافي – من تاريخ توات نفس المرجع ص545.

على الهوية الوطنية بكل جلاء ووضوح، وتأكد زعمنا من أنها مدرسة فقهية لها رجالها ومميزاتها ومفرداتها، وهذه هي معايير المدرسة، ولا نقول هذا من باب التعصب بحكم الانتماء، وإنما هي الحقائق المسجلة قديما وحديثا.

فالدرس الفقهي، والتأليف، والزوايا ونشاطاتها عبر تاريخها في توات حيث وجدت الزوايا فيه بوجوده – كما قال ابنها الشيخ باي بلعالم- إضافة إلى الفتاوى المدونة، وكل ذلك لا يخرج عن الفقه المالكي، ولا يزال الدرب مستمرا بنفس الوتيرة ويكفي أن نعطي مثالا يوضح حقيقة الدور الذي تقوم به زوايا توات، في التسعينيات كان عدد الطلبة في زاوية الشيخ بلكبير رحمه الله تعالى يناهز الألف طالب من مختلف أنحاء الوطن ومن خارج الوطن جزاهم الله ألف خير، هكذا سجل علماء وفقهاء توات بصمتهم في المحافظة على المذهب المالكي في الوطن وفي خارجه، ولا يزالون .

والله من وراء القصد نسأله الصدق فيه والإخلاص.

حاضرة تلمسان ومساهمة فقهائها في خدمة المذهب المالكي

بقلم

د/ قندوز ماحي

جامعة تلمسان (الجزائر)



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطاهرين وصحابته والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

فإن حاضرة تلمسان من القطر الجزائري قد فتحها أبو المهاجر دينار، ثم عقبة بن نافع الفهري، في العقد الأول من النصف الثاني للقرن الأول الهجري؛ لتكون مركزا أصيلا من مراكز الفكر في المغرب الإسلامي.

وقد حباها الله بنعم وفيرة، ليس أقلها أن جعلها مقصدا للعلماء ومحجة لطلبة العلم، يؤمونها من كل فج بعيد؛ ليتزودوا من علمائها وفقهائها وصالحيها وزهادها؛ وقد ساعدتها عوامل كثيرة لتتبوأ مصاف الحواضر العلمية العالمية، ابتداء من اعتدال مناخها وجمال طبيعتها وطيبة أهلها، عدا عن ازدهار الحضارة والعمران بها؛ خاصة أيام بني مرين وبني زيان، الذين كانوا يتنافسون في بناء المدارس والمساجد والقصور، واستدعاء كبار الفقهاء إليهم وصرف الجرايات على الطلبة؛ فعرفت تلمسان نهضة علمية وفكرية كبيرة جدا؛ زد على ذلك توافد الأندلسيين عليها لما سقطت الأندلس وهُجِّرَ منها أهلها قصرا؛ فوجدوا من تلمسان وأحوازها كل ترحاب.

يقول عبد الرحمن بن خلدون:" ولم يزل عمران تلمسان يتزايد، وخطّتها تتسع والصروح بها بالآجرّ والقرميد تعلى وتشاد، إلى أن نزلها آل زيان واتخذوها دارا لملكهم، وكرسيّا لسلطانهم، فاختطوا بها القصور المؤنقة والمنازل الحافلة، واغترسوا الرياض والبساتين وأجروا خلالها المياه، فأصبحت أعظم أمصار المغرب. ورحل إليها الناس من القاصية ونفقت بها أسواق العلوم والصنائع، فنشأ بها العلماء واشتهر فيها الأعلام، وضاهت أمصار الدول الإسلامية والقواعد الخلافية."[1]

1 - ديوان العبر: 105/7.

وفي هذا البحث نحاول التركيز على إسهامات علماء تلمسان في خدمة المذهب المالكي؛ الذي يتعبد به أهل المغرب العربي الإسلامي في فقههم، منذ دخل الإسلام إلى هذه الربوع دون أن ينافسه مذهب آخر إلا فيما نزر؛ وفي هذا المعنى يقول مالك بن المرحل المالكي:

لاَ تُخَالِفْ مَالِكَاً فِي رَأْيِهِ فَعَلَيْه جُلُّ أَهْلِ المَغْرِبِ.

ونركز فيه على النقاط التالية:

1. دخول المذهب المالكي إلى المغرب الإسلامي.
2. المؤلفات الفقهية التلمسانية المعتمدة في الفتوى.
3. إسهامات الفقهاء التلمسانيين في خدمة المذهب المالكي.

أولا: دخول المذهب المالكي إلى المغرب الإسلامي.

"كان الغالب على أهل إفريقية السنن، ثم غلب المذهب الحنفي، ولما تولى على إفريقية المعز بن باديس سنة 407 هـ؛ حمل أهلها وأهل ما والاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي وحسم مادة الخلاف في المذاهب، فاستمرت له الغلبة عليها وعلى سائر بلاد المغرب...وذكر الفاسي في العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين أن المغاربة كلهم مالكية، إلا النادر ممن ينتحلون الأثر".[1]

وتطالعنا كتب التراجم والرجال بذكر أول فقيه مالكي دخل تلمسان؛ وهو الشيخ أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي (ت442هـ)، وقد قدم إليها من طرابلس الغرب؛ وله شرح على الموطأ وشرح على صحيح البخاري.[2]

كما دخلت عائلة المرازقة إلى تلمسان في فترة محاصرة المرابطين لتلمسان مابين 472هـ/475هـ وقد قدم جدهم مرزوق العجيسي من القيروان؛ ومنه تناسلت عائلة علمية كبيرة لا يزال عقبهم في تلمسان إلى يومنا هذا.

كما ظهرت عائلة المقَّرِي العلمية في القرن السادس للهجرة؛ وفيهم الفقهاء والأصوليون والأدباء؛ وعائلة العقبانيين ثم الشريف ثم ابن هدية وغيرهم كثير.[3]

ثانيا: المؤلفات الفقهية التلمسانية المعتمدة في الفتوى.

ممَّا هو مقرَّر عند العلماء أن الكتب والمصنفات الفقهية ليست في درجة واحدة من حيث الاعتماد في الفتوى والنقل المذهبي؛ لذلك نجد الفقهاء يركزون على الكتب التي يجوز الإفتاء

1 - المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين، أحمد تيمور باشا: ص67.

2 - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون: 165/1، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف: ص110.

3 - راجع في هذه المسألة أطروحة الدكتوراه بعنوان "بيوتات العلماء بتلمسان من القرن 7هـ حتى القرن 10هـ؛ د/ نصر الدين بن داود، قسم التاريخ، جامعة تلمسان.

منها؛ والمدرسة التلمسانية لها ثلاث مصنفات على الأقل، اعتمدها المالكية المتأخرون سندا للفتوى والتخريج الفقهي؛ نحاول ترتيبها زمنيا:

1: المَنْزِعُ النَّبِيلُ في شرح مختصر خليل؛ لمحمد بن أحمد ابن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني (ت842هـ)؛ قال عنه النابغة الغلاوي الشنقيطي(ت1245هـ) في نظمه:

واعْتَمَدُوا مُخْتَصَرَ ابْنِ عَرَفَهْ كَذَا ابْنَ مَرْزُوقٍ وعَنْ مَنْ عَرَفَه
بشَرْحِهِ للشَّيْخِ مَا إنْ عَمَّمَه لكنَّه سَرْوَلَه وعَمَّمَهْ.[1]

وقد نوَّه به أبو عبد الله الحطاب(954هـ)؛ وذكره في أكثر من 25 موضعا من كتابه مواهب الجليل في شرح خليل؛ وقال عنه:"وَشَرْحُ الْفَصْلَيْنِ الأَوَّلَيْنِ مِنْ كَلامِ الْعَلامَةِ الْمُحَقِّقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْزُوقٍ التِّلِمْسَانِيِّ وَلَمْ أَرَ أَحْسَنَ مِنْ شَرْحِهِ؛ لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ تَفْكِيكِ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ وَبَيَانِ مَنْطُوقِهَا وَمَفْهُومِهَا وَالْكَلامِ عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَلَكِنَّهُ عَزِيزُ الْوُجُودِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ؛ وَلا يَقَعُ إلا فِي يَدِ مَنْ يَضَنُّ بِهِ حَتَّى لَقَدْ أَخْبَرَنِي وَالِدِي أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ الْمَكِّيِّينَ كُرَّاسٌ مِنْ أَوَّلِهِ فَكَانَ لَا يَسْمَحُ بِإِعَارَتِهِ، وَيَقُولُ: إنْ أَرَدْت أَنْ تُطَالِعَهُ فَتَعَالَ إلَيَّ".[2]

وقال ابن السالك:"المنزع النبيل في شرح مختصر خليل؛ شرح منه الطهارة في مجلدين، ومن الأقضية لآخره في سفرين؛ في غاية الإتقان والتحرير والاستيفاء؛ وذلك معنى قول الناظم محمدن بن أحمد فال التندغي:

ونَجْلُ مَرْزُوقٍ عَلَى خَلِيلٍ مَا عَمَّ بَلْ سَرْوَلَه وعَمَّمَا ".[3]

2: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، لأبي زكريا يحيى بن موسى المغيلي المازوني (ت883هـ)[4]، وهذا الكتاب يعد موسوعة كبيرة جمع فيه فتاوى وأجوبة علماء تلمسان والجزائر؛ وصاحبه وإن لم يكن تلمساني المولد ولكنه درس وتولى القضاء ومات بتلمسان؛ يقول أبو زكريا المازوني في مقدمة كتابه:"وقد كان اتَّفَق لمولايَ الوالِد رحمه الله في مُدَّة قَضَائِه، ما اتَّفَقَ لي من الالْتِجَاء إلى كُتُب الأسئِلة للأئِمَة المُعاصِرين له، حتىَّ اجتَمَع لَه من أَجْوِبَتِهم جُملةً وافرة....فضَمَمْت ما

1 - بوطليحية، نظم في المعتمد من الكتب والفتوى على مذهب المالكية: ص81. 82.

2 - مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للحطاب: 3/1، كما نقل عنه محمد المواق في التاج والإكليل في شرح خليل، والخرشي في حاشيته، والنفراوي في شرح الرسالة، والدسوقي في الشرح الكبير على خليل، ومحمد عليش في منح الجليل.

3 - عون المحتسب: ص76، نيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتي: ص 507، اصطلاح المذهب د/ محمد إبراهيم علي: ص469، والكتاب لا يزال مخطوطا منه نسخة بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحمل رقم1136، وبالخزانة العامة بالرباط 442، رقم 508. 6783، وخزانة القرويين: ق265، والمكتبة الوطنية التونسية 1800م، ودار الكتب الوطنية بتونس: ق329. س31؛ انظر معلمة الفقه المالكي لعبد العزيز بنعمر: ص97_ 124_ 161.

4 - راجع ترجمته في: تاريخ الجزائر العام: 277/2؛ نيل الابتهاج: 637/2، شجرة النور الزكية: ص 265، تعريف الخلف: 189/1، معجم أعلام الجزائر: ص 204، الأعلام للزركلي: 175/8.

كنْت جَمَعْت، وما جَمَعَ مَوْلاي الوالد رحمه الله تعالى وما وَجَدْتُه بيَدِ بعض الخصوم، ويَدِ بعض القُضَاة، وكُتُباً من أجوبة المتأخّرين المُتضَمّنَة مسائِلَ العبادات ومَسَائِل العادات، مع ما كنت أُسْأَل عنه أو سَأَلَه غيري، وما يَقَعُ مع الأصحاب في المُذَاكَرَات أو في مَجْلِس الإقراء، من إشْكَال في كلام ابن الحَاجِبِ أو شُرَّاحِه، ... وأُضِيفُ إلى ذلك ما كُنْت تَلَقَّيْتُه من أشيَاخِي من بَنَاتِ فِكْرِهم، أو نَقْلٍ غَرِيب عن غيْرِهم، يَتَشَوَّفُ الطَّالِب إليه، وتَنْشَرِح نفسه عند الإطِّلاع عليه... واقتَصَرْت في جميع ذلك على أَجْوِبَة المتَأَخّرِين من علماء تونس وبجاية والجزائر وأشياخنا التِّلِمْسانيين؛ كشيْخي ومُفيدي شيخُ الإسلام، علَمُ الأعلام، العارف بالقَوَاعِد والمباني، سيدي أبُو الفضل قَاسِم العُقْبَاني، وشَيْخِي الإمام الحافظ بَقِيَّةُ النُّظَّار والمجتهدين، ذِي التَّوَاليف العَجِيبَة، والفَوَائِد الغريبة، مُسْتَوفِي المطالِب والتَّحقِيق؛ سيدي أبي عبد الله مُحمَّد بنِ مرزُوق، وشيْخِي الإمام الحافظ المُتَفَنِّن بقيَّةُ النَّاس، سيدي أبو عبد الله محمد بن العبَّاس، وغيرهم من أشياخِنا وأصحابِنا من أهل وطنِنَا".[1]

وقد نوَّه بالقيمة العلمية للدرر المكنونة الإمام الونشريسي في تقريظه لهذا الكتاب فقال:" وبَعْدُ، فإنّي لمَّا طالعت السفر الثاني على أرزِمَة الأنكحة والبيوع من التأليف الجامع المانع...المترجم بالدُّرَرِ المكنونة من نوازل مازونة...".[2]

قال محمد النابغة بن عمر الغلاوي في نظمه:

"واعْتَمَدُوا نَوَازِلَ الهِلاَلِي ودُرِّهِ النَّثِيـرِ كـالـلاَّلـي
كَذَاكَ مَا يُعْزَى إِلَى مَازُونَه وهُوَ المُسَمَّى الدُّرَرُ المَكْنُون"[3]

3: المِعْيَارُ المُعْرِبُ والجَامِعُ المُغْرِبُ عن فتَاوَى إفريقِيَّةَ والأنْدَلُسِ والمَغْرِبِ؛ لأبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي التلمساني(ت914هـ)؛ أخذ عن محمد بن العباس وقاسم العقباني وابن الجلاب وابن مرزوق الكفيف؛ وخرج إلى فاس؛ أخذ عنه ولده عبد الواحد وابن الغرديس التغلبي؛ له: المنهج الفائق؛ وإيضاح المسالك، وعدة البروق والمعيار المعرب.[4]

---

1 - الدرر المكنونة في نوازل مازونة: و1/أ_ب، نسخة الحرم المدني؛ الكتاب قمنا بتحقيق جزء منه في رسالة الدكتوراه يشمل أبواب العبادات، وطبعه أحد الباحثين الجزائريين طبعة رديئة لا تتناسب وقيمته العلمية؛ وله مخطوطات كثيرة جدا في خزائن المكتبات والزوايا.

2 - تقريظ الونشريسي للدرر المكنونة.

3 - بوطليحية: ص 87.

4 - راجع ترجمته في نيل الابتهاج: ص135، البستان: ص59. وكتاب المعيار المعرب مطبوع طبعتين: الأولى: سنة 1314هـ/1897م بالمطبعة الحجرية بفاس في 12 جزء، والثانية: سنة 1401هـ/1981م بدار الغرب الإسلامي ببيروت في 13 مجلدا، قام بإخراجه جماعة من الفقهاء بإشراف د/ محمد حجي، إلاَّ أنَّهم لم يعتمدوا على شيء من المخطوطات بل قُصَارَاهُم الطبعة الحجرية السابقة؛ فجاء فيها سقط كبير وأخطاء مطبعية تحتاج إلى التصحيح والمقابلة؛ وقد قام بتلخيص المعيار أحمد المجليدي الفاسي (ت1094هـ) في كتاب الإعلام بما في المعيار من فتاوى الأعلام.

وكتاب المعيار من الكتب المعتمدة في الفتوى عند المالكية جمع فيه فتاوى المتأخرين والعصريين من علماء الأندلس والمغرب؛ يقول النابغة الغلاوي الشنقيطي:

"واعْتَمَدُوا المِعْيَارَ لكن فِيهِ أجْوِبَة ضعَّفَهَا بفِيهِ".[1]

يقول الأستاذ يحيى بن البراء:"يشير الناظم إلى أن الونشريسي قد ضَعَّفَ بعض الفتاوى التي في معياره، من ذلك مسألة منع الغراس في الأرض المحبسة لأنه يؤدي إلى بيع الحبس؛ لأن الشجر يتناول الأرض، وإذا وقع الغراس في الأرض المحبَّسة فليس لغارسه إلا قيمته مقلوعا، وإن كان الغراس بأمر من القاضي؛ فقال صاحب المعيار: يمضي فعله وله ما غرس؛ أي حصته منه، وضعَّف هذا القول".[2]

وقال ابن السالك:"وأما قول القائل: أجوبة ضعفها بفيه؛ لعله يريد أنه ينقل الأجوبة التي لم يتفق على صحتها، وقد طالعناه من أوله إلى آخره ورأيت فيه أجوبة فاسدة، واحد في الأحباس عن ابن أبي الدنيا فإنه فاسد قطعا، وواحد في الهبات معزو للطرر وليس فيها".[3]

ثالثا: إسهامات الفقهاء التلمسانيين في خدمة المذهب المالكي.

أ . **خدمة الموطأ**: هو المصدر الأول في الفقه المالكي، والذين كتبوا عليه من أهل تلمسان المعروف منهم:

* أحمد بن نصر الداودي (ت402هـ)؛ من علماء مدينة المسيلة أو مدينة بسكرة وارتحل إلى طرابلس ثم استقر بتلمسان ومات بها، له باع طويل في الفقه والحديث؛ ترك عدة مؤلفات من بينها كتابين في الفقه لهما أهمية كبيرة في التراث الفقهي المالكي وهما: "كتاب الأموال" الذي بحث فيه النظام المالي للدولة الإسلامية من حيث الموارد والمصارف، والثاني: شرحه للموطأ، إذ يعد من أوائل الشروح ظهورا في المغرب الأوسط، وسماه "القاضي في شرح الموطأ".[4]

* محمد بن عبد الحق الكومي التلمساني (ت625هـ) له كتاب " الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب" انتقاه من كتاب له جامع حافل كبير اسمه "المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار".[5]

* محمد بن الحسن أبركان الراشدي التلمساني (ت868هـ) له كتاب فيه رجال الموطأ سماه" المَشْرَعُ المُهَيَّأ في ضبط مشكل رجال الموطأ ".

---

1 - بوطليحية: ص88.

2 - المرجع السابق؛ حاشية المحقق: ص87.

3 - عون المحتسب: ص84، تاريخ الجزائر الثقافي أبو القاسم سعد الله: 123/1.

4 - الديباج المذهب: 165/1، شجرة النور الزكية: ص110.

5 - كتاب الاقتضاب حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مجلدين وطبعته مكتبة العبيكان بالسعودية سنة 2001م، أما كتاب المختار فلا يزال مخطوطا في الخزائن المغربية.

ب. **خدمة المدونة**؛ وهي المصدر الثاني عند المالكية؛ وممن اعتنى بها من فقهاء تلمسان:

* أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني(ت895هـ)؛ شرح المدونة؛ لم يكمله.[1]

* محمد بن أحمد ابن مرزوق الحفيد التلمساني(ت842هـ)، روض الأريب ومنتهى أمل اللبيب في شرح التهذيب؛ لم يكمله.[2]

ج . **خدمة جامع الأمهات في الفقه**؛ وهو مختصر ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر(ت646هـ)، وقد دخل كتابه إلى بجاية آخر المائة السابعة عن طريق الشيخ أبي على ناصر الدين الزواوي كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته؛ حيث قال:"ولمّا جاء كتابه إلى المغرب آخر المائة السّابعة، عكف عليه الكثير من طلبة المغرب وخصوصا أهل بجاية؛ لما كان كبير مشيختهم أبو عليّ ناصر الدّين الزّواويّ هو الّذي جلبه إلى المغرب؛ فإنّه كان قرأ على أصحابه بمصر ونسخ مختصره ذلك؛ فجاء به وانتشر بقطر بجاية في تلميذه، ومنهم انتقل إلى سائر الأمصار المغربيّة؛ وطلبة الفقه بالمغرب لهذا العهد يتداولون قراءته ويتدارسونه، لما يؤثر عن الشّيخ ناصر الدّين من التّرغيب فيه".[3] وممن خدم هذا الكتاب:

* عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو زيد (741هـ)؛ قال عنه ابن مريم التلمساني:"ومن تآليف أبي زيد شرح عظيم على ابن الحاجب الفرعي، ولا أدري هل كمله أم لا".[4]

* محمد بن محمد المقري (ت758هـ) شيخ علماء الجزائر والمغرب، كتب عليه طررا تتبّع وتعّقب فيها كثيرا على ابن عبد السلام التونسي،

* جمع طُرَرَ المقَّرِي على ابن الحاجب الشيخ أحمد بن يحي الونشريسي (ت914هـ) وسماها "الدرر القلائد وغرر الطرر والفوائد"، قال عنها المقري الحفيد:"وهي حاشية بديعة جدا.. فيها أبحاث وتحقيقات لا توجد في غيرها".[5] طبعت مؤخرا بتحقيق أبي الفضل الطنجي.

* محمد بن أحمد بن مرزوق (ت781هـ) وسمى تأليفه "إزالة الحاجب عن فروع ابن الحاجب".[6]

* محمد بن محمد اليحصبي التلمساني (ت799هـ)؛ فقد انفرد بمعرفته وله عليه شرح.[7]

---

1 - المواهب: ورقة 291، نيل الابتهاج: ص572، البستان: ص247

2 - نيل الابتهاج : ص500.

3 - تاريخ ابن خلدون: 570/1.

4 - البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: ص126.

5 - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: 231/7، ولأحمد الونشريسي تعليق على مختصر ابن الحاجب ذكر التنبكتي أنّه في ثلاثة أسفار جمع فأوعى, قال ابن مريم في البستان: وقفت على بعضه, وذكره صاحب هدية العارفين إسماعيل باشا باسم القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب. نيل الابتهاج: ص135 .

6 - الديباج المذهب: 290/2، البستان: ص184، الشجرة: ص236.

7 - الديباج المذهب: 340/1.

* قاسم بن سعيد العقباني التلمساني (ت854هـ)؛ له تعليق على مختصر ابن الحاجب، وقد جعل الشيخ عبد الرحمن الثعالبي (ت870هـ) هذه التعليقة بحاشية شرحه على مختصر ابن الحاجب، الذي ألفه في سفرين ضخمين.[1]

* محمد بن الحسن أبركان(ت868هـ)، له "الثاقب في لغة ابن الحاجب".[2]

* بركات الباروني الجزائري (ق8هـ)، له شرح على ابن الحاجب في سبعة أسفار؛ قال الونشريسي:"سمعت شيخنا القاضي أبا عبد الله العقباني يحكي أن الشيخ أبا الخير بركات كان من العلماء الجلة الأعلام، وممن وضع على فروع ابن الحاجب شرحا في سبعة أسفار".[3]

* أبو زكريا يحيى بن موسى المازوني التلمساني(ت883هـ)، ضَمَّنَ كتابه الدرر المكنونة في نوازل مازونة كثيرا من الشروح على مختصر ابن الحاجب؛ قال في مقدمة كتابه:"وما يَقَعُ مع الأصحاب في المُذَاكَرَات أو في مَجْلِس الإقراء، من إشْكَال في كلام ابن الحَاجِبِ أو شُرَّاحِه".[4]

* ولمحمد بن يوسف السنوسي (ت895هـ)، ومحمد بن عبد الكريم المغيلي (ت909هـ) تعاليق على مختصر ابن الحاجب، وقام الإمام المغيلي بشرح بيوع الآجال من هذا المختصر الفقهي.[5]

د . **خدمة الرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ).**

* داود بن سليمان بن حسن البنبي (ت863هـ)؛ له شرح على الرسالة.[6]

* محمد بن مريم المديوني التلمساني (ق11هـ)، له تعليق مختصر على الرسالة.[7]

ذ . **خدمة المختصر لخليل بن إسحاق الجندي (ت776هـ):** دخل مختصر الشيخ خليل ابن إسحاق إلى المغرب العربي عن طريق الشيخ محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني (ت818هـ) الذي أشاعه بين العلماء والطلبة في تلمسان أولا ثمّ فاس، وممن شروح من التلمسانيين:

* محمد بن أحمد بن مرزوق (ت842هـ) نادرة الزمان الشهير بالعلم والرياسة، وشرحه هو: المنزع النبيل في شرح مختصر خليل، اعتمده الشيخ الحطاب في كتابه مواهب الجليل وأشاد به؛ وقد سبق التطرق إليه في هذا البحث.

* أحمد بن محمد بن زاغو المغراوي التلمساني (ت845هـ)؛ شرح باب الأقضية.[8]

* محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت909هـ)، وأسماه "مغني النبيل شرح مختصر خليل"؛

---

1 - البستان: ص148،

2 - المرجع نفسه: ص220.

3 - نيل الابتهاج: ص147، معجم أعلام الجزائر: ص53.

4 - الدرر المكنونة في نوازل مازونة: و 1/ أ ب؛ نسخة الحرم المدني.

5 - البستان: ص247_ 248، نيل الابتهاج: ص578.

6 - البستان: ص101.

7 - المصدر نفسه: ص315.

8 - نيل الابتهاج: ص119.

"اختصر فيه جدا؛ وصل فيه إلى القَسْمِ بين الزوجات؛ وله عليه قطع أخر من البيوع وغيرها؛ بل قيل إنه شرح ثلاثة أرباع المختصر، وحاشية عليه سماها إكليل المغني وقفت منها إلى التيمم"[1] ؛ وله كذلك شرح على خطبة خليل.[2]

* أحمد بن محمد المقري (1041هـ) وسماه" قطف المهتصر في أفنان المختصر".[3]

ر . **كتب القواعد الفقهية والفروق**.

* كتاب القواعد لمحمد بن محمد المقري(ت757هـ) الذي جمع فيه 1200 قاعدة فقهية؛ قصد فيه " إلى تمهيد ألف ومائتي قاعدة؛ هي الأصول القريبة لأمهات مسائل الخلاف المبتذلة والغريبة؛ رجوت أن يقتصر عليها من سمت به همته إلى طلب المباني؛ وقصرت به أسباب الأصول عن الوصول إلى مكامن النصوص من النصوص والمعاني؛ فلذلك شفعت كل قاعدة منها بما يشاكلها من المسائل وصفحت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل".[4]

* وله عمل آخر في هذا المجال سماه "عمل من طَبَّ لمن حَبَّ"؛ وهو كتاب في القواعد والكليات الفقهية، فقد خصّ القسم الثاني منه للكليات الفقهية التي رتبها على أبواب الفقه وجمع منها 527 كلية، وفي القسم الثالث جمع فيه القواعد التي يتكرر ذكرها في المسائل وقد أوصلها إلى 217 قاعدة.

* إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك؛ لأحمد بن يحي الونشريسي، وقد جمع فيه 118 قاعدة فقهية ينبني عليها الخلاف في المذهب المالكي، وقد لخّصه ابنه عبد الواحد الونشريسي في نظم وزاد عليه زيادات مفيدة.[5]

* وله أيضا: عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق؛ جمع فيه 1155 فرقا، وغاية تأليفه كما ذكر في مقدمته؛ ليستعان به على فك كثير من المتناقضات الواقعة في المدونة وغيرها من أمهات الروايات؛ وهو كتاب في المقاصد يبين العلل في اختلاف الأحكام بين المسائل[6].

* النور المقتبس من قواعد مذهب مالك بن أنس؛ لعبد الواحد بن أحمد الونشريسي (ت955هـ)؛ نظم فيه قواعد مذهب مالك، ولخص فيه كتاب والده وزاد عليه زيادات رائقة؛

---

1 - المصدر نفسه: ص578.

2 - البستان: ص256.

3 - شجرة النور: ص300، الأعلام: 237/1.

4 - القواعد للمقري: 212/1، تحقيق أحمد بن حميد، اصطلاح المذهب: ص433.

5 - حققه الدكتور الصادق الغرياني وطبع في دار ابن حزم بلبنان سنة2006م، وله تحقيق وطبعات سابقة.

6 - طبع الكتاب طبعة حجرية بفاس في 296 صفحة؛ وأعاد الدكتور حمزة أبو فارس تحقيقه وطبعته دار الغرب الإسلامي سنة 1990م.

وذكر صورا وأمثلة على ما في الأصل؛ وقواعد بأمثلتها، ترجم لها آخر الرجز؛ استخرج أكثرها من المختصر الكبير لابن عرفة.[1]

ز. **علم الفرائض والمواريث؛ وممن ألف فيه من التلمسانيين:**

* أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر الأنصاري البيري التلمساني(ت697هـ)؛ الأرجوزة التلمسانية في الفرائض؛ وصف ابن فرحون صاحبه بقوله:"كان فقيها عارفا بالشروط، مبرزا في العدد والفرائض أديبا شاعرا محسنا...".[2]

وبلغت أبياتها 847 بيتا؛ وتناول فيها المحاور الأساسية لعلم الفرائض؛ وكتبها ولما يناهز الثلاثين من عمره؛ وإلى ذلك أشار في البيت 31:

هَذَا وإِنْ لاَحَظَهَا مَنْ يَعْدِلُ فلِبَنِي العِشْرِينَ عُذْرٌ يُقْبَلُ

وقد وضع الله لها القبول فكثرت عليها الشروح والتعليقات، واهتم بها العلماء؛ فقد شرحها:

* أبو الحسن المغيلي العصنوني (ق9هـ)، في شرح الأرجوزة التلمسانية؛ قال في مستهلها:"فإني لما رأيت طلبة الزمان مولعين برجز الفقيه الفرضي أبي إسحاق إبراهيم ابن أبي بكر التلمساني البيري رحمه الله معتكفين على درسه ومعتنين بفهمه، انتدبت إلى شرحه...".[3]

* محمد بن أحمد الحباك التلمساني، له شرح على التلمسانية في الفرائض.[4]

* أحمد بن محمد بن زاغو(845هـ)؛ له شرح على التلمسانية؛ وله أيضا كتاب: منتهى التوضيح في عمل الفرائض من الواحد الصحيح.[5]

* يعقوب بن عبد الله السيتاني؛ له كتاب منتهى الباني ومرتقى المعاني في شرح فرائض أبي إسحاق التلمساني.[6]

* سعيد بن محمد العقباني(ت811هـ)؛ له شرح الحوفي في الفرائض.[7]

* الحسن بن مخلوف الراشدي أبركان، له تقييد على الحوفي.[8]

* أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي(ت895هـ)؛ له المقرب المستوفي في شرح فرائض

---

1 - نيل الابتهاج: ص188، شجرة النور: ص282، الفكر السامي للحجوي: 267/2؛ والكتاب مخطوط بالخزانة الملكية بالرباط برقم 6155، وفي مكتبة تطوان بالمغرب برقم 542. معلمة الفقه المالكي: ص142.

2 - الديباج المذهب: 274/1، البستان: ص56.

3 - شرح المنظومة التلمسانية: ص160، تحقيق: عبد اللطيف زكاغ.

4 - المصدر نفسه: ص123.

5 - نيل الابتهاج: ص119، البستان: ص42.

6 - شرح المنظومة التلمسانية: ص123.

7 - نيل الابتهاج: ص190، البستان: ص106.

8 - البستان: ص86.

الحوفي.

وهو كبير الجرم، كثير العلم وهو أول ما أَلَّف من الكتب، ألفه وهو ابن تسع عشرة سنة أو ثمان عشرة سنة على اضطراب في ذلك، وقد أشار الإمام السنوسي -رحمه الله - إلى ذلك في آخر هذا الشرح؛ فقال:" كنت جمعت هذا التقييد في زمن الصغر، قاصدا بذلك نفع نفسي لعدم تمكني من شرح أستعين به على فهم هذا الكتاب، فصرت أجمع ما أسمعه زمان القراءة من أشياخي وأضم إلى ذلك ما أستحسنه من كلام بعض شراحه، وأكثر ما كنت أعتني به كلام شارحه الشيخ العلامة...أبي عثمان سعيد العقباني...وقد تضمن هذا التقييد كثيرا من فوائده، إذ كان عليه معتمده في إيضاح فقه الكتاب، وبيان ما دق فيه من حساب مع اختصار كثير مما يستغني عنه فيه، وزيادة إيضاح لمسائل، بوضع صورها، وإزالة الحجب عن كثير من مشكلها، فهو جدير بتحصيل الغرض لمتأمله، والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه، وأن ينفع به من كتبه أو نظر فيه أو سعى في شيء منه بمنه وكرمه".[1]

* وله كذلك نظم في الفرائض صدره:

الحمد للمميت ثم الباعث *** الوارث للأرض وخير وارث

قال الملالي:" وقد رأيته بخطه وعمل هذا النظم في زمن صغره، ولا أدري هل أكمله أم لا؟".[2]

س. **الفتاوى والنوازل الفقهية**؛ وممن ألف فيها:

* أبو زكريا يحي بن موسى المغيلي المازوني (ت885هـ) في الدرر المكنونة في نوازل مازونة؛ وسبقت الإشارة إليه في الكتب المعتمدة في الفتوى عند المالكية؛ وقد جمع فيه فتاوى المتأخرين من علماء تونس وبجاية والجزائر وتلمسان.

* أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي(ت911هـ) في المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والمغرب؛ واعتمد كثيرا على فتاوى المازوني.

* أبو سالم إبراهيم بن قاسم (ت 880هـ)، له فتاوى؛ نقل بعضها المازوني في نوازله، والونشريسي في المعيار.[3]

---

1 - المواهب القدسية: ورقة 284؛ وقال الملالي:" ولما فرغ الشيخ رضي الله عنه من جمع هذا التقييد، اطلع عليه الشيخ سيدي الحسن بن مخلوف الشهير بأبركان؛ فنظر فيه، فتأمله كله، فأعجبه كثيرا، ثم أمر بإخفائه وعدم إظهاره، وقال: لا تظهر هذا الشرح إلا بعد حين، وأظنه قال: حتى يبلغ عمر مؤلفه أربعين سنة، وقال: هذا الشرح لا نظير له فيما علمت، فإذا ظهر في هذا اليوم مع صغر سن المؤلف، فربما يحسد عليه، وتصيبه العين، أو كما قال؛ فلم يظهر هذا الشرح إلا بعد حين، وأثنى الشيخ الحسن عليه كثيرا، ودعا لمؤلفه كثيرا". المواهب: ورقة 285.

والحَوفي: بفتح الحاء وسكون الواو؛ نص عليه الشمني في صدر شرحه للمغني. المواهب: ورقة 285.

2- المواهب: ورقة 291، نيل الابتهاج: ص572، البستان: ص247.

3 - نيل الابتهاج: ص 65، البستان: ص 57-58، معجم أعلام الجزائر: ص 13.

* أحمد بن عيسى البطيوي (ت بعد 843هـ)، فتاوي التلمساني؛ نقلها الونشريسي في المعيار.[1]

* أحمد بن محمد المغراوي التلمساني (ت 845هـ)؛ فتاوى ابن زاغو؛ نقلت في المازونية والمعيار.[2]

* أحمد بن محمد المانوي التلمساني (ت 899هـ)، فتاوى ابن زكري؛ نقلها الونشريسي في المعيار.[3]

* بركات الباروني الجزائري (ت ق8هـ)، فتاوى الباروني؛ نقل عنه المازوني والونشريسي.[4]

* الحسن بن عطية (ت 788هـ)، فتاوى الونشريسي؛ نقل بعضها الونشريسي.[5]

* عبد الله بن محمد الإدريسي الحسني (ت 792هـ)، فتاوى التلمساني، نقلها الونشريسي في المعيار.[6]

* عمران بن موسى (ت 745هـ)، فتاوى المشذالي؛ نقل بعضها في المعيار.[7]

* محمد بن أحمد الإدريسي (ت 771هـ)، فتاوى الشريف التلمساني.[8]

* محمد بن أحمد المغيلي (ت875هـ)، فتاوى الجلاب؛ نقلها في المازونية والمعيار.[9]

* محمد بن العباس التلمساني (ت 871هـ)، فتاوى العُبَّادِي.[10]

* محمد بن عبد الرحمن التلمساني (ت911هـ)، فتاوى ابن أبي العيش الخزرجي؛ نقل بعضها في المعيار.[11]

* محمد بن عبد الجليل التنسي (799هـ)، فتوى حول يهود توات.[12]

ش. **كتب التوثيق والقضاء**؛ وممن ألف فيها:

* أبو العباس الونشريسي صاحب المعيار المتقدم؛ كتاب غنية المعاصر والتالي في شرح وثائق الفشتالي؛ شرح به مسائل الفشتالي، طبع بفاس مرتين على هامش وثائق الفشتالي.

---

1 - المصدر نفسه: 116، تعريف الخلف: 74/2، معجم أعلام الجزائر: ص 32.

2 - البستان: ص 42، معجم أعلام الجزائر: ص 39، وبالزاوية الناصرية بالمغرب نسخة منها رقم: 1525 ب.

3 - نيل الابتهاج: ص 119، البستان: 41، معجم أعلام الجزائر: ص 40.

4 - المصدر نفسه: ص 147، تعريف الخلف: 108/2، معجم أعلام الجزائر: ص 53.

5 - المصدر نفسه: ص 159، تعريف الخلف: 129/2، معجم أعلام الجزائر: ص 64.

6 - المصدر نفسه: ص 228.

7 - المصدر نفسه: ص 352، تعريف الخلف: 801/1، ونقل عنه المازوني فتوى اتخاذ الركاب من خالص الذهب والفضة.

8 - المصدر السابق: ص 430، البستان: ص 165، معجم أعلام الجزائر: ص 139.

9 - المصدر نفسه: ص 552، معجم أعلام الجزائر: ص 144.

10 - المصدر نفسه: ص 547، البستان: ص 223، معجم أعلام الجزائر: ص 153.

11 - المصدر نفسه: ص 579، البستان: ص 252، شجرة النور: ص 274، معجم أعلام الجزائر: ص 155.

12 - المصدر نفسه: ص 573، البستان: ص 249، شجرة النور: ص 267.

* وله كتاب: الواعي في مسائل الأحكام والتداعي.

* وكتاب: الولايات في مناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية، طبع بالرباط سنة 1937م.

* وكتاب: المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب التوثيق وأحكام الوثائق، طبع على الحجر بفاس سنة1298 هـ.

* أبو يحيى موسى بن عيسى المغيلي المازوني، والد صاحب الدرر المكنونة، له كتاب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق.

ص. كتب فقهية مختلفة:

* شرح التلقين؛ لإبراهيم بن يخلف المطماطي التنسي، شرحه في عشر مجلدات وضاع في حصار تلمسان.[1]

* شرح الوغليسية؛ لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي.[2]

* اللمع في الفقه على مذهب الإمام مالك؛ لأبي إسحاق إبراهيم التلمساني (ت663هـ)؛ وهو كتاب مختصر جدا جامع لأبواب الفقه المالكي يقتصر فيه صاحبه على مشهور المذهب غالبا؛ وقام بشرح هذا المختصر سليمان بن شعيب البحيري(ق9هـ)؛ ونقل عنه الحطاب في مواهب الجليل.[3]

* تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام؛ لمحمد بن مرزوق التلمساني(ت781هـ)؛ شرح فيه عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي؛ قال المقري:"له شرح جليل على العمدة في خمسة أسفار جمع فيه بين ابن دقيق العيد والفاكهاني مع زوائد".[4]

* شرح حدود ابن عرفة، الموسوم بـ "الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية"؛ لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (ت894هـ).[5]

* غنية المريد لشرح مسائل أبي الوليد؛ لمحمد بن مريم المديوني المليتي (ق11هـ)؛ وله كذلك التعليقة السنية على الأرجوزة القرطبية.[6]

---

1 - البستان: ص67.

2 - نيل الابتهاج: ص572، البستان: ص247.

3 - انظر: مقدمة تحقيق الشيخ محمد شايب شريف رحمه الله لكتاب اللمع: ص 11 . 12؛ والكتاب طبعته دار ابن حزم بلبنان سنة 2009م

4 - نفح الطيب: 418/5، نيل الابتهاج: ص270، البستان: ص189؛ وقد حققت الدكتورة سعيدة بحوت جزء منه؛ وطبعت دار ابن حزم عملها في مجلدين، سنة 2011م؛ ومخطوطاته موجودة بالخزانة العامة بالرباط برقم: 35ق، وخزانة علال الفاسي برقم 912ع455.

5 - الكتاب حققه محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، وطبعته دار الغرب الإسلامي في لبنان سنة1993م.

6 - البستان: ص314.

* نظم بيوع الآجال؛ لأحمد بن محمد بن الحاج اليبدري(ت930هـ)، وله كذلك نظم في التسمية، ونظم مسائل النسيان ونظم طهارة الثوب.[1]

الخاتمة ونتائج البحث

لقد دخل المذهب المالكي إلى القطر الجزائري وتربع على عرشه دون منازع فصار مذهب الدولة والرعية؛ وبرز من علماء الجزائر من نبغ في فقه مالك تأليفا وتقعيدا وتدريسا وإفتاء.

ولم تكن تلمسان بمنأى عن هذه الحركة العلمية والفقهية؛ خاصة بعد اختطاطها من طرف المرابطين والمرنيين والزيانيين حيث كثر قصادها من العلماء والفقهاء وطلبة العلم وهجرة كثير من فقهاء الأندلس إليها؛ فظهرت عائلة المرازقة والعقبانيين والشريف التلمساني والونشريسي والمقري؛ وكان التراث الفقهي والعلمي ضخما جدا وصلنا جله في كتب التراجم، وحجب عن معاينته وقراءته للاستفادة منه؛ حيث يتوزع في المكتبات العالمية، ودونه مفاوز وعقبات نسأل الله أن يذللها ويرفعها عن الطريق.

لابد لأهل الخير والعلم والصلاح في أرض الجزائر الطيبة المسلم من أن يبيمموا وجوههم قبلة التراث الفقهي المالكي لعلماء الجزائر؛ وجله مخطوط؛ لأن المستقبل لدين الله، وقد بدت تباشير هذا الصباح تلوح، وكان لزاما علينا تهيئة طائفة من الفقهاء والمفتين يحملون على عاتقهم هذه المهمة الشاقة والخطيرة.

أفرزت لنا المدرسة التلمسانية كتبا فقهية مالكية مميزة تحتاج إلى من يحققها ويخرجها إلى الوجود؛ كشرح ابن مرزوق على خليل، والدرر المكنونة في نوازل مازونة، والمعيار المعرب، وفتاوى العلماء المتناثرة هنا وهناك.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مسرد المصادروالمراجع

1 . بيوتات العلماء بتلمسان من القرن 7هـ حتى القرن 10هـ؛ د/ نصر الدين بن داود، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010/2009.

2 . اصطلاح المذهب، إبراهيم علي، دار البحوث والدراسات الإسلامية، دبي الإمارات العربية، ط2(2004م).

3 . الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط2006م.

4 . البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ابن مريم المديوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م.

1 - المصدر السابق: ص 9 - 10.

5 . بوطليحية، نظم في المعتمد من الكتب والفتوى على مذهب المالكية، تح: يحيى بن البراء، دار الريان، بيروت لبنان، ط1 2001م.
6 . تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي، مؤسسة الرسالة، دمشق سورية، ط1986م.
7. الدرر المكنونة في نوازل مازونة، أبو زكريا المازوني، مخطوط الحرم المدني.
8 . الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون، ابن فرحون، الكليات الأزهرية، القاهرة مصر.
9. ديوان العبر، ابن خلدون.
10. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف، دار الفكر بيروت لبنان.
11. شرح المنظومة التلمسانية، تحقيق: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، 2009م.
12 . القواعد للمقري، تحقيق أحمد بن حميد، مركز البحوث وإحياء التراث، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
13. اللمع في الفقه المالكي، أبو إسحاق التلمساني تحقيق الشيخ محمد شايب شريف، دار ابن حزم لبنان، ط1، 2009م
14. المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين، أحمد تيمور باشا، دار الأفاق، القاهرة مصر.
15. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، المكتب التجاري، بيروت لبنان، ط1972م.
16. معلمة الفقه المالكي لعبد العزيز بنعمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.
17. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، محمد الحطاب، دار الفكر؛ ط3، 1992م.
18 . نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد المقري، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان.

مدرسة مازونة الفقهية

بقلم

د/ محمد السعيد عقيب

جامعة الوادي (جامعة الوادي)



مقدمة

عرف المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (1236- 1554) وبعده العهد العثماني، حركة فكرية وعلمية نشيطة، جسدها العلماء الذين سخروا أنفسهم لخدمة العلم والدين، متخذين العديد من الأماكن والمناطق كحواضر لدراسة العلوم وتدريسها، ومنارا للتفاعل والمشاركة بين مختلف الأقطار المشرقية والمغربية، وحتى الأوربية وإفريقيا جنوب الصحراء، ومن بين هذه الحواضر "مازونة"، التي زارها العديد من العلماء وطلبة العلم والرحالة.

خاصة وأن الساحة الثقافية والعلمية في الغرب الجزائري خلال العهد العثماني اشتهرت بمركزين هامين هما: "الراشدية" وحاضرتها معسكر، و"مازونة" ومدرستها الفقهية التي برزت بصورة كبيرة بعد أفول نجم تلمسان بسبب ما عاشته من أوضاع غير مستقرة على الصعيد السياسي، من كثرة الغزوات والفتن خلال القرنين الخامس والسادس عشر.

ورغم أن الوضع الثقافي في الجزائر خلال العهد العثماني اتسم على العموم بالجمود والتقليد – رغم ما بذله بعض العلماء الأندلسيين وغيرهم - بدل التحديث والتطور والازدهار، إلا أن مازونة يمكن القول عنها أنها كانت مستثناة من هذا الوصف خلال القرون 15 - 18م.

وبرزت مازونة في كونها عاصمة لبايلك الغرب عند إقرار التقسيم الإداري في إيالة الجزائر من جهة، وزادت شهرتها مع الزمن وتطورت من خلال مدرستها الفقهية.

فما هي قيمة المساهمة التي قدمتها هاته المدرسة لخدمة المذهب المالكي؟ ومن هم أشهر مدرسيها وتلامذتها؟ وما هي الآثار التي تركوها في الفقه وغيره من مختلف العلوم؟

سنعالج في هذه المداخلة وفق النقاط التالية:

- التعريف بمدينة مازونة.
- مدرسة مازونة: تأسيسها، طرق التعليم فيها ومناهجها الدراسية والمشايخ الذين درسوا بها والتخصصات التي برعوا فيها.
- نموذج لمشايخ مازونة الشيخ: يحي بن أبي عمران موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني وآثاره.
- الخاتمة.

1- التعريف بمدينة مازونة:

تضاربت المصادر التاريخية في ضبط تسمية المدينة، فورد في دليل الحيران[1]: « أم مازونة هي اسم لقبيلة ماسون – Mazun- وحسب إحدى الأبحاث[2] فإن اسم المدينة مشتق من كلمة "مزنة – Mazna – " أو موزونة – Mouzouna - أو ماطا –Mata - أو "زونا – Zouna-».

ويرجع تاريخ تأسيس المدينة حسب أحد الرحالة[3] إلى العهد الروماني بدليل العثور على آثار وقطع نقدية رومانية بالمنطقة.

وهو ما يؤكده ليون الأفريقي حيث يقول:« وهي مدينة أزلية بناها الرومان، حسب قول بعضهم على بعد نحو أربعين ميلا من البحر، تمتد على مسافة شاسعة وتحيط بها أسوار متينة...لقد كانت المدينة متحضرة جدا في القديم لكنها كثيرا ما تعرضت للتخريب من قبل ملوك تونس تارة ومن قبل الثوار تارة أخرى، وبالتالي من الأعراب حتى أصبحت اليوم قليلة السكان، وهم إما نساجون أو فلاحون، وجميعهم تقريبا فقراء لأن الأعراب يثقلون كواهلهم بالآتاوات والأراضي المزروعة تعطي غلة حسنة، ويشاهد بقرب المدينة أماكن خربة مما كان بناه الرومان، لا تحمل أي اسم معروف لدينا، مما يدل على أصلها الروماني العدد الوافر من الكتابات المنقوشة على قطع الرخام، ولم يذكرها قط مؤرخونا الأفارقة»[4].

ولو أن فلونشي– Florenchie– حسب أحد الباحثين[5] نفى وجود البقايا الأثرية الرومانية بين شلف وتنس، وأن المدينة مصورة على مجموعة من الخطوط المنصبة في دفعات وطرقات أثناء السير إلى شلف ومنه إلى تنس، ثم إلى الأصنام.

بينما أفاد صاحب الترجمانة الكبرى[6] أن المدينة قد أسسها أمير بني راشد عام ستين ومائة 160هـ / 776م، بينما أفاد ابن خلدون[7] أنها أسست من طرف أبو منديل عبد الرحمن زعيم مغراوة في القرن 6هـ /12م، وذكر الإدريسي[8] أن المدينة كانت موجودة قبل الإسلام بحوالي بضعة قرون.

يؤكد على ذلك أبو راس الناصري بقوله: «ثم سافرت لمازونة مدينة مغراوة بناها منديل

1- الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تق /تع المهدي البوعبدلي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2007، ص55.

2 -Moulay Belhamissi, Mazouna : une petite ville une longue histoire , Alger,SNED, 1981,p13.

3 -Marmol Carvjal, Description général de africa, Paris, 1976, p254.

4 - حسن الوزان، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج2، 1983، ص36.

5 -op.cit, p28. Moulay Belhamissi,

6 - الزياني أبو القاسم، الترجمانة الكبرى، تح: عبد الكريم الفيلالي، د.م، 1967، ص48.

7 - عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج7، ص – ص 87-88.

8- الإدريسي، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، نقله وحققه محمد حاج صادق، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 72.

عبد الرحمن منهم أوائل القرن السادس»[1]

وتصف الرحلة[2] مدينة مازونة بأنها:« مجموعة مقطوعة من بعض جهاتها بحرف واد منقطع شبه قلعة، ولكنها واهية حسنا ومعنى، وليس بها ما يتعرض لذكره البتة».

وهو وصف يفتقر إلى دقة التفاصيل، فنجد هاينريش فون مالتسان[3] يقدر عدد سكانها بين الألفين وثلاثة آلاف، ويؤكد بأنها على درجة من العمران.

وعن أحياء المدينة تذكر إحدى الدراسات[4]، حي أولاد سايح في الشمال تقطنه بعض العناصر العربية، وحي بوماتا في الشرق، وحي تايساري في الجنوب يسكنه أصحاب الحرف والتجار، وحي القصبة في الغرب وهو الحي القديم.

ولقد تمتعت مدينة مازونة بموقع استراتيجي هام في قلب جبال الظهرة[5] إلى البحر[6]، وعلى قرى وادي شلف:«عليه قرى عامرة يفيض كما يفيض نيل مصر»[7].

ويصفها المؤرخ الإدريسي بقوله: «ويلي حوض فروج في البر ومع الشرق مدينة مازونة على ستة أميال من البحر وهي مدينة بين أجبل في أسفل خندق، ولها أنهار ومزارع وبساتين وأسواق عامرة ومساكن مونقة، ولسوقها يوم معلوم، يجتمع فيه أصناف من البربر بضروب الفواكه والألبان، والسمن والعسل كثير بها، وهي من أحسن البلاد صفة، وأكثرها فواكه وخصبا»[8].

وتوفرت المدينة على ثروة مائية هامة متكونة من أودية وعيون، إذ تذكر إحدى الدراسات: عين تنسري[9]، وعيد الذهب[10]، وعين تامدة[11]، وعين قدور[12]، إضافة إلى مياه وادي

---

1 - أبو راس محمد الناصري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تح /محمد بن عبد الكريم الجزائري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص20.

2- العبدري أبو عبد الله محمد، الرحلة المغربية، تح/ محمد الفاسي، الرباط، جامعة محمد الخامس، 1968، ص28. نقلا عن: بركات إسماعيل، «تحقيق مخطوط: الدرر المكنونة في نوازل مازونة»، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، تحت إشراف: د/ عبد العزيز فيلالي، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009، ص125.

3- هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال أفريقيا، تر/ أبو العيد دودو، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج1، 1976، ص231..

4 -op.cit, p19. Moulay Belhamissi,

5 - Ibid, p13..

6 - بركات إسماعيل، المرجع السابق، ص126.

7 - نفسه.

8- الإدريسي، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، نقله وحققه محمد حاج صادق، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص ص 128-129.

9 - عين تنسري: مصدر مائي يحمل اسم بربري يعطي من 10 إلى 12 لتر في الثانية، به حوضان مخزنان، ويتسع على طول " 8م، وعرض 4م، بعمق 3م، وقد تم تحديدها في الفترة الإسلامية.

- انظر: الطاهر جنان، مازونة عاصمة الظهرة، ط1، الجزائر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص30.

10 - عين الذهب: تقع شمال غرب مازونة، كانت تعطي 10 لترات في الثانية، وكانت مصدرا هاما في سقي البساتين وتزويد السكان بالماء عن طريق السواقي والأودية، انظر، الطاهر جنان، المرجع السابق، ص – ص30-31.

11 - تبين حسب بعض الآثار المنقوشة أنها موجودة منذ عهد الرومان، انظر، الطاهر جنان، المرجع السابق، ص31.

12- تقع في المدينة وتصب في وادي الشلف، انظر: الطاهر جنان، المرجع السابق، ص31.

الشلف، واعتمد الإنتاج الفلاحي على الزراعة والرعي بالدرجة الأولى[1].

ومن بين الذين اهتموا بدراسة تاريخ هذه الحاضر مولاي بلحميسي، الذي وصفها بأنها بلدة عريقة عتيقة أسست في قلب جبال الظهرة منذ الزمان في موقع متميز، وافر المياه، كثير الغابات متحصن يراقب الطريق بين الشرق والغرب، ولهذا كله اهتم بها حكام المغرب عبر العصور حتى مستها حروب لا تكاد تنتهي، فعانت من الصراع والنزاع أيام ملوك إفريقية والمرابطين والموحدين وبني زيان أصحاب تلمسان، ثم أتراك الجزائر الذين أنشأوا بها بايلك لهم في غرب البلاد [2]

2- المدرسة الفقهية بمازونة:

لقد بنى أحد المهاجرين الأندلسيين مدرسة مازونة المشهورة، التي تخرج منها عدد من الفقهاء خلال العهد العثماني، وهو محمد بن الشارف البولداوي، وظلت هذه المدرسة محافظة على سمعتها حتى بعد انتقال كرسي الحكم من مازونة إلى معسكر [3].

وتأسست مدرسة مازونة أواخر القرن العاشر [4]. ولقد عمدت هذه المدرسة بمسجدها على أنه جزء منه سنة 1029هـ/ على يد سيدي محمد بن الشارف و درس هذا الأخير 64 سنة إلى أن توفي سنة 1164 هـ / وخلفه نجله الذي ترك هذا الأخير خلفه ابنه محمد أبو طالب عبد الرحمن(1103هـ-1233هـ) وابنه سيدي هني، فالمدرسة مازالت تحتفظ بالجزء الثاني من صحيح مسلم كمخطوط أهداه الباي عثمان سنة 1212هـ لشيخ المدرسة، كما أنها لازالت تحتفظ بخزانة من المخطوطات الثمينة الأصلية منها ستة أجزاء كبيرة الحجم لشرح صحيح البخاري ومسلم، كما أنها لازالت تحتفظ على مقعد أثري تركي قديم[5].

وقد كانت على درجة كبيرة من الأهمية في النواحي الغربية من البلاد، وكان لها نظام، راسخ وتقاليد متينة استمدتها من صلتها بالتعليم في تلمسان والأندلس والمغرب الأقصى، وهي أيضا من أقدم المدارس التي أسست في العهد العثماني، وقد اشتهرت بالخصوص في الفقه والحديث وعلم الكلام، واستمرت المدرسة تشع بالمعرفة حتى بعد انتقال العاصمة الإقليمية من مازونة إلى معسكر ثم إلى وهران، وكانت مقصد طلاب النواحي الغربية، ولاسيما ندرومة ومستغانم وتنس وتلمسان ووهران، ومن أبرز خريجيها أبو راس الناصري الذي تحدث عن شيوخه فيها في رحلته " فتح الإله "[6].

---

1 -op.cit, p39. Moulay Belhamissi,

2- مولاي بالحميسي، دور مدرسة مازونة في الحركة العلمية والثقافية من القرن 15م/20م، محاضرات الموسم الثقافي 1998/1999، الجزائر، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ص01.

3 - سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص183.

4- نفسه، ج1، ص280.

5 - نفسه، ص ص 42-43).

6 - نفسه، ج1، ص285.

وظاهرة التعليم في الزوايا ليست بالريف، ففي المدن أيضا كانت بعض الزوايا تقوم بدور إيجابي في نشر التعليم بجميع مستوياته، ومن الزوايا التي لعبت دورا رئيسيا في نشر التعليم زاوية مازونة ذات الشهرة الواسعة [1].

3- طرق التعليم ومناهج الدراسة:

يلتحق الطالب بالمدرسة ليتابع دراسته المتوسطة والثانوية، فإذا كان فقيرا أو قادما من مكان بعيد أعطي سكنا في الزاوية المعدة لاستقبال الطلبة الفقراء والغرباء، وقد لا يجد السكن في الزاوية ولكنه يجد فيها الطعام، كما أنه قد لا يجد فيها الطعام وإنما يجد السكن، لأن كل ذلك خاضع لنصوص الوقف وإمكانياته، وخاضع أيضا لإمكانيات الزواية من هدايا الناس إليها ومداخيلها، ومن عادة الطلبة أنهم لا يدرسون في مدنهم أو جهاتهم بل يبتعدون عن مواطنهم فيقصدون المساجد، والزوايا البعيدة التي اشتهر فيها بعض المدرسين أو اشتهرت هي بأنها قد أخرجت عددا من العلماء مثل مدرسة مازونة[2].

اشتهرت مدرسة مازونة بالفقه المالكي منذ القرن الرابع عشر، واهتمت زواياها بتدريس المذاهب الصوفية._وقامت طرق التحصيل العلمي على الحفظ والاستظهار إذ كان الشيوخ والطلبة يتنافسون على رواية الشروح والمتون، فالغاية من التعليم دينية – اجتماعية يقصد بها تقوية الأيمان وترسيخ الأخلاق الكريمة [3].

ومدرسة مازونة اشتهرت بالفقه المالكي، وكل شيخ من شيوخها تخصص في باب من أبوابه، إلى جانب ذلك، اضطلعت زوايا الإقليم منذ انتصار التصوف خلال القرن السادس عشر، بمهام تدريس المذاهب الصوفية، فالثقافة المحلية تقليدية ذات بعدين فقهي – لغوي وصوفي واتجاهاتها تعليمية أساسا، يعود ذلك إلى عاملين رئيسيين: النزعة الأصولية المرتكزة على تقليد السلف: " إذ لا يكون المتأخر أعلم من الأول"، فمواد التدريس كانت تنحصر في رواية الحواشي والشروح والمختصرات التي وضعت على المصادر كمختصر خليل في الفقه المالكي وألفية ابن مالك في النحو وصحيح البخاري في الحديث والعقيدة الصغرى (أم إبراهيم) في أصول الدين وسلّم الأخضري في المنطق[4].

وكانت طرائق التحصيل السائدة تعتمد على النقل والرواية والحفظ ولا تشجع ملكات النقد والتجديد لدى الطلبة والشيوخ على السواء، فالغاية من التعليم في نظر الفقهاء دينية – أخلاقية يقصد بها تتميم الدين وتقوية الإيمان، فمن الكتاب إلى الجامع كان الحفظ والاستظهار، جوهر

---

1 - المرجع السابق، ص269.

2- نفس المرجع، ص343.

3- محمد بن أحمد أبو راس الناصر، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تق/تح محمد غالم، ج1، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، ج1، 2005، ص9

4- نفس المصدر، ص - ص12- 13.

- وضعت الحواشي والشروح على مصادر العلوم الشرعية، ففي التفسير وضعت الحواشي على تفسير الزمخشري، وتفسير ابن عطية- المعتمدة في غريس وبلاد المغرب، وعلى مختصر خليل في الفقه المالكي دون ابن حجاب، وعلى الغنية للقلصادي في الفرائض، وعلى العقيدة الصغرى دون غيرها في التوحيد الأشعري، وعلى صحيح البخاري ودلائل الخيرات في الحديث وعلى ألفية ابن مالك في النحو، مثل: شرح المكودي، وعلى سلّم الأخضري في المنطق.

التعليم وكان الشيوخ والطلبة يتنافسون على رواية المصادر كالقرآن والحديث والمختصرات في شتى العلوم، وحتى العلوم العقلية كالمنطق والحساب، فكانت تدون في صيغة قصائد شعرية ليسهل على الطالب حفظها وروايتها، ويقول أبو راس في هذا الصدد : « شأن العلم أن يحفظ» [1].

وكان التدريس يتم في المسجد أو الزاوية على شكل حلقة الطلبة حول شيخهم يروي عليهم الدرس أو ينقله من كتاب، ولم يكن نظام التقويم يعتمد على الامتحانات بل يهدف إلى اختبار ذاكرة الطالب ومثابرته في شتى العلوم التي يتلقاها، فالطالب يختار المواد التي يدرسها وتنتهي الدراسة حين يتلقى من شيخه "الإجازة" التي تؤهله إلى تدريس ما حفظه من مختصرات وأبواب في الفقه وغيره. ولم يكن هذا النظام التعليمي تابعا للدولة، خاضعا كليا لأهدافها بل كان قائما على تلبية أغراض ووظائف نابعة من المجتمع، وإذ كانت الدولة تستفيد من بعض الكتبة والفقهاء في إدارة شؤونها، فإن ذلك لم يكن يخرج عن نطاق المسعى الاجتماعي العام [2].

ومن أجل أن تؤدي المدرسة دورها التعليمي على أحسن وجه خلال هذا العهد وفرت لها الإمكانيات فاشتملت على قاعات لمجالس المحاضرات وأماكن لإقامة الطلبة وعيَّن فيها المدرسون المشرفون على المكتبات الملحقة. كما وقفت عليها عدة مصادر مالية من قبل ميسوري الحال، وحبست الكتب والمصاحف خدمة لرواد المدرسة.

أما طرق التدريس فتعتمد الإلقاء والإملاء، واختيار كتاب معين من العلوم وشرحه، حيث يقوم طالب من الطلاب بقراءة نص من الكتب المشهورة، وبعد ذلك يقوم الأستاذ بتولي عملية الشرح وتبسيط ما ورد من المفردات الصعبة، وهناك طريقة المحاورة التي ترتكز على التحليل والتعليل والمحاورة وابتعادها عن أساليب الحفظ والاستظهار، وقد شكل الطالب في هذه الطريقة النواة المحورية التي يعول عليها في الوصول إلى حل هذه القضايا في حين يكتفي الشيخ بتوجيه المناظرة وإدارتها [3].

4- المشايخ المدرسين بمازونة: تخصصاتهم و آثارهم.

اشتهرت مازونة منذ القدم بمدرستها الدينية المتخصصة في الدراسات الفقهية، كما أنها عرفت بكثرة مجالسها ونجابة طلبتها وقريحة أشياخها، ولعل أهم شيوخها محمد أبو طالب بن عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الشارف المازوني، الذي أعطى دفعا قويا لمدرسة مازونة الفقهية ومنهم كذلك محمد بن علي السنوسي، ومنهم من حاضر فيها ودرس بها أمثال:

- الشيخ القطب المشهور سيدي محمد الميسوم.
- الشيخ الكتاني – مدرس بمدينة فاس المغربية-.
- الشيخ بلغيث والشيخ بسودة المغربي «وغيرهم كثيرون، حيث منهم من هو من قسنطينة

1 - محمد بن أحمد أبو راس الناصر، المصدر السابق، ص 13.

2 - نفس المصدر.

3-ـمبخوت بودواية ومحمد بوشقيف، «المدرسة ونظام التعليم بالمغرب الأوسط خلال القرنين 9/8 هـ -15/14 م»، مجلة الفسطاط الإلكترونية 2012/01/17.

ووجدة، وندرومة وتلمسان والغزوات....».

- الشيخ محمد بن إبراهيم في الفقه المالكي.

- الشيخ مصطفى بن يونس في الفقه.

- الشيخ البدالي في الفرائض.

- الشيخ محمد بن عبد القادر في القضاء والشهادات والأحكام، ويعد هذا الشيخ من أجل قضاة مازونة.

- والشيخ أحمد بن نافلة في تحقيق الصرف وبيوع الآجال.

- والشيخ موسى بن عيسى صاحب (ديباجة الافتخار) و(حلية المسافر)، وابنه يحي صاحب (الدرر المكنونة) في النوازل.

- الشيخ الكتاني (مدرس بمدينة فاس).

وهكذا فلكل شيخ من شيوخ المدرسة باب من أبواب الفقه وحسب تخصصه، (فمنهم من عمد على شرح مختصر الخليل، ومنهم من عمل على القضاء والأحكام، والبعض الآخر اشتغل على الفرائض)[1].

ومن مدرسي التصوف بمازونة الشيخ موسى بن يحي المازوني صاحب " ديباجة الافتخار في مناقب الأولياء الأخيار "، والشيخ الصباغ القلعي صاحب " بستان الأزهار" وأبي عبد الله المغوفل صاحب " الفلك الكواكبي"[2].

5- الشيخ أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني:

ويعد من بين أشهر علماء مازونة، فهو صاحب " الدرر المكنونة في نوازل مازونة".

أ- اسمه ونسبه:

هو يحي بن أبي عمران موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني، وكنيته أبو زكريا، ونسبته المغيلي، وعرف بالمازوني، كان أبوه أبو عمران قاضيا وفقيها بمازونة.

وينسب إلى قبيلة مغيلة البترية، وهي إحدى بطون قبيلة زناتة، ومغيلة: بطن من بطون فاتن، الذين كانوا مستقرين بجبل سوفجج ومواطنها بمواطن مغراوة. وقد استقرت قبيلة مغيلة بالتحديد من مصب نهر الشلف، حتى ضواحي مازونة، وكان موقفها بين تأييد أصحاب تلمسان ومناوأتهم[3].

1- محمد بن أحمد أبو راس الناصر، المصدر السابق، ص 14.

2- نفس المصدر، ص16.

3 - بركات إسماعيل، «تحقيق مخطوط: الدرر المكنونة في نوازل مازونة»، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، تحت إشراف: د/ عبد العزيز فيلالي، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2010/2009، ص– ص 129-132.

ولقد ساهمت العديد من العوامل في نبوغه، وعلمه منها: البيئة العلمية والثقافية، والبلدة التي عاش فيها، واستعداده الفطري وحرصه على طلب العلم، وقد توفي سنة 883هـ/ 1478م.[1]

ب- مكانته العلمية وشهادة العلماء له:

وظف يحي المازوني مكانته العلمية والدينية في تعامله مع المحيط القبلي، ومن خلال استقرار مصنفه، وما كتبه مترجموه، يمكن تلمس بعض الملامح التي تؤكد مكانة الشيخ.

كشفت مقدمة مصنفه عن جلوسه للتدريس والإقراء، حيث جاء فيها قوله: «مما يقع لي مع الأصحاب في المذاكرات، أو في مجلس الإقراء، من إشكال في كلام ابن الحاجب، أو شراحه». وهو ما تؤكده إحدى التقاريض، من أنه يقرئ ويفيد[2].

أما المتن فقد أثبت سعة إطلاعه على كتب العلماء، وخاصة المالكية من متقدميهم ومتأخريهم، ويظهر ذلك في جمعه الواسع لأقوال العلماء في المسائل التي يوردها وموازنته بينها، واختياره الراجح منها. وفي التراجم، ما يفيد توليه قضاء بلدة مازونة باتفاق، باستثناء ما جاء في إحدى نوازله أنه تولى قضاء تنس[3].

ومن مواقف إنكاره لحالات الغصب والتعدي، ما جاء في سؤال وجهه لشيخه أبو الفضل قاسم العقباني: «يا سيدي تعلم أن بلادنا كثيرة الباطل والغصوبات، يطلب الإنسان فيها لم يجب عليه، ويحبس فيه، فيلجئه إلى معاملة في سلعه يدفعها للظالم يفك بها نفسه، ثم إذا طالبه معاملة في السلعة يثمنها يدعي القهر في ذلك والضغط، فهل يا سيدي أن أتقلد الحكم بالشاذ في هذه المسألة»[4].

ومن القرائن التي تنهض دليلا على مكانته العلمية، ثناء شيوخه عليه، جاء في مصنفه عن شيخه أبن العباس في آخر جواب عن سؤال أورده عليه: «والسلام الكريم عليكم أيها العلامة المفيد، المتفنن، المجيد، والمقدم في النظار، والمستخرج الجواهر النفيسة، من أقصى لجج البحار، ورحمة الله تعالى وبركاته»[5].

وقال عنه أيضا: «بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقد وقف على مخاطبكم المشرفة، ومباحثكم الرائعة المرفقة، زادكم الله من فضله وأكثر للمسلمين أمثالكم، يمنه وطوله»[6].

وقال فيه شيخه أبو مرزوق الحفيد: «أيها البحر الزخار، وبقية العلماء النظار في تلكم

---

1 - المرجع السابق، ص – ص 133-135.

2 - نفسه، ص137.

3 - نفسه، ص138.

4 - نفسه.

5 - نفسه.

6 -نفسه.

الأصقاع والقفار، ولولا وجودكم مثلكم فيها لخلت تلك الديار، وصارت إلى ما صارت إليه جهاتها كالقفار»[1].

وقال فيه شيخه أبو الفضل محمد بن أحمد العقباني في صدر جواب عن سؤال كاتبه به: «الحمد لله أطال الله بقاءك يا نعم الفاضل المفيد، وأدام توفيقك لنظر الصالح السديد»[2].

وقال في حقه تلميذه الونشريسي: «القاضي، العالم، المُجيد، المُفيد، الجامع، الشامل، الحافل، الكامل، المُشار إليه في سماء المعالي بالأنامل، الصدر الأوحد، العلامة النضَار، ذو الخلال السُنيَّة، لمكاتبة الأكابر، وسنَّي الخصال، شيخنا ومفيدنا وملاذنا وسيدُنا ومولانا وبركة بلادنا أبو زكريا سيدي يحي ابن الشيخ الفقيه أبو عمران سيدي موسى». وعنه قال قرينه محمد بن قاسم الرصَّاع، في معرض الجواب عن أسئلة كاتبه بها: «تأملت الأسئلة الواردة من قلب سليم الدالة، على حصول طلب العلم والتعليم، أبقى الله سائلها محلا لابتداء الفوائد، ومعدنا لتحصيل الفرائد»[3].

ج- مؤلفاته:

لم يعرف للشيخ أبو زكريا يحي المازوني – حسب مصادر ترجمته- غير مصنفه «الدرر المكنونة في نوازل مازونة»، وهو على وجه الدقة في الضبط عند جل مترجميه، من أفضل المصنفات.

ورغم أن يحي المازوني لم يؤلف كتابه " الدرر المكنونة في نوازل مازونة " لكي يكون كتابا سياسيا فإنه ضمنه من قضايا العصر وفتاوى الفقهاء أو النوازل ما يكشف عن الحياة السياسية والاقتصادية في الغرب الجزائري، وخصوصا ضعف الدولة الزيانية، وكان المازوني قد عاش في ظل ملوك هذه الدولة، وشهد خلال ذلك، على جانب ضعف البناء الداخلي للدولة وعلاقتها بالسكان، هجمات الحفصيين المتكررة ضد الزيانيين تلك الهجمات التي وصلت إلى عاصمتهم تلمسان، ومن هذا الكتاب يمكننا الحكم على ضعف بني مرين أيضا، لأن المازوني قد أكثر من النقل عن علماء وسط وشرق الجزائر وتونس، (مدينة الجزائر، والقيروان، تونس)، بدل النقل عن علماء فاس عاصمة المرينيين، كما قد يدل على ذلك اتجاه الدراسة والبحث نحو المشرق، حسبما لاحظ الباحثون، وقد كانت القضايا التي تحدث عنها المازوني معبرة عن روح العصر، فالنوازل تدور حول مشاكل سياسية واجتماعية خطيرة كان مجتمع القرن التاسع عشر يعاني منها، ومن ذلك اللصوصية، والظلم والغصب والضرار وتهريب السلاح والمصادمات الجماعية والأوبئة والمجاعات ونحوها، وهي الدوافع التي أرغمت الناس على مغادرة منازلهم وأوطانهم فالحروب والغارات لم تسمح للفلاحين بالقيام بزراعة الأرض وتوفير الإنتاج، وانعدام

1 - المرجع السابق.
2 - نفسه.
3 - تفسه، ص139.

الأمن وتراخي قبضة السلطان جعلت الناس يفتقدون العدل في الحكم ويعتمدون على أنفسهم في نيل حقوقهم، وهكذا أصبح العلماء والقضاة حسب نوازل المازوني هم الذين يقومون بالسهر على تنفيذ القانون، وأنَّى لهم ذلك في مجتمع يسوده الفساد والاضطراب[1].

د- وصف المؤلف وأهميته:

هو كتاب في جزأين، الجزء الأول يتكون من 512 ورقة، وكل ورقة تتكون من وجه، وظهر تحت 1335- حسب نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر-.

والجزء الثاني يتكون من 190 ورقة، وكل ورقة تتكون من وجه وظهر. تحت رقم 1336- حسب نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر-.

ويشتمل على أربعة أقسام:

الأول: خاص بالنكاح.

الثاني: كتاب الضرر والخصومات والدعاوى.

الثالث: خاص بالوصية.

الرابع: كتاب الجامع.

ويعتبر من الكتب التراثية ذات الاتجاه الشرعي التي تعالج موضوعا وهو الفتاوى والمسائل الفقهية الخاصة ببلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، وهو من المصادر الفقهية التي تنسب إلى الفقه المالكي، رفقة المعيار للونشريسي خلال القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، وهو ما جعله من المصادر الأساسية للفقه خلال هذه الفترة، ويضم مجموعة كبيرة من النوازل والفتاوى، وهي مفيدة في مجال البحوث والدراسات التاريخية والإسلامية.

وقد تنبه إلى أهميته المستشرق الفرنسي جاك بيرك، وكرس أكثر من دراسة لهذا الكتاب[2].

وكان تلميذه أحمد بن يحي الونشريسي قد أخذ منه عند فراره من الملك الزياني أثناء إقامته في مازونة، وكتب عليه إجازته وتقريظه، حيث يذكر فيه: «...وبعد فإني لما طالعت السفر الثاني على أرمزة الأنكحة والبيوع من التأليف الجامع المطبوع المفيد هذا على أول ورقة منه المترجم بالدرر المكنونة في نوازل مازونة جمع الفقيه الشيخ...أبي زكريا سيدي يحي..» وكان هذا قبل رحيله إلى المغرب الأقصى، ويؤلف كتابه المعيار الذي زوده ببعض فتاوى شيخه المازوني[3].

وله قيمة فقهية، فقد اشتمل على حوالي ستين بابا فقهيا، وزع عليها فتاوى علماء القرن التاسع في الغرب الإسلامي، وجعلها في كتاب واحد، وهذا يعد مرجعا مهما للقضاة والمفتين في

---

1 - سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج 1، ص- ص 42-43.

2 - نور الدين غرداوي، «مازونة مركزا للفقه المالكي في العصر الزياني من خلال مخطوط : الدرر المكنونة في نوازل مازونة للمازوني»، مجلة دراسات تراثية، العدد01، 2007.

3 - نفس المرجع، ص49.

تنزيل أحكام كثيرة من النوازل والقضايا المستجدة على ما شابهها من نوازل سبق فيها حكم وقضاء.

وقد اعتمد عليه كثير من العلماء في باب الفتوى على مذهب مالك، وذلك بشهادة صاحب الطليحية- محمد بن أبي القاسم الفلالي- عند حديثه عن الكتب المعتمدة في الفتوى على مذهب الإمام مالك بقوله:

واعتمدوا الطرر لابن الأعرج *** و طرر الطنجي غير بهـرج

واعـتـمـدوا نـوازل الهلالي *** ودره النـثيـر كـالـلآلـئ

كذاك ما يعـزى إلى مازونـة *** وهو المسمى الدرر المكنونة[1].

ولقد اعتمد المازوني في مادة سفره على عدد من الكتب المتوفرة لديه، والروايات التي انتهت إليه، فبالنسبة للمسائل المتقدمة عن عصره اعتمد فيها على مصنفات الفقه المالكي، وفتاوى من سبقه، أما بالنسبة للمسائل التي كان قريبا منها وعاصرها، فقد اعتمد فيها على الفتاوى الشفوية، التي سمعها من شيوخه أو التي كان حاضرا في مجالسها، أو التي راسل بها العلماء والفقهاء في مختلف ربوع المغرب الإسلامي، ووجد ضالته في خزانة قاضي مازونة والده، الذي تتلمذ عليه، وكانت مكتبته غنية جمعت العديد من كتب الفقه والفتوى التي جمعتها أسرته منذ فترة طويلة[2].

ويجد المتفحص عددا كبيرا من الفتاوى، هي على شكل أسئلة وأجوبة، وفي أسلوب رسائل، وصيغة خطابات بين السائل والمجيب، فالمسائل موضوعات ووقائع شغلت بال المغاربة، وردت على الفقهاء والعلماء والقضاة والمشاورين، تأتيهم من عامة المسلمين، وحتى من الأمراء وأعوانهم، ومن العلماء أنفسهم وطلبتهم، وهي تحمل أسماء المستفتين وصفاتهم، والمسائل التي وردت في كتاب الدرر، كانت تأتي من ربوع المغرب الإسلامي، وحملت عبارات تقديرية واحتراما بين السائل والمجيب[3].

إن طريقة المازوني في وضعه لكتاب " الدرر " تمثلت في تصنيف المادة التي يريد نقلها حسب أبواب الفقه مع ذكر أسماء المفتين، ولإثبات نصوص الأسئلة كما صدرت عن أصحابها، حتى ولو كانوا محدودي الثقافة، دون التدخل في تصحيحها، وتكرر الفتاوى أحيانا في الدرر، بنص السؤال والجواب لاشتمال الفتوى المتكررة على مسائل تتعلق بأبواب فقهية متعددة[4].

وهذا الكتاب ثري بالعديد من القضايا التي تعبر لنا عن واقع الحياة داخل المجتمع

---

1 - المرجع السابق، ص50.

2 - مولاي بالحميسي، دور مدرسة مازونة في الحركة العلمية والثقافية من القرن 15م/20م، محاضرات الموسم الثقافي 1998/1999، الجزائر، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ص – ص 02-03.

3 - نور الدين غرداوي، المرجع السابق، ص 51.

4 - نفسه.

المغاربي، في أواخر العصر الوسيط.

6- الخاتمة

اتضح لنا مما سبق بأن مدرسة مازونة قد لعبت إلى جانب عدد من المدراس والزوايا بالمدن الأخرى كتلمسان وبجاية والمدية ومعسكر وقسنطينة دورا هاما أواخر العصر الوسيط، ومع مطلع العصر الحديث.

وعرفت مازونة بعدد من الفقهاء كغيرها من المدن وضمت عددا من المساجد والمدارس والزوايا والأضرحة ونحو ذلك.

وتخصصت مدرسة مازونة في الفقه المالكي، وساهم في تدريسه وترسيخه عدد من العلماء الذين اشتهرت بهم مازونة، وعلى رأسهم الشيخ أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى، ووالده موسى بن عيسى صاحب تأليف في النوازل والقضاء أيضا سماه «الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق». والذي اشتهر بالقضاء والفتوى.

هكذا كانت مدينة مازونة خلال القرن الخامس عشر الميلادي حتى القرن الثامن عشر قبلة للكثير من الطلبة والعلماء للنهل من معين علمائها وشيوخها.

وازدادت أهمية هذه المدرسة وشهدت تطورا مع الزمن، وممن تولاها الفقيه العارف محمد بن علي الشارف المازوني في بداية القرن الحادي عشر الهجري، وقام بالتدريس فيها حتى وفاته، ثم تجدد تطور المدرسة على يد الشيخ أبو طالب محمد بن علي، في بداية القرن الثاني عشر الهجري، ثم خلفه على المدرسة أخوان من أبرز تلامذة المدرسة هما: الشيخ محمد بن هني وشقيقه الشيخ عبد الرحمن بن هني.

أما أشهر طلبة هذه المدرسة فهو الفقيه العالم محمد أبوراس الناصر المعسكري المولود عام 1150هـ/1737م – 1238 هـ /1823م) الذي ترك ثروة فقهية وتاريخية علمية كبيرة من المؤلفات والمخطوطات، فترك آثارا قدرت بـ: مائة وستة وثلاثين مخطوطة بين قصيرة وطويلة. ولم يطبع منها إلا اثنان تقريبا هما: فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، وتضمن سيرة وحياة أبي راس الذاتية والعلمية، حققه ونشره محمد ابن عبد الكريم بالجزائر- المؤسسة الوطنية للكتاب- سنة 1990م، والكتاب الثاني: عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، قدمه وحققه محمد غالم، وطبع الجزء الأول منه ضمن منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، سنة 2005، وكان قد طبع مترجمًا إلى الفرنسية من طرف السيد أرنو.نشر كاملا عام 1885م، بعد أن نشره على حلقات في المجلة الإفريقية.

دور علماء وادي سوف في نشر المذهب المالكي بالجنوب الشرقي الجزائري

بقلم

د/ علي غنازية

جامعة الوادي (الجزائر)

المقدمة

كانت منطقة وادي سوف أباضية المذهب لعدة قرون، ولكن تحولا طارئا حولها بسرعة إلى المذهب المالكي الذي دخلها بقوة. مع هجرة العرب. منذ القرن السابع الهجري، وأخذت المدرسة الفقهية المالكية تظهر بملامحها ولاسيما في القرن الحادي عشر الهجري (17م) حينما تبلورت خصائص المذهب وفق مميزات المنطقة وبساطة حياتها الاجتماعية والاقتصادية والتي تركت بصماتها جلية في مظاهر الحياة الثقافية والنشاطات العلمية في المدارس العربية الحرة، والمساجد العريقة، وفي الزوايا التي استمدت مرجعيتها العلمية من المذهب المالكي وسهرت على نشره، وتدريس أصوله ومنظوماته في مختلف فروعها، وكان لعلماء سوف دورهم الفعال في حمل هذا الفقه أثناء حلهم وعند ترحالهم في مختلف ربوع صحراء الجزائر، بل تعداه إلى شمال وادي سوف، وإلى الجوار الدولي في ليبيا وتونس، ولكن منطقة الجنوب الشرقي كانت الأكثر نشاطا نظرا للعوامل المساعدة، ومنها تعدد الحوافز، وتقارب المواقع، وضرورة التربية والتعليم.

1) دخول المذهب المالكي لوادي سوف:

كانت بلاد المغرب الإسلامي، امتدادا فكريا لبلاد المشرق، تتأثر بكل النشاطات الفكرية والعلمية في الحواضر التاريخية بالحجاز والعراق ومصر، وشهدت كل التطورات المذهبية، ودخلها أتباع المذاهب المختلفة من خوارج ومعتزلة، وأحناف ومالكية، وشيعة، وفرضت بعض الدول القائمة مذاهبها بالقوة، ورغم ذلك استبسل أتباع المذهب المالكي، وكانت لهم الغلبة في تثبيته بكامل البلاد. ومنذ عهد الموحدين تقرر مذهب المالكية، ودان الناس بالعقيدة الأشعرية في بلاد المغرب الأوسط (الجزائر) وسائر بلاد المغرب الإسلامي. ماعدا المناطق التي انتمت للمذهب الأباضي في وادي ميزاب وجزيرة جربة بتونس، وجبل نفوسة بطرابلس الغرب.[1]

وكانت وادي سوف أباضية أمازيغية، لبعدها في أطراف الصحراء، ولكن القبائل العربية التي تبحث عن مواطن أكثر ملاءمة، وجدت سبيلا إلى هذا الإقليم، وأولها قبيلة عدوان التي كانت ضمن قبائل هلال وسليم بنواحي الكاف والقيروان، وازدادت أعدادهم، وتزاحموا على

المراعي التي ضاقت بهم، فخرجوا إلى الأطراف، فوجدوا ارض الجردانية في شمال وادي سوف، ذات المراعي المناسبة، ولكن سكانها من بربر زناتة رفضوا إقامتهم، وبعد صراع دموي رجحت كفة قبيلة عدوان، وتشتت سكان الجردانية في الآفاق، وكان ذلك في حدود 600هـ/1204م، [2] ويومئذ فتح باب الهجرة العربية نحو وادي سوف، وتتابع المهاجرون أفرادا وجماعات، وحدث الاختلاط بسكان البلاد، وتعرب قسم من السكان نتيجة التزاوج والالتحام الاجتماعي، وتمتين أواصر القرابة، وامتزجت تلك السلالات بالدماء العربية،[3] التي طبعت المنطقة بتلك العناصر الجديدة. وكانت قبيلة عدوان الوعاء الذي حفظ المنهج عند إقامتهم بافريقية، ونقلو المذهب إلى وادي سوف، ووقفوا بشموخ أمام كل أشكال الانحراف العقائدي ولاسيما التبشير المسيحي، واستطاعوا تطهير البلاد من كل المخاطر، وخلصت للعقيدة الصافية، والإسلام الثابت.

ويومئذ استمرت الدولة الموحدية في حكم المغرب الإسلامي الموحد لمدة قرن ونصف، ولكنها انهارت بالكامل سنة 668هـ/1269م، وتمزقت أوصال المغرب الإسلامي إلى دول متصارعة لمدة قرن كامل، ويومها كانت وادي سوف متاخمة للدولة الحفصية التي حكمت افريقية وجزء من المغرب الأوسط. وأهم العوامل التي ساعدت على دخول المذهب المالكي وتثبيته بوادي سوف:

1) هجرة القبائل العربية من تونس إلى أطراف وادي سوف، في وقت مبكر خلال القرن السابع الهجري، بنزول قبيلة بني عدوان، وحملت معها المبادئ الأولية للقيم الدينية، ولحقت بها قبيلة طرود، واستقرت بمدينة الوادي خلال القرن التاسع الهجري، وحينئذ صار المذهب مشهورا ببلاد المغرب الإسلامي، ووقع صراع مع الفرقة الاباضية وانتهى التدافع إلى خروج بربر زناتة من سوف، فبقيت المنطقة خالصة للمذهب المالكي.[4]

2) ارتباط وادي سوف بالسلطة الشابية، التي ربطتها بالعلاقات الاقتصادية والثقافية، وزارها سيدي عرفة الشابي في القرن العاشر الهجري،[5] وكان يعرف عند المشارقة بالمالكي، والذي بذر فيهم القيم الدينية، وبث الروح الإسلامية، ورغم ذلك استمر الجهل، وضعف التمسك بالدين، وانتشرت بينهم الخرافات والأساطير.[6]

3) رحلات المغاربة إلى الحج، واحتكاكهم بسكان المنطقة، أو الاتقاء بهم في طريقهم الأساسي شمال الزاب، فيتبادلون المعارف والعلوم، ويتحاورون في المسائل الفقهية والعقائدية.

4) تنقل رجال العلم والصلاح في محور يمتد من القيروان وبلاد الجريد، نحو المغرب الأقصى ونواحيها، ومثلت منطقة وادي سوف محطة، للراحة والاستقرار بعد العودة بالزاد العلمي، ونلمس ذلك في رحلة سيدي مستور، وسيدي عبد الله بن أحمد، واستمر ذلك إلى وقت متأخر في بداية القرن التاسع عشر، عند الشيخ سي العربي بالغنبازي، الذي درس بمدينة فاس، وعاد لتبليغ علمه للناس.[7]

5) الزيارات المتبادلة بين علماء وادي سوف والبلاد التونسية، وكان لها أبلغ الأثر في دعم المذهب، ولاسيما زيارات الداعية سيدي المسعود الشابي،[8] ودعوته الصادقة، إلى تشييد المساجد بالوادي وقمار في أواخر القرن السادس عشر، والتي ساهمت في تثبيت معالم المذهب المالكي بوادي سوف، وازدهر خلال القرن السابع عشر، حين اتضحت ملامح المدرسة المالكية في منطقة الجنوب الشرقي، المتقاربة في رقعتها الجغرافية ومنظومتها الفكرية.

2) دور فقهاء وادي سوف في نشر المذهب المالكي بالجنوب الشرقي:

عرفت منطقة الجنوب الشرقي ارتباطا وثيقا، بحكم الجوار بين أقاليمها المتعددة في ورجلان، ووادي ريغ، وبلاد الزاب، وسهولة الاتصال بين سكانها، ووجود ظروف ساعدت على انتشار المذهب المالكي في ربوعها، وكان لعلماء الشابية . بالتعاون مع أهل سوف . دورهم في إيصال صوت العلم، وبث الفقه في وادي ريغ بالخصوص،[9] وخلال القرن السابع عشر انتشر المذهب في ووادي ريغ، وتعداه إلى ورجلان، وبدأ يتميز عن المذهب الأباضي، وكانت الكتابات التاريخية تؤكد على أهمية المساجد المالكية، مثلما ذكر الرحالة المغربي العياشي، عندما مر بورجلان في بداية عام 1663م، ومما قاله: (وكان دخولنا لمدينة ورقلة عشية الخميس وأقمنا الجمعة واليومين بعده، ودخلنا المدينة لحضور صلاة الجمعة، وصلينا بجامع المالكية، وخطب الخطيب بخطبة أكثر فيها اللحن والخطأ والتحريف والتقديم والتأخير...) [10] مما يدل على أن المدينة كانت في أمس الحاجة إلى العلماء، وكان العياشي يبحث وينقب في أحوالهم، ويقيس المستوى العلمي، ومدى اهتمامهم بالكتب الدينية واللغوية والسير، وطلب من الإمام أن يطلعه على ما في بيته من الكتب: (ثم لقيت إمام المسجد بعد ذلك وأدخلني إلى منزله واحضر لي ما عنده من الكتب فإذا عنده أجزاء من الموطأ ومن البخاري ومن الأكمل وبعض شراح المختصر والرسالة غالبها لم يكمل...) [11] واطلع على مكتبة أمير ورقلة بسعي من الإمام، وذكر ذلك: (...فأدخلني إلى كتبه، فإذا عنده نحو أربعين سفرا من جملتها "التوضيح" والتتائي وبهرام وحواشي على الصغرى...) [12] وهذا يؤكد على مساهمة ركب الحج المغربي في ترسيخ المذهب في عموم البلدان.

ويعتبر الشيخ سيدي خليفة بن حسن القماري (1711-1796) من أوائل العلماء الذين متنوا الروابط، ونشروا العلم، ورحلوا به إلى بلاد الزاب ولاسيما إلى بلدة بسكرة وسيدي عقبة، وخنقة سيدي ناجي، وكان يلتقي بركب الحج في الخنقة، واعترف له علماء المغرب بالرسوخ في العلم، وأجازوه أثناء مرورهم بالزيبان، ومن هؤلاء الشيخ عبد القادر بن أحمد بن شقرون الفاسي،[13] وسماه (الفقيه الفاضل الجامع لأشتات الفضائل المشارك المتقن والبارع المتفنن ذا الخلق الحسن سيدي خليفة بن حسن). [14]

ورغم تخرج الشيخ خليفة من مدرسة الخنقة،[15] إلا أن اجتهاده وبحثه المستمر بوأه مقام

التفوق، وشهد له علماء الخنقة بذلك، ففي زمنه سرق أحد الرجال ويدعى "ابن خليل القماري" فحكم عليه سيدي خليفة استنادا إلى آثار أقدامه التي أكدها العارفون بهذا العلم، فذهب ابن خليل إلى علماء خنقة سيدي ناجي فاستفتاهم في ذلك فأفتوه بعدم التعويل على (الجرة . أي آثار أقدام الإنسان على الرمال) فراسل سيدي خليفة أولئك العلماء، وأجابهم بنظم أوضح فيه بالأدلة الشرعية، ضرورة العمل " بالجرة "، فأذعنوا له وفهموا قصده لِمَا رأوه من قوة حجته، وخبرته، ومعرفته ببيئة وادي سوف، وعرفها الاجتماعي الذي لا يختلف عليه العقلاء من أهلها؛ واستهل الشيخ نظمه بالثناء والاعتراف لعلماء الخنقة بالمكانة العلمية والصلاح، قائلا:

سلام له في الصالحات أصول * يوافيه من عند السلام وصول
إلى السرج الأثبات من أهل خنقة * لهم في ندور الواقعات نزول
رؤوس سراة صالحون أجلة * شموس رشاد ما لهن أفول[16]

وبعد المقدمة المتأدبة، وجه اللوم لهم، لعدم خبرتهم بالمنطقة، وعرَّفَهم بأهمية التعرف على عرف القوم قبل إصدار الحكم الشرعي، وضرورة الأخذ (بالجرة)، وأهميتها في منع الجرائم والتقليص من حجمها:

ومن أدب المسؤول قبل جوابه * إذا وردت يوما عليه سؤول
تعرف عرف السائلين بأرضهم * ليعرف ما يفتي به ويقول
وما أنتم منا بأعلم بالذي * به الضر يبدو عندنا ويزول
ففي الأخذ بالآثار إصلاح أمرنا * وفي الترك عن قصد السبيل عدول
وما الأثر إلا كالخطوط شهادة * كذا مال بعض في القياس نبيل

وساق لهم شواهد عديدة، ووقائع من السنة مفيدة، ومسائل فقهية مشهورة، وحقائق علمية منثورة.[17]

وهكذا صارت المنطقة معروفة بالمذهب المالكي، وارتفعت منارته، وظهر ذلك جليا عندما حاصر صالح باي قسنطينة، مدينة تقرت سنة 1788، فاضطر سلطان تقرت الشيخ فرحات بن جلاب إلى الاستسلام . بعد معاناة السكان . وأمر برفع الراية البيضاء فوق مسجد يسمى جامع المالكية كما ذكرت الكتابات الفرنسية.[18]

وكانت وادي سوف تمد الأقاليم المجاورة بالعلماء، الذين أناروا دروبها، واستقطبت وادي ريغ ثلة منهم في القرن التاسع عشر وبعده، أولهم محمد العربي بن موسى موساوي، الذي أرسى نهضة علمية في مدينة تقرت،[19] وخلفه في الإمامة تلميذه الشيخ الطاهر العبيدي، الذي عُرف بينهم بلقب " بابا الشيخ "[20] وأرسل أخاه أحمد لبلدة تقديدين القديمة ودرس بمسجدها،[21] وتلميذه وابن شيخه، الميداني موساوي الذي أرسله للتعليم ببلدة نقر، في ضواحي تقرت،[22]

وخلال الستينيات، قام الشيخ مبروك الشامسي بدور هام في تقرت ولاسيما بمسجد بابا ساسي، ورحل معه طلبته من مدينة الوادي، وعلمهم فروع الفقه المالكي، مع طلبته الجدد بتقرت.[23]

3) المدرسة الفقهية المالكية بوادي سوف:

كانت مدة خمسة قرون (1204-1790) كافية لتبلور المدرسة المالكية بوادي سوف، وكان الشيخ سيدي خليفة بن حسن، الذي عاش في القرن الثامن عشر، رمز المدرسة، وقد أرسى قواعدها، وثبت معالمها، ومثل روحها العلمية، وقلبها النابض بالحياة، المتدفق بالعطاء، وسهر على خدمة الفقه المالكي، ببحثه المتواصل العميق، ونظمه الرائق الدقيق، الذي سهل للخاصة والعامة، فقه سيدي خليل بن إسحاق، بنظم سماه "جواهر الإكليل نظم مختصر خليل" واستغرق في تأليفه ونظمه، ومراجعته مدة عشر سنوات، وفرغ من تأليفه سنة 1192. /1779م، عندما بلغ من الكبر عتيا، وفي نفس السنة التقى في بسكرة بالشيخ عبد القادر ابن شقرون فقرأ أجزاء من نظمه، ووصفه بأنه من فرسان البراعة،[24] ومما كتبه الفاسي في نسخة المؤلف: (وقد أطلعني على نظمه الجليل، لمختصر أبي الدنيا خليل مكتوب هذا على أول ورقة منه، فطالعت منه البدء والختام، ومواضع منه أنبأتني على أنه مقدام، من فرسان البراعة وأئمة اليراعة، إذ هو نظم عذب الموارد ومهذب المقاصد سلس العبارة رائق الإشارة... وقد طلب مني.. أن أوقع عليه ما تيسر. فأسعدته إسعاد محب صادق، فرقمت له هذه الحريفات...) [25] وبدأت المدرسة تتشكل في الحواضر العلمية الثلاث بوادي سوف، وهي مدينة قمار، والزقم، والوادي، ويمكن الوقوف عند أهم خصائصها التالية:

. **الجمع بين الأصالة والتجديد**: ولاسيما في الوقت الراهن كما أشار الشيخ عز الدين عباسي في كتاب الفتاوى الموسوم: " تحفة السالك إلى خير المسالك (فتاوى وإرشادات في رحاب الدين والحياة) وهو ثمرة البرنامج الإذاعي منذ 1996 في إذاعة سوف الجهوية، والذي صدر في طبعته الأولى سنة 2008 في خمسة مجلدات، ومما قاله في هذه المسألة: (ومن مزايا الكتاب أيضا أنه جامع بين الأصالة في المضمون والمحتوى والحكم، والحداثة في الشكل والصورة..).[26]

. **التمسك بالمذهب مع الاعتماد على الآراء الأخرى عند الضرورة**: فالتمسك بروح الفقه المالكي، لا يعني الجمود، بل يعتمد الفقيه على مختلف المذاهب والآراء والاجتهادات عند الضرورة الاجتماعية، وحل مشاكل الناس، مثلما ذكر الجيلاني العوامر، عن والده الشيخ إبراهيم: "وتولى الشيخ إبراهيم القضاء بالمحكمة الشرعية بوادي سوف فألبسها ثوبها الحقيقي بتنظيم الأحكام وتطبيقها حسب الفقه الإسلامي لاسيما مذهب الإمام مالك، وكان الشيخ المرجع والمفتي في جميع القضايا سواء داخل المحكمة أو خارجها طبقا للمذهب المالكي، وفي بعض الأحيان يخرج عن هذا المذهب إلى سواه من المذاهب الأخرى قصد تيسير الأمور على

المستفتين معتمدا على قول الله تعالى: ﴿ **يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر** ﴾." [27] كما أشار إلى ذلك صاحب تحفة السالك: (من مزايا الكتاب مرة أخرى أنه رغم استناده إلى ما صح من الفقه المالكي فإنه غير متحير ولا منغلق فإذا دعت الحاجة واقتضت المصلحة طلب هذه المسألة في غيره من الشافعي أو الحنبلي وصدق البوصيري حين قال:

وكلهم من رسول الله ملتمس غرفا من البحر أو رشفا من الديم). [28]

. **اتباع اليسر في إصدار الأحكام**: وتقديم الهدي القرآني في الفتاوى، (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ونجد هذا عند الشيخ العبيدي، ولاسيما في العبادات، فيأخذ بمذهب أبي حنيفة، مستدلا بالآية السابقة،[29] وتعامل بها الشيخ عز الدين عباسي في الفتاوى السابقة.

. **السهر على تعليم الفقه المالكي**: سعت المدرسة المالكية بوادي سوف إلى تعليم عامة الناس في المساجد والزوايا والمنتديات والبيوت، والمجالس والساحات، أساسيات الفقه، واعتمد متن ابن عاشر (الحبل المتين) كمادة للحفظ، تكتب في اللوح وتحفَّظُ للصغار مع القرآن الكريم، [30] وتلحقها متون وكتب فقهية أخرى عندما يكون الطالب نشطا، وهذا جعل الفقه في متناول معظم المصلين والمقبلين على المساجد، ونشأت في المجتمع ثقافة فقهية تعتمد أساسيات الدين، وبرزت طائفة من المتفقهين العوام، يدعى أحدهم "المستمع" وهو الشخص الذي يلازم حلقات الفقهاء والمدرسين ردحا من الزمن فتتكون عنده ملكة حفظ لآيات القرآن، ولأحاديث سيد الأنام، ويجتهد في رصد الأحكام، وبعضهم تكون أسئلتهم، زينة مجالس العلم في حلقات المساجد، وعند سكوتهم يتحرج الشيخ المدرس، وينبههم، بقوله: (رقدت يا فلان؟!..) مثلما كان يفعل الشيخ الميداني موساوي بالمسجد العتيق بمدينة الوادي، وكان بعض المستمعين المواظبين على حلقته منهم: الطالب الساسي بالحسان، وأحمد الجامعي(الشايع) وعبد الله بالعربي(مصباحي)، [31] وكانوا يسألونه أثناء الدرس، ويثرون مواضيعه، ويضفي على درسه الحيوية والنشاط.

ويومئذ يتشبع المستمع بالمعارف الفقهية وخصوصا فقه العبادات، وبعضهم يصبح مقصدا للسؤال، ونذكر منهم:

. **الشيخ الأزهاري قديري**: (1900-1998) الذي فتح دكانا الخياطة في سوق مدينة الوادي الواقع وبجي لعشاش، وفسح فيه المجال رحبا لأشهر علماء وادي سوف، فكان يجتمع فيه الشيخ الطاهر العبيدي، والشيخ الميداني موساوي، والشيخ أحمد العبيدي، والشيخ محمود القروي، والشيخ لزهاري الحرزولي،[32] كل صباح، فيتسامرون ويتدارسون المسائل الفقهية، ويجيبون عن أسئلة الناس، وتحول الدكان إلى منتدى للفتوى، ومقصدا لعامة الناس، وبطول الملازمة للفقهاء، صار الشيخ فقيها مستوعبا لشتى المسائل المطروحة، وبعد وفاة جلسائه، تبوأ مكانهم، بما حباه الله من ذكاء،[33] وعصامية قلدته وسام العلماء، وتمكن من فقه مالك وبلَّغهُ

بأسلوب بسيط ميسر.

. **الشيخ أحمد وبري:** (1892-1976) وهو أحمد بن بلقاسم الذي اشتهر بالشول، وكان يمتلك دكانا صغيرا بسوق الوادي، يبيع به زيت الزيتون الصافي، والدسم النقي، وكان دكانه يستقبل أهل العلم ولاسيما الشيخ أحمد العبيدي، وكان الشيخ أحمد الشول، مستمعا مواظبا على حلقات الفقهاء، ودائم القراءة في الكتب الفقهية المالكية،[34] فاكتسب زادا معرفيا، وثروة فقهية، مكنته من إلقاء دروس للعامة في مساجد حيه بأولاد أحمد، وخصوصا مسجد سيدي بوعلي، وتمكن من نقل الفتاوى للعامة،[35] وتقديم نصائح للناس، مثلما ذكر الشيخ التجاني القدة، عندما كان يُحفِّظُ القرآن لأخيه بلقاسم قدة، ويكتب اللوح، وينهيه ببعض الأبيات من المنظومات، لأنه سمع من أحمد الشول يقول: (اللّي يحفظ متن الأجرومية ومتن ابن عاشر يأخذ نصف المادة العلمية). فتشجع لذلك وحفظ تلميذه تلك المنظومات العلمية.[36]

واستطاعت المدرسة المالكية - بوادي سوف - أن تعمق الأحكام في الوسط الاجتماعي، وساقها الناس في أمثال شعبية، سهلة الحفظ، مختصرة اللفظ، مثل قولهم" اللّي مَات ابَّاه قدَّام جَدَّه يخرُج ابقَدَّه"، أي يحرم من الميراث، وكتب في هذا المجال كتاب بعنوان: "الحبل اسلت اربط بيه العامة لاش تنفلت"[37]، وتعرض المسائل الفقهية في كلمات خفيفة مثل قولهم:

." النية في نحان لكسية": ويقصدون بها (النية في الغسل)، والنية فرض لازم، ولا تحتاج إلى التلفظ، وتكفي النية الحكمية، أو العملية، بمجرد نزع اللباس، فيحصل المقصود، قال ابن عاشر:

فصل فروض الغسل يحتضر * فور عموم الدلك تخليل الشعر[38]

. يقولون: "اغسل لفتي وما أتشاور حتى مفتي"[39] ويقصدون بها (الغسل أثناء الوضوء) هو الغسل الصحيح، لأطراف اليدين، بتمرير الماء على كل العضو، مثلما يفعل من يغسل الخضار من نوع "اللفت".

. يقولون: "إذا حضر المي يغيب التيمم" [40] ويقصدون (الذي ينوى التيمم فحصل على الماء) ومعناه أن الذي تيمم وقبل أن يصلي حضر الماء، عليه أن يتوضأ للصلاة، ولا يكفيه التيمم، لأنه صار منقوضا، وقد أشار إليها ابن عاشر بقوله:

وجود ماء قبل أن صلى وإن * بعدُ يجِدْ يعِدْ بوقت إن يكن[41]

. يقولون: "لا يصلح للعادة ولا للعبادة"[43] وهو (الماء الفاسد عديم الفائدة الدينية والدنيوية) وهو الماء النجس الذي عبر عنه الفقهاء بالماء المخلوط:(...والمخلوط إن كان مختلطا بنجس وتغير به لونه أو طعمه أو ريحه فهو نجس لا يستعمل في العبادات والعادات...)[42] ويضرب المثل السابق في الغالب على الإنسان الذي انعدم ضميره، وساء خلقه، فيكون حاله

مثل الماء النجس، منبوذا، لا فائدة ترجى من استعماله.

. يقولون:"عاود ما صليت"[44]: هي من (دواعي إعادة الصلاة)، ويضرب المثل عادة للذي شك في الصلاة، أو حدث بطلان لسبب أكيد، فالإعادة واجبة، وأخذ هذا المعنى ليضرب به المثل في سائر المعاملات التي يخطئ صاحبها، ويتحتم عليه إصلاح ما وقع.

. يقولون:" اللي حج حج واللي عوق عوق" [45] ويعنون (نتيجة إتمام مناسك الحج) فالحاج هو الذي يؤدي مناسكه تامة، والمعوق هو الذي يفوته الوقوف بعرفة، ولا يمكنه أن يجبر ذلك بدم، لحديث النبي ﷺ: (الحج عرفة، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك) رواه أحمد وأصحاب السنن.

. يقولون: "يوم صومكم يوم نحركم"[46] ويعنون (العلاقة في الوقت بين بدء الصيام ويوم الأضحى) فهي مثل شعبي، يحوي مقولة فلكية، أثبتت التجارب صحتها في كثير من الأحيان.[47]

. يقولون: "إكرام الميت دفنانه"[48] ويشيرون إلى (المسارعة بدفن الميت) وهي ترديد لما ورد في شرح مختصر خليل للخرشي، ووردت عن بعض العلماء، وفيها معنى المسارعة بدفن الميت، فإن من السنة تعجيل دفن الميت لما روى البخاري ومسلم أن النبي ﷺ قال: «أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها عليه، وإن يكن سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم». وقال ﷺ: «إذا مات أحدكم فلا تحبسوه، وأسرعوا به إلى قبره». قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري :أخرجه الطبراني بإسناد حسن.

وهذه الأمثال جعلت الفهم يتغلغل في المجتمع، وذلك دفع مجذوبا إلى حل معضلة للفقهاء، عندما طلب منهم رجل مريض أسرف على نفسه في الذنوب والمعاصي، أن يفتوه هل يغفر الله له، لأنه لم يفعل خيرا في حياته، فحاروا في الجواب، فتكلم الرجل المعتوه وكان على مقربة منهم، وقال لهم: "احسبوه فلان اليهودي أسلم الساعة، فالله يغفر له."

. **التركيز على المتون المنظومة**: فأكثر ما كتب من المسائل العلمية بوادي سوف، غلب عليه النظم، ونجد ذلك عند الشيخ خليفة بن حسن، الذي تعتبر منظوماته الفقهية واللغوية، من أقدم الموجود في التراث العلمي بالمنطقة، وحذا سبيله معظم الفقهاء ومنهم أحمد دغمان القماري، والشيخ محمد الطاهر التليلي، والشيخ الطاهر العبيدي والشيخ أحمد العبيدي، والشيخ إبراهيم العوامر، وهذا الأخير جمع بين المنثور والنظم، وله على سبيل المثال كتاب المسائل العامرية على مختصر الرحبية نظما، وكتاب في رؤية الهلال نثرا.

. **التأكيد على الموضوع المحوري في المنظومات الفقهية**: لقد كانت الكتب الفقهية المتداولة في وادي سوف على اختلاف أنواعها، سواء مختصر خليل أو الرسالة، أو ابن عاشر، تتناول الفقه بكل أبوابه، ولكن الفقهاء في وادي سوف، عمدوا إلى اختيار جزئيات الفقه

وفروعه، وكتبوا فيها، مثل منظومة العمل بالجرة، والثانية في مسألة طلاق، حررها كتابة الشيخ سيدي خليفة بن حسن، وكتاب المسائل العامرية في علم الميراث للشيخ إبراهيم العوامر، والشيخ الطاهر العبيدي أفاض في ذلك في رسالة الستر، وأخرى في أحكام العدة، ومنظومة في التيمم، وأخرى في سجود السهو، ورسالة الحيض والنفاس وأحكامهما وغيرها من المحاور المركزة، وهكذا صار الشيخ الطاهر العبيدي يسمى عند الناس "مالك الصغير" وهو لقب لا يعطى إلا لمن تمكن من المذهب المالكي.[49]

. **التواصل مع علماء تونس لتحري الحق**: عرفت منطقة وادي سوف زيارات علماء تونس، وخصوصا في القرن التاسع عشر، ولعبوا دورا في نشر العلوم، والتأكيد على الأصول، وشرح الكتب والمتون، ومنهم الشيخ محمد المكي بن عزوز، والشيخ محمد الخضر الحسين، ومحمد بن حمد النفطي، وكانت المسائل الخلافية، ترسل إلى تونس، ويترقب أصحابها الجواب لعدة شهور، والرضا بتحقيق العلماء بدون عصبية، مثلما حدث في عقد بيع، وقع بين الرجل القماري والتاغزوتي، وأراد الحفيد إرجاع البيع، وحكم علماء من قمار وتاغزوت بعدم جواز إرجاع البيع لأن البيع صحيح، وموافق للعرف المتفق عليه بوادي سوف، ولما وقع الخلاف، حرر الفقيه الأخضر بن أحمد بن حمود القماري الفتوى سنة 1255هـ/1839 وأرسلت إلى الشيخ إبراهيم الرياحي بتونس، فحكم بخلافها، وأجاز بالأدلة الرأي القائل بجواز إرجاع البيع؛ ولكن القضية حلت صلحا، بتدخل أهل الخير والفضل، وأعطي القائم شيئا من المال، وأبقى على النخيل لمشتريه.[50] ويشهد علماء تونس برسوخ قدم علماء سوف، والحادث الذي وقع للشيخ أحمد دغمان القماري (ت1309هـ/1891م) مع الشيخ سالم بوحاجب في مسجده بالعاصمة تونس، إذ حضر الشيخ أحمد دغمان لدرس الشيخ سالم، وبعد انتهائه وجه إليه سؤالا محرجا، فنهره وأسكته، وكان يظنه من سكان الجريد التونسي، فكتمها الشيخ أحمد في نفسه، وكتب بيتا في قصاصة صغيرة، وبعد الصلاة مر بالقرب من الشيخ سالم واسقط الورقة، وخرج مسرعا من المسجد، ففتح سالم الورقة فوجد فيها:

تنازلت لما تطاول سالم * وسالمت والغريب يسالم

فعرف قيمة الرجل، وطلب من أصحابه اللحاق به، ودعوته للشيخ في المسجد، فتعارفا، واستضافه في بيته، وتحاورا في شتى فنون العلم وقضاياه،[51] وهذا المستوى العلمي لفقهاء المالكية في وادي سوف، الذي يكشف عن رسوخ أقدامهم في الفقه المالكي، ويجسد خصائص المدرسة المالكية في الجنوب الشرقي الجزائري.

الخاتمة

عرف وادي سوف بالعلم، واشتهرت بحفظ رجالها للقرآن الكريم، ورسوخ قدم علمائها في المعارف الفقهية، والنوادر الأدبية واللغوية، وما تبعها من فروع العلم، وقضايا الشرع، وكان للمذهب المالكي نصيبه الأوفى من ذلك الفضاء المعرفي والسلوك الديني على حد سواء، ويمكن الوقوف على بعض الحيثيات التالية:

لقد تطلب رسوخ المذهب المالكي بوادي سوف قرونا عديدة، وأزمنة مديدة، وجهودا أكيدة، تجددت على مدار خمسة قرون(1204-1790م)، إلى زمن مغادرة قبيلة زناتة البربرية الاباضية المذهب، إلى واحات الجنوب الشرقي في وادي ريغ، وورجلان ووادي ميزاب، تاركة المجال رحبا للمذهب المالكي الذي تغلغل في حياة القبائل العربية الوافدة ولاسيما قبيلتي عدوان وطرود ومن والاهم من الأخلاط، والأشراف الذين هاجروا في فترات متلاحقة.

ويعتبر الشيخ خليفة بن حسن القماري (1711-1796) من أوائل الفقهاء الذين جذروا قواعد المذهب المالكي وأصوله في المجتمع، بدروسه التعليمية، ومواعظه اليومية، ومنظوماته الفقهية، المواكبة للوقائع والنوازل الاجتماعية، داخل المنطقة وخارجها، واقتفى أثره التلاميذ الأوفياء، واستمر ذلك العطاء والتبليغ في المساجد، وتلته الزوايا التي بدأت تظهر جليا في وادي سوف في نهاية القرن الثامن عشر وخصوصا الرحمانية والتجانية، وكانت كتب المالكية هي المادة الأولية في الدروس العلمية التي تقدم المبادئ للطلبة والعامة.

وتميزت وادي سوف بالمدرسة الفقهية المالكية، وعرفت بخصائصها العامة، وملامحها الخاصة .وفي الغالب الأعم .هي امتداد طبيعي للمدرسة الفقهية المالكية بالقطرالجزائري، أخذا وعطاء، لتمسكها بالأصالة واعتمادها على آراء جهابذة علماء المذهب، مع فتح باب الاجتهاد في المسائل المستجدة، وعند اقتضاء الضرورة، فتلجأ المدرسة إلى التيسير، والتخفيف على الناس، وتذليل الصعب، وفك المعقد المستعصي من أفعال العباد.

وسعى علماء المنطقة إلى تعليم أصول المذهب ونشره في المجتمع وخارجه، بالاعتماد على أشهر المختصرات والمتون والحواشي، وعلى رأسها مختصر خليل، ومتن ابن عاشر، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، وشروح موطأ مالك وغيرها من المصنفات. واعتماد المنظومات والرسائل الفقهية المؤلفة من علماء وادي سوف، كمادة محورية في الفقه المالكي لأشهر العلماء كالتليلي والعوامر والعبيدي، والتي لقيت قبولا واستحسانا من علماء الزاب ووادي ريغ، وتعدتها إلى البلاد العربية، واستقطبتها مطابعها في مصر، إذ طبعت منظومة خليفة بن حسن في مختصر خليل، وفي تونس احتضنت مؤلفات الشيخ العوامر، وكانت تعريفا بالمذهب في ربوع وادي سوف وأطرافها، وجسدت معاني التواصل وتبادل المسائل العلمية ولاسيما مع علماء الزيتونة وعلى رأسهم الشيخ إبراهيم الرياحي، والشيخ سالم بوحاجب، ومحمد المكي بن عزوز، والشيخ

محمد الخضر حسين وغيرهم من فطاحل العلماء، وأكابر الفقهاء، وشهدوا لعلماء وادي سوف بالرسوخ في العلم، والتمكن من المعارف الواسعة، وكان الثناء مدار المجاملات، ورسول المحبة والوفاء.

وقد حفظ التاريخ لوادي سوف دورها الريادي في تبليغ أصول المذهب في الآفاق القريبة، ونشر نوادره وفروعه في القرى والبوادي، وتعليم التلاميذ في الجنوب الشرقي، وتبادل المسائل والفتاوى مع علماء الخنقة وسيدي عقبة ولاسيما الشيخ عبد المجيد بن حبة الذي عرف قدر العلماء، وأثنى عليهم أحسن الثناء، بداية من سيدي خليفة بن حسن، إلى العلامة الشيخ الطاهر العبيدي، والعوامر، وما زالت وادي سوف تدفع بعلمائها لخدمة الدين، ونشر العلم في ربوع البلاد طولا وعرضا، لأن رسالتهم هي التبليغ لكتاب الله وسنة رسوله، والمذهب المالكي يمثل الاقتباس من تلك الأنوار، روح الشريعة، وصفاء الإيمان، الذي امتزج بالنور المبين الذي حمله علماء المذاهب قاطبة، وهم من الله ورسوله يستمدون المعرفة والهداية، وكما قال البوصيري:

وكلهم من رسول الله ملتمس * غرفا من البحر أو رشفا من الديم

الوادي يوم 5 مارس 2012

- الهوامش والإحالات:

1) انظر: عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 1994 ج2، ص247.
2) إبراهيم العوامر: الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الدار التونسية للنشر، تونس، 1977، ص 140.
3) انظر: حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس " عصر المرابطين والموحدين"، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، 1980، ص 319.
4) إبراهيم العوامر، المرجع السابق، ص ص140-172.
5) الشيخ عرفة الشابي: هو سيدي عرفة بن مخلوف، ولد بالقيروان في حدود سنة 878هـ/1473م، وكان والده في موسم الحج بالحجاز، فسماه عرفة تيمنا بالموسم العظيم عند رجوعه إلى القيروان، عاش طفولته في زمن الدولة الحفصية، ويومئذ ازداد تمرد الأعراب، فانقضوا على المراكز الحضارية، فتصدى لهم السلطان أبو عمرو عثمان؛ وبدأ عرفة في طلب العلم على علماء بلده ولاسيما والده، الذي حفظه القرآن، ثم تتلمذ عليه في علوم التوحيد والفقه وصار يعرف عند المشارقة بالمالكي، كما أخذ عنه التصوف وأصول الطريقة، وكانت وفاته سنة 949هـ/1452م أنظر: علي الشابي: عرفة الشابي رائد النضال في العهد الحفصي، الدار العربية للكتاب، تونس-ليبيا، 1982، ص ص 34-48. ابن العماد الدمشقي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق

عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، دمشق- بيروت، 1993، مج 10، ص 397.

6) انظر: محمد العدواني، تاريخ العدواني، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،1996، ص ص 111-115.

7) علي غنابزية: الشيخ سيدي مصباح بن سيدي سالم ومآثره في الزاوية السالمية بوادي سوف، مطبعة مزوار، ط1، الوادي، الجزائر، 2009، ص 07.

8) انظر: إبراهيم العوامر، الصروف، ص ص 192-194.

9) انظر: سالمي مصطفى، الدر المصفى، تحقيق وتعليق علي غنابزية، مخطوط، ص94.

10) انظر: مولاي بلحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر،1981، ص ص 83-84.

11) أغلب الكتب المذكورة لعلماء المالكية، وكانت مشهورة في مختلف الحواضر والبوادي. أنظر مولاي بلحميسي: المرجع السابق، ص85.

12) نفسه، ص87.

13) انظر: علي غنابزية، الفقيه الفاضل خليفة بن حسن القماري، جريدة النبأ، العدد 216، من 9 إلى 15 أوت 1995.

14) انظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ج2، ص77.

15) نفسه، ج1، ص284.

16) انظر: إبراهيم العوامر، المرجع السابق، ص 144.

17) نفسه، ص 144.

18) انظر: اوجين فايسات: تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي 1792-1873، ترجمة صالح نور، تقديم عبد الرحمن شيبان، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010، ص 45.

19) علي غنابزية: مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن الثالث عشر(هـ)التاسع عشر (م)، رسالة ماجستير مرقونة، تحت إشراف الأستاذ د/عمر بن خروف، جامعة الجزائر، 2001، ص ص152-153.

20) عاشوري قمعون: الشقيقان، مطبعة مزوار، ط1، الوادي، الجزائر، 2010، ص ص 16-28.

21) نفسه، ص ص 80-81.

22) انظر: علي غنابزية، الشيخ الميداني موساوي الفقيه المتعفف، جريدة النبأ، السبت 27 رجب 1420هـ/06 نوفمبر 1996.

23) مبروك الشامسي: سيرتي ونشاطي فيما مضى من حياتي، مذكرات، مرقونة، تحقيق وتقديم علي غنابزية، ص 72.

24) انظر: محمد الطاهر التليلي: إتحاف القارئ بحياة خليفة بن حسن القماري، مخطوط، ص ص 5-6. علي غنابزية، الفقيه الفاضل خليفة بن حسن القماري، جريدة النبأ، العدد 216، من 9 إلى 15 أوت 1995.

25) انظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص 77.

26) انظر: محمد عز الدين عباسي: تحفة السالك إلى خير المسالك فتاوى وإرشادات في رحاب الدين والحياة، مطبعة مزوار، ط1، الوادي، الجزائر، 2008، ج1، المقدمة بدون ترقيم الصفحات.

27) الجيلاني العوامر: أعمال العلامة إبراهيم بن محمد الساسي العوامر، محاضرة في الندوة الفكرية الرابعة لجمعية محمد الأمين العمودي، بالوادي،1991، ص 13.

28) انظر: محمد عز الدين عباسي: المصدر السابق، ج1.

29) عاشور يقمعون: الشيخان، مطبعة مزوار، ط1، الوادي، الجزائر، 2010، ص ص 23-24.

30) لقاء مع رزاق هبلة بشير المدعو (قبله) بالوادي يوم 1996/10/12. لقاء مع الإمام قدة التجاني في بيته بحي النجار بالوادي يوم 2012/04/01.

31) لقاء مع أحمد خراز ببيته يوم 2012/03/18.

32) لقاء مع الشيخ محمود القروي ببيته بالوادي يوم 1998/03/14.

33) لقاء مع الشيخ لزهاري قديري بدكانه الشهير يوم 1996/06/30.

34) انظر: الشقيقان، ص 121.

35) لقاء مع الأستاذ بشير العوامر، في بيت رزوق العائش بحي 300 سكن بالوادي، يوم 2012/03/31.

36) لقاء مع الإمام قدة التجاني في بيته بحي النجار بالوادي يوم 2012/04/01.

37) ذكر لي أحمد خراز ببيته يوم 2012/03/18، أن الكتاب كان عند الصادق فطايم بقمار، وأن الشيخ احنيش الحبيب أتى بجزء منه مكتوبا، ورآه الخراز، وتمعن في مادته، والكتاب الآن لا يزال مفقودا.

38) انظر: شرح ابن عاشر المسمى الحبل المتين على نظم المرشد المعين علي الضروري من علوم الدين في مذهب الإمام مالك، دار رحاب، الجزائر، (ب ت)، ص 30.

39) لقاء مع أحمد خراز في بيته بالمصاعبة بالوادي في ذكرى المولد النبوي يوم 12ربيع الأول 5/1433 فيفري 2012.

40) بن علي محمد الصالح: 1500 مثل وحكمة شعبية من وادي سوف، مطبعة الشهاب، ط1، باتنة، الجزائر، 1998، ص 14.

41) انظر: شرح ابن عاشر المسمى الحبل المتين، ص 37.

42) المصدر السابق، ص ص 23-24.

43) بن علي محمد الصالح، المرجع السابق، ص 66.

44) نفسه، ص49.

45) نفسه، ص95.

46) عبد الرحمن الفقيه: الموقع الالكتروني، ملتقى أهل الحديث، يوم 2012/04/08.

48) بن علي محمد الصالح، المرجع السابق، ص 17.

49) انظر: الشيخان، المرجع السابق، ص 19.

50) انظر: علي غنابزية، الحركة العلمية بوادي سوف منذ القرن السادس الهجري وآثارها الفكرية المدونة، ضمن كتاب وادي سوف، نشر الجمعية الثقافية للمركز الثقافي محمد ياجور بقمار، مطبعة مزوار، الوادي، 2008، ص ص 97-10.

51) لقاء مع أحمد خراز بالوادي يوم 1995/03/13.

جهود فقهاء توات في التأليف الفقهي المالكي خلال القرن 12 الهجري

بقلم

أ/ مبارك جعفري

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

تعدّ منطقة توات في الجنوب الغربي للجزائر وبحكم موقعها الجغرافي الرابط بين ضفتي الصحراء من بين المناطق الصحراوية التي كان لها دورا كبير في انتشار المذهب المالكي في الصحراء والسودان الغربي، كما شهدت منذ القرن السادس الهجري توافد الكثير من العلماء والفقهاء من بلاد المغرب الإسلامي والذين استقروا بها نذكر منهم: الشيخ مولاي سليمان بن علي الذي قدم من فاس سنة 580هـ/1184م[1] وأتى معه بالرسالة لابن أبي زيد القيرواني، والشيخ عيسى بن محمد البطوي الذي قدم سنة 714هـ/1314م[2]، والشيخ أبو يحيى محمد المنياري جاء لتوات عام 815هـ/1412م[3]، والشيخ يحي بن يدر بن عتيق التدلسي حل بتمنطيط سنة 845هـ/1441م[4]، والشيخ عبد الله بن أبي بكر العصنوني التلمساني جاء سنة 862هـ/1458م[5] والشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي حل بتوات سنة 882هـ/1478م[6]، وكانت بين الاثنين منازعات فقهية ومراسلات حول هدم كنائس اليهود[7]، والشيخ ميمون بن عمرو ابن محمد الباز الفاسي وقد حل في نهاية القرن التاسع الهجري ويعد أول من أدخل

(1) عبد الحميد بكري: النبذة في تاريخ توات وأعلامها من القرن 9 إلى القرن 14 هـ، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2005م، ص ص 74، 75.

(2) نفسه: ص62.

(3) محمد الطيب بن الحاج عبد الرحيم (ابن بابا حيدة): القول البسيط في أخبار تمنطيط، تحقيق فرج محمود فرج، ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. بدون تاريخ، ص 27. محمد بن عبد الكريم: المخطوط السابق، ص18.

(4) محمد بن عبد الكريم بن عبد الحق التمنطيطي: درة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام: مخطوط، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر، ص19.

(5) ابن بابا حيدة: المصدر السابق، ص 31.

(6) محمد بن عبد الكريم: المخطوط السابق، ص19.

(7) ينظر أحمد بن يحيى الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1981م، ج2، ص ص 214، 225، 227، 232.

كتاب الشيخ خليل لتوات والصحراء، وسبب ذلك فتوى بينه وبين فقهاء توات حول؛ إذا قال البائع لشخص ما أبيعك أمة ثيبا، فلما اشتراها وجدها بكر هل يردها أم لا، فأفتي عامة الطلبة بعدم الرد إذا البكر أحسن من الثيب، وقالوا يكون الرد إن حدث العكس، بينما أفتى الشيخ ميمون بالرد، فامتعض الطلبة من فتواه وجاهروه التكذيب لأنه لم يستند في قوله إلى دليل، وهذا ما جعله يسافر إلى فاس حيث وجد الجواب هناك عند الشيخ خليل في قوله: «...ورد بعدم مشروط فيه عرض كثيب ليميل فيجدها بكرا وإن بمنادات...» فاشترى كتابه بأربعين مثقال ذهبياً ثم عاد إلى توات[1] والشيخ العبدلاوي بن الطيب الفزاني الليبي قدم سنة 992هـ/1584م[2]. والشيخ أحمد بن محمد الرقاد الكنتي سنة 999هـ/1590م[3]...وغيرهم أسهم من دون شك هؤلاء العلماء المالكيون في نهضة المنطقة وتطورها في العلوم الفقهية وما إن حل القرن الثاني عشر الهجري حتى كانت توات حاضرة من حواضر المغرب الإسلامي برز بها العديد من الفقهاء والمؤلفات الفقهية:

أشهر فقهاء توات خلال القرن 12 هـ/18م: برز في منطقة توات خلال القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي بسبب ازدهار الحركة العلمية والثقافية الكثير من العلماء والفقهاء نذكر منهم:

الشيخ البكري بن عبد الكريم التمنطيطي(ت1133هـ/1721م) [4]: ولد سنة 1042 هـ، درس على يد أخيه الشيخ الحاج محمد القاضي والشيخ محمد بن علي الوقروتي درس بعدها في مراكش وفاس ومدينة الجزائر على يد شيخ والده الشيخ سعيد قدوره الجزائري[5] الذي استقبله بأبيات تروى عنه منها:

لو تعلم الديار من جاءها فرحت *** واستبشرت ثم باست موضع القدم
وأنشأت بلسان الحال قائلة *** أهلا وسهلا بأهل الجود والكرم[6]

وبقي عنده يغترف من علمه، إلى غاية وفاة الشيخ سعيد قدورة، توجه بعدها للحج ومر

(1) محمد بن عبد الكريم، المخطوط السابق، ص ص 30، 32.
(2) نفسه، ص 18.
(3) محمد بن سيد المختار الكنتي: الطرائف والتلائد من كرامات الشيخين الوالدة والوالد، مخطوط، خزانة الشيخ عبد القادر المغيلي، الحي الغربي، أدرار، الجزائر، ج 1، ص 141، 144.
(4) انظر ترجمته: محمد بن عبد الكريم: جوهرة المعاني فيمن ثبت لدي من علماء الألف الثاني، مخطوط، د.ت، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر، ص 1 وما بعدها. نفسه: درة الأقلام، المخطوط السابق، ص 24 وما بعدها، تقييد لأهم علماء توات، مخطوط، دت، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر، ص 15.
(5) هو الشيخ سعيد ابن إبراهيم الجزائري الدار والمولد التونسي الأصل المعروف بقدورة، أحد أئمة القرن الحادي عشر المشهورين، م تولى الإفتاء المالكي بالجزائر العاصمة سنة 1028هـ، من مؤلفاته "الشرح على السلم في المنطق"، توفي في شوال سنة 1066هـ ينظر ترجمته: محمد بن محمد مخلوف: شجرة النور الذكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ، ص 309.
(6) عبد الحميد بكري: المرجع السابق، ص 125.

بمصر وقابل كثير من الشيوخ والعلماء، منهم الشيخ أبي عبد الله محمد الخرشي، مفتي المالكية في مصر، الذي أجازه، كما زار العراق وبلاد الشام وعند عودته استقر بتقرت وبقي هناك يعلم الناس لغاية وفاة أخيه محمد القاضي، ليعود بعدها إلى تمنطيط، ويشتغل بالقضاء سنة 1092هـ/ 1681م مع مواصلة التعليم والفتوى، توفي عام 1133هـ/ 1721م.

الشيخ أبو حفص عمر بن عبد القادر التنلاني(ت1152هـ/1739م) [1]: ولد سنة 1098هـ/ 1687م دَرَسَ في جامع القرويين بفاس ودَرَّسَ بها، من شيوخه محمد ابن أحمد المنساوي، الشيخ ابن مبارك السجلماسي، محمد بن ذكري الفاسي، الشيخ محمد بن عبد السلام بناني، الشيخ محمد حفيد الشيخ ميارة، الشيخ أبو علي سيدي الحسن بن رحال المعداني الذي أجازه إجازة عامة، عاد لتوات سنة 1129هـ/1717م ومارس التدريس والإفتاء كما أدخل متن المرشد المعين إلى الضروري من علوم الدين للشيخ عبد الواحد ابن عاشر الذي أصبح جزء أساسي من حلقات الدروس الفقهية في توات، وقد أخذه عن شيخه محمد بن أحمد المسناوي الذي أخذه عن الشيخ عبد القادر الفاسي الذي أخذه عن ابن عاشر[2] وقد وصف لنا الشيخ عبد الرحمن بن عمر قدومه في فهرسته بقوله: «...فقدم علينا ...فوجد بلاد توات وتجورارين جيدها عاطل من العلوم، وجل طلبتها لا يحسنون مسائل الوضوء، فضلا عن غيرها، مما تحار فيه الفهوم فاستنارت بنور علومه أرجاؤها، وانكشفت لظهور شموسه أقمارها، فوفد عليه الطلبة من كل ناحية واخذوا عنه وانتفعوا به كثيراً وتخرج عليه جماعة، ولم يزل علمه إلى الآن ونرجو من الله بقاؤه إلى انقضاء الزمان...»[3]، من تلامذته الشيخ عبد الرحمن الجنتوري، عبد الرحمن ابن عمر التنيلاني، تولى القضاء في آخر عمره توفي سنة 1152هـ/1739م.

الشيخ عبد الرحمن الجنتوري(ت1160هـ/1747م) [4]: نسبة لقصر جنتور بتكورارين درس على يد الشيخ عمر بن عبد القادر التنيلاني في تنيلان، من تلامذته: محمد عبد العالي بن الحكم، وعبد الرحمن بن عمر التنيلاني، ومحمد بن عبد الجبار التنكرامي، قال عنه التنيلاني في فهرسته: «...كان رحمه الله أعلم من لقيته بالأصول والقواعد الفقهية...عارفاً باستخراج

---

(1) انظر ترجمته: عمر بن عبد الرحمن التنيلاني، فهرست التنيلاني، مخطوط، دت، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر، ص 01 وما بعدها. محمد عبد القادر بن عمر التنيلاني: المخطوط السابق، ص3. تقييد لأهم علماء توات، المخطوط السابق ص20. محمد بن عبد الكريم: جوهرة المعاني، المخطوط السابق، ص ص14،13.

(2) زهير بن عبد الرحمن قزان: مختصرات الفقه المالكي وجهود علماء توات في خدمتها، أعمال الملتقى الوطني الأول الشيخ سيدي محمد بن الكبير (المذهب المالكي وجهود علماء المنطقة في نشره وترسيخه، أدرار 10. 11 رجب 1431هـ /23. 24 جوان 2010م، ص 39.

(3) عبد الرحمن بن عمر التنيلاني: المخطوط السابق، ص 04

(4) انظر ترجمته: محمد عبد القادر بن عمر التنيلاني: المخطوط السابق، ص18. عبد الرحمن بن عمر: المخطوط السابق، ص 06 وما بعدها.، ضيف الله بن اب، الرحلة، مخطوط، الخزانة البكرية، تمنطيط، أدرار، الجزائر، ص 80، تقييد لأهم علماء توات، المخطوط السابق، ص26.

الفروع والنوازل منها وبردها إليها،..انتهت إليه الرياسة في الفتوى والتدريس في صقيعي توات وتجورا رين بعد وفاة شيخنا أبي حفص...»[1] من مؤلفاته: نوازله التي تعرف بـ "نوازل الجنتوري"، و"شرح على مختصر خليل"، منظومة سماها "معونة الغريم في بعض قضاء دين الغريم"،، "منظومة في الفرائض"، توفي عام 1160هـ/ 1747م .

محمد ابن أب المزمري (ت1160هـ/1747م) [2]: برز في علوم اللغة والأدب ولم يمنعه ذلك من التضلع في الفقه له عدة مؤلفات منها نظم "العبقري" وهو نظم باب السهو في الصلاة من مختصر الشيخ الأخضري، وعديد النوازل منها نازلة "تحلية القرطاس في مسألة تضمين الخماس" توفي سنة 1160هـ/ 1747م بتينجورارين.

الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني (ت1189هـ/1775م)[3]: أحد علماء توات المشهورين درس في توات، سجلماسة، أروان، زاول التدريس وتخرج على يده الكثير من العلماء، كما مارس الإفتاء والقضاء وهو أحد رجال الشورى الأربعة في توات من مؤلفاته: فهرسته التي ذكر فيها أشياخه الذين درس عليهم وأجازوه ورحلاته في طلب العلم توفي عام 1189هـ/1775م.

الشيخ عبد الحق بن عبد الكريم بن البكري (ت1210هـ/1796م)[4]: درس على يد والده الشيخ عبد الكريم، والشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني، والشيخ عمر بن محمد المصطفى الرقادي، تولى القضاء بأمر من والده سنة1174هـ/1760م، فاتخذ أربعة من كبار فقهاء توات يستشيرهم في كل صغيرة وكبيرة، وهم: الشيخ عبد الكريم بن محمد الصالح الحاجب، والشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني، والشيخ محمد بن العالم الزجلاوي، والشيخ محمد بن عبد الله بن عمر، فسار بين الناس بالعدل، جمعت عقود سجلاته من طرف خليفته في القضاء الشيخ محمد بن عبد الرحمن البلبالي، وابنه محمد عبد العزيز توفي عام1210هـ/1796م.

---

(1) عبد الرحمن بن عمر: المخطوط السابق، ص 31.

(2) انظر ترجمته: ضيف الله بن أب، المخطوط السابق، ص11وما بعدها. عبد الرحمن بن عمر: المخطوط السابق، ص 38 وما بعدها.. محمد بن عبد الكريم: جوهرة المعاني، المخطوط السابق، ص40 وما بعدها، محمد العالم بكراوي: ترجمة وجيزة لبعض علماء إقليم توات، مخطوط، الخزانة البكرية، تمنطيط، أدرار، ص20وما بعدها، أحمد بالصافي جعفري: محمد بن ابّ المزمري 1160هـ حياته وأثاره، ط1، دار الكتاب العربي، القبة الجزائر، 2004م، ص59 وما بعدها.

(3) انظر ترجمته: عبد الرحمن بن عمر: المخطوط السابق، ص 01 وما بعدها، نفسه: رحلة إلى أرض الحجاز: مخطوط، د.ت، خزانة تنيلان، أدرار، الجزائر، ص1 وما بعدها. تقييد علماء توات، المخطوط السابق، ص10 وما بعدها. محمد عبد القادر بن عمر التنيلاني: المخطوط السابق، ص03 وما بعدها، محمد بن عبد الكريم: جوهرة المعاني المخطوط السابق، ص13 وما بعدها.

(4) انظر ترجمته محمد بن عبد الكريم: جوهرة المعاني، المخطوط السابق، ص07 وما بعدها، محمد عبد القادر ابن عمر التنيلاني: المخطوط السابق، ص05، تقييد لأهم علماء توات، المخطوط السابق، ص33 وما بعدها، محمد العالم بكراوي: الدرة البهية، المخطوط السابق، ص101وما بعدها.

الشيخ محمد بن العالم الزجلاوي (ت1212هـ/1798م)[1]: كان أحد رجال الشورى الأربعة في توات، له مؤلفات عديد المؤلفات الفقهية منها: "نوازل الزجلاوي"، "شرحه على مختصر خليل" توفي عام 1212هـ/1798م.

الشيخ محمد بن عبد الرحمن البلبالي(ت1244هـ/1828م)[2]: ولد بقصر ملوكة سنة 1155هـ /1742م، درس على يد شيوخ كبار منهم الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني تولى القضاء عام 1210هـ/1796م جمع القضايا التي دونها القاضي عبد الحق في سجلات الشورى الأنفة الذكر، وانتخب منها نوازل"الغنية البلبالية"، توفي سنة 1244هـ/ 1828م.

أهم المؤلفات المالكية في توات خلال القرن 12 هـ/18م: جادت قريحة التواتيين خلال هذه الفترة العديد من المؤلفات الفقهية المالكية ولازال العديد من هاته المؤلفات حبيس الخزائن والمكتبات الشعبية بالمنطقة والمناطق المجاورة ومنها:

. أغنية المقتصد السائل فيمن حل بتوات من نوازل[3] وتعرف اختصارا بـ "الغنية البلبالية" وهي مؤلف ضخم جمع فيه الشيخ محمد بن عبد الرحمن البلبالي وابنه الشيخ عبد العزيز، سجلات القضاء للقاضي عبد الحق بن عبد الكريم ومجلسه للشورى، وبالتالي تضمنت أراء كبار علماء وفقهاء توات مثل: الشيخ عبد الكريم بن محمد الصالح الحاجب، والشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني، والشيخ محمد بن العالم الزجلاوي، والشيخ محمد بن عبد الله بن عمر، رتبها الشيخ احمد الحبيب بن أمحمد بن عبد الله البلبالي في مؤلف يزيد عن السبعمائة صفحة من الحجم الكبير، وتضمن مخطوط الغنية الكثير من الأحكام والقضايا الفقهية والعديد من التراجم للفقهاء والعلماء في توات كما وظف عدد كبير من مصادر التشريع المالكي المعروفة مثل مدونة الإمام سحنون (ت240هـ)، والرسالة لأبي زيد القيرواني (ت 386هـ)، وكتاب الإعلام بنوازل الأحكام للإمام ابن سهل (ت486هـ)، ونوازل ابن رشد (ت 520هـ)، وكتاب النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام للقاضي أبي الحسن علي بن عبد الله الفاسي، وغيرها[4].

. نوازل الزجلاوي[5] وفيها جمع الشيخ محمد بالعلم الزجلاوي آراءه الفقهية، وآراء

---

(1) انظر ترجمته: محمد باي بلعالم: الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، جزآن، دار هومه، الجزائر، 2005م، ج1، ص128. عبد الحميد بكري: المرجع السابق، ص93 وما بعدها.

(2) انظر ترجمته: محمد بن عبد الرحمن البلبالي وآخرون: أغنية المقتصد السائل فيما وقع في توات من القضايا والمسائل، مخطوط، دت، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر، ص 01 وما بعدها. محمد بن عبد الكريم: جوهرة المعاني، المخطوط السابق، ص 43. تقييد لأهم علماء توات، المخطوط السابق، ص 38.

(3) توجد منه عديد النسخ في خزائن توات منها نسخة في خزانة كوسام، ونسخة في خزانة الشيخ باي بالعالم بأولف.

(4) محمد الدباغ وآخرون: دراسة حول نوازل الغنية البلبالية، وحدة بحث، الجامعة الإفريقية أدرار، ص 14 وما بعدها.

(5) المخطوط موجود بخزانة الشيخ باي بالعالم بأولف.

أشياخه، قال عنها الشيخ محمد باي بلعالم: "أنها كتاب قيم لا يستغني عنه عالم ولا قاضي لا سيما فيما يخص مميزات وعوائد منطقة توات"، وهي أيضا مشحونة بالقضايا الفقهية والمسائل التي كانت تطرح على الشيخ وأبدى من خلالها معارضته لبعض الأحكام التي كان يصدرها بعض القضاة من ذلك عدم الترخيص لسكان قصر البيض بإقامة صلاة الجمعة وكان الشيخ البكري قد أجاز لهم ذلك رغم عدم اكتمال العدد بسب خوفهم في حالة التنقل لأدائها في قصر مجاور وقال لهم: بساتينكم ومصالحكم أبعد من مساجد القرى المجاورة ولم يمنعكم الخوف من الذهاب إليها[1]

. **نوازل الشيخ عبد الرحمن بن إبراهيم الجنتوري**[2]: جمعها الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز المسعدي في كتاب "النسرين الفائح النسيم عن فتاوى أبي زيد عبد الرحمن بن إبراهيم" وتعرف اختصارا " بنوازل الجنتوري" وقد تضمنت أجوبة الشيخ على ما كان يعرض عليه من مسائل في تكورارين وباقي توات.

هذا إلى جانب عديد النوازل المنفردة مثل: "نازلة تحلية القرطاس بالكلام عن مسألة تضمين الخماس"[3] للشيخ محمد بن أب المزمري، وهي جواب على سؤال وجهه له عمر بن محمد المصطفى الرقادي الكنتي حول قضية الخماس الذي يمسك البستان ثم يدعي ضياعه هل يغرم أم لا، جاءت موجزة لكنها عظيمة الفائدة استعان فيها بآراء عمر بن عبد العزيز والمغيلي وابن لعمش وغيرهم. ونازلة حول"مسألة بيع قضاة توات وكورارة لأصول الهاربين في المغارم" للشيخ عبد الرحمن بن إبراهيم الجنتوري.

. **كتاب "مختصر النوادر"**[4]: لعبد الرحمن بن عمر التنيلاني وهو كتاب نسخه تلميذه محمد بن مالك القبلاوي.

. **منظومة العبقري في سهو االأخضري** للشيخ محمد بن اب المزمري، منظومة من 159 بيتا يقول مؤلفها أنه انتهى من تأليفها حسب ما جاء فيها سنة 1128هـ لحكم السهو في الصلاة للشيخ عبد الرحمن الأخضري[5] وقد تم طبع المنظومة في مكتبة المعارف بتميمون سنة

(1) محمد بن العالم الزجلاوي: نوازل الزجلاوي، مخطوط، بدون ترقيم، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر، ص 112.

(2) توجد نسخة منها في خزانة الشيخ باي بالعالم بأولف، ونسخة في خزانة بعبد الله بتيمي.

(3) توجد منها عديد النسخ منها نسخة تحت يدي.

(4) توجد نسخة في خزانة الشيخ باي بالعالم.

(5) هو أبو زيد عبد الرحمن بن الشيخ محمد الصغير الأخضري من بلد الزاب (بسكرة) بالجنوب الجزائري ولد سنة 920هـ على الأرجح له عديد التأليف الجوهر المكنون في المعاني والبديع، الدرة البيضاء في الفرائض والحساب، والسراج في الفلك، والسلم في المنطق، توفي سنة 950هـ ينظر: محمد بن محمد مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ ص 258. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ج 1، ص 508. الدراجي بوزياني: عبد الرحمن الأخضري العالم الصوفي الذي تفوق في عصره، ط 2، مؤسسة بلاد للنشر، الجزائر، 2009، ص 10.

1390هـ[1] والقصيدة متداولة بكثرة في المدارس القرآنية في توات وفي السودان الغربي وكثر شارحوها في الجزائر وخارجها[2] نظرا لصغر حجمها فتجد الطلبة ينسخونها ويحفظونها وهذه بعض الأبيات منه:

الحَمْدُ لِلَّهِ الجَزِيلِ النِّعَمِ مُرْشِدِ مَنْ عَنْ سُبُلِ الحَقِّ عَمِ
وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّنِي قَصَدْتُ إِنْجازَ مَا كُنْتُ بِهِ وَعَدْتُ
مِنْ نَظْمِ سَهْوِ الشَّيْخِ الاَخْضَرِيِّ مُعْتَذِراً لِكُلِّ لوذَعيّ
بِرَجزٍ سَمَّيْتُهُ وَهْوَ حَرِي بِالعَبْقَرِي فِي نَظْمِ سَهْوِ الأَخْضَرِي

. **"المورد العنبري شرح المنظومة المسماة بالعبقري في حكم السهو في الصلاة"** للشيخ عبد الله محمد بن أب عمر التواتي التليلاني وألفه بطلب من محمد بن أب المزمري بعد أن لقي الإقبال على النظم من طرف الطلبة.

. **تقييد على مختصر خليل** للشيخ عمر بن عبد القادر التنيلاني وقد ذكره تلميذه عبد الرحمن ابن عمر التنيلاني في فهرسته.[3]

. **شرح على مختصر خليل** للشيخ عبد الرحمن الجنتوري وذكره أيضا تلميذه الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني في فهرسته وذكر أنه ابتدأه من النكاح.[4]

. **حاشية على المختصر** للشيخ عبد الرحمن الجنتوري ضمنها شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني ويقول عنها الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني أنه أكثر فيها من الإنكار على الشيخ الزرقاني واصفا إياه بخرق الإجماع وقد بقيت الحاشية مسودة ولم تكتمل[5].

. **منظومة "معونة الغريم"** للشيخ عبد الرحمن الجنتوري وهي في قضاء الدين وقال عنها عبد الرحمن بن عمر التنيلاني أنها مفيدة وفيها مسائل لا توجد في غيرها وله شرح عليها[6].

. **الوجيز في شرح مختصر خليل** للشيخ محمد بن العالم الزجلاوي وهو كتاب مشهور كثير التداول في توات بين طلبة العلم مزج فيه المؤلف كلامه بالمتن في عرض فريد للمسائل ولكنه

---

(1) جاء المطبوع صغيرا في 13 صفحة وتم طبعه بطريقة غير رسمية على يد الحاج أبي القاسم بن عبد الرحمن البدرياني.
(2) هناك عديد النسخ المخطوطة في خزانة سيقو بمالي وتحمل الأرقام (b108)، (b132)، (b139)، (108)، (5320)، (5436)، (5470)، وهناك مخطوط لمؤلف مجهول الدري علي العقبري بمكتبة نيامي تحت رقم (2049)، ونفس المخطوط بتمبكتو للمؤلف ابن أب المزمري تحت رقم (1966)، وهناك شرح محمد عبد الكريم بن محمد بن أبي بكر التواتي الزجلاوي وهو بعنوان تنبيه من يدري بشرح الأخضري وهو في مركز أحمد بابا للتوثيق بتمبكتو تحت رقم 2(4990)
(3) عبد الرحمن بن عمر التنيلاني، المخطوط السابق، ص 06.
(4) نفسه: ص 33.
(5) نفسه: ص 33.
(6) نفسه.

للأسف لم يكتمل فقد وقف فيه في القسم بين الزوجات.[1]

. **شرح التلمسانية** لمحمد بن العالم الزجلاوي واختصر فيه شرح الشيخ العصنوني مع زيادات ووقف فيه عند أمهات القضايا مع ذكر الاختلاف بين المذاهب الأربعة.[2]

. **شرح ابن عاشر** للشيخ محمد بن العالم الزجلاوي وجمع فيه نصوص علماء المذهب وأكثر فيه من الفروع[3].

هذه بعض مؤلفات التواتيين خلال القرن الثاني عشر ممن تمكنا من الوصول أو التعرف عليها وكثيرا منها لازالت حبيسة لأدراج الخزائن والمكتبات، بحاجة لجهود الباحثين لإخراجها ودراستها والتعرف على مكنوناتها، كما أنها تعطينا صورة واضحة عن مدى مساهمة فقهاء توات وجهودهم في خدمة المذهب المالكي والمكانة العلمية التي وصلوها والتي عبر عنها التنيلاني في فهرسته إذ يقول عن شيخه الجنتوري: «... ولما رجع من حجته سألته عن حال من لقي من العلماء فقال: اختبرت علماء القاهرة والحرمين، فلم ألقى فيهم من يصل أصبع رجلِ شيخنا أبي حفص. أي الشيخ عمر بن عبد القادر التنيلاني. إلا واحدا في علم الحديث لقيناه بمكة،..»[4].

الملاحق

من النوازل التواتية الورقة الأولى من مخطوط " نوازل الزجلاوي" لمحمد بن العالم الزجلاوي (ت1212هـ/1798م)، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر.

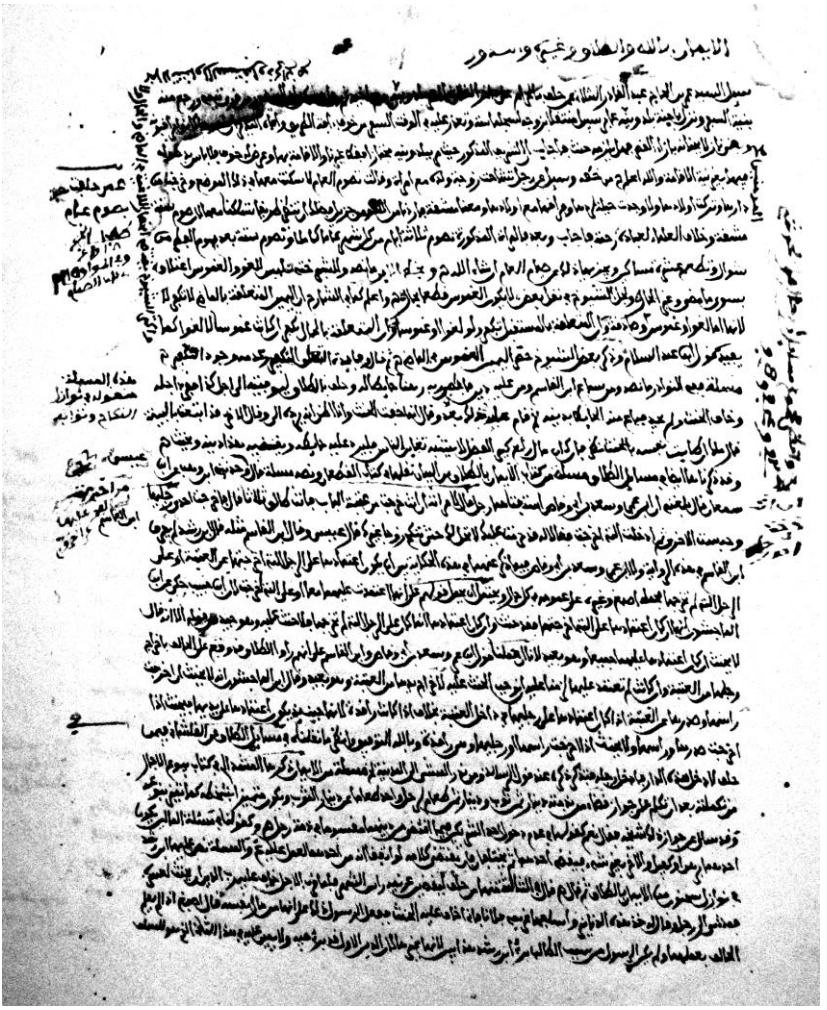
(1) زهير بن عبد الرحمن قزان: المرجع السابق، ص 45

(2) نفسه: ص ص 45، 46.

(3) نفسه: ص 46.

(4) عبد الرحمن بن عمر: المخطوط السابق: ص 34.





قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1981م.

- أحمد بالصافي جعفري: محمد بن أبّ المزمري 1160هـ حياته وأثاره، ط1، دار الكتاب العربي، القبة الجزائر، 2004م

- أعمال الملتقى الوطني الأول الشيخ سيدي محمد بن الكبير (المذهب المالكي وجهود علماء المنطقة في نشره وترسيخه، أدرار 10.11 رجب 1431هـ/23.24 جوان 2010م.

- الدراجي بوزياني: عبد الرحمن الأخضري العالم الصوفي الذي تفوق في عصره، ط 2، مؤسسة بلاد للنشر، الجزائر، 2009.

- تقييد لأهم علماء توات، مخطوط، د.ت، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر.

- ضيف الله بن أب، الرحلة، مخطوط، الخزانة البكرية، تمنطيط، أدرار، الجزائر

- عبد الحميد بكري: النبذة في تاريخ توات وأعلامها من القرن 9 إلى القرن 14 هـ، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2005م.

- عبد الرحمن بن عمر التنيلاني: تراجم بعض علماء ومشايخ الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني، (فهرست التنيلاني)، خزانة تنلان، أدرار، الجزائر.

- عبد الرحمن بن عمر التنيلاني: رحلة إلى أرض الحجاز: مخطوط، د.ت، خزانة تنيلان، أدرار، الجزائر.

- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

- مبارك جعفري: العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي خلال القرن 12 هـ، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون الجزائر، 2009.

- محمد الدباغ وآخرون: دراسة حول نوازل الغنية البلبالية، وحدة بحث، الجامعة الإفريقية أدرار.

- محمد الطيب بن الحاج عبد الرحيم (ابن بابا حيدة): القول البسيط في أخبار تمنطيط، تحقيق فرج محمود فرج، ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. بدون تاريخ.

- محمد العالم بكراوي: ترجمة وجيزة لبعض علماء إقليم توات، مخطوط، الخزانة البكرية، تمنطيط، أدرار

- محمد باي بلعالم: الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، جزآن، دار هومه، الجزائر، 2005م.

- محمد باي بلعالم: الغصن الداني في ترجمة وحياة الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني، ط1، دار هومه، الجزائر 2004.

- محمد بن العالم الزجلاوي: نوازل الزجلاوي، مخطوط، بدون ترقيم، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر.

- محمد بن سيد المختار الكنتي: الطرائف والتلائد من كرامات الشيخين الوالدة والوالد، مخطوط، خزانة الشيخ عبد القادر المغيلي، الحي الغربي، أدرار، الجزائر.

- محمد بن عبد الكريم بن عبد الحق التمنطيطي: درة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام: مخطوط، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر.

- محمد بن عبد الكريم بن عبد الحق التمنطيطي: جوهرة المعاني في تعريف علماء الألف الثاني، خزانة كوسام، أدرار، الجزائر.

- محمد بن عبد الرحمن البلبالي وآخرون: غنية المقتصد السائل فيما وقع بتوات من القضايا والمسائل (الغنية البلبالية)، مخطوط، بدون ترقيم، خزانة ملوكة، أدرار، الجزائر.

- محمد بن محمد مخلوف: شجرة النور الذكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ

التأليف ومناهجه في علم القواعد الفقهية عند أبناء الجزائر

بقلم

أ. د/ ناصر قارة

جامعة الجزائر 1



مقدمة

إن كل مجتمع محتاج إلى الفقهاء، فلا يجوز خلو عصر أو مصر من الفقهاء ولا بد لكل فقيه من عدة، وعدة الفقهاء العلم، والعلوم لابد لها من قواعد، إذ اتفق العلماء في جميع الفنون والعلوم على ذلك، فكان لا بد لكل علم من قواعد خاصة تضبطه، كقواعد أصول الفقه، وقواعد التحديث ومصطلح الحديث، وقواعد النحو، وقواعد التفسير، وقواعد المنطق، وقواعد اللغة؛ وكذلك علم الفقه لا بد له من قواعد تجمع فروعه الكثيرة، فللقواعد مزية عظيمة على الفقه وأهله، إذ به تضبط المسائل والجزئيات، وتدرك أسرار الشريعة ومقاصدها، وتتأكد هذه المزية والحاجة إلى القواعد الفقهية في عالمنا المعاصر أكثر؛ نظراً لكثرة ما يستجد من مسائل لم تكن معروفة.

فالقواعد الفقهية هي التي تكوّن الملكة فقهية التي تنير للعالم والباحث الطريق لدراسة أبواب الفقه الواسعة، ومعرفة الأحكام الشرعية المعروضة عليه، واستنباط الحلول للوقائع المتجددة، والأحداث النازلة.

فموضوع علم القواعد الفقهية أصبح يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى باعتباره علماً إجرائياً عملياً؛ لأنّ القواعد الفقهية هي التي تجعل المفتي أو القاضي أو الفقيه على أرض صلبة في الفتوى، فكان لزاما عليهما الرجوع إلى الضوابط والقواعد الفقهية؛ لاستنباط الحكم منها مع الدليل الأصولي، فتكون الفتوى منضبطة وصحيحة، فالمفتي أو الفقيه تنضبط فتواه بضبط هذه القواعد الأصولية أو القواعد الفقهية؛ لأنّ القواعد كما قال الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله-: " تضبط للفقيه أصول المذهب, وتُطْلعه من مآخذ الفقه على ما كان عنه قد تَغَيَّب، وتَنْظُم له منثور المسائل في سلك واحد، وتُقَيِّد له الشوارد، وتقرِّب عليه كل متباعد". [1]

(1) مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية أبو مُحمَّدٍ، صالحُ بنُ مُحمَّدٍ بنِ حسنٍ آلُ عُمَيِّرٍ، الأسمريُّ، القحْطانيُّ ص: 32.

أو كما قال الشيخ مصطفى الزرقاء: " ولولا هذه القواعد لبقيت الأحكام الفقهية فروعا مشتتة، قد تتعارض ظواهرها دون أصول تمسك بها في الأفكار، وتبرز فيها العلل الجامعة، وتعين اتجاهاتها التشريعية، وتمهّد بينها طرق المقايسة والمجانسة".[2]

ومن هنا شمّر العلماء على ساعد الجد لصياغة القواعد الفقهية في عصر متقدم، وذلك منذ القرن الثاني الهجري، ولكنّها لم تُفرد بالتأليف والتصنيف والتدوين بشكل مستقل إلا بعد قرنين تقريباً، أي بعد أن نضجت المذاهب الفقهية وتبلورت، فأخذ التأليف في القواعد الفقهية الطابع المذهبي، إذ اتجه علماء كل مذهب لكتابة القواعد في مذهبه، ولكن جاءت صياغة القواعد غالباً عامة وواحدة ومشتركة بين المذاهب، وإنما تختلف الفروع التي تدخل تحتها فقط، وقد كان لأبناء الجزائر قديما وحديثا إسهامات معتبرة ـ تستحق الإشادة والتنويه ـ في مجال التأليف في القواعد الفقهية سواء على مستوى التأصيل، أو الشرح، أو التلخيص، أو التهذيب، أو الترتيب، أو النظم، أو التعقيب، أو التكميل، أو الاستخراج والاستنباط، أو التنظير.

واستمرت حركة العناية بالقواعد الفقهية من أبناء الجزائر إلى يومنا هذا، أي بداية من القرن الثامن الهجري بالنسبة لعلماء الجزائر ـ وهو العصر الذهبي للتأليف في القواعد عموما ـ أي إلى تاريخ تأليف المقري كتابه القواعد الذي به أبدأ هذه المداخلة التي قسمتها إلى المطالب والفروع الآتية:

المطلب الأول: المقري وكتابيه القواعد وعمل من طبّ لمن حب ومنهجه في تأليفهما

الفرع الأول: التعريف بالمقري [3]

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري، نسبة لبلدة " مقرة " بفتح الميم والقاف المشددة على رواية، وتخفيفها على رواية أخرى، التي تقع في ولاية المسيلة، القرشي التلمساني النشأة والقبر، الفاسي قاضيها، له مشاركة تامة في العلوم، وله كتب في فنون شتى، قال فيه ابن مرزوق: "إنه وصل درجة الاجتهاد المذهبي والتخيير والتزييف من الأقوال". توفي سنة 858هـ ثمان وخمسين وثمانمائة. أخذ عنه جم غفير من علماء عصره، منهم أبو إسحاق الشاطبي صاحب "الموافقات"، وعبد الله بن محمد بن أحمد بن جزي صاحب "القوانين الفقهية.

له مصنفات منها: "المحاضرات"، و"النظائر"، و"الجامع لأحكام القرآن"، و"عمل من طب

---

(2) الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، 1416 هـ - 1996 م، ص: 23.

(3) انظر ترجمته ف: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: 1041هـ) بتحقيق: إحسان عباس، وأزهار الرياض لأبي العباس المقري، وأبي عبد الله المقري لمحمد أبو الأجفان. الناشر: دار صادر- بيروت - لبنان ص. ب 10.

لمن حب".

الفرع الثاني: كتاب القواعد ومنهج المقري فيه

أولا: التعريف بالكتاب.[4]

"القواعد" يعتبر الكتاب الثاني من حيث الأهمية بعد "الفروق" للقرافي في القواعد الفقهية عند المالكية يضم نحو ألف ومائتين وخمسين قاعدة (1250). قال صاحبها: «رجوت أن يقتصر عليها من سمتْ به الهمة إلى طلب المباني، وقصرت به أسباب الأصول عن الوصول إلى مكان الفصوص من النصوص والمعاني؛ فلذلك شفعت كل قاعدة منها بما يشاكلها من المسائل، وصفحت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل».[5]

قال فيه أبو العباس الونشريسي: «كتاب غزير العلم، كثير الفوائد، لم يسبق إلى مثله، بيد أنه يفتقر إلى عالم فتاّح »[6]، وقال المنجور عن قواعده: "إنها جليلة القدر عظيمة الشأن."

وقال عنه الشيخ الفاضل ابن عاشور: «كتاب عجيب الاختراع، بعيد المنزع، قصد فيه استخلاص المبادئ الكلية التي أقيمت على النظريات الفقهية في كل باب من أبواب الفقه، وأثبت ما في تطبيق تلك المبادئ على جزئيتها من اختلاف الأنظار، فقارنه مقارنة حكيمة في نطاق القواعد بين فروع المذاهب الأربعة، وكان بذلك مبتكرا لطريقة جديدة في خدمة الفقه، هي خلاصة نظره الاجتهادي، وعمله النقدي لأقوال الفقهاء وتصاوير مسائل الفقه ».[7]

والقواعد التي عناها المقري في كتابه هذا هي: «كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة»[8]، وهي ليست خاصة بالمذهب المالكي بل هي على مستوى المذاهب الأربعة، سواء من حيث المقارنة بين المذاهب، أو من حيث الكشف عن أسرار وأسباب الاختلاف داخل المذهب، أو على مستوى الخلاف العالي. وزاد في أهميتها أنها لا تختص بباب أو أبواب من الفقه بل تشمل الفقه كله.

---

(4) حقق كتاب القواعد كل من الدكتور محمد الدردابي، ونال به درجة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية بدار الحديث الحسنية بالمغرب، والدكتور أحمد بن حميد وحصل به أيضا درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(5) أبو عبد الله المقري، القواعد بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد، 151/1.

(6) أبو عبد الله المقري، القواعد بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد، 151/1.

(7) أبو عبد الله المقري، القواعد بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد، 151/1.

(8) أبو عبد الله المقري، القواعد بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد، 151/1.

ثانيا: منهج المقري في كتابه القواعد.[9]

أوضح المقري ملامح منهج كتابه في المقدمة، فذكر أنه يورد القواعد الفقهية بنوعيها: الكلية والخلافية، ثم يفرّع على القاعدة الفقهية بصورة مختصرة جدا.

قال المقري: «قصدت إلى تمهيد ألف قاعدة ومائتي قاعدة هي دون الأصول، القريبة لأمهات مسائل الخلاف المبتذلة والغريبة، رجوت أن يقتصر عليها من سمتْ به الهمة إلى طلب المباني، وقصرت به أسباب الأصول عن الوصول إلى مكان الفصوص من النصوص والمعاني؛ فلذلك شفعت كل قاعدة منها بما يشاكلها من المسائل، وصفحت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل»،[10] فيتميز منهج المقري إذا بما يأتي:

1 ـ جاءت القواعد الفقهية عند المقري مرتبة على على أبواب الفقه؛ كالطهارة، والصلاة، والزكاة، وهو الترتيب الذي كان سائدا زمانه. [11]

2 ـ يبتدئ كل قاعدة مستقلة بلفظ "قاعدة"، وقد يدمج قاعدتين مع بعضهما معتمدا مسلك التركيز والاختصار مع الإشارة إلى ذلك، كالذي ورد عنده في القاعدة رقم 86، إذ قال: « قاعدة: الأصل ألاّ يسقط الوجوب بالنسيان؛ لضعف مدرك الوجوب فيها »، والشطر الأخير قاعدة أخرى هي: « ضعف مدرك الجوب يوجب سقوطه بالنسيان ».

3 ـ يورد القواعد بنوعيها الكلية والخلافية، سواء كان الخلاف فيها بين الأئمة الأربع، أو داخل المذهب، كما هو الشأن في القواعد رقم: 178، 186، 374، 1، 105، 16.

4 ـ كان كثير التفريع على القواعد، وربط الفروع بأصولها، وبيان ما نشأ عنها من الخلافات الفقهية المذهبية. [12]

5 ـ كان كثيرا ما يستدل لما يورده من قواعد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، كما فعل في قاعدة الواجب أفضل من المندوب إذ استدل لها بقوله ﷺ: « ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء

---

(9) يتنوع منهج التأليف عند علماء الفقه إلى ثلاثة مناهج أساسية، منهج الترتيب الهجائي، وقد سار على هذا المنهج الزركشي في كتابه المنثور في القواعد، وأبو سعيد الخادمي في كتابه مجامع الحقائق، ومنهج الترتيب الموضوعي؛ الذي يعتمد على مراعاة شمول القاعدة وما يندرج تحتها، ومراعاة الاتفاق والاختلاف في القاعدة، ومنهج يعتمد على الترقيم التسلسلي، وهو المنهج الذي سلكه الونشريسي في إيضاح المسالك، وابن عبد الهادي في مغني الأفهام، ومنهج الترتيب الفقهي، وهو المنهج الذي سار عليه المقري، كما اختلف المنهج من حيث المضمون، فمن الفقهاء من سلك طريق دمج القواعد الفقهية بالقواعد الأصولية، وإدراج بعض الموضوعات الفقهية بالعقائدية بالأخلاقية...انظر: أبو عبد الله المقري، القواعد بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد، 1/140- 144.

(10) انظر: المصدر السابق ص: 1/151.

(11) انظر: المصدر السابق ص: 1/152.

(12) انظر: الإمام أبو عبد الله محمد المقري للدكتور محمد أبو الأجفان ص: 103.

ما افترضته عليه..»[13]

6 ـ نهج المقري سبيل الترجيح؛ حيث يعرض أقوال المذاهب، وقد يخالف مذهبه ويرجح مذهبا آخر إذا رأى الحق معه، وفي هذا الكثير من المواقف الاجتهادية التي خالف فيها مذهبه، وبرر المخالفة فيها، كما فعل مع شهاب الدين القرافي في قاعدة:" كل ما أفضى إلى المطلوب فهو مطلوب: كالعروض، والأطوال، والقطب، والكواكب،.. لإفضائها إلى معرفة القبلة.

فقال المقري: وفيه نظر. التحقيق: "كل ما لا يتوصل إلى المطلوب إلا به فهو مطلوب، وهذا أخص من ذلك."[14]

7 ـ نزع المقري في كتابه القواعد إلى الغوص في بحث مسائل مقاصد الشريعة الإسلامية، فجاء كتابه حافلا ببيان معاني الشريعة ومقاصدها، ومثال ذلك ما أورده في القاعدة 163 عند مناقشته للقرافي في قوله: " الأجر يكون على قدر النصب إن اتحد النوع ".

فقال المقري: " الوجه أن يقال: إنّ الأجر على قدر تفاوت جلب المصالح ودرأ المفاسد؛ لأنّ الله عز وجل لم يطلب من العباد مشقتهم، لكن الجلب والدفع، وقوله ﷺ: (أفضل العبادات أحمزها)، (وأجرك على قدر نصبك)[15]؛ لأنّ ما كثرت مشقته قلّ حظ النفس منه فكثر الإخلاص فيه، وبالعكس، فالثواب في الحقيقة مرتب على الإخلاص، لا المشقة. "[16]

هذه أهم سمات منهج المقري في كتابه القواعد، أما كتابه "عمل من طبّ لمن حب " فنتناوله في الفرع الآتي:

الفرع الثالث: كتاب عمل من طبّ لمن حب ومنهج المقري فيه.

أولا: وصف الكتاب [17].

كتاب عمل من طبّ لمن حب جعله المقري للأحكام الشرعية، وله قصة ذكرها المقري في مقدمته، فقال: «إنّه رأى بعض معلمي الكتاتيب، وهو محمد بن عمر المقري ـ أحد أقارب المؤلف ـ له ولع بكتاب "شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب" للقاضي أبي عبد الله القضاعي الشافعي المتوفي سنة 454 هـ، فخشي أن لا يرجع عليه العناء بكبير فائدة، فرأى المقري أن يضع هذا الكتاب خصيصا للصبيان والمبتدئين لينمي فيهم الملكة الفقهية.

(13) انظر: القاعدة: 168.

(14) انظر: الإمام أبو عبد الله محمد المقري للدكتور محمد أبو الأجفان ص: 103، وانظر القاعدة: 144.

(15) أخرجه البخاري بلفظ مختلف في صحيحه: 201/2.

(16) القواعد: 447/1.

(17) الكتاب طبعته دار الكتب العلمية ببيروت سنة 2002/1424 مع مجموعة من الرسائل بتحقيق وتعليق وتقديم أبي الفضل بدر بن عبد الإله العمراني الطنجي.

قال عنه: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: 1041هـ): « كتاب عمل من طب لمن حب؛ وهو بديع في بابه، مشتمل على أنواع: الأول فيه أحاديث حكمية؛ كأحاديث الشهاب، وسراج المهتدين لابن العربي، والنوع الثاني منه الكليات الفقهية على جملة أبواب الفقه في غاية الإفادة، والثالث في قواعد وأصول، والرابع في اصطلاحات وألفاظ...قلت: وقد رأيت هذا الكتاب بحضرة فاس عند بعض أولاد ملوك تلمسان وهو فوق ما يوصف، وفيه يقول مولاي الجد رحمه الله تعالى:

هذا كتاب بديع في محاسنه... ضمنته كل شيء خلته حسنا
فكل ما فيه إن مر اللبيب به... ولم يشم عبيراً شام منه سنا
فخذه واشدد به كف الضنين وذد،... حين تحصله، عن جفنك الوسنا

وهذه الأبيات كافية في وصف هذا الكتاب، إذ صاحب البيت أدرى بالذي فيه.»[18]

صدق شهاب الدين فيما قال، فالحكم عن الشيء فرع عن تصوره، وخير من يتصور قيمة الكتاب صاحبه، إذا فكتاب عمل من طب لمن حب جاء في أربعة أبواب وهي غير خالصة في القواعد، وهي كالآتي:

أ- القسم الأول: أحاديث الأحكام، وهي خمسمائة حديث من أحاديث الأحكام مرتبة بحسب أبواب الفقه.

ب- القسم الثاني: الكليات الفقهية، وهي خمس وعشرون وخمسمائة كلية، هي ضوابط في أبواب الفقه المختلفة.

ت- القسم الثالث: القواعد الحكمية، وهي ثلاثمائة قاعدة من قواعد الشريعة، أكثر شمولا واتساعا من الكليات الفقهية.

ث- القسم الرابع: في الألفاظ الحكمية المستعملة في الأحكام الشرعية، أورد فيه كلمات مشهورة لأئمة مجتهدين حول الفقه واستنباط الأحكام.

ثانيا: منهج المقري في عمل من طب لمن حب.

1 ـ الذي في كتاب عمل من طب لمن حب من الكليات ـ التي بلغ عددها خمسمائة وخمس وعشرون كلية ـ هي ضوابط فقهية؛ ضابطة لمسائل فقهية تتوزعها مختلف الأبواب الفقهية؛ كالعبادات، والمعاملات، والأقضية، والشهادات، والفرائض أحْبك المقري صياغتها الفقهية.

من أمثلتها:

" كل من لم يدرك الجماعة فيما سوى المغرب فيستحب له أن يعيد فيها، إلا الإمام الراتب

(18) عمل من طب لمن حب ص: 33، وانظر: نفح الطيب: 5/ 285.

فإنه كالجماعة." [19]

"كل زمان صالح للعمرة إلا أيام منى للحاج، وكره تكرارها في السنة." [20]

" وكل ما جاز فيه الجعل جازت فيه الإجارة ولا ينعكس" [21]

2 ـ جاءت هذه القواعد خاصة بالمذهب المالكي، فليس فيها شيء من المقارنة التي عقدها في كتابه القواعد؛ وإنما هي صياغة فقهية دقيقة لفروع المذهب.

3 ـ أورد الكليات مجردة عن الفروع الفقهية والخلاف فيها، غير أنه لا يغفل الإشارة إلى بعض الاستثناءات، أو الاختلافات التي طرأت على بعض الكليات، أو القواعد. كقوله: " كل ماء لم يتغير أحد أوصافه فهو طهور؛ إلاّ القليل بنجاسة على المشهور." [22] وقوله: " كل ما اغتفر في محل فلا يغتفر في غيره؛ إلا عرق الاستجمار في الثوب، وفي اغتفاره في الحكمية خلاف".[23]

4 ـ اعتمد في صياغة الكليات على استقراء الفروع الفقهية المعهودة في المذهب المالكي، سواء ما كان منها أغلبيا غير مطرد، أو ما كان منها كليا غير مطرد، ويظهر ذلك جليا في قسم القواعد الحكمية، مثل قوله: "الأصل التساوي لا الرجحان ولا الاختصاص." [24] و " والأصل في الأعيان الطهارة لا النجاسة "[25]

5 ـ لم يعمد المقري إلى استقصاء كل الكليات في كتابه عمل من طب لمن حب ؛ وإنما تتبع أغلبها، فقال: «هذه هي القواعد التي يتكرر ذكرها كثيرا في المسائل، وأما استقصاؤها فخارج عن شرطنا ». [26]

المطلب الثاني: الونشريسي وكتابه إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك ومنهجه في تأليفه.

الفرع الأول: التعريف بالونشريسي.

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد التلمساني الونشريسي ثم الفاسي المالكي، والونشريسي نسبة إلى ونشريس قرية بناحية بجاية بالجزائر، أخذ عن علماء تلمسان، وهاجر إلى فاس نزلها سنة 874 هـ فتوطنها إلى أن توفي سنة 914هـ، تاركا تراثا علميا زاخرا منها:

(19) عمل من طب لمن حب ص: 1 .3.
(20) عمل من طب لمن حب ص: 108.
(21) عمل من طب لمن حب ص: 127.
(22) عمل من طب لمن حب ص: 95.
(23) عمل من طب لمن حب ص: 97.
(24) عمل من طب لمن حب ص: 143.
(25) عمل من طب لمن حب ص: 144.
(26) عمل من طب لمن حب ص: 157.

إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، والمعيار المعرب عن فتاوى إفريقية والمغرب، و«القواعد» في فقه المالكية، والفائق في الأحكام والوثائق.

الفرع الثاني: التعريف بكتاب الإيضاح وبيان منهجه.

أولا التعريف بالكتاب:

يُعدُّ كتاب: إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك من أجلّ المؤلّفات التي اختصّت بجمع القواعد الفقهية، جمع فيه الونشريسي أربعا وعشرين ومائة قاعدة فقهية اشتملت على مادة فقهية غزيرة تزيد عن ألف مسألة فقهية، تلبية لدعوة سائل، بأن يضع له كتابا: «مُهُذَّب الفصول، محكم المباني والأصول، يسهل عليه أمره، ويَخِفُّ على الأسماع والقلوب ذكره».[27]

ونظرا لقيمة الكتاب العلمية، ولما احتواه من نكت وفوائد فقهية، فقد اهتم به كثير من معاصري المؤلف، ومن جاء بعدهم، وفي مقدمتهم ابنه عبد الواحد الذي قام بنظمه وزاد عليه بعض المسائل، ونقل منه محمد عليش في كتابه: منح الجليل شرح مختصر خليل، ومحمد بن أبي القاسم السجلماسي في كتابه: شرح اليواقيت الثمينة فيما انتمى لعالم المدينة، وعلي بن عبد السلام التسولي في كتابه: البهجة في شرح التحفة.

والكتاب طبع مرتين، الأولى: صدرت عن اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية، وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة وتحقيق أحمد بوطاهر الخطابي، مطبعة فضالة الطبعة الأولى (1400هـ - 1980م)، وأصلها رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية، والثانية: عن دار ابن حزم، دراسة وتحقيق: الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، الطبعة الأولى (1427هـ- 2007م).

ثانيا منهج الونشريسي في الإيضاح[28]:

يتوضح منهج أبي العباس في كتابه إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك من خلال الغرض الذي ألفه من أجله؛ إذ ركز فيه مباشرة على المقصود، فتوخى فيه الاختصار دون إطناب أو تطويل، فكان منهجه كالآتي:

1 ـ تناولت قواعد الونشريسي شتى أبواب الفقه؛ فلا يكاد يخلو باب من أبواب الفقه من ذكره في قواعده.

2 ـ لم يرتب الونشريسي قواعده على أبواب الفقه؛ وإنما اعتمد منهج الترقيم التسلسلي؛

(27) إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، بتحقيق الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، طبعة دار ابن حزم الأولى 2006/1427، ص: 55-56.

(28) إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، ص: 39- 42.

ولذلك قد يورد في القاعدة الواحدة مسائل مختلفة من أبواب فقهية متعددة.

3 ـ جاءت قواعد الونشريسي على ثلاثة أنواع؛ قواعد عامة متفق عليها بين الفقهاء، وهي لا تختص بباب من أبواب الفقه؛ لأنّها كليات عامة، وقواعد عامة غير متفق عليها؛ ولذلك أوردها بأسلوب الاستفهام للدلالة على الخلاف فيها، وهي أيضا لا تختص بباب من أبواب الفقه، مثلها قاعدة: " الكفار هل هم مخاطبون بفروع الشريعة ؟"، وقواعد هي ضوابط تختص مسائلها بباب واحد من أبواب الفقه، مثل قاعدة: " الشفعة هل هي بيع أو استحقاق ؟ "

4 ـ الكتاب جمع كثيرا من المسائل الفقهية هي فتاوى، يشهد لها القاعدة الخامسة والثلاثون؛ إذ ينقل فيها عن المازري الفتوى التي سمعها من أبي الحسن اللخمي في حق الزوجة في النفقة، وفتوى الشرْمساحي مسألة أنّ الاستثناء رافع للكفارة، وغيرها من الفتاوى التي ينقلها عن السادة المالكية، ولذلك يعتبر الكتاب مرجعا للمفتين.

5 ـ نهج مسلك التنويع في إيراده للقواعد سواء في الصيغ أو في الفروع والصور، كما أنه اجتهد في تحقيق القواعد والمسائل، فيعرض آراء المذاهب المختلفة، ويدرج تحت كل قاعدة ما يناسبها من الفروع الفقهية، ويلخص القواعد ويهذبها فيدمج بين قاعدتين أو أكثر في قاعدة واحدة.

6 ـ استقى أبو العباس مادة مؤّلفه، من أشهر منابيع مذهبه؛ كالمدونة الكبرى من رواية سحنون، والبيان والتحصيل، والمقدمات الممهدات لابن رشد الجد، والفروق للقرافي، والقواعد للْمَقَّرِي، ومنتهى السَّول والأمل لابن الحاجب، وشرح ابن عبد السلام على مختصر ابن الحاجب الفقهي، والتوضيح للشيخ خليل، وغيرها من أمهات المذهب المالكي.

ثالثا: النور المقتبس من قواعد مالك بن أنس

النور المقتبس من قواعد مالك بن أنس لعبد الواحد بن أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي، أبي محمد الفاسي المعروف بابن الونشريسي، الفقيه المالكي، ولد بعد سنة ثمانين وثمانمائة، درس على: والده أبي العباس الونشريسي المتقدم، وابن غازي، والحبّاك، والهبطي، وأبي زكريا السوسي، وأبي الحسن الزقاق، وابن هارون، وجلس بعد وفاة أبيه (سنة 914 هـ) للتدريس، فأقرأ في علوم شتّى، وولي قضاء فاس، ثم انتصب للفتيا بعد ابن هارون، أخذ عنه: المنجور، وعبد الوهاب الزقاق، واليسِّيتني، وغيرهم.

وصنّف كتباً، منها: شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي، شرح «الرسالة» لابن أبي زيد، تعليق على البخاري، نظم «التلخيص» لابن البنّاء في الحساب، نظم «إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك» لأبيه وسمّاه النور المقتبس، وله خطب بليغة، وفتاوى محرّرة، ونظم كثيرة في مسائل فقهية. توفّي قتيلاً في ذي الحجّة سنة 955 هـ.

أما النور المقتبس من قواعد مالك بن أنس" فقد عمد فيه إلى قواعد والده في" إيضاح المسالك " فنظمها على غرار "المنهج المنتخب" للزقاق، ولخصها، وأضاف إليها قواعد أخرى تمثيلا وتصويرا، ومسائل أخرى استفادها من مختصر ابن عرفة، وقد شرحها المنجور، وميارة صاحب تكميلة المنهج.

المطلب الثالث: جهود الباحثين المعاصرين.

لقد تواصلت العناية بالقواعد الفقهية، تقعيدا، وضبطا، وتنظيرا، وتحقيقا، واستخراجا منذ اللبنة الأولى التي وضعها محمد بن الحارث بن أحمد الخشني القيرواني (المتوفى سنة 361هـ) في كتابه أصول الفتيا إلى عصرنا، إذ ظهرت فئة من الباحثين ضمت جهودها العلمية ـ تحقيقا وتخريجا وتنظيرا ـ إلى جهود أسلافها من المهتمين بالقواعد الفقهية، وهي جهود تستحق الإشادة والتنويه، ومن هؤلاء اذكر ما يأتي:

الفرع الأول: تحقيق كتب في القواعد

اهتم كثير من الباحثين في هذا العصر بتحقيق الكتب الفقهية القديمة، ومن جملتها كتب القواعد والضوابط الفقهية التي حظيت باهتمامهم البالغ، و ساعدهم على ذلك تشجيع المؤسسات الجامعية على نهج هذا الطريق للحصول على الدرجات العلمية الجامعية كالماجستير والدكتوراه، ومن جهود الجزائريين في مجال تحقيق كتب القواعد جهد الدكتور عبد الباقي بدوي الأستاذ بجامعة غرداية، الذي حقق كتاب شرح اليواقيت الثمينة فيما انتمى لعالم المدينة في القواعد والنظائر والفوائد الفقهية، لأبي القاسم السجلماسي[29]، وهو جهد يستحق التقدير، إذ بذل فيه الباحث عملا نافعا، فأخرج المخطوط بعدما قابله بعدة نسخ، مثبتا الفروق بينها سادا ما اعتراها من نقص على سبيل التحقيق والتدقيق؛ ليخرج النص خاليا من الأخطاء، بالإضافة إلى كتابة النص حسب القواعد الإملائية الحديثة؛ مراعاة لأساليب العصر، حتى يسهل على طلبة العلم والباحثين الاستفادة من الكتاب، غير مغفل لشرح ما كان مختصرا من القواعد أو غامضا من الألفاظ. [30]

الفرع الثاني: الدراسة النظرية لعلم القواعد الفقهية

أقصد بالدراسة النظرية لعلم القواعد الفقهية كل دراسة تناولت القواعد من حيث حقيقتها، وحجيتها، وأقسامها، ومستثنياتها، ومن هذه الدراسات، دراسة الأستاذة سعاد أوهاب الطيب التي أفردت مؤلفا للمستثنيات في القواعد الفقهية، سمته الاستثناء في القواعد الفقهية، أصلت فيه لمعنى القواعد، وحققت في كونها كلية أو أغلبية، ثم فصّلت في المستثنيات من القواعد، وهو عمل مطبوع طبعه دار ابن حزم.

---

(29) وهو مطبوع، طبعته مكتبة الرشد سنة 2004/1425.

(30) انظر منهجه في التحقيق ص: 124.

الفرع الثالث: استخلاص القواعد الفقهية من الكتب الفقهية القديمة.

إن الكتب الفقهية القديمة كنوز وجواهر لا تقدر بثمن لما حوته من فلسفة فقهية، ومن جواهرها ما نثر في ثناياها من القواعد والضوابط الفقهية، وقد قام بعض الباحثين الجزائريين ـ كغيرهم من الباحثين في الجامعات الإسلامية ـ باستخلاص هذه الكنوز، لاستخراج ما فيها من قواعد أو ضوابط فقهية التي استند عليها الفقهاء في تعليل الأحكام، وهو جهد ليس باليسير إذ يحتاج من صاحبه إلى دقة النظر، وسعة العلم، وحسن الفهم، ومن جهود هؤلاء اذكر ما يأتي:

أولا: كتاب القواعد الأصولية والفقهية من كتاب الفروق للقرافي، للدكتور سعد الدين دداش، وهي رسالة علمية تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه سنة 1998 من قسم الفقه وأصوله بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قام بتجريد القواعد الواردة في الفروق، ودراستها، وإجراء تطبيقات عليها، مبينا منهج القرافي في تقرير القواعد بنوعيها الأصولية والفقهية.

ثانيا: كتاب القواعد الفقهية المستنبطة من المدونة الكبرى للدكتور حسن بن أحمد زقور، أستاذ الفقه وأصوله بقسم الحضارة الإسلامية في جامعة وهران بالجزائر، وأصله رسالة علمية تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه سنة 2002، جمع فيه قواعد وضوابط فقهية المختلف فيها والمتفق عليها من المدونة الكبرى، ورتبها على الأبواب الفقهية، وشرحها شرحا مختصرا [31].

ثالثا: القواعد والضوابط الفقهية المستنبطة من خلال أصول الفتيا للخشني، لعزيزة عكوش، التي خاضت هي الأخرى بحر الضوابط والقواعد الفقهية، واستخرجت لنا قواعد وضوابط مرتبة على الأبواب الفقهية كانت منثورة في كتاب أصول الفتيا للأب الأول للقواعد الفقهية في المذهب المالكي للحصول على درجة الماجستير.

رابعا: القواعد الفقهية في كتاب عقد الجواهر الثمينة لابن شاس المتوفى سنة 616هـ، "استخراج ودراسة" للباحثة منية المهري، التي انتخبت مجموعة من القواعد المنثورة في كتاب عقد الجواهر الثمينة، ورتبتها ترتيبا موضوعيا، من حيث شمول القاعدة والاتفاق عليها بين المذاهب الفقهية، مؤصلة لبعضها الآخر، معرفة ببعض المصطلحات الفقهية الواردة في بعض القواعد، مستخرجة لبعض الفروع المتفرعة عن بعض القواعد، وقد قامت بهذه الدراسة للحصول على شهادة الماجستير من كلية العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر.

خامسا: كتاب القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب الذخيرة للإمام شهاب الدين القرافي للباحثة صفية حسين، وهي رسالة أكاديمية جامعية تقدمت بها سنة 2003 للحصول على درجة الماجستير من كلية العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر، جمعت فيها بين استخلاص القواعد الفقهية، وتخريج الفروع الفقهية عليها.

سادسا: كتاب القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية

(31) وعمله مطبوع، طبعته دار ابن حزم.

للدكتور عبد المجيد جمعة، وقد خصص جهده لاستخراج واستنباط القواعد من كتاب إعلام الموقعين دون الضوابط، بدأ فيها بالقواعد الخمسة وما يتفرع عنها، شارحا لها شرحا موجزا، مبينا أصولها وما يتفرع عنها[32].

سابعا: القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب المقدمات الممهدات لأبي الوليد بن رشد الجد المتوفى سنة520 هـ، وهي رسالة ماجستير تقدم بها الباحث ميلود ليفة، بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر سنة 2011م. وقد نهج فيها منهج من سبقه من الباحثين في هذا المجال.

فهذا ما وقفت عليه من جهود الجزائريين في علم القواعد الفقهية، وهي جهود مثمرة انضمت إلى حركة التدوين في علم القواعد الفقهية لتبقى حية نابضة.

ثبت المصادروالمراجع

1 ـ أعلام الفكر الإسلامي للفاضل ابن عاشور، مكتبة النجاح، تونس.

2 ـ الإمام أبو عبد الله محمد المقري للدكتور محمد أبو الأجفان. الناشر: دار صادر- بيروت - لبنان

3 ـ إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، بتحقيق الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، طبعة دار ابن حزم الأولى 1427هـ

4 ـ الاستثناء في القواعد الفقهية للأستاذة سعاد أوهاب طبعة ابن حزم الأولى 2010.

5 ـ شرح اليواقيت الثمينة فيما انتمى لعالم المدينة في القواعد والنظائر والفوائد الفقهية، لأبي القاسم السجلماسي بتحقيق الدكتور بدوي عبد الباقي، مكتبة الرشد سنة 2004/1425.

6 ـ عمل من طب لمن حب لأبي عبد الله المقري طبعته دار الكتب العلمية ببيروت سنة 2002/1424 مع مجموعة من الرسائل بتحقيق وتعليق وتقديم أبي الفضل بدر بن عبد الإله العمراني الطنجي.

7 ـ مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية لأبي مُحمَّدٍ، صالحُ بنُ مُحمَّدٍ القحْطانيُّ دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000م

8 ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني بتحقيق: إحسان عباس دار صادر- بيروت - لبنان ص. ب 10

9 ـ القواعد لأبي عبد الله المقري بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد معهد البحوث الإسلامية السعودية.

10ـ القواعد الفقهية المستنبطة من المدونة الكبرى للدكتور حسن بن أحمد زقور طبعته دار ابن حزم.

11 ـ القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب الذخيرة للإمام شهاب الدين القرافي للباحثة صفية حسين رسالة ماجستير.

12 ـ القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية للدكتور عبد المجيد جمعة طبعته دار ابن القيم ودار ابن عفان سنة 1421هـ

13 ـ القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب المقدمات الممهدات لأبي الوليد بن رشد الجد المتوفى سنة520 هـ لميلود ليفة رسالة ماجستير.

14 ـ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية للدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، 1416 هـ - 1996 م.

(32) وعمله مطبوع، طبعته دار ابن القيم، ودار ابن عفان سنة 1421هـ

جهود قضاة وعدول المحاكم الشرعية في تمكين المذهب المالكي بمنطقة وادي سوف في الفترة (1854 ـ 1962 م)

بقلم

أ/ الجباري عثماني

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

تعد المحاكم الشرعية بالوادي إحدى مؤسسات القضاء الإسلامي التي كانت تنشط في الجنوب الجزائري؛ أو ما يُعرف بالمنطقة العسكرية في الفترة الاستعمارية، وتُعتبر محكمة الوادي أول محكمة ظهرت في سوف، تأسست في النصف الثاني من القرن التسع عشر، ثم تلتها محكمة قمار، ثم محكمة كوينين. تتألف المحكمة من هيئة على رأسها القاضي، وعادة ما يكون من المتضلعين في الفقه، ونائبة هو الباش عدل، أما النائب الثاني فهو العدل، بالإضافة إلى العون، والوكيل، والمترجم. وسوف نحاول أن نتلمس دور القضاة والعدول السوافة وغيرهم، ممن اشتغلوا في هذه المحاكم؛ في ترسيخ وتمكين وتوظيف مذهب دار الهجرة في التقاضي بين الناس؛ وذلك من خلال عرض نماذج من العقود المدونة في سجلات ووثائق المحاكم الشرعية، ومقارنتها بما جاء في مدونات المذهب، وهذا ما نريد أن نوضحه في هذه المداخلة المتواضعة، من خلال النقاط الآتية:

1- فذلكة عن المحاكم الشرعية بالوادي:

قبل الحديث عن خزانة المحكمة الشرعية بمدينة الوادي الأولى بنا أن نُعرِّف بهذه المؤسسة، وتاريخ تأسيسها، إذن، فما هي المحاكم الشرعية؟

المحاكم الشرعية: وهي المحاكم التي تُصدِر أحكامها طبقا للشريعة الإسلامية، وخاصة في القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والنفقة[1]، والملكيات وفي عقود البيع والشراء وفي قضايا الخصومات. لم تعرف مدينة الوادي هيئة قضائية رسمية قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وقد كان السكان يرجعون في قضاياهم الخطيرة إلى ما يسمى بـ

1 - جرجس جرجس، معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، الشركة العلمية للكتاب، بيروت، لبنان 1966، ص. 278.

"الميعاد"[1]، كما كانت هناك ساحات عامة للتقاضي خاصة بكل عرش[2]، يحدث ذلك في فصل الخريف من كل سنة موعد جني التمور، يجتمع أفراد العرش تحت رئاسة الأعيان؛ لتصفية الخلافات العالقة خلال السنة، فتسترد المظالم وتصفو النفوس.

وكان الناس في سوف أواخر العهد العثماني يحتكمون إلى الفقهاء وأهل العلم، وشيوخ الزوايا؛ الذين يفصلون في الخصومات المختلفة، وهذا النوع من القضاء يُعرف بالقضاء الشعبي أو القضاء العرفي أو القضاء التقليدي[3]؛ وقد بقي التقاضي على هذه الشاكلة إلى أن احتلت فرنسا البلاد، حيث ظهرت المحكمة الشرعية في مطلع الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وأول محكمة شرعية أنشأت بإقليم سوف، هي محكمة الوادي كان ذلك في سنة 1854م، بُنِي مقرها في الجهة الشمالية الشرقية من" البرج " مدخل السوق حاليا، اندثرت ولم يبق لها أي أثر.

وتحتوي خزانة المحكمة الشرعية بالوادي، على عشرات السجلات تعود إلى الفترة الاستعمارية، وتخص المحاكم، الوادي وقمار، وكونيين، والتي كانت تنشط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي يهُمنا كنموذج في هذه المساهمة هو سجلات محكمة الوادي قسم 91[4].

يضم جناح محكمة الوادي العشرات من السجلات مختلفة الأحجام، وهي في حالة حسنة إجمالا، يحتوي السجل الواحد على المئات من مختلف العقود، كُتبت بالخط العربي المغربي وبلغة أقرب إلى العامية، مع ملخصات لكل عقد باللغة الفرنسية في الجانب الأيمن من

---

1 - الميعاد: هو عبارة عن مجلس قضائي، يختار أفراده من بين أعيان وكبراء القرى والقبائل، يصدرون الأحكام المختلفة من دفع دية الميت أو المقتول إلى تنفيذ حكم الإعدام. ينظر: علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر 2001، ص57.

2 - ساحات التقاضي للعروش هي: المصاعبة يتم الاجتماع في رحبة العرش بالحي المذكور، أولاد أحمد في رحبة الحم (بالحي)، الأعشاش في أروقة محكمة أولاد بن موسى المقابلة لسوق الوادي. ينظر: بن سالم بالهادف، سوف تاريخ وثقافة، مطبعة الوليد، الوادي، الجزائر 2008، ص. 108.

3 - يقوم على هذا النوع من القضاء شخصيات يمكن حصرها في الآتي:

أ- أهل الجواب والمعرفة: هاتان الشخصيتان يلجأ إليهما الناس في البوادي والمدن على التوالي من أجل الحسم في الخلافات التي تقع بين الفلاحين والخماسين والرعاة.

ب- شيوخ الزوايا: يقوم هؤلاء الشيوخ بالفصل فيما يعرض عليهم من قضايا ذات علاقة خاصة بالأحوال الشخصية والمواريث والملكيات.

ج- الأئمة: لم يكن لهؤلاء مسؤوليات قضائية ولكنهم كانوا كثيرا ما يطلب منهم الناس الإدلاء بآرائهم في كثير من الحالات لحسم خلافاتهم. ينظر: علي آجقوا، "النظام العدلي الجزائري (1514-1837)"، مجلة التاريخ العربي، مج. 6، ع. 20، خريف 2001، تصدرها جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، ص. 269.

4 - الرقم 91: هو الرقم الترتيبي لمحكمة الوادي التابعة لناحية قسنطينة محافظة باتنة دائرة تقرت. ينظر: الجباري عثماني، مدينة الوادي.. الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال سجلات المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن 19م، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2009. ص. 124.

الصفحة. نوع الحبر المكتوب به هو الصمغ أو ما يعرف في المنطقة بالدواية خاصة في السنوات الأولى من بداية المحكمة، كما أن هناك سجلات مكتوبة بالقلم الأزرق أو الأسود.

وبما أن هذه السجلات تصنف من المخطوطات الفريدة، أي توجد نسخة وحيدة من السجل[1]، لذا يجب على الباحث بذل جهد كبير للتدقيق في الشكل وضبط بعض الكلمات لإزالة الوهم واللبس، وما يزيد الأمر سوءا في بعض العقود الخط السقيم ومرجعه رداءة خط الكاتب أو السرعة والعجلة في الكتابة وهذا ما يؤدي إلى طمس بعض الحروف، مما يصعب فك رموز العقد أحيانا، والأخطاء الإملائية الكثيرة ككتابتهم تاء التأنيث في آخر الأسماء مفتوحة مثل: فاطمة يكتبونها فاطمت، وعدم كتابة الياء في آخر الكلمة، ورسم الألف المقصورة في صورة الألف الممدودة مثل (حضر لدى) يكتبونها (حضر لدا)، وشيوع حذف الهمزة المتوسطة (كاينة، عايشة، بايع...) وذلك لغلبة رواية ورش عن نافع لدى الجزائريين[2]، ونقط الفاء واحدة من أسفل، والقاف واحدة من أعلى على طريقة المغاربة والأندلسيين[3]، وغير ذلك.

وقد تميزت المحاكم الشرعية بأراضي الجنوب الخاضعة للنظام العسكري عن المحكمة الشرعية بالأراضي المدنية في شمال البلاد، فقد كان قضاة الجنوب يتمتعون بالسلطات الواسعة، وليس لقاضي الصلح التدخل في شؤونهم، لا يشملهم قانون 17 أفريل1889م[4]، بل هم تحت مفعول قرار 8 جانفي 1870م[5].

2- الهيئة المؤلفة للمحكمة:

أ - **القاضي:** هو رئيس المحكمة والمسؤول، يختار القضاة من بين الباش عدول المسجلين بقائمة التقدم لمنصب القضاء، يختار القاضي في أرض الجنوب من بين المحرزين على الشهادة الابتدائية من المدارس، أو من الذين يتقدمون لامتحان خاص أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة قضاة من أرض الجنوب[6]، يتميز القضاة بالتضلع في الأحكام الشرعية الفقهية، وسائر المعاملات المالية والتجارية. عدد القضاة الذين تولوا هذا المنصب في محكمة الوادي بين سنتي

---

1 - عادل سالم العيد الجادر، "إشكالية التعامل مع النسخ الفريدة عند تحقيق المخطوطات التاريخية"، عالم الفكر، ع. 3. مج. 36، مارس 2008، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص. 75.

2 - أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني (1549- 1830)، ط. 2، دار البحوث والدراسات الفقهية، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2002، ص. 9 .

3 - إياد خالد الطباع، منهج تحقيق المخطوطات، دار الفكر، دمشق، سوريا 2003، ص. 62.

4 - قانون 17 أفريل 1889: هذا القانون يجعل قاضي الصلح هو الحاكم في القضايا العامة بين المسلمين. ينظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط. 2، دار الكتاب البليدة، الجزائر 1986، ص. 314.

5 - قرار 8 جانفي 1870م: قانون سلطاني في كيفية إجراء الأحكام الشرعية الإسلامية بوطن الصحراء من ولاية الجزائر. ينظر: مجموعة قوانين دولية في ترتيب الشرع الإسلامي بإقليم الجزاير، مخطوط، يوجد بحوزة علي غنابزية، الوادي، ص- ص. 1-2.

6 - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص. 323.

(1854-1962) حوالي ثمانية عشر قاضيا، لهم مرتب سنوي كغيرهم من قضاة التل يقدر بـ 11500 فرنك في السنة[1]، وهم تحت سلطة الوالي العام ورؤساء الدوائر العسكرية[2].

ب - **الباش عدل:** يشترط في تعيينهم ما يشترط في القضاة، ويختارون من بين عدول المحاكم، ينوب القاضي عند غيابه كما يعتبر أحد الشهود على أعماله، ليس له مرتب قار مثل العدول والأعوان، فأجرتهم تجري على كل جلسة قد تعينت من أجور العقود والرسوم المختلفة[3].

ج - **العدل:** لا يمكن أن يتسمى إلا من بلغ من العمر 22 عاما، لا يشترط فيه إلا معرفة القراءة والكتابة وحسن السيرة[4]، وهو كاتب المحكمة، يكتب تحت إملاء القاضي ويختم معه أو مع الباش عدل، كما يمنح نسخة مماثلة لأصحاب العقود عند الطلب، هو الذي يحفظ أموال المحكمة ويسجل حساباتها[5].

د - **العون:** هو المعاون في المحكمة يبلغ الاستدعاء للخصوم، ينوب العدل عند غيابه، بقيت هذه الوظيفة في الوادي تضاف إلى أسماء من اشتغلوا بهذا المنصب فيقال مثلا: أولاد عثمان العون[6].

يتقاسم الأعضاء المذكورون سابقا أجرة العقود والرسوم المختلفة كما يوضح عقد القسمة المسجل في سجلات المحكمة الشرعية بالوادي، وهو كالآتي: « قد تحصل قاضي قسم 91 محمد بن الشريف وعدليه من أجرة الرسوم كلها في شهر جانفي (1884) وذلك ثلاثمائة فرنك واثنان وثلاثون فرنك، فللسيد المترجم من ذلك أربعة وثمانون فرنك والباقي مائتين وأربعة فرنك، فللقاضي أربعة وتسعون فرنك وأربعة وعشرون سانتيم، وللباش عدل تسعة وستون فرنك وأربعة وأربعون سانتيم، وللعدل تسعة وخمسون فرنك واثنان وخمسون سانتيم، وللعون أربعة وعشرون فرنك وثمانون صانتيم، وانفصلوا على رضى وطيب نفس»[7].

و- **الوكيل:** كان الوكيل في الوادي يتخذ من بيته مقرا لتلقي الزبائن، يتمثل دوره في النيابة عن السكان لدى المحكمة الشرعية بالوادي أو مجلس تريبينال (محكمة عسكرية) بباتنة، في

---

1 - المرجع نفسه، ص. 324.

2- بمقتضى قرار 30 جويلية 1887م أصبح يعتبر رئيس الملحقة بمثابة القاضي الذي يرتبط أساسا بمحكمة باتنة، حيث ترفع القضايا الهامة والخطيرة، ينظر: RENÉ VÂGET, LE SAHARA ALGERIEN TERRITOIRES DU SUD, IMPRIMIRIE LA TYPO-AITHO ALGER 1927, P. 152.

3 - مجموعة قوانين دولية، المرجع السابق، ص- ص. 105- 110؛ وللمزيد حول الأجرة التي يستحقها القضاة وغيرهم من أرباب الشريعة الإسلامية. ينظر: المرجع نفسه، ص- ص. 111 – 114.

4 - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص. 323.

5 - المرجع نفسه، ص. 318.

6 - عثماني الجباري، المرجع السابق، ص. 37.

7 - السجل رقم 04، قسمة أجرة الرسوم، شهر جانفي 1884.

التكلم والخصام أو القبض أو الإبراء[1]، كما يظهر في العقد الآتي: «...حضر المكرم الأخضر بن مسعود بن نصر الحمدي، وأشْهدَ أنه وكل وأناب علي بن عمارة الحمدي في التكلم والخصام لدى مجلس تريبينال بباتنة مع أولاد... أقامه فيما ذكر مقام نفسه وجعله بدلا من شخصه، وحضر الوكيل وقبل الوكالة»[2]

3- مضامين سجلات المحاكم الشرعية:

تصنف دفاتر المحاكم الشرعية إلى نوعين: سجلات تحتوي على عقود مختلفة ذات طابع اجتماعي واقتصادي، وسجلات خُصصت لقسمة التركات والتقديم على المحجور؛ وهذه الدفاتر هي من نوع الوثائق الإدارية، وقد وُضعت لغرض الحفاظ على المصالح العامة والخاصة في حينها، إذ لا تبيح إلا عما دوّن من ممارسات، وما حُضي بشهادة عدلين من ثقاة المسلمين، وبالتالي فإنها تقدم أصول أحكام. كتبت بالخط العربي المغربي، وبلغة أقرب إلى العامية، مع ملخصات لكل عقد باللغة الفرنسية في الجانب الأيمن من الصفحة[3].

وتشتغل المحاكم الشرعية في الوادي بعقود الزواج والطلاق، والحكم في مسائل النفقة، وتقسيم الميراث على المستحقين حسب الشرع الإسلامي، والنظر في الخلافات التي تقوم بين المستحقين، والوصية بالحجر، وتقرير النفقة، وبعض النزاعات البسيطة كحدود تراب أو وضعية باب بيت، أو ثنية غوط، وغيرها. كما تعالج المحاكم القضايا المتعلقة بالمعاملات والمبادلات بين السكان: كعقود البيع والشراء، والدين، والصدقة، والوصية بثلث، والهبة، والقرض، والقراض، والإبراء، والاعتراف، والتوكيل،.. يعتمد القضاة في تحرير نصوصها على مذهب إمام دار الهجرة، المذهب الذي له الأثر الراسخ في ثقافة المجتمع الجزائري خاصة والمغربي عامة؛ حيث كثر أتباع الإمام مالك واستحوذوا على الساحة الفقهية المغربية، حتى صار لا يفتى إلا به ولا يولى إلا من انتسب إليه، ومن شدة التمسك بهذا المذهب والغيرة عليه، فهذا الشيخ ابن التّبَّان[4] الفقيه الإمام من العلماء الراسخين والفقهاء المبرزين ضربت إليه أكباد الإبل من الأمصار لعلمه بالذب عن مذهب مالك. قال عنه القابسي بعد موته: رحمك الله لقد كنت تغار على المذهب وتذب عن الشريعة.[5] والذي قال قولته الشهيرة "لو نُشرت بين اثنين ما خالفت مذهب مالك". وقد عبّر الجزائريين عن حبهم للمذهب وولائهم له في أمثالهم

1 - عثماني الجباري، المرجع السابق، ص. 37.

2 - السجل رقم 09، عقد رقم 469، سنة1891م/1308هـ

3 - عثماني الجباري، المرجع السابق، ص ص. 11-13.

4 - هو: أبو محمد عبد الله بن إسحاق المغربي، ابن التّبَّان، عالم القيروان، وشيخ المالكية، وكان حافظا بعيدا من التصنع والرياء، فصيحا، كبير القدر، توفي سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة للهجرة. ينظر: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. 12، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/2006م، ص. 330.

5 - محمد بن يوسف الغرناطي المالكي، التاج والإكليل لمختصر خليل، ج. 2، دار الكتب العلمية، 1416هـ-1994م، ص. 364.

الشعبية ومنها: "سيدي خليل والألفية الحكمة ثمة مخفية"[1].

4- دور بعض وقضاة وعدول وفقهاء سوف في خدمة المذهب:

لقد عرفت وادي سوف قبل ظهور المحاكم الرسمية جهابذ من أهل الفقه والدراية، نهلوا من مصادر وأمهات مذهب الإمام مالك، وأصبحوا من الذين يشار لهم بالبنان، ويقصدهم القاصي والداني للفتية والبيان، وألفوا الكتب والرسائل والمنظومات الشارحة والمبينة والمفصلة لطلبة العلم، ونذكر من هؤلاء الأعلام "الشيخ خليفة بن حسن القماري" وهو أشهر من نظم خليل، وقد سمى نظمه المذكور "جواهر الإكليل في نظم مختصر الشيخ خليل"؛ وقد امتاز بسلاسته ودقته، عدد أبياته 9817 فأبيات الجزء الواحد حوالي خمسة آلاف بيت، ويعرف عنه أنه اعتنى بالفقه المالكي عناية خاصة فله كتاب سماه "الكنش" أو الكناش جمع فيه مسائل فقهية هامة على شاكلة النوازل والفتاوى، وقد قدره من رآه بـ 300 صفحة من الحجم الكبير[2]، بالإضافة إلى أعمال أخرى خدم بها المذهب، وكانت نبراسا لمن جاء بعده من فقهاء وقضاة البلدة الذين تولوا فصل الخصام، وتوثيق الروابط والأشهاد. نبرز بعض أدوارهم فيما يأتي في شأن خدمة المذهب والمساهمة في ترسيخه في مخيال الفرد السوفي، ونأخذ فقط نماذج علا كعبها، وفشا ذكرها، وسال مداد قلمها على القرطاس، وطال بقاؤها على كرسيُّ القضاء.

- **القاضي أحمد بن دغمان:**

من مواليد بلدة قمار بسوف، قرأ بها القرآن ومبادئ العلوم الشرعية، ثم توجه إلى الجريد التونسي والى جامع الزيتونة المعمور، وبعد تخرجه درَّس مدة بالكاف بتونس، ثم طلبته الزاوية التجانية بقمار، وعين شبه قاضي يفصل في النوازل ويحل المشاكل وهذا طيلة 14عاما، إلى أن استقال من خطة القضاء في قمار، وترجع أسباب عزله إلى بأن عصابة من أهل قمار عدتها خمسة وثلاثون رجلا جاءوا بعصيهم إلى دار القاضي وضربوا الباب وهددوا بأنه يجب عليه أن يطلب من الحكومة (الفرنسية) الاستقالة وإلا قتلوه غيلة، فخاف الشيخ وطلاب التسليم، فقبلت منه الحكومة ونقلته إلى مدينة الوادي وولته قاضيا به، وذلك في يوم 24 أكتوبر من سنة 1876 الموافقة لسنة 1293هـ واستعفي منه (القضاء) في أكتوبر 1295هـ/1878م والسبب في ذلك؛ هو لأن فرنسا أرغمته أن يحكم في مسألة بما تراه الحكومة لا بما أنزل الله في كتابه وشرعه، فأبى وامتنع وطلب الإقالة من تلك الخطة فأقالته الحكومة[3].

---

1 - الطاهر عمر الطاهر نابي، "أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب العربي"، مجلة رسالة المسجد، السنة الخامسة، ع. 3، تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، رمضان 1428هـ/ سبتمبر2007، ص ص. 8-9.

2 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 2، دار البصائر، الجزائر2007، ص ص. 77-78.

3 - للمزيد حول ترجمة الشيخ ابن دغمان، ينظر: محمد الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، مخطوط، بحوزة عمار عوادي، تغزوت، الوادي، ص ص. 73-76؛

وبعد استقالته من وظيفته تفرغ وعكف على التدريس بالزاوية التجانية بين قمار وتماسين، وتخرج على يده ثلة من فقهائها، ممن أخذوا على عاتقهم خدمة مذهب أهل الحجاز، وألف الشيخ مجموعة من المنظومات في البسملة والتجويد وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 1309هـ/1891م بتقرت عندما كان عائدا من تماسين، ودفن في قمار[1].

وقد وردت على الدولة الفرنسية نازلة آل عرضتها على أهل الشريعة الإسلامية، وعرضت المسألة على القاضي ابن دغمان الذي يتولى خطة القضاء في الوادي آنذاك كم أسلفنا، وتتمثل هذه النازلة في أن "مبتوتة"[2] أي مطلقة ثلاثا، مقطوعة لا رجوع فيها لزوجها، فأراد الطرفان الرجوع، وكانت الفكرة على تأجير مُحَلِّل، فتم ذلك ونكحت المرأة محللا خفية من بلد غير بلدها. وكان فصل ابن دغمان في القضية بما نصه في الآتي:

«قد ذكر سيدي قاسم عظوم في برنامجه مضمنا لما عليه أهل الأصول مما هو معلوم وعام، ولم يجدوا محيدا عنه في ميدان الأحكام، أن العادة محكمة، وأن الحكم يدور مع العرف... وأن كل دعوى يكذبها العرف فهي باطلة، وأن قرائن الأحوال مقترنة عند الإمام مالك. ويقول سيدي خليل في ذلك "والمبتوتة حتى يولج بالغ الحشفة بلا مانع ولا نكره فيه، بانتشار في نكاح لازم وعلم الخلوة"... ويضيف قال سيدي عبد الباقي قال الشيخ حلولو: والمعتد عند قضاء تونس اليوم التكليف عند العقد بإثبات أنه لا يتهم بتحليل المبتوتة، فثم يباح له تزويجها، ثم إن طلقها لم تبح لزوجها إلا بعد البناء بها. ولورود هذه الدلائل والفروع احترزنا من هذه النازلة وخشينا الوقوع في وعيد الخبر "لعن الله المحلل والمحلل له"...»[3].

ثم يعرض الشيخ الحالة ويقول: كون المرأة بعدما أبتها مطلقها، ثم نكحت محللا خفية، وحضر لدينا المحلل المذكور بالمحكمة، وأعترف بأنه محلل، ورجع إلى الله سبحانه وتعالى، تم فسخ العقد (من طرف الشيخ القاضي) وسُطر ذلك في سجل المحكمة؛ وبرر ذلك بأن العرف والعادة المحكمين ينفيان صحة العقد عليها لهذا المحلل من غير سماع من أهل البلد لخطبته

---

1 - علي غنابزية، "الحركة العلمية بوادي سوف منذ القرن 6هـ وآثارها الفكرية المدونة"، محاضرة ألقيت في الندوة الفكرية الخامسة، أيام 24-25-26 ماي 2006، الجمعية الثقافية للمركز الثقافي بقمار، الوادي.

2 - من بت، بتا: قطع. والمبتوتة عند المالكية: هي المطلقة بلفظ البت. وكذا بلفظ ثلاثا في مرة أو مرات. وهي المطلقة ثلاثا للحر، أو اثنتين للعبد. ينظر: سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر، دمشق، سورية، ط. 2، 1408 هـ / 1988 م، ص. 31. وعندهم أيضا، أنه من يتزوج امرأة طلقها ثلاثا ألْبتة قبل أن تنكح زوجا غيره، أو أخته من الرضاعة، أو النسب، أو من ذوات محارمه عالما بالتحريم أقيم عليه الحد ولم يلحق به الولد؛ إذ لا يجتمع الحد وثبوت النسب، قال اللخمي يريد إذا ثبت أنه عالم بالتحريم قبل النكاح وإلا فإن لم يعلم أنه كان عالما بالتحريم إلا بعد النكاح فإنه يحد ويلحق به الولد. ينظر: محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج. 3، دار الفكر، دمشق، ط. 3، 1412هـ/1992م، ص. 417.

3 - محمد الطاهر التليلي، فذلكة تاريخية عن منطقة سوف، تع. أبو القسم سعد الله، نشر مجلة العرب، س. 39، ج. 5، 6، مجلة شهرية تعنى بتاريخ العرب وآدابهم وتراثهم الفكري، العربية السعودية، جانفي- فيفري، 2004، ص ص. 287-288.

إياها؛ ولأن العرف والعادة أن المرأة يؤتى بها ولا تأتي، ومع هذا ذهبت المرأة مع ضرتها ولم تبت إلا ليلتين ببلد المحلل؛ وهذا غير جائز شرعا. ومن هذه النازلة يظهر حرص القاضي ابن دغمان على أن يكون الفصل في القضايا والنوازل التي تعرض عليه في المحكمة استنادا لمذهب السادة المالكية.

- القاضي محمد بن الشريف السوفي:

هو محمد بن محمد الشريف بن نصر الله المصعبي الظهراوي، من سكان مدينة الوادي، عُين نائبا (باش عدل) للقاضي "أحمد بن دغمان القماري" سنة 1876م بمحكمة الوادي الشرعية، ثم ترقى إلى منصب قاضي في سنة 1878م بالمحكمة نفسها وبقي في هذه الوظيفة إلى غاية 1305هـ/1888م مدة عشر سنوات[1]. وقد فصل الشيخ في عديد القضايا والنوازل، وأشرف على كثير من عقود القران والطلاق، وكذا عقود البيوع، دعامته في ذلك مختصر خليل ومصادر أخرى من أمهات المذهب المالكي. ونختار من بين هذه العقود عقد الوقف (الحبس) الآتي:

« حبَّس ووقَّف الأشيب السيد محمد الشريف بن نصر الله المصعبي الظهراوي على محمد الحبيب وشقيقه محمد الأخضر ابني ابنه بالقاسم الصغار الذين هما في حجره، وحجر عمهما سي محمد الشريف، جميع حصة النخيل التي هي على ملكه الكاينة (كذا) له وعلى ملكه بالغوط الكبير بجر الصحن، إحدى جرور الوادي، التي هي شرقا من نخيل المحبس عليهما، محتوية تلك الحصة على ستة أسطار مقبلين (كذا)، أربعة أسطار غروس كبار، وسطرين متاعين(كذا) الحشاشين... ومجموع نخيل الحصة المذكور أربعة عشر غرس، وأربع حشاشين التي في الرقة زوج دقالي نور وفزانية وتمرقرت بجميع حقوقها وحدودها وتمرها ومنافعها، وطريق تلك الحصة يكون عليها حبس المحبس، تلك الحصة على من ذُكر وعلى من يولد لهما من الأولاد الذكور دون الإناث، ثم على أعقاب أعقابهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام، لا يدخل في ذلك الأبناء مع الآباء بحيث الطبقة السفلى لا تشارك العليا، ومن مات منهم بغير عقب رجع نصيبه إلى أقرب الناس الموقوف، تصرف غلات الحبس المذكور مع المحبس عليهما بعد أن تقام منها مصالح الحبس المزبور. حبسا تاما ما بدا سرمدا، لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يورث ولا يغير عن حاله، ولا يبدل عن سبيله قايما (كذا) على أصوله، محفوظ على شروطه، حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين. أراد المحبس بذلك وجه الله العظيم والله لا يضيع أجر المحسنين، فمن سعى في تغييره وتبديله فإن حسبه وسيعلم الله الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون، وتولى المحبس وعمهما سي محمد اختيار ذلك لمن ذكر إلاَّ أن يبلغ

1 - محمد بن عزوز، تاريخ زاوية سيدي سالم، مخطوط موجود بزاوية سيدي سالم، الوادي، ص. 120؛ عثماني الجباري، المرجع السابق، ص. 38.

من حبس عليهما ذلك، فيتوليا ذلك لأنفسهما... »[1].

وكما هو معروف أن، للحبس أغراض كثيرة في مقدمتها رغبة المالك في تخليد ما يملك في عقبه من بعده، وهو مدفوع في ذلك بعوامل متنوعة تتمثل على الخصوص في ضمان حد أدنى من أسباب الحياة لمن هم تحت رعايته كالسكنى والمعاش وغيرها. ويشترط في الوقف توفر أربعة عناصر وهي: الواقف وهو المالك، والموقوف، والموقوف عليه، والصيغة نحو وقفت أو حبست[2].

وقد توفرت هذه العناصر في هذا الحبس، وهو من نوع الحبس الذُرِّي (الأهلي)[3]، حيث ذكرت جهة البِر وهما الحفيدان، وعلى من يولد لهما، لا يبدل ولا يغير ولا يوهب ولا يباع، ولهما حق التصرف مباشرة في الحبس دون قيد أو شرط أو إرجاء أو تردد بينهما. وبمعنى أوضح أن الحبس الذي يخرج من يد المحبس ويصير بيد الورثة الموجه إليهم يقتضي الحيازة مثلما هو الشأن بالنسبة للهبة، وهو ما يشترط عند السادة المالكية. في حين المذهب الحنفي مثلا، هذا الشرط الأخير غير وارد البتة، فعندهم يباح للواقف الانتفاع بما أوقفه مدى الحياة[4]. وهذا يدل مما لا يدع مجالا للشك بأن القاضي الشيخ محمد الشريف كان لا يحيد عن مذهب مالك في الإفتاء والفصل في الأحكام.

- **الباش عدل، الشيخ إبراهيم بن عامر:**

وهو إبراهيم بن محمد الساسي بن إبراهيم بن محمد بن عامر، ولد خلال 1292هـ/ 1875م بالوادي، أظهر الشيخ منذ شبابه ميلا للعلم والتعليم، حيث تلقى دروسا على شيوخ قمار في قواعد النحو بشرح متن الأجرومية، والمرشد المعين على الضروري من علوم الدين لعبد الواحد بن عاشر في الفقه المالكي. ثم انتقل إلى تونس ونهل العلم عن كبار علمائها في الفقه المالكي، كالشيخ محمد النخلي، والشيخ الأخضر بن حسين، والشيخ محمد الطاهر بن عاشور. ثم رجع إلى مسقط رأسه مدرسا من طراز عال[5]، وأصبح الشيخ علما فذا لا يشق له غبار،

---

1 - السجل رقم 04، رسم رقم 324، 07 رمضان،1301هـ/30-06-1884م.

2 - أحمد بن محمد الدردير، أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت)، ص. 156-158؛ محمد محمد سعد، دليل السالك لمذهب الإمام مالك، دار الفكر، (د. ت). ص. 131.

3 - الوقف من حيث الجهة التي حبس عليها أو من حيث الغاية منه نوعان: الوقف الخيري، وهو ما جعل ابتداء على جهة من جهات البر. والنوع الثاني هو، الوقف الذري أو الأهلي، وهو ما جعل ابتداء على معين، سواء كان واحدا أم أكثر، سواء كانوا معينين بالذات أو معينين بالوصف. ينظر: أحمد عوف عبد الرحمان، "أوقاف الرعاية الصحية في المجتمع الإسلامي "، كتاب الأمة، ع. 119، جمادي الأولى 2007/1428، تصدر عن وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات، قطر، ص. 48.

4 - فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ميديا بلوس، قسنطينة 2005، ص. 66.

5 - مياسي إبراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007، ص. 240؛ عاشوري قمعون، الشيخان (إبراهيم العوامر والهاشمي حسني)، مطبعة مزوار الوادي، الجزائر 2010، ص ص. 21-25.

ومفتيا بارعا لا يجارى، له مؤلفات في الفقه المالكي وفي التاريخ أيضا، يوجد أغلبها في خزانة المخطوطات بمكتبة سيدي سالم، ومنها: رسالة مخطوطة في الاعتناء بالهلال، جاءت تحت عنوان "رسالة الأصول الحسان لما به ثبوت صوم رمضان"، ورسالة سماها "تحفة السالكين ودلالة السائرين لمنهج المقربين"، ورسالة في حكم البسملة والموسومة بـ"قلائد الدر في بعض ما يتعلق بالبسملة من السر" قال في مطلعها: هذه فوائد جمة ومسائل مهمة من أحاديث صحيحة وكتب صبيحة وسميتها بقلائد الدر في بقلائد الدر في بعض ما يتعلق بالبسملة من السر... اعلم أيها الواقف على هذه الرسالة المباركة أنها صحيحة النقل بعيدة الثقل، والعامل بشرطها يقف على ما أراد بإذن الله.[1] وله أيضا رسالة تحت اسم "بيان الخطا الواقع من قصار الخطى"[2]، هذا بالإضافة إلى كتابه الشهير الذي أرخ فيه لمنطقة سوف، "الصروف في تاريخ الصحراء وسوف" والذي بفضله شاع ذكره في الآفاق، وصار المُؤَلَف بداية كل باحث، ونهاية كل هاوٍ.

تقلد الشيخ العوامر رتبة "باش عدل" بمحكمة كوينين بمقتضى قرار حكومي مؤرخ في 11 يناير 1913، ثم حول إلى المحكمة الشرعية بالوادي في رتبة نفسها يوم 18 ماي 1916، وقد عمل مع القاضي إبراهيم بن العربي عيساوي التاغزوتي، وقد قام الشيخ بتنظيم الأحكام وفق ما يقتضيه الشرع الإسلامي، واعتمد في ذلك على المذهب المالكي، وكان المرجع والمفتي في جميع القضايا التي تطرح أمام المحكمة، وكان يسهل في إفتائه ويخرج في بعض الأحيان على مذهبه، الذي له القدم الراسخ في سوف، إلى غيره من المذاهب ليسر ولا يعسر من جهة،[3] ويدل دلالة واضحة على سعة علمه، ونبذه للتعصب من جهة ثانية.

كان الشيخ يمتلك روحا ثورية وثابة، ويكاد يتميز من الغيظ تجاه الاستعمار، يقف إلى جانب الحق والعدل، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا تثنيه عن ذلك طبيعة الوظيفة الرسمية ولا المنصب الذي تبوأه. ويصف الشيخ زهير الزاهري هذا الموقف الشهم من مختلف القضايا التي تطرح عليه في المحكمة، فيقول[4] :

وفي دنيا المحاكم كنت حرا فما استهواك في حكم رغيف
ويبكيك اليتامى كل صبح وتشكرك الأرامـل والضعيف
وكان الحق في يمناك سيفا مضاء ليس يحمله الوصيف
ومن يجهر بإصلاح يعاقب وليس هناك قـانـون لـطيف

1 - إبراهيم العوامر، قلائد الدر في بعض ما يتعلق بالبسملة من السر، مخطوط موجود بمكتبة سيدي سالم، الوادي، ص. 2.
2 - عاشوري قمعون، المرجع السابق، 64.
3 - مياسي إبراهيم، المرجع السابق، ص. 213.
4 -عاشوري قمعون، المرجع السابق، 24.

ونتيجة جرأة الشيخ في الصدع بالحق، والحكم بما أنزل الله، والمطالبة بحقوق الأهالي؛ سبَّب له ذلك في مضايقات من الإدارة الفرنسية، واتهم بالتمرد وعوقب بتنزيل رتبته إلى منصب "عدل" وحول إلى أولاد جلال. ومع ذلك بقي وفيا لرسالته المسجديه ولمذهبه مدرسا وشارحا، عليه رحمة الله.

- **القاضي العُرفي، الشيخ الأمين غمام عمارة[1]:**

لقد كان كثير من سكان القرى بوادي سوف في الفترة الاستعمارية يلجأون في حل مشاكلهم وفض نزاعاتهم، مهما كان نوعها إلى شخصيات محلية مشهود لها بالعلم والتقوى، من أئمة وأهل معرفة وشيوخ زوايا.

وقد كان سي الأمين بحكم أنه إمام ومقدم الطريقة القادرية بحاسي خليفة، فهو بمثابة القاضي الشرعي في البلدة بأكملها، يقصده الناس في حل خصوماتهم ونزاعاتهم من كل حدب وصوب، والدليل على ذلك ما وجدناه من عدة وثائق عدلية شعبية فصل فيها الشيخ، وتشمل عقود البيع والشراء وعقود الإبراء وعقود الزواج والطلاق وغير ذلك، ترجع إلى أربعينيات القرن العشرين، وإلى ما بعد الاستقلال. وتظهر الصفة الرسمية لهذه العقود من خلال بصمة الأصابع أو الإمضاء[2] لطرفي العقد في العقود المدونة زمن الإدارة الفرنسية. أما بعد الاستقلال أصبحت العقود تُعتمد بضريبة الدمغة وختم البريد[3]. مع العلم أن هذه الوثائق المختومة بخاتم سي الأمين معترف بها زمن السلطات الفرنسية، والسلطة الجزائرية بعد الاستقلال[4].

وقد كان سي الأمين من أتباع مذهب إمام دار الهجرة، لا يفتي إلا به، سواء في العبادات، أو المعاملات والأحوال الشخصية، دعائم حكمه في القضايا التي تعرض عليه هو نصوص كتاب مختصر خليل. ويتجلى حرص الشيخ على التمسك بالمذهب المزبور، ما جاء على لسانه في منظومته "البسملة" التي ألفها في التاريخ 28 ربيع الأول 1402هـ الموافق لـ 1982/01/24، كجواب على الخلاف الذي نشب بين أفراد الطريقتين التجانية والقادرية في حكم الصلاة بالبسملة أو دونها. وسئُل الشيخ عن ذلك فكان رده في منظومة عنوانها "جواب عن البسملة وحكمها في الصلاة وفضلها" حيث جاء في مطلعها:

يا سائلا تريد فهم البسملة وحكمها في الفرض أو في النافلة

---

1 - فهو الأمين بن محمد جدير بن عمارة بن بالقاسم بن علي بن محمد بن أبي بكر بن علي الطويل بن غمام، من عرش المصاعبة فرقة الشبابطة، من مواليد 1920 بقرية حاسي خليفة، تولى إمامة المسجد الكبير بالقرية، إلى جانب القضاء التقليدي. توفي عليه رحمة الله صباح يوم الجمعة 01 أفريل 1983م. ينظر: الجباري عثماني وآخرون، الأمين غمام عمارة 1920-1983 سيرته وآثاره، مخطوط بحوزة المؤلف، ص ص. 20-37.

2 - عقد بيع نخل، مؤرخ في 14 من شهر ذي الحجة 1362هـ/1943م وثيقة بحوزة غمام عمارة الطيب.

3 - عقد بيع منزل بحومة الشهداء، حاسي خليفة، مؤرخ في التاريخ 1980/09/07، وثيقة موجودة بزاوية سي الأمين. حاسي خليفة.

4 - الجباري عثماني وآخرون، المرجع السابق، ص ص. 52-53.

إثبـــاتها ونفيـــها قطعـــي كلاهمـــا فعـــله النبـــــي
صلـــى بها نبينا جهـــــارا كذلك قد أســـــرها إسرارا

وبَيَّن في الأبيات الآتية رأي العلماء في حكم البسملة فقال:

بعض الفحول قرر وجوبها وبعضهم يقول باستحبابها
كابن نافع يرى وجـــوبها وابن مسلمة يقـــر بندبها
وثبتت عند ذوي الفصاحة عـن مالك بأنها مبـــاحة
كرهت بنية المفـــــروض هذا بلا شك ولا غموض

وينبذ الشيخ الخلاف، والتعصب للرأي دون علم ودراية، ويحث على التمسك بالمذهب المالكي فيقول:

خذ الصواب وأنبذ الجـــدالا واستحضر الجواب والسؤال
واخرِج من الخلاف والتعصب وكن رشيدا مالكي المذهب

وللشيخ مشوار طويل في الدروس اليومية تقريبا التي كان يقدمها في المسجد الذي يأمه قبل أن تعتل صحته، مفسرا للقرآن العظيم، ومبينا وشارحا متن ابن عاشر، وغيره من مراجع المذهب المالكي.

وقصارى القول، لقد كان لفقهاء وقضاة وعدول السوافة الذين تولوا هذه المناصب في المحاكم الشرعية التي كانت تنشط في وادي سوف، دورا مهما في تمكين المذهب المالكي بالمنطقة؛ حيث كانوا لا يفتون إلا به، ومصادره من مختصر خليل وغيره هي دعائم حكمهم في القضايا والنوازل التي تطرح عليهم في المحاكم وخارجها، في زمن صعب وحالك، هيمن على البلد الاستدمار والاستحمار الفرنسي، الذي حاول تغريب وفرنسة المجتمع الجزائري العربي المسلم.

فقه النوازل في المدرسة المالكية الجزائرية

بقلم

د/ نور الدين حمادي

جامعة الجلفة (الجزائر)



مقدمة

خلّف علماء الجزائر تآليف في الفتاوى والنوازل، منها ما يتعرض لموضوعات مختلفة، ومنها ما يعالج قضية بعينها، ومما يلفت النظر هو أن تتبع جميع التراث النوازلي في الجزائر من الأمور الصعبة، لعدم وجود فهرس شامل ودقيق لمجموع هذا التراث ناهيك عن ضياع العديد منه.

وشهدت الفترة الممتدة زمنيا من القرن 16م إلى غاية القرن 20م إنتاجا نوازليا متقدما؛ وتجدر الإشارة هنا إلى وجود حواضر فقهية معروفة مثلتها مدينة قسنطينة خصوصا في العهد العثماني، وتلمسان التي أنجبت في عهودها الزاهرة أعظم الفقهاء الذين عرفتهم الجزائر تدريسا وتأليفا في بداية العهد العثماني، وطيلة القرن العاشر حيث جلبت فاس إليها معظم الباقين في تلمسان ونواحيها، وظلت مازونة تنافس تلمسان في ميدان الفقه. كما نجد عنابة تضم عائلات علمية: كأسرة البوني والعنابي.

وفي العهد العثماني كان بعض الفقهاء متحررين في تناول النوازل وقضايا العصر والحياة الاجتماعية بصفة عامة.

وفي العصر الحديث أفتى فقهاء الجزائر في النوازل التي شهدتها الجزائر ومن أبرز النماذج: الشيخ أحمد حماني رحمه الله.

وتأتي هذه المداخلة لتقدم مقاربة أصولية فقهية يتعرض البحث فيها لجهود فقهاء الجزائر في فقه النوازل وذلك من خلال التعرض للتعريف بفقه النوازل، ثم التطرق لكتب النوازل لدى الجزائريين وتاريخ الاهتمام بها، وأخيرا معالجة النوازل: المنهج والتطبيقات.

1/ التعريف بفقه النوازل:

الناظر لمصطلح فقه النوازل يجد أنه مركب إضافي يتكون من: النوازل، الفقه، المعاصرة، وهذا يتطلب تعريف كل مفردة على حدّة، ثمّ تحديد معنى النوازل الفقهية المعاصرة كعلم.

أولا: الفقه.

لغة: ذكرت كلمة الفقه في القرآن الكريم عشرين مرّة[1]، وقد استعملت لثلاثة معان.

أولا: بمعنى العلم والمعرفة: ﴿ قَالُواْ يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيراً مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفاً.. ﴾[2]

ثانيا: الفهم. كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْماً لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً﴾[3]

ثالثا: يطلق الفقه على الإحاطة بالشيء والتعقل. قال تعالى: ﴿... فَمَا لِهَؤُلاء الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾[4]

اصطلاحا: استقر الفكر الأصولي على تعريف الفقه، بأنه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من الأدلة التفصيلية[5].

ووصف الفقه بأنه مكتسب من الأدلة التفصيلية يرشد إلى التفريق بين فقه أهل الاجتهاد الذين توصلوا إليه اكتسابا عن طريق التعامل مع الأدلة الشرعية. وبين فقه أهل التقليد الذين أخذوه في الغير بالتسليم دون الرجوع إلى دليل.

والمتتبع لتاريخ هذا المصطلح، لا يفوته أن يسجل انتقال هذا المصطلح من دائرة العموم إلى دائرة التخصيص والاستقرار، ومن المفيد هنا أن نشير إلى ما يلي:

1- أن كلمة الفقه بهذا التحديد الأصولي لم تكن معروفة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة، بل أكثر من ذلك، أن هذا المصطلح لم يكن شائعا، حيث استحوذت عليه كلمات أخرى مثل: القضاء، الرأي، الاجتهاد. فقد روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنه كان إذا نظر في مسألة تحتاج إلى فهم دقيق قال: " هذا رأيي فإن يكن صوابا، فمن عند الله وإن يكن خطأ فمني واستغفر الله".[6]

2- أن الاستعمال القرآني والنبوي لكلمة فقه في مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[7]، وقوله ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقه في الدين»[8]، لم ينحصر في العلم السطحي، بل فيه إشارة واضحة

(1) محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص525.
(2) هود، من الآية91.
(3) الكهف، من الآية93.
(4) النساء، من الآية77.
(5) البيضاوي، نهاية السول في شرع مناهج الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 22/1.
(6) ابن القيم، أعلام الموفقين، دار الحديث، القاهرة، 54/1.
(7) التوبة، من الآية122.
(8) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، 178/2.

إلى العلم المتفحص والعميق الذي ينفذ إلى أعماق الأشياء ويقع على الصميم منها[1]. ومعنى ذلك أن قصر مدلول كلمة فقه وفقيه على تحصيل جملة من الأدوات الاجتهادية المتعارف عليها، هو تحديد وتضييق لمدلول كلمة الفقه، لأن الفقه هو نظر دائم وفهم عميق للنصوص ولآليات الاجتهاد والواقع ومتطلباته بتوظيف كل المناهج العلمية المساعدة على فهم واقع الناس لتنزيل أحكام الشرع المناسبة عليها، تحقيقا لمبدأ صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان.

ثانيا: النوازل.

لغة: ج. نازلة. قال ابن فارس: النون والزاي واللام كلمة صحيحة. تدل على هبوط الشيء ووقوعه.

والنازلة هي المصيبة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس[2]، قال الشاعر:

قد هون الصبر عندي كل نازلة ولين العزم حد المركب الخشن

والنوازل بهذا المعنى تشمل جميع الحوادث التي تحتاج لفتوى لمعرفة حكمها، سواء أكانت، هذه الحوادث متكررة أم نادرة الحدوث.

والذي يتبادر إلى أذهاننا في عصرنا الحاضر انصراف لفظة نازلة إلى كل واقعة أو حادثة مستجدة لم تعرف في السابق بالشكل الذي حدثت فيه الآن.

اصطلاحا: مما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه التسمية "النوازل" مشتقة من المعنى اللغوي الشديدة من شدائد الدهر. حيث إن النازلة عندما تنزل بالناس سواء أكانت دينية أم سياسية، أم اقتصادية أم اجتماعية تحدث في نفوسهم شيئا من الخوف والقلق، فيهرعون إلى الفقهاء لاستجلاء آرائهم، فإذا أفتى الفقيه، وأصدر الحكم الشرعي، فإن النفوس تهدأ وتلتزم تلك الفتاوى. والمتتبع لمصطلح النوازل يجد جملة من التعريفات للقدامى والمعاصرين.

أولا: القدامى.

عند الاستقراء لتعاريف القدامى نجد أن مصطلح النوازل لم يكن شائعا بينهم ولم يقدم أحد تعريفا دقيقا يصلح أن يكون حدا لها، وإنما أعطوا تصورا عاما لا يصدق أن يكون تعريفا لمصطلح النازلة[3].

وعند التدقيق نجد أن عدم شيوع مصطلح النوازل في استعمال الفقهاء يمكن إرجاعه

---

(1) ع- الكريم الخطيب، التفسير القرآني، مطبعة السنة المحمدية، 917/11.

(2) ابن فارس، معجم مقياس اللغة، 417/5. أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة 211/13. الجوهري في الصحاح 2/1. 1399هـ محمد بشير الإدلبي. المطلع على أبواب المقنع، ص85. أحمد محمد الفيومي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي أحمد الفيومي، ص305.

(3) عبد الناصر أبو البصل، المدخل إلى فقه النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة ندوات ومناظرات. مطبعة المعارف الجديدة. الرباط. المغرب، ص124.

لجملة من الأسباب:

1- وجود مرادفات أخرى أخذت معنى النوازل، أو دخول هذا المصطلح تحتها وهي لا تقل شأنا في التداول عن مصطلح النوازل خصوصا: الفتاوى، الأقضية، العمل، الأحكام.

2- قلة استعماله، وتداوله أولا في القرون المتأخرة.

3- اقتصاره على المصائب الشديدة التي تنزل بالناس ثم بدأ بتعميمها على كل الوقائع الجديدة، التي لم يسبق لها أن وقعت.

ومن بين التعاريف القديمة نسبيا التي وجدناها تعريف ابن عابدين: "المسائل التي سئل عنها المشايخ المجتهدون في المذهب ولم يجدوا فيها نصا، فأفتوا فيها تخريجا"[1].

والملاحظ على هذا التعريف ما يلي:

1- الاقتصار في معرفة حكم النَّازلة على مذهب معين، مما يعكس طبيعة، العصر، المتميزة بالجمود على أقوال السابقين.

2- اعتماد منهج واحد في معرفة حكم النازلة وهو "التخريج"، مما يبين أن جهود السابقين اهتمت بالجوانب العملية التطبيقية المعالجة للوقائع، ولو يهتموا بالجوانب النظرية. فلم يتم مواكبة النوازل بآليات اجتهاد جديدة، بل تم الاقتصار على قوالب معينة أهمها "التخرج".

وما يصدق على هذا التعريف، يصدق على كل التوجه في معالجة النوازل عند القدامى. بداية من القرن الخامس الهجري.

ثانيا: المعاصرون.

تعددت تعاريف النوازل في العصر الحاضر، بنفس المصطلح، أو بمصطلحات مشابهة له: كالمستجدات، والوقائع. ومن بين هذه التعاريف:

1- المسائل والوقائع التي تستدعي حكما شرعيا[2].

2- د. مبارك جزاء الحربي: الواقعات والمسائل المستجدة التي تنزل بالعالم الفقيه، فيستخرج لها حكما شرعيا[3].

3- د. مسفر القحطاني: الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد[4].

4- د. الحسن الفيلالي: الواقعة والحادثة التي تنزل بالشخص سواء في مجال العبادات أو المعاملات أو السلوك أو الأخلاق، حيث يلجأ هذا الشخص إلى من يفتيه بحكم الشرع في

---

(1) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 35/1.

(2) عبد الناصر أبو البصل، المرجع السابق، ص11.

(3) مبارك جزاء الحربي، نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية، ص 287 . 288، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة الكويت. السنة: 21 العدد 64 مارس 2006 م.

(4) مسفر القحطاني، منهج استنباط النوازل، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط1، ص90.

نازلته[1].

5- عبد العزيز خلوف: مشكلة عقائدية أو أخلاقية أو ذوقية يصطدم بها المسلم في حماية اليومية، فيحاول أن يجد لها حلا يتلاءم وقيم المجتمع بناء على قواعد شرعية[2].

والملاحظ على هذه التعاريف ما يلي:

1- عدم التفرقة بين النوازل التي لم يسبق أن وقعت وبين النوازل التي لها ما يشابهها في الماضي.

2- أغلب التعاريف اتجهت نحو معرفة حكم النازلة من الناحية الشرعية، دون الإلتفات إلى منهج النظر فيها، وكأن آليات وضوابط معرفة حكم النوازل واحد في كل عصر ومصر وحال، لا يقبل النظر فيه.

التعريف المقترح:

بعد النظر في التعاريف السابقة يمكن اقتراح التعريف التالي للنوازل: الوقائع التي تنزل بالناس أفرادا أو جماعات، وتستدعي معرفة حكمها الشرعي، وفق ما يناسبها من آليات اجتهاد.

مبررات التعريف:

1- أن النَّوازل منها ما يتعلق بفرد بعينه، ومنها ما يخص جماعة لها خصائص متميزة، كالأقليات المسلمة التي تعيش في الغرب، ومن النوازل ما يتعلق أمره بدولة مسلمة، أو بمجموع الدول الإسلامية، وعليه فإن النظر في نازلة كل قسم من هذه الأقسام يختلف من جهة النظر في محل النازلة، ومن جهة النظر في مآلات الحكم.

2- أن الوقائع التي تحدث قد يكون لها شبيه، بواقع في الماضي، وقد تكون جديدة، بأن تكون من إفرازات العصر، ثم إن الوقائع التي لها شبه لا يلزم إسقاط نفس الحكم عليها أو تخريجها عليها، لأنها وإن تشابهت فإن سياقها قد يتغير.

3- إن النظر في النوازل يكون وفق آليات تناسبها، وهذا يعني أن آليات الاجتهاد ليست قوالب جامدة لا تتغير.

2/ كتب النوازل لدى الجزائريين وتاريخ الاهتمام بها:

المتتبع لنشاط التدوين الفقهي على مر العصور والنوازل على الخصوص يصل إلى ثلاث ملاحظات:

---

(1) الحسن الفيلالي، القيروان مركز علمي مالكي بين المشرق والمغرب حتى نهاية ق 5 هـ، ص 230 مقال. ندوة علمية، المؤسسة العربية للتوزيع، 1994م.

(2) عبد العزيز خلوف، مجلة البحث العلمي عدد: 9 سنة 16، 1399هـ، ص76.

1- عدم ظهور حركة التدوين للنوازل الفقهية في عصر النبوة، وعصر الصحابة شأنها شأن بقية العلوم حتى عصر التابعين، علما بأن النوازل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم تقع فينزل عليه الوحي لعلاجها. كما أن الصحابة الذين بعثهم الرسول صلى الله عليه وسلم كانت تعرض عليهم القضايا، وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم اتسعت رقعة الإسلام ونزلت بالمسلمين نوازل كثيرة فاجتهدوا فيها ولم تدون هذه النوازل في هذين الفترتين بل أُكتُفيَ بنقلها من جيل لآخر.

2- أن أغلب المصنفات الفقهية سواء اتجهت نحو النسق الكلاسيكي، وفقا للترتيب المعروف في التآليف الفقهية سواء تعلق الأمر بالمتون أو الشروح أو التعليقات.

3- الجزء المتبقي من المصنفات يكون على شكل سؤال وجواب، وإن كانت تراعي التبويب الفقهي في الغالب، وهذه المدونات أطلق عليها عدة مصطلحات أشهرها: الفتاوى، النوازل، الأجوبة، المسائل... الخ، والغالب عند الأحناف والشافعية والحنابلة: استخدام مصطلح الفتاوى و الواقعات والأجوبة أما عند المالكية فنجد مصطلح النوازل[1].

عرف المذهب المالكي لدى المغاربة والأندلسيين غزارة التأليف في هذا الفن، حتى غدا هذا النوع من التأليف الفقهي " النوازل " من سمات المغاربة. والمتتبع لكتب النوازل لدى المغاربة يجدها كثيرة جدا، منها ما هو ضائع، لا نجد له ذكر إلا في بقية كتب النوازل، ومنها ما زال مخطوطا[2].

وسنذكر بعض النماذج من كتب النوازل لدى والجزائريين بصفة عامة، على أن نتبع ذلك بالتعريف بكتاب معاصر، لأحد فقهاء الجزائر المعاصرين، وهو كتاب الفتاوى للشيخ أحمد حماني.

خلّف علماء الجزائر تآليف في الفتاوى والنوازل، منها ما يتعرض لموضوعات مختلفة، ومنها ما يعالج قضية بعينها، ومما يلفت النظر هو أن تتبع جميع التراث النوازلي في الجزائر من الأمور الصعبة، لعدم وجود فهرس شامل ودقيق لمجموع هذا التراث ناهيك عن ضياع العديد منه.

وشهدت الفترة الممتدة زمنيا من القرن 16م إلى غاية القرن 20م إنتاجا نوازليا متقدما؛ وتجدر الإشارة هنا إلى وجود حواضر فقهية معروفة مثلتها مدينة قسنطينة خصوصا في العهد العثماني، وتلمسان التي أنجبت في عهودها الزاهرة أعظم الفقهاء الذين عرفتهم الجزائر تدريسا وتأليفا في بداية العهد العثماني، وطيلة القرن العاشر حيث جلبت فاس إليها معظم الباقين في تلمسان ونواحيها، وظلت مازونة تنافس تلمسان في ميدان الفقه. كما نجد عنابة

(1) د. محمد الحبيب الهيلة، مناهج كتب النوازل الأندلسية والمغربية. من أعمال المؤتمر الافتتاحي لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مؤسسة الفرقان، لندن، 1413 هـ، ص217.

(2) مصطفى الصمدي، مرجع سابق، ص 223 وما بعدها.

تضم عائلات علمية: أسرة البوني والعنابي.

وفي العهد العثماني كان بعض الفقهاء متحررين في تناول النوازل وقضايا العصر والحياة الاجتماعية بصفة عامة. وكان بعض الفقهاء يفتي بالشاذ. وهذا الشيخ علي المرواني، وهو من تلاميذ عمر الوزان، كان يفتي بالشاذ في قسنطينة ولا يبالي، وكان يقول معتذرا:" إذا لم يعمل بالشاذ الآن فمتى؟، إذ لا حاجة إليه يوم القيامة."[1]

ونجد من ثار على الجمود العقلي في عصره، ولا غرابة أن يثور عالم مثل عبد الكريم الفكون[2]، إذ يقول : " ولو سئل أحد هؤلاء العلماء عن درجة الجمع بين المتشابهين أو الفرق بين المسألتين يقول النص هكذا ويستظهر بحفظ النصوص، وهل هذا إلا جمود في غاية الجمود؟" [3]

وفيما يلي نماذج من التآليف في الفتاوى والنوازل[4]:

1- أجوبة من الفتاوى، تنسب إلى أحمد بن محمد الحاج البجائي التلمساني (ت760هـ).

2- أجوبة لنوازل، لمحمد بن أحمد المعروف بالكماد.

3- مجموعة فتاوى عبد العزيز الثميني وهو أباضي (ت1130هـ).

4- فتاوى في الفقه والكلام. لعمر الوزان.

5- الجيش الكمين لقتال من كفر عامة المسلمين، لمحمد شقرون الوهراني، تناول فيه حكم تكفير المؤمن المقلد[5].

6- فتوى في الحضانة لأحمد البوني (حنفي) [6]كتبها سنة 1113.

7- أجوبة في اجتناب الدخان[7]، لأحمد المقري (ت1246هـ).

8- التكميل لبعض ما أخل به كتاب النيل لعبد العزيز الثميني (ت1130هـ) وهو عمل في أحكام عمارة الأرض من تشييد المنازل والمدن والقرى وفتح الطرقات وغرس البساتين، وتقسيم المياه وأحكام الشركات في العقار.

9- الاكتفاء في حكم جزائر الأمراء والخلفاء. محمد مصطفى بن زرقة. تناول فيه أحكام

---

(1) عبد الكريم الفكرن (منشور الهداية) مخطوط.

(2) ولد في قسنطينة سنة 988 هـ وبعد حياة حافلة بالعلم توفي في نفس المدينة سنة 1073.

(3) عبد الكريم الفكون (منشور الهداية) مخطوط.

(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 452 وما بعدها وج2، ص 85 وما بعدها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر ط، 1982م. ورشيد بوردية، موسى لقبال وآخرون، الجزائر في تاريخ العهد الإسلامي، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

(5) مخطوط في المكتب الوطنية بالجزائر رقم: 2301 في 9 ورقات، مؤلف سنة 920هـ ونسخة أخرى بالخزانة المغربية رقم: 277 د.

(6) المكتبة الوطنية رقم: 2160.

(7) مخطوط بالمكتبة الملكية بالرباط رقم: 7579.

الأرض المفتوحة عنوة وصلحا، وتجارة الأمراء وهداياهم

10- الروض البهيج في أحكام الفردية والتزويج. مصطفى بن رمضان العنابي[1].

11- مجموعة فتاوى لمحمد بن محمد المعروف بابن العنابي(ت1851هـ)[2].

12- رسالة في في مسألة الوقف. أحمد بن عمار.

13- المسائل المسطرة في النوازل الفقهية. لحسن بن علي القسنطيني (ت750هـ) ابن قنفد الخطيب.

14- الدرر المكتوبة في نوازل مازونة. أبو زكرياء المازوني (ت383هـ).

15- رسالة حول قضية يهود توات. محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت909هـ).

16- فتاوى إبراهيم التلمساني (ت706هـ) نقلها عن الونشريسي والمازوني.

17- فتاوى أحمد بن محمد بن زاغو (ن845هـ) أوردها الونشريسي.

18- منظومة في أحكام الفتوى من 2000 بيت. أحمد بن الطيب العيساوي.

19- فتاوى بركات الباروني أبو الخيرات.

20- فتاوى الثعالبي ت (871هـ).

21- فتاوى بيوض الأباضي (ت1981م).

22- فتاوى أحمد حماني ت (1998م).

تاريخ الاهتمام بفقه النوازل:

الاهتمام بفقه النوازل بدأت بوادره مع النصف الأخير من القرن العشرين، ونشطت بعد ذلك اهتمامات المؤرخين بشكل كبير سواء من المستشرقين أو من قبل الباحثين العرب.

فمن أوائل المستشرقين نجد الأعمال التالية:

1- المستشرق جاك بيرك "*Jacques berques*" اعتنى بنوازل أبي بكر زكريا يحي بن موسى المغيلي المازوني من أهل تلمسان (ت883هـ).

2- ميشر بلير تعرض بالدراسة والتحليل لكتاب تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة للبويعقوبي (ت1203هـ).

3- المستشرق الفرنسي برونشفيك. استعمل نصوص النوازل بشكل كبير في دراسته لأحوال الفقه والتمدن خلال العصر الوسيط جمعها في كتابة "*Etude dislamologie*"[3].

---

(1) يوجد بعضه مخطوطا في ملكية جامع البرواقية/ المدية. الجزائر.

(2) أبو القاسم سعد الله، ابن العنابي الحنفي الجزائري - رائد التجديد الإسلامي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، وهو حنفي، ومن أوائل من طرقوا باب الاجتهاد ومطرحوا باب التجديد في النظم الإسلامية.

(3) Robert. Brunschvig. Etudes d'islamologie. Editions G-P maisanneuve et la rose 11, rue Victor-cousin. Paris 1976.

4- عمل المستشرق اميل عمار حقق وترجم فصولا مهمة من كتاب المعيار. نشرها ضمن منشورات "*les archives marocaines*"[1].

5- المستشرق الألماني شاخت "*Schacht*"في دراسته عن تطور القانون الإسلامي يعتبر كتب النوازل منجما بكرا يلزم الرجوع إليه والاستفادة منه.

6- المستشرق الفرنسي ليفي برونفسال "*Levi-provencal*" يحقق ثلاثة رسائل في آداب الحسبة والمحتسب لابن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله، وابن عبدون محمد بن أحمد التجيي، وأبي عبد الله لابن محمد السقطي، وقد تم طبعها بالمعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية 1955م بالقاهرة.

ومن أوائل الباحثين العرب نجد:

1- الدكتور حسين مؤنس الذي نشر تحليلا مبسطا لفتوى الونشريسي المسماة " أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر"، نشرها في صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد سنة 1957م. وله أيضا دراسة لكتاب" الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ". لأبي الحسن علي بن يوسف الحكيم. نشره ضمن صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد سنة 1958م.

2- الدكتور محمود علي مكي حقق ودرس كتاب "أحكام السوق" ليحي بن عمر (289هـ). نشره ضمن صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد المجلد الرابع1957م.

وليس المراد بهذا السرد حصر كل الدراسات السابقة حول النوازل، وإنما التمثيل لحركة الاهتمام العلمي بالنوازل.

3/ معالجة النوازل المنهج والتطبيقات:

أولا: المنهج

عند الإطلاع على كتب النوازل للمغاربة. نجد أن طريقة تصنيفها تعود إلى الأصناف التالية[2]:

أ/ **الصنف الأول:** الكتب التي يؤلفها أحد الفقهاء المفتين، فيجمع فيها أجوبته أو أجوبة غيره من معاصريه أو السابقين ويرتبها علي حسين أبواب الفقه. فيأتي كتاب النوازل ضخما لاشتماله على العديد من المعارف والمعلومات: تاريخية اقتصادية، اجتماعية، سياسية... الخ.

(1) Emil amar. Les archives marocaines. volume 12 et 13 (1908. 1909) p 522.

(2) د. محمد الحبيب الهيلة، مناهج كتب النوازل الأندلسية والمغربية من منتصف القرن 5 إلى نهاية القرن 3 هـ، مرجع سابق، ص212-213.

ومن أشهر المؤلفات في هذا الصنف:

- المعيار المعرب.
- جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، وفتاوى البرزلي.

ب/ **الصنف الثاني**: الكتب التي جمعت أجوبة فقهاء ينسبون إلى منطقة واحدة مثال:

- " الإعلام بنوازل الأحكام ": عيسى بن سهل الأسدي الغرناطي.
- " الدرر المكتوبة في نوازل مازونة ": يحي بن موسى المازوني المغيلي.

ج/ **الصنف الثالث**: الكتب التي جمعت أجوبة فقيه واحد، جمعها أو جمعت له من أحكامه خلال مدة قضائه وتوليه الفتوى، أو أجاب عنها أو عن مجموعة أسئلة وجهت إليه من جهة معينة، مثال:

- فتاوى ابن رشد الجد جمعها تلميذه محمد بن أبي الحسن بن الوزان.
- الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية لأبي عبد الله الرصاع.

د/ **الصنف الرابع**: الكتب التي يؤلفها صاحبها للإجابة عن قضية واحدة كالصلاة، أو الصيام، أو إحدى المعاملات. مثال:

- كتاب:"مصباح الأرواح في أصول الفلاح"، لمحمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (ت903).

- كتاب "أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر"[1]. أحمد بن يحي الونشريسي التلمساني (ت 914) وهو يوضح موقف بعض الفقهاء من بقاء المسلمين تحت سلطة النصارى في الأندلس.

- كتاب "أجوبة التسولي" يوضح موقف بعض الفقهاء من بعض مسائل الاجتهاد.

طريقة معالجة النوازل:

الفقيه النوازلي عند تعرضه للنازلة بالإجابة، يعتمد على منهج معين في طريقة عرضه للسؤال أو الإجابة عنه، وهذا المنحى نجده يغلب على معظم كتب النوازل لدى المغاربة والذي يتمثل فيما يلي:

1- **الابتداء بطرح سؤال النازلة**: تبتدئ كل نازلة بسؤال يختصر غالبا من طرف المفتي أو جامع الفتاوى، وقد يطول حين يترك بصبغته الأصلية على ما فيه أحيانا من ضعف لغوي وتركيبي، فيكون أفيد لتصوير تفاصيل النازلة المتحدث عنها.

(1) لحسن اليوبي، الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط1998، ص141.

2- **عدم الاقتصارعن الإجابة على النازلة**: في كثير من الأحيان لا يقتصر الفقيه النوازلي عن الإجابة عن النازلة فقط، بل قد يفيد في أمور أخرى لم يسأل عنها، وربما يحتاج إليها السائل في المستقبل، والأصل في ذلك جواب الرسول صلى الله عليه وسلم عن البحر.

ومن أمثلة ذلك كتاب أجوبة التسولي فقد امتاز بالشمولية، فناقش إلى جانب الجهاد، قضايا ذات صلة به، مثل عقوبة العاصي بالمال، وعقوبة مانع الزكاة[1].

3- **استعمال اللهجات المحلية**: تنحرف أحيانا عبارات المفتين عن الأسلوب الفصيح، لاسيما عندما يتحدثون مع من يسألهم عن الأعراف المحلية، مثال عبارة:"تتعوج"، بمعنى تنحرف التي وردت في المعيار[2]. وفي ذلك إشارة واضحة عن معايشة النوازلي لواقع الناس وفهمه له، لأن اللغة هي وعاء هذا الواقع.

4- **الاختصارفي الجواب**: إذ كانت بعض النوازل تقتضي بعض الإطالة والإفادة في مواضيع أخرى لضرورة مراعاة حالة النازلة، فإننا نجد في المقابل أن بعض النوازل الجواب فيها لا يزيد على سطرين[3].

5- **الالتزام بالمذهب المالكي**: الفقيه النوازلي في معالجته للنوازل نراه لا يخرج عن مصادر المذهب المالكي. وعدم خروجهم عن المذهب في الإفتاء لا يعني عدم ذكرهم للمذاهب الأخرى، ويمكن تلخيص تعاملهم مع المذهب بالآتي:

- التزام نصوص المذهب، وعدم الخروج عنها إلى غيرها إلا ما كان على سبيل الاستئناس عند من تهيأت له مكانة العلم من المفتين كابن العربي والتسولي.
- الإفتاء بالقول المشهور وعدم الخروج عنه إلا نادرا.
- طغيان طابع التقليد في الإفتاء[4].

6- **مكاتبة علماء المذهب في الأقطار الأخرى**: ومن ذلك ما دأب عليه القاضيان محمد بن بشير ويحي بن معمر الألهاني، مع العلم أن بحثهما ليس عن عجز حاشيتهم من المشاورين، بل من اختلاف هؤلاء في الحكم الأنسب للنازلة المعروضة على القاضي، ذكر عن ابن بشير ونقله عياض من قول بقي بن مخلد والسياق له: كان ابن بشير يشاور في قضائه عبد الملك زونان والغازي بن قيس والحارث بن أبي سعد و إسماعيل بن بشير التجيبي ومحمد بن محمد سعيد السياني... قال ابن الحارث: كانوا إذا اختلفوا عليه كتب إلى مصر: إلى ابن القاسم وابن

(1) لحسن اليوبي. مرجع سابق، ص141.
(2) الونسريشي، المعيار المعرب، المحقق ص(1/ز).
(3) فتاوى الشاطبي (مقدمة المحقق)، ص134.
(4) لحسن اليوبي، مرجع سابق، ص141.

وهب...[1]

وهذه الواقعة تدل من جهة أخرى على الارتباط بين خطتي القضاء والفتوى المتجلية في عدم استغناء القاضي عن الفقهاء المفتين المشاورين.

7- **مداومة البحث والورع في التصدي للنوازل**: فالعلم واستمرار البحث العلمي والتقوى من مستلزمات التصدي للنوازل، لأن ذلك كفيل بإبعاده عن المداهنة أو الهجوم على ما ليس له به علم. وحمله على التحري والتنقيب مع التدقيق وعلى هذا المنهج سار الإمام مالك وتلاميذه. فكان من أدب الإفتاء عندهم التروي واجتناب الهجوم على المسائل[2]. وأهم من نمثل به في هذا الشأن من أهل افريقية سحنون قال مخبرا عن سلوكه هذا: "وأنا أحفظ مسائل تبلغ ثمانية أقاويل من ثمانية أئمة. فكيف ينبغي لي أن أعجل بالجواب حتى. أتخير. فلم ألام في حبس الجواب"[3].

ومن الأندلسيين السائرين على هذا المنوال نذكر أبا عبد الله محمد السرقسطي حيث قال: " اجعلوا التوقف عند الإشكال حدا لا يتعدى، ومركزا لا يتجاوز، وجنة العالم: لا أدري"[4] وهذه الكلمة على وجازتها، جامعة وبليغة لمن تدبرها ووعاها.

8-**عدم بيان الفقهاء لمنهجهم**: ولعل الذي شغلهم عن ذلك، هو سرعة وتيرة تلاحق الحوادث مما لم يسعف الفقيه في ترتيب المادة وجمعها وتبويبها، حيث أوكل أمر التصنيف والتقييد في الغالب إلى التلاميذ الذي تولوا فيما بعد جمع المادة.

9- **تناول جميع المواضيع**: المطلع على مجامع النوازل، يجد نفسه أمام بحر زاخر متلاطم الأمواج، خصوصا إذا علمنا أن أغلبها لم يكن مقصودا للتأليف، ومن ثم يجد الباحث نفسه أمام كتب كتبت عن كل شيء، ولامست كل ماله صلة بحياة الناس في موضوعات شتى.

10- **تناول بعض القضايا العامة**: هناك صنف من النوازل تجاوز فيه الفقهاء الطريقة المعهودة بانتظار الأسئلة ثم إيراد الأجوبة وهي الفتاوى التي تتعلق ببعض الظاهر الاجتماعية والقضايا السياسية الملحة في إطار المهمة الأساسية التي كان يستشعرها العلماء وهي: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

(1) القاضي عياض السبتي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: د.أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة، بيروت، 332/3.

(2) محمد بن حسن شرحبيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العز المرابطي، وزارة الأوقات والشؤون الإسلامية. المملكة المغربية، ط1، 2000م، ص336.

(3) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط3، 1418هـ

(4) الونشرسي، المعيار، مصدر سابق، 110/11.

11- **المطلع على كتب النوازل يلمس بجلاء ملحظين:**

أ- دقة هذه المصادر في تصوير واقع الحياة وقضايا المجتمع مما جعلها تحظى باهتمام المؤرخين باعتبارها من أصدق الوثائق وأضبطها.

ب- نطقها بمكانة الفقيه داخل المجتمع، وبيان أدواته الاجتهادية وهو يجسد حقيقة الفقه الإسلامي وطبيعته المتطورة في استجابته للحوادث واستيعاب المتغيرات.

12- **التطور في طريقة التأليف**: عرف التأليف في فن النوازل تطورا بعد أن استوى واستقر، فنجد الفقهاء المتأخرين من أمثال البرزلي والونشريسي وغيرهم، يبرعون في عرض فتاوى السابقين وتسجيل فصولها، فجمعوا بين الفقه النظري المعتمد على أصول المذهب وقواعده وأضافوا إليه ما جمعوه من فتاوى ونوازل في الباب المدروس.

13- **السجال العلمي**: نسجل صورا من التكامل العلمي بين علماء الغرب الإسلامي من القيروان إلى الأندلس فنجد في ثنايا كتب النوازل تقاليد ورسائل تضمنت مراجعات ومساجلات بين الفقهاء على اختلاف مواقعهم الجغرافية[1]، فقد كانت الفتوى تعرف توحدا وتكاملا ويرجع الفضل في ذلك إلى التلاميذ الذين كانوا ينتقلون بين المفتين.

التطبيقات: منهج الشيخ أحمد حماني [2] في معالجة النوازل:

أثناء فترة ترأسه للمجلس الإسلامي الأعلى ابتداء من سنة 1972م إلى سنة 1989م، وردت عليه أسئلة من أبناء الشعب وهيئاته، كما وردت عليه أسئلة من بعض الدول الإسلامية. وأكثر هذه الأسئلة مكتوبة تم جمعها ونشرها، وغطت هذه الفتاوى فترة تحمله رئاسة المجلس وبعدها، ولم تتضمن كل فتاوى الشيخ، وتم نشرها بأمر من الوزير الساسي العموري.

التعريف بالكتاب:

أولا: طريقة عرض الكتاب: جاءت هذه الفتاوى في كتاب ضخم من ثلاثة أجزاء تحت

---

(1) ومن القضايا التي اشتد النزاع بشأنها وشهدت مجالا علميا، مسألة مراعاة الخلاف، قراءة الحزب بالجامع وأشهرها مسألة الدخان. محمد حجي، مرجع سابق، 1/240-266.

(2) ولد بدائرة الميلية بجيجل سنة1915م، نزح إلى قسنطينة حيث أتم حفظ القرآن وفنون الدراسة الابتدائية، ارتحل إلى تونس سنة 1984 فالنتظم في سلك طلبة الجامع الأعظم، حصل على الأهلية وشهادة التحصيل وشهادة العالمية سنة 1943. عمل بمجلة "الشهاب"و"البصائر" وكتب فيها. تحمل مسؤوليات في جمعية العلماء منها الأمين العام للطلبة الجزائريين بتونس حيث قدم للمحاكمة هناك من طرف الفرنسيين ونجا هو ومن معه بعد دفع رشوات ضخمة. رجع للجزائر سنة 1944. حيث واصل عمله بالجمعية. وعين بعد ذلك أستاذا في أول ثانوية للتعليم العربي الحر بالجزائر سنة 1947. انخرط في صفوف العمل الثوري وكان يعمل سرا إلى أن قبض عليه سنة 1957. وسجن في "لمبيز" حتى 04 جويلية 1962. بعد الاستقلال عين مدير المعهد ابن باديس ثم مفتش عام للتعليم العربي في 1963. ولما تأسس معهد اللغة العربية بجامعة الجزائر سمي أستاذا لها سنة 1972/1962. وفي سنة1972 أسندت إليه رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى حتى تقاعد سنة 1989. توفي رحمه الله في 29 جوان 1998م.

عنوان "فتاوى الشيخ أحمد حماني" تناولت ما يلي:

1- الجزء الأول: العقائد. العبادات. الأحوال الشخصية.

2- الجزء الثاني: المعاملات، أحكام مختلفة (اجتماعية، وآداب)، متفرقات (التصوير والرسم والتمثيل، الهوائيات، اللحية، الحمام، العورة، التقبيل، النظرة الحرام، القبور، المنازعات، التوبة.)

وملحق فيه: ملاحظات على تنظيم الأسرة، هل للمحراب والمنبر حرمة المسجد، نظر المجلس في كتاب عرض عليه.

3- الجزء الثالث: ضم مجموعة فتاوى في: القرآن والعقائد، العبادات، النكاح، المعاملات المعاصرة، القتل والإجهاض والاغتصاب، وفتاوى أخرى متنوعة.

ثانيا: الملاحظات:

1- الملاحظة الأولى، على هذا الكتاب هو افتقاره للترتيب المنهجي فجاءت الفتاوى متداخلة غير مرتبة على أبواب الفقه المعروفة، فموضوع التجنيس مثلا ورد في الجزء الأول صفحة 29 و30 ثم في الجزء الأول صفحة 189 و190.

2- خلا الكتاب من كل هامش، يوثق المعلومات، ويحيل إلى المصادر والمراجع فالشيخ رحمه الله لم يحل القارئ على موضع الدليل في الكتب التي ذكرها. وهو نفسه يقر بصعوبة هذا العمل فيقول:"... وإن كنا لم نذكر الباب أو الفصل أو الصفحة أو الرقم فإن هذا عسير جدا ولا يخفى مثله على من يريد أن يبحث ويستقصي"[1]

ولعل جهد السادة الأساتذة الذين تجشموا عناء إخراج هذه الفتاوى، اقتصر عملهم على جمع هذه الفتاوى خشية ضياعها بوفاة الرجل، وهذا ما يجعل هذا الكتاب يحتاج فعلا إلى تحقيق علمي، بل ودراسة مستفيضة من الباحثين المختصين.

3- أغلب هذه الفتاوى من إنشاء قلم الشيخ عدا واحدة أو اثنتين نص الشيخ على مصدر قائلها وهو: الشيخ الصالح بن عتيق أو الشيخ أحمد حسين، وهم من علماء الجزائر[2].

4- يذكر الشيخ رحمه الله أن هذه الفتاوى منها ما هو محدود التأثير، ومنها ما تجاوز محيطه ومنها ما أثار زوبعة حقيقة أو مفتعلة[3].

5- المتتبع لهذه الفتاوى يلاحظ:

(1) أحمد حماني، الفتاوى استشارات شرعية ومباحث فقهية، منشورات قصر الكتاب، 11/1.
(2) المرجع نفسه، 15/1.
(3) المرجع نفسه، 25/1.

أ/ أنها غطت فترة زمنية شاسعة تمتد من أيام الثورة التحريرية، إلى غاية 1989م. أجاب فيها الشيخ عن فتاوى الجزائريين ونوازلهم.

ب/ أن جزءا من هذه الفتاوى تعرض فيه الشيخ للإجابة عن بعض الأحكام الشرعية المقررة في كتب الفقه، والجزء الآخر تعرض فيه الشيخ بالإفتاء في نوازل معاصرة عرضت عليه.

منهجه في الإفتاء:

المنهج الذي اعتمده الشيخ في الفتوى أفصح عنه في مقدمة كتابه، غير أنه أثناء دراسة فتواه، نستشف مرتكزات أخرى صنعت منهجه، وعموما فإن هذا المنهج يعتمد على ما يلي:

1- الإفتاء على مذهب المالكية:

ويقول الشيخ أن اعتماده في الفتوى على المذهب المالكي ليس المراد منه التعصب المذهبي، فالمذاهب كلها محترمة، والتعصب إنما يعاب إذا قبل أن رأي المالكية حق وما سواه باطل، وهذا مما لم يفعله الشيخ، ويسوق الشيخ مبررات اعتماده على المذهب المالكي سواء تعلق الأمر في الأصول أو نقل الأحكام على النحو التالي:

أ/ أنّ دراسة الشيخ الفقهية كانت على مذهب الإمام مالك، وبالتالي فهو بفتي بما يعلم، وهذا لا يعني أن الشيخ غير مطلع على غير المذهب المالكي، فهو ينقل ما يعرفه من أقوال غير المالكية مع النص عليه، وعلى مصدره.

ب/ أن أغلبية الشعب الجزائري يقلدون المذهب المالكي، والأسئلة ترد عليه لمعرفة الحكم وفق المذهب، وهو بذلك يرد على من يتهم فتاويه بأن عيبها بأنها اقتصرت على المذهب المالكي، إشارة منه لتلك الموجة الوافدة على الجزائريين والتي تسمى "اللامذهبية" أو "الظاهرية الجدد" والتي أفرزت ما يسمى "سوق الفتوى " وما أنجز عنها من فوضى ومآسي. والتي تدعى أن مالك - رضي الله عنه- خالف السنة.

ج/ أن هناك من يبتغي بخروجه عن المذهب المالكي تتبع الرخص وهو ممنوع، ويدلل على ذلك بأمثلة منها: الإفطار في رمضان سهوا، فيقول حجة المالكية واضحة: فإن كان من أفطر لسفر أو مرض أو جهاد مطالب بالقضاء، فكيف بمن أفطر سهوا، وإذا لم يجب عليه القضاء فإنه لم يكمل العدة التي قال الله فيها: "ولتكملوا العدة"[1] معللا وجوب الصيام على من أفطر لعذر[2].

غير أن الشيخ لم يساير هذا المنهج في كل فتاويه، فنراه يفتي بغير المذهب المالكي ويستعمل

(1) أحمد حماني، الفتاوى استشارات شرعية ومباحث فقهية، المرجع السابق، 12/1
(2) المرجع نفسه، 11/1.

من أجل ذلك الحيل الفقهية تحقيقا لمقاصد الشرع، ومن ذلك فتوى تحت عنوان: "الأحباس الفاسدة" وصورتها: ما فعل رجل فاضل من أعيان قسنطينة وأثريائها أصيب بمرض مزمن أقعده في الفراش ثم هلك وترك أما وزوجة وأبناء، وبعد وفاته ظهرت وثيقة يحبس بمقتضاها عمارته الوحيدة على زوجته وأبنائه، ويحرم أمه من حقها فيما ترك.

جواب الشيخ: لما أطلعت على نص هذه الوثيقة وجدت أن مثل هذه حيلة تحرم وارثا من نصيبه المفروض ومثل هذا لا يصح لأن الله قسم ما يتركه الميت على الوارثين، وبين لأم الهالك المسلم سدسا إن كان له ولد، وثلثا إن لم يكن له ولد ولا جمع من الإخوة، ثم قال:﴿ تلك حدود الله ﴾.[1]

وبما أن المعروف عن هذا الهالك الفضل وتقوى الله فلا يتهم، وإنما هي حيلة جازت عليه لمرضه وأن الخبراء بمذهب أبي يوسف هم أعضاء الديوان الشرعي بتونس ؛ فأرى أن تعرض نص هذه الوثيقة عليهم، فإن أفتوا ببطلانها عرضتها على المفتي الحنفي بالجزائر، فإنه لا يستطيع أن يصحح حبسا أفتى ببطلانه أعضاء الديوان بتونس، وحينئذ أنشبوا الخصام له لدى هذا القاضي بقسنطينة[2]. وعين الأمر كما أراد الشيخ: وأصدرت المحكمة حكمها ببطلان هذا الحبس الذي نص فقهاء المالكية ومنهم خليل بن إسحاق في المختصر على بطلانه.

2- **ذكر أدلة الأقوال من مصادرها:**

وذلك لإيناس المسائل، سواء تعلق الأمر بالكتاب أو السنة، أو أقوال الأئمة كما هي في الكتب المعتمدة.

3- **مصادر الفتوى: تتمثل أولا في القرآن.**

ثانيا: السنة بشرط أن تكون صحيحة سندا ومتنا.

ثالثا: الاعتماد على كتب المذهب المالكي المعتمد مثل: الموطأ، المدونة، الموازية، العتبية وشروحها، مختصر خليل وشرحه: الدردير والخرشي، وعليش، وغيرها.

ربعا: كتب أخرى: مثل: تفسير القرطبي، تفسيرا لشوكاني، نيل الأوطار، شرح النووي على مسلم[3].

4- الاستماع للملاحظات والنصائح، والرجوع عن بعض الفتاوى متى تبين له خطأه ومطاعنة من تبين له خطأه وعدم أهليته للإفتاء أصلا.

---

(1) البقرة، من الآية 187.

(2) أحمد حماني، الفتاوى استشارات شرعية ومباحث فقهية، مرجع سابق، 26/1.

(3) المرجع نفسه، 12/1-13.

فمن أمثلة الفريق الأول: ملاحظة الأستاذ بن يلس في فتوى قتل الخطأ ورجوع حماني عن رأيه، وملاحظة الأستاذين: موسى الأحمدي نويوات والأستاذ عمر أبو عناني في فريضة سها فيها.

ومن أمثلة الفريق الثاني: مفتش تربوي من غربي متيجة وآخر من الجلفة لم يذكر اسميهما ولا موضوع النازلة.

5- من الأصول التي اعتبرها الشيخ في الإفتاء مراعاة أعرف الناس، والمصلحة العامة للأمة، والمآلات والواقع الوطني والدولي فالشيخ وضع كل هذه الاعتبارات في فتاواه، وتجلت في بعض النوازل.

مثال ذلك: موضوع التجنيس، حيث كان موقفه التحريم معللا ذلك: " بأنه يعرض جاليتنا بفرنسا خصوصا إلى خطر الابتلاع والتنكر لأمتها ودينها"[1].

ومثال ذلك: النداء بالجهاد في منارات الجزائر ومن أبواق الدعاة في الشوارع.

حيث حرم ذلك وساق الأدلة طولا وعرضا لتفنيد هذه الدعوة يقول الشيخ: " أنه ليس هناك بشر يفتي بوجوب جهاد المؤمنين في المؤمنين، وقد بينت الأيام صدق حدسنا وعلم كل الناس من يدفع أبناء المجاهدين في أرضنا إلى قتل آبائهم وأجدادهم الذين طردوا بالأمس القريب العدو من أرضهم، فمثل هذا الجهاد معصية لأن أقل أخطاره، عودة العدو المتربص بنا إلى وطننا، فلنتق الله في أمتنا وشعبنا ووطننا، ولنسع إلى إطفاء هذه الفتنة بالصبر والحكمة كما هي وصية ربنا[2]: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا﴾[3]. ويزيد الشيخ توضيحا لمنهجه من خلال تعرضه لشروط المفتي والإفتاء فيما يلي:

1- يذكر الشيخ أنه من المقرر أن النبوة لا تتحقق إلا بأربع صفات هي: الصدق والأمانة، والتبليغ والفطانة، وهذه الصفات التي وهبت للأنبياء عقلا تجب للعلماء شرعا.[4]

ويتعرض لهذا الصفات ويتوسع أكثر في صفة الفطنة، فيذكر أنها منحة إلهية فمن حرمها فالأحسن له السكوت، فقد يكون نطقه إنذارا كاذبا فيفزع الناس بلا فزع، ثم يردف قائلا: أن الفطنة كما تكون في الأخيار، فإنما تكون في الأشرار، والصفات الثلاثة تعصم من أشرارها. كما نبه إلى أن الفقهاء نصوا على أن من يتولى منصب القضاء لا يجب أن يكون حديد الذكاء إلى درجة الدهاء، لأنه قد يعتمد على ذكائه ودهائه في الحكم مع أن حكم القاضي لا يكون بعلمه، وإنما يقضي على حسب ما سمع من البينات، فإن علم شيئا في النازلة تخلى عن القضاء.

(1) أحمد حماني، الفتاوى استشارات شرعية ومباحث فقهية مرجع سابق، 1/13-33.
(2) المرجع نفسه، 1/34-35.
(3) الأنفال، من الآية46.
(4) المرجع السابق، 1/14.

وانقلب شاهدا.[1]

2- تم تعرض لشروط "من تصدى للفتوى" فنحى عليها كما ذكرها الفقهاء ولخصها أمرين تناولهما بالشرح:

أ/ أن يكون المفتي عالما بما يسأل عنه متصورا له عارفا لحكمه يقينا أو ظنا.

ب/ أن معرفة العلوم هي الدين بالضرورة لا تكفي وحدها للانتصاب إلى إفتاء الناس، بل أن يتجاوز العلم إلى غيرها من الأحكام التي استنبطها العلماء ودرسوها وحصل اليقين أو الظن في أمرها: مثل معرفة كتاب الله رواية ودراية، والسنة، واللغة العربية...[2]

3- علماء السلطان: في معرض حديثه عن الفتوى وشروط المفتي عرج على نقطة في غاية الأهمية وهي "علماء السلطان" والتشكيك في فتاويهم والواقع الذي جعل الشيخ يفصل في هذه النقطة أمورا هي:

أ/- أن الشيخ يشغل منصب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وهو مؤسسة استشارية لدى رئيس الجمهورية[3].

وطبيعة منصبه السياسي والديني تجعله في اتصال مع المسؤولين، وهو يقوم بعملية الإفتاء.

ب/- أن الجزائر في الفترة التي ترأس فيها المجلس الإسلامي، ظهر فيها أدعياء للفتوى والدعوة اعتلوا منابر المساجد، وانتشرت أسواق الفتوى بين الناس، وجلهم يدعو إلى الأخذ من الكتاب والسنة رأسا، وعدم التمذهب بأي مذهب لأن ذلك منهج السلف، وظهر لهؤلاء أتباع في كل مكان.

ج/- تعرض الشيخ رحمه الله إلى القدح في مكانته العلمية، وفي صدقه وأمانته، فاتهم بأنه في فتاويه يرضي المسؤولين، فهو من حاشية السلطان وبالتالي فإن ما يصدر عنه من فتاوى لا يمكن الوثوق به، وعانى الإهانة والاستهنار والتخريج من ممن ليس له قدم راسخة في العلم، وممن لا خلق له. وتصدى الشيخ رحمه الله إلى الرد عن هذا الاتهام من جانبين:

أولا: التحقيق في موضوع علماء السلطان: حيث بسطه في نقاط أهمها:

1- أن الكثير من الناس يسارع في الحكم على كل من يتصل برجال الحكم، ويطلقون عليه وصف "علماء السلطان"قاصدين من وراء ذلك الوصف: من باع دينه بدنياه، ولم ينف الشيخ

(1) أحمد حماني، الفتاوى استشارات شرعية ومباحث فقهية، مرجع سابق، 1/15-16.
(2) المرجع السابق، 1/15-16
(3) المادة 161، دستور 1989.

عدم وجود هذا الصنف ممن يقعد عن الحق أو يكتمه أو يجاري فيه حاكما، غير أن الله عصم الأمة الإسلامية من هؤلاء، وساق مدللا على ذلك قوله ﷺ:« لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس».[1]

2- أن الاتصال بالحكام ليس دوما لإرضائهم، بل إن الكثير من العلماء يتصل بالحكام لنصحهم، وتنبيههم إلى ما وافق من أقوالهم وأعمالهم شرع الله وما خالفه، ثم إن الاتصال والتقرب من الحكام ضروري، لمصلحة الأمة وراحتها، بشرط أن يعتمد على أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة، كما هو مقرر في القرآن، تجنبا لإثارتهم ودفعهم لارتكاب الحماقات.

وذكر أن القصد من وراء هذا التعميم دون التفريق بين الأصناف في عصرنا هذا هو نزع الثقة من كل العلماء، والفصل بين الأمة والحكام، فتبقى الرعية فريسة لكل الذئاب.

1- إن ظاهرة اتصال العلماء والحكام معروفة عبر التاريخ، بل إن أعظم العلماء كانوا قضاة ولم يقدح أحد في علمهم، وأمانتهم، وذكر أن الإمام مالك نفسه عوتب بأنه يتصل بالحكام فقال: إذا لم نتصل بهم فكيف نبلغهم أحكام الشرع والنُّصح.

2- أن الحكام ليسو في كفة واحدة، فمنهم من يحرص أن تتوافق أحكامه مع الشرع إما خوفا من الله أو تقربا من العامة أو كليهما معا، والحكام لا يخفى عنهم من يتزلف ويتملق لهم من العلماء لإرضائهم، فهو عادة محتقر في نظرهم.

3- ثم ذكر أن المعيار الواجب اتباعه ليس علماء السلطان، أو المعارضة بل عرض ما يصدر من الفتاوى على ميزان أحكام الشرع.

يقول الشيخ:" وندعو إخواننا أن يَزِنُوا كلامنا بهذا الميزان في كل فتوى، فإن صحت عندهم وثقوا بها، وإن فسدت هجروها وأنكروها، أما السلطان عندنا فهم الواحد الأحد " وإذا أردت أن تعرف الفرق بين العلماء الربانين، وبين العلماء المخذولين، فأنظر إلى الأقوال لا إلى القائلين، فلا يخد عنك اسم مهما ثقل في الميزان قائلة، ولا تحقرن اسما مهما تواضع قائله وزن أقوالهم وأحكامهم بميزان القسط، فإن وجدت القول صحيحا فخذ به وأحكم له ولو كان صاحبه راسخ القدم عند ذوي السلطان "[2].

ثانيا: ظروف عمل المجلس وأعضاءه: بين الشيخ أن كل ما صدر من فتاوى عن المجلس هو موافق للنصوص الشرعية وأن أعضاء المجلس لم يدر بخلدهم أن يرضوا أحدا فضلا أن يزوروا أقولا وأن كل من عمل معهم من السلطة لم يتدخل في عملهم أو يؤثر عليهم.

(1)محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد الرابع، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1995م.
(2) أحمد حماني، الفتاوى استشارات شرعية ومباحث فقهية، مرجع سابق، 1/12-23.

فالوزير مولود قاسم -رحمه الله- كان يقول للشيخ مذكرا لا آمرًا: " إننا لا نريد فتوى إدارية وإنما نريدها فتوى شرعية."[1]

وكان يقول له أيضا حازما لدرجة الفظاظة: " إن وجدت قولا فاسدا لا يصح فاضرب به عرض الحائط، سواء صدر ممن كان له سلطان أو من راسخ القدم في المعارضة، والعبرة دوما بالأقوال الثابتة على أصحابها لا بالقائلين، فلا تنظر إلى قائل ارتفع أو اتضع، ولكن انظر إلى القول نفسه هل صح أولم يصح"[2].

وكان الأمر كذلك مع من جاء بعده، ومنهم: الأستاذ: عبد الرحمان شيبان فقد كان رجلا يعرف ما يعمل، وما لا ينبغي أن يعمل.

وذكر هذين الرجلين لأن أكثر عمله معهما، وقد وصفهما بأنهما يخافان الله تعالى فلم يفكر بتاتا في توجيه فتوى أو ممارسة إكراه أو ضغط، وقال: " وكانوا يعلمون أنهم لو حاولوا لما وجدوا آذانا صاغية لمحاولاتهم إنا مسلمون أولا ووطنيون ثانيا وجزائريون ثالثا، وإذا كانت رؤوسهم خشنة فإنهم يجدون رؤوس مرؤوسيهم أخشن."[3]

بمثل هذه العبارات وغيرها فند الشيخ رحمه فرية اعتباره من العلماء المخذولين الموالين لأهواء الحكام. فما صدر من فتاوى في نحو عقدين من الزمن لم يشب واحدة منها شائبة ضغط ولا إكراه ولا تزوير.

.نماذج من النوازل المعاصرة في فتاوى الشيخ:

تعرض الشيخ في كتابه للإفتاء إلى النوازل معاصرة من بينها:

- حكم الإحرام في الجو[4].

- هل يصوم المجاهدون أم يرخص لهم بالإفطار؟ وردت من المجاهدين في الولاية الثانية سنة 1956 لما اشتدت الثورة. على جمعية العلماء[5].

- عزل فرنسا لملك المغرب محمد الخامس، وتنصيب محمد بن عرفة مكانه، فصدرت فتاوى تبطل هذا العمل[6].

- حكم من تجنس بجنسية كافرة[7].

---

(1) أحمد حماني، الفتاوى استشارات شرعية ومباحث فقهية، مرجع سابق، 1/21-23.

(2) المرجع نفسه، 1/21-23

(3) المرجع نفسه، 1/21-23

(4) المرجع نفسه، 1/33.

(5) المرجع نفسه 1/27-28.

(6) المرجع نفسه، 1/26-27.

(7) المرجع نفسه، 1/31-33.

- حكم إمامة من تجنس[1].
- حكم وجوب الجمعة وصحتها بأوروبا[2].
- حكم زراعة الأعضاء[3].

1- زراعة الأعضاء:

صورة النازلة: وردت على شكل سؤال على الشيخ لما تولى رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى بتاريخ: أفريل 1972م. من طرف علماء المملكة العربية السعودية: عن حكم زرع الأعضاء مثل القلب وغيره.

الجواب: الجواز وهو عمل مشروع لأنه تسبب في استمرار الحياة والله تعالى يقول: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾[4].

- المتبرع بعضو يتسبب في امتداد الحياة كالذي يعفو عمن وجب عليه القتل أو ينقذ غريقا من الماء أو حريقا من النار.

يشترط في المتبرع أن يتبرع بنفسه قبل وفاته، ويشترط ألا يتسبب نزع العضو منه في موته، فإن لم يتبرع ولم يمنعه فَلِولِيّه أن يتبرع مكانه ويسمح به، ومن لم يكن له ولي فالسلطان.

- ولي من لا ولي له، فله أن يتبرع بنزع أعضاء الموتى المسجونين، ومن لا ولي لهم.[5]

2- عزل فرنسا ملك المغرب الشرعي محمد الخامس:

صورة النازلة: عزلت فرنسا ملك المغرب الشرعي محمد الخامس، ونصبت مكانه محمد بن عرفة، فاهتاج لفعلتها العالم الإسلامي، وصدرت فتاوى تبطل عملها وتقر السلطة الشرعية في صاحبها التي زعمت أنه تجاوز حدوده فيها.

موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

الاتفاق على إصدار فتوى حررها وعرضها أحمد حماني هذا نصها:

" إن محمد الخامس هو الملك الذي توفرت فيه جميع الشروط عند أهل المذاهب الإسلامية، فهو فاطمي كما يشترط الشيعة، وهو قرشي عربي كما يشترط أهل السنة، وهو

(1) المرجع السابق، 1/189-190.
(2) المرجع نفسه، 1/99-101.
(3) المرجع نفسه، 1/29-30.
(4) المائدة، من الآية32.
(5) أحمد حماني، مرجع سابق، 1/29-30.
وقد قبلت هذه الفتوى، ونشرت في المجلة العلمية السعودية في رمضان 1409 هـ

إمام عادل كما يشترط الأباضية".[1]

الخاتمة

إن دراسة فقه النوازل سيظل الإطار الذي يطرح المشكلات الكبرى في الشريعة الإسلامية عبر موروثها التاريخي، والمتعلقة أساسا بمفاهيم الاجتهاد والإفتاء وفي نهاية المطاف تقترح هذه المداخلة:

- ضرورة جمع وتحقيق ودراسة الموروث الفقهي النوازلي في الجزائر لأنه يعطينا صورة حقيقية للواقع الاجتماعي لهذه المنطقة مما يساعد فقهاء العصر في الجزائر وخارجها على مراعاة نمط الأعراف في هذه المنطقة وما يناسبها من فتاوى، فهي تمثل سوابق لا غنى عنها لكل من أراد أن يعالج القضايا المستجدة.

- إنشاء مركز بحث يهتم بفقه النوازل قديمها وحديثها.

(1) المرجع السابق، 1/26-27. نشرت هذه الفتوى في جريدة البصائر بإمضاء الشيخ محمد خير الدين مع أن الذي حررها هو: أحمد حماني، وعقب على ذلك قائلا:" ولا يضرني أن يكون إمضاؤه عليها، لأنه أستاذي وقد صدرت أول مرة باسمه، وإنما ذكرت هذه للحقيقة."

جهود علماء الجزائر في التأليف الفقهي والأصولي
الشيخ محمد باي بلعالم أنموذجا

بقلم

أ. د/ محمد دباغ

جامعة أدرار (الجزائر)



تمهيد

يعد الشيخ محمد باي بلعالم من أهم فقهاء المالكية بالجنوب الجزائري، حيث إنه أسهم في كثير من العلوم الشرعية إسهاما واضحا من خلال التأليف والتدريس والإفتاء، وكان له أثر واضح في تحديث مناهج الخطاب الديني نظرا لاطلاعه على مختلف المناهج الحديثة، يضاف إلى ذلك كثرة رحلاته العلمية وقوة استيعابه. وسوف نركّز في هذا البحث على المحاور الآتية:

- التعريف بالشيخ محمد باي بلعالم.
- منهجه الفقهي الاجتهادي.
- قراءة في مؤلفاته الفقهية والأصولية.

أولا: التعريف بالشيخ محمد باي بلعالم

هو محمد باي بن محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم القبلوي الجزائري المالكي، يرجع نسبه إلى قبيلة فلان المعروفة بالعلم [1]، حيث أنجبت عدة جهابذة في مجال التدريس والقضاء والإفتاء، وكان والد المترجم له السيد محمد عبد القادر من أهم هؤلاء الأعلام، من مؤلفاته: «تحفة الولدان فيما يجب على الأعيان»، ومنظومة «أهل الوقت» التي حارب فيها البدع والخرافات.[2]

ولد الشيخ محمد باي بقرية ساهل باقبلي دائرة أولف ولاية أدرار سنة 1930م، يقول عن نفسه في «نظم الكوكب الزهري»:[3]

باي بها عرف وابن العالم .:. لقبه في دفتر المحاكم

درس القرآن ومبادئ الفقه باقبلي، ثم انتقل إلى المدرسة الطاهرية بسالي، وبعد تخرّجه منها تولى التدريس بمدينه أولف التي بها مدرسته المشهورة. ولم يقتصر نشاطه على مقرّ إقامته بل كانت له مشاركات وأنشطة في مختلف المدارس والمراكز العلمية في كافة أنحاء الوطن[4].

ألف تصانيف ومؤلفات في فنون مختلفة منها:

1- ضياء المعالم على ألفية الغريب لابن العالم.

2- المفتاح النوراني على المدخل الرباني في الغريب القرآني.

3- كشف الدثار على تحفة الآثار.

4- فتح الرحيم المالك في مذهب الإمام مالك.

5- الكوكب الزهري نظم على مختصر الشيخ عبد الرحمن الأخضري.

6- ركائز الوصول على منظومة العمريطي في علم الأصول.

7- اللؤلؤ المنظوم على نثر بن آجروم.

وهكذا حرصنا على أن نذكر نماذج من مؤلفاته في فنون متنوعة كعلوم القرآن والحديث والفقه والنحو.

توفي رحمه الله يوم السبت 22 ربيع الثاني 1430هـ الموافق لـ 18 أبريل 2009 م.[5]

ثانيا: المنهج الفقهي الاجتهادي عند الشيخ بلعالم:

1- المؤهلات العلمية الاجتهادية عند الشيخ:[6]

أ- الشخصية العلمية المتكاملة.

ب- التمكن من فنون مختلفة: لغة ـ تفسير ـ حديث ـ فقه.

ج- رسوخ الملكة الفقهية، بسبب حدة الذكاء، وقوة الذاكرة، ودوام المدارسة.

2- المميزات العامة لاجتهادات الشيخ:[7]

أ- حسن تصوير المسألة وتكييفها.

ب- مراعاة مستوى السائل عند الإفتاء.

ت- الحرص على التزام التيسير المنضبط، حيث كان يلتزم مشهور المذهب مع مراعاة ما تقتضيه النازلة وما تتضمنه من ملابسات.

ث- تعليل الأحكام: ومن ذلك تعليقه على إحدى العوائد التي يقوم بها الناس في الجنائز، حيث يضعون جريدة من النخل على القبر؛ فوجه هذا الحكم بتوجيهين أحدهما: الحمل على الخصوصية، أي: أنه خاص بالنبي ﷺ، وثانيهما: الحمل على عموم المشروعية لا على سبيل الالتزام.

ثالثا: قراءة في بعض مؤلفاته الفقهية والأصولية.

أ-تقديم الشيخ لبعض مؤلفاته:

كان الشيخ محمد باي رحمه الله من أهم العلماء الذين أثروا المكتبة الفقهية المالكية بالشروح والمنظومات، وقد قال عن خدمته للمذهب المالكي في آخر محاضرة له في حياته :"لمحة نذكر فيها خدمتنا للمذهب المالكي" : قال: "وقد كان العبد الضعيف محمد باي بلعالم قام بفضل الله وعونه بخدمة هذا المذهب العظيم الذي أحببناه وتعلقنا به منذ نعومة أظفارنا إلى الآن جريا على عادة أسلافنا رحمهم الله، لأن مذهب الإمام مالك هو مذهب المغرب العربي كله وكثير من الدول الإفريقية، فقمنا بتأليف في المذهب المالكي خدمة للعلم وتيسيرا على طلابه."[8]

ثم قام رحمه الله بوصف أغلب كتبه الفقهية، وسنذكر وصف كتابين منها ونحيل القارئ الكريم على المحاضرة المذكورة.[9]

1- زاد السالك شرح على أسهل المسالك " يشتمل على جزأين، موضوعه التوحيد، فقه العبادات، المعاملات، الفرائض، الأخلاق. ويشتمل على 310 صفحة وعلى 27 بابا وفصلا. وأما الجزء الثاني يشتمل 285 صفحة، وكان تأليفه سنة 1406 هـ، وأعيد طبعه في مطبعة دار ابن حزم بيروت لبنان."

والشيخ بتأليفه لهذا الكتاب أسهم في نشر تدريس أصله الذي هو أسهل المسالك لمحمد البشار حيث سأل مؤلف الأصل الله أن ينشر كتابه حيث قال:[10]

انشره واجعل درسه لن يتركا .:. وانفع به وصفه لوجهكا.

وهو مشهور في الزوايا والمدارس القرآنية خاصة بمناطق الجنوب الجزائري.

2- الإشراق البدري شرح على الكوكب الزهري نظم وشرح العبد الكاتب الضعيف محمد باي الفلاني، وأصل النثر للشيخ عبد الرحمن بن صغير الأخضري وموضوعاته الأخلاق، العبادات، وعدد الأبواب والفصول 20 وعدد الصفحات 122 ثم صفحة للفهرسة، وطبع على مطابع عمار قرفي (الشهاب) [11] وكان الفراغ من تأليفه يوم 13 رجب 141هـ، وأعيد طبعه في مطبعة دار هومة بالجزائر.

وتتميز العبادات بأنها أكثر الأحكام التي تمس الحياة اليومية والمتجددة لكل إنسان، ولذلك اهتم الفقهاء بتفاصيلها وجزئياتها كما هو معلوم.

ب- نماذج نصية من مؤلفاته الفقهية والأصولية:

- كتاب زاد السالك:

جاء في الأصل (أسهل المسالك):

وكره ما استعمل في رفع الحدث .:. كما قليل لم يغيره الخبث

قال الشيخ محمد باي بلعالم في شرحه زاد السالك:

يعني أن الماء الذي قد استعمل في حدث واجتمع في إناء أو تقاطر من البدن أو أدخل المتوضئ أعضاءه فيه ودلكهما أو المغتسل وتدلك فيه بنية رفع الحدث وبقي على حاله من غير أن يتغير وصفه أو ريحه أو طعمه؛ فإن حكم هذا الماء الكراهة أشار في الفتوحات بقوله عللت كراهة الاستعمال بعلل ست أولها لأنه أديت به عبادة، ثانيها لأنه رفع به مانع، ثالثها لأنه ماء ذنوب، رابعها للخلاف في طهوريته، خامسها لعدم أمن الأوساخ، سادسها لعدم عمل السلف.

ويلاحظ في شرح الشيخ للبيت:

1- بيان المعنى وتصوير المسألة، حيث بين حقيقة الماء المستعمل لئلا يفهم أنه بقية الماء في الإناء وهو ما يعرف بالسؤر.

2- بيان علل الكراهة.

3- الاستدلال بنصوص السنة في شرح الجزء الثاني من البيت المتضمن حكم الماء اليسير الذي حلت فيه نجاسة ولم تغيره. [12]

- من الكوكب الزهري وشرحه:

والأمر بالمعروف وصف المؤمنين .:. كالنهي عن نكر أتى به المبين

قال الشيخ: "والأمر بالمعروف " والمراد بالمعروف هو كل ما أمر الله ورسوله به، والمنكر هو كل ما نهى الله ورسوله عنه، فيجب على المسلم أن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر (وصف المؤمنين)، أي: وصف الله المؤمنين بذلك، وهذا معنى كالنهي عن نكر أتى به المبين قال تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾.[13]

ويلاحظ في شرح البيت:[14]

1- بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي.

2- دعم المعنى بالنص القرآني المبين للمعنى والحكم.

3- بيان أن شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم خصائص الأمة ومميزاتها.

4- إحاطة المسألة بضوابطها وشروطها لتوقف بيان الحكم على ذلك. [15]

- من كتاب ركائز الوصول، جاء باب الأمر [16]

وحده استدعاء فعل واجب .:. بالقول ممن كان دون الطالب

بصيغة افعل فالوجوب حققا .:. حيث القرينة انتفت وأطلقا

قال الشارح: "استدعاء فعل" يخرج به النهي، لأنه استدعاء الترك، وقوله: "بالقول" يخرج به الطلب بالإشارة والكتابة والقرائن المفهمة، وقوله: "ممن كان دونه الطالب" يخرج به الطلب من المساوي والأعلى.

ويلاحظ في الشرح دقة الشيخ وتركيزه في بيان الحدود وما يترتب عن الألفاظ من معان.

كما تميز شرحه لمنظومة العمريطي في الأصول من خلال الكتاب المذكور[17].

1- حصر أوجه القاعدة الأصولية، كبيان صيغ الأمر.

2- بيان الرأي المختار في القضايا الخلافية كإفادة الأمر التكرار والفورية.

3- التمثيل مع الشرح والتوجيه.

الخاتمة

امتاز الشيخ باي بلعالم بسعة الاطلاع العلمي في علوم الشريعة وغيرها، وذلك ما ساعده على التأليف في أغلب هذه العلوم.

وكان لدروسه وفتاواه مميزات خاصة أهمها الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وتعد جهوده في مجال التأليف جهودا مهمة أسهمت في إثراء المكتبة الفقهية الإسلامية عموما والمالكية منها خصوصا. ومن خلال الاطلاع على مناهجه التدريسية والتأليفية نخلص النتائج الآتية:

1-ضرورة الاهتمام بآثار الشيخ باي إخراجا ودراسة وتحقيقا وتهذيبا.

2- الاستفادة من منهجه العام في ترشيد الخطاب الديني عموما.

3-الاستفادة من فتاويه ونوازله في إثراء البحوث العلمية المهتمة بالنوازل.

4-الاهتمام بجهود مختلف علماء الأمة وتراثهم ومناهج التعليم والإفتاء عندهم.

. الهوامش:

1) محمد باي بلعالم قبيلة فلان ص 2 وما بعدها.
2) كان والد الشيخ من أشهر المصلحين والمجددين بالمنطقة.
3) الإشراق البدري ص03.
4) حيث توفي رحمه الله إثر عودته من ملتقى وطني بعين الدفلى.
5) أحمد الطالب بن مالك: محاضرة حول حياة الشيخ ص23.
6) محمد دباغ، محاضرة مقدمة لملتقى الاجتهاد في المذهب المالكي عين الدفلى2011.
7) م ن.
8) أعمال الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي عين الدفلى 2009 ص37.
9) م ن: 37 وما بعدها.
10) أسهل المسالك /:05.
11) زاد السالك :61/1.
12) م ن 61/1.
13) التوبة :71.
14) الإشراف البدري 16.
15) م ن :17.
16) ركائز الوصول 21.
17) م ن : 22 وما بعدها.

عناية الإمام الثعالبي بالمذهب المالكي
من خلال تفسيره: «الجواهر الحسان»

بقلم

د/ عبد الكريم بوغزالة

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

تزخر الجزائر بكوكبة كبيرة من العلماء عبر القرون ممن كانت لهم اليد الطولى في نشر دين الله تبارك وتعالى، تدريسا وتعليما، باللسان والقلم، وأثروا المكتبة الإسلامية بمجموعة كبيرة من المصنفات البديعة في شتى الفنون والعلوم.

ومن أهم العلوم التي كتب فيها علماؤنا علم الفقه والأصول وعلم القواعد الفقهية والقواعد الأصولية.

ولما كان المذهب السائد في الجزائر منذ القدم هو مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس حرص علماؤنا على نشره والتأليف فيه.

ومن جملة من ألف فيه عالم كبير، فقيه ومفسر، مقرئ ومحدث، هو الإمام عبد الرحمن الثعالبي.

كانت له عناية كبيرة بمذهب الإمام مالك، صنف فيه بعض المصنفات.

ومن كتبه التي اعتنى بها بمذهب الإمام مالك وتقريره كتابه المشهور في التفسير.

وهذا البحث يسلط الضوء على جملة من عناية هذا الإمام بمذهب الإمام مالك من خلال تفسيره الجواهر الحسان.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلّف والكتاب:

يحوي هذا المبحث مطلبين هما:

المطلب الأول: التعريف بالثعالبي:

. **اسمه ونسبه وكنيته:** هو عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري، أبو زيد.

. **شيوخه وتلاميذه:**

شيوخه: أخذ الإمام الثعالبي على جملة من الأشياخ والعلماء، نذكر منهم:

.أبو الحسن علي بن عثمان المنكلاتي الزواوي.
.أبو الربيع سليمان بن الحسن.
.أبو القاسم محمد المشدّالي.
.علي بن موسى البجائي.
.أبو العباسي أحمد النقاوسي.
.أبو مهدي عيسى الغبريني.
.أبو القاسم بن أحمد البرزلي.
.أبو عبد الله محمد بن خِلفة الأبّي.
.أبو عبد الله محمد البلالي.
.أبو عبد الله البساطي المالكي.
.ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي.
.ابن مرزوق الحفيد التلمساني.
.أبو عبد الله القلشاني.
.أبو محمد عبد الواحد بن إسماعيل الغرياني التونسي.
.أبو محمد عبد الله بن مسعود بن علي القرشي الشهير بابن القرشية[1].

تلاميذه:

درَّس الإمام الثعالبي ونشر العلوم وتخرج على يديه طائفة من الطلاب منهم[2]:
.علي بن عياد بن أبي بكر بن علي نور الدين أبو الحسن البكري البستريني الأصل الفاسي المغربي المالكي. سمع عليه الحديث. .محمد بن مرزوق الكفيف.
.محمد بن يوسف السنوسي.
.محمد بن عبد الكريم المغيّلي.
.أحمد بن عبد الله الزواوي الجزائري.
.عبد الجليل بن محمد الزروالي.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

أثنى عليه جملة من شيوخه بالعلم والدين والصلاح كالإمام الأبي والولي العراقي والحفيد ابن مرزوق، فقيل فيه: الشيخ الإمام الحجة بركة الأيام الفقيه العالم من أكابر العلماء العامل

1 - ينظر: غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد للثعالبي، ص33، 38،71،74، والضوء اللامع للسخاوي، 152/4، 273/5، وفهرس الفهارس للكتاني، 732/2-734، ودرة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي، 84/3، وتعريف الخلف برجال السلف للحفناوي 65/1-66،73، ومعجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص 90-91.

2 - ينظر: غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد ص33، 38،71،74، والضوء اللامع للسخاوي، 273/5، وفهرس الفهارس للكتاني، 732/2-734، ومعجم أعلام الجزائر، ص 90-91

الزاهد الورع، ولي الله الناصح الصالح، العارف بالله[1].

. مؤلفاته ووفاته:

مؤلفاته:

له أكثر من تسعين كتابا نذكر منها:

. الجواهر الحسان في تفسير القرآن.

. روضة الأنوار ونزهة الأخيار.

. قطب العارفين ومقامات الأبرار والأصفياء والصديقين في التصوف.

. روضة الأنوار ونزهة الأخيار.

. جامع الأمهات في أحكام العبادات.

. الذهب الإبريز في غرائب القرآن العزيز.

. العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة.

. الإرشاد في مصالح العباد.

. رياض الصالحين وتحفة المتقين.

نفايس المرجان في قصص القرآن.

. شرح جواهر المدونة وعيون مسائلها.

. شرح ابن الحاجب الفرعي: في سفرين جمع فيه نخب كلام ابن رشد وابن عبد السلام وابن هارون وخليل وغرر ابن عرفة.

. غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد.

. المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع[2].

وفاته: توفي الإمام الثعالبي سنة: 875 هـ - 1470 م[3].

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب:

. اسمه الكامل: الجواهر الحسان في تفسير القرآن[4].

. موضوعه: تفسير القرآن الكريم.

---

1 - ينظر: الضوء اللامع، 152/4، وفهرس الفهارس للكتاني، 732/2-734، ونيل الابتهاج للتنبكتي نقلا عن تعريف الخلف لمخلوف 63/1، ومعجم أعلام الجزائر، ص 90-91.

2 - غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد ص29، وتعريف الخلف، 65/1-66. ومعجم المؤلفين 122/2، ومعجم أعلام الجزائر، ص 90-91.

3 - ينظر: الضوء اللامع، 152/4، وفهرس الفهارس للكتاني، 732/2-734، ونيل الابتهاج للتنبكتي نقلا عن تعريف الخلف لمخلوف 63/1، ومعجم المؤلفين 122/2، ومعجم أعلام الجزائر، ص 90-91.

4 - ينظر: غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد ص 26.

طبعاته:

. طبع بالجزائر سنة: 1327 هـ في أربعة أجزاء مذيلا بمعجم لغوي لشرح غريبه، مع كتاب الرؤى للشيخ الثعاللبي، وأشرف على تحقيقه: محمد بن مصطفى بن الخوجة الجزائري المتوفى سنة: 1333 هـ

. وطبع سنة: 1406 هـ بتحقيق: عمار طالبي.

. وطبع سنة: 1418 هـ/1997م بدار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان.

. طبع بمؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت.

رموزه في كتابه:

استعمل الثعالبي رموزا في كتابه أوضحها في بداية تفسيره وهي:

. ت: للثعالبي، بدلا من: قلت.

. ع: لابن عطية.

. ص: الصفاقسي من مختصر تفسير أبي حيان، والمجيد في إعراب القرآن المجيد وغيرهما.

. م: زيادة الصفاقسي على مختصر أبي حيان.

مصادره في تفسيره:

اعتمد على مصادر عديدة ومتنوعة منها:

. الصحيحين البخاري ومسلم وموطأ مالك وسنن أبي داود والترمذي.

. مصابيح السنن للبغوي.

. الأذكار للنووي.

. التذكرة للقرطبي.

. المدونة: رواية سحنون.

. أحكام القرآن لابن العربي.

. تفسير أحمد بن نصر الداودي: نقل عنه ما يقارب السبعين موضعا.

. بهجة المجالس لابن عبد البر.

. كتاب التشوف للتادلي.

. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. وغيرها.

المبحث الثاني: عناية الثعالبي بمذهب مالك من خلال تفسيره الجواهر الحسان

قسمت هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: حكاية المذهب والخلاف، وعزو الأقوال.

أولا: حكاية الخلاف:

يورد الإمام الثعالبي الخلاف أحيانا، ويشير إليه، وأحيانا يقتصر على حكاية مذهب مالك فقط، وفي أخرى يحكي مذهب مالك ومن وافقه من العلماء، وفي بعضها يورد الخلاف في مذهب مالك رحمه الله تعالى، ومن الأمثلة على ذلك:

أمثلة على إيراد الخلاف بين المذاهب:

المثال الأول:

في تفسيره للآية الكريمة من سورة البقرة والتي تتحدث عن متعة النساء عند الطلاق:﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٢٣٦﴾.

قال: وقوله تعالى:﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ ﴾ أي: أعطوهن شيئا يكون متاعا لهن وحمله ابن عمر وغيره على الوجوب وحمله مالك وغيره على الندب[1].

المثال الثاني:

أورد خلاف العلماء في بداية تفسيره في حكم الاستعاذة في الصلاة، فقال: وأبو حنيفة والشافعي يتعوذان في الركعة الأولى من الصلاة ويريان قراءة الصلاة كلها كقراءة واحدة، ومالك رحمه الله لا يرى التعوذ في الصلاة المفروضة ويراه في قيام رمضان[2].

أمثلة على إيراد الخلاف بين المذاهب مع ذكر مذهب مالك فقط:

المثال الأول:

في تفسيره للآية الكريمة في سورة البقرة ﴿ وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ... ٢٣٧ ﴾. قال الثعالبي: وقوله ﴿ وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ ﴾ الآية اختلف في هذه الآية فقالت فرقة فيها مالك إنها مخرجة للمطلقة بعد الفرض من حكم التمتيع إذ يتناولها[3].

المثال الثاني:

---

1 - الجواهر الحسان، 474/1.

2 - المصدر نفسه، 155/1.

3 - المصدر السابق، 475/1.

يقول في تفسيره للآية الكريمة في سورة الطلاق: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴿٦﴾﴾: وقوله سبحانه أسكنوهن من حيث سكنتم الآية أمر بإسكان المطلقات ولا خلاف في ذلك في التي لم تبت، وأما المبتوتة فمالك يرى لها السكنى لمكان حفظ النسب ولا يرى لها نفقة لأن النفقة بإزاء الاستمتاع[1].

أمثلة على إيراد الخلاف داخل المذهب:

المثال الأول:

عند تفسيره لقول الله تعالى في سورة النور: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ ﴾. أورد خلاف المالكية في الوقت التي تسقط فيه شهادة القاذف، قال: واختلف فقهاء المالكية متى تسقط شهادة القاذف، فقال: ابن الماجشون بنفس قذفه، وقال ابن القاسم وغيره: لا تسقط حتى يجلد، فإن منع من جلده مانع عفو أو غيره لم ترد شهادته، قال اللخمي: شهادته في مدة الأجل للإثبات موقوفة[2].

المثال الثاني:

أورد الإمام الثعالبي خلافا داخل المذهب في الذي تاب من القذف في أي شيء تجوز شهادته، قال: واختلف أيضا على القول بجواز شهادته فقال مالك تجوز في كل شيء بإطلاق وكذلك كل من حد في شيء وقال سحنون من حد في شيء فلا تجوز شهادته في مثل ما حد فيه واتفقوا فيما أحفظ على ولد الزنا أن شهادته لا تجوز في الزنا[3].

المثال الثالث:

وأحيانا يذكر روايتين عن مالك، منها في تفسيره قول الله تعالى في سورة المائدة: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ...﴿٦﴾ ﴾. هل تدخل المرافق في الغسل أو لا، قال: واختلف العلماء هل تدخل المرافق في الغسل أم لا وتحرير العبارة في هذا المعنى أن يقال إذا كان ما بعد إلى ليس مما قبلها فالحد أول المذكور بعدها وإذا كان ما بعدها من جملة ما قبلها، فالاحتياط يعطي أن الحد آخر المذكور بعدها، ولذلك يترجح دخول المرفقين في الغسل والروايتان عن مالك[4].

المثال الرابع:

---

1 - المصدر نفسه، 447/5.

2 - المصدر نفسه، 172/4.

3 - المصدر نفسه، 172/4.

4 - المصدر السابق، 350/2.

ذكر الخلاف في معنى الرشد الذي يرد عند مال اليتيم في قول الله تعالى في سورة النساء: ﴿ وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ ... ﴿٦﴾ ﴾. قال رحمه الله تعالى: قال ابن عباس الرشد في العقل وتدبير المال لا غير وهو قول ابن القاسم في مذهبنا، وقال الحسن وقتادة الرشد في العقل والدين وهو رواية أيضا عن مالك[1].

المثال الخامس:

ذكر الخلاف أيضا في حكم قصر الصلاة في السفر في قول الله تعالى في سورة النساء: ﴿ وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ إِنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمۡ عَدُوّٗا مُّبِينٗا ﴿١٠١﴾ ﴾.

فقال: وقد روى ابن وهب عن مالك أن المسافر مخير فيه وقاله الأبهري وعليه حذاق المذهب وقال مالك في المبسوط القصر سنة وهذا هو الذي عليه جمهور المذهب وعليه جواب المدونة بالإعادة في الوقت لمن أتم في سفره وقال ابن سحنون وغيره القصر فرض[2].

أمثلة على ذكر المشهور من مذهب مالك فقط:

المثال الأول:

في تفسيره لقول الله تعالى من سورة النور: ﴿ وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٢﴾ ﴾.

قال رحمة الله عليه: وقال عطاء لابد من اثنين، وهذا هو مشهور قول مالك فرآها موضع شهادة[3].

المثال الثاني:

قال في شرحه للآية الكريمة من سورة البقرة: ﴿ ۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾ ﴾: ومشهور مذهب مالك أنه يكبر إثر كل صلاة ثلاثة تكبيرات[4].

أمثلة على حكاية مذهب مالك فقط:

حكاية قول مالك خاصة:

المثال الأول:

---

1 - المصدر نفسه، 2/172-173.

2 - المصدر نفسه، 2/290-291.

3 - المصدر نفسه، 4/168.

4 - المصدر السابق، 1/425.

في تفسيره للآية من سورة الحج: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ﴾.

قال: قال مالك هو واجب ويرجع تاركه من وطنه إلا أن يطوف طواف الوداع فإنه يجزيه عنه[1].

المثال الثاني:

في تفسيره للآية من سورة البقرة في حكم النزول بالمشعر الحرام:

﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾ ﴾.

قال مالك: ومن مر به ولم ينزل، فعليه دم[2].

حكاية قول كابن القاسم وغيره من المالكية:

المثال الأول:

في تفسير قول الله تعالى من سورة البقرة: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ ...﴿١٩٦﴾ ﴾. حكى قول ابن القاسم في بيان معنى المتمتع، قال الإمام الثعالبي: فقال ابن القاسم لأنه تمتع بكل ما لا يجوز للمحرم فعله من وقت حلة في العمرة إلى وقت إنشائه الحج[3].

1 - المصدر نفسه، 118/4.

2 - المصدر نفسه، 421/1.

3 - المصدر نفسه، 412/1.

المثال الثاني:

قال في تفسير قول الله تعالى في سورة المائدة في قضية الحكم بين أهل الكتاب: ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا ۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾.

قال الإمام الثعالبي: وفقه هذه الآية أن الأمة مجمعة فيما علمت على أن حاكم المسلمين يحكم بين أهل الذمة في تظالمهم، وأما نوازل الأحكام التي لا تظالم فيها فالحاكم مخير وإذا رضي به الخصمان فلا بد من رضي أساقفتهم أو أحبارهم قاله ابن القاسم في العتبية[1].

المثال الثالث:

قال في تفسير قول الله تعالى في سورة: ﴿ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ .

قال ابن القاسم وأشهب وسحنون وتؤخذ الجزية من مجوس العرب والأمم كلها[2].

المثال الرابع:

قال في تفسير قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾ ﴾. في بيان القدر الذي يحق للمضطر أكله من الميتة وغيرها، قال: يأكل بمقدار سد الرمق، وبه قال ابن حبيب وابن الماجشون[3].

أمثلة على حكاية مذهب مالك ومن و افقه من العلماء:

المثال الأول:

في تفسيره لقول الله تعالى من سورة البقرة: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ...﴿٢٣٣﴾ ﴾.

قال رحمه الله تعالى: وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ﴾ مبني على أن الحولين ليسا بفرض لا يتجاوز، وانتزع مالك رحمه الله وجماعة من العلماء من هذه الآية أن الرضاعة المحرمة

1 - المصدر السابق، 384/2.
2 - المصدر نفسه، 174/3.
3 - المصدر نفسه، 360/1.

الجارية مجرى النسب إنما هي ما كان في الحولين لأن بانقضاء الحولين تمت الرضاعة فلا رضاعة[1].

المثال الثاني:

في تفسيره لقول الله تعالى من سورة الحج:﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾ ﴾.

قال رحمه الله: وقال ابن زيد والحسن وابن عمر ومالك الشعائر في هذه الآية مواضع الحج كلها ومعالمه بمنى وعرفة والمزدلفة والصفا والمروة والبيت وغير ذلك[2].

المثال الثالث:

قال في تفسير قول الله تعالى من سورة البقرة: ﴿ ۞ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾ ﴾.

قال مالك: يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق، وبه قال الشافعي[3].

ثانيا: عزو الأقوال:

الإمام الثعالبي رحمه الله تعالى أحيانا يعزو الأقوال المنقولة وأحيانا أخرى يذكر القول دون تصريح، وفي الأمثلة الآتية بيان لذلك:

أمثلة على عزو الأقوال المنقولة:

المثال الأول:

ذكر خلاف العلماء في فروض الحج عند قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِۚ...﴿١٩٦﴾ ﴾ فقال: وفروض الحج: النية والإحرام والطواف المتصل بالسعي يعنى طواف الإفاضة والسعي بين الصفا والمروة عندنا خلافا لأبي حنيفة والوقوف بعرفة وزاد ابن الماجشون جمرة العقبة[4].

المثال الثاني:

---

1 - المصدر السابق، 466/1.

2 - المصدر نفسه، 122/4.

3 - المصدر نفسه، 425/1.

4 - المصدر السابق، 408/1-409.

قال عند تفسيره قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـٔٗا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ ﴾.

قال ابن عباس وابن عمر ومالك وأبو حنيفة وغيرهم: مباح للزوج أن يأخذ من المرأة في الفدية جميع ما تملكه وقضى بذلك عمر بن الخطاب، وقال طاووس والزهري والحسن وغيرهم: لا يجوز له أن يزيد على المهر الذي أعطاها، وقال ابن المسيب: لا أرى أن يأخذ منها كل ما لها ولكن ليدع لها شيئا[1].

المثال الثالث:

أورد عند آية سورة النساء: ﴿ وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ... ﴿٢٥﴾ ﴾ خلاف العلماء في معنى الطول: وقوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا ﴾ الآية قال ابن عباس وغيره: الطول هنا السعة في المال، وقاله مالك في المدونة، فعلى هذا التأويل لا يصح للحر أن يتزوج الأمة إلا باجتماع شرطين: عدم السعة في المال، وخوف العنت، وهذا هو نص مالك في المدونة، قال مالك في المدونة: وليست الحرة تحته بطول أن خشي العنت، وقال في كتاب محمد ما يقتضي أن الحرة بمثابة الطول، قال الشيخ أبو الحسن اللخمي: وهو ظاهر القرآن ونحوه عن ابن حبيب، وقال أبو حنيفة: وجود الحرة تحته لا يجوز معه نكاح الأمة[2].

المطلب الثاني: ترجيح الأقوال:

يرجح الثعالبي أحيانا عند إيراده الخلاف في المسألة، ويدلل ويعلل أحيانا، ولا يفعل ذلك في أخرى، وهذه أمثلة لذلك:

أولا: ترجيح مذهب مالك أو ترجيح غيره:

أ. ترجيح قول مالك على غيره:

ومثاله: ذكر خلاف العلماء في الفطر في رمضان في السفر عند قول الله تعالى من سورة البقرة: ﴿ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ ... ﴿١٨٤﴾ ﴾.

1 - المصدر السابق، 1/459-460.

2 - المصدر نفسه، 2/216.

وقال: وأما سفر العصيان فمختلف فيه بالجواز والمنع والقول بالمنع أرجح[1].

ب. ترجيح غير مشهور مذهب مالك أو غيره من العلماء:

المثال الأول: يقول الإمام في تفسير قول الله تعالى من سورة البقرة: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾﴾ وظاهر الآية عموم هذا الحكم في جميع المطلقات كما هو مذهب الشافعي وأحمد وأصحاب الرأي والظاهر حمل المتعة على الوجوب لوجوه منها صيغة الأمر ومنها قوله حقا ومنها من جهة المعنى ما يترتب على إمتاعها من جبر القلوب وربما أدى ترك ذلك إلى العداوة والبغضاء بين المؤمنين، وقد مال بعض أئمتنا المتأخرين إلى الوجوب انتهى[2].

المثال الثاني: وهنا يرجح غير قول مالك حيث يقول الإمام في تفسير قول الله تعالى من سورة البقرة: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾﴾. أي صلاة هي الصلاة الوسطى: واختلف الناس في تعيينها فقال علي وابن عباس وجماعة من الصحابة أنها صلاة الصبح، وهو قول مالك، وقالت فرقة هي الظهر، وورد فيه حديث، وقالت فرقة هي صلاة العصر، وفي مصحف عائشة وإملاء حفصة صلاة العصر، وعلى هذا القول جمهور العلماء وبه أقول[3].

ج. ترجيح مشهور مذهب مالك:

ومثاله: في تفسيره قول الله تعالى في سورة المائدة: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ...﴿٦﴾﴾. ذكر خلافا في: هل تدخل المرافق في الغسل أو لا؟، قال: واختلف العلماء هل تدخل المرافق في الغسل أم لا وتحرير العبارة في هذا المعنى أن يقال إذا كان ما بعد إلى ليس مما قبلها فالحد أول المذكور بعدها وإذا كان ما بعدها من جملة ما قبلها، فالاحتياط يعطي أن الحد آخر المذكور بعدها، ولذلك يترجح دخول المرفقين في الغسل والروايتان عن مالك[4].

ثانيا: ترجيح قول مالك مع ذكر التعليل أو الدليل

المثال الأول: لما ذكر خلاف العلماء في النفقة والسكنى للمبتوتة علل رأي الإمام مالك حيث رأى أن لها السكنى ولم ير لها النفقة، أن السكنى من حقها لمكان حفظ النسب، وتمنع من النفقة، لأنها في مقابل الاستمتاع وهو معدوم هنا، وذلك في تفسيره للآية الكريمة في سورة الطلاق: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴿٦﴾﴾. قال رحمه الله تعالى: وقوله سبحانه: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ

1 - المصدر السابق، 375/1.
2 - المصدر نفسه، 475/1.
3 - المصدر نفسه، 479/1-480.
4 - المصدر نفسه، 350/2.

﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾ الآية، أمر بإسكان المطلقات ولا خلاف في ذلك في التي لم تبت، وأما المبتوتة فمالك يرى لها السكنى لمكان حفظ النسب ولا يرى لها نفقة لأن النفقة بإزاء الاستمتاع[1].

المثال الثاني: كذلك علل ما ذهب إليه الإمام مالك رحمه الله تعالى في عدد الذين يشهدون جلد الزناة الوارد في سورة النور: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾، وحدده بشاهدين اثنين أنه قاس ذلك على باقي الشهادات الواردة في النصوص القرآنية.

قال رحمة الله عليه: وقال عطاء لابد من اثنين، وهذا هو مشهور قول مالك فرآها موضع شهادة[2].

المثال الثالث: تكلم الإمام عبد الرحمن الثعالبي عن وقت الصلب قبل موته أم بعده عند آية المائدة: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٣٣﴾.

ورجح قول الإمام مالك: أن يكون قبل موته وقتله، وعلل ذلك بقوله: وأما صلبه فبعد القتل عند جماعة وقال جماعة بل يصلب حيا ويقتل بالطعن على الخشبة وروي هذا عن مالك وهو الأظهر من الآية وهو الأنكى في النكال[3].

المثال الرابع: ذكر عند تفسير الآية من سورة المائدة ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخۡدَانٖۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ۝٥﴾ الخلاف في تحديد معنى أهل الكتاب الذين يحل لنا أكل طعامهم

ورجح قول مالك مع ذكر الدليل المرجح، وهو آية قرآنية من سورة المائدة وهي قوله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥١﴾.

قال: وقال جمهور الأمة ابن عباس والحسن ومالك وغيرهم أن ذبيحة كل نصراني حلال

---

1 - المصدر السابق، 447/5.

2 - المصدر نفسه، 168/4.

3 - المصدر نفسه، 374/2.

كان من بني تغلب أو غيرهم وكذلك اليهود وتأولوا قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾[1].

المثال الخامس: أورد الخلاف في تأجيل المهر عند الزواج أو تعجيلة، وذكر قول الإمام مالك في أنه ينبغي استعجال الزوج المهر ولو جزء منه قبل الدخول بزوجته، وذكر دليل ذلك وأنه مأخوذ من قول الله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ... ۝٥﴾ . فقال في الجواهر الحسان: وانتزع بعض العلماء من لفظ ﴿ئو﴾ أنه لا ينبغي أن يدخل زوج بزوجته إلا بعد أن يبذل من المهر ما يستحلها به[2].

ثالثا: ترجيح قول الإمام مالك مع عدم ذكر السبب أو الدليل:

المثال الأول: جزم الثعالبي بالندب في الأكل من الهدايا أو الضحايا وهو قول مالك وجمهور العلماء دون ذكر السبب أو الدليل، وذلك في قول الله تعالى في سورة الحج ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ۝٢٨﴾، قال:﴿ فَكُلُوا۟﴾ ندب واستحب أهل العلم أن يأكل الإنسان من هديه وأضحيته وأن يتصدق بالأكثر[3].

المثال الثاني: أورد قول الإمام مالك دون ذكر لدليل أو تعليل ترجيحه هذا القول في بيان حكم من أكل شاكا في طلوع الفجر، وذلك في تفسيره قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ ...۝١٨٧﴾. قال: ومن أكل وهو يشك في الفجر فعليه القضاء عند مالك[4].

وبعد هذه الجولة المختصرة التي أوجبها المقام نلحظ عناية الإمام الثعالبي بمذهب الإمام مالك، فهو يورده كلما ذكر حكما شرعيا، وينقل ذلك عن عديد كتب المذهب وغيرها.

1 - المصدر السابق، 346/2.
2 - المصدر نفسه، 347/2.
3 - المصدر نفسه، 117/4.
4 - المصدر نفسه، 395/1.

مختصرات الفقه المالكي
وجهود علماء الجزائر في خدمتها

بقلم

أ/ عماد جراية

جامعة الجزائر1



مقدمة

لقد ندبنا المولى جل وعلا للتفقه في الدين، وجعله أمانة في أعناق الأمة؛ فقامت كل طائفة بمسؤولية حياله، واتجهت كل جماعة نحو علم من العلوم؛ بتيسير المولى جل جلاله، وتوالت جهودهم على مر القرون فحصلت نهضة واسعة وثقافات كثيرة ؛ دونت ملايين الكتب، وامتلأت الخزانات بها ؛ حتى إن المرء لتأخذه الدهشة ويعتريه الإعجاب حين يسمع، أو يرى، أو يطلع على تلك الثروة الهائلة لفقهاء الإسلام، ويزداد فرحا وغبطة بهذا التراث رغم ما لاقى من نكبات وويلات لحقت بالعالم الإسلامي.

وكان لمذهب عالم المدينة مالك بن أنس- رحمه الله- في مدارس الفقه المالكي حظ وافر، فقد انتشر في بعض أقطار المشرق، ودان به أهل المغرب قاطبة، وتوالت فيه المطولات، والمختصرات، والشروح، والحواشي، والذيول، والتقييدات...؛ وكان للمختصرات أهمية بالغة- للمبتدئ والمنتهي - في الإحاطة بالمذهب، وكان لعلماء الجزائر- حرسها الله أثر بالغ وجهودا مشكورة في خدمتها ؛ ولذا كان هذا البحث المتواضع الذي طرقت فيه المواضيع الآتية:

أولا- تعريف الاختصار لغة واصطلاحا

لغة: تنحصر هذه العبارة في معنيين:

1- اختصار الطريق: أيسلوك أقربه.

2- اختصار الكلام: أي إيجازه[1].

اصطلاحا: عرفها العلماء بعدة تعريفات ترجع إلى معنى واحد مفاده: التعبير عن المعاني

1 - ينظر: -"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس (189/2). ط دار الجيل، بيروت.
- "تاج اللغة" للجوهري، مادة: خصر، باب الراء فصل الخاء، (531/1). ط دار الفكر، بيروت.
- "القاموس المحيط" للفيروز آبادي، باب الراء فصل الخاء، (545/1). ط دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الكثيرة بالألفاظ القليلة[1] .

ثانيا- تاريخ الاختصار والمختصرات:

الاختصار هو أحد القدرات الكلامية التي لا يتقنها كل أحد، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه بقوله: «أوتيت جوامع الكلم وخواتيمه واختصر لي الكلام اختصارا»[2].

فيأتي بألفاظ جامعة لمعان كثيرة، وقد كان الفصحاء يتبارون في الكلام المختصر الذي يسير على ألسنة الناس، ويسهل حفظه وتداوله؛ فهذا الموطأ ألفه الإمام مالك ثم مازال يختصر فيه، ويهذب حتى استقر على حجمه المعروف بين أيدينا.

ولقد كان المحدثون يرحلون لبلاد شتى لكتابة الحديث فإذا حط عصى الرحال عمد إلى الأحاديث الكثيرة التي جمعها في رحلته، ولخصها ثم أخرجها في كتاب لينتفع به الناس، وتأمل في اسم صحيحي البخاري: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه».

ثالثا- عوامل وأسباب ظهور المختصرات:

لقد ظهرت المختصرات نتيجة لعدة عوامل وأسباب أهمها:

1- ضعف همم الناس عن قراءة المصنفات الطويلة، مما أقلق العلماء الكبار وجعلهم يتعاملون مع الضعف بمصنفات مناسبة[3].

---

1 - ينظر: - "مواهب الجليل لشرح مختصر خليل" للحطاب (24/1) ط دار الفكر، بيروت.

- "حاشية العدوي على الخرشي على مختصر خليل" (65،66/1) ط دار الكتب العلمية، بيروت.

- "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير"(35/1) ط دار الكتب العلمية، بيروت.

2 - رواه أبو يعلي الموصلي في " مسنده الكبير " كما في " المطالب العالية " 208/9 (4261).

وأخرجه: العقيلي في " الضعفاء " 21/2، وضعفه، ونقل عن الإمام البخاري تضعيفه للحديث، وانظر: التاريخ الكبير 191/2. وأخرجه: عبد الرزاق (10163)، ومن طريقه البيهقي في " شعب الإيمان " (5202) عن معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بلفظ: «إنما بعثت فاتحاً، وخاتماً، وأعطيت جوامع الكلم، وفواتحه، واختصر لي الحديث اختصاراً، فلا يهلكنكم المتهوكون». وفيه قصة. وأخرجه: البيهقي في "شعب الإيمان" (1436) من طريق الأحنف بن قيس، والمقدسي في "المختارة" 215/1 (115) من طريق خالد بن عرفطة؛ كلاهما عن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه - بنحوه. وأورده العجلوني في " كشف الخفاء " 15/1 وقال: «رواه العسكري في " الأمثال " عن جعفر بن محمد، عن أبيه، مرسلاً بهذا اللفظ؛ لكن في سنده من لم يعرف».

3 - يقول ابن الحاجب في مختصره في أصول الفقه: "فإني لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار، وميلها للإيجاز والاختصار صنفت مختصرا في أصول الفقه". "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب" لتاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود (288/1)، ط1، دار عالم الكتب، بيروت - 1999 م - 1419هـ.

ويصف ابن الجوزي تدهور الهمم في زمانه بكثير من الأسف فيقول: "...وهمم هؤلاء الطلاب ضعفت فصاروا يطلبون المختصرات، وأعوذ بالله من سير هؤلاء الذين نعاشرهم لا نرى فيهم ذا همة عالية فيقتدي به المبتدئ، ولا صاحب ورع فيستفيد منه الزاهد ". "صيد الخاطر" (ص366) ط دار الكتب العلمية، بيروت.

2- تلافي ما ضاع من كتب العلم في كارثتي المشرق والمغرب[1]، وذلك بجمع شتات العلم في قبضة اليد في صورة المتون لحماية كتب العلم حال الحروب والكوارث الطبيعية.

3- أنها سمة تظهر عندما يصل علماء المذهب إلى قناعة فكرية بأن اجتهادات علماء المذهب السابقين لم تترك مجالا لمزيد من الاجتهاد إلا أن يكون اختصارا أو اختيارا أو شرحا.

4- طلب الخلفاء كما فعل الخليفة العباسي القادر بالله حيث طلب من أئمة المذاهب الأربعة في زمانه أن يصنف كل واحد منهم مختصرا في مذهبه، ويذكر الحموي أن الخليفة العباسي القادر بالله تقدم إلى أربعة من أئمة المسلمين في أيامه في المذاهب الأربعة أن يصنف كل واحد منهم مختصراً على مذهبه، فصنف له الماوردي (الإقناع)، وصنف له أبو الحسين القدوري مختصره المعروف بـ(الكتاب) على مذهب أبي حنيفة، وصنف له أبو محمد عبد الوهاب البغدادي مختصراً في المذهب المالكي وقدم له رابع مختصراً في مذهب الإمام أحمد لم يحضره اسمه[2].

5- قلة ذات اليد لبعض الطلب فتختصر لهم الكتب ليكونوا أقدر على شرائها.

6- حتى يسهل نسخه.

رابعا- المراحل التي مربها الاختصار:

لم يأخذ الاختصار شكله الذي استقر عليه بل تدرج شأنه شأن سائر الفنون كالآتي:

1- اختصار العلماء لكلامهم كاختصار الإمام مالك لموطئه.

2- اختصار كتاب واحد من كتب العلماء؛ كاختصار المدونة لفضل بن مسلمة الأندلسي، وابن أبي زيد القيرواني، وتهذيب المدونة للبراذعي.

3- الاختصار مع الجمع كما فعل ابن شاس في كتابه "عقد الجواهر الثمينة".

4- الجمع مع الاختصار بضغط الكلام، وتقليل الألفاظ بابتكار رموز مختصرة للكلام ومصطلحات خاصة. وهو آخر ما استقر عليه الاختصار.

خامسا- المختصرات بين منتقديها ومؤيديها:

اختلفوا في مدى صلاحيتها في المناهج التعليمية، وأثرها على التفكير سلبا وإيجابا.

أما المنتقدون فمنهم: الشاطبي وابن خلدون والونشريسي وعلي الطنطاوي والطاهر بن عاشور، وسأوجز انتقاداتهم في النقاط التالية:

-إخلال المختصرات بالبلاغة والتضحية باللفظة الفصيحة أو الجملة البلاغية لأجل الاختصار[3].

---

1 - أي: سقوط بغداد في يد التتار، والأندلس على يد الصليبيين.

2 - ينظر: "معجم الأدباء" (54/15).

3 - ذكره ابن خلدون في "مقدمته " (ص443)، وأجرى علي الطنطاوي في "ذكرياته" (43/2) مقارنة بين جمع الجوامع والتحرير مع كتاب المستصفى للغزالي.

- انقطاع الصلة بيننا وبين أمهات المذهب[1] .

- أنها تنقل المتعلم من مسائل العلم الحقيقية التي لأجلها وجد إلى تتبع ألفاظ المختصرات، فتأخذ وقتاً طويلاً لفهمها أولاً وينشغل بإشكالاتها التي لا تنتهي ولا فائدة منها ثانياً [2].

- إضافة تقييدات لم توجد في المذهب [3] .

- لا يدرى ما زيد فيها مما نقص، ولا صحيحها من ضعيفها[4] .

أما المادحون للمختصرات فهم كثر نجمل ذكرهم لخصائص ومميزات المختصرات في النقاط التالية:

- إن العالم أثناء تدريسه يريد كتابا جامعا مختصرا فالمطولات يطول تتبعها مع المعلم والطالب وتستوعب زمنا طويلا في التدريس وتشتت الطالب[5].

- بالمختصرات يبني طالب العلم قاعدة تعليمية صلبة يستطيع أن يبني عليها ويتوسع من خلالها.

- تفيد الطالب في تركيز المعلومات والتدرج في العلم ولذا نجد ابن قدامة ألف: العمدة (للمبتدئين)، المقنع (للمتوسطين ولا يذكر فيه الأدلة)، الكافي (الخلاف داخل المذهب بالدليل)، المغني (للمنتهين ذكر فيه الخلاف العالي).

- طول المصنفات يؤدي إلى انصراف الناس عن طلب العلم.

- حسن تصور الفقه وترتيبه في ذهن الطالب.

- كثرة الفروع المذكورة في المختصرات واستيعابه لكتب المذهب الطويلة[6] .

---

1 - ذكره الونشريسي في "المعيار المغرب" (479/2).

2 - ذكره الطاهر ابن عاشور في كتابه "أليس الصبح بقريب" (ص165-167) حيث قال: ...فأصبحت الأوقات تضيع في الخلاف حول مقاصد مؤلفيها وخصومات في الألفاظ والعبارات لا في المسائل العلمية الحقيقية".

3 - الونشريسي "المصدر السابق" (479/2).

4 - قال الشاطبي: " ...[على الطالب]أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم ؛ فإنهم أقعد من غيرهم من المتأخرين، وأصل ذلك التجربة والخبر.

أما التجربة: فهو أمر مشاهد في أي علم كان، فالمتأخر لا يبلغ من الرسوخ في علم ما يبلغه المتقدم، وحسبك من ذلك أهل كل علم عملي أو نظري؛ فأعمال المتقدمين - في إصلاح دنياهم ودينهم- على خلاف أعمال المتأخرين، وعلومهم في التحقيق أقعد، فتحقق الصحابة بعلوم الشريعة ليس كتحقق التابعين، والتابعون ليسوا كتابعيهم، وهكذا إلى الآن، ومن طالع سيرهم، وأقوالهم، وحكاياتهم؛ أبصر العجب في هذا المعنى.

وأما الخبر؛ ففي الحديث: "خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"، وفي هذا إشارة إلى أن كل قرن مع ما بعده كذلك.

5 - ويظهر ذلك فيما لو أجرينا مقارنة بين المدونة ومختصر خليل في بعض المسائل.

6 - ذكر محمد الحسن الحجوي في "الفكر السامي" (243/2) أن خليل فيه مائة ألف مسألة منطوقة ومثها مفهومة، وقال: "... ويعظم قدر المختصر حين نعرف أن رسالة ابن أبي زيد بها أربعة آلاف مسألة".

- أنتجت لنا علماء بديل أن من درسوا عن المختصرات كانوا أكبر رجال الأمة.

الترجيح:

- نقول لا يوجد في الدنيا شيء خيره محض أو شره محض فما من شيء إلا وفيه مفاسد ومصالح، وإنما نفضل الشيء على قدر غلبة محاسنه عن مساوئه.

ثم نقول ما البديل عن المختصرات؟! هل هي هذه المذكرات الجامعية التي قد يضعها من لا إلمام له بالعلم ثم يحفظها الطالب كالمختصرات ثم تتبخر؛ فلا ينبغي أن نحارب المختصرات وهي تقدم أفضل من البديل الموجود.

- ثم إن من لم يدرسوا عن المختصرات تجد الواحد منهم يعاني عناء كبيرا ما لم يعد لكل درس عدته، وفي الغالب لا يستطيع التدريس ما لم تكن أوراقه، وكتبه معه، ولذا عاد البعض على كبر لحفظ المتون مع أن أعمارهم لا تسمح بذلك.

سادسا- بيان مراحل تطور المذهب وأن المختصرات هي آخر حلقة في ذلك:

لقد تعرض المذهب لمراحل من التطور الاصطلاحي والعلمي منذ أن وضع أسسه الإمام مالك ولكل مرحلة أسس ومميزات تظهر في المؤلفات، ولا يجد الباحث في كتب المؤرخين كلاما صريحا واضحا يبين مراحل تطور المذهب إلا ما كان من بعضهم الذين اختلفوا في تصنيف هذه الأطوار لكنهم يتفقون أن مرحلة المتأخرين تبتدئ بتصنيف المختصرات، وهذه آراؤهم كالآتي:

الفريق الأول- قسم الأطوار إلى قسمين: جعل أول طبقة المتأخرين ابن أبي زيد[1].

الفريق الثاني- قسم أطوار المذهب إلى ثلاث[2].

الفريق الثالث- قسم أطوار المذهب إلى خمسة[3].

سابعا- مختصرات المذهب التي لقيت قبولا:

1- المنثور منها:

- مختصر ابن الحاجب (ت:646هـ).
- مختصر خليل بن إسحاق (ت:776هـ).
- مختصر ابن عرفة (ت:803هـ).

---

1 - قاله الدسوقي في " حاشيته على الشرح الكبير" (26/1).

2 - وهم محمد الفاضل ابن عاشور في كتابه البديع"أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي" (ص70). وتبعه الدكتور محمد إبراهيم علي في كتابه الفذ"اصطلاح المذهب عند المالكية" (ص32). وهي: النشوء، التطور، الاستقرار.

3 - ومنهم الدكتور محمد رياض في كتابه "أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي" (ص101-103). وهي: التأصيل، التفريع، التطبيق، التنقيح، الجمع والاختصار.

- أقرب المسالك للدردير (ت:1201هـ).
- المجموع للأمير (ت:1232هـ).
- مختصر الأخضري (ت:983هـ).

2- **المنظوم منها:**

- العاصمية أو تحفة الحكام لابن عاصم (ت: 829هـ).
- المرشد المعين لابن عاشر (ت: 765هـ).
- أسهل المسالك لمحمد بشار.
- جواهر الإكليل في نظم مختصر خليل لخليفة بن حسن السوفي (ت: بعد 1318هـ).

ثامنا – تاريخ دخول مختصري ابن الحاجب وخليل للجزائر:

أما مختصر ابن الحاجب فقد كان دخوله على يد أبي علي ناصر الدين المشدالي الزواوي (ت:646هـ) [1].

أما مختصر خليل فكان دخوله على يد محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني (ت:803هـ)[2] .

تاسعا- جهود علماء الجزائر في خدمة مختصرات الفقه المالكي:

بعد تتبعي لكتب التراجم والأعلام - سواء منها العامة التي تترجم لعلماء الجزائر ولغيرها، أو تلك التي تفرد خاصة لعلماء الجزائر ككتاب "معجم أعلام الجزائر" لعادل نويهض، مع الاستعانة بالمكتبات الالكترونية-؛ تبين لي أن عدد المؤلفات في خدمة المذهب المالكي عامة[3] حوالي ثلاث مائة مصنف أما في خدمة مختصرات الفقه خاصة فهي خمسون مصنفا.

وبالتتبع والاستقراء تبين لي أنه يمكن تقسيم تلك الجهود التي حظيت بها مختصرات الفقه المالكي من قبل علماء جزائريين إلى أربعة أصناف كالآتي:

1) الشروح والتعليقات والحواشي.
2) المنظومات.
3) إكمال النقص (أو ما يسمى بالتذييل).
4) الاختصار.

وسأكتفي من هذه الخدمات بما كان منها حول مختصري ابن الحاجب وخليل تفاديا للإطالة.

---

1 - ينظر: "نفح الطيب" للمقري (327/5).

2 - ينظر: "نيل الابتهاج" للتنبكتي (ص114).

3 - أي بكتب الفقه وأصوله والقواعد الفقهية والفتاوى والنوازل.

أولا- الشروح والتعليقات والحواشي:

1) على مختصر ابن الحاجب:

- إزالة الحاجب عن فروع ابن الحاجب لابن مرزوق الجد (ت:781هـ).
- تعليق على ابن الحاجب لقاسم بن سعيد العقباني(ت:854هـ).
- الثاقب في لغة ابن الحاجب لمحمد بن الحسن البركاني.
- شرح جامع الأمهات لعيسى بن مسعود الزواوي(ت:743هـ).
- شرح جامع الأمهات لابن مرزوق الحفيد(ت:842هـ).
- شرح جامع الأمهات لعبد الرحمن الثعالبي(ت:875هـ).
- شرح جامع الأمهات لعبد الواحد الونشريسي(ت:816هـ).
- شرح جامع الأمهات لسعيد بن محمد العقباني(ت:811هـ).
- شرح جامع الأمهات لمحمد بن محمد التلمساني (ت: بعد 799هـ).
- شرح جامع الأمهات لأحمد بن إدريس البجائي (ت: بعد 760هـ).

2) على مختصر خليل:

-تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل لإبراهيم الزواوي(ت:857هـ).
-تحفة المشتاق في شرح مختصر خليل بن إسحاق للشارح السابق.
-تعليقات على خليل ليحي العلمي(ت:888هـ).
-تكملة لشرح السنهوري لمصطفى العجمي(ت:1240هـ).
-حاشية على شرح الشبرخيتي لعمار الراشدي(ت:1251هـ).
- حاشية على شرح الخرشي الكبير لمحمد بن أحمد المعسكري(ت:1238هـ).
- حاشية على شرح العدواني على خليل لمصطفى الرماصي(ت:1136هـ).
- شرح خليل لعبد الرحمن الثعالبي(ت:875هـ).
-مغني النبيل في شرح مختصر خليل لمحمد بن عبد الكريم المغيلي(ت:909هـ).
- المنزع النبيل في شرح مختصر خليل لابن مرزوق الحفيد(ت:842هـ).
-ياقوتة الحواشي في حل ألفاظ الخراشي محمد بن عبد الرحمن التلمساني (ت: ق13هـ).
- الكفيل شرح نظم الشيخ خليفة بن حسن السوفي على مختصر خليل للشيخ باي بلعالم[1].

ثانيا- المنظومات:

جواهر الإكليل في نظم مختصر خليل لخليفة بن حسن السوفي (ت: بعد1318هـ).

---

1 - توفي سنة 2009 في شهر أفريل بعد حضوره ملتقى الفقه المالكي بأسبوع. أسأل الله أن يرحمه رحمة واسعة.

ثالثا – إكمال النقص:

- التبريج في أحكام المغارس[1] لمحمد بن على المجاجي(ت:1200هـ).

رابعا- الاختصار:

- مختصر عبد الرحمن الأخضري(ت:983هـ).
- المجموع في الفقه لعبد الله بن محمد التلمساني(ت:644هـ).
- المصباح في الفقه والآداب لعبد العزيز الثميني(ت:1223هـ).

وبعد فهذه لمحة وجيزة عن "المختصرات في الفقه المالكي وجهود علماء الجزائر في خدمتها". والله أسأل أن يكلل عملنا هذا بالتوفيق والنجاح، وأن يجعل بلادنا آمنة مطمئنة سخاء رخاء وسائر بلاد المسلمين.

1 - إذ أن خليل في مختصره غفل عن كتاب المغارسة.

المختصرات الفقهية في المذهب المالكي
(نشأتها – أسبابها – أهدافها)
وجهود الفقهاء الجزائريين

بقلم

أ/ أحمد خويلدي

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

يعتبر المذهب المالكي من أهم المذاهب الفقهية الإسلامية التي أسهمت إلى حد كبير في إثراء الموسوعة الفقهية الإسلامية بأمهات الكتب الأصولية والفقهية المطولة والمختصرة، وهي في حاجة إلى بحث علمي موضوعي يبرز الجوانب الإيجابية في الفقه المالكي، ومن ذلك المختصرات الفقهية التي قيل عنها الكثير، والتي تعد من أهم ما تميزت به المدارس المالكية عموما والمدرسة المالكية بالغرب الإسلامي خصوصا، لكثرة الجنوح إلى الاختصار والمختصرات حتى بلغ حدا لم يند عن هذه الظاهرة كتاب من أمهات الكتب في المذهب إلا وطاله الاختصار، وقد يختصر المختصر أيضا.

متى نشأت هذه الظاهرة؟ وما هي أسبابها؟ وما الهدف منها؟ وهل هي ظاهرة إيجابية أم سلبية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها أريد أن أقف على الإجابة عنها من خلال هذه المداخلة، والتي سيتم معالجتها في النقاط الآتية:

1 - تعريف الاختصار والألفاظ ذات الصلة.
2 - نشأة الاختصار.
3 - أسباب الاختصار.
4 - أهداف الاختصار.
5 - إيجابيات وسلبيات هذه الظاهرة.
6 - عينات لكتب مختصرة ونماذج تطبيقية للاختصار.

1: تعريف الاختصار.

الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وحتى نفهم موضوع المداخلة لابد من بيان مصطلح الاختصار؛ فما المراد بالاختصار في اللغة؟ وهل هناك ألفاظ أخرى لها المعنى نفسه؟ وما مفهومه في الاصطلاح. فهذه ثلاثة أسئلة نجيب عن كل واحد منها كالآتي:

أولا: الاختصار في اللغة.

من خلال قراءة في معاجم اللغة تبين أن هذه اللفظة أو هذا المصطلح ينحصر في معنيين:

الأول: اختصار الطريق أي: سلوك أقربه وهو معنى مادي.

الثاني: اختصار الكلام، أي: إيجازه وهو معنى معنوي.[1]

وكلا المعنيين يمكن ردهما إلى معنى واحد وهو: ترك الفضول وحذفه من كل شيء حسيا كان أو معنويا.

جاء في "القاموس المحيط": مخاصر الطريق: أقربها... واختصار الكلام: أوجزه...، وحذف الفضول من كل شيء وهو الخُصَيْرِى. والطريق: سلوك أقربه[2].

وفي معجم مقاييس اللغة: الاختصار في الكلام: ترك فضوله واستيجاز معانيه، وكان بعض أهل اللغة يقول: الاختصار أخذ أوساط الكلام وترك شعبه[3].

وجاء في لسان العرب جامعا لما سبق "اختصار الكلام: إيجازه، والاختصار في الكلام: أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى، وكذلك الاختصار في الطريق...، والاختصار حذف الفضول من كل شيء والخُصَيْرى كالاختصار"[4]

هذا معنى الاختصار من الناحية اللغوية. وهناك ألفاظ أخرى تستعمل في موضع الاختصار وإن كان بينها فروق جوهرية فما هي هذه الألفاظ؟

- ألفاظ ذات صلة بالاختصار:

1- الإيجاز - 2- التلخيص - 3- الاقتصار - 4- التهذيب.

1- الإيجاز: يقول ابن دريد: " أوجز الرجل في كلامه إذا اختصره وأسرع فيه"[5]،

وقد أكد هذا المعنى الشيخ بهاء الدين السبكي (ت 773 هـ) في كتابه "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" عند قوله: " الإيجاز المصطلح عليه هنا هو الاختصار، وإن كان الإيجاز لغة:

---

1 - تاج اللغة وصحاح العربية المشهور بالصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، حققه وضبطه. شهاب الدين أبو عمرو، ط 1، دار الفكر، 1998 م.

2 - القاموس المحيط، للفيروز أبادي، ط 2، دار إحياء التراث العربي، 2000 م، باب الراء فصل الخاء.

3 - معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق وضبط. عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الجيل، 1999 م. باب الحاء والصاد وما يثلثهما.

4 - لسان العرب، لابن منظور، طبعة دار صادر، فصل الخاء المعجمة 4 / 243. وانظر: المصباح المنير، للفيومي، ط 1، دار الكتب العلمية، 1994 م. الخاء.

5 - الاشتقاق، لابن دريد، ص 48، ط 1. دار الجيل، 1991.

هو تقليل اللفظ مطلقا."[1]

وقد فرّق الشيخ النفرواي بين الإيجاز والاختصار فقال:"...ولبعض التفرقة بين الاختصار والإيجاز، وهي أن الاختصار يكون في اللفظ، والإيجاز يكون في المعنى."[2].

ورد في "الصحاح":" أوجزت الكلام: قصرته، وكلام مُوجَز ومُوجِز وَوجْزٌ وَوَجِيزٌ"[3].

وقال في اللسان:"وجز الكلام: وِجَازَة ووجزا وأوجز: قل في بلاغه، وأوجزه: اختصره"[4]

2- التلخيص: قال في اللسان: " التلخيص: التبيين والشرح يقال لخصت الشيء ولحصته - بالخاء والحاء- إذا استقصيت في بيانه وشرحه وتحبيره، يقال: لخص لي خبرك أي: بيّنه لي شيئا بعد شيء.

والتلخيص: التقريب والاختصار. يقال: لخصت القول، أي: اقتصرت فيه، واختصرت منه ما يحتاج إليه"[5]، فيكون التلخيص بهذا اختصارا مع وضوح في العبارة، بخلاف الاختصار الذي يكون غالبا تقليلا في اللفظ مع تكثيف بلغة غموض في المعنى غالبا.

3- الاقتصار: ومن العبارات القريبة من دلالة الاختصار "الاقتصار" بالقاف بدل الخاء وهو أحد ضربي الإيجاز قال في التلخيص: والإيجاز ضربان: إيجاز القصر، وهو: ما ليس بحذف نحو: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾البقرة179، فإن معناه كثير، ولفظه يسير ولا حذف فيه.

قال السبكي في شرحه لهذه الفقرة: الإيجاز ضربان: إيجاز القصر، وإيجاز الحذف. والفرق بينهما أن الكلام القليل إن كان بعضا من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاما يعطي معنى أطول منه فهو إيجاز قصر"[6].

ومن هذا يظهر أن الاختصار هو الضرب الثاني للإيجاز، وهو المسمى. الإيجاز بالحذف شريطة أن يكون قد دل عليه دليل. وفي هذا يقول أحد الفضلاء:

الحذف إن دل دليل اختصار والحذف من غير دليل اقتصار

4- التهذيب: يقال: هذب النّخلة شدد للمبالغة، وهذب الكلام لخص مما يشينه عند البلغاء ويقال: هذب الكتاب، لخصه وحذف ما فيه من إضافات مقحمة أو غير لازمة، وهذب

---

1 - عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للشيخ بهاء الدين بن عبد الكافي السبكي، تحقيق. عبد الحميد عنداوي، ط 1، المكتبة العصرية، 2003 م، 1 / 578.

2 - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للنفراوي المالكي، طبعة دار الفكر، 2000 م، 1/ 20

3 - الصحاح، مادة وجز، باب الزاي، فصل الواو، 1 / 716.

4 - لسان العرب، باب الزاي، فصل. الواو، 5 / 427.

5 - لسان العرب، باب. الصاد، فصل. اللام، 7 / 86، 87.

6 - عروس الأفراح، 1 / 586.

الصبي رباه تربية صالحة خالية من الشوائب، فهذب الشيء: صار مهذبا[1].

ثانيا: تعريف الاختصار اصطلاحا.

يعرفه الشيخ أبو حامد الاسفرايني:"حقيقة الاختصار ضم بعض الشيء إلى بعض، ومعناه عند الفقهاء رد الكثير إلى القليل وفي القليل معنى كثير" وقيل:" هو إيجاز اللفظ مع استبقاء المعنى".[2]

قال الحطاب: " والاختصار ضم بعض الشيء إلى بعض للإيجاز وهو: إيراد المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة [3].

وعرفه الخرشي بقوله: إذا أتى بالمعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة من غير إخلال بالمعنى[4]." وهو الإتيان بالمعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة لا أن الكلام كان مطولا ثم اختصره[5].

أما الدردير في كبيره فقد أوجز القول في تعريف الاختصار بما نصه:" الاختصار تقليل اللفظ مع كثرة المعنى"[6].

وزاد الدسوقي في حاشيته عليه قائلا:"...والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه، ويقابله المطول وهو ما كثر لفظه ومعناه"[7].

فنلاحظ من خلال هذه التعريفات أنها تتفق كلها في معنى واحد وهو أن الاختصار هو التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة.

2- نشأة الاختصار:

بدأت هذه الظاهرة في أوائل القرن الثالث الهجري، ثم ازدادت انتشارا في القرن الرابع، ثم تضخم حجمها بشكل ملفات للانتباه في القرن السابع الهجري[8]، وهذه الظاهرة يمكن تقسيمها إلى نوعين من الاختصار.

النوع الأول: كتب قصد أصحابها ابتداء إلى تأليفها مختصر في ألفاظها، وصغيره في أحجامها وميسرة في مادتها، ومجرده عن الدليل، وتشمل النثر والنظم والنوازل، وذلك مثل:

---

1 - القاموس المحيط 820/2

2 - تهذيب الأسماء واللغات، للإمام النووي، 3 / 90.

3 - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، للحطاب، ط دار الفكر، 24/1.

4 - الخرشي على مختصر سيدي خليل، وبهامشه حاشية الشيخ العدوي، طبعة دار صادر، بيروت 1 / 34.

5 - تعليق الشيخ العدوي على كلام الخرشي، أنظر المرجع نفسه.

6 - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للشيخ محمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، طبعة دار الفكر، 1 / 18.

7 - المرجع نفسه.

8 - مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، عمر الجيدي، ط 1، 1993 م ص 87.

الرسالة لابن إلى زيد القيرواني، والتفريع"لابن الجلاب"والتلقين للقاضي عبد الوهاب، وإرشاد السالك لابن عسكر وغيرها من المتون الفقهية، فهذا النوع لا ضرر في وجوده، بل فيه خير؛ لأنه يحقق مقصدا مهما وهو تسهيل حفظ مسائل المذهب واستحضارها لطالب العلم.

والنوع الثاني: كتب عمد أصحابها إلى مؤلفات مطولة عنيت بذكر الدليل للفروع الفقهية فاختصروها وحذفوا منها الأدلة التي أتى بها صاحب الأصل، فأسهموا بذلك في إقصاء أدلة الفروع الفقهية عن كتب المذهب حتى صار في زماننا هذا ينعت المذهب المالكي بأن كتبه عبارة عن فروع خالية من الدليل فيقولون المذهب المالكي غير مدلل وهذا ما دفع بكثير من الباحثين إلى إعادة كتابه الفقه المالكي بالأدلة[1].

وهذا النوع من المختصرات هو الذي تعرض له كثير من الفقهاء والعلماء بالنقد والرد وعدم القبول. وقد طال هذا النوع كتب الأمهات في المذهب المالكي مثل المدونة، والواضحة والموازنة، بل اختصر فيه المختصر فالمدونة مثلا تسلسل فيها الاختصار حتى وصل إلى أن صار المختصر عبارة عن ألغاز تحتاج إلى حل رموزها.

فالمدونة اختصرها - فضل بن سلمة الجهني الاندلسي (ت 319 هـ) - واختصرها البراذعي المسمى بالتهذيب البراذعي ثم اختصره أبو عمر و عثمان بن الحاجب (ت 646 هـ) في كتابه الذي سماه " جامع الأمهات " والذي عرف أيضا بمختصر ابن الحاجب، ثم جاء الشيخ خليل بن اسحق (ت 776 هـ) فاختصره أيضا في كتاب الشهير وعرف بمختصر خليل ثم جاء الشيخ الدرير (ت 1201هـ) فاختصر مختصر خليل بكتابه الذي سماه " اقرب المسالك " فهذه سلسلة نسب بمختصرات المدونة. فهذه سلسلة نسب لمختصرات المدونة[2].

المدونة لسحنون ← تهذيب المدونة للبراذعي ← جامع الأمهات أو مختصرات الحاجب لأبي عمر وعثمان بن الحاجب ← مختصر خليل لخليل بن إسحق ← أقرب المسالك للدردير.

المدونة سحنون – ت 234 هـ

تهذيب المدونة البراذعي – ت 438 هـ

جامع الأمهات ابن الحاجب – ت 646 هـ

مختصر جليل خليل بن إسحق – ت767 هـ

أقرب المسالك الدردير – ت 1201 هـ

وهناك من يرى أن الرغبة في الاختصار في المذهب المالكي ظهرت منذ أن ألف الإمام الغزالي

---

1 - منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد، بدوي عبد الصمد الطاهر، ط 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2002 م، 76، 77.

2 - المرجع نفسه.

(ت 505هـ) كتابه الوجيز في فقه الشافعية، وكان ممن تأثر بهذا المنهج الإمام أبو عبد الله محمد بن نجم بن شاس (ت 610هـ) في كتابه الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، ثم جاء ابن الحاجب فألف المختصرات في الأصول والنحو والبلاغة، وفي الفقه.... فجاء مختصره في الفقه كالبرنامج للمذهب، إذ لخص فيه طرق أهل المذهب في كل باب، وتعديد أقوالهم في كل مسألة. فاستحسن الناس مختصره فأقبلوا عليه شرقا وغربا، حفظا وشرحا حتى ظهر مختصر خليل بالمغرب مقتصرا على ما به الفتوى، فترك الناس المختصر الفقهي لابن الحاجب لذكره الخلاف.

وللإشارة فإن هذا الاتجاه الذي سنه الإمام الغزالي وتبعه ابن شاس، ثم ابن الحاجب لم يكن مقبولا عند فقهاء المالكية بالغرب الإسلامي، ومن أبرز من رفضه القاضي أبو بكر بن العربي، والإمام ابن رشد الحفيد.

هذا باختصار حول نشأة هذه الظاهرة فما هي أسبابها؟ وما أهدافها؟

3 - أسباب ظاهرة الاختصار:

بدأ ظهور المختصرات في الفقه المالكي عند بدايات القرن الثاني الهجري، وتحديدا بمختصرات عبد الله بن عبد الحكم (ت 214هـ) المختصر الكبير والمختصر الصغير، والمختصر الأوسط فهو أول من تصدر لاختصار المؤلفات الفقهية فاختصر كتب أشهب[1].

ومن هذا الوقت بدأت فكرة المختصرات تتطور إلا أنها في بداياتها كان لها طابع خاص يختلف شكلا ومضمونا عما آل إليه الوضع في العصور المتأخرة[2].

فالمختصرات بهذا المصطلح كانت عبارة عن خلاصة سماعات الطالب من شيخه وإن اصطلح عليها اسم المختصر إلا أنها جاءت مطولة في عدة مجلدات. ثم أخذ الاختصار في القرن الرابع الهجري طابع آخر حيث ضعف الهمم وتقاعست عن تحصيل المبسوطات والتعامل مع المطولات فعمدوا إلى تلك المطولات والتي تمثل أمهات المذهب المالكي مثل المدونة لسحنون، والواضحة لعبد المالك بن حبيب والموازية لمحمد بن المواز والمبسوطة للقاضي إسماعيل، والحاوي لأبي الفرج الليثي والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني وغيرها إلى اختصارها واختصار الاختصار حتى صار بعضها ألغازا.

ومن هنا يظهر مصطلح الاختصار في المذهب يطلق على معنيين. الأول. اختصار السماعات وإن كان تأليفها في مطولات ومبسوطات.

---

1 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، ضبطه وصححه. محمد سالم هاشم، ط 1، دار الكتب العلمية، 1998 م، 364/3-365

2 - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوى، اعتنى به. أيمن صالح شعبان، ط 1، دار الكتب العلمية، 1995 م، 113/3

والثاني. اختصار هذه المطولات كما سبق بيانه في تعريفه الاختصار[1].

ويرجع كثير من العلماء هذه الظاهر إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها في الآتي:

1- أن المتأخرين صعب عليهم استيعاب المطولات وشق عليهم قراءتها لطولها وكثرة ما ورد فيها.

2- ضعف الهمم وفتور العزائم فقد يقصد الإنسان إحدى هذه الأمهات لكنه ما إن يرى حجمها حتى يتسرب إليه الملل وتركبه السآمة خصوصا في وقت أضحت فيه القراءة تعطى لها فضول الأوقات.

3- قصور الفقهاء على الابتكار والإبداع فبدل أن يبدعوا كما أبدع أسلافهم ركنوا إلى مؤلفاتهم يهذبونها وينقصون منها ويزيدون.

4- رغبة العلماء في عدم حرمان طلبة العلم من ثمرات الأمهات وتمكينهم من الاطلاع على أكثر قدر ممكن خصوصا وأنها كثيرة ويعسر الإحاطة بها.

5- تنقيتها من الحشو الزائد والكلام الطويل والذي لا ينفع ذكره ولا يضر تركه وإظهار الأهم فقط مما تتم به الفائدة وتقوية النفع.

4 - أهداف الاختصار:

من الصعب الفصل بين الأسباب والأهداف من وراء ظاهرة الاختصار، ذلك أن الأهداف تم اكتشافها بعد ظهور المختصرات، وإن كان بعض العلماء صرح بالهدف من وراء اختصاره من خلال تصريحه بالأسباب الدافعة للاختصار، ومن ثم يمكن أن نجمل أهداف ظاهرة الاختصار في الآتي.

1- لما رأى بعض العلماء الإحباط الذي أصاب الأمة، وضعفت الهمة عن قراءة المطولات لجأ العلماء إلى تأليف المختصرات لربط الطالب بالفقه حتى لا ينصرف عنه بالكلية بعد ما انصرف الطالب عن المطولات.

2- بعض العلماء سأله الطالب بعد ما استأنسوا بأسلوبه أن يجمع لهم المادة الفقهية المدرسية في مختصر يكون لهم مرجعا يلجأون إليه عند الحاجة ويحفظونه ويدرسون غوامضه ويتنافسون فيه فيلبي الشيخ طلبهم مثل المعونة للقاضي عبد الوهاب والكافي لابن عبد البر، وإرشاد السالك لابن عسكر والرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وابن عاشر (الحبل المتين...) وغيرها فقد صرح هؤلاء أن الهدف من هذا الاختصار هو الاستجابة لرغبة طلابه أو غيرهم في وضع مختصر يسهل الرجوع إليه.

3- وقد يكون الهدف أيضا هو اختبار العالم قدراته العلمية فيؤلف مختصرا يجمع فيه

1 - منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل، مرجع سابق.

أكبر قدر ممكن من المعلومات والمسائل في أقل ما يمكن من الألفاظ[1].

4 – اختصار الوقت وربح الزمن.

5 – جمع ما هو متفرق في كتب المذهب من الفروع ليكون أجمع للمسائل.

ومن ثم يمكن حصر أهداف الاختصار في أمرين اثنين:

الأول: تقليل الألفاظ تيسيرا للحفظ ودفعا للملل الذي أصاب الطلاب من قراءة المطولات.

الثاني: جمع ما تفرق في كتب المذهب من الفروع والمسائل مثل مختصر ابن الحاجب "جامع الأمهات"فقد اختصره من ستين كتابا وفيه ست وثلاثون ألف مسألة[2].

5 - إيجابيات وسلبيات هذه الظاهرة:

من خلال ما سبق بيانه نخلص إلى بعض الايجابيات والسلبيات لهذه الظاهرة، فمن الايجابيات:

* خدمة التراث الفقهي الإسلامي عموما، والإسهام في إثراء الفقه المالكي خصوصا، مثل ما فعل ابن الحاجب في مختصره جامع الأمهات، فقد جمع فيه الآلاف من المسائل المتفرقة في كتب كثيرة، وهذا العمل يعتبر من أهداف المختصرات: جمع كتب عديدة في كتاب واحد.[3]

* ومن إيجابيات المختصرات تقليل الزمن، فالباحث أو الطالب ربما استغرق أشهرا وسنوات في قراءة مطولة، فإنه في وقت أقل يستطيع معرفة ما يحويه المطول من المسائل (فقد أصبح علم الفقه يستغرق عمر الطالب).

* ومن إيجابيات المختصرات أنها تيسر حفظ المسائل؛ لأن ألفاظها قليلة إلى غير ذلك من الايجابيات التي ينبغي ذكرها رغم ما في بعض المختصرات من الهنات كالأخطاء اللغوية وبعض الخلط.

أما السلبيات فيمكن حصرها في:

إن بعض المختصرات خاصة المتأخرة منها تحمل في طياتها ألغاز أو اختصارا مخلا، من ذلك: مختصر خليل، حتى إنه يصعب على الطالب فهمه إذا لم يجد شرحا يحل ألغازه ومشكلاته، فقد تحولت العبارات الفقهية إلى ألغاز ومقفلات وقد أطال الإمام الحجوي القول

---

1 - الاختصار والمختصرات في المذهب المالكي، أبو سليمان عبد الكريم قبول، دار الفجر، الجزائر، ص 60-61.

2 - شجرة النور الزكية، محمد بن محمد مخلوف، طبعة دار الفكر،67/1 والاختصار والمختصرات في المذهب المالكي ص 61.

3 - الفكر السامي. 4/ 457-458.

في هذه النقطة تحت عنوان: غوائل الاختصار وتاريخ ابتدائه[1] إضافة إلى إلحاق الخلل بالمعاني اللغوية الاصطلاحية، وارتكاب أخطاء فقهية.

ومن المفارقات العجيبة أن هذه المختصرات أدت إلى عكس ما كان منتظر منها فبدل أن تختصر الزمن صار العكس التطويل، ذلك أن الطالب لكي يفهم مختصر بعد حفظه يحتاج إلى إفناء عمره في فهمه من خلال الشروح الموضوعية لهذا المختصر، مثلا: المدونة تقع في ثلاث مجلدات أو أربع، وهي واضحة مفهومه بنفسها لا تحتاج إلى شرح في أغلب مواضيعها، فلما اختصرها خليل عسر على الطالب فهم مختصر خليل إلا بالرجوع إلى شرحه، فالخرشي شرحه في ست مجلدات، والزرقاني في ثماني مجلدات والرهوني في ثمان مجلدات والجميع اثنان وعشرون مجلد فتضاعف الزمن في الدروس والمطالعة.

* ومن السلبيات أيضا: ظهور تعقيدات في الفقه المالكي.

* واعتقد أن من أكبر السلبيات والتي نلمس آثارها اليوم في زماننا هو تجريد المذهب من الأدلة حتى اعتقد الكثير من الناس أن المذهب المالكي قائم على غير دليل؛ مما دفع بكثير من العلماء والباحثين إلى إعادة كتابة الفقه المالكي بالدليل حتى يرد له الاعتبار وترجع الثقة للناس، مع أن واضع المذهب ومؤسسه الإمام مالك لم يذكر مسألة إلا بدليلها والموطأ شاهد على ذلك.

* ومن سلبيات هذه الظاهرة الجمود على كتب الفروع والاختصار على محض التقليد دون تمحيص أو معرفة للدليل، فكيف ومن أين يعرف الطالب صحة الأقوال الواردة في المختصر وقد جردت من أدلتها. وهكذا عرف الفقه المالكي جمودا في الفروع أسهم في تقهقره، مما انعكس سلبا على وضعيته العامة يقول الإمام الشاطبي وابن خلدون. أن ابن شاس وابن بشير وابن الحاجب عقّدوا الفقه أي بالاختصار والتعمية والجمود فأتى خليل فأجهز عليه[2].

6 - عينات لكتب مختصرة ونماذج تطبيقية للاختصار:

أذكر في هذه النقطة بعض العينات لكتب علماء جزائريين بذلوا جهودا كبيرة في خدمة الفقه المالكي من خلال اختصارهم لبعض الكتب التي تعد من أهم المراجع في الفقه المالكي.

وبالتتبع والاستقراء من طرف بعض الباحثين توصل إلى أن الجهود التي حظيت بها مختصرات الفقه المالكي من قبل علماء الجزائر يمكن تصنيفها إلى أربعة أصناف كالآتي:

1 - الشروح والتعليقات والحواشي. 2 - المنظومات. 3 - إكمال نقص (أو ما يسمى بالتذييل). 4 - الاختصار.

---

1 - المرجع السابق.

2 - المرجع نفسه، ص 189.

فقد اجتهد كثير من العلماء الجزائريين في شرح جامع الأمهات وتركوا لنا ثروة فقهية كبيرة في الفقه المالكي، فكتب ابن مرزوق الجد (ت 781 ه) شرحا لمختصر ابن الحاجب سماه (إزالة الحاجب عن فروع ابن الحاجب)، وكذلك القاسم بن سعيد العقباني (ت 854 ه) له تعليق على مختصر ابن الحاجب، ومحمد بن الحسن البركاني له كتاب سماه (الثاقب في لغة ابن الحاجب)، وعيسى بن مسعود الزواوي (ت 743 ه) له شرح جامع الأمهات، والشيخ ابن مرزوق الحفيد (ت 842 ه)، والشيخ عبد الرحمن الثعالبي (ت 875 ه) والشيخ عبد الواحد الونشريسي (ت 816 ه)، والشيخ سعيد بن محمد العقباني (ت 811 ه)، والشيخ محمد بن محمد التلمساني (ت 799 ه)، وكذلك الشيخ أحمد بن إدريس البجائي (ت 760 ه). هذا فيما يخص جامع الأمهات، أما مختصر خليل فقد حظي هو الآخر بالاعتناء من طرف كثير من العلماء الجزائريين، من ذلك تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل لإبراهيم الزواوي (ت 857 ه)، وتحفة المشتاق في شرح مختصر خليل بن إسحاق للشارح السابق، وتعليقات على خليل ليحيى العلمي(ت 888 ه)، و حاشية على شرح الشبرخيتي، لعمار الراشدي (ت 1251ه)، وحاشية على شرح الخرشي الكبير لمحمد بن أحمد المعسكري (ت 1238ه)، وحاشية على شرح العدواني على خليل، لمصطفى الرماصي (ت 1136ه)، وشرح خليل للشيخ عبد الرحمن الثعالبي (ت 875 ه)، ومغني النبيل في شرح مختصر خليل، لمحمد بن عبد الكريم المغيلي (ت 909 ه). والمنزع النبيل في شرح مختصر خليل، لابن مرزوق الحفيد (ت 842 ه). وياقوتة الحواشي في حل ألفاظ الخراشي، لمحمد بن عبد الرحمن التلمساني (ت في ق 13 ه). والكفيل شرح نظم خليفة بن حسن السوفي على مختصر خليل، للشيخ باي بالعالم، توفي سنة 2009م.

أما المنظومات فهي كثيرة منها ما هو جامع للفقه المالكي، ومنها ما هو مكمل. من ذلك: جواهر الإكليل في نظم مختصر خليل، لخليفة بن حسن السوفي (ت 1318ه)، والتبريج في أحكام المغارسة، لمحمد بن علي المحجاجي، (ت 1200ه)، والمجموع في الفقه لعبد الله بن محمد التلمساني، (ت644ه) والمصباح في الفقه والآداب لعبد العزيز الثميني، (ت1223ه)، ومختصر للشيخ عبد الرحمن الأخضري في العبادات على المذهب المالكي (ت 983ه)، وله شرح لصالح عبد السميع الآبي الأزهري بعنوان: (هداية المتعبد السالك في مذهب الإمام مالك، شرح مختصر الأخضري)، والشرح المسمى بالمورد العنبري على المنظومة المسماة بالعبقري في حكم السهو في الصلاة نظم سهو الشيخ الأخضري، لعبد الله بن محمد بن آب عمر التواتي التلاني وقد نظمه في ربيع الأول بمناسبة المولد النبوي الشريف وكان ذلك سنة 1128 هـ ومنها أيضا كتاب البيوع شرح منظومة البشير للشيخ محمد بن محمد الفق المالكي مذهبا، القادري طريقة، الأشعري عقيدة، الضغوغي الأشوي نسبا ونسبة. ومن علماء المنطقة الذين كان لهم جهد معتبر في خدمة الفقه المالكي الشيخ الطاهر العبيدي، فإن له عدة رسائل ومختصرات في أبواب متفرقة من الفقه وكذلك بعض النظم، من ذلك تلخيص مسائل في الصوم، ورسالة في

قطع الرحم وإذاية الجار وعقوق الوالدين، ونظم في أحكام التيمم وغيرها.

يقول الشيخ أبو عبد القادر عابدين بن خليفة في كتابه كيف نخدم الفقه المالكي:"وقد كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تلتزم فيما يبدو المذهب المالكي في الفتاوى التي كان يجيب عنها الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس .رحمه الله .كما يؤخذ ذلك مما هو مدون منها في آثاره، ومن الأمثلة: أنه أفتى بأن المسافر مسافة قصر لا يصح أن يؤم في صلاة الجمعة، ثم صحح ذلك في مناسبة أخرى، فقال. إن من كان خارجا عن فرسخ من قرية الجمعة لا تصح إمامته إلا إذا نوى إقامة أربعة أيام صحاح، سواء كان بعيدا على مسافة القصر أو دونها، وقد علل إبطال صلاة الجمعة خلف المسافر بأنها صلاة مفترض خلف متنفل، وهذا هو المشهور عند المالكية، كما أفتى بأكل ما أدرك حيا، ولو كان منفوذ المقاتل رغم كونه على خلاف المشهور في المذهب؛ لأنه فسحة، لاسيما مع قول بعض المالكية به، قلت وهو قول مالك في الموطأ "[1]

- نماذج تطبيقية للاختصار:

رأينا في ما سبق ما حصل للمدونة من اختصار على اختصار حتى صارت ألغازا، وهذا نموذج نبيّن فيه ما سبق ذكره:

- **النموذج الأول**: من كتاب الطهارة، مسألة: (التوقيت في الوضوء) من المدونة:

المدونة[2]: البداية مع أول مسألة افتتحت به المدونة، وهي: ما جاء في الوضوء. قال سحنون: قلت لعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت الوضوء أكان مالك يوقت فيه واحدة أو اثنين أو ثلاثا؟ قال: لا إلا ما أسبغ، ولم يكن مالك يوقت، وقد اختلفت الآثار في التوقيت.

قال ابن القاسم: لم يكن مالك يوقت في الوضوء مرة ولا مرتين ولا ثلاثا، وقال: إنما قال الله تعالى: ﴿ **يأيها الذين ءامنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم و أيديكم إلى المر افق وامسحوا برءوسكم و أرجلكم إلى الكعبين** ﴾، فلم يوقت تبارك وتعالى واحدة من ثلاث.

قال ابن القاسم: وما رأيت عن مالك في الغسل والوضوء توقيتا لا في واحدة ولا اثنتين ولا ثلاثا، ولكنه كان يقول: يتوضأ ويغتسل ويسبغهما جميعا.

مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ وهو جد عمرو بن يحيى: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ؟ قال عبد الله: نعم،

---

1 - كيف نخدم الفقه المالكي، أبو عبد القادر عابدين بن خليفة، ط 1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، سيدي بلعباس الجزائر، ص 115.

2 - المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس رواية سحنون بن سعيد التنوخي عن عبد الرحمان بن القاسم المصري، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد، طبعة المكتبة العصرية، 2003 م.

قال: فدعا عبد الله بوضوء، فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين، ثم تمضمض واستنثر ثلاثا، ثم غسل وجهه ثلاثا، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ من مقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما حتى رجع بهما إلى المكان الذي منه بدأ، ثم غسل رجليه. وقال مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة: أحسن ما سمعناه في ذلك أعمه عندنا في مسح الرأس هذا. قال سحنون: وذكر ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره أن حمدان مولى عثمان بن عفان أخبره أن عثمان بن عفان دعا يوما بوضوء فتوضأ، فغسل كفيه ثلاث مرات، ثم تمضمض واستنثر ثلاث مرات، ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات، ثم غسل يده اليسرى إلى المرفق ثلاث مرات، ثم مسح رأسه وأذنيه، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعب ثلاث، ثم غسل رجله اليسرى أيضا إلى الكعب ثلاث مرات، و أخبرنا أن رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا، ثم قال رسول الله ﷺ:" من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه". قال ابن شهاب: وكان علماؤنا بالمدينة يقولون: هذا الوضوء أسبغ ما توضأ به أحد للصلاة. قال سحنون: عن علي بن زياد عن سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال: ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ؟ قال: فدعا بماء فأراهم مرة مرة، فجعل في يده اليمنى ثم صب بها على يده اليسرى، فتوضأ مرة مرة. حدثنا وكيع من علي عن سفيان عن عبد الله بن جابر أنه بلغه عن إبراهيم النخعي قال: حدثني من رأى عمر بن الخطاب يتوضأ مرتين مرتين.

وقال سحنون عن وكيع عن سفيان عن عبد الله بن جابر قال: سألت الحسن البصري عن الوضوء؟ فقال: يجزيك مرة، أو مرتين أو ثلاثا. قال وكيع: عن سفيان عن جابر بن زيد الجعفي عن الشعبي قال: يجزيك مرة إذا أسبغت. قال سحنون: عن ابن وهب أن رسول الله ﷺ تمضمض واستنثر من غرفة واحدة اهـ انتهى نص المدونة وقد نقلته رغم طوله، وهو أول مسألة فقهية افتتحت به المدونة.

يلاحظ من خلال هذا النص أمورا، منها.

1- استعمال أسلوب السؤال والجواب بين سحنون وابن القاسم في تقرير المسألة الفقهية عن الإمام مالك، وهذا هو المنهج الذي سارت عليه المدونة من أولها إلى آخرها.

2- استثمار نصوص الكتاب والسنة، لتقوية كتبهم من حيث الاستدلال.

3- تكرار المسألة الواحدة بأسلوب مختلف، وهذا راجع إلى شيوع الأسلوب التعليمي المعتمد على التلقي مشافهة، وهذا الأسلوب بطبيعته يحتاج إلى التكرار من أجل تأكيد المسألة وتقريرها.

4- ذكر الخلاف المعتبر الذي وردت به الآثار، وهذا يساعد على إعمال النصوص جميعا،

دون اللجوء إلى تعطيل بعضها على حساب البعض، وهذا أدى فيما بعد إلى تعدد الأقوال في المسألة الواحدة.

5- ذكر الأحاديث بأسانيدها، وهذا هو الغالب على كتب المتقدمين، لقرب عهدهم بعصر جمع السنن وتدوينها من جهة، ومن جهة ثانية لتأكيد اختياراتهم الفقهية.

6- ذكر مسائل فرعية لها علاقة بموضوع المسألة الفقهية، وهي من باب الاستطراد.

- **تهذيب المدونة**[1] : ثم نأتي إلى تهذيب البراذعي في الموضوع نفسه، قال البراذعي في معرض اختصاره للنص السابق:

العمل في الوضوء. قال ابن القاسم: لم يوقت مالك - رحمه الله - في الوضوء والغسل واحدة، ولا اثنين، ولا ثلاثا، إلا ما أسبغ. وقد اختلفت الآثار في التوقيت في الوضوء. ويمسح الرأس يبدأ بيديه من مقدم رأسه حتى يذهب بهما إلى قفاه، ثم يريدهما إلى المكان الذي بدأ منه. قال مالك وعبد العزيز: هذا أحسن ما سمعنا في مسح الرأس وأعمه عندنا.

هذا نص التهذيب الذي اختصره البراذعي، المحطة الأولى لاختصار المدونة، وبمقارنته معه يلاحظ أمور، منها.

1- حذف أسلوب السؤال والجواب مما يقتضيه أسلوب الاختصار.

2- ذكر المشهور الثابت عن الإمام مالك بطريقة الجزم، وحذف الخلاف، أو الإشارة إليه عن طريق الإجمال كما هنا.

3- حذف الآثار التي كانت تقوي وتبارك الكتب، وبحذف الآثار حذفت الأسانيد تبعا؛ لأن المسائل تقررت وصارت من قبيل المسلم الذي لا يقبل الجدل، يكفي في تبنيها صحة ثبوتها عن الإمام. وبشيوع هذا النمط عرف ما سمي فيما بعد بكتب الفروع.

4- التخلص من المسألة المكررة، والاقتصار على الأساسي في الباب.

5- الاحتفاظ - أحيانا - ببعض المسائل التي وردت استطرادا، لفائدتها في الباب.

- **جامع الأمهات**[2] : ثم نأتي إلى جامع الأمهات في الموضوع نفسه.

قال ابن الحاجب في معرض ذكر لفضائل الوضوء. وأن يكرر المغسول وثلاثا أفضل، وتكره الزيادة. اهـ

هذه المحطة الثانية من محطات الاختصار، ويلاحظ فيها ما يلي.

1- حذف كل ما لا علاقة له بالمسألة، ما كان من قبيل التكرار، وما كان من قبيل

---

1 - التهذيب في اختصار المدونة، لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم محمد الأزدي البرادعي القيرواني، دراسة وتحقيق. محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، ط 1، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء دار التراث 1999 م.

2 - جامع الأمهات، المعروف بمختصر ابن الحاجب، لجمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب، حققه وعلق عليه. أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، ط 2، اليمامة للطباعة والنشر، 2000 م.

الاستطراد.

2- التأكيد على حذف نصوص الكتاب والسنة.

3- الدخول في مرحلة التنظيم وإلحاق كل مسألة بنظائرها في الحكم، إذ المسألة هنا ألحقت بفضائل الوضوء وأخذت حكمها. ولا يمكن فهم محل المسألة الفقهية في الكتب التي توخت هذا المنهج إلا بقراءة الباب بكامله.

4- التسليم بحكم المسألة، خصوصا إذا كانت من قبيل المشهور، ولا التفات للخلاف إلا في بعض الأحايين.

- **مختصر خليل**[1] : ثم نأتي إلى مختصر خليل. قال خليل عاطفا على فضائل الوضوء: وشفع غسله وتثليثه اهـ

هذه هي المحطة الثالثة من محطات اختصار نص المدونة الأم، وهي مع العلامة خليل حيث اختصرت قرابة الصفحتين في" ثلاث كلمات وحرفي عطف وضميرين".

فلا آثار ولا تكرار ولا استطراد، إنما هو عطف على ما تقدم من حكم الفضائل، وتسليم للمشهور في المسألة وعدم الالتفات للخلاف فيها.

- **أقرب المسالك**[2] : ثم نأتي إلى مختصر محمد الدردير، يقول في فضائل الوضوء والغسلة الثانية والثالثة حتى في الرجل: وهذه العبارة قريبة من قول خليل، وعليه نسقط عليه الملاحظات السابقة نفسها.

- النموذج الثاني من كتاب الصلاة، مسألة: البسملة والتعوذ.

جاء في المدونة: قال: وقال مالك: لا يقرأ في الصلاة " بسم الله الرحمن الرحيم " في المكتوبة لا سرا في نفسه ولا جهرا. قال: وقال مالك: وهي السنة وعليها أدركت الناس.

قال: وقال مالك: في القراءة " بسم الله الرحمن الرحيم " في الفريضة، قال: الشأن ترك "بسم الله الرحمن الرحيم " في الفريضة. قال: لا يقرأ سرا ولا علانية لا إماما ولا غير إمام. قال: وفي النافلة إن أحب فعل وإن أحب ترك، ذلك واسع. قال: وقال مالك: ولا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة، ولكن يتعوذ في قيام رمضان إذا قرأ، وقال: ولم يزل القراء يتعوذون في رمضان إذا قاموا. قال مالك: ومن قرأ في غير صلاة تعوذ قبل القراءة إن شاء. اهـ

ما يمكن ملاحظته في خلال هذا النص، لا يخرج عن الملاحظات في النص السابق. إلا فيما يخص تأييد المسألة بالدليل، وإذ تم هنا استبدال الآثار بعمل أهل المدينة، ففي الغالب الدليل

---

1 - المختصر في فقه الإمام مالك، للعلامة خليل بن إسحاق المالكي، ضبطه وعلق عليه ووضع ترقيمه. أحمد علي حركات، طبعة دار الفكر، 1999 م.

2 - أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، للقطب الكبير والعلامة الشهير أحمد بن محمد الدردير، المكتبة الثقافية.

حاضر. أما باقي الملاحظات فحاضرة هنا أيضا. كما يلاحظ عدم الالتفات للخلاف الجاري في المسألة، رغم ورود آثار بخلاف المنصوص.

من التهذيب: قال البرادعي: ولا يقرأ " بسم الله الرحمن الرحيم " في الفريضة سرا ولا جهرا، إمام أو غيره، وذلك في النافلة واسع، إن شاء قرأ أو ترك. ولا يتعوذ في المكتوبة قبل القراءة، ويتعوذ في قيام رمضان إذا قرأ، ولم يزل القراء يتعوذون في قيام رمضان إذا قاموا. ومن قرأ في غير صلاة تعوذ قبل القراءة إن شاء. ا هـ

وهذا أيضا لا يخرج عن الملاحظات السابقة، فقد اقتصر على روح المسألة بدون إخلال بالمعنى، مع ما عرف وقتئذ من وضوح الأسلوب وسهولته.

من جامع الأمهات: قال ابن الحاجب: ولا يتعوذ ولا يبسمل، وله أن يتعوذ ويبسمل في النافلة، ولم يزل القراء يتعوذون في قيام رمضان. اهـ

هذه محاولة من ابن الحاجب لتخليص النص مما قد يبدوا زائدا، بحيث لو حذف لبقي روح النص قائما، وهذا ما حدث هنا.

من مختصر خليل: قال الخليل: وجازت. كتعوذ بنفل، وكرها بفرض. اهـ

مع العلامة خليل لم يتبق من اختصاره للمسألة إلا لب لبابها، الجواز في النافلة والكراهية في الفرض.

أقرب المسالك: وكره تعوذ وبسملة بفرض. فعبارة الدردير أوضح نوعا ما من عبارة خليل مع أن الدردير لم يذكر حكمها في النفل.

- النموذج الثالث من كتاب الصيام، مسألة: تحديد ليلة القدر

من المدونة: ما جاء في ليلة القدر: قال سحنون: قال ابن وهب: قال مالك وسمعت من أثق به يقول: أن رسول الله ﷺ أري أعمار الناس قبله وما شاء الله من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل الذي بلغه غيرهم من طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر. قال مالك: وبلغني أن ابن المسيب كان يقول: من شهد العشاء ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها. قال سحنون: قال ابن وهب ومالك في حديث النبي ﷺ:"التمسوا ليلة القدر في التاسعة و السابعة و الخامسة"، قال: أرى والله أعلم أنه أراد بالتاسعة من العشر الأواخر ليلة إحدى وعشرين، وبالسابعة ليلة ثلاث وعشرين، وبالخامسة ليلة خمس وعشرين. قال: وحدثنا سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال:" تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان ". قال: وحدثنا عن ابن القاسم عن مالك عن أبي النضر أن عبد الله بن أنيس الجهني قال: يا رسول الله إني رجل شاسع الدار فمرني بليلة أنزل بها، فقال له

رسول الله ﷺ:"انزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان. "ا.هـ

من التهذيب: قال البراذغي:" ما جاء في ليلة القدر: قال النبي ﷺ: « التمسوا ليلة القدر في التاسعة والسابعة والخامسة». قال مالك:أرى والله أعلم أن التاسعة ليلة إحدى وعشرين، والسابعة ليلة ثلاث وعشرين، والخامسة ليلة خمس وعشرين. قال ابن المسيب: من شهد العشاء ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها " اهـ

من جامع الأمهات: قال ابن الحاجب في آخر كتاب الاعتكاف: " العشر الأواخر من رمضان لطلب ليلة القدر، واختلف المذهب في قوله ﷺ: « التمسوها في العشر الأواخر في التاسعة و السابعة والخامسة »، فقيل بظاهره، والمنصوص. لتسع بقين أو سبع أو خمس، وقول من قال من العلماء: إنها في جميع العشر الأواخر، أو في جميع الشهر، أو كانت ورفعت، ضعيف" اهـ

من مختصر خليل: قال خليل عاطفا على مندوبات الاعتكاف:" وبالعشر الأخيرة لليلة القدر الغالية به. وفي كونها بالعام أو برمضان خلاف، وانتقلت، والمراد بكسابعة. ما بقي" .ا.هـ

أقرب المسالك: أما في هذا المختصر" أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك " فقد حذفت تماما ولم تتم الإشارة إليها لا من قريب ولا من بعيد.

وما قيل من ملاحظات فيما سبق يصدق على نصوص النموذج الثالث، فلا أطيل بتكراره، إلا ما كان من احتفاظ ابن الحاجب بنص الحديث الذي اعتمده الإمام مالك في محاولة تحديد ليلة القدر، وقليلا ما يفعل ذلك.

وخلاصة القول هذه ورقة حول الاختصار الفقهي في المذهب المالكي وجهود علماء الجزائر الذي كانت لهم بصمة وأثر كبير في إثراء الفقه المالكي، والمساهمة في ازدهار الفقه في الجزائر وتنوير أهل المنطقة بما فتح الله عليهم والمساهمة في حفظ دين الأمة. فالله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يكلل أعمال الملتقى بالتوفيق والنجاح آمين يا رب العالمين.

.الهوامش:

1 - تاج اللغة وصحاح العربية المشهور بالصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، حققه وضبطه. شهاب الدين أبو عمرو، ط 1، دار الفكر، 1998 م.

2- القاموس المحيط، للفيروز أبادي، ط 2، دار إحياء التراث العربي، 2000 م، باب الراء فصل الخاء.

3- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق وضبط. عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الجيل، 1999 م. باب الحاء والصاد وما يثلثهما.

4- لسان العرب، لابن منظور، طبعة دار صادر، فصل الخاء المعجمة 4 / 243. وانظر: المصباح المنير، للفيومي، ط 1، دار الكتب العلمية، 1994 م. الخاء.

1 - ينظر لسان العرب (223/13)، المصباح المنير ص 111.

5 - الاشتقاق، لابن دريد، ص 48، ط 1. دار الجيل، 1991.

6- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للشيخ بهاء الدين بن عبد الكافي السبكي، تحقيق. عبد الحميد عنداوي، ط 1، المكتبة العصرية، 2003 م، 1 / 578.

7- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للنفراوي المالكي، طبعة دار الفكر، 2000 م، 1/ 20

8 - الصحاح، مادة وجز، باب الزاي، فصل الواو، 1 / 716.

9- لسان العرب، باب الزاي، فصل. الواو، 5 / 427.

10 - لسان العرب، باب. الصاد، فصل. اللام، 7 / 86، 87.

11 - عروس الأفراح، 1 / 586.

12 - القاموس المحيط 820/2

13 - تهذيب الأسماء واللغات، للإمام النووي، 3 / 90.

14- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، للحطاب، ط دار الفكر، 24/1.

15 - الخرشي على مختصر سيدي خليل، وبهامشه حاشية الشيخ العدوي، طبعة دار صادر، بيروت 1 / 34.

16 - تعليق الشيخ العدوي على كلام الخرشي، أنظر المرجع نفسه.

17- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للشيخ محمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، طبعة دار الفكر، 1 / 18.

18- المرجع نفسه.

19- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، عمر الجيدي، ط 1، 1993 م ص 87.

20- منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد، بدوي عبد الصمد الطاهر، ط 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2002 م، 76، 77.

21- المرجع نفسه.

22- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، ضبطه وصححه. محمد سالم هاشم، ط 1، دار الكتب العلمية، 1998 م، 3/364-365

23 - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوى، اعتنى به. أيمن صالح شعبان، ط 1، دار الكتب العلمية، 1995 م، 113/3

24- منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل، مرجع سابق.

25 - الاختصار والمختصرات في المذهب المالكي، أبو سليمان عبد الكريم قبول، دار الفجر، الجزائر، ص 60-61.

26- شجرة النور الزكية، محمد بن محمد مخلوف، طبعة دار الفكر،67/1 والاختصار والمختصرات في المذهب المالكي ص 61.

27- الفكر السامي. 4/ 457-458.

28 - المرجع نفسه.

29- المرجع نفسه، ص 189.

30 - كيف نخدم الفقه المالكي، أبو عبد القادر عابدين بن خليفة، ط 1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر،

سيدي بلعباس الجزائر، ص 115.
31 - المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس رواية سحنون بن سعيد التنوخي عن عبد الرحمن بن القاسم المصري، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد، طبعة المكتبة العصرية، 2003 م.
32 - التهذيب في اختصار المدونة، لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم محمد الأزدي البرادعي القيرواني، دراسة وتحقيق. محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، ط 1، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء دار التراث 1999 م.
33- جامع الأمهات، المعروف بمختصر ابن الحاجب، لجمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب، حققه وعلق عليه. أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، ط 2، اليمامة للطباعة والنشر، 2000 م.
34 - المختصر في فقه الإمام مالك، للعلامة خليل بن إسحاق المالكي، ضبطه وعلق عليه ووضع ترقيمه. أحمد علي حركات، طبعة دار الفكر، 1999 م.
35- أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، للقطب الكبير والعلامة الشهير أحمد بن محمد الدردير، المكتبة الثقافية.

الفقه المالكي في الجزائر ـ درسا وتأليفا ـ بين التقوقع والانفتاح

بقلم

أ. د/ محمد خالد اسطنبولي

جامعة أدرار (الجزائر)



مقدمة

في هذه المداخلة سأحاول أن أبرز ملاحظات وهموم مهتم بالفقه وبأصوله وبعلماء الجزائر مع أني لست بفقيه.

أعلم أن المذهب المالكي متعدد المدارس، كل مدرسة لها منهجها وخصائصها وعلماؤها وفتواها، ولهذا أجد أن المذهب المالكي فيه ثراء وتنوع رأي فقد نجد في المسالة الواحدة آراء كثيرة وكأنك تخوض في الفقه المقارن، فلماذا لا نستثمر في الجزائر كل الفقه المالكي بمدارسه المتنوعة، وحتى مع باقي المذاهب الفقهية الأخرى. ولماذا لا نعتمد الدراسات التحقيقية والتحقق في كثير من القضايا التي مازلنا نفتي بمنهجية القرن السادس الهجري، ألا نلاحظ أن الكتابات الفقهية الجزائرية القديمة منها بل وحتى المعاصرة مازالت عباراتها غامضة وأسلوبها مستعصي، لماذا في مجال التحقيق للتراث الجزائري ما تزال البضاعة مزجاة. حتى في الجامعات الحديثة ألاحظ أن كثير من الموضوعات هي موضوعات قديمة عولجت بمنهج قديم، فنحتاج اليوم إلى تحديث وعصرنة الآلية والأسلوب والمنهج.

لقد تكلم علمائنا عن الرحلة لطلب العلم وعن أهميتها، وإنها مصدر لتلاقح الأفكار والتجارب والخبرات لكي نطلع على ما عند غيرنا. وإذا أتينا إلى موضوع الاستدلال خاصة بالسنة وهي الأصل الثاني فنجد أحيانا أن المالكية قد يردون الصحيح وفي أخرى قد يأخذون بالضعيف. فيما ترى ما هو منهجهم في ذلك؟

وفي الأخير اختم بكلام الأستاذ أبو شقة وهو يتكلم عن هذه الأمة التي لازالت تستهلك هذا التراث بالمتن والحواشي من غير تجديد ولا اجتهاد، هذه التساؤلات من طالب علم أحاول أن أقدم لها بعض الأجوبة المنهجية والله من وراء القصد.

المالكية ومفهوم السنة:

وردت السنة في معاجم اللغة بمعنى السيرة والطريقة والمثال المتبع.....[1]

وتطلق السنة في العرف الشرعي العام على ما هو اعم من المنقول عن النبي ﷺ أو عن

1- الترمذي 2672. وقال حسن صحيح. أبو داود4607 وابن ماجة 42 والحاكم وصححه 329.

السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة المقتدى بهم يشهد لذلك حديث العرباض بن سارية: " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين.[1]

وحديث مسلم عن النبي رضي الله عنه قال: "جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة."

وهذا يعني انه تعورف عندهم في الصدر الأول إطلاق السنة على الطريق المسلوكة في الدين سواء كانت فعل النبي ﷺ أو فعل واحد من الصحابة وقد نبه الشاطبي إطلاق السنة على ما عمل عليه الصحابة بكونه إتباعا لسنة تثبت عندهم لم تنقل إلينا أو اجتهادا مجمعا عليه منهم، أو من خلفائهم فان إجماعهم إجماع.... ويتحصل مما تقدم أن للسنة في الإطلاق أربعة أوجه:

1- قوله عليه الصلاة والسلام.
2- فعله عليه الصلاة والسلام
3- تقريره عليه الصلاة والسلام
4- ما جاء عن الخلفاء أو الصحابة عموما.[2]

ويبين أبو زهرة أن ما يميز الإمام مالك في فهمه للسنة انه عمم لفظ (السنة) ليشمل بالإضافة إلى السنة المرفوعة – المتمثلة في الأحاديث الصحيحة سواء كانت متواترة أو خبر آحاد – ما يمكن تسميته بالسنة الأثرية، وهي فتاوى الصحابة وأقيستهم وعمل أهل المدينة وأعرافهم.[3]

من خلال هذه النصوص نلاحظ مرونة الإمام مالك ولا أدل على ذلك من كتابه الموطأ الذي حوى من السنة المرفوعة حوالي 600 حديث والباقي ويزيد عن الألف هي فتاوى وأقوال لصحابة وتابعين ولعمل أهل المدينة، وحتى بعض اجتهاداته الفقهية فهذا عصر الإمام مالك فما بالوا أتباعه رغم أكثريتهم بآرائهم ومروياتهم وأقوالهم بل ومدارسهم، ثم في النهاية يحجرون على الفقه الواسع برواية ابن القاسم وتعميمها على بعض الأقطار.

تعدد الروايات والأقوال في المذهب المالكي:

لقد اتسعت دائرة التنوع الفقهي داخل المذهب المالكي وتنوعت الروايات والأقوال حسب ورود القضايا والمستجدات والنوازل وقد نبه إلى هذه المسألة الهامة د. خالد ملاوي في بحثه المشهور في المذهب المالكي قائلا: ... يعتبر المذهب المالكي أوسع المذاهب دائرة في الروايات والأقوال، وقد شكل الخلاف الفقهي فيه عاملا مهما في نموه وتطوره وازدهاره وهو أمر طبيعي

1- منهج الاستدلال بالسنة في المذهب المالكي تأسيس وتأصيل مولاي الحسن بن الحسن الحبات ط 1– 1224هـ 2003م، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي (93/1 – 96) الموافقات (4 / 3 / 4...).

2- تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة (2/ 213).

3- بحث مصطلح المشهور في المذهب المالكي، دراسة نقدية د. خالد ملاوي، جامعة أدرار، نشر بمجلة الصراط، ص 1.

في مذهب متجدد يراعي مصالح الناس وأعرافهم.[1] ونفس القضية نبه إليها د. عبد السلام العسري ".. إن تعدد الأقوال أمر لا بد منه في كل مذهب حي متجدد يراعي مصالح الناس وأعرافهم المختلفة... لما جاء عصر التلاميذ اختلفوا في استنباطهم اختلافا كثيرا وأضيفت أقوالهم التي لم يعرف لمالك رأي فيها إلى المذهب، بل أضيفت بعض الأقوال التي خالفوا بها شيخهم.... ولما جاء عصر المخرجين كان لابد أن تختلف نتائجهم في تخريجهم في المذهب، فكان لا بد أن يختلفوا في أقيستهم على المسائل المنصوص عليها وأن يختلفوا في إدراك وجوه المصالح التي أفتوا على أساسها، وأن تختلف المصالح باختلاف الأشخاص والجماعات والبيئات والأعراف وخصوصا إنهم كانوا في أقاليم مختلفة فمنهم مدنيون ومنهم مصريون، ومنهم مغاربة، ومنهم عراقيون، ولكل بيئة وعرف، فكان هذا الاختلاف مع اتحاد الأصول سببا في كثرة الأقوال.[2]

أرى أن هذه الثروة العائلة داخل المذهب الواحد هي في أصلها، مذاهب متنوعة داخل مذهب واحد فما بالنا، لو أضفنا المدارس الأخرى وفعلناها لوصلنا إلى تراث ضخم نفاخر به، وما باقي الذاهب الفقهية إلا تأثير وتأثر. ألم يكن الشافعي تلميذا لمالك، وأحمد تلميذ للشافعي، ولهذا تخصص أهل بلد بمذهب هذا جيد للإثراء والمحافظة والوحدة، ولكن في ناحية الفتوى والنوازل والمستجدات، فيجب أن نستنفر جميع المدارس الفقهية للاستئناس مع الرجوع إلى الأصلين أولا الكتاب والسنة، ثم فهوم العلماء.

المسلم المعاصر بين أزمة منهجية الفكر والتخلف الفقهي:

في الهموم الجزئية أحاول أن أركز على قضية أساسية تعيشها الأمة الإسلامية وهي في الحقيقة ليست تهمة، ولكنها واقعا مرا، ولقد عرفها مبكرا الأستاذ أبو شقة وكتب عنها. [3] قال: وإذا كبل هذا العقل وسلب حريته فلا بد من تحريره وإطلاقه من كل ما يعرقل قيامه بدوره... والدين جاء يحرر العقل من الأغلال، ولكن ورثة الدين قد يحجرون على العقل ويذلونه بما يلي:

بتطبيق نطاق عمله وحصره في حفظ المتون أو بإهمال تغذيته بما ينفع، فلا نظر ولا بحث علمي رشيد، ولا دراسة لرأي المخالفين، وكذا تقديس السابقين، وهذا الانحطاط بدأ في عالم المسلمين في القرن 5 هـ وأهم مظاهره، الجمود الفكري والتقليد المذهبي، تعليقات واختصارات وحواشي.. نبذ علوم العصر والقطيعة معها، ثم يتعرض أبو شقة لمفهوم التراث قائلا: ماذا يعني التراث؟ نقصد بالتراث هنا ما أنشأه الأسلاف بعقولهم، أما الهدي الإلهي من قرآن وسنة

1- نظرية الأخذ بما جرى به العمل في المغرب في إطار المذهب المالكي، الأستاذ عبد السلام العسري، ط 1996م، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ص 25 – 26.

2- كتب الأستاذ عبد الحليم أبو شقة، لمحات ومحطات في نقد العقل المسلم، من أحسن ما كتب في العصر الحديث وسأحاول أن أورد مقاطع من هذه المذكرة.

3- ينظر كتاب نقد العقل المسلم الأزمة والمخرج، عبد الحليم أبو شقة، تقديم د/ محمد عمارة، ص 4، 5، 14.

فهو هادي الأسلاف فيما أنشأوا وهو هادينا نحن فيما نرجو وننشئ، ويلحظ القارئ أننا نقصر حديثنا على مجال واحد من مجالات التراث وهو المجال الديني رغم شمول التراث لمجالات عديدة.

ونعرض إلى جزئية أخرى قائلا وقد أنتج الانحطاط في عالمنا الإسلامي مجموعة من الظواهر الخطيرة في سياق التقليد منها نبذوا احتقار علماء العصر، وعلوم العصر، بل ومشكلات العصر أيضا.[1] هذه بعض الهموم التي اقتنصتها من كتابه وهي كثيرة ملخصها أن أزمة العقل المسلم المعاصر هي أزمة فكرية فإذا ما فاق الفكر من هذا التخدير الطويل عساه يتلمس الطريق إن شاء.

القطيعة بين الفقه وعلوم العصر:[2]

سبق أن نوهت ونبهت أن الأمة الإسلامية حصلت لها مقاطعة وقطيعة لكل ما هو غير شرعي أي غير داخل في العلوم الشرعية. علما بأن هذه العلوم أضحت علوما عالمية مفيدة وفعالة لا جنسية لها ولا دين، إذ من الواجب التفتح عليها والإفادة منها كالعلوم الإنسانية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمنهجية وها هو فريد الأنصاري يقول لعل من أصعب الأزمات التي تعاني منها الأمة اليوم هي غياب العقل المنهجي أو التفكير الناهج، فإعادة تشكيل العقل المسلم الذي ننادي به اليوم، إنما هي إعادة نهج له من جديد، إن الارتجال والتلقائية غير الواعية في معالجة شؤون الحياة دليل قاطع على غياب الممارسة المنهجية...[3]

إن الحضارة الحديثة أضحت حضارة العالم لا حضارة أمة بعينها، وإن أمم العالم بأسرها تسهم في إعداد هذه الحضارة وتطويرها.[4]

إن سنة التعارف بين بني الإنسان واجبة قال تعالى: ﴿ **يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا** ﴾. إن التعارف هو التقاء الحضارات في قواسم مشتركة من غير ذوبان، يقول مالك بن نبي: والنهضة الإسلامية تبدو وكأنها تريد أن تتخلص من فوضاها، وهي تتطلع منذ عهد قريب إلى النظام والتنظيم... لكن هذا يقتضي معرفة متعمقة للإنسان وإمكانياته ونقائصه، وتقصيا واعيا للقيم الاجتماعية في الإسلام، فعلم النفس وعلم الاجتماع ضروريان إذن للكشف عن القيم الجديدة في النهضة الإسلامية... وعليه لكي نعرف الإنسان ينبغي علينا أن نعرف أنفسنا.[5]

يجب علينا أن نعرف ونوقن بأننا نحن جزء من كل ولسنا وحدنا في هذا الوجود ويجب على

1- قدمت بحثا لملتقى في جامعة الأمير بعنوان انفتاح العلوم الشرعية على علوم العصر بين الضرورة والتقوقع.
- أبجديات البحث في العلوم الشرعية، أ د فريد الأنصاري، ط 1 2002، دار الكلمة، مصر، ص 21، بتصريف.
3- أزمة العقل، ص 6.
4 - وجهة العالم الإسلامي، مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، 201، ص 153 / 154 بتصرف.
5 - مختصرات الفقه المالكي وجهود علماء توات في خدمتها، زهير بن عبد الرحمن فزان بحث قيم قدم للملتقى الوطني الأول الشيخ بلكبير تحت عنوان المذهب المالكي وجهود علماء المنطقة...ص 12.. بتصرف.

عملية التفاعل أن تقوم بدورها. أليس من العجب أن في القرن 21م ونجد أن عدد الراقين والمشعوذين قد عمت بهم البلوى وأطباء النفس والاجتماع لا تكاد تجدهم وهم في عزلة من المجتمع.

في الإرشاد الأسري هناك متخصصون في الغرب لهذا الشأن يشترك فيه النفسي والعالم الاجتماعي وعالم التربية، وعالم التنمية البشرية ليحل معضلات الأمة – أمتهم – أما عندنا والحمد لله، الإمام هو الكفيل بهذه العملية، وكم في الدنيا من مظاليم قمعوا باسم الدين والنخوة والرجولة.

علماء الإسلام بين التقليد والانفتاح:

إن الأمر الذي ألاحظه ومقتنع به ولا أفرضه على احد هو أن أمتنا في غالبها، والجزائر على الخصوص مازالت تعيش تاريخ التراث الإسلامي، بل حتى جزء كبير من تراثنا ما يزال مخطوطا، فرغم هذا كله، فأغلب تراثنا الآن هو متون وحواشي ومختصرات، كل هذا لا نقلل من شأنه، ولكن أن نفتخر به وننام في سبات عميق نومة دامت قرون، لو تتبعنا المذاهب الإسلامية عموما، والمذهب المالكي على الخصوص للاحظنا التطور التي مر به، أولا في العصر النبوي، وهو أفضل عصر على الإطلاق، بل وأفضل جيل جيل الصحابة الذين تربوا في مدرسة النبي ﷺ، الذي كان خلقه القران بل كان قرآنا يمشي فوق الأرض، هذا الجيل صار على الاقتداء بمحمد ﷺ وبسنته بل وسيرته بعد وفاته، هكذا كان الجيل الأول وانتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى وترك جيلا اسمه الصحابة و التابعين، هذا الجيل واصل مسيرته معتمدا الأصلين الكتاب والسنة وفهوم الصحابة الذين تفرقوا في الأمصار، وبدأت تتنوع فتاويهم حسب البيئات التي يعيشون فيها، ولا أدل على ذلك من اجتهادات عمر رضي الله عنه في قضايا كثيرة، ونلاحظ أن كل عصر بعد القرن الأول كان يعيش زمانه ومستجداته وله اجتهاداته وبعدها شيئا فشيئا بدا الالتفاف لكتابة المتون بل أقول الفهوم ولكن منفصلة عن الأصول، ثم اختصرت هذه المتون، فأصبحت مختصرات ثم وصلنا إلى وقت احتاجت هذه المختصرات إلى هوامش وحواشي وهكذا إلى يومنا هذا و الحمد لله، وانقل الآن بعض الجهود المشكورة في عملية الشروح والحواشي على مختصرات معينة نقلا عن الأستاذ زهير قزان في بحث قدمه في ملتقى قائلا إذا أدرك العالم قيمة كتاب من الكتب المتداولة، و أدرك عجز الطلبة عن فهم مسائله فقد قام فقهاء توات بشرح بعض مختصرات المذهب المالكي أهمها :

1- مغني النبيل شرح مختصر خليل: للشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، لم يكمله.
2- إكليل المغني: للشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي وهو حاشية على شرح مغني النبيل.
3- شرح مختصر خليل لعبد الكريم بن محمد بن أبي محمد التواتي.
4- تقييد على مختصر خليل للشيخ عمر بن القادر التنيلاني.
5- شرح مختصر خليل للشيخ عبد الرحمان بن إبراهيم الجنتوري.

6- حاشية على شرح الزرقاني لمختصر خليل للجنتوري نفسه.
7- الوجيز شرح مختصر خليل للزجلاوي.
8- شرح التلمسانية للزجلاوي.
9- شرح ابن عاشر للزجلاوي.
10- حاشية على شرح ابن عاشر لمحمد بن عمر الغلاوي الشنقيطي: وضعها احمد ابن عبد الرحمان الشيخ الأنصاري الانزجميري والقائمة مازالت طويلة ويعلق الأستاذ زهير في نتائج بحثه أن ظاهرة الاختصار في المذهب المالكي لا يمكن عدها ظاهرة سلبية على الإطلاق بل هي بمثابة النصوص القانونية اليوم...

ويمثل مختصر خليل قمة تطور المذهب المالكي ووصوله إلى ذروة الرقي....[1]

أعلق على هذا النص العلمي ملاحظا ما يأتي:

- أنا أقول بان علماء الزوايا والكتاتيب والمدارس قد قاموا بواجبهم ولهم أجرهم عند ربهم لكني ألا حظ أننا نعيش تقديسا لتراث يجب أن نفيد منه ولكن أن نتخذه نبراسا في الفقه المالكي فهذا عين الخطأ فقد نعتبره كما قال قزان بمثابة نصوص قانونية، أما كتاب دارسي منهجي فلا إلا لمن أراد أن يحفظه حتى لا ينسى العلم، وإلا آن الأوان أن ندرس الشريعة كما نزلت كتاب وسنة أولا ثم فهوما ثانية. فقه أحكام مع فقه تربية مع فقه توجيه مع زاد روحي أما تجريد العلوم هكذا فلا.

آن الأوان للجامعات أن تتبنى مشاريع موسوعات علمية مذهبية وعالمية رايتها الدليل والتوجيه. وهنا أنقل شهادة أستاذ فاضل وهو يصف شيخه وشيخنا العالم الرباني الجليل سيدي محمد بن الكبير بقوله: عرف شيخنا شدة تمسكه بالمذهب المالكي... وذكر بعض فتاويه منها.

أ- إفتاؤه بجواز الإحرام في الحج والعمرة من جدة، دفعا للمشقة المترتبة عن الذهاب إلى الميقات التي دلت نصوص الشريعة على وجوب دفعها، قال تعالى: ﴿ **يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر** ﴾.

ب- القول بجواز تأخير صلاة المغرب بعد الغروب، وكذا صلاة الصبح إلى الإسفار البين وفق ما جرى به العمل في الإقليم التواتي، وان كان مخالفا لمشهور مذهب مالك، وذلك ان أهل توات كانوا فقراء لا يوجد عندهم كهرباء وشوارعهم ضيقة ومظلمة ودفعا للمشقة والعسر عنهم يؤخرون صلاة الصبح حتى الإسفار، فيظهر الضوء في الأزقة ولفائدة أخرى فهم كانوا يمكثون في المسجد بعد صلاة الصبح في الذكر وتلاوة القرآن إلى طلوع الشمس وصلاة الضحى وحتى لا يصيبهم الملل لطول الوقت. وأخروا صلاة المغرب، وعضدوا ذلك بما جاء في الموطأ،

1 - الفتوى عند الشيخ بلكبير للأستاذ الشيخ عبد الحق بكراوي بحث قدم للملتقى الوطني الأول الشيخ سيدي محمد ابن الكبير – المذهب المالكي وجهود علماء المنطقة في ترسيخه ونشره ص 10.

وقال مالك الشفق الحمرة التي في المغرب فإذا ذهبت الحمرة فقد وجبت صلاة العشاء وخرجت من وقت المغرب، وقوله ظاهر في امتداد وقت صلاة المغرب إلى غروب الشفق وهو مذهب إسحاق وأبي ثور والأوزاعي وأصحاب الرأي.

قال الباجي: وروي عنه في الموطأ ا ناخر وقت المغرب إذا غاب الشفق وروى عنه في المدونة ما يقتضي ذلك، وبه قال أبو حنيفة... و الدليل ا ن آخر وقتها مغيب الشفق ما روي عن مسلم في حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال "وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق " وقد شهر هذا القول ابن العربي في أحكام القران وصححه في العارضة واختاره ابن عبد البر والمازري، وابن رشد واللخمي وغيرهم.

وأما صلاة الصبح فاستدلوا على تأخيرها ما روي في الموطأ جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن وقت صلاة الصبح قال فسكت عنه رسول الله ﷺ حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر ثم صلى من الغد بعد أن أسفر ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة، قال: ها أنا ذا يا رسول الله فقال ما بين هذين وقت."[1]

إذا تمعنا هذا النص نلاحظ أن العلامة الإمام بلكبير كان عالما ربانيا مرنا ففتواه في الإحرام من جدة قد سبقت زمانه لأن أغلب علماء العصر على الإحرام من الميقات، ثم فتواه في تأخير المغرب والصبح، وكذا الظهر، ولم يتكلم عنها – التلميذ الأستاذ – فأقول بأن هذه مرونة كبيرة في الشيخ ان يخرج عن التقليد الحرفي ويسبح في المذهب بآرائه المنوعة بل يخرج عن المذهب آخذا من مذاهب أخرى هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى هل وصل التلاميذ إلى مرونة الشيخ والخروج من المذهب؟ ثم سؤال أخر يطرح نفسه. الوضع تغير في توات فدخلت الكهرباء ووسعت الطرقات، فهل بقي مبرر لتأخير هذه الصلوات الثلاث إلا إذا كان الأمر من باب التنوع كما عند الأحناف أول الوقت وآخره، ودراسته هذا الأنموذج بعلمنا أن نستفيد من كل مدارس الفقه المالكي بل باقي المذاهب الفقهية العالمية.

الفقه المالكي بين المناصرة والتعصب:[2]

هناك فرق بين المناصرة والعلمية للمذهب والتعصب المذموم له مقتفيا أثر شمس الدين الراعي الأندلسي (853ه) وغيره من الأعلام الذين أوضحوا الفرق الشاسع بين مناصرة محمودة لها أثر في إثراء المذهب والذب عنه، وبين تعصب مذموم يلوي أصحابه أعناق الأدلة لتؤيد ما اختاروه وذهبوا إليه.[3]

---

1 - هذه العبارة، أبي الأجفان في تقديم لكتاب الاستدلال بالنسبة، ص 14.

2 - منهج الاستدلال بالسنة (1/ 12).

3 - المذهب المالكي، مدارسه، مؤلفاته خصائصه سماته، محمد المختار محمد المامي، رسالة ماجستير ص 68. 69 نقلا عن أعلام الفكر 75.67، وينظر الديباج 202 – 204.

رغم أني أؤمن بالفقه العالمي. أي عالمية الفقه. ولعلكم تعجبون من المصطلح. وهذا الفقه المالكي على سبيل المثال قد تنوعت مصادره، ودرسه الأصولي قد أخذ بعدا فكريا راميا وليس أدل على ذلك من كثرة وتنوع مدارسه الفقهي وتعدد الروايات والأقوال.

فالتمذهب كطريق تربوي وحدوي دون شك يحافظ على تماسك الأمة ووحدتها وخدمة المذهب وتطويره، ومع هذا فان المثقف والواعي وعالم العصر عندما ينظر إلى الفقه ككل بكل مذاهبه ومدارسه يرى أن هذه الثروة العملاقة يجب أن تستغل في هذا العصر التي جدت فيها نوازل وقضايا كثيرة بكثرة ما أحدثنا من ذنوب ومعاصي، ولهذا البحث عن الحلول لقضايا الناس أولى من تركهم يلهثون وراء سراب لا نهاية له.

ولهذا الانتصار على مذهب بل التعصب المقيت لا يخدم قضيتنا وقد نبه محمد المختار المامي إلى هذه المسالة باختصار – ظهرت كوكبة من العلماء اتجهت إلى جمع المذهب فروعا وقواعد ومنها ابن الحاجب 646 هـ صاحب المختصرين.

والقرافي 684 صاحب الذخيرة، وخليل 767هـ صاحب المختصر ولكن هؤلاء في طريقة جمعهم اتجهوا إلى الاختصار واعتماد آراء معينة في الفقه واعتبارها هي المذهب مما حدا بكثيرين إلى اعتبار ذلك قتلا للفقه كالإمام ابن عرفة 803هـ الذي ألف مختصره الفقهي كردة فعل على صنيع ابن الحاجب وخليل. وقد لاحظ خاتمة المحققين في هذه المدرسة أبو إسحاق الشاطبي 790هـ ما لاحظه معاصره ابن عرفة من توقف سير الفقه عن تلك المختصرات التي تقتصر على رأي واحد، وهذا ما جعله يؤلف كتابه الموافقات، وهذه الدعوة سبقت صيحاتها أيام ابن عبد البر 463هـ وابن العربي 543هـ وابن رشيد الحفيد 595هـ وذلك باتجاههم إلى دراسة الفقه دراسة مقارنة تخرجه من المقارنة بين أراء علماء المذهب إلى المقارنة بين أراء أئمته وأراء غيرهم من الأئمة الآخرين واختيار الصالح منها تبعا لقوة دليله ولكن هذه الصيحة كما أميتت في أيامها، فإنها كذلك لم تلق اهتماما كبيرا بعد الإمام الشاطبي بل اختار الناس المختصرات وركنوا إليها حفظا وشرحا وتخريجا لا يعدلون عنها حتى قال اللقاني 958 هـ نحن ناس خليليون إن ضل ضللنا.[1]

وبقيت مسألة أريد أن أنبه عليها وهي خطيرة منهجيا وعلميا أننا مازلنا في فقهنا بأمثلة عافها الزمن، العبد والأمة والمد والصاع وفي فرض الكفاية تخشبنا بمثال صلاة الجنازة، فهذا محض التخلف ويجب علينا أن نقف كجامعيين أمام هذا التخلف ونقوم بدراسات منهجية متعمقة وهادفة، والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو من وراء القصد. وصلى الله على سيدنا محمد.

(1) يوجد منه نسخة في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (1292-ف). وقد طبع جزء منه يتضمن تفسير سورتي "الفاتحة" و"البقرة" بتحقيق: سليمان بن عبد العزيز السليمان، برعاية جامعة الملك سعود.

مؤلفات فقهاء الجزائر في خدمة المذهب المالكي المخطوطة والمطبوعة والمفقودة

ـ جمع وترتيب وتصنيف ودراسة ـ

بقلم

فؤاد عطاء الله

باحث في مرحلة الدكتوراه - جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الرؤوف الرحيم، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا بحث عنوانه: مؤلفات فقهاء الجزائر في خدمة المذهب المالكي المطبوعة والمخطوطة والمفقودة -جمع وترتيب وتصنيف ودراسة-

أردت من خلاله جمع أخبار المصنفات التي ألفها فقهاء الجزائر في خدمة المذهب المالكي، وتقريبها إلى طلبة العلم الشرعي.

ويمكن أن أوضح الخطوات التي خطوتها لإنجازه في النقاط الآتية:

الأولى: جمعت أسماء وأخبار التآليف التي صنفها فقهاء الجزائر والتي تتعلق بالمذهب المالكي منذ القرون الأولى من دخوله إلى المغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الرابع عشر الهجري تقريبا.

وقد اعتمدت في هذا الجمع على أصناف من المراجع والمصادر المتنوعة منها:

- كتب التراجم العامة وكذا الخاصة بأعلام الجزائر مثل (تعريف الخلف برجال السلف) للحفناوي ونحوه.
- كتب المؤلفات وفهارس الكتب مثل (هدية العارفين) للبغدادي ونحوه.
- فهارس خزائن المخطوطات في عدد من دول العالم مثل (فهارس خزانة القرووين) ونحوها.
- فهارس الرسائل الجامعية في عدد من الجامعات في العالم الإسلامي.
- الموسوعات الإلكترونية الحديثة مثل (قاعدة بيانات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي) ونحوها.

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام أنني حاولت . قدر المستطاع . الإلمام بكل ما عثرت عليه من تآليف وتصانيف، دون أن أدعي الإحاطة بها؛ فهي أمر يكاد يكون مستحيلا خاصة في مثل هذا النوع من البحوث الذي هو مظنة لوقوع الوهم والزلل والغفلة والنسيان.

الثانية: رتبت تلك المؤلفات زمنيا حسب سنة وفاة المؤلف.

الثالثة: صنفت تلك المؤلفات إلى مطبوعة ومخطوطة ومفقودة، وكان ذلك على النحو الآتي:

المصنفات المطبوعة: عرضت المعلومات المتعلقة بنشرها وطبعها.

المصنفات المخطوطة: عرضت المعلومات المتعلقة بنسخها الخطية، كخزائن الحفظ، وأرقام الحفظ، وعدد الأوراق.

المصنفات المفقودة: وهي التي ليست ضمن المطبوعات، ولا يعرف لها وجود في خزائن المخطوطات، فقد اكتفيت بتحقيق عناوينها وصحة نسبتها إلى مؤلفيها، مع الإشارة إلى موضوعها ومضمونها إن لزم ذلك.

وقد بذلت ما في وسعي من أجل أن يكون هذا التصنيف دقيقا وصائبا، ومع ذلك فَرُبَّ كتاب تحسبه مفقودا وهو موجود في خزانة ما، ورُبَّ كتاب تحسبه مخطوطا وهو مطبوع.

الرابعة: صنفت تلك المؤلفات إلى أقسام هي:

1-الكتب والمتون والمختصرات الفقهية. 2- الشروح والحواشي والتقريرات الفقهية. 3- كتب الفتاوى والنوازل الفقهية. 4- كتب الشروط والوثائق. 5- كتب أصول الفقه والقواعد الفقهية.

الخامسة: أخضعت النتائج التي توصلت إليها إلى دراسة إحصائية تهدف إلى الوصول إلى أكبر عدد من الملاحظات والنتائج العلمية والتاريخية.

السادسة: عرضت أسماء المؤلفات وأسماء مؤلفيها وفق منهجية مطردة، يمكن شرحها كما يأتي:

- أثبت رقما تسلسليا أمام عنوان كل مصنف.
- وضعت العنوان المشهور لكل مصنف بين قوسين ( ).
- أتبعت كل عنوان بمعقوفتين [ ] كتبت داخلها: مخطوط، أو مطبوع، أو مفقود، وهو تصنيف يشير إلى حالة الكتاب، ثم أثبت في الحاشية السفلية للمعقوفتين معلومات الكتاب في كل حالة.
- ذكرت المؤلف بعد العنوان: فبينت كنيته، ولقبه، واسمه الثلاثي أو الرباعي إن وجد، ونسبته، وحددت في آخر كل اسم الحاضرة العلمية التي ينتمي إليها داخل القطر الجزائري، ووضعت سنة وفاته بين قوسين (ت:).

- أشرت إلى مواطن ترجمة كل مؤلف عند أول ذكر فقط، وأثبت ذلك في الحاشية السفلية.

هذا، وقد وقع هذا البحث في:

مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: وفيها تعريف بالموضوع، وشرح لمنهج البحث.

المبحث الأول: الكتب والمتون والمختصرات الفقهية: وفيه عرضت مصنفات فقهاء الجزائر في هذا القسم.

المبحث الثاني: الشروح والحواشي والتقريرات الفقهية.

المبحث الثالث: كتب الفتاوى والنوازل الفقهية.

المبحث الرابع: كتب الشروط والوثائق.

المبحث الخامس: كتب أصول الفقه والقواعد الفقهية.

المبحث السادس: الدراسة الإحصائية: وفيها عدد من التمثيلات البيانية والتوضيحية.

الخاتمة: وفيها تذكير بأبرز المحطات، وعرض لأهم نتائج البحث.

المبحث الأول: الكتب والمتون والمختصرات الفقهية

ألف فقهاء الجزائر في هذا الباب عددا من المصنفات، هذا ما عثرت عليه منها:

1. العنوان: (أحكام القرآن) [مطبوع][1]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الربعي الباغائي، الأوراسي: (ت:401هـ).

2. العنوان: (الأموال) في أحكام أموال المغانم والأراضي التي يتغلب عليها المسلمون [مطبوع][2]. المؤلف: أبو حفص أحمد بن نصر الداودي، الأسدي، التلمساني: (ت:402هـ)[3].

---

(1) يوجد منه عدة نسخ منها:
الأولى: في (مكتبة المخطوطات)، الكويت، رقم الحفظ: (909)، عن الإسكوريال (1165).
الثانية: في (معهد المخطوطات العربية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: 2، عن الإسكوريال (1165).
الثالثة: في (معهد إحياء المخطوطات العربية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: 8، عن الإسكوريال (1165).
الرابعة: في (مركز البحث العلمي وإحياء التراث)، مكة المكرمة- السعودية، رقم الحفظ: (45).
الخامسة: في (مكتبة المخطوطات)، الكويت، رقم الحفظ: (909)، عن الإسكوريال (1165).
السادسة: في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (2154-5-ف).
السابعة: في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (2179-ف).
وقد طبع الكتاب بتحقيق: رضا محمد سالم، الرباط: دار إحياء التراث العربي، (1988م)، حجم الكتاب المطبوع: 219ص.

(2) انظر ترجمته في: "ترتيب المدارك": (48/1)، "الأعلام": (264/1)، "تاريخ الجزائر العام": (361/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:141).

(3) انظر ترجمته في: "الأعلام": (269/6)، "تاريخ الجزائر العام": (400/1)، "معجم المؤلفين": (313/10)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:152).

3. العنوان: (الواعي في الفقه) [مفقود]. المؤلف: المؤلف: أبو حفص أحمد بن نصر الداودي، الأسدي، التلمساني: (ت:402هـ).

4. العنوان: (تسهيل المطلب في تحصيل المذهب) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن جعفر بن أحمد بن محمد القيسي، المعروف بابن الرمامة، المسيلي: (567هـ)[1].

5. العنوان: (منظومة في علم الفرائض) [مفقود]. المؤلف: أبو طاهر عمارة بن يحيى بن عمارة الشريف الحسني، البجائي (ت:585هـ)[2].

6. العنوان: (المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار) [مخطوط][3]. المؤلف: محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليعفري التلمساني: (ت:625هـ)[4].

7. العنوان: (شرح الخلاف) [مفقود]. المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن محمد بن موسى، التجيبي، التلمساني: (ت:664هـ)[5].

---

(1) انظر ترجمته في: "معجم المؤلفين": (279/7)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:241).

(2) يوجد نسخ من بعض مجلداته في (خزانة القرويين)، المغرب:

المجلد الأول: يوجد منه نسختان:

الأولى: رقم الحفظ: (437-173)، يبدأ من أول الكتاب، عدد الأوراق: (158)، الخط: أندلسي، حالة النسخة: سيئة.

الثانية: رقم الحفظ: (576-174)، يبدأ من أول الكتاب، عدد الأوراق: (190)، الخط: مغربي مشكول ملون، حالة النسخة: جيدة.

المجلد الثاني: رقم الحفظ: (508-173)، يبدأ من: (الحج عمن حج)، عدد الأوراق: (204)، الناسخ: الفضيل بن الفاطمي، تاريخ النسخ: آخر جمادى الأولى 1313هـ، الخط: مغربي، حالة النسخة: سيئة.

المجلد الثالث: رقم الحفظ: (438-173)، يبدأ من (كتاب الضحايا)، عدد الأوراق: (123)، الخط: أندلسي، حالة النسخة: سيئة.

المجلد السادس: رقم الحفظ: (577-174)، يبدأ من (ما يجوز للمحرم أكله من الصيد)، عدد الأوراق: (207)، الخط: إفريقي جيد ملون، حالة النسخة: سيئة.

المجلد الثامن: رقم الحفظ: (509-173)، يبدأ من قوله: (العمل في عقل الإنسان)، عدد الأوراق: (191)، الخط: أندلسي، حالة النسخة: لا بأس بها.

المجلد التاسع: رقم الحفظ: (439-173)، يبدأ من (كتاب الرضاع)، عدد الأوراق: (175)، الخط: أندلسي جيد، حالة النسخة: سيئة.

جزء مبتور من مجلد: رقم الحفظ: (579-176)، مبتور الأول والآخر، عدد الأوراق: (188)، الخط: أندلسي، حالة النسخة: سيئة.

(3) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (395/2)، "الأعلام": (186/6)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:77).

(4) انظر ترجمته في: "معجم المؤلفين": (128/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:64).

(5) يوجد منه نسخ:

الأولى: في (المكتبة الأزهرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (124) 284.

الثانية: في (مركز البحث العلمي وإحياء التراث)، مكة المكرمة- السعودية، رقم الحفظ: 34.

الثالثة: في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (ج82).

الرابعة: في (دار الكتب)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (77).

8. العنوان: (اللمع في الفقه المالكي) [مخطوط][1]. المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن مهدي، المكناسي، التلمساني: (ت:666هـ)[2].

9. العنوان: (أرجوزة في الفرائض)، تعرف بالتلمسانية [مطبوع][3]. المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى، الأنصاري، التلمساني: (ت:690هـ)[4].

10. العنوان: (نظم في الفرائض) [مفقود]. المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى بن علوان، البجائي: (القرن السابع الهجري)[5].

11. العنوان: (إسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم) [مخطوط][6]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المراكشي المغربي المعروف بابن أبي زيد الضرير، القسنطيني: (ت:739هـ)[7].

12. العنوان: (كتاب في المناسك) [مفقود]. المؤلف: أبو الروح شرف الدين عيسى بن مسعود بن منصور بن يحيى المنكلاتي، الحميري، الزواوي: (ت:743هـ)[8].

13. العنوان: (رسالة اتخاذ الركاب من خالص الفضة) [مفقود]. المؤلف: أبو موسى عمران بن موسى بن يوسف المشدالي، البجائي: (ت:745هـ)[9].

14. العنوان: (المسنون في أحكام الطاعون) [مفقود]. المؤلف: حسن بن علي بن حسن بن

---

(1) انظر ترجمته في: "الأعلام": (79/1).

(2) طبع الكتب مع بعض شروحه، وسيأتي الحديث عنها.

(3) انظر ترجمته في: "نفح الطيب": (120/5)، "تعريف الخلف": (5/1)، "الأعلام": (33/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:63).

(4) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (241/2)، "معجم أعلام أعلام الجزائر": (ص:240).

(5) يوجد منه نسخ:

الأولى: في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (2934-3-ف).

الثانية: في (المتحف البرطاني)، لندن- بريطانيا، رقم الحفظ: (3/134).

الثالثة: في (دار الكتب المصرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (26/5).

الرابعة: في (المكتبة الخالدية)، القدس- فلسطين، رقم الحفظ: (37/75).

الخامسة: في (المكتبة الظاهرية- ضمن مكتبة الأسد)، دمشق- سوريا، رقم الحفظ: (58، 1/106).

السادسة: في (معهد المخطوطات العربية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (عن الظاهرية 106).

السابعة: في (معهد المخطوطات العربية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (عن سوهاج 304 تاريخ).

الثامنة: في (مكتبة الجامع الكبير)، صنعاء- اليمن، رقم الحفظ: (1902).

التاسعة: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (1693).

العاشرة: في (المكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (6551).

(6) انظر ترجمته في: "الأعلام": (193/6)، "معجم المؤلفين": (149/10).

(7) انظر ترجمته في: "الأعلام": (109/5)، "تاريخ الجزائر العام": (162/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:163).

(8) انظر ترجمته في: "نفح الطيب": (218/5)، "تعريف الخلف": (73/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:300).

(9) انظر ترجمته في: "معجم أعلام الجزائر": (ص:270).

علي بن ميمون بن قنفذ، القسنطيني: (ت:750هـ)[1].

15. العنوان: (رسالة في الرد على "فتوى ابن عبد الرفيع (ت:734هـ)[2] في مسألة ثبوت الشرف من جهة الأم"[3]) [مفقود]. المؤلف: أبو علي حسن بن حسن، وقيل: حسن بن حسين، وقيل: حسين بن حسين، البجائي: (ت:754هـ)[4].

16. العنوان: (مختصر في الفرائض) [مفقود]. المؤلف: أبو القاسم ابن الحاج عزوز، القسنطيني: (ت:755هـ)[5].

17. العنوان: (كتاب الإمامة) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد ابن أحمد بن محمد بن مرزوق، العجيسي، الشهير بالخطيب، وبالجد، وبالرئيس، التلمساني: (ت:781هـ)[6].

18. العنوان: (إيضاح المراشد فيما تشتمل عليه الخلافة من الحكم والفوائد) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق، العجيسي، الشهير بالخطيب، وبالجد، وبالرئيس، التلمساني: (ت:781هـ).

19. العنوان: (مقدمة الوغليسي) في الفقه [مطبوع][7]. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله الوغليسي، البجائي: (786هـ)[8].

20. العنوان: (أرجوزة في الفرائض وشرحها) [مفقود] . المؤلف: حسن بن عثمان بن عطية التجاني الشهير بأبي علي الونشريسي: (ت:788هـ)[9].

21. العنوان: (تحفة الوارد في اختصاص الشرف من قبل الوالد) [مخطوط][10]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون، الشهير بابن الخطيب، وبابن قنفذ، القسنطيني: (ت:809هـ) [11].

---

(1) وهو: إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع الرَّبعي المالكي (ت:734هـ). انظر ترجمته في: "أعيان العصر": (؟؟؟؟؟؟؟؟؟).

(2) يوجد نسخة من هذه الفتوى في: خزانة تمكروت، ورزازات، المغرب، تحت رقم: (1886)1918ب.

(3) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:107)، "تعريف الخلف": (120/2)، "الوفيات" لابن قنفذ: (ص:357)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:34).

(4) "معجم أعلام الجزائر": (ص:231).

(5) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:436)، "تعريف الخلف": (136/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:290).

(6) طبع في "مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث"، ط:1 (1428هـ)، بتحقيق: أمل محمد نجيب.

(7) انظر ترجمته في: "معجم المؤلفين": (123/5). وفي كلية العلوم الإسلامية -جامعة الجزائر رسالة ماجستير بعنوان: (أبو زيد عبد الرحمن الوغليسي آثاره وآراؤه الفقهية)، من إعداد الطالبة: بلمهوب حفيظة، تاريخ المناقشة: 1998م.

(8) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (121/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:344).

(9) يوجد منه نسخة في (دار الكتب المصرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (131/5).

(10) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:250)، "تعريف الخلف": (27/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:269).

(11) يوجد منه نسخ: =

22. العنوان: (اللباب في اختصار الجلاب) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد ابن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون، الشهير بابن الخطيب، وبابن قنفذ، القسنطيني: (ت:809هـ).

23. العنوان: (معاونة الرائض في مبادئ الفرائض) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون، الشهير بابن الخطيب، وبابن قنفذ، القسنطيني: (ت:809هـ).

24. العنوان: (بغية الفارض من الحساب والفرائض) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون، الشهير بابن الخطيب، وبابن قنفذ، القسنطيني: (ت:809هـ).

25. العنوان: (تقييدات في مسائل مختصرة مختلفة) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون، الشهير بابن الخطيب، وبابن قنفذ، القسنطيني: (ت:809هـ).

26. العنوان: (أنوار السعادة في أصول العبادة) [مفقود]. لمؤلف: أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون، الشهير بابن الخطيب، وبابن قنفذ، القسنطيني: (ت:809هـ).

27. العنوان: (إسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم) [مخطوط][1]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، العجيسي، المعروف بالحفيد، التلمساني: (ت:842هـ)[2].

28. العنوان: (اغتنام الفرصة في محادثة عالم قفصة) في الفقه المالكي [مخطوط][3]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق،

= الأولى: في (مكتبة شستربيتي)، دبلن- أيرلندا، رقم الحفظ: (3296/2 [9]).
الثانية: في (الخزانة العامة)، الرباط- المغرب، رقم الحفظ: (ك383).
الثالثة: في (الخزانة العامة)، الرباط- المغرب، رقم الحفظ: (3391)-(1783د).
(1) انظر ترجمته في: "البستان": (ص:201)، "تاريخ الجزائر العام": (210/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:290).
(2) يوجد منه نسخ:
الأولى: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (233).
الثانية: في (الخزانة الأحمدية بجامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (3194).
الثالثة: في (الخزانة الأحمدية بجامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (3219).
الرابعة: في (المكتبة الأزهرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (1283-23121).
(3) يوجد منه نسخ:
الأولى: في (المتحف البريطاني)، لندن، بريطانيا، رقم الحفظ: (243).
الثانية: في (المكتبة الوطنية)، الجزائر، رقم الحفظ: (1277).

العجيسي، المعروف بالحفيد، التلمساني: (ت:842هـ).

29. العنوان: (الدليل المومي في ترجيح طهارة الكاغد الرومي) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، العجيسي، المعروف بالحفيد، التلمساني: (ت:842هـ).

30. العنوان: (برنامج الشوارد) في الفقه [مخطوط][1]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، العجيسي، المعروف بالحفيد، التلمساني: (ت:842هـ).

31. العنوان: (منتهى التوضيح في عمل الفرائض) [مفقود]. المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، الشهير بان زاغو، المغراوي، التلمساني: (ت:845هـ)[2].

32. العنوان: (المناسك) [مخطوط][3]. المؤلف: إبراهيم بن فائد بن موسى بن عمر بن سعيد أبو إسحاق، الزواوي، القسنطيني: (ت:857هـ)[4].

33. العنوان: (بيان كشف الألفاظ التي لا بد للفقيه من معرفتها) [مطبوع][5]. المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد، الأبذي، البجائي: (ت:860هـ)[6].

34. العنوان: (تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر) [مطبوع][7]. المؤلف: محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني، التلمساني: (ت:871)[8].

35. العنوان: (مختصر في الفقه المالكي) [مخطوط][9]. المؤلف: محمد بن أحمد بن قاسم

---

(1) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:78)، "البستان": (ص:41)، "الأعلام": (227/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:156).

(2) يوجد منه نسخة في: (الأمبروزيانا)، ميلانو- إيطاليا، رقم الحفظ: [(CC/I)86 Sup].

(3) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:52)، "تعريف الخلف": (5/2)، "الأعلام": (57/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:160).

(4) يوجد منه عدة نسخ:

الأولى: في (دار الكتب المصرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (5/2).

الثانية: في (دار الكتب القطرية)، الدوحة- قطر، رقم الحفظ: (فقه حنفي 752).

الثالثة: في (مكتبة المخطوطات)، الكويت، رقم الحفظ: (3530 م ك مج 1 عن شستربيتي 1/5033).

الرابعة: في (مكتبة شستربيتي)، دبلن- أيرلندا، رقم الحفظ: (1/5033).

وقد طبع الكتاب في مكتبة الخانجي: القاهرة- مصر، 2002م، بتحقيق: فهمي خالد، حجم الكتاب المطبوع: 65ص.

(5) انظر ترجمته في: "معجم المؤلفين": (150/2).

(6) حققه الطالب: عبدي فريد، في رسالة ماجستير، تاريخ المناقشة:2008م، كلية العلوم الإسلامية- جامعة الجزائر.

(7) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:318)، "الأعلام": (334/5)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:237).

(8) يوجد منه نسخة في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، رقم الحفظ: (2877-1463).

(9) يوجد منه نسخ:

الأولى: في (المكتبة الوطنية)، الجزائر، رقم الحفظ: (884).

الثانية: في (معهد المخطوطات العربية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (240).

بن سعيد العقباني، التلمساني: (ت:871).

36. العنوان: (روضة الأنوار ونزهة الأخيار) [مخطوط][1]. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري: (ت:875هـ)[2].

37. العنوان: (جامع الأمهات في أحكام العبادات) [مخطوط][3]. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري: (ت:875هـ).

38. العنوان: (تصانيف في الفرائض) [مفقود]. المؤلف: المؤلف: أبو الربيع سليمان بن يوسف بن الربيع، الحسناوي، البجائي: (ت:877هـ)[4].

39. العنوان: (نظم في الفرائض) [مفقود]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ)[5].

40. العنوان: (نظم في الزكاة) [مخطوط][6]. المؤلف: المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

41. العنوان: (نصرة الفقير في الرد على أبي الحسن الصُّغَيِّر - ت: 719هـ-[7]) في الفقه [مخطوط][8]. المؤلف: المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

42. العنوان: (عمدة الفارض) أرجوزة في الفرائض [مفقود]. المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الخلوف، القسنطيني: (ت:899هـ)[9].

43. العنوان: (حلية المسافر وآدابه وشروط المسافر في ذهابه وإيابه) [مفقود]. المؤلف: أبو عمران موسى بن عيسى بن يحيى المازوني: (القرن التاسع الهجري)[10].

---

(1) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:173)،"شجرة النور": (67/1)، "تعريف الخلف": (67/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:91).

(2) يوجد منه نسخة في (المكتبة الوطنية)، الجزائر، رقم الحفظ: (583).

(3) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:141)، "تعريف الخلف": (170/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:35).

(4) انظر ترجمته في: "البستان": (ص:237)، "تعريف الخلف": (176/1)، "شجرة النور": (266/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:181).

(5) يوجد منه نسخة في (قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (2/5366/م).

(6) وهو علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي (ت:719هـ). انظر ترجمته في: "الأعلام": (334/4).

(7) يوجد منه نسخ:

الأولى: في (المكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (2571).

الثانية: في (حزانة زاوية الهامل)، بوسعادة- الجزائر، رقم الحفظ: (660).

الثالثة: في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (ب 17994).

(8) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:273)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:135).

(9) انظر ترجمته في: "تاريخ الجزائر العام": (286/2)، "تعريف الخلف": (186/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:281).

(10) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:330)، "تعريف الخلف": (166/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:308).

44. العنوان: (كتاب في المنهيات) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم ابن محمد المغيلي، التلمساني: (ت:909هـ)[1].

45. العنوان: (أحكام أهل الذمة) [مخطوط][2]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي، التلمساني: (ت:909هـ).

46. العنوان: (اجتناب الكفار وعما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار) [مخطوط][3]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي، التلمساني: (ت:909هـ).

47. العنوان: (التعريف بما يجب على الملوك) [مفقود][4]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي، التلمساني: (ت:909هـ).

48. العنوان: (الولايات) [مطبوع][5]. المؤلف: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد ابن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:914هـ)[6]. العنوان: (إضاءة الحلك في الرد على من أفتى بتضمين الراعي المشترك) [مطبوع][7]. المؤلف: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:914هـ).

49. العنوان: (الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء) نظم في علمي الفرائض والحساب [مطبوع][8]. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الصغير بن محمد ابن عامر الأخضري، البسكري: (ت:953هـ)[9].

50. العنوان: (مختصر الأخضري) في العبادات [مطبوع][10]. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن

---

(1) يوجد منه نسخ:
الأولى: في (مكتبة الأمبروزيانا)، ميلانو- إيطاليا، رقم الحفظ: (y203sup-CCCLII/L).
الثانية: في (جامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (950/2751).
الثالثة: في (جامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (951/2752).

(2) يوجد منه نسخ:
الأولى: في (خزانة تمكروت)، ورزازات- المغرب، رقم الحفظ: (3341-ج2748).
الثانية: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (1/2220).

(3) ولعله رسالته: (تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين)، وقد طبعت هذه الرسالة في دار ابن حزم: بيروت- لبنان، 1415هـ، بتحقيق: يوسف محمد وخير رمضان، حجم الكتاب المطبوع: 62ص.

(4) طبع في معهد العلوم العليا المغربية، 1365هـ-1937م، بتحقيق: هنري برونو وأصحابه، حجم المطبوع: 150ص.

(5) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:87)، "تعريف الخلف": (58/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:344).

(6) طبع في فاس. انظر: "معجم المطبوعات": (1923/2).

(7) طبعت على القاعدة المغربية. انظر: "معجم المطبوعات": (407/1).

(8) انظر ترجمته في: "الأعلام": (331/3)، و"تعريف الخلف": (63/1)، و"الرحلة الورتلانية": (ص:87)، و"هدية العارفين": (546/1)، و"معجم أعلام الجزائر": (ص:15).

(9) طبع في الجزائر سنة 1327هـ. انظر: "معجم المطبوعات": (407/1).

(10) يوجد منه نسخة في (الخزانة العامة)، الرباط- المغرب، رقم الحفظ: (76).

بن محمد الصغير بن محمد ابن عامر الأخضري، البسكري: (ت:953هـ).

51. العنوان: (نظم في المواضيع التي يُجْزئ فيها المَسْحُ عن الغُسْل) [مخطوط][1]. المؤلف: عبد الواحد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:955هـ).

52. العنوان: (رسالة في تنزيه الإمام مالك عن مقالة شنيعة نسبها إليه من لا خلاق له)[2] [مخطوط][3]. المؤلف: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد، البسكري: (ت:1009هـ)[4].

53. العنوان: (القول بحل القهوة والرد على صاحب الفهوة) [مخطوط][5]. المؤلف: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد، البسكري: (ت:1009هـ).

54. العنوان: (محدد السنان في نحور إخوان الدخان) [مفقود]. المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون، القسنطيني: (ت:1073هـ)[6].

55. العنوان: (كتاب في التوحيد والفقه) [مفقود]. المؤلف: عثمان بن زيان، المشهور بالصنهاجي: (القرن الحادي عشر الهجري)[7].

56. العنوان: (نظم مختصر خليل) [مخطوط][8]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي، التميمي، البوني (العنابي): (1139هـ)[9].

57. العنوان: (الإعانة على بعض مسائل الحصانة) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي، التميمي، البوني (العنابي): (1139هـ).

58. العنوان: (إعلام القوم بفضائل الصوم) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي، التميمي، البوني (العنابي): (1139هـ).

---

(1) لم أتعرف على مضمونها.

(2) يوجد نسختان من تقريظ لهذه الرسالة لعبد القادر بن شيخ العيدروس (ت:1038هـ)، وأغلب الظن أنها موجودة مع التقريظ المذكور، والنسختان محفوظتان في: مكتبة الدولة، برلين _ ألمانيا، رقم الأولى: Spr.147(17/51)، ورقم الثانية: Spr.147(18/52).

(3) انظر ترجمته في "خلاصة الأثر": (؟؟؟؟؟؟؟؟).

(4) يوجد منه نسختان:

الأولى: في (خزانة حبيب كنج)، جامعة عليكر، الهند، رقمها: [14/31(334)]، اسم ناسخها: سيد محمود، تاريخ النسخ: 1108هـ

الثانية: في خزانة (آزاد)، جامعة عليكر، الهند، رقم الميكروفلم: 8/400.

(5) انظر ترجمته في: "نفح الطيب": (148/2)، "تعريف الخلف": (162/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:254).

(6) "تعريف الخلف": (56/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:196).

(7) يوجد منه نسخة في: (المكتبة الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (564).

(8) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:329)، "الأعلام": (199/1)، "تعريف الخلف": (515/2)، "معجم المؤلفين": (49/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:49).

(9) طبع في دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، (1997م)، بتحقيق: حمادي عبد الله، حجم المطبوع:224ص.

59. العنوان: (تحريم الدخان) [مطبوع][1]. المؤلف: عبد القادر بن محمد الراشدي الفرجيوي، القسنطيني: (ت:1194هـ)[2].

60. العنوان: (التعريج والتبريج في أحكام المغارسة والتصيير والتوليج) [مطبوع][3]. المؤلف: عبد الرحمن بن عبد القادر المجاجي التلمساني: (القرن الثاني عشر الهجري)[4].

61. العنوان: (مناسك الحج على مذهب الإمام مالك) [مخطوط][5]. المؤلف: علي بن محمد الجمالي المغربي الميلي: (ت:1248هـ)[6].

62. العنوان: (المقصد المنيف في الجمع بين عبادتي التكليف والتشريف) [مخطوط][7]. المؤلف: علي بن محمد الجمالي المغربي الميلي: (ت:1248هـ).

63. العنوان: (القول المبسوط في اجتماع البيع والشروط) [مخطوط][8]. المؤلف: علي بن محمد الجمالي المغربي الميلي: (ت:1248هـ).

64. العنوان: (الصمصام الفاتك في القادح في مذهب مالك) [مخطوط][9]. المؤلف: علي بن محمد الجمالي المغربي الميلي: (ت:1248هـ).

65. العنوان: (منهج الوصول) أرجوزة في علم الفرائض [مفقود]. المؤلف: أحمد الطيب بن محمد الصالح بن سليمان العيساوي، الزواوي: (ت:1251هـ)[10].

66. العنوان: (نصرة الإخوان في إحجاج الفقهاء بالبرهان) [مفقود]. المؤلف: المؤلف: أحمد الطيب بن محمد الصالح بن سليمان العيساوي، الزواوي: (ت:1251هـ).

67. العنوان: (أحكام الخنثى) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي الونيسي،

---

(1) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:330)، "تعريف الخلف": (221/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:146).
(2) طبع بفاس سنة 1317هـ، ثم طبع ثانية سنة 1332هـ انظر: "معجم المطبوعات": (1618/2).
(3) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (215/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:286).
(4) يوجد منه نسخ:
الأولى: في (جامعة القاهرة)، مصر، رقم الحفظ: (19996).
الثانية: في (المكتبة الأزهرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: [(19072)59820].
الثالثة: في (دار الكتب)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (150مجاميع).
(5) انظر ترجمته في: "الأعلام": (17/5).
(6) يوجد منه نسخ:
الأولى: في (دار الكتب المصرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (255 مجاميع).
الثانية: في (المكتبة المركزية)، الرياض، السعودية، رقم الحفظ: (4157).
(7) يوجد منه نسخة ضمن مجموع في (الخزانة الأحمدية بجامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (3222).
(8) يوجد منه نسخة في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (7/371).
(9) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:382)، "تعريف الخلف": (522/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:161).
(10) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (486/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:347).

القسنطيني: (ت:1260هـ)[1].

68. العنوان: (رسالة تتضمن البحث في مسألتي القبض والتقليد) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي السنوسي، الخطابي، الحسني، الإدريسي، المستغانمي: (ت:1276هـ)[2].

69. العنوان: (منظومة في العبادات على مذهب مالك) [مخطوط][3]. المؤلف: محمد صالح، وقيل: صالح بن أحمد بن موسى بن أبي القاسم السمعوني الوغليسي، البجائي، الجزائري: (1285هـ)[4].

70. العنوان: (غرائب الخلاف بين الأئمة) [مفقود]. المؤلف: المؤلف: محمد صالح، وقيل: صالح بن أحمد بن موسى بن أبي القاسم السمعوني الوغليسي، البجائي، الجزائري: (1285هـ).

71. العنوان: (رسالة في أحكام مياه البادية) [مفقود]. المؤلف: حميدة بن محمد العمالي الجزائري (ت:1290هـ)[5].

72. العنوان: (جواهر الإكليل في نظم مختصر خليل) [مطبوع][6]. المؤلف: خليفة بن حسن القماري السوفي (كان حيا سنة 1318هـ)[7].

73. العنوان: (جلاء الرَّان وتنوير الجنان فيما أشكل من طرق الميراث على الإخوان) [مفقود]. المؤلف: قدور بن محمد بن سليمان، المستغانمي: (ت:1322هـ)[8].

74. العنوان: (اللباب في أحكام الزينة واللباس والحجاب) [مطبوع][9]. المؤلف: محمد ابن مصطفى بن محمد بن باكير بن الخوجة، الملقب بالمضرّبة، والمشهور بالشيخ الكمال، الجزائري: (ت:1333هـ)[10].

75. العنوان: (نبذة وجيزة في معاني الدين والفقه) [مطبوع][11]. المؤلف: محمد بن مصطفى بن محمد بن باكير بن الخوجة، الملقب بالمضرّبة، والمشهور بالشيخ الكمال، الجزائري: (ت:1333هـ).

---

(1) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:399)، "الأعلام": (299/6)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:180).

(2) يوجد منه نسخة في: (مكتبة الحرم المكي)، مكة المكرمة- السعودية، رقم الحفظ: (3/310)، تاريخ النسخ: 1277هـ.

(3) انظر ترجمته في: "إيضاح المكنون": (582/4)، "هدية العارفين": (125/2)، "الأعلام": (165/6)، "معجم المؤلفين": (81/10)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:101).

(4) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (146/2)، "معجم المؤلفين": (85/4)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:242).

(5) طبع سنة 1318هـ، وطبع حديثا تحت رعاية وزارة الثقافة الجزائرية بعناية الشيخ: أحمد بلعالم.

(6) انظر ترجمته في: "معجم أعلام الجزائر": (ص:182).

(7) انظر ترجمته في: "الأعلام": (192/5)، "معجم المؤلفين": (129/8)، "معجم أعلام الجزائر": (297).

(8) طبع في الجزائر سنة 1325هـ. انظر: "معجم المطبوعات": (1633/2).

(9) انظر ترجمته في: "معجم المؤلفين": (32/12)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:138).

(10) طبع في الجزائر سنة 1324هـ. انظر: "معجم المطبوعات": (1633/2).

(11) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (24/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:37).

76. العنوان: (نظم في الفرائض) [مفقود]. المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى بن علوان، البجائي: (ت: في أوائل القرن الرابع عشر الهجري)[1]

77. العنوان: (رفع الوهم والتلبيس عن بيان ماهية الحكم وتحقيق صحة التلبيس) [مخطوط][2]. المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السلامي الديسي (1340هـ)[3].

78. العنوان: (اهتزاز الأطواد والربى في مسألة تحليل الربا) [مطبوع][4]. المؤلف: عبد الحليم بن علي بن عبد الرحمن بن حسين خوجة، الجزائري: (ت:1351هـ)[5].

79. العنوان: (نور الإثمد في سنة وضع اليد على اليد في الصلاة) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن مصطفى بن محمد بن أحمد، المشهور بالشيخ العلوي، المستغانمي: (ت:1353هـ)[6].

80. العنوان: (ألفية في الفقه المالكي) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن مصطفى ابن محمد بن أحمد، المشهور بالشيخ العلوي، المستغانمي: (ت:1353هـ).

81. العنوان: (سلم الاستقامة) في الفقه [مفقود]. المؤلف: أبو اليقظان إبراهيم ابن عيسى بن يحيى بن داود، القراري: (ت:1393هـ)[7].

82. العنوان: (الصلاة المحسنة والصلاة المحصنة) [مخطوط][8]. المؤلف: يحيى ابن عبد الصمد الأنصاري البجائي: (ت:؟).

المبحث الثاني: الشروح والحواشي والتقريرات الفقهية

ألف فقهاء الجزائر في هذا الباب عددا من المصنفات، هذا ما عثرت عليه منها:

83. العنوان: (النامي) شرح لموطأ الإمام مالك رحمه الله [مخطوط][9]. المؤلف: أبو حفص أحمد بن نصر الداودي، الأسدي، التلمساني: (ت:402هـ).

84. العنوان: (تفسير الموطأ) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الملك مروان بن علي الأسدي القطان، البوني: (439هـ)[10].

---

(1) يوجد منه نسخة في (خزانة زاوية الهامل)، بوسعادة- الجزائر، رقم الحفظ: (326).
(2) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (299/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:142).
(3) طبعت في الجزائر سنة 1911م. انظر: "معجم أعلام الجزائر": (ص:177).
(4) انظر ترجمته في: "معجم أعلام الجزائر": (ص:178).
(5) انظر ترجمته في: "معجم المؤلفين": (173/2).
(6) انظر ترجمته في : "معجم أعلام الجزائر": (ص:356).
(7) يوجد منه نسخة في: (مكتبة الإسكوريال)، إسبانيا، رقم الحفظ: [6/1745].
(8) يوجد منه نسخة في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، رقم الحفظ: (527).
(9) انظر ترجمته في: "بغية الملتمس": (ص:446)، "تاريخ الجزائر العام": (427/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:52).
(10) "الأعلام": (191/2)، "معجم المؤلفين": (225/3) "معجم أعلام الجزائر": (ص:150).

85. العنوان: (شرح موطأ الإمام مالك) [مفقود]. المؤلف: أبو علي الحسن ابن رشيق، الشهير بالقيرواني، المسيلي: (ت:463هـ)[1].

86. العنوان: (التبيين في شرح "التلقين") للقاضي عبد الوهاب البغدادي [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن جعفر بن أحمد بن محمد القيسي، المعروف بابن الرمامة، المسيلي: (567هـ).

87. العنوان: (مجموع في غريب الموطأ) [مفقود][2]. المؤلف: أبو علي حسن بن عبد الله ابن حسن الكاتب المعروف بـ"ابن الأشيري"، التلمساني: (ت: بعد 569هـ)[3].

88. العنوان: (غريب الموطأ) (مفقود). المؤلف: محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليعفري التلمساني: (ت:625هـ).

89. العنوان: (الإعلام بفوائد "الأحكام" لعبد الحق الإشبيلي) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد بن عيسى بن أبي بكر، الصنهاجي، البويري: (ت:628هـ)[4].

90. العنوان: (تقييدات على شرح المازري لكتاب "التلقين" للقاضي عبد الوهاب) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن عثمان بن عبد الجبار المتوسي، المليانى: (ت:644هـ)[5].

91. العنوان: (شرح "التفريع" لابن الجلاب) [مفقود]. المؤلف: محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، الخزرجي، التلمساني: (ت:656هـ)[6].

92. العنوان: (شرح "التلقين" للقاضي عبد الوهاب البغدادي) [مفقود]. المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام التنسي المطماطي التلمساني: (ت:670هـ)[7].

93. العنوان: (شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني) [مخطوط][8]. المؤلف: أبو علي ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي، البجائي: (ت:731هـ)[9].

94. العنوان: (شرح على ابن الحاجب الفرعي) [مفقود]. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن ابن

---

(1) قال ابن الأبار: (وقفت عليه بخطه). انظر: "التكملة لكتاب الصلة": (218/1).

(2) انظر ترجمته في: "التكملة": (218/1)، و"معجم أعلام الجزائر": (ص:16).

(3) انظر ترجمته في: "الأعلام": (280/6)، "معجم المؤلفين": (4/11)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:197).

(4) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (37/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:314).

(5) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (229/2)، "تعريف الخلف": (230/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:74).

(6) انظر ترجمته في: "البستان": (ص:66)، "تعريف الخلف": (15/2)، "معجم المؤلفين": (128/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:85).

(7) يوجد منه نسخة في (المكتبة الوطنية)، مدريد- إسبانيا، رقم الحفظ: (243).

(8) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:344)، "تعريف الخلف": (57/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:303).

(9) انظر ترجمته في: "البستان": (ص:122)، "الأعلام": (330/3)، "تعريف الخلف": (202/2)، "تاريخ الجزائر العام": (152/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:22).

محمد بن عبد الله، المعروف بابن الإمام، البرشكي، التلمساني: (741هـ)[1].

95. العنوان: (شرح المدونة) [مفقود]. المؤلف: أبو الروح شرف الدين عيسى بن مسعود بن منصور بن يحيى المنكلاتي، الحميري، الزواوي: (ت:743هـ).

96. العنوان: (شرح "جامع الأمهات" لابن الحاجب) [مخطوط][2]. المؤلف: أبو الروح شرف الدين عيسى بن مسعود بن منصور بن يحيى المنكلاتي، الحميري، الزواوي: (ت:743هـ).

97. العنوان: (حاشية على مختصر خليل) [مخطوط][3]. المؤلف: محمد بن محمد ابن أحمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن القرشي المقري التلمساني: (ت:759هـ).

98. العنوان: (شرح على ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن إدريس، البجائي: (760هـ)[4].

99. العنوان: (تعليق على بيوع الآجال من مختصر ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن إدريس، البجائي: (760هـ).

100. العنوان: (شرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الإشبيلي) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق، العجيسي، الشهير بالخطيب، وبالجد، وبالرئيس، التلمساني: (ت:781هـ).

101. العنوان: (إزالة الحاجب عن فروع ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق، العجيسي، الشهير بالخطيب، وبالجد، وبالرئيس، التلمساني: (ت:781هـ).

102. العنوان: (شرح المقدمة الوغليسية) [مخطوط][5]. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله الوغليسي، البجائي: (786هـ).

103. العنوان: (شرح مختصر ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: محمد بن محمد بن حسن اليحصبي البروني التلمساني: (كان حيا سنة 799هـ)[6].

---

(1) يوجد منه نسخ:
الأولى: في (الخديويه)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (168/3).
الثانية: الأجزاء الثالث والخامس والسادس والسابع في أربع مجلدات في (دار الكتب المصرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (48).

(2) يوجد منه نسخة في: (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (5111).

(3) انظر ترجمته في: "درة الحجال": (80/1)، و"شجرة النور": (233/1)، "تعريف الخلف": (30/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:33).

(4) يوجد منه نسخة في (الخزانة العلمية الصبيحية)، سلا- المغرب، رقم الحفظ: (331).

(5) انظر ترجمته في: "الديباج": (ص:340)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:81).

(6) انظر ترجمته في: "نفح الطيب": (250/5)، "نيل الابتهاج": (ص:69)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:33).

104. العنوان: (شرح على ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمران، البجائي: (القرن الثامن الهجري)[1].

105. العنوان: (شرح فروع ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو الخير بركات الباروني الجزائري (القرن الثامن الهجري)[2].

106. العنوان: (تعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي) [مفقود]. المؤلف: ناصر الدين أحمد بن محمد الزبيري الأسكندراني، ابن التنسي، التلمساني: (801هـ)[3].

107. العنوان: (شرح التلمسانية في الفرائض) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن، الشهير بابن الخطيب، وبابن قنفذ، القسنطيني: (ت:809هـ).

108. العنوان: (تقريب الدلالة في شرح الرسالة) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن، الشهير بابن الخطيب، وبابن قنفذ، القسنطيني: (ت:809هـ).

109. العنوان: (شرح "الحوفية" في الفرائض) [مخطوط][4]. المؤلف: سعيد بن محمد بن محمد بن محمد التجيبي، العقباني، التلمساني: (ت:811هـ)[5].

110. العنوان: (شرح "التلمسانية" في الفرائض) [مطبوع][6]. المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن محمد بن صالح المغيلي (كان حيا 816هـ)[7].

---

(1) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:100)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:99).

(2) انظر ترجمته في: "الأعلام": (225/1)، "معجم المؤلفين": (153/2).

(3) يوجد منه عدة نسخ:

الأولى: المجلد الأول: في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، رقم الحفظ: (2490-1186).

الثانية: المجلد الثاني: في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، رقم الحفظ: (2491-1186).

الثالثة: في (المكتبة الوطنية)، باريس- فرنسا، رقم الحفظ: (571).

الرابعة: في (المكتبة الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (4776).

الخامسة: في (المكتبة الأزهرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (3002/25).

(4) انظر ترجمته في: "نفح الطيب": (432/5)، "تعريف الخلف": (153/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:237).

(5) يوجد منه عدد من النسخ:

الأولى: في (مكتبة خدابخش)، بتنه- الهند، رقم الحفظ: (1915).

الثانية: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (487).

الثالثة: في (جامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (2872-1071[2]).

الرابعة: في (الخزانة الحسنية)، الرباط- المغرب، رقم الحفظ: (270/1).

الخامسة: في (المكتبة الوطنية)، الجزائر، رقم الحفظ: (1318).

السادسة: في (المكتبة الوطنية)، الجزائر، رقم الحفظ: (1320).

وقد طبع الكتاب في دار ابن حزم، بيروت-لبنان، 1430هـ، بتحقيق: عبد اللطيف زكاغ.

(6) انظر ترجمته في: "معجم المؤلفين": (198/5)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:307).

(7) حقق بعضه الطالب: جيلالي عشير، في رسالة ماجستير، تاريخ المناقشة: 2005م. والطالب: محمد بورنان، في رسالة ماجستير، تاريخ المناقشة: 2004م. كلية العلوم الإسلامية- جامعة الجزائر.

111. العنوان: (شرح على ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، العجيسي، المعروف بالحفيد، التلمساني: (ت:842هـ).

112. العنوان: (المنزع النبيل في شرح مختصر خليل) [مطبوع][1]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، العجيسي، المعروف بالحفيد، التلمساني: (ت:842هـ).

113. العنوان: (شرح فرائض مختصر خليل) [مخطوط][2]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، العجيسي، المعروف بالحفيد، التلمساني: (ت:842هـ).

114. العنوان: (شرح "التلمسانية" في الفرائض) [مفقود]. المؤلف: أحمد بن محمد ابن عبد الرحمن، الشهير بان زاغو، المغراوي، التلمساني: (ت:845هـ).

115. العنوان: (شرح مختصر خليل) [مفقود]. المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، الشهير بان زاغو، المغراوي، التلمساني: (ت:845هـ).

116. العنوان: (تعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي) [مفقود]. المؤلف: أبو القاسم وأبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد بن محمد العقباني، التلمساني: (ت:854هـ)[3].

117. العنوان: (تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل) [مفقود]. المؤلف: إبراهيم ابن فائد بن موسى بن عمر بن سعيد أبو إسحاق، الزواوي، القسنطيني: (ت:857هـ).

118. العنوان: (فيض النيل في شرح مختصر خليل) [مفقود]. المؤلف: إبراهيم بن فائد ابن موسى بن عمر بن سعيد أبو إسحاق، الزواوي، القسنطيني: (ت:857هـ).

119. العنوان: (تحفة المشتاق في شرح مختصر خليل بن إسحاق) [مفقود][4]. المؤلف: إبراهيم بن فائد بن موسى بن عمر بن سعيد أبو إسحاق، الزواوي، القسنطيني: (ت:857هـ).

120. العنوان: (تكملة "حاشية الوانوغي" على "تهذيب المدونة" للبرادعي) [مطبوع][5].

---

(1) يوجد منه نسخة في (المكتبة المركزية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (4/5182 مجاميع).

(2) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:222)، "شجرة النور": (ص:255)، "تعريف الخلف": (85/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:237).

(3) قال التنبكتي: (رأيت السفر الأول منه في خزانة جامع الشرفاء بمراكش). انظر: "نيل الابتهاج": (ص:52)

(4) حقق هذا الكتاب عدد من الطلبة في مرحلة الماجستير في كلية العلوم الإسلامية- جامعة الجزائر منهم: الطالب: همال الحاج، تاريخ المناقشة: 2000م، والطالب: حجاز عبد الرحمن، تاريخ المناقشة: 2004م.

(5) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:314)، "شجرة النور": (ص:263)، "تعريف الخلف": (105/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:301).

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد المشدالي البجائي: (ت:866هـ)[1].

121. العنوان: (مختصر البيان لابن رشد) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد المشدالي البجائي: (ت:866هـ).

122. العنوان: (مختصر أبحاث ابن عرفة المتعلقة بكلام ابن شاس وابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد المشدالي البجائي: (ت:866هـ).

123. العنوان: (شرح التلمسانية) في الفرائض [مفقود]. المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي يحيى الشهير بالحبَّاك، التلمساني: (ت:867هـ)[2].

124. العنوان: (المشرع المهيأ في ضبط رجال الموطأ) [مخطوط][3]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن مخلوف المزيلي الراشدي، المعروف بـ"أبركان"، التلمساني: (ت:868هـ)[4].

125. العنوان: (الثاقب في لغة ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد ابن الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي الراشدي، المعروف بـ"أبركان"، التلمساني: (ت:868هـ).

126. العنوان: (شرح الألفاظ اللغوية المستعملة في الفقه)[5] [مخطوط][6]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي الراشدي، المعروف بـ"أبركان"، التلمساني: (ت:868هـ).

127. العنوان: (شرح مختصر خليل) [مفقود]. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن

---

(1) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:316)، "البستان": (ص:219)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:119).

(2) يوجد منه نسخة ضمن مجموع في الخزانة العامة بالرباط، المغرب، رقمها: (97 ك/1). وقد أشار الزركلي رحمه الله في"الأعلام": (88/6) إلى أنه مخطوط لم يطبع بعد، وذكر أنه رآه بخط المؤلف في الخزانة العامة بالرباط، كما أرفق بترجمة المؤلف صورة ورقة عنوان المجموع، وذكر من اطلع على نسخته في الرباط أن خطه رديء لا يكاد يقرأ بالمرة.

(3) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:262)، و"نيل الابتهاج": (ص:316)، و"درة الحجال": (295/2)، و"البستان": (ص:220)، و"هدية العارفين": (89/2)، و"كشف الظنون": (ص:1035)، و"معجم أعلام الجزائر": (ص:14).

(4) قد يكون هذا المصنَّف والذي قبله كتابا واحدا، وإنما حصل تغاير في العنوان المثبت لسبب من الأسباب، كتصرف النساخ، أو وهم المفهرسين، أو نحو ذلك، والله تعالى أعلم.

(5) يوجد منه نسخة بخزانة أزاريف بالسوس، المغرب، خطه مغربي رديء جدا، غير مقروء، متآكل، صفحاته الأخيرة ممزقة. انظر: "فهرس ما لم يفهرس من مخطوطات المغرب".

(6) يوجد نسخ من بعض مجلداته:

المجلد الرابع: في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، يبدأ من (باب البيوع)، وهو مبتور الآخر، عدد الأوراق: (137)، الخط: مغربي، حالة النسخة: سيئة، رقم الحفظ: (3386-1729).

المجلد الخامس: في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، يبدأ من (باب إحياء الموات)، عدد الأوراق: (192)، الخط: مغربي، حالة النسخة: لا بأس بها، رقم الحفظ: (3388-1731).

الجزء الثاني: في (مخطوطات وزارة الشؤون الدينية)، حيدرة - الجزائر، وهو كامل.

مخلوف الثعالبي الجزائري: (ت:875هـ).

128. العنوان: (شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي) [مخطوط][1]. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري: (ت:875هـ).

129. العنوان: (شرح المدونة) [مفقود]. المؤلف: أبو الربيع سليمان بن يوسف بن الربيع، الحسناوي، البجائي: (877هـ).

130. العنوان: (شرح الرسالة) [مفقود]. المؤلف: أبو زكريا شرف الدين يحيى بن أحمد ابن عبد السلام بن رحمون، المعروف بالعُلَمِي، القسنطيني: (ت:888هـ)[2].

131. العنوان: (تعليقات على المدونة) [مفقود]. المؤلف: أبو زكريا شرف الدين يحيى بن أحمد بن عبد السلام بن رحمون، المعروف بالعُلَمِي، القسنطيني: (ت:888هـ).

132. العنوان: (تعليقات على مختصر خليل) [مفقود]. المؤلف: أبو زكريا شرف الدين يحيى بن أحمد بن عبد السلام بن رحمون، المعروف بالعُلَمِي، القسنطيني: (ت:888هـ).

133. العنوان: (الهداية الكافية في شرح "الحدود الفقهية" لابن عرفة) [مطبوع][3]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن قاسم بن عبد الله الأنصاري، الرصاع، التلمساني: (ت:894هـ)[4].

134. العنوان: (شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي) [مفقود]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

135. العنوان: (شرح الوغليسية) [مفقود]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

136. العنوان: (المقرب المستوفي في شرح "فرائض الحوفي-ت:588هـ-[5]") [مخطوط][1].

---

(1) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:358)، "شجرة النور": (ص:265)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:239).

(2) طبع قديما على الحجر في فاس سنة 1316هـ كما في "معجم المطبوعات": (939/1)، وطبع حديثا في دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان.

(3) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:323)، "شجرة النور": (ص:259)، "البستان": (ص:283)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:152).

(4) وهو أبو القاسم أحمد بن محمد بن خلف الحوفي (ت:588هـ). انظر ترجمته في: "الأعلام": (216/1).

(5) يوجد منه عدة نسخ:

الأولى: في (مكتبة الحرم النبوي)، المدينة النبوية- السعودية، رقم الحفظ: [(259)9]، عدد الأوراق: (336).

الثانية: في (المكتبة الوطنية)، الجزائر، رقم الحفظ: [1450(1119-2)/(R.575].

الثالثة: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (3230).

الرابعة: في (المكتبة الأحمدية)، جامع الزيتونة- تونس، رقم الحفظ: (3256).

الخامسة: في (زاوية تنعملت)، المغرب، رقم الحفظ: (172).

السادسة: في (الخزانة التيديسية)، المغرب، رقم الحفظ: (257:258).

المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

137. العنوان: (شرح ثلاث أبيات شعرية من قصيدة رائية في العبادات) [مخطوط][2]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

138. العنوان: (شرح مختصر للمقدمات) [مخطوط][3]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

139. العنوان: (شرح "أرجوزة عبد الرحمن الرقعي (كان حيا سنة 853هـ)[4]")، وهي أرجوزة في الفقه، نظم فيها مقدمة ابن رشد الجد (ت:520هـ) في الفرائض الواجبة على المسلم [مفقود][5]. المؤلف: محمد بن يحيى، من أولاد يعقوب بن محمد المغراوي، الشريف الإغريسي، التلمساني: (ت: في القرن التاسع الهجري)[6].

140. العنوان: (مغني النبيل شرح مختصر خليل) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي، التلمساني: (ت:909هـ).

141. العنوان: (شرح بيوع الآجال من ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي، التلمساني: (ت:909هـ).

142. العنوان: (شرح الدرة البيضاء) [مطبوع][7]. المؤلف: عبد الرحمن بن محمد الصغير ابن محمد ابن عامر الأخضري، البسكري: (ت:953هـ).

143. العنوان: (شرح ابن الحاجب الفرعي) [مفقود]. المؤلف: عبد الواحد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:955هـ).

144. العنوان: (تعليق على قول خليل: "وخصصت نية الحالف") [مخطوط][8]. المؤلف: عمر بن محمد الأنصاري، المعروف بالوزان، القسنطيني: (ت: 960هـ)[9].

السابعة: في (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، مكة المكرمة- السعودية، رقم الحفظ: (279).

(1) يوجد منه نسخة في (المكتبة الوطنية)، باريس- فرنسا، رقم الحفظ: (5574).

(2) يوجد منه نسخة في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم: (296).

(3) انظر ترجمة عبد الرحمن الرقعي في: "معجم المؤلفين": (138/5).

(4) يوجد شرح لمنظومة عبد الرحمن الرقعي، مؤلفها مجهول، منه نسخة في: جامع الزيتونة، تونس، ضمن مجموع رقمه: (957/2758-(2)). فلعل لها صلة بالشرح المذكور أعلاه.

(5) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (555/2)، "البستان": (ص:276)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:22).

(6) طبع في مطبعة شرف سنة 1309هـ انظر: "معجم المطبوعات": (407/1).

(7) يوجد منه نسخة في: (مكتبة برنستون)، برنستون- الولايات المتحدة الأمريكية، رقم الحفظ: (178).

(8) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (ص:76)، "الأعلام": (164/5)، "معجم المؤلفين": (317/7)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:342).

(9) يوجد منه عدد من النسخ:

الأولى: في (جامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (912/2713).

145. العنوان: (عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان) وهو شرح على الدرة البيضاء للأخضري [مخطوط][1]. المؤلف: أبو محمد عبد اللطيف المسبح المرداسي، القسنطيني: (980هـ)[2].

146. العنوان: (شرح مختصر الأخضري في العبادات) [مخطوط][3]. المؤلف: أبو محمد عبد اللطيف المسبح المرداسي، القسنطيني: (980هـ).

147. العنوان: (شرح التلمسانية في الفرائض) [مفقود]. المؤلف: محمد شقرون بن هبة الله الوجديجي، المعروف بشقرون، التلمساني: (ت:983هـ)[4].

148. العنوان: (تعليق على مختصر خليل) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد ابن أحمد، الملقب بابن مريم، الشريف، التلمساني: (ت:1025هـ)[5].

149. العنوان: (قطف المهتصر من أفنان المختصر) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد ابن محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي العيش المقري، التلمساني: (ت:1041هـ)[6].

الثانية: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (4742).
الثالثة: في (جامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (913/2714). =
= الرابعة: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (4269).
الخامسة: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (3864).
السادسة: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (4537).
السابعة: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (4224).
الثامنة: في (جامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (911/2712).
التاسعة: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (1500).
العاشرة: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (4178).
الحادية عشر: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (4542).
(1) انظر ترجمته: "": (تعريف الخلف): (223/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:297).
(2) يوجد منه نسخ:
الأولى: في (الخزانة الأحمدية بجامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (3061).
الثانية: في (مكتبة الحرم النبوي)، المدينة النبوية- السعودية، رقم الحفظ: (2/15ضمن مجموع).
(3) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:340)، "شجرة النور": (ص:285)، "تعريف الخلف": (491/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:189).
(4) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:296)، "تعريف الخلف": (148/1)، "معجم أعلام الجزائر": (293).
(5) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (44/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:311).
(6) يوجد منه عدة نسخ منها:
الأولى: في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (12570).
الثانية: في (خزانة زاوية الهامل)، بوسعادة- الجزائر، رقم الحفظ: (222).
الثالثة: جزءان في (دار الكتب)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: (25345 ب).
الرابعة: مجلدان في (المكتبة الأزهرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: [(858) 5030].
الخامسة: أربع مجلدات في (المكتبة الأزهرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: [(755) 12052].
السادسة: الجزء الأول في (المكتبة الأحمدية)، جامع الزيتونة، تونس، رقم الحفظ: (2928).

150. العنوان: (حاشية على شرح مختصر خليل للتتائي) [مخطوط][1]. المؤلف: مصطفى ابن عبد الله بن محمد مؤمن، الرماصي، المستغانمي: (ت:1136هـ)[2].

151. العنوان: (الأجوبة على أسئلة عالم تطوان سيدي علي بركة التطواني عن مسائل في مختصر الشيخ خليل) [مخطوط][3]. المؤلف: مصطفى بن عبد الله بن محمد مؤمن، الرماصي، المستغانمي: (ت:1136هـ).

152. العنوان: (تقييد من حاشية الرماصي على شرح الخرشي على مختصر خليل) [مخطوط][4]. المؤلف: مصطفى بن عبد الله بن محمد مؤمن، الرماصي، المستغانمي: (ت:1136هـ).

153. العنوان: (فتح الإغلاق على وجوه مسائل خليل بن إسحاق) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي، التميمي، البوني (العنابي): (ت:1139هـ).

154. العنوان: (ياقوتة الحواشي في حل ألفاظ الخراشي) [مخطوط][5]. المؤلف: محمد بن

السابعة: الجزء الثاني في (المكتبة الأحمدية)، جامع الزيتونة، تونس، رقم الحفظ: (2929).

الثامنة: الجزء الأول في (مكتبة الحرم النبوي)، المدينة النبوية- السعودية، رقم الحفظ: (255-25). =

= التاسعة: الجزء الثاني في (مكتبة الحرم النبوي)، المدينة النبوية- السعودية، رقم الحفظ: (255-26).

العاشرة: الجزءان الثالث والرابع في (مكتبة الحرم النبوي)، المدينة النبوية- السعودية، رقم الحفظ: (255-27).

الحادية عشر: الجزء الأول في (خزانة تمكروت)، ورزازات- المغرب، [(3732)3008].

الثانية عشر: في (خزانة ابن يوسف)، مراكش- المغرب، رقم الحفظ: (560).

الثالثة عشر: في (المكتبة العامة)، تطوان- المغرب، رقم الحفظ: [(1315)9].

(1) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:343)، "تعريف الخلف": (567/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:152).

(2) يوجد منه عدة نسخ منها:

الأولى: في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، رقم الحفظ: (2660-1324)، اسم الناسخ: محمد بن أحمد بن مسعود بن علي بن عبد القادر، تاريخ النسخ: أوائل رجب سنة 1211هـ، عدد الأوراق: (29)، الخط: مغربي ضيق، حالة النسخة: لا بأس بها.

الثانية: في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، رقم الحفظ: (2822-1412)، عدد الأوراق: (22)، الخط: مغربي ملون، حالة النسخة: لا بأس بها.

الثالثة: في (الخزانة العامة)، الرباط- المغرب، رقم الحفظ: (D1641).

الرابعة: في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (ب 41077).

(3) يوجد منه نسخة في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (ب 41077).

(4) يوجد منه عدة نسخ:

الأولى: في (خزانة القرويين)، المغرب، رقم الحفظ: (325-1411)، عدد الأوراق: (145)، الخط: مغربي ملون، تاريخ النسخ: (1272هـ)، حالة النسخة: جيدة.

الثانية: في (مركز البحث العلمي وإحياء التراث)، مكة المكرمة- السعودية، رقم الحفظ: الرقم الخاص (39، 40 37، 38).

الثالثة: في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (ج328/3).

(5) انظر ترجمته في: "معجم أعلام الجزائر": (ص:78).

عبد الحق، وقيل: محمد بن عبد الرحمن بن الحاج البيدري، التلمساني: (ت:1191هـ)[1].

155. العنوان: (حاشية على الشرح الكبير للخرشي) [مفقود]. المؤلف: محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد الراشدي، الجليلي، المعروف بأبي راس، المعسكري: (ت:1238)[2].

156. العنوان: (تكملة شرح السنهوري على مختصر خليل) [مفقود]. المؤلف: مصطفى العجمي، القسنطيني: (ت:1240هـ)[3].

157. العنوان: (حواش وتعليقات على كتب الفقه) [مفقود]. المؤلف: حمودة بن محمد ابن حمودة بن عيسى المعروف بالمقايسي، الجزائري: (ت:1245هـ)[4].

158. العنوان: (حاشية على شرح الشبرخيتي على المختصر) [مفقود]. المؤلف: أبو راشد عمار الراشدي المعروف بالغربي، القسنطيني: (ت:1251هـ)[5].

159. العنوان: (شرح منظومته في العبادات على مذهب مالك) [مفقود]. المؤلف: المؤلف: محمد صالح، وقيل: صالح بن أحمد بن موسى بن أبي القاسم السمعوني الوغليسي، البجائي، الجزائري: (1285هـ).

160. العنوان: (حاشية على شرح منظومته في العبادات على مذهب مالك) [مفقود]. المؤلف: محمد صالح، وقيل: صالح بن أحمد بن موسى بن أبي القاسم السمعوني الوغليسي، البجائي، الجزائري: (1285هـ).

161. العنوان: (شرح على كتاب البيوع من مختصر خليل) [مفقود]. المؤلف: المولود بن محمد بن عمر الزريبي البسكري: (1344هـ)[6].

المبحث الثالث: كتب الفتاوى والنوازل الفقهية.

ألف فقهاء الجزائر في هذا الباب عددا من المصنفات، هذا ما عثرت عليه منها:

162. العنوان: (فتاوى المشَدَّالي)[7] [مفقود]. المؤلف: أبو موسى عمران بن موسى بن يوسف المشدالي، البجائي: (ت:745هـ).

163. العنوان: (فتاوى التلمساني)[8] [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن

---

(1) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (232/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:307).
(2) انظر ترجمته في: "معجم أعلام الجزائر": (ص:229).
(3) انظر ترجمته في: "معجم أعلام الجزائر": (ص:309).
(4) انظر ترجمته في:"تعريف الخلف": (286/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:251).
(5) انظر ترجمته في: "معجم أعلام الجزائر": (ص:159).
(6) نقل بعضها الونشريسي في "المعيار المعرب".
(7) نقل منها الونشريسي في "المعيار المعرب".
(8) انظر ترجمته في: "نفح الطيب": (236/5)، "نيل الابتهاج": (ص:241)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:82).

علي الشهير بابن الخباز، التلمساني: (749هـ)[1].

164. العنوان: (المسائل المسطرة في النوازل الفقهية) [مفقود]. المؤلف: حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون بن قنفذ، القسنطيني: (ت:750هـ).

165. العنوان: (فتاوى في مسائل علمية مختلفة)[2] [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن علي بن يحيى الإدريسي الحسني العلويني، المعروف بالشريف التلمساني: (ت:771هـ)[3].

166. العنوان: (فتاوى)[4] [مفقود]. المؤلف: حسن بن عثمان بن عطية التجاني الشهير بأبي علي الونشريسي: (ت:788هـ).

167. العنوان: (فتاوى التلمساني)[5] [مفقود]. المؤلف: عبد الله بن محمد بن أحمد بن علي، الإدريسي، الحسني، التلمساني: (ت:792هـ)[6].

168. العنوان: (فتاوى التلمساني)[7] [مفقود]. المؤلف: إبراهيم بن عبد الرحمن ابن محمد ابن الإمام، التلمساني: (ت:797هـ)[8].

169. العنوان: (فتاوى البجائي) [مفقود]. المؤلف: أحمد بن عيسى البجائي: (القرن الثامن الهجري)[9].

170. العنوان: (فتاوى الجزائري)[10] [مفقود]. المؤلف: أبو الخير بركات الباروني الجزائري (القرن الثامن الهجري).

171. العنوان: (فتاوى الزواوي)[11] [مفقود]. المؤلف: أبو الحسن علي بن عثمان المنجلاتي الزواوي البجائي (القرن الثامن الهجري)[12].

---

(1) نقل عنها المازوني في "الدرر المكنونة في نوازل مازونه"، والونشريسي في "المعيار المعرب"

(2) انظر ترجمته في:"شجرة النور": (ص:234)، "نيل الابتهاج": (ص:255)، "تعريف الخلف": (106/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:187).

(3) نقل منها الونشريسي في "المعيار المعرب".

(4) نقل منها الونشريسي في "المعيار المعرب".

(5) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:140)، "البستان": (ص:117)، "تعريف الخلف": (236/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:71).

(6) نقل عنها المازوني في "الدرر المكنونة في نوازل مازونه"، والونشريسي في "المعيار المعرب".

(7) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:51)، "تعريف الخلف": (5/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:64).

(8) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (68/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:33).

(9) نقل عنها المازوني في "الدرر المكنونة في نوازل مازونه"، والونشريسي في "المعيار المعرب".

(10) نقل عنها المازوني في "الدرر المكنونة في نوازل مازونه"، والونشريسي في "المعيار المعرب".

(11) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (73/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:163).

(12) يوجد منه نسختان:

الأولى: في (جامعة الملك سعود)، الرياض- السعودية.

172. العنوان: (مختصر فتاوى البرزلي) [مخطوط][1]. المؤلف: أبو عبد الله البوسعيدي البجائي: (كان حيا سنة 826هـ).

173. العنوان: (مختصر الحاوي في الفتاوي لابن عبد البر التونسي) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، العجيسي، المعروف بالحفيد، التلمساني: (ت:842هـ).

174. العنوان: (فتاوى التلمساني)[2] [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن عيسى البطيوي، التلمساني: (ت: بعد843هـ)[3].

175. العنوان: (نوازل ابن زاغو) [مخطوط][4]. المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، الشهير بان زاغو، المغراوي، التلمساني: (ت:845هـ).

176. العنوان: (أجوبة فقهية) [مفقود]. المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، الشهير بان زاغو، المغراوي، التلمساني: (ت:845هـ).

177. العنوان: (فتاوى) [مفقود]. المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، الشهير بان زاغو، المغراوي، التلمساني: (ت:845هـ).

178. العنوان: (فتاوى الزواوي)[5] [مفقود]. المؤلف: أبو الحسن منصور بن علي بن عثمان الزواوي، المنجلاتي، البجائي: (كان حيا سنة 850هـ)[6].

179. العنوان: (فتاوى المشدالي)[7] [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم ابن محمد بن عبد الصمد المشدالي البجائي: (ت:866هـ).

180. العنوان: (فتاوى التلمساني) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن العباس ابن محمد بن عيسى العبادي، الشهير بابن العباس التلمساني: (ت:871)[8].

181. العنوان: (فتاوى التلمساني)[9] [مفقود]. المؤلف: محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي،

الثانية: في (دار الكتب الوطنية)، تونس، رقم الحفظ: (18356).

(1) نقل منها الونشريسي في "المعيار المعرب".

(2) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:78)، "تعريف الخلف": (69/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:67).

(3) يوجد منه نسخة في (الخزانة الناصرية)، تمكروت- المغرب، رقم الحفظ: (1525 يب).

(4) نقل منها المازوني في "الدرر المكنونة"، والونشريسي في "المعيار المعرب".

(5) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:347)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:166).

(6) نقل منها المازوني في "الدرر المكنونة"، والونشريسي في "المعيار المعرب".

(7) انظر ترجمته في: "نفح الطيب": (419/5)، "نيل الابتهاج": (ص:118)، "شجرة النور": (264/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:77).

(8) نقل منها المازوني في "الدرر المكنونة"، والونشريسي في "المعيار المعرب".

(9) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (264/1)، "نيل الابتهاج": (ص:321)، "تعريف الخلف": (123/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:76).

الشهير بالجلاب، التلمساني: (ت:875هـ)[1].

182. العنوان: (أجوبة على أسئلة وردت من صنعاء) [مفقود]. المؤلف: شهاب الدين أحمد بن يونس بن سعيد بن عيسى بن عبد الرحمن المعروف بابن يونس، القسنطيني: (878هـ)[2].

183. العنوان: (فتاوى التلمساني)[3] [مفقود]. المؤلف: أبو سالم إبراهيم بن قاسم بن سعيد بن محمد العقباني، التلمساني: (ت:880هـ)[4].

184. العنوان: (الدرر المكنونة في نوازل مازونة) [مطبوع][5]. المؤلف: أبو زكريا يحيى ابن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني: (ت:883هـ)[6].

185. العنوان: (الأجوبة التونسية عن الأسئلة الغرناطية) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن قاسم بن عبد الله الأنصاري، الرصاع، التلمساني: (ت:894هـ).

186. العنوان: (جواب في مسألة من البدع) [مخطوط][7]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

187. العنوان: (أجوبة تتعلق بالصلاة على الرسول ﷺ والصوم) [مخطوط][8]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

188. العنوان: (فتاوى ابن زكري)[9] [مفقود]. المؤلف: أحمد بن محمد بن زكري المانوي التلمساني: (ت:899هـ)[10].

189. العنوان: (فتاوى حول مسألة يهود توات وغيرها) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي، التلمساني: (ت:899هـ)[11].

---

(1) انظر ترجمته في: "نفح الطيب": (428/5)، "تعريف الخلف": (100/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:261).

(2) نقل منها المازوني في "الدرر المكنونة"، والونشريسي في "المعيار المعرب".

(3) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:57)، "شجرة النور": (ص:265)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:236).

(4) طبع برعاية وزارة الأوقاف المغربية.

(5) انظر ترجمته في: "تاريخ الجزائر العام": (286/2)، "تعريف الخلف": (186/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:281).

(6) يوجد منه نسخة في: (خزانة تمكروت)، ورزازات- المغرب، رقم الحفظ: (2088/هـ(2237)).

(7) يوجد منه نسخة في (المكتبة الوطنية)، باريس- فرنسا، رقم الحفظ: (5355).

(8) نقل منها الونشريسي في "المعيار المعرب".

(9) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:84)، "البستان": (ص:38)، "تعريف الخلف": (ص:38)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:159).

(10) انظر ترجمته في: "البستان": (ص:66)، "تعريف الخلف": (161/1)، "الأعلام": (238/6)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:85).

(11) يوجد منه نسخة في (دار الكتب التونسية)، تونس، رقم الحفظ: (3576).

190. العنوان: (فتاوى المغيلي) [مخطوط][1]. المؤلف: أبو عمران موسى بن عيسى بن يحيى المازوني: (القرن التاسع الهجري).

191. العنوان: (فتاوى الجزائري)[2] [مفقود]. المؤلف: أحمد بن محمد بن ذاقال الجزائري (القرن التاسع الهجري)[3].

192. العنوان: (فتاوى الجزائري)[4] [مفقود]. المؤلف: عبد الحق بن علي الجزائري: (القرن التاسع الهجري)[5].

193. العنوان: (فتاوى الجزائري) [مفقود]. المؤلف: علي بن محمد الحلبي الجزائري: (القرن التاسع الهجري)[6].

194. العنوان: (فتاوى ابن أبي العيش)[7] [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي العيش الخزرجي، التلمساني: (ت:911هـ)[8].

195. العنوان: (المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب) [مطبوع][9]. المؤلف: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:914هـ).

196. العنوان: (مختصر نوازل البرزلي) [مخطوط][10]. المؤلف: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:914هـ).

197. العنوان: (فتاوى القسنطيني) [مفقود]. المؤلف: عمر بن محمد الأنصاري، المعروف بالوزان، القسنطيني: (960هـ).

198. العنوان: (أجوبة المقري) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن يحيى بن

---

(1) نقل منها صاحبا "المازونية"، و"المعيار".

(2) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:80)، "تعريف الخلف": (72/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:98).

(3) نقل منها المازوني والونشريسي في كتابيهما.

(4) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:185)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:102).

(5) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:207)، "تعريف الخلف": (271/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:106).

(6) نقل الونشريسي بعضها في "المعيار".

(7) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (233/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:246).

(8) طبع في الرباط- المغرب برعاية وزارة الأوقاف المغربية، تحقيق: محمد حجي وأصحابه، 1401هـ-1981م، حجم المطبوع: 13جزءا.

(9) يوجد منه عدة نسخ:

الأولى: في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، رقم الحفظ: (433/3).

الثانية: في (خزانة ابن يوسف)، مراكش- المغرب، رقم الحفظ: (492).

الثالثة: في (الخزانة العامة)، الرباط- المغرب، رقم الحفظ: (33494-2198د/1).

الرابعة: في (الحرم النبوي)، المدينة النبوية- السعودية، رقم الحفظ: (255).

(10) يوجد منه نسخة ضمن مجموع في (المكتبة العامة)، تطوان- المغرب، رقم الحفظ: [(1545)263].

عبد الرحمن بن أبي العيش المقري، التلمساني: (ت:1041هـ).

199. العنوان: (فتح المنان في الأجوبة الثمان) [مخطوط][1]. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى، الشاوي، المليانى: (ت:1096هـ)[2].

200. العنوان: (أجوبة ابن الكماد القسنطيني) [مفقود]. المؤلف: محمد بن أحمد، الشريف الحسني، المعروف بابن الكماد، القسنطيني: (ت:1116هـ)[3].

201. العنوان: (أجوبة فقهية) [مخطوط][4]. المؤلف: مصطفى بن عبد الله بن محمد مؤمن، الرماصي، المستغانمي: (ت:1136هـ).

202. العنوان: (فتاوى الراشدي) [مفقود][5]. المؤلف: عبد القادر بن محمد الراشدي الفرجيوي، القسنطيني: (ت:1194هـ).

203. العنوان: (الحاوي الجامع بين التوحيد والتصوف والفتاوي) [مفقود]. المؤلف: محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد الراشدي، الجليلي، المعروف بأبي راس، المعسكري: (ت:1238).

204. العنوان: (فتاوى الميلي) [مخطوط][6]. المؤلف: علي بن محمد الجمالي المغربي الميلي: (ت:1248هـ).

205. العنوان: (فتاوى الوغليسي) [مفقود]. المؤلف: محمد صالح بن أحمد الوغليسي (1285هـ).

206. العنوان: (فتاوى العمالي) تزيد مسائلها على الثلاثمائة [مفقود]. المؤلف: حميدة بن محمد العمالي الجزائري (ت:1290هـ).

207. العنوان: (فتوى حكم فيها بالكفر على علماء مدينة الجزائر الذين لم يهاجروا بعد الاحتلال الفرنسي ولم يلتحقوا بالجبال) [مفقود]. المؤلف: علي بن عبد الرحمن بن محمد، المعروف بابن الحفاف، الجزائري: (ت:1307هـ)[7].

---

(1) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:216)، "تعريف الخلف": (187/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:186).

(2) انظر ترجمته في: "شجرة النور": (ص:329)، "تعريف الخلف": (332/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:274).

(3) يوجد منه نسخة في (الخزانة العلمية الصبيحية)، سلا- المغرب، رقم الحفظ: (1/255).

(4) في (الخزانة التيديسية)، المغرب، مخطوط عنوانه: (أجوبة الراشدي)، المؤلف: محمد بن عبد القادر الراشدي، رقم الحفظ: (233).

(5) يوجد منه نسخ:

الأولى: في (مكتبة رضا)، رامبور- الهند، رقم الحفظ: (237/1 [453]).

الثانية: في (مكتبة مكة المكرمة)، السعودية، رقم الحفظ: (49فتاوى).

(6) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (260/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:121).

(7) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (286/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:347).

208. العنوان: (فتاوى الونيسي) [مفقود]. المؤلف: أبو الحسن علي الونيسي، القسنطيني: (ت:1322هـ)[1].

209. العنوان: (الأجوبة المكية عن الأسئلة الحجازية) [مخطوط][2]. المؤلف: محمد المكي بن مصطفى بن محمد بن عزوز الحسني، الإدريسي، الطولقي، البسكري: (ت:1334هـ)[3].

210. العنوان: (الأجوبة المكية على الأسئلة الحفيظية) [مخطوط][4]. المؤلف: محمد المكي ابن مصطفى بن محمد بن عزوز الحسني، الإدريسي، الطولقي، البسكري: (ت:1334هـ).

211. العنوان: (تكملة "جامع مسائل الأحكام مما نزل بالمفتين والحكام"[5]) [مخطوط][6]. المؤلف: أبو سعيد البجائي: (ت: ؟).

212. العنوان: (شرح اختصار "جامع مسائل الأحكام"[7]) [مخطوط][8]. المؤلف: أبو سعيد البجائي: (ت: ؟).

المبحث الرابع: كتب الشروط والوثائق.

ألف فقهاء الجزائر في هذا الباب عددا من المصنفات، هذا ما عثرت عليه منها:

213. العنوان: (كتاب في الوثائق) [مفقود]. المؤلف: أبو الروح شرف الدين عيسى بن مسعود بن منصور بن يحيى المنكلاتي، الحميري، الزواوي: (ت:743هـ).

214. العنوان: (مسائل القضاء والفتيا) [مفقود]. المؤلف: أحمد بن محمد بن زكري المانوي التلمساني: (ت:899هـ).

215. العنوان: (الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق) [مخطوط][9]. المؤلف: أبو عمران موسى بن عيسى بن يحيى المازوني: (القرن التاسع الهجري).

216. العنوان: (قلادة التسجيلات والعقود وتصرف القاضي والشهود) [مخطوط][10].

---

(1) يوجد منه نسخة في (خزانة زاوية الهامل)، بوسعادة- الجزائر، رقم الحفظ: (60).

(2) انظر ترجمته في: "معجم المؤلفين": (49/12)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:231).

(3) يوجد منه نسخة في (مكتبة عبد الله بن عباس)، الطائف- السعودية، عدد الأوراق:9، رقم الحفظ: (224/4).

(4) وهي: "فتاوى البرزلي".

(5) يوجد منه نسخة في: (المكتبة المركزية) جدة- السعودية، رقم الحفظ: (2514-574 و).

(6) وهي: "فتاوى البرزلي".

(7) يوجد منه نسخة في: (مركز البحث العلمي وإحياء التراث)، مكة المكرمة- السعودية، رقم الحفظ: (الرقم الخاص: 262).

(8) يوجد منه نسخة في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (ب16849-16854).

(9) يوجد منه نسخة في (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (ب16854-16858).

(10) طبع في فاس. انظر: "معجم المطبوعات": (1453/2).

المؤلف: أبو عمران موسى بن عيسى بن يحيى المازوني: (القرن التاسع الهجري).

217. العنوان: (غنية المعاصر والتالي على وثائق الفشتالي) [مطبوع][1]. المؤلف: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:914هـ).

218. العنوان: (المنهج الفائق والمنهل الرائق في أحكام الوثائق) [مطبوع][2]. المؤلف: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:914هـ).

219. العنوان: (شرح رسالة عمر بن الخطاب في القضاء) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد الغربي، الميلي: (القرن الحادي عشر الهجري)[3].

220. العنوان: (رسالة في ترتيب أحكام القضاء) [مفقود]. المؤلف: حميدة بن محمد العمالي الجزائري (ت:1290هـ).

المبحث الخامس: كتب أصول الفقه والقواعد الفقهية.

ألف فقهاء الجزائر في هذا الباب عددا من المصنفات، هذا ما عثرت عليه منها:

221. العنوان: (المقتضب الأشفى في اختصار "المستصفى") [مفقود]. المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي القاسم عبد الرحمن، المعروف بابن أبي جنّون، التلمساني: (ت:577هـ)[4].

222. العنوان: (النبراس في الرد على منكر القياس) [مفقود]. المؤلف: أبو علي حسن بن علي بن محمد، المسيلي: (ت:580هـ)[5].

223. العنوان: (تقييد على كتاب "المستصفى" لأبي حامد الغزالي) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المهري، المشتهر بالأصولي، البجائي: (ت:612هـ)[6].

224. العنوان: (اختصار "المستصفى" للغزالي) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سحنون الكومي الندرومي، التلمساني: (ت: بعد634هـ)[7].

225. العنوان: (حواش على مختصر ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد ابن يحيى، المعروف بالمسفر، الباهلي، البجائي: (744هـ)[8].

226. العنوان: (غاية الحصول في أصول الفقه) [مفقود]. المؤلف: أبو محمد جمال الدين

---

(1) طبع عن وزارة الأوقاف المغربية بالرباط في (487) صفحة بتحقيق لطيفة الحسني، سنة 1418هـ الموافق لـ 19997م.
(2) انظر ترجمته في: "معجم أعلام الجزائر": (ص:250).
(3) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (253/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:72).
(4) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:104)، "تعريف الخلف": (59/1)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:299).
(5) انظر ترجمته في: "التكملة": (163/2)، "تاريخ الإسلام": (119/44)، "معجم المؤلفين": (221/8)، "تعريف الخلف": (327/2)، "تاريخ الجزائر العام": (331/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:19).
(6) انظر ترجمته في: "معجم المؤلفين": (18/10)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:330).
(7) انظر ترجمته في: "معجم أعلام الجزائر": (ص:31).
(8) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (241/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:300).

عبد الله بن محمد المسيلي: (ت:744هـ)[1].

227. العنوان: (قواعد المقري) [مطبوع][2]. المؤلف: محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن عبد الرحمن القرشي المقري التلمساني: (ت:759هـ)[3].

228. العنوان: (شرح على "المعالم في أصول الفقه" للفخر الرازي (ت:606هـ)) [مفقود]. المؤلف: أبو علي حسن بن حسن، وقيل: حسن بن حسين، وقيل: حسين بن حسين، البجائي: (ت:754هـ).

229. العنوان: (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول) [مطبوع][4]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن يحيى الإدريسي الحسني العلويني، المعروف بالشريف التلمساني: (ت:771هـ).

230. العنوان: (مثارات الغلط في الأدلة) [مطبوع][5]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن يحيى الإدريسي الحسني العلويني، المعروف بالشريف التلمساني: (ت:771هـ).

231. العنوان: (تفهيم الطالب لمسائل ابن الحاجب) [مفقود]. المؤلف: أبو العباس أحمد ابن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون، الشهير بابن الخطيب، وبابن قنفذ، القسنطيني: (ت:809هـ).

232. العنوان: (شرح مختصر ابن الحاجب الأصولي) [مخطوط][6]. المؤلف: سعيد بن محمد بن محمد بن محمد التجيبي، العقباني، التلمساني: (ت:811هـ).

233. العنوان: (شرح "تنقيح الفصول" للقرافي) [مفقود]. المؤلف: علي بن ثابت ابن سعيد بن علي بن محمد، القرشي، الأموي، التلمساني: (ت:829هـ)[7].

234. العنوان: (شرح مختصر ابن الحاجب الأصولي) [مفقود]. المؤلف: المؤلف: محمد

---

(1) طبع في مكة المكرمة برعاية جامعة أم القرى، بتحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، 1985م، حجم المطبوع: جزءان 626ص.

(2) انظر ترجمته في: "نفح الطيب": (202/5)، "تعريف الخلف": (493/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:312).

(3) حققه شيخنا الدكتور محمد علي فركوس حفظه الله تعالى، وطبع حديثا في: (دار تحصيل العلوم)، ط: (1420هـ).

(4) حققه شيخنا الدكتور محمد علي فركوس حفظه الله تعالى، وطبع حديثا مرفقا بمفتاح الوصول في: (دار تحصيل العلوم)، ط: (1420هـ).

(5) يوجد منه نسخة في (خزانة القرويين)، فاس- المغرب، رقم الحفظ: (1383).

(6) انظر ترجمته في: "نيل الابتهاج": (ص:207)، "تعريف الخلف": (259/2)، "الأعلام": (268/4)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:72).

(7) يوجد منه نسخ:

الأولى: في (مكتبة المصغرات الفلمية بالجامعة الإسلامية)، المدينة النبوية- السعودية، رقم الحفظ: (3/5777).

الثانية: في (المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (2/1130مجاميع).

الثالثة: في (المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود)، الرياض- السعودية، رقم الحفظ: (2/3293مجاميع).

ابن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

235. العنوان: (مقدمات في أصول الفقه) [مخطوط][1]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

236. العنوان: (الكلام في الدلالة المتشابهة) [مخطوط][2]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

237. العنوان: (الحكم الشرعي تعريفه وأقسامه) [مخطوط][3]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

238. العنوان: (رسالة إثبات الحكم) [مخطوط][4]. المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، التلمساني: (ت:895هـ).

239. العنوان: (شرح "الورقات" لإمام الحرمين) [مخطوط][5]. المؤلف: أحمد ابن محمد بن زكري المانوي التلمساني: (ت:899هـ).

240. العنوان: (كتاب في أصول الفقه) [مفقود]. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي العيش الخزرجي، التلمساني: (ت:911هـ).

241. العنوان: (القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب) [مخطوط][6]. المؤلف: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:914هـ).

242. العنوان: (إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك) [مطبوع][7]. المؤلف: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:914هـ).

---

(1) يوجد منه نسخة في (مكتبة المصغرات الفلمية بالجامعة الإسلامية)، المدينة النبوية- السعودية، رقم الحفظ: (4/77).

(2) يوجد منه نسخة في (المكتبة المركزية)، جدة- السعودية، رقم الحفظ: (5/3074).

(3) يوجد منه نسخة في (متحف جوس)، كادونا- نيجيريا، رقم الحفظ: (189).

(4) يوجد منه عدة نسخ:

الأولى: في (دار الكتب المصرية)، القاهرة- مصر، رقم الحفظ: 390/1 (348).

الثانية: في (مكتبة عبد الله بن عباس)، الطائف- السعودية، رقم الحفظ: (44/5).

(5) يوجد منه نسخة ضمن مجموع في: (الخزانة الأحمدية بجامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (3221).

(6) طبع في الرباط- المغرب، صندوق إحياء التراث الإسلامي، 1400هـ، بتحقيق: أحمد بوطاهر، حجم المطبوع: (463ص).

(7) يوجد منه عدد من النسخ:

الأولى: في (دار الكتب التونسية)، تونس، رقم الحفظ: (4859).

الثانية: في (الخزانة الأحمدية بجامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (3203).

الثالثة: في (الخزانة الأحمدية بجامع الزيتونة)، تونس، رقم الحفظ: (3204).

الرابعة: (دار الكتب التونسية)، تونس، رقم الحفظ: (4725).

وقد طبع الكتاب في دار الغرب: بيروت- لبنان، 1410هـ، بتحقيق: حمزة أبو فراس، حجم المطبوع: 757 ص.

243. العنوان: (عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق) [مطبوع][1]. المؤلف: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:914هـ).

244. العنوان: (نظم "إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك") [مطبوع]. المؤلف: عبد الواحد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني: (ت:955هـ).

245. العنوان: (مفتاح الأحكام) منظومة في أحكام الفتوى تقرب أبياتها من ألفين [مفقود]. المؤلف: أحمد الطيب بن محمد الصالح بن سليمان العيساوي، الزواوي: (ت:1251هـ).

246. العنوان: (تذكرة الحكام شرح مفتاح الأحكام) [مفقود]. المؤلف: أحمد الطيب بن محمد الصالح بن سليمان العيساوي، الزواوي: (ت:1251هـ).

247. العنوان: (القرة العصرية في أحكام الفتوى) [مفقود]. المؤلف: أحمد الطيب بن محمد الصالح بن سليمان العيساوي، الزواوي: (ت:1251هـ).

248. العنوان: (تقييدات على "جمع الجوامع" لابن السبكي) [مفقود]. المؤلف: محمد المازري بن محمد بن يطُّو بن أبي القاسم بن محمد بن بلقاسم بن محمد بن إبراهيم الغول: (ت:1286هـ)[2].

249. العنوان: (سلم الوصول إلى علم الأصول) في نظم "الورقات" لإمام الحرمين الجويني [مطبوع][3]. المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السلامي الديسي (ت:1340هـ).

250. العنوان: (النصح المبذول لقراء سلم الوصول) [مطبوع][4]. المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السلامي الديسي (ت:1340هـ).

المبحث السادس: الدراسة الإحصائية

بعد إمعان النظر في قائمة مؤلفات فقهاء الجزائر في خدمة المذهب المالكي، والتي مضى عرضها في المباحث السابقة يمكن تقديم النتائج الآتية:

- النتيجة الأولى: اللون التأليفي السائد على مصنفات فقهاء الجزائر هو: (الكتب والمتون

---

(1) انظر ترجمته في: "تعريف الخلف": (538/2)، "معجم أعلام الجزائر": (ص:280).

(2) نشرته دار المجتمع للنشر والتوزيع، باعتناء: عبد الرحمن السنوسي، جدة- السعودية، ط:1 (1414هـ).

(3) حققه الطالب: أسعد المحاسن لحرش، في رسالة ماجستير، تاريخ المناقشة: 2000م، كلية العلوم الإسلامية -جامعة الجزائر.

4- انظر الجديد في العلاقات السياسية والثقافية بين الجزائر الزيانية ومصر المملوكية / أ. عبد الرحمن بالأعرج قسم التاريخ – جامعة تلمسان، وانظر أيضا: العلاقات الثقافية بين الدولتين الزيانية والمرينية خلال القرنيين 7 – 9 هجريين / د. مبخوت بودواية / هوارية بكاي قسم التاريخ- جامعة تلمسان.

والمختصرات الفقهية) بنسبة: (34%) (عدد المؤلفات:83 مؤلفا)، ويليه (الشروح والحواشي والتقريرات الفقهية) بنسبة: (31%) (عدد المؤلفات: 79 مؤلفا).

بينما حظي التأليف في (الفتاوى والنوازل) بنسبة (20%) (51 مؤلفا)، وأما كتب (الأصول والقواعد الفقهية) فلا تمثل إلا نسبة (12%) (30مؤلفا)، واكتفى فقهاء الجزائر بتأليف (8مؤلفات) في (الشروط والوثائق) بنسبة (3%). [انظر الوثيقة 1]

- النتيجة الثانية: بدأ التأليف في خدمة المذهب المالكي في الجزائر مع بداية القرن الخامس الهجري، هذا من الناحية الإجمالية، وأما من الناحية التفصيلية:

فقد بدأ التأليف في (الكتب والمتون والمختصرات الفقهية)، و(الشروح والحواشي والتقريرات الفقهية) في القرن الخامس الهجري، وأما التأليف في (أصول الفقه والقواعد الفقهية) فقد ظهرت أول بوادره في القرن السادس الهجري، بينما تأخر التصنيف في (الشروط والوثائق)، و(الفتاوى والنوازل) إلى القرن الثامن الهجري.

وأما عن وتيرة العطاء العلمي في خدمة المذهب المالكي في الجزائر فقد أخذت في الانتعاش منذ القرن الخامس الهجري إلى أن بلغ العطاء ذروته في القرن التاسع الهجري (91 مؤلفا)، ثم أخذ يتراجع تدريجيا حتى وصل إلى مستوى متوسط في القرون الهجرية المتأخرة. [انظر الوثيقة 2]

ويمكن أن أعزو هذا التذبذب في حجم العطاء العلمي لفقهاء القطر الجزائري إلى الحالات السياسية والعلمية والثقافية والفكرية والاجتماعية التي كانت سائدة في كل قرن من القرون الهجرية.

- النتيجة الثالثة: تمثل المصنفات المفقودة نسبة عالية في تراث فقهاء الجزائر، حيث بلغ عددها (149 مؤلفا) بنسبة (60%). وهي بلا شك خسارة كبيرة من عطاء الأمة وتراثها.

بينما يمثل التراث المخطوط نسبة (27%) من العدد الإجمالي للمصنفات (69 مؤلفا)، وأما المطبوع فهو (34 مؤلفا) نسبتها (13%). وهي أرقام تشير إلى تواضع العناية بالتراث وخدمة المخطوطات. [انظر الوثيقة 3]

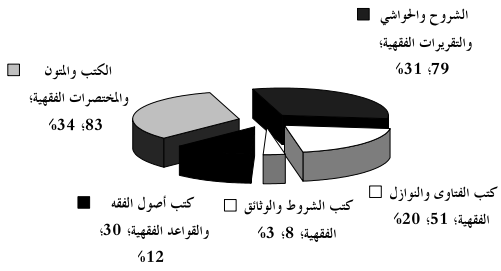
- النتيجة الرابعة: أسهم فقهاء الحواضر العلمية الجزائرية بنسب متفاوتة في خدمة المذهب المالكي، حيث كان لفقهاء مدينة تلمسان النصيب الأكبر (108 مؤلفا)، ثم مدينة بجاية (42 مؤلفا)، ثم مدينة قسنطينة (36 مؤلفا). [انظر الوثيقة 4]

- النتيجة الخامسة: ارتبط عدد من المؤلفات الأصولية لفقهاء الجزائر بأمهات كتب أصول الفقه في المذهب الشافعي، حيث أحصيت ست مصنفات في شرح واختصار ونظم (المعالم) للرازي، و(المستصفى) للغزالي، و(الورقات) للجويني، (وجمع الجوامع) لابن السبكي.

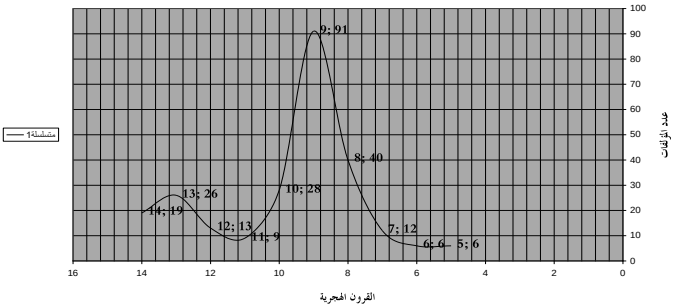
- النتيجة السادسة: تنوعت مؤلفات فقهاء الجزائر في (الكتب والمتون والمختصرات الفقهية) فمنها ما يصنف ضمن آيات الأحكام، ومنها ما يصنف ضمن فقه المعاملات، أو فقه العبادات، أو باب الميراث والفرائض، أو باب مستقل من أبواب الفقه كالطهارة ونحوها.

- النتيجة السابعة: توزعت مؤلفات فقهاء الجزائر في (الشروح والحواشي والتقريرات الفقهية) على أمهات كتب المذهب، فمنها شروح على الموطأ، أو على مختصر خليل، أو على مختصر ابن الحاجب الفرعي، أو على رسالة ابن أبي زيد القيرواني رحمهم الله جميعا.

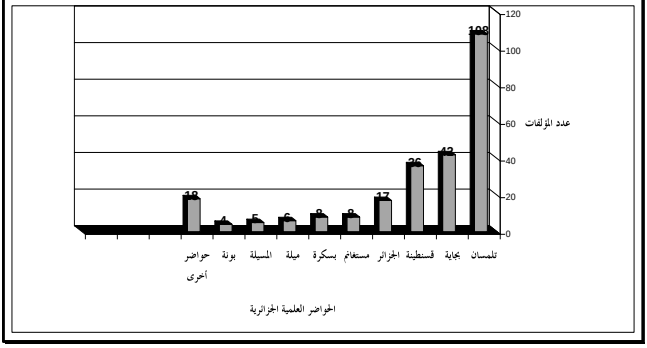
الوثيقة 1: دائرة نسبية توضح توزيع مصنفات فقهاء الجزائر على الألوان التأليفية الفقهية

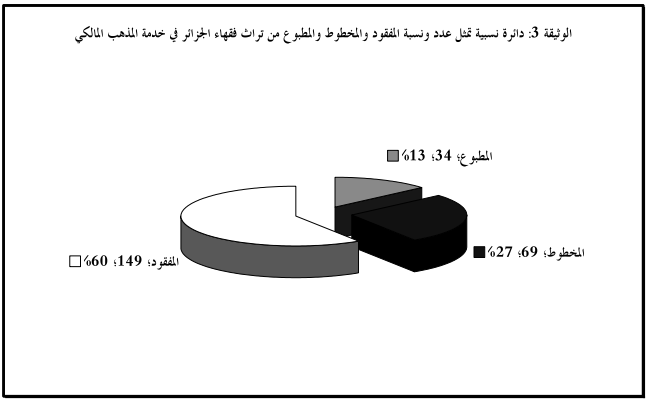


الوثيقة 2 : منحنى بياني يمثل نشاط حركة التأليف في خدمة المذهب المالكي في الجزائر عبر القرون الهجرية



الوثيقة 4:أعمدة بيانية تمثل عدد المؤلفات التي ساهمت بها الحواضر العلمية الجزائرية في خدمة المذهب المالكي





الخاتمة:

وفي الختام، أستعرض أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، وأوصي ببعض التوصيات.

النتائج:

1 . أحصيت مائتين واثنين وخمسين مؤلفا (252) خطت بمحابر فقهاء الجزائر خدمة للمذهب المالكي.

2 . جمعت أخبار تلك المؤلفات وصنفتها إلى مخطوط ومطبوع ومفقود.

3 . صوبت عددا من التصحيفات والتحريفات الواقعة في أسماء المؤلفين وأسماء مؤلفاتهم.

4 . استدركت أسماء عدد من الفقهاء وعناوين عدد من المصنفات التي أغفلها أصحاب التراجم.

5 . وضعت بين أيدي طلبة العلم دليلا ببليوغرافيا يرشدهم إلى مواطن المخطوطات، ويعينهم على التمييز بين المخطوط والمطبوع والمفقود.

6 . قمت بدراسة إحصائية متأنية توصلت من خلالها إلى عدد من النتائج العلمية والتاريخية.

7 . تتميز مؤلفات فقهاء الجزائر بالتنوع حيث صنفتها إلى ألوان تأليفية متعددة.

8 . يعتبر القرن التاسع الهجري هو الفترة الذهبية في العطاء العلمي لفقهاء القطر الجزائري.

9 . خسرت الأمة جزءا كبيرا من التراث العلمي لفقهاء الجزائر بفقدان المؤلفات وضياعها.

10 . ساهمت تلمسان وبجاية وقسنطينة بالقسط الأكبر من العطاء العلمي في القطر الجزائري.

التوصيات:

وبناء على النتائج الآنفة الذكر أحببت أن أقدم التوصيات الآتية:

1. الحرص على توجيه أنظار طلبة الدراسات العليا في العلوم الإسلامية إلى العناية بالتراث وخدمة المخطوطات.

2. أقترح افتتاح تخصص: الفقه المالكي وأصوله، داخل أقسام العلوم الإسلامية يعنى بتدريس المذهب المالكي وأصوله وفروعه واختياراته وأدلته واصطلاحاته وتاريخه وأعلامه ومدارسه وخصائصه ونحو ذلك، وأتمنى أن تدرج هذه التوصية ضمن التوصيات الختامية للملتقى.

3. أقترح تشييد جامعتين متخصصتين في تدريس العلوم الإسلامية في مدينتي تلمسان وبجاية اعترافا بما قدمتاه من عطاء علمي في خدمة العلوم الشرعية والعربية والتاريخية والإنسانية، وإجلالا للمكانة السنية التي تبوأتاها بين الحواضر العلمية في العالم الإسلامي، وأتمنى أن تدرج هذه التوصية ضمن التوصيات الختامية للملتقى.

فهرس المصادروالمراجع

1. الإحاطة في أخبار غرناطة، لابن الخطيب، مصر: (1973م).
2. الأعلام، لخير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، ط:5 (1980م).
3. أعلام الإصلاح في الجزائر، لمحمد علي دبوز، قسنطية: (1974).
4. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لفنديك، مصر: (1896م).
5. إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا البغدادي، تركيا: (1945م).
6. البستان، لابن مريم التلمساني، الجزائر: (1908م).
7. تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي، بيروت: (1965).
8. تاريخ الجزائر في القديم والحديث، لمبارك الميلي، قسنطينة.
9. تعريف الخلف برجال السلف، للحفناوي، الجزائر: (1906م).
10. الرحلة الورتيلانية، للحسن الورتيلاني، الجزائر: (1908).
11. شجرة النور الزكية، لمحمد مخلوف، مصر: (1349ه).
12. شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، مصر: (1949م).
13. معجم أعلام الجزائر، لعادل نويهض، بيروت: مؤسسة نويهض، ط:2 (1980م).
14. معجم المطبوعات، لسركيس، (1928م).
15. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
16. نفح الطيب، للمقري، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: (1968ه).
17. نيل الابتهاج، للتنبكتي، مصر (1329ه).
18. هدية العارفين، للبغدادي، تركيا: (1955ه).
19. قاعدة بيانات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الرياض. السعودية.
20. قاعدة بيانات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دبي- الإمارات.

جهود فقهاء الجزائر في أصول الفقه والقواعد الفقهية
« الشريف التلمساني نموذجا »

بقلم

د/ منوبة برهاني

جامعة باتنة (الجزائر)



مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد،،،

فإن المتتبع لإسهامات المدارس الفقهية في الجزائر ودورها في خدمة المذهب المالكي يلاحظ أن ثمة إغفالا لإبداعات علماء الجزائر، فالملاحظ في كثير من البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية أنها جعلت علم الأصول قاصرا على مدارس أخرى، بالرغم أنه كان لعلماء الجزائر نصيبا من هذا العطاء في جميع أبواب الفقه ومسائله بين شروح للمختصرات ونوازل وقضايا وفرائض وموسوعات فقهية.، فألّفوا مختصرات فقهية هي محلّ شرح ودراسة سواء من علماء المغرب أو المشرق، كالوغليسية للشيخ عبد الرحمن الوغليسي البجائي، ومختصر الشيخ عبد الرحمن الأخضري الفقهي، وأرجوزة التلمساني في الفرائض....

إن هذا التصور الخاطئ دفعني إلى أن أبحث في الموضوع والمتمثل في إبراز جهود علماء الجزائر في هذا الجانب وما قدموه من تأصيل للفقه المالكي بما يواكب مستجدات عصرهم في ضوء ما تضمنه من قواعد وأصول ومقاصد مما يسهم في تجديد الفهوم وفق الضوابط المعتبرة مما يضمن التواصل مع السلف.

ولكل ذلك جاءت هذه الدراسة: "جهود فقهاء الجزائر في أصول الفقه والقواعد الفقهية الشريف التلمساني نموذجا"، راجية من الله أن تكون قد حققت الإضافة العلمية المطلوبة. واعتمدت في عرض هذا الموضوع الخطوات المبينة في الخطة التالية:

أولا: واقع الفقه في بداية القرن الثامن هجري

1- الحالة العلمية والثقافية في تلمسان

2- إسهامات بعض علماء الجزائر في أصول الفقه خلال القرن الثامن

ثانيا: حياة الشريف التلمساني - مولده -وشيوخه، وآثاره - وثناء العلماء عليه

1- مولده وشخصيته

2- حياته العلمية
3- شيوخه وتلاميذه
4- آثاره وثناء العلماء عليه
ثالثا: جهود الشريف التلمساني في أصول الفقه:
1- الموضوعات الأصولية للشريف التلمساني من خلال كتابه المفتاح
2- منهج الشريف التلمساني في التأليف
أ) منهجه في تأليف أصول الفقه
ب) منهجه في تحرير وتقرير القواعد الأصولية
3- معالم فقه المقاصد عند الشريف التلمساني من خلال كتابه المفتاح
4- مظاهر التجديد في علم أصول الفقه عند الشريف التلمساني
خاتمة: وفيها النتائج المتوصل إليها

أولا: و اقع الفقه في بداية القرن الثامن هجري

1- الحالة العلمية والثقافية في تلمسان:

بعد سقوط الدولة الموحدية ظهرت دويلات بالمغرب الإسلامي من أهمها الزيانية والمرينية، وكان الصراع السياسي بينهما أشد، خاصة في تنافسهما حول بسط النفوذ على كافة أنحاء المغرب الإسلامي، والسعي إلى توحيده باعتبار أحقيقة كل واحد منهما في وراثة الموحدين.

والجدير بالذكر أنه رغم سوء العلاقات السياسية بين الدولة الزيانية والمرينية، إلا أنه لم ينعكس ذلك على العلاقات الثقافية والعلمية، ويظهر ذلك خاصة في الرحلات العلمية لعلماء الدولتين، وتنقلهما بين العواصم العلمية لتحصيل العلم والتدريس والإجازة، حيث أدخلت المؤلفات والمصنفات كمختصر ابن الحاجب في الفروع الذي جاء به إلى المغرب أبو علي المشدّالي، كما أدخل عن طريق الرحلة الفقيه محمد بن الفتوح التلمساني مختصر خليل إلى بلاد المغرب. فنتج عن ذلك مناظرات علمية هامة أدت إلى اتساع رقعة العلوم واختلافها وتكوين نخبة من العلماء، فضلا عن ذلك هناك عامل أساسي ساعد الدولتين في ازدهار العلوم وإثرائها وهو حب ملوك الدولتين للعلماء والأدباء، وتقريبهم إليهم، والرفع من شأنهم، واهتمامهم بالعلم والأدب، ومن ثم أضحت تلمسان في سمعتها كالقاهرة وقرطبة وبغداد[1].

ومن مظاهر تنافس ملوك دولتي بن زيان وبني مرين في إكرام العلماء والترحيب بهم تنافسهم في بناء المدارس التي نشرت مختلف العلوم الشرعية من خلال ما قدمه العلماء الذين

1- للمزيد من التوضيح يرجى مراجعة كتاب: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي / د. كمال السيد أبو مصطفى / كلية التربية -جامعة الإسكندرية ط 1996 –مركزي الإسكندرية للكتاب

درسوا فيها، وهذه المدارس تعادل المعاهد والجامعات في عصرنا هذا من حيث المستوى العلمي وطريقة التعليم والمقررات الدراسية والكتب والمراجع التي يستند إليها...[1].

ومن أهم المدارس التي خدمت العلم الشرعي وأهله:

أ)**المدرسة القديمة أو مدرسة ابن الإمام**: أنشأها أبو حمو موسى الأول عام (710هـ) إكراما للأخوين الفقيهين المعروفين بابني الإمام التنسي أبو زيد عبد الرحمان (ت 743هـ) وأبو موسى عيسى (750هـ) لما انتقلا إلى تلمسان. وقد تخرج منها كبار العلماء في تلك الفترة كالشريف التلمساني، وابن مرزوق الجد، وأبو عبد الله المقري...[2].

ب) **المدرسة التاشفينية**: بناها أبو تشفين عبد الرحمن الأول (718هـ- 738 هـ)، وموقعها بجانب الكبير جنوبا، ودرس فيها كبار العلماء منهم أبي موسى عمران المشدّالي (ت745هـ)، وأبو عبد الله محمد السلاوي (ت737هـ)، وغيرهم[3].

ت) **مدرسة أبو الحسن المريني**: وهي المدرسة الوحيدة التي لا يزال بنيانها قائما حتى الآن، وقد أنشأها أبو الحسن المريني سنة 748هـ في تلمسان، تعرف بمدرسة العباد، وقد أنشأ ابنه أبي عنان فارس عام 745 مدرسة بجانب مسجد وضريح الولي الصالح سيدي أبي عبد الله الحلوي (ت754)

ث) **المدرسة اليعقوبية**: أنشأها السلطان أبو حمو موسى الثاني عام (765هـ)، وتنسب إلى يعقوب والد السلطان أبي حمو لقربها من ضريحه، وكان يدرس فيها أبو عبد الله الشريف التلمساني الذي يبدأ نشاطه فيها من الفجر إلى ما بعد العشاء، وقد يدوم فيها أياما وشهورا دون انقطاع، وتخرج من هذه المدرسة علماء كبار أمثال ولدي الشريف التلمساني وهما عبد الله وعبد الرحمان، وكذلك عبد الرحمان بن خلدون وأخيه يحي[4].

إلى جانب تلك المدارس التي ساهمت في خدمة العلم بتلمسان هناك منشآت علمية أخرى لا تقل أهمية عن المدارس لها دورها الفعال في نشر العلم والمعرفة أهمها:

- المساجد: يعتبر المسجد هو الأصل للتعليم، وعليه فمجاله أوسع من المدرسة: قال ابن

1 - انظر تاريخ بني زيان ملوك تلمسان/للحافظ التنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985: ص 139، وبغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد/ يحي بن خلدون(788هـ)، تحقيق د. عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية الجزائر، 1980: 131/1.

2 - باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان/ الحاج محمد بن رمضان شاوش، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995م: 397 ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب/ المقري، حققه البقاعي، دار الفكر بيروت، ط1، 1986م: 47/6.

3 - باقة السوسان :399 وتاريخ الجزائر العام / عبد الرحمن الجيلالي، بيروت، 1980 : 286/2.

4 - ابن باديس حياته وآثاره/ د. عمار طالبي، شركة دار الأمة، الجزائر، 2009: 225/3.

باديس: المسجد والتعليم صنوان في الإسلام من يوم ظهر الإسلام فما بنى صلى الله عليه وسلم يوم استقر في دار الإسلام، بيته حتى بنى المسجد، ولما بنى المسجد كان يقيم الصلاة فيه ويجلس لتعليم أصحابه، فارتباط المسجد بالتعليم كارتباطه بالصلاة، فكما لا مسجد بدون صلاة كذلك لا مسجد بدون تعليم[1]

●المكتبات العامة: مما يساعد على ازدهار الحركة العلمية توفر الكتب، ووضعها في مكتبات عامة تسهل البحث لطالبها من غير حاجة إلى شرائها، مما يوفر للمعلم والمتعلم وقته وماله، ومن أهم تلك المكتبات: مكتبتا الجامع الأعظم في تلمسان، الأولى أنشأها السلطان أبو حمو موسى الثاني عام 760هن والثانية أنشأها السلطان أبو زيان محمد أبي حمو الثاني عام 796هـ[2].

وهناك إسهامات وعوامل أخرى دفعت بالحركة العلمية، ورفعت من شأنها، واعتنت بكبار العلماء وجعلتهم يهتمون بقراءة كتب الفقه، والحديث، ومدارسة بعض القضايا والمناظرة فيها. لكن الوقت لا يسمح بذكرها.

وخلاصة القول: أن تلمسان كانت في بداية القرن الثامن هجري بفضل زواياها ومساجدها، ومدارسها مركزا ثقافيا يتوافد إليه الطلبة ليتعلموا القرآن والفقه والأدب، ومنهم من يرتقي إلى درجة شبه التخصص في العلوم النقلية والعقلية، والفضل للذين أولوا عناية وجهدا بالعلم وأهله.

2- اسهامات بعض علماء الجزائر في أصول الفقه – خلال القرن الثامن –:

لا شك أن هناك رجالا كثيرين خدموا الإسلام والجزائر في مجالات عديدة، واستحقوا أن يرفع التاريخ شانهم، ذلك لما اشتهروا به من فقه عميق لأحكام الشريعة ومقاصدها في بحوثهم ودراساتهم واجتهاداتهم وفتاواهم وخاصة في القرن الثامن الهجري

ولأن هؤلاء العلماء كُثر والمقام لا يسمح بحصرهم، سأقدم ثلة منهم مركزة على الجانب العلمي لهم، وما قيل عن تحصيلهم الفقهي خاصة، ثم اختص بالدراسة الإمام الأعظم الشيخ المقري لأن جهوده أكبر وجل آثاره مطبوعة.

●أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدّالي (ت 731 ه):

من مواليد بجاية، كان شيخا فقيها، محصلا متقنا، قال عنه تلميذه الزواوي: "شيخنا

1 - جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي: ص 49.

2 - انظر: الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية / أبو العباس الغبريني (644هـ - 714هت) /حققه عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت: 230.

مجتهد، إمام، علم العلماء، وقطب الفقهاء، قدوة النظار، وإمام الأمصار، ملء بجاية وأقطارها بالعلوم النظرية والفهوم النقلية والعقلية".

قام برحلة طويلة استغرقت عشرين عاما، ولقي وقرأ فيها على أفاضل منهم العز بن عبد السلام، وشرف الدين بن السبكي، وشمس الدين الأصبهاني، وكان زميلا لشهاب الدين القرافي (ت684 ه). وتحصيل الشيخ المشدّالي لأصول الفقه على طريقة الأقدمين والمتأخرين، كما له مشاركة في علم المنطق والعربية، ومن مؤلفاته: شرح رسالة أبي زيد القيرواني ولم يستكمله[1].

ويعتبر هذا الإمام أول من استحضر معه من المشرق كتاب أستاذه الفقيه المالكي ابن الحاجب المسمى بمختصر ابن الحاجب، وقد أثبت له هذه المزية المؤرخ الكبير ابن خلدون في المقدمة[2].

ولقد أحدث المشدّالي ثورة على مستوى الفقه المالكي بتدريسه لكتاب أبي عمرو بن الحاجب أصلا وفقها ونحوا، وبالتالي أدخل إلى مدرسة بجاية الفقهية إلى جانب منهج أهل الحجاز المتمثل في النقل منهج أهل العراق في تفريع المسائل والاعتماد على الرأي والقياس[3].

وبقي هذا العالم في خدمة الدين الإسلامي ورسالة التدريس ونشر العلم حتى حين قعد به العجز في شيخوخته عن التصدير في حلقات الدرس والعلم في المساجد والمعاهد إذ كان يبلغ من العمر نحو ست وتسعين سنة.

- أبو العباس البجائي (ت 760ه)

هو أبو العباس بن إدريس البجائي العلامة الفقيه المالكي الأصولي، المفسر، أخذ العلم من شيوخ المغرب، وذاع أمره، وعرف بالصلاح والتقوى، وأقبل الناس عليه، واشتغل بالتعليم والتصنيف، وأخذ عنه الوغليسي وابن خلدون والرهوني.

من مؤلفاته: شرح على ابن الحاجب في الأصول[4].

- منصور بن عبد الله الزواوي (ت 771ه)

من مواليد بجاية، وهو تلميذ العلامة منصور ناصر الدين المشدّالي السابق الذكر، جاب حواضر العالم الإسلامي طالبا للعلم والمعرفة، عيّن أستاذا في أرقى جامعة أندلسية وهي جامعة

---

1 - مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، 1989: ص 451.

2 - مجلة حوليات التراث/ العدد 7 – 2007 بعنوان أبو زيد عبد الرحمن الوغليسي الفقيه الصوفي / الطاهر بوناب جامعة المسيلة.

3 - أصول الفقه، تاريخه ورجاله/ شعبان محمد إسماعيل، دار المريخ الرياض، 1981: ص 351.

4 - البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان /ابن مريم المليتي المديوني التلمساني، راجعه ابن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر،1908م:154.

النصرية بغرناطة.

درس أصول الفقه من مختصر ابن الحاجب، وذكر الشاطبي أن شيخه الزواوي كان متمسكا بالسنة، جاء في البستان: "شيخنا الفقيه الجليل المقرئ المدرس الأصولي النحوي أبو علي منصور، كان شيخا فاضلا فقيها نظارا معدودا في أهل الشورى، له مشاركة في كثير من العلوم العقلية والنقلية، واطلاع وتقييد ونظر في الأصول والمنطق، وعلم الكلام، حريصا على الإفادة والاستفادة، مثابرا على تعلم العلم وتعليمه"[1].

ويكفي فخرا أن يكون الإمام الشاطبي صاحب الموافقات والاعتصام من تلاميذه، ومع الأسف لم تذكر كتب التراجم أي أثر لهذا العالم المشارك، إلا أنه الونشريسي في المعيار قد روى لنا بعض فتاويه التي تدل على سعة علمه، وكثرة اطلاعه وحسن استنباطه[2]

- **المقري (758هـ):**

هو محمد بن محمد بن أحمد المقري (ت 758هـ) التلمساني أبو عبد الله: مجتهد في حدود المذهب المالكي كما وصفه بذلك محمد بن احمد بن مرزوق (ت 781 هـ) بقوله: "وكان صاحبنا المقري... ممن وصل إلى درجة الاجتهاد، ودرجة التخيير والتزييف بين الأقوال" مما يؤكد نبوغ الشيخ، وعلو منزلته، وقدره وفضله أولئك التلاميذ الذين اخذوا عنهن فكانوا هم ورثة في العلم والشهرة العلمية ومنهم

- لسان الدين بن الخطيب (ت776هـ) صاحب كتاب: الإحاطة في أخبار غرناطة

- عبد الرحمان بن محمد بن خلدون المؤرخ والرحالة المشهور، تتلمذ على المقري ووصفه بأنه كبير علماء المغرب[3].

- أبو إسحاق الشاطبي العالم الأصولي النظام الشهير من تآليفه الجليلة الاعتصام والموافقات، تتلمذ على المقري في أثناء إقامته في غرناطة، وقد أشار الشاطبي إلى بعض الفوائد التي تلقاها من المقري في كتابه "الإفادات والانشادات"، مبتدئا كل فائدة أو إشادة بعبارات الثناء والتبجيل للمقري... جاء في إفادة: كتب لي شيخي القاضي الجليل أبو عبد الله المقري – رحمه الله - : ...بدر الدين بن جماعة يُدعى بقاضي القضاة على ما جرت به عوائد أهل المشرق في تسمية مثله، وأنا اكره هذا الإسم محتجا بقول النبي ﷺ: « إن أخنع اسم عند الله يوم القيامة رجل سمي بملك الأملاك، لا مالك إلا الله»[4]. ومن النص نلحظ مدى حرص المقري على اتباع السنة والعمل بمقتضاها.

---

1 - المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب / الونشريسي (914)، إشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981: 320.

2 - ابن خلدون / التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا / دار الكتاب اللبناني – بيروت – 1979، ص: 61.

3 - الإفادات والإنشادات /الرباط، لوحة 26 – ب -.

4 - انظر: نفح الطيب: 5/ 310.

ولقد ألف المقري في مختلف العلوم الإسلامية؛ التوحيد والتفسير، والفقه وأصوله، والأدب والنحو...، ومن أهم مؤلفاته في الفقه والأصول:

- المحاضرات
- الحقائق والرقائق
- شرح التسهيل
- النظائر
- حاشية على مختصر ابن الحاجب الفقهي؛ حتى قال المقري الحفيد: "إن منها أبحاثا، وتدقيقات لا توجد في غيرها"[1]
- عمل من طب لمن حب: وقسم هذا الكتاب إلى أربعة أقسام، فابتدأ بأحاديث الأحكام، ثم انتقل إلى كليات هي ضوابط في أبواب معينة، ثم انتقل إلى قواعد حكمية أكثر شمولا واتساعا من الكليات، وختمه بالألفاظ الحكمية المستعملة في الألفاظ الشرعية[2]، كما حفظ لنا الونشريسي في المعيار بعضا من فتاواه.

وأجل ما ألفه المقري كتابه المشهور " القواعد"، ومن خلاله سنشير إلى أهم إسهامات المقري في علم الفقه وأصوله ونبينها في النقاط التالية:

1- منهجه في تأليف الكتاب ليس بعيدا عن الأسلوب في جل الكتب التي اعتنت بجمع القواعد الفقهية، حيث قسم فيه القواعد إلى فقهية وأصولية، وأحيانا يمزج بينهما، فمثلا: يورد قاعدة: الأصل براءة الذمة، لكن ما جاء بعدها وقبلها قواعد أصولية مثل: الأصل بقاء ما كان هو استصحاب الحال حتى يظن وقيل يوقن، ثم يقول: الأصل استصحاب الواقع وهو عكسه، الأصل الحقيقة لا المجاز...وهكذا[3].

2- يعتبر كتابه "القواعد" ثاني الكتب بعد "الفروق للقرافي" أهمية في القواعد الفقهية عند المالكية إذ أنه لم يختص بباب أو أبواب من الفقه بل شمل الفقه كله.

3- كتابه "القواعد" ليس خاصا بالمذهب المالكي، بل حوى المذاهب الأربعة سواء من حيث المقارنة بينهما، أو من حيث الكشف عن أسرار، وأسباب الاختلاف.

4- عند عرضه للفروع نهج مسلك التركيز والاختصار، ولذلك أحيانا نجد بعض المبهمات التي تحتاج إلى شرح[4]، وعليه وصفه الونشريسي وصفا دقيقا فقال: "إنه كتاب غزير العلم، كثير الفوائد لم يسبق إلى مثله، بيد أنه يفتقر إلى عالم فتّاح"

---

1 - انظر: القواعد للمقري / تحقيق ودراسة أحمد بن عبد الله بن حميد – من التراث الإسلامي / مكة، المملكة السعودية:40.

2 - المرجع السابق:45.

3 - انظر: مدونات ومصادر القواعد والكليات والضوابط والفروق الفقهية عند المالكية / رشيد لمدور /الرباط.

4 - راجع: المقاصد في المذهب المالكي خلال القرنين 5و6 هجري/ نور الدين مختار الخادمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 2003: 38.

5- المقري أول من عمل وشرع على استقلال المقاصد عن أصول الفقه من خلال التأليف في القواعد الفقهية على نحو ما فعله العز بن عبد السلام والقرافي، وهذا الاستقلال على مستوى الدراسة والبحوث والتدريس فقط، وليس على مستوى الحقيقة؛ لأن العلمان متكاملان متداخلان[1].

6- لقد وازن المقري بين الأقوال الفقهية وما يكون منها أكثر تحقيقا للمصالح، لذلك برز فن "القواعد" و"الفروق"، وهذه طريقة تكمن أهميتها في استخراج العلل، فتسمو بها إلى المراجع الكلية لتصبح قواعد جامعة، أو فروقا تبين نشأة الاختلاف بين المسائل، وهذا الفن سماه مالكية المغرب بعلم الأصول القريبة، قال المقري: "قصدت إلى تمهيد ألف قاعدة ومائتي قاعدة هي دون الأصل القريبة لأمهات مسائل الخلاف المبتذلة والغريبة، رجوت أن يقتصر عليها ما سمت به الهمة إلى طلب المباني... فلذلك شفعت كل قاعدة منها بما يشاكلها من للمسائل، وصفحت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل"[2].

ولقد امتاز العلامة الجزائري أبو عبد الله المقري بجهده في هذا المجال، فسما بعلم الأصول القريبة (القواعد)، ليبحث عم مبادئ كلية لا اختلاف فيها بين المذاهب[3].

7- إن اهتمام أبو عبد الله المقري بالقواعد علامة جليلة على أخذه بمقاصدية القاعدة، بما تحققه من سير في فهم الحكم، ومن مصلحة في تطبيقه، ومن أمثلة تلك القواعد المتصلة صميما بالمقاصد الشرعية والتي أوردها المقري قاعدة العبرة بالحال أو بالمآل[4]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى الأخذ بالمقاصد هو في جانب منه التفات إلى القواعد، كملك إثبات تلك المقاصد، إذ أن القواعد تنطوي على كثير من الأسرار والمقاصد والحكم والمصالح[5].قال المقري تعليقا على قاعدة: "الأمور بمقاصدها" أنها تضمنت حكما وهو اعتبار المقاصد[6].

8- لم يكن أبو عبد الله المقري في كتابه "القواعد" مجرد ناقل للأقوال، بل كان يرجح آراء خارجة عن مذهب الإمام مالك، إيمانا منه بأن العلم متى بان له الحق وجب عليه إتباعه، ومن تلك الترجيحات والاختيارات:

- اختار المقري مشروعية الصلاة بالنعل، وهو مذهب أحمد، لحديث شداد بن أورس مرفوعا: "خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم، ولا خفافهم"[7].

- اختياره مشروعية تثليث غسل الرجلين في الوضوء، وهو قول الشافعي مع أن مشهور

---

1 - القواعد / ص- أ -.

2 - انظر: المقال السابق، رشيد لمدور.

3 - القواعد : 1/111-112.

4 - المقاصد في المذهب المالكي، الخادمي: ص 345.

5 - قواعد المقري: 110.

6 - رواه أبو داود.

7 - القواعد: صفحة 89 – القاعدة 85.

مذهب مالك عدم المشروعية، قال المقري: "قاعدة كل ما يستدعي المراد منه التكرار في الغالب، لا يُطلب فيه التكرار عند مالك، كغسل الرجلين، وظاهر الرسالة طلبه كالشافعي وهو الصحيح"[1].

ثانيا: حياة الشريف التلمساني - مولده - وشيوخه، و آثاره - وثناء العلماء عليه

لقد عقدت تراجم موسعة لشريف التلمساني، وتفاديا للتكرار وتحاشيا للإعادة، آثرت أن أتناول مولده ونسبه ونشأته... باختصار على أن أفصل بعض الشيء في الجانب العلمي، والإبداعي عنده، وأبرز منزلته وعلومه وآثاره، وثناء العلماء عليه لأكشف أسرار عبقريته، وأؤكد على أن التراث الجزائري ذخائر وكنوز في المجال الفقهي الأصولي.

1- مولده وشخصيته:

هو محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن القاسم بن محمود بن ميمون بن علي بن عبد الله بن عمر بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وكنيته أبو عبد الله، وشهرته: الشريف التلمساني، ويعرف بالعَلْوي نسبة إلى قرية من أعمالِ تلمسان تسمى العَلْوِين[2].

ولد عام عشرة وسبعين من أسرة عرفت بالتقوى والصلاح[3]، فكان وقورا، ذا نفس كريمة وهمة نزيهة، حليما متوسطا في أموره، أصدق الناس لهجة وأحفظهم مروءة، مشفقا على الناس، رحيما بهم، يتلطف في هدايتهم ويعينهم بجهده، حسن اللقاء، طويل اليد، يعطي نفقات عديدة، ذا كرم واسع، وكنف لين، وصفاء قلب[4]. وكان مهيبا محببا، جعل الله محبته في القلوب فمن رآه أحبه وإن لم يعرفه، ينصر المظلوم، ويقضي الحوائج يجله الملوك ويقدمونه في مجالسهم وبلاطهم تارة. ويفصح بالحق تارة قال للسلطان أبي عنان: "تقريبك إياي قد ضرني أكثر مما نفعني، ونقص به ديني وعلمي"، فغضب السلطان وأمر بسجنه، ثم أطلقه واعتذر إليه، لما بلغ السلطان استياء العامة والخاصة من ذلك[5].

ويدل ذلك على قوة شوكة الشريف التلمساني وشخصيته الفذة، وعدم مجاراته لأصحاب السلطة في عصره.

2- حياته العلمية:

لقد نشا الشريف التلمساني في جو علمي يقدح العزائم، ويحرك الهمم، ويلهب مشاعر القلوب بالتحصيل والعلم حيث كان يقضي نهاره كله بين الإقراء والمطالعة والتلاوة، وعليه

---

1 - تعريف الخلف برجال السلف / محمد الحفناوي، تحقيق أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1982م: 1 /116.

2 - التعريف لابن خلدون: 62.

3 - نيل الابتهاج بتطريز الديباج /أحمد بابا التبكتي، إشراف عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1989م: ص 434.

4 - المرجع السابق: 439.

5 - المرجع السابق: 438.

يمكن تقسيم حياته العلمية إلى ثلاثة أقسام:

- قسم لحياته مع القرآن
- قسم لحياته مع السنة
- قسم لحياته مع العلوم النقلية والعقلية الأخرى

القسم الأول: الشريف التلمساني مع القرآن

أول ما بدأ به القرآن الكريم الذي تلقاه حفظا وتلاوة عن شيخه ابي زيد بن يعقوب، حيث كان ينام ثلث الليل، وينظر ثلثه، يصلي ثلثه، يقرأ كل ليلة ثمانية أحزاب في صلاته، ومثله في أول النهار، ويواظب قراءة الحزب دائما[1].

والجدير بالذكر أنه بدأ يقرئ القرآن وهو ابن إحدى عشرة سنة[2]. ويقرأ مع التفسير نحو ربع حزب كل يوم مع البحث، حيث فسر القرآن خمسا وعشرين سنة بحضرة أكابر الملوك والعلماء والصلحاء وصدور الطلبة لا يتخلف منهم أحد، وقد أتى فيه حسب ابن مريم صاحب البستان بالعجب العجاب، ولا ضير في ذلك لأنه كان عالما بقراءته واختلاف رواياته وبيانه وإعجازه، وأحكامه، ومعانيه وأمر ونهي وناسخ ومنسوخ وتاريخ وغيرها...، حضر يوم مجالس أبي زيد في تفسير القرآن، فذكر نعيم الجنة، فقال له الشريف التلمساني؛ وهو حي آنذاك، هل يقرأ فيها العلم؟ قال له: نعم فيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين، فقال له: لو قلت لا، لقلت لك لا لذة فيه، فعجب منه ودله [3].

وقيل أنه ختم تفسير القرآن مرتين، فبالقرآن بدأ حياته وبالقرآن انتهى نشاطه إلى الأبد، غذ يروى أنه وصل في التفسير إلى قوله تعالى: ﴿**يستبشرون بنعمة من الله وفضل**﴾[4]، فمرض بعد ذلك ثمانية عشر يوما ثم توفي ليلة الأحد رابع ذي الحجة عام: 771هـ - 1369م[5] .

القسم الثاني: الشريف التلمساني والسنة الشريفة:

لقد أحيا الشريف التلمساني السنة، وأمات البدعة، وأظهر من ما بهر العقول فلقد كان إماما في الحديث وفقهه وغريبه ومتونه ورجاله، وأنواع فنونه، كثير الذب عن السنة وإزاحة الإشكال، متدربا في تعليم غوامضها[6]، وما يدل على فقهه الحديث أن بعض فقهاء فاس ذكروا للسلطان أبي عنان أن الشريف التلمساني غير متبحر في الفقه حسدا، فبعث السلطان حينئذ للفقهاء فحضروا وأمره لقراءة حديث: «إذا ولغ الكلب في غناء أحدكم» يختبر به حاله في

1 - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول/ الشريف التلمساني، تعليق وضبط الشريف قصار، منشورات من تراثنا الوطني، تيبازة الجزائر: ص 9.

2 - انظر نيل الابتهاج:436، والبستان: 172.

3 - سورة آل عمران: 171.

4 - مفتاح الوصول/تعليق شريف قصار: ص 11.

5 - انظر نيل الابتهاج: 436.

6 - انظر نيل الابتهاج: 436.

الفقه، فأخذ فيها من غير نظر فَأَوَّلُ ما قال: في هذا الحديث خمس وعشرون خرجة فسرها، ثم تكلم على أخذها من الحديث وترجيح ما رجح كأنه يمليها من كتاب، فلما رأى السلطان ذلك أقبل على الطاعنين وقال لهم: هذا الذي قلتم أ قوة علمه فيه ظاهرة وأنوارها باهرة[1].

ومما يؤكد أن الشريف التلمساني كان متمسكا في أموره بالسنة أيضا، وشديدا على أهل البدع ذا بأس وقوة في نصر الحق، أنه سئل عن تفضيل أبي بكر على عمر فزجر صاحب السؤال[2].

القسم الثالث: الشريف التلمساني والعلوم النقلية والعقلية

لقد استفرغ وسعه في طلب العلم حتى حدث لبعضهم أنه لازمه أربعة أشهر فلم يره نزع ثوبه، ولا عمامته لشغله بالنظر والبحث، فإذا غلبه النوم نام خفيفا، فإذا أفاق لم يرجع إليه أصلا...، ويقول: أخذت النفس حقها فيتوضأ، والوضوء من أخف الأشياء عليه، ثم رجع للنظر[3]. فاتسع في العلم باعه وعظم قدره، جاريا على نهج السلف، مائلا للنظر والحجة أصوليا متكلما جامعا للعلوم القديمة والحديثة[4].

ومن العلوم التي كان بها التلمساني أعلم الناس العربية، وعلوم الدب نحوا وبيانا، حافظ للغريب والشعر والأمثال، وأخبار الناس ومذاهبهم وأيام العرب وسيرها وحروبها وأخبار الصالحين وسيرهم، وإشارات الصوفية ومذاهبهم، فضلا عن إمامته في العلوم العقلية كلها منطقا وحسابا وفرائض وتنجما وهندسة وموسيقى وتشريحا وخلاصة وكثير من العلوم القديمة[5].

3 - شيوخ الشريف التلمساني وتلاميذه:

أ) شيوخه:

لقد تتلمذ الشريف التلمساني على عدد وافر من علماء عصره، واتصل بمشايخ أجلاء، سأكتفي بذكر ولتكتمل مكانة التلمساني ويعلو قدره، سوف أذكر ثلة من الشيوخ أولا داخل بلده ثم خارجها:

1 - المرجع السابق: 440.
2 - المرجع السابق: 433.
3 - المرجع السابق: 436.
4 - المرجع السابق: 437.
5 - الإحاطة في أخبار غرناطة/ لسان الدين الخطيب 776هـ، حققه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1973م : 2/ 200، ونفح الطيب: 215/5.

- **شيوخ التلمساني داخل الجزائر:**

* أبناء الإمام: أبو زيد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن الإمام (ت743هـ) وأخوه أبو موسى(ت758هـ)؛ عالما المغرب آنذاك، حتى أن المقري أثنى عليهما ووصفهما أنهما: "عَلَمَا تلمسان الشامخان، وعالماها الراسخان"[1]، وقال ابن خلدون: تفقه – الشريف التلمساني عليهما في الأصول والكلام.

* أبو موس عمران بن موسى بن يوسف المشدّالي (ت745هـ): قال عنه المقري: "حافظ تلمسان ومدرسها، ومفتيها، كان كثير الاتساع في الفقه والجدل، الباع فيما سواهما"[2]، ولقد لقّن الشريف التلمساني علوم الفقه والحديث والفرائض والمنطق والجدل. له مقال مفيد في "اتخاذ الركاب من خالص الفضة"، وفتاوى في نوازل مازونة[3].

* القاضي ابن عبد النور أبو عبد الله (ت749هـ): قال عنه يحي بن خلدون: من الفقهاء المدرسين وأهل الفتيا والدين المتين[4].

* أبو عبد الله بن النجار (ت 749هـ): فقيه بارع في العلوم العقلية، قال عنه المقري "نادرة الأعصار"[5].

أبو محمد المحاصي (ت 741هـ): ورعا تقيا، بكاءً، وصفه المقري بأنه: "عالم الصلحاء، وصالح العلماء، وجليس النزيل، وحليف البكاء والعويل"[6].

* القاضي ابن هدية القرشي (ت736هـ): كان فقيها محدثا، أديبا، كاتبا، خطيبا بجامع تلمسان، تولى القضاء، له تأليف منها: تاريخ تلمسان، وشرح رسالة لابن خميس الحجري[7].

- شيوخ الشريف التلمساني خارج الجزائر: ومنهم

* القاضي أبو عبد الله التميمي (ت745هـ): تونسي الأصل، درس بتلمسان العلوم الدينية،

---

1 - نفح الطيب: 223/7.

2 - انظر: بعض فتاويه في الدرر المكنونة في نوازل مازونة/ أبو زكرياء المغيلي المازوني (883هـ)، المكتبة الوطنية، الجزائر: 154/1 ب.

3 - بغية الرواد/ يحي بن خلدون: 122.

4 - نفح الطيب: 235/7.

5 - المرجع السابق: 229/7.

6 - معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى منتصف القرن 20 / عادل نويهض، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، ط1، 1971م: 186 -187 وأيضا البستان /ابن مريم: 225.

7 - البستان/ابن مريم: 291.

ومن مؤلفاته: "ترتيب كتاب اللخمي على المدونة" في الفروع[1].

عبد المؤمن الجاناتي أبو فارس الفاسي (ت746هـ): الإمام الفقيه، من أعرف الناس بالمدونة، متمكن من مسائلها الفقهية.

* أبو عبد الله السطيّ الفاسي (749هـ): الفقيه الفرضي الحافظ، المفتي الخطيب، قال عنه ابن خلدون: "كان أحفظ الناس لمذهب مالك وأفقههم فيه"[2].

* أبو عبد الله الآبلي (ت757هـ): أصله من تلمسان، لكن الشريف التلمساني لقيه بفاس، فأخذ عنه وبذل له ما لديه من العلوم فانتفع به انتفاعا عظيما مدة ثلاث سنين، وكان معجبا به وبذكائه، وقوة حافظته، فاهتم به اهتماما كبيرا وأفرده بالعطف والتقدير، وصف المقري الآبلي بقوله: نسيج وحده، ورجلة وقته في القيام على الفنون العقلية وإدراكه وصحة النظر[3].

ولقد لقي في رحلته إلى المشرق العلامة الشهير ابن دقيق العيد وغيره، وهو يرى أن فساد العلم في كثرة التأليف، لذلك لم تذكر لنا الكتب والتراجم والتاريخ عن تأليفه شيئا[4].

* أبو عبد الله بن عبد السلام التونسي (749هـ): عالما، حافظا، متفننا في علمي الأصول والعربية، وعلم الكلام والبيان، والحديث وقد تولى التدريس والفتوى، له شرح بديع لمختصر أبي عمرو بن الحاجب الفقهي[5].

قال ابن خلدون: كان ابن عبد السلام يصغي إليه، ويُؤثِر محله، ويعرف حقه فقرأ عليه فصل التصوف من الإشارات لابن سينا، وأيضا من تلاخيص كتاب أرسطو لابن رشد، ومن الحساب والهندسة والهيئة والفرائض[6].

ب) تلاميذ الشريف التلمساني:

لقد تخرج على يدي التلمساني طلبة كثيرون، نبغ منهم علماء أجلاء، وانتفع به خلف جم، وانتشر تلاميذه في أطراف المغرب العربي الكبير، ومن أشهر من أخذ عنه ولديه أبي محمد عبد الله، وأبي يحي عبد الرحمان اللذين لا تقل مكانتهما عن أبيهما، وإبراهيم المصمودي وأبي إسحاق الشاطبي، وابن زمرك، وعبد الرحمن بن خلدون وابن السكاك، وأبو عبد الله القيسي،

---

1 العبر دار الكتاب اللبناني –بيروت -: المجلد7 ص 824- 825.

2 - نفح الطيب: 236/7.

3 - وفيات الونشريسي/الونشريسي (914هـ)، حققه محمد حجي، دار المغرب للتأليف، الرباط: 122، التعريف لابن خلدون: 21 والبستان: 214.

4 - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب/ ابن فرحون (799هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: 336.

5 - انظر كتاب العبر: 856.

6 - نيل الابتهاج: 432.

وابن عباد وغيرهم كثير[1].

وكانت جل أوقات الشريف التلمساني ملكا لطلبته الذين، يتزاحمون على حضور مجالسه والانتفاع بدروسه، حتى اضطر إلى تقسيم الأوقات بينهم بالساعة الرملية[2].

وكان الطلبة في وقته أعز الناس، فنشروا العلم واستعانوا بحسن إلقائه وسهولة فيضه وحلاوته مع بشاشته، لا يُؤثر على الطلبة غيرهم، يحملهم على الصدق، يرتب كلا في منزله، ويحمل كلامهم على أحسن وجوهه[3].

4-آثاره وثناء العلماء عليه:

أ)آثاره: إن اهتمام الشريف التلمساني بالإقراء جعله قليل التأليف، أو لأنه مال لقول أستاذه الآبلي (فساد العلم بكثرة التأليف)، ومع ذلك فقد ألف الكتب التالية:

• كتاب في القضاء والقدر: وحقق فيه مقدار الحق بأحسن تعبير عن تلك العلوم الغامضة، وقد أجاد فيه خاصة لما استشكل على الناس بعض من تلك المباحث التي خاضوا فيها من غير علم[4].

• شرح جمل الخونجي: (مخطوط) من أجل الكتب جاء فيه بعلم كثير، مما جعل العلماء يقبلون عليه قراءة ونسخا[5].

• كتاب في المعاوضات: وهو مجموعة من أجوبة مسائل وردت من العالم المحقق يحي الرهوني من بلاد توزر[6].

• مثارات الغلط في الأدلة: وهو كتاب مطبوع يبين الأخطاء التي تقع في الاستدلال في الأدلة العقلية والنقلية.

• مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول: وهو كتاب مطبوع مشهور من أبدع ما ألف في فن تخريج الفروع على الأصول، وقد عنيت بدراسته في هذا العرض

ب) ثناء العلماء عليه: شهد للشريف العديد من العلماء، من بينهم أساتذته الذين أخذ عنهم العلم والمعارف، وتلاميذه الذين انتفعوا بعلمه وتتلمذوا على يديه، وآخرون أيضا. ومن

---

1 - المرجع السابق: 438.
2 - المرجع السابق: 435.
3 - البستان: 172 ونيل الابتهاج: 436.
4 - نيل الابتهاج: 437.
5 - المرجع السابق: 436.
6 - المرجع السابق: 435.

أولئك جميعا هذه الأمثلة:

- قال عنه ابن عبد السلام: "ما أظن أن في المغرب مثل هذا"[1].

- قال عنه الآبلي: "هو أوفر من قرأ عليَّ عقلا وأكثرهم تحصيلا"، وقال أيضا: "قرأ عليَّ كثير شرقا وغربا فما رأيت فيهم أنجب من عبد الله الشريف أنجحهم عقلا وأكثرهم تحصيلا"[2].

- وقال ابن عرفة لما سمع بموت الشريف التلمساني: "لقد ماتت بموته العلوم العقلية"[3].

- قال أبو علي منصور بن هدية القرشي: "كل فقيه قرأ في زماننا هذا أخذ ما قدر له من العلم، إلا أبا عبد الله الشريف فإن اجتهاده يزيد والله أعلم حيث ينتهي أمره"[4].

- قال أبو يحي المطغري: "حضرت مجلس كثير من كبار العلماء فما رأيت مثل أبي عبد الله"[5].

- وقال عنه ابن مرزق الحفيد: "شيخ شيوخنا، أعلم أهل عصره بإجماع"[6].

- وقال الدكتور عمار طالبي في تصديره لكتاب: "مبادئ الأصول إملاء الإمام عبد الحميد ابن باديس": ومن الذين ألفوا في هذا العلم - أصول الفقه - من الجزائريين الإمام الأصولي الشريف محمد بن أحمد التلمساني(710-770هـ) الذي وصلنا كتابه (مفتاح الأصول في ابتناء الفروع على الأصول) الذي اشتهر بين علماء افريقيا الشمالية، وافريقيا الغربية وفقهائها إلى يومنا هذا"[7]

- قال محمد علي فركوس عنه: هو الفقيه الأصولي المتفنن، الجامع من كبار علماء الشمال الإفريقي، فارس المعقول والمنقول، صاحب الأصول والفروع، وهو من مشاهير علماء الجزائر البارزين في القرن الثامن الهجري[8]

وهناك أقوال أخرى تجدونها في ثنايا هذا العرض.

---

1 - المرجع السابق.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه: 436.

4 - المرجع نفسه.

5 - المرجع نفسه.

6 - مبادئ الأصول إملاء الإمام عبد الحميد باديس /تحقيق د. عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط2، 1988.

7 - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ويليه كتاب مثارات الغلط في الأدلة/ الشريف التلمساني، تحقيق محمد علي فركوس، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1998م: ص 7و8.

8 - انظر نيل الابتهاج 87/2.

ثالثا: جهود الشريف التلمساني في أصول الفقه

إذا كانت مؤلفات ابن السبكي، وابن تيمية وتلميذه ابن القيم... وغيرهم من أهم المؤلفات الأصولية في المشرق العربي خلال القرن الثامن، فإن كتاب "مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول" للشريف التلمساني يحظى بالمكانة نفسها في المغرب العربي، وقد تقرر نبوغ صاحبه لدرجة أنه كان يفوق أقرانه، حتى قال عنه ابن مرزوق الحفيد: " إنه أعلم أهل وقته بإجماع"، وقال تلميذه السراج: " بلغ مرتبة الاجتهاد أو كاد، بل هو أحد العلماء الراسخين وآخر الأئمة المجتهدين".[1]

ولقد صرح بعض أهل العلم أنه كان للشريف التلمساني قسط كبير وإحاطة جمة بالعلوم العقلية، وكذا بالعلوم الشرعية وعلى رأسها الفقه، وأصوله، وأكد هذا الونشريسي صاحب المعيار بقوله: " وكان آخر الأئمة المجتهدين، نسيج وحده، فريد عصره في كل طريقة، انتهت إليه إمامة المالكية بالمغرب، ... فهو علم علمائها ورافع لوائها، فَحَيِيَت به السنة، وماتت به البدعة، وأظهر من العلم ما بهر به العقول"[2].

وسأخص هذا القسم لدراسة أهم الموضوعات الأصولية التي تعرض لها الشريف التلمساني في مؤلفه: مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول" ثم أعرج على بعض منهجه في تأليف أصول الفقه، وتقريره للمسائل والقواعد الأصولية، ثم أبيّن ما لمسه من ايحاءات، وإشارات ونظرات مقاصدية، سبق بها أقرانه، وأخيرا أذكر ما برز فيه العلامة من تجديد في أصول الفقه، لم يظهر عند أقرانه في زمانه.

لذلك جاء ما شتمل عليه هذا القسم في النقاط التالية:

1-الموضوعات الأصولية للتلمساني من خلال كتابه المفتاح

2-منهج التلمساني في تأليف أصول الفقه وتقريره للقواعد الأصولية

3-معالم فقه المقاصد عند التلمساني

4-مظاهر التجديد في علم أصول الفقه عند التلمساني

1- الموضوعات الأصولية للتلمساني من خلال كتابه المفتاح:

من خلال اطلاعي على كتابه " مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول تبيّن لي بأن علم الشريف التلمساني إلهامي من الله عزّ وجلّ، صحيح أنه أخذ من شيوخه الكثير من العلم والأدب... وتأثر ببعض منهم، واستفاد منهم، كما يستفيد أي تلميذ من أستاذه، لكن لم يُعنَ

1 - ابن مريم / البستان: ص 167.

2 انظر المفتاح: 15 وما بعدها.

بتوجيه من أساتذته إلى وجهة معينة في العلم ولا في العمل، بدليل أنه لم يستق مادة كتابه من مصادر أو مراجع، ويظهر أنه ألفه من فكره وحفظه، حيث كان ينسب الأقوال إلى المذاهب فقط، ولا ينسبها لعالم معيّن إلا نادرا، ويكون في الغالب من علماء مذهبه لعلمه الوافر بأقوالهم، كالأشهب، وابن القاسم...ويذكر أحيانا المذاهب الأخرى، فيقول: قالت الشافعية، أو الجمهور، أو أصحاب أبي حنيفة...

وعليه وجب الاعتراف بجهود الشريف التلمساني، وفضله العظيم في ما جاء به من موضوعات ومباحث أصولية من خلال كتابه مفتاح الوصول وبيان ذلك:

• رجّح الشريف التلمساني أن أصول الفقه هو الأدلة، أي أن المستدل على حكم من الأحكام الشرعية لابد أن يرجع إلى الأصل أو "الدليل بنفسه" كما عبّر عنه، والدليل يتنوع إلى نوعين: "أصل بنفسه" و "لازم عن أصل".

أما "الأصل بنفسه" فصنفان: أصل نقلي وأصل عقلي، وأما "اللازم عن أصل": فهو القياس أو الاستدلال، وأما "المتضمن للدليل" مما يتمسك به المستدل فيراد به الإجماع وقول الصحابي، وكل قسم يتفرع إلى أبواب وأفكار رئيسية وثانوية وهكذا[1].

• كتابه مليء بالفوائد الأصولية، وذلك من خلال تعريفاته التي أوردها لمصطلحات أصولية، حيث ركّز على التعريفات الاصطلاحية دون الالتفات إلى المعاني اللغوية، ومما يؤكد تمكنه من هذا العلم أنه يأتي بمعنى لم يرّد عن غيره من الأصوليين، فمثلا: يعرّف القياس بقوله: "هو إلحاق صورة مجهولة الحكم بصورة معلومة الحكم، لأصل أمر جامع بينهما يقتضي ذلك الحكم"[2].

وأحينا قليلة يشير إلى تعريفات أهل العلم كما في تعريف النسخ: "هو رفع الحكم الشرعي بالدليل الشرعي المتراخي عنه، وقيل: إنه الحكم الشرعي، وذكر القاضي أبو بكر الطيب أن حقيقته الرفع"[3].

• ألمّ الشريف التلمساني بجل المباحث الأصولية في ثنايا كتابه وأهمها:

- مباحث الحجية مثل: ظواهر الكتاب وحجية الأخبار، والإجماع والقياس، والعرف، وعمل أهل المدينة....

- مباحث في الأصول العملية مثل: أصل البراءة، وأصل الاستصحاب، والاحتياط، والتخيير

---

1 المرجع السابق: 124.

2 المرجع السابق :105.

3 - المرجع السابق: 104 وما بعدها.

والنسخ[1].

- مباحث الألفاظ بأنواعها مثل المنطوق والمفهوم، والظاهر والمؤول، والحقيقة والمجاز، والمطلق والمقيد، والعام والخاص[2]. وكذا دلالات الألفاظ بما فيها من صنع الأمر والنهي...[3]

- مباحث الأحكام التكليفية، وأحيانا يشير إلى بعض الأحكام الوضعية كالرخصة، والسبب، والشرط، والركن، والمانع...[4].

- مباحث التعارض والترجيح[5].

• توسع الشيخ الشريف التلمساني عند ذكره لآراء المذاهب بخلاف كتب تخريج الفروع على الأصول الأخرى، فهي تقتصر في الغالب الأعم على ذكر مذهب واحد أو اثنين فقط، في حين أن كتاب "مفتاح الوصول في بناء الفروع" كان يذكر المذاهب الثلاثة: الحنفية، والمالكية والشافعية، وأحيانا يذكر قول الإمام أحمد والظاهرية وكأن المتصفح للكتاب - في بعض مسائله - يشعر بأنه يقرأ في مؤلف للفقه المقارن، فقط أه لا يهتم بتحرير محل النزاع، ولا يذكر أسباب الاختلاف، فيذكر أن المسألة خلافية، مشير إلى المذهب دون أن يصرح بذكر الاسم إلا في القليل، فيقول: قالت الشافعية، أو الحنفية أو المالكية، وأحيانا يختار بعض الأعلام في مذهبه كأشهب وابن القاسم...[6].

• موضوعات الكتاب محكمة فريدة من نوعها، مرتبة غلب عليها طابع القواعد الأصولية، ولم يمزج الشريف التلمساني بينها وبين القواعد الفقهية أو الضوابط – جريا على ما عهدناه غالبا في كتب تخريج الفروع على الأصول – فرتب الكتاب بناءً على تلك القواعد الأصولية وهذا ما يتلاءم مع طبيعة التأليف في فن التخريج[7].

• استقلاليته في الترجيح: مما يدل على نبوغ الشيخ في الجانب الأصولي، تلك الاجتهادات التي قال بها للوصول إلى حكم قد يستقل به عن غيره من أهل العلم، أو يرجح أحد الأقوال مع التعليل، ومن ذلك مثلا:

- مسألة رجوع الاستثناء إذا تعقب جملا مسبوقة بالواو إلى جميعها، فإن مذهب جمهور المالكية والشافعية والحنابلة، أن الاستثناء يرجع إلى جميعها خلافا لأصحاب أبي حنيفة، فانه

1 المرجع السابق: 52 وما بعدها.
2 المرجع السابق: 35 وما بعدها.
3 المرجع السابق: 91 وما بعدها.
4 - المرجع السابق: 115 وما بعدها.
5 - المرجع السابق: 137.
6 - انظر المفتاح، تحقيق محمد علي فركوس: 129.
7 - انظر المرجع السابق 130.

يرجع إلى أقرب مذكور إليه[1].

وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى الوقف، وتبعه الغزالي، وهو ما اختاره الشريف التلمساني ورجّحه بقوله: "والحق أنه مجمل لا يترجح فيه الأمرين إلا من الخارج"[2].

ترجيحه لحجية إجماع الصحابة مع مخالفة واحد منهم جريا على مذهب ابن جرير الطبري وأبي بكر الرازي، وابن خويز منداد المالكي وأبي الخياط المعتزلي خلافا للجمهور[3]. حيث يقول: "إذا أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على قول، وخالفهم واحد منهم، فقد اختلف في ذلك، والأظهر أنه حجة، لأنه يعد أن يكون ما تمسك به من المخالف النادر أرجح مما تمسك به الجمهور الغالب"[4].

- مسألة النسخ فيما إذا كان الدليل أو الخبر يتضمن حكمين، فهل يلزم من نسخ أحد الحكمين نسخ الآخر، فإن الشيخ التلمساني حقق الحكم لهذه المسألة بقوله: "والتحقيق فيه، أنه إن كان أحد الحكمين لا ارتباط بينه وبين الآخر إلا من حيث اشتمل عليهما نص واحد من كتاب أو سنة، فإنه لا يلزم من رفع أحدهما رفع الآخر، وأما إن كان بين الحكمين ارتباط وتلازم، فإنه يلزم من رفع أحد الحكمين رفع الآخر"[5].

إضافة إلى ذلك فإن هناك مسائل كثيرة استقل فيها التلمساني بالترجيح ولقد أوردها الدكتور فركوس فليرجع إليه[6].

2- منهج الشريف التلمساني في التأليف

أ) منهجه في تأليف أصول الفقه:

بلا شك أن الشيخ الشريف التلمساني ألف كتابه " مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول" على منهج جديد مرتب منظم، قوي العرض، دقيق النظر يُعنى بما خلت منه المؤلفات في علم الأصول مما يلزم المتعلم، ويمرّن الفقيه، فهو تطبيق للمسائل الفقهية، مع تيسير في الاستنباط، وهو لهذا الاعتبار يُعد من كتب القواعد، وإن كان ليس في القواعد الفقهية الخلافية، ولكنه يجمع بين القواعد والأصول[7].

---

1 - المفتاح ص 85.

2 - انظر المفتاح، تحقيق محمد علي فركوس: 133.

3 - المفتاح ص 156.

4 - المفتاح: ص 11 و 112.

5 - المفتاح، تحقيق فركوس: ص 132 وما بعدها.

6 - رشيد لمدور مقال سابق.

7 - رسالة دكتوراه/ أصول الفقه في القرن الثامن الهجري، دراسة تاريخية تحليلية/ ضيف الله بن هادي بن علي الزيداني الشهري، إشراف د. عبد الكرين بن علي النملة، كلية الشريعة الرياض، 1426هـ.

وبعبارة أخرى فقد اعتمد الشريف التلمساني طريقة تخريج الفروع على الأصول، أي ربط القاعدة الأصولية وسرد الفروع الفقهية تحتها، ولعل اختيار الشيخ لهذه الطريقة أنفع وأجدى، لأن طريقة الجمهور فيها من صعوبة الفهم والتطبيق الشيء الكثير، لأنها تمتاز بالقوة لاتصالها بالدليل مباشرة، بحيث لا تكون واسطة بينها وبين الأدلة العامة مما يؤدي إلى الجمود، وخلوها من الأمثلة والفروع التي لو ذكرت لأسهم ذلك في سهولة تطبيق القواعد، فجاء الشريف التلمساني بتلك الطريقة لتحل تلك المشكلة.

وأما الفرق بينها وبين طريقة الحنفية، أن الحنفية يذكرون الفروع لأنها كالدليل الذي تستند عليه القاعدة الأصولية، أما أصحاب هذه الطريقة فذكرهم للفروع إنما هو للتمثيل والتفريع فقط.

وعلى ذلك كله عُدّ كتاب: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول" من كتب التخريج، وانصب اهتمام صاحبه على المذهب المالكي، وذكر الروايات والخلافات في المذهب نفسه، مع مقارنته بالمذهبين الحنفي والشافعي، وتعرضه لغيرهما في النادر، فقد ورد ذكر الظاهرية مرة واحدة، والحنابلة في أربعة مواطن فقط.

والمؤلف ابتعد عن الأسلوب الجدلي، والحجاج المنطقي، ولم يدخل في قضايا عقدية مشكلة، فكتابه جاء مختصرا سهلا، مركزا على أهم المباحث الأصولية[1].

ومما يزيد كتاب " مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول" جمالا ورونقا، ويرفع من شأن صاحبه، بل يبعث على الإعجاب به، والارتياح لمنهجيته العلمية السليمة أنه جعل نصب عينيه الموضوعية التي هي سمة كل عالم مقتدر، وشرط لكل تكوين علمي مما جعله – وهو مالكي المذهب – لا ينحاز ولا يتعصب لمذهبه، بل كان همّه الوحيد بيان الخلاف بين المذاهب، وتفادي كل تجريح، أو ترجيح لبعضها دون البعض الآخر، أو حض القارئ على الاختيار، فالأمر موكول إلى الدارس البصير وإلى الطالب النجيب[2].

ب) منهجه في تحرير وتقرير القواعد الأصولية:

يمكن تلخيص منهج الشريف التلمساني في تحرير وتقرير القواعد الأصولية في الآتي:

• ذكره للقاعدة في الغالب بصيغة الاستفهام، كقوله: "المسألة الثانية: في كون الأمر بالشيء يقتضي المبادرة إليه، أو لا يقتضيه؟"[3]، ثم يبين أن المسألة خلافية بين العلماء، وقد

1 - انظر كتاب "مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول"، الشريف قصار ص 06.
2 -انظر المرجع السابق: ص 40.
3 - المرجع السابق: ص 40.

يشير إلى عدد الأقوال في المسألة، وينسبها للمذاهب إجمالا، ثم يبيّن قول المحققين من الأصوليين، وكأنه هو القول الراجح لديه، فيقول: "والمحققون من الأصوليين يرون أن الأمر المطلق لا يقتضي فورا ولا تراخيا، لأنه تارة يتقيد بالفور، وتارة يتقيد بالتراخي"[1].

• وقد يذكر الشريف التلمساني القاعدة ليس تحت اسمي قاعدة او مسألة، إنما تحت مسمى شرط أو سبب أو ركن حسب تقسيمه للكتاب، ولا يطيل فيها، بل يذكرها أنها خلافية، مع التمثيل لها

ومن أهم القواعد الأصولية التي اشتمل عليها كتاب "مفتاح الوصول" الآتي:

- الأمر المطلق يقتضي الوجوب أو الندب
- الأمر المطلق يقتضي الفور أو التراخي
- الأمر المؤقت بوقت موسع هل يتعلق بأول الوقت أو آخره
- هل دلالة المنطوق على الحكم نفسه أو على متعلق الحكم؟
- هل الأمر بواحد من أشياء هل يقتضي جميعها أو يقتضي منها واحد بعينه؟
- هل إن الأمر بشيء هل يقتضي وسيلة المأمور به أو لا يقتضيها؟
- هل الأمر بالشيء هو نهي عن ضده؟
- هل النهي يفيد التحريم أم الكراهة؟
- هل النهي يدل على فساد المنهي عنه أو لا؟
- اللفظ إذا كان يحتمل معنيين، إذا حمل على أحدهما أفاد فائدة واحدة، وإن حمل على المعنى الآخر أفاد فائدتين
- اللفظ إذا دار بين إفادة حكم شرعي، وإفادة وضع لغوي ومسمى في الشرع
- هل اللفظ يحمل على الحقيقة أو المجاز؟
- هل اللفظ يحمل على المطلق أو المقيد؟
- هل نسخ المنطوق يلزم نسخ المفهوم؟
- هل يقدم الظاهر أو المؤول؟
- هل يقدم المثبت أو النافي؟

1 - مقال الأخضر الأخضري: الهرم الأصولي بين الشريف التلمساني والشاطبي.

3- معالم فقه المقاصد عند الشريف التلمساني من خلال كتابه المفتاح

سيتوقف الناظر إلى التراث الأصولي الجزائري جملة من مدونات الفحول التي ساهمت في تأسيس مدرسة المقاصد في الأندلس بزعامة الإمام الشاطبي... هذا الفقيه الذي أذهل الحذاق بموافقاته الرائدة، وبما نثره من منظومات مبتدعة، حيث أسهم في تدعيم منهج التواتر المعنوي الذي لم تألفه الدراسات الأصولية أو الفقهية إلا قليلا.. وأهدى إلى التحقيق عرائس الحكم ودستور القيم بمسالكه المحكمة.. وقد شهد الناس لهذا الحبر، ودانت له الرياسة على الأقران والأشياخ... ولكن السؤال الذي يَسْتَوقف أي باحث أصولي: من أين استمد الشاطبي هذه الروح؟ ومن كان وراءه؟، والجواب: لا تعجب من إبداع هذا[1].

ولا شك أن هذه الشخصية هي الشريف التلمساني الذي شهد له الكثير من أهل العلم والمهتمين خاصة بالبحث في الدراسات الأصولية، أنه كان عالما بعلوم القرآن والحديث، فضلا عن معرفته الواسعة للعلوم العقلية والنقلية وفهمه لمقاصد الشريعة على كمالها[2].

وعليه أقول: إذا كان الشاطبي أبدع بعقليته المقاصدية، فإن الشريف التلمساني أبدع ببنيته المقاصدية في كتابه "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول"، ويمكن إبراز نظراته المقاصدية في النقاط التالية:

- استعمال الشريف التلمساني للفظ "القصد" و"المقصود" كثيرا؛ فمثلا قال: "إن لا يقصد الشارع تهويل الحكم وتفخيم أمره"، وقال: " ليس القصد المخالفة بين العمد والخطأ في الكفارة"، وأيضا: "إنه ﷺ لم يقصد حصر الكبائر"، وقوله: "إن تأويل الظاهر يفتقر إلى بيان أمور منها...كون ذلك مقصود الدليل"، وقال: "إن المعنى المقصود من النكاح هو المودة وحسن الألفة والعشرة"[3]، وقال أيضا: "القصد من العدة استيراد الرحم"[4]، وقال أيضا تعليقا على قوله تعالى: ﴿**حرمت عليكم أمهاتكم**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**حرمت عليكم الميتة**﴾[6] ؛ إن المعنى المقصود من الأم هو الاستمتاع، ومن الميتة هو الأكل[7].

- إفاضة الشيخ الشريف التلمساني في مسألة التعليل، فقد تكلم في كثير من الأحكام سواء في مجال العبادات أو المعاملات ومن ذلك قوله: "تعليل وجوب القصاص بالقتل

---

1 - انظر: المفتاح بتحقيق فركوس.
2 - انظر المفتاح، الشريف قصار: 129.
3 - المرجع السابق: ص 62.
4 - سورة النساء: 23.
5 - سورة المائدة: 04.
6 - المفتاح 63.
7 - المرجع السابق: 130.

العمد"[1]، وقوله: "تعليل حرمان القاتل من الميراث بأنه استعجل غرضه قبل أوانه فعوقب بحرمانه"[2]. كما تطرق التلمساني إلى مسلك القرآن والسنة في التعليل: فمثال الأول: قوله: "قد أباح الله للرسول ﷺ نكاح دعيه زيد بن حارثة لقوله تعالى: ﴿فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها﴾[3]، وعليه بقوله سبحانه: ﴿لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم﴾، فأفادت العلة اقتدائنا به في الإباحة ورفع الحرج[4]. ومثال الثانية: قوله: "إن الرسول ﷺ قال في الهرة: «أنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم والطوافات»[5] ؛ فلو لم يكن التطواف علة لنفي النجاسة لم يكن لذكره قامع هذا الحكم فائدة، لأنه قد علم أنها من الطوافات[6].

• حديثه عن معقولية الأحكام التعبدية ومثال ذلك:

- قوله: "والقسم الثاني وهو ما لا يعقل معناه فمثاله معظم التقديرات فإنها غير معقولة المعنى فلا يقاس عليها"[7]

- وقال: "فالسفر مشتمل على نوع من المشقة معقول يناسب القصر ولا يشاركه غيره من الصنائع في ذلك النوع من المشقة المناسبة للقصر فلا يلحقه غيره فيه، فمشقة المرض لا تناسب القصر بل تناسب التخفيف على المريض بمشروعية الجلوس والإيماء في الصلاة"[8].

- وقوله: "الشفعة في العقار معقولة المعنى وهو لحوق نوع من الضرر للشريك"[9].

• استعماله لفظ المقاصد والغايات؛ فقد ذكر التلمساني بعض مقاصد النكاح والقصاص والربا، قال: "إن لم يقصد بالنكاح إلا مجرد الشهوة، صارت معلقة تلك بالنسبة إلى الأصول والمبادئ خرابا، وبالنسبة إلى المقاصد والغايات بترا عقيما.."[10]، وقال تعقيبا على حديث مناقب عائشة رضي الله عنها:" «هذه زوجتك في الدنيا والآخرة»[11]: نعلم أن الزوجة معاونة على المقاصد الإنسانية، ولما قيل له زوجتك في الدنيا والآخرة، عُلِم أنها تعينه على مقاصد الدارين"[12].

---

1 - المرجع السابق: ص 133.
2 - سورة الأحزاب 37.
3 - المفتاح: ص 99.
4 - رواه مالك وأحمد وأصحاب السنن.
5 - المفتاح: 136.
6 - المرجع السابق: 127.
7 - المرجع السابق: 128.
8 - المرجع نفسه.
9 - المرجع السابق: 198.
10 - رواه الترمذي وصححه الأباني، انظر مشكاة المصباح 1745/3.
11 - المفتاح: 199.
12 - المرجع السابق: 145.

• استعماله لفظ الحكمة: في قوله مثلا: "إن القتل العمد العدوان مناسب للحكم مفض إلى الحكمة المقصودة منه وهو الزجر فوجب أن يكون مستقلا في الاعتبار"[1]، وأحيانا يستعمل المصلحة في قوله مثلا: "إن العلة لابد أن تشتمل في نفسها على مصلحة عند مشروعية الحكم"[2].

• وظّف الشريف التلمساني المقاصد في الترجيح بين الأحكام؛ فمثلا قد يكون العدول عن ظاهر النص لقرينة مقصدية، فيكون المقصد أساس التأويل، كتأويل المالكية والحنفية كحديث: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا» بالمتساومين إذ أن التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى مرجوح لدليل، والمقصد هو الانضباط في المعاملات.

قال التلمساني تعليقا على الحديث: "المراد بذلك المتساومان، وافتراقهما بالقول أي هما في حال تساومهما بالخيار مالم يبرما العقد ويمضياه. فإن أمضاه فقد افترقا ولزمهما العقد"[3].

4- مظاهر التجديد في علم أصول الفقه عند التلمساني:

لقد رسم الشرف التلمساني نظاما جديدا لم يكن معروفا في عصره، لذلك اعتبر مجدا أصوليا، ويمكن إبراز مجالات التجديد عنده في النقاط التالية:

• **كثرة التمثيل للقواعد الأصولية:** لقد استخرجنا سابقا مجموعة من القواعد الأصولية التي تعتبر الركائز الأساسية التي بنى عليها التلمساني كتابه "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول"، وخاصة إذا ما قورن ذلك بالمؤلفات المتداولة في عصره، حيث غلب التجريد بالنظرية على كتب المتكلمين سواء التي كانت تدرس في تلمسان أو غيرها، فلا تكاد تجد فيها المثال الفقهي الذي يصور لك القضية الأصولية، ولا التفريع الذي يوضح لك تطبيق القاعدة أو ثمرة الخلاف فيها، ولا شك أن طريقة التلمساني التي سار عليها هي الأجدى والأنفع[4].

وخلاصة القول إن الشريف التلمساني أكثر من ذكر الأمثلة والمقارنات بين آراء المذاهب الأخرى، وكذلك ذكر بعض الأمثلة الدقيقة في الجزئيات التي توضح أسباب الاختلاف في تباين آراء الفقهاء نتيجة تعدد الفهوم وطرق الاستنباط عند الأصوليين والفقهاء، وقد عبّر عن ذلك الشريف التلمساني في مقدمة كتابه بقوله: "وأجمع فيه من بديع الحقائق ورفيع الدقائق نكتا وعلما"[5].

• **تفرده في تقسيمه البديع للأدلة الشرعية:** وخطته في ذلك أنه قسم الأدلة التي يستدل

1 - المرجع السابق: 131.
2 - المرجع السابق: 66.
3 - انظر محمد حاج عيسى، الشريف التلمساني المجتهد ومجدد الأصول في القرن الثامن هجري (مقال).
4 - المفتاح: ص 15.
5 - المرجع نفسه.

بها لإثبات الحكم الشرعي إلى قسمين[1]: الأول: دليل بنفسه كالكتاب والسنة والقياس. الثاني: متضمن للدليل كالإجماع وقول الصحابي.

فالإجماع اتفاق المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور على حكم شرعي، وهذا الحكم الشرعي استنبطه المجتهدون من دليل شرعي لذلك كان الإجماع متضمنا للدليل، وليس دليلا بذاته، أما قول الصحابي فهو اجتهاد منه من نصوص الشريعة، كذلك كان متضمنا للدليل.

وقسم الدليل بنفسه إلى أصل بنفسه، ولازم عن الأصل، فالأصل بنفسه هو الكتاب والسنة والاستصحاب، لأن كل منها لا يحتاج لغيره، أما اللازم عن الأصل فهو القياس والاستدلال، ذلك أن الاستدلال عامة والقياس خاصة ينطلق من أصل شرعي فكان لازما عن الأصل.

أما الأصل بنفسه فينقسم إلى قسمين: أصل نقلي وهو الكتاب والسنة، واصل عقلي وهو الاستصحاب، إذن مجموع الأدلة عند الشريف التلمساني هي:

1) دليل بنفسه وينقسم إلى:
أ) أصل بنفسه وهو: أصل نقلي: الكتاب والسنة -أصل عقلي: الاستصحاب
ب) لازم عن الدليل: القياس والاستدلال
2) متضمن للدليل: الإجماع وقول الصحابي

ولكن قد يقول قائل أين سد الذرائع والمصالح المرسلة وغيرها من الأدلة؟

والجواب: يبدو أن الشريف التلمساني يرى أن سد الذرائع ليس بدليل في ذاته لكنه اجتهاد من المجتهد، أما المصالح المرسلة فإنه ذكرها ضمن الأدلة المذكورة سابقا.

- **إعراضه عن الجدل العقلي و اقتصاره على المباحث الأصولية المهمة:**

قال الغزالي في أهمية علم الأصول: "أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو العقل والشرع سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد"[2].

فقول الإمام الغزالي ينطبق على أسلوب الشريف التلمساني الذي جمع حقا بين العقل والنقل، بين الرأي والأثر، رغم أنه كان متكلما بارعا في العلوم العقلية كلها من منطق وغيره،

1 - المستصفى من علم الأصول، دار المعرفة بيروت، ط1، 1904م: 03/1.
2 - التعريف: 120.

حتى عنه ابن خلدون: "الإمام الفذ فارس المعقول والمنقول"[1] إلا أن أسلوبه واضح العبارة بعيد عن التعقيد والجدل، الأمر الذي ساعد على فهم تلك القواعد، وهو ما تفتقر إليه العديد من المصنفات الأصولية.

ولما أنكر الشريف التلمساني إقحام المسائل الفرضية والكلامية، والمنطق وطرائقه في مؤلفه "مفتاح الوصول"، جاء الكتاب مقتصرا على المسائل المفيدة في الفقه، والمباحث المهمة في الأصول، قال الدكتور فركوس: "كان التلمساني يتجنب التكرار والإعادة، والمباحث التي تحيد عن المسألة المراد البحث فيها، حيث يكتفي بإحالتها على مظانها من أبواب الفقه إن كانت المسألة لها ارتباط بالفروع، أو يُبيِّن كونها مبسوطة في كتب الأصول إن كانت المسألة لها علاقة بأصول الفقه"[2].

والأدل على ذلك أن الشريف التلمساني كثيرا ما يردد عبارات ومصطلحات تفيد الاختصار وتحاشي التكرار ومنها: وتمام هذا في الفقه، المسألة مشروحة في علم الصول، ومحله كتب الفقه، البحث فيه يخرج عن المقصود، كما تقرر في أصول الفقه، وعلى ما تحقق في أصول الفقه.

- **استقلاليته بالتعريفات:**

سبق أن بيّنا أن الشريف التلمساني عدة اختيارات أصولية، وترجيحات فقهية خرج عن دائرة التقليد، والنقل المحض للمذهب إلى درجة الاجتهاد، فضلا عن ذلك فإنه قد استقل أيضا بتعريفات لمصطلحات أصولية، وهذا دليل على تمكنه منها، وبلوغه الغاية فيها ومن ذلك:

- تعريفه النهي: هو القول الدال على طلب الامتناع من الفعل على جهة الاستعلاء[3].
- تعريفه القياس: إلحاق صورة مجهولة الحكم بصورة معلومة الحكم لأجل أمر جامع بينهما تقتضي ذلك الحكم[4].
- قياس العكس: هو إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع لافتراقهما في العلة[5].
- قياس الشبه: هو أن يتردد المسلك بين أصليين مختلفين في الحكم وهو أقوى شبها به[6].
- قياس الدوران: هو أن يوجد الحكم عند وجود الوصف، ويعدم عند عدمه فيعلم أن ذلك الوصف علة ذلك الحكم[7].

---

1 - المفتاح بتحقيق فركوس: ص 263.
2 - مفتاح الوصول : ص 48.
3 - المرجع السابق: ص 124.
4 - المرجع السابق: ص 148.
5 - المرجع السابق: ص 140.
6 - المرجع نفسه.
7 - المرجع السابق: ص 138.

- تعريفه للمناسبة: هو أن يكون في محل الحكم وصف يناسب ذلك الحكم[1].

- تعريف الظاهر: هو اللفظ الذي يحتمل معنيين وهو راجح في أحدهما من حيث الوضع[2].

- **اعتباره القياس دليل متضمن وليس أصلا مستقلا:**

إذا كان ابن رشد لم يعتبر القياس أصل الأصول كالكتاب والسنة، فهو في معظمه لازم عن الأصل، فإن الشريف التلمساني بلور هذه الفكرة بعده بشكل أكثر وضوحا، عندما تحدث عم ما يتمسك به المستدل على حكم من الأحكام في المسائل الفقهية فحصره في صنفين؛ دليل بنفسه، ومتضمن للدليل، وجعل الدليل بنفسه نوعين: أصل بنفسه ولازم عن الأصل وهو القياس، بمعنى آخر أن القياس لازم عن الكتاب والسنة، وليس أصلا مستقلا بذاته،كما أنه ليس موضعا للندية لهما بل هو صادر عنهما وأثر من إعمالهما، ولا معنى له من دون كلام الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، وقيمته وقوته في القرب منهما وتحقيق مقاصدهما[3].

الخاتمة

وبعد هذه العجالة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- الاعتراف بجهود علماء الجزائر، وفضلهم اتجاه المذهب المالكي، والفقه الإسلامي اليوم بحاجة ماسة إلى الأخذ بآراء هؤلاء العلماء والعمل بأفكارهم

- لقد استفاد الشريف التلمساني من أعلام الفقه والأصول، وقد فاق بعضهم في بعض الآراء وفي طريقته القيمة في تطبيق المسائل الفقهية على القواعد الأصولية من خلال كتابه مفتاح الوصول.

- أبدع الشريف التلمساني في جانب التصنيف عملا بقاعدة: التصنيف تابع للتوظيف، فاستقرأ المصطلحات فنظر في وظائفها ثم صنفها مغايرا عما سار عليه الأصوليون.

- لقد استفاد الكثير من المعاصرين من كتاب مفتاح الوصول، ومن بينهم محمد أديب صالح في كتابه "تفسير النصوص"، وكذلك محمد عبد الغني الباجقني، حيث قال: "وقد وجدت أقرب الكتب الأصولية القديمة إلى الكتاب الذي عزمت على تأليفه «مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول» للعلامة المحقق الشريف التلمساني المالكي المتوفى سنة إحدى

---

1 - المرجع السابق: ص 65.

2 - انظر تربية ملكة الاجتهاد من خلال بداية المجتهد لابن رشد / محمد بولوز، بحث لنيل دكتوراه في الدراسات الإسلامية، إشراف: أحمد البوشيخي.

3 - الوجيز الميسر في أصول الفقه المالكي، ملتقى الحديث.

وسبعين وسبعمائة للهجرة، فاعتمدته أصلاً لكتابي"[1]

- وقد اعتمدت عدة جامعات في مقرراتها في الدراسات العليا في أصول الفقه كتاب مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول دراسة وشرحا، كجامعة أم القرى بالمملكة السعودية.

ولذلك اقترح أن تدرس مفردات متخصصة بالفقه المالكي الجزائري في مراحل التعليم المتقدمة، وأن يمزج بين الدراسة التأصيلية والتطبيقية.

كما أوصي القائمين على كليات الشريعة في جميع الجامعات أن يجعلوا المؤلفات الجزائرية في الفقه وأصوله المخطوطة خاصة نصيبا من الرسائل والأطروحات المقدمة، نظرا لما تحويه هذه المؤلفات من فوائد جمة تعود على الجزائر خاصة والعالم الإسلامي عامة.

وبهذا أنهي هذا العرض داعية الله عزّ وجلّ أن يتقبل مني خالص الأعمال، ويجعلها في ميزان حسناتي وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

[1] - ترجمته في: دوحة الناشر، محمد بن عسكر الشفشاواني، 47-48، نيل الابتهاج، أحمد بابا التنبكتي، 135-136، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ابن مريم، 53-54، فهرس الفهارس، الكتاني، 1122/2.

جهود الونشريسي في تدوين النوازل الفقهية

بقلم

د/ فاطمة الزهراء وغلانت

جامعة باتنة (الجزائر)



مقدمة

التعريف بالونشريسي:

اتفق كل من ترجم له أن اسمه: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن عليّ الونشريسي المكنى بأبي العباس، التلمساني الأصل والمنشأ، الفاسي الدار والمدفن[1]، الإمام حافظ المذهب المالكي بالمغرب حجة المغاربة على الأقاليم، ولد في بلدة ونشريس وهي جبل بين مليانة وتلمسان، ولم يذكر تاريخ ميلاده وإنما هو بالتقدير سنة 834هـ على اعتبار أن سنه عندما خرج من تلمسان كان 40سنة، وأنه توفي سنة 914هـ وكان عمره إذاك 80 سنة.

وقد استقرت أسرته فيما بعد بتلمسان التي اشتهرت بالعلم والعلماء، فكان لذلك الجو المتميز أثره على نبوغ الونشريسي رحمه الله.

أما فيما يخص أسرته لم تسهب كتب التراجم التي ترجمت له في الحديث عنها، فلا نعرف شيئا عن حياته في مرحلة طفولته وشبابه، كما أنه لم يشر في كتابه الوفيات عما ميز هذه الفترة من حياته، فلو كان هناك ما يميز هذه المرحلة كأن كان والده رجل علم أو كانت أسرته عريقة في العلم لذكره لنا في وفياته، كما الحال عند من كان كذلك.[2]

ومما اشتُهر في ترجمته هو اضطراره إلى الخروج من تلمسان إلى فاس وذلك بسبب ما كيد له من حاكمها آنذاك، وبالرجوع إلى تلك الحقبة الزمنية نجد أن الحالة السياسية كانت على غير ما يرام، حيث كانت أسرة بني عبد الوادي هي التي تحكم تلمسان، فما ميز هذه الفترة هو عدم استقرار هذه الأسرة الحاكمة داخليا مما سبب لها الضعف والهوان، فاشتغلت بأمورها الداخلية عن شؤون الرعية غير مكترثة بما يهدد البلاد والعباد، فنتج عن ذلك أزمات اقتصادية واختلال في الأمن، وكان الونشريسي ممن لايخافون في الله لومة لائم، فكان قوله

---

1 - وليس هذا انتقاصا لشخصه بل على العكس، فواقع الرجل يشهد له بالتميز حتى وإن لم يكن ذلك عند أسلافه كما هو الحال عند بعض العلماء، فهذه خصيصة وميزة فيه.

2 - البستان، 53.

للحق سبب في محنته وخروجه من تلمسان.[1]لكن خلف الله عليه حيث بلغت سيرته الآفاق ولقي ترحابا وافرا في فاس، حيث أقبل عليه علمائها وطلابها مما جعله ينسى غربته ويواسي نفسه بهذا الإقبال.

شيوخ الونشريسي:

تتلمذ الونشريسي على كثير من شيوخ بلده "تلمسان" ومن أبرزهم:

1- أبو الفضل قاسم بن سعيد العقباني، من أكبر شيوخ الونشريسي سنا وعلما، تأثر به كثيرا ونقل عنه في كتابه المعيار العديد من الفتاوى، قال عنه الونشريسي في وفايته: " شيخنا وشيخ شيوخنا الإمام المفتي...."[2] وتوفي أبوالفضل رحمه الله سنة 854هـ-1450م.

2- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني، قال عنه الونشريسي:" شيخنا الحاج الإمام القاضي العلاّمة ..."[3] توفي رحمه الله سنة 871هـ-1466م.

3- أبو سالم ابرهيم بن قاسم بن سعيد العقباني قال عنه الونشريسي:" شيخنا الإمام القاضي الفاضل..."[4] توفي رحمه الله سنة 880هـ- 1475م.

4- المري، أبو عبد الله محمد بن علي بن قاسم الأنصاري، قال عنه الونشريسي في وفايته: " شيخنا ومفيدنا المقدَّم ..."[5] وتوفي رحمه الله سنة 864هـ-1459م.

5- ابن عباس العبادي، أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد، قال عنه الونشريسي في وفايته:" شيخ المفسرين والنحاة، العالم على الإطلاق، شبخ شيوخنا..."[6] توفي رحمه الله سنة 871هـ-1466م.

6- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي المعروف بالجلاب، نقل عنه الونشريسي كثيرا من الفتاوى في المعيار، قال عنه في وفايته:" شيخنا الإمام القاضي الفاضل..."[7] توفي رحمه الله سنة 875هـ-1475م.

7- ابن حرزوزة، أبوعبدالله محمد بن محمد من آل عبد القيس لم تذكره الكتب التي ترجمة للونشريسي ضمن شيوخه[8]،إلا أن الونشريسي ذكره في شيوخه في الوفيات بقوله:" شيخنا الفقيه الأصولي الصالح الخطيب..."[9] توفي رحمه الله سنة 883هـ-1478م.

---

1 - موسوعة أعلام المغرب، 760/2

2 - المرجع نفسه، 778/2

3 - المرجع نفسه،784/2.

4 - المرجع نفسه، 768/2.

5 - المرجع نفسه، 778/2

6 - وفيات الونشريسي، ضمن مجموعة ألف سنة من الوفيات، موسوعة أعلام المغرب، 781/2.

7 - الغرياني، الصادق بن عبد الرحمن، مقدمة تحقيق كتاب إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، 12.

8 - وفيات الونشريسي، 786/2.

9- المرجع السابق، 798/2.

8- أبو العباس بن أحمد بن زكري المانوي، قال عنه الونشريسي:" الفقيه المحصل العالم المشارك المؤلف النظام..."[1] توفي رحمه الله سنة 899هـ-1493م.

9- ابن مرزوق الكفيف، أبو عبد الله محمد بن محمد بن مرزوق، قال عنه الونشريسي:" شيخنا الفقيه الحافظ..."[2] توفي رحمه الله سنة 901هـ-1496م.

وكثرة شيوخ الونشريسي ما هو إلا دلالة واضحة على أن المنطقة كانت تشهد ثراء علميا.

مكانته العلمية ومؤلفاته:

لقد كان الونشريسي عالما مفتيا محيطا بالمذهب المالكي أصوله وفروعه، لم يقتصر على الإفتاء والتدريس بفاس بل كان يؤلف ويصنف الكتب القيمة، وأغلب هاته الكتب كانت في الفقه[3]، ومن مؤلفاته:

1- الأجوبة، وتعرف بـ" المسائل القلعية "، وهي أزيد من خمسين مسألة سألها الفقيه محمد القلعي، أجاب عنها الونشريسي.[4]

2- الأسئلة والأجوبة، وهي أسئلة بعث بها الونشريسي إلى أستاذه عبد الله القوري بفاس عام 871هـ، وضعها الونشريسي مع أجوبتها في كتاب، وأدرج كثيرا منها في المعيار.[5]

3- أسنى المتاجر في بيان من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من عقوبات وزوا جر، وهذا أيضا مدرج في المعيار.[6]

4- إضاءة الحلك في الرد على من أفتى بتضمين الراعي المشترك، وهو كتاب صغير طبع بفاس طبعة قديمة في ثمان صفحات، رد فيه الونشريسي على الشيخ عبد الرحمن بن سليمان الحميدي (ت894هـ)، وطبع للونشريسي كتاب آخر في هذا المعنى تحت عنوان المبدئ لخطأ الحميدي، فالظاهر أنه عين الكتاب الأول، وإن اختلف عنوانه.[7]

5- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، يعرف بالقواعد الفقهية[8].

6- ترجمة في التعريف بالفقيه أبي عبد الله المقَّري، جد صاحب نفح الطيب، أشار إلى هذه

---

1 - المرجع السابق، 805/2.

2 - كثير من مؤلفاته هي رسائل صغيرة، وفتاوى، أو ردود على العلماء أو تعليقات على كتب، وهذا النوع، وإن أفرده الونشريسي بالتأليف وأعطاه أسماء كتب مستقلة، فإن أغلبه مدرج في المعيار. الغرياني، مقدمة تحقيق كتاب إيضاح المسالك، 20.

3 - البستان، 271.

4 - المعيار، الونشريسي، 18/7.

5 - المرجع نفسه،119/2-133.

6 - الغرياني، مرجع سابق، 20.

7 - حققه الشيخ أحمد بوطاهر الخطابي من المغرب، والشيخ الصادق بن عبد الرحمن الغرياني من ليبيا.

8 - انظر نفح الطيب، شهاب الدين المقري، 340/5.

الترجمة المقري الحفيد في نفح الطيب.[1]

7- تعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي في ثلاثة أسفار، قال صاحب البستان: وقفت على بعضها.[2]

8- تنبيه الحاذق الندس على خطأ من سوّى بين القرويين والأندلس، وهي رسالة كتبها الونشريسي عام 886هـ وأدرجها في المعيار.[3] الندس هو سريع الفهم.

9- تنبيه الطالب الدرَّاك على توجيه الصلح بين سعد والحباك، وهي رسالة صغيرة كتبها الونشريسي وأدرجها في المعيار.[4]

10- الدرر القلائد وغرر والفوائد، وهو تقييدات المقري على ابن الحاجب مع الزيادات مع زيادات الونشريسي.[5]

11- عدة البروق في تلخيص ما في المذهب من الجموع والفروق وهو من أجمع التآليف في أصول مذهب مالك.[6]

12- غنية المعاصر والتالي في شرح فقه وثائق القشتالي.[7]

13- وفيات الونشريسي.[8]

14- فوائد التصوف والحكم والأحكام.[9]

15- القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب.[10]

16- المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق.[11]

17- المعيار المُعرِب والجامع المُغرِب عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب وهو من أهم كتب الونشريسي وهو ما سنقف عليه لاحقا.

تلاميذ الونشريسي:

كانت حياة الونشريسي حافلة بالتدريس والفتوى والتصنيف، فقد تخرج على يديه نخبة مميزة في المذهب من أهمهم:

---

1 - البستان، 54.

2 - المعيار، 251/1-253.

3 - المعيار، 541/6-543.

4 - البستان، 54.

5 - حققه حمزة أبو فارس بالمغرب.

6 - البستان، 54.

7 - موسوعة أعلام المغرب، 10/1.

8 - مقدمة الغرياني في تحقيق إيضاح السالك، 22.

9 - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد البغدادي، 138/1.

10 - البستان،54.

11 - نيل الابتهاج، 288.

1- ابنه عبد الواحد بن أحمد بن يحي الونشريسي، تتلمذ على أبيه، وخله على كرسي المدونة بجامع القرويين بفاس، تولى القضاء والفتوى، ولقب بشيخ الجماعة، توفي مقتولا سنة 955هـ-1548م.[1]

2- أبو عبد الله محمد بن محمد الغَرديسي التغلبي القاضي، وابن القاضي، من أسرة اشتهرت بالفتوى والقضاء، وكانت له خزانة ثرية بالتصانيف والكتب التي أفاد منها الونشريسي في كتابه المعيار، وقد لازم أبو عبد الله شيخه الونشريسي إلى أن فرق بينهما الموت حيث توفي أبو عبد الله سنة 897هـ-1491م.[2]

3- الفقيه أبو زكرياء يحي بن مخلوف السوسي، كان إماما عالما، واسع المعرفة توفي سنة 927هـ-1520م.[3]

4- ابن عباد بن فليح اللمطي، لازم الونشريسي طويلا، قرأ عليه عددا من الكتب منها: مختصر ابن الحاجب، توفي سنة 936هـ-1529م.[4]

5- أبو محمد الحسن بن عثمان التاملي الجزولي، درس على الونشريسي حتى عام 908هـ-1502م وتوفي عام 932هـ-1525.[5]

معنى النوازل في اللغة والاصطلاح:

النوازل في اللغة: جمع مفرده نازلة، والنازِلة: الشَّدِيدَةُ تنزِل بِالْقَوْمِ، وَجَمْعُهَا النَّوَازِل. الْمُحْكَمُ: والنَّازِلَة الشدَّة مِنْ شَدَائِدِ الدَّهْرِ تَنْزِلُ بِالنَّاسِ[6]

ومنه قول الشاعر:

ولرب نازلة يضيق بها الفتى ذرعا وعند الله منها مخرج[7]

النوازل في الاصطلاح:

اشتهر عند الفقهاء عامة إطلاق النازلة على المسألة الواقعة الجديدة التي تتطلب اجتهادا وبيان حكم.[8]

---

1 - البستان، 54.

2 - وفيات ابن القاضي، ضمن مجموع ألف سنة من الوفيات، أبي العباس أحمد بن محمد بن القاضي، موسوعة أعلام المغرب، 842/2.

3 - المرجع السابق،857/2.

4 -المرجع السابق 850/2.

5 - لسان العرب، ابن منظور، 659/11، مجمل اللغة، ابن فارس،864.

6 - الشاعر هو إبراهيم بن عباس الصولي المتوفي سنة 243هـ، ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن ابن مسعود، نور الدين اليوسي، 84/2.

7 - فقه النوازل، دراسة تأصيلية تطبيقية، محمد بن الحسن الجيزاني، 21/1.

8 - المرجع السابق، بتصرف، 21/1-20.

الألفاظ ذات الصلة:[1]

أ- **الفتاوى والو اقعات**: وهي الأجوبة عما أشكل من مسائل شرعية، استنبطها المجتهدون المتأخرون لمّا سئلوا عنها، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين ومن ذلك: فتاوى ابن أبي زيد القيرواني(ت386هـ)، فتاوى ابن رشد (520هـ)، فتاوى الشاطبي (ت790)، فتاوى البرزلي (ت841هـ)، واشتهر هذا المصطلح عند الحنفية والمالكية.

ب- **الأحكام:** وتتعلق غالبا بأبواب الأقضية، وهي المعاملات المستجدة من المعاملات المالية والإرث ونحو ذلك مما تتعلق به الحقوق ويقع فيه النزاع والخصومة، ومن هذا الوجه فقد قصد جمع من الفقهاء المالكية للتصنيف فيه على غرار أبو الوليد القرطبي (ت606هـ)، في كتابه: المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام.

ج- **الأجوبة أو الجو ابات**: ويقصد بها أجوبة المفتي عن الأسئلة التي سئل فيها عن أمر مشكل وأجاب عنها.

د- **العمل**: وهو ما اتفق أهل بلد على العمل به، كعمل أهل تلمسان، والقيروان، وفاس، وغيرها من النوازل المحلية.

التعريف بكتاب المعياروخصائصه:

أولا: منهج الونشريسي في عرض النوازل من خلال كتابه المعيار ومرجعيته العلمية: لقد أشار الونشريسي في مقدمة كتابه المعيار عن منهجه في تصنيفه باختصار حيث قال: " وبعد فهذا كتاب سميته بالمعيار المُعرِب، والجامع المُغرِب، عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب، جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكامنه، لتبدده وتفريقه، وانهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به، ومضاعفة الأجر بسببه، ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر."[2]وفي هذا إشارة مقتضبة إلى مرجعيته العلمية ومنهجه في المعيار، وقد اعتمد في نوازل المعيار على البرزلي والمازوني[3] .

ونلخص منهج الونشريسي في المعيار في النقاط الآتية:

1- ترتيب موضوعات المعيار على الأبواب الفقهية المعروفة تسهيلا للرجوع إليها من كتاب الطهارة وانتهاء بكتاب الفرائض والكتاب الجامع، كما هو الحال في ترتيب الأبواب عند المالكية.

والملاحظ على هذا التبويب أن هناك من النوازل ما استغرق جزءاً كبيرا من المعيار كنوازل

---

1 - المعيار، 1/1.

3- البستان، 54، نيل الابتهاج، 135.

3 - المعيار، 24/1.

النكاح، والمعاوضات والبيوع، ونوازل الجامع، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على كثرة الأسئلة فيها لكثرة وتنوع المستجدات، فهي متعلقة بالمعاملات عموما.

2- استقصاء الونشريسي الفتاوى وذلك بإثبات أسماء المفتين – كما تقدم معنا في مقدمته- ونصوص الأسئلة، إلا في الحالات النادرة يعتذر فيها عن عدم وقوفه على نص السؤال حينها يقول: سئل بعضهم كما جاء في حكم مرور ماء المطر بالنجاسة لا يضر: " وسئل بعضهم عما يتفق أن تكون النجاسة بطرف السطح ويجتمع جميعه بقصرية أو زير تحت الميزاب فأجاب بأنه من صور الجاري كالكثير."[1]

وكذلك في حكم وعاء الخمر يعود للخل:" وسئل بعض الفقهاء عن جرة كانت للخمر فغسلت وجعل فيها الخل، هل يفسد أم لا؟، فأجاب: بأنه يفسدها إذا كان غسلها قبل إلقاء الخل فيها بالماء..."[2]والأمر نفسه في حكم الإنفاق على اليتيم الذي له مال حيث أورد اسم من أفتى أولا في المسألة وأضاف:" وأجاب غيره بأن قال:"[3]

3- تكرار المسائل لبعض الفتاوى بنفس صيغة السؤال في مواضع كثيرة من الكتاب، وذلك لتعلقها بأبواب فقهية متعددة، وهذا إنما يدل على أهمية المسألة وتكرر طرحها، كما في مسألة دفع الزكاة للأقارب، حيث سئل السيوري عنها على حد كلام الونشريسي: " وسئل عمن له أقارب فقراء هل يعطيهم من زكاة ماله؟ وهل يفضلهم على غيرهم إن أبحث إعطائهم؟"[4]

والسؤال نفسه سئل عنه الشيخ أبو الحسن اللخمي رحمه الله حيث قال الونشريسي بعد أن عدد من الأسئلة: " وسئل هل يسوي بين قرابته والفقراء في الزكاة؟ أو يؤثرهم أو يفضلهم عليهم؟ وكذا تفضيل بعض قرابته على بعض؟"[5]

والأمر نفسه في نوازل النكاح، في مسألة سئل عنها الفقيه أبو محمد عبد الله العبدوسي عن رجل تاجر قيسي خطب امرأة من أوربة وأهلها خطباء بتازا، يعتبر كفؤا لها[6]، فأعادها بقوله: إعادة السؤال في المسألة السابقة والجواب عنها.[7]

والأمر ذاته في مسألة التوليج التي سئل عنها ابن المكوي عمن أشهد على نفسه في مرضه أنه باع جميع أملاكه من زوج ابنته، وأنه قبض منه الثمن وهو كذا، وليس له غير تلك البنت

1 - المعيار، 25/1.
2 - المرجع نفسه، 40/4.
3 - المرجع نفسه، 368/1.
4 - المرجع نفسه، 271/1.
5 - المرجع نفسه، 84/3.
6 - المرجع نفسه، 85/3.
7 - المرجع نفسه، 86/6.

وزوجته أمها، ثم مات.[1]

أعاد المسألة في موضع آخر حيث سئل عنها هذه المرة عبد الملك بن الحسن عن رجل يبيع في صحة بدنه، وجواز من أمره من ولده بائن، منه مالك لأمره جميع ماله أو بعضه وينقده الثمن، ويشهد عن ذلك رجال، ثم يهلك البائع ويدعي ورثة البائع الهالك، أن ذلك إنما كان منه تأليجا.[2]

وتكررن هذه المسألة بصيغة أخرى في موضع آخر من الكتاب،[3] فتكرر المسألة دليل على تكرر وقوعها في أزمنة وأمكنة متعددة، ومثلها موجود بكثرة في المعيار.

وكان الونشريسي يستدرك عن الخلل في ترتيب معللا ذلك بنسيانه، وخوف فوات الإفادة فيذكر المسألة في غير موضعها اللازم ويستدرك[4]، وكأن حمله ثقيل ويخشى من ضياع شيء منه، جازاه الله عنا كل خير.

4- لم يكن الونشريسي ناقلا للنوازل فحسب، بل كانت له فتاواه وتعليقاته الخاصة التي أدرجها في المعيار، والتي يبدأها بعبارة قلت، كما جاء في انتقاده لنبش القبور بتلمسان بعد انتقاله إلى فاس، حيث قال:" قلت: من هنا تعلم أن وقعت به الفتوى بتلمسان سنة ست وسبعين من إباحة حفر القبور ونبشها لإنشاء سور أو برج مكانها مع عدم الضرورة الملجئة لذلك خطا صُرَاح، لا يحل ولا يباح."[5]

وكان للونشريسي فتواه الصداحة في وجوب هدم كنائس اليهود بتوات حيث قال: "قلت: الحق الأبلج الذي لا شك فيه ولا محيد عنه أن البلاد التواتية وغيرها من قصور الصحراء النائية المسامتة لتلول المغرب الأوسط، المختطة وراء الرمال المتهيلة التي لا تنبت زرعا ولا ضرعا، بلاد إسلام باختطاط، لا تتقرر الملاعين اليهود – أبعدهم الله – فيها كنيسة إلا هدمت باتفاق ابن القاسم والغير، ولا حجة لهم في الحوز الأعم من الإذن الشرعي المعتبر وعدمه، وذلك عين الشك في الشرط.

والشك فيه مانع من ترتب مشروطه عليه، فلا يتصور خلاف بين ابن القاسم والغير في المختطة للمسلمين كهذه إلا بعد تحقق الإذن من مشايخ المكان وسكان تلك الأوطان؛ فيجب على محدث الكنائس الإثبات والبيان، لأنهم مُدَّعون لأمر الأصل عدمه، وما سواه فإرجاف

---

1 - المعيار،219/6.

2 - المرجع نفسه، 76/8.

3 - المرجع نفسه، 132/4، على سبيل المثال.

4 - المرجع نفسه، 329/1، قال المحقق في هامش الصفحة، قد يكون مثل هذا الاعتقاد من أسباب غضب ملوك تلمسان على الونشريسي وخروجه إلى فاس. وربما قصد بست وسبعين بعد الثمن مائة.

5 - المعيار، 232/2.

وهذيان. فإذا أثبتوا الأذن المنوط بالمصلحة إذ ذاك كانت المسألة خلافية، وحكم الحاكم إذا اتصل بأحد قوليها يرفع الآخر، وتصير المسألة بعد حكمه بأحدهما كأنها مسألة إجماع. ومتى لم يثبت الإذن لهم بالعدول الإثبات، فلا إقرار لكنائسهم ولا ثبات، والإذن المجرد بانفراده لا يرفع الخلاف، ومن قال به فقد أبعد في الجواب وحاد عن مهيع الحق وطريق الصواب."[1]

ومن فتاواه أيضا سؤال فقيه من تلمسان بعث به إلى الونشريسي بفاس يسأله عن الحبس المعقب، قال الونشريسي: " وكتب إلي من تلمسان يسألني عن مسألة من الأحباس نزلت بصاحبنا الشامي الفقيه الخيَّر الديَّن الحاج الفاضل المبارك أبي عبد الله محمد بن عبد الله اليدون، نصها: الحمد لله، سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم.... فأجبته بما نصه: الحمد لله، ..."[2] فاشتغال الونشريسي بالإفتاء لم يكن محدودا بفاس بل كانت الأسئلة تأتيه أيضا من خارجها كما تقدم معنا آنفا.

ومن تعقيباته تشدده في إلزام الأندلسيين بالهجرة بعد سقوط غرناطة حيث قال:

" إن إلهنا الواحد القهار، قد جعل الخزية والصغار في أعناق الملاعين الكفار سلاسلا وأغلالا يطوفون بها في الأقطار وفي أمهات المدائن والأمصار إظهارا لعزة الإسلام وشرف نبيه المختار فمن حاول من المسلمين عصمهم الله ووفرهم انقلاب تلك السلاسل والأغلال في عنقه فقد حادَّ الله ورسوله وعرض بنفسه إلى سخط العزيز الجبار... فالواجب على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر السعي في حفظ رأس الإيمان، بالبعد والفرار عن مساكنة أعداء حبيب الرحمان ...."[3]فكان تشدده هذا لمقاصد عليا لمسها هو لذا جاء حاد في التشديد.

ومن تعقيباته أيضا إنكاره على أمراء المغرب وضع السلاسل في أعناق الجناة، حيث قال: " قلت: الشائع الذائع من فعل أمراء المغرب أيدهم الله جعل السلاسل في أعناق الجناة في المحلة وحالة سوقهم للنظر في جرائمهم بين يدي الأمراء والفقهاء، وهو منكر عظيم يجب تغييره. وقد أشرت بذلك مرة فاحتج علي باتصال العمل بذلك مع شهادة العلماء الأكابر الجلة لذلك، ولا نكير، فأمسكت، فأنت ترى هذا الاحتجاج الركيك الساقط!"[4]

بالإضافة إلى ما تقدم كان الونشريسي يحيل على كتبه وكتب غيره التي أدرجها في المعيار، وهو من الأسباب التي أدت إلى ضخامة الكتاب، نذكر بعضها للتمثيل:

* كتابه أسنى المتاجر في بين أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر، وكان تصنيفه عبارة عن رد على مراسلة بعث بها أبو عبد الله بن

1 - المعيار،7/354-356.
2 - المعيار، 2/137-138.
3 - المعيار، 8/68.
4 - المعيار،2/119-133.

قطية يستفتيه ويستفهم منه حكم أولئك الذين خرجوا من بلاد الكفر ثم ندموا، يطلب منه البيان الشافي الكافي، فأجابه عن ذلك الونشريسي في هذا الكتاب.[1]

* كتاب تنبيه الطالب على توجيه صحة الصلح المنعقد بين ابن صعد والحباك، وهو أيضا عبارة عن ردود على مراسلة بعث بها إليه الفقيه أبو عبد الله محمد بن صعد.[2]

* وأحال على كتابين له عدهما مرجعا في مسألة من خالع زوجته بالتزام والدها مؤونة الحمل ثم مات الملتزم وماتت الأم، حيث قال:" قلت: من تشوفت نفسه لتحصيل وجوه هذه المسألة، فليلتمسها في كتابي المترجم بالمنهج الفائق والمنهل الرائق، والمعنى اللائق، بآداب الموثق وأحكام الوثائق، وفي كتاب عنية المعاصر والتالي في شرح وثائق القاضي أبي عبد الله الفشتالي."[3]

* كتاب نظم الدرر المنثورة وضم الأقوال الصحيحة المأثورة في الرد على من تعقب بعض فصول جوابنا على نازلة صلح السيفي وابن مدورة، وهو رد على أبي عبد الله القيرواني الذي اعترض عليه فرد عليه بالدليل والحجة.[4] نقف على بعض كلامه:" أما بعد فإن بعض من يغالط نفسه، ويبدو باللسان، على ذوي المروءة وأهل الفضل والإحسان، والأنظار الصحيحة والمشاهد الحسان، لمّا انتهى إليه جوابنا على نازلة صلح السيفي وابن مدورة، ووقف على ما اشتمل عليه من إيضاح العلل الموجبة لنقض الصلح المنعقد بينهما والوجوه المحظورة، انتقد علينا فيه برأيه الركيك مواضع، وأبدى في مسالكه السهلة المنيعة موانع، فاستخرت الله تعالى في إملاء مقالة تشمل على تبين أغراضه وإيضاح موارد إيراده واعتراضه، تكشف القناع، وترفع المقال والنزاع، وسميتها بنظم الدرر المنثورة،....، قال سدده الله ووفقه وسامحه فيما سطره ولفقه بعد الصدر والتحلية...."[5]

ومن كتب غيره من العلماء:

* كتاب أحكام أهل الذمة لابن بدران.[6]

* كتابين لأبي علي بن عطية الونشريسي، أحدهما بعنوان رفع النزاع بين المتشاجرين في أجر الرضاع، حيث قال:" ولبلدينا الشيخ الفقيه المدرس القاضي العدل المحقق أبي الحسن بن عثمان بن عطية الونشريسي مقالة حسنة في معنى ما تقدم من أجر الرضاع رأيت إثباتها ها

---

1 - المعيار،6/541-559.
2 - المرجع نفسه، 4/183.
3 - المرجع نفسه، 6/574-606.
4 - المرجع نفسه، 6/575.
5 - المرجع نفسه، 2/257
6 - المرجع نفسه، 4/25.

هنا..."[1]

والآخر بعنوان رفع الحرج والجناح، عمن أرادت من المراضع النكاح.[2]

5- التزم الونشريسي في كتابه المعيار بالأمانة العلمية أيما التزام، حتى أنه كان يسوق نصوص الأسئلة كما وردت، فلا يغير منها شيئا، ولا يتصرف في العبارات حتى وإن كانت تتنافى مع أسلوب اللغة الفصحى، حيث أننا نجد في المعيار الكثير من العبارات الدارجة نذكر منها على سبيل المثال:

ا- من قال لغيره ما قرأت إلا تيهوديت، حيث سئل ابن لب عمن قال لرجل شهد عليه بإقراره ثم أتاه فقال كيف تشهد علي بالباطل؟ فقال له: ما شهدت عليك إلا بما قلت لي بلسانك، فأجابه بأن قال له كل ما قرأتموه "تودين" بالعجمية ومعناه بالعربية يهوديات.[3]

ب- وقال فيمن يبيع اللحم مخلوطا مع بقية أعضاء الشاة أنه لا يجوز بيع اللحم مخلوطا مع الدوارة والشحم، " مسألة أخرى كتب إلى عبد الله بن أحمد بن طالب بعض قضاته يقول: وقد نهيت الجزارين أن يخلطوا الفؤاد مع اللحم، فما يقول القاضي في البطون مثل: المصران والكرش وشحم البطون والدوارة. هل ترى أن منعتهم من خلطه؟"[4]

ج- وفي موضع آخر يصف الشارع الضيق بالزنقة حيث قال: " وسئل بعض الفقهاء عن زنقة ضيقة ..."[5]

وكان للونشريسي إشارات في مباحث غير النوازل مثل المقاصد وأصول الفقه أين تعرض لمسألة تصرف الإمام بتقييد فعله بمصلحة المسلمين، حيث لا يقبل ولا يجوز من فعله كسلطان إلا ما كان محققا لمصلحة المسلمين،" وأما موافقة السلطان الأخير على إمضاء بيع الوكيل المذكور، مجردا دون أن يقبض الثمن من الوكيل أو غيره فلا يجوز، لأن بيع الوكيل غير منعقد، والمبيع باق على ما كان عليه قبل البيع، وإنما للمشتري أن يطلب الثمن من الوكيل أو من تركته، فإمضاء السلطان البيع إتلاف منه للمبيع بغير عوض، ولا يجوز لأنه ليس بمالك لذلك، وإنما هو فيه نائب عن المسلمين وناظر لهم في مصالحهم، وليس له إتلاف ما لهم بغير عوض وإنما يجوز من فعله عليهم ما كان نظر لهم ومصلحة في حقهم."[6]

وكذا تعرضه لمبحث الاستحسان عند الأصوليين، أين رجع عن عدم الأخذ به إلى الأخذ به،

---

1 - المعيار، 31/4.
2 - المرجع نفسه،2/404-405.
3 - المرجع نفسه، 431/6.
4 - المرجع نفسه، 445/8.
5 - المرجع نفسه، 208/6.
6 - المعيار، 393/6.

حيث قال: " ولقد كنت أقول بمثل مقال هؤلاء الأعلام في طرح الاستحسان، وما بني عليه، لولا أنه اعتضد وتقوى بوجدانه كثيرا من فتاوي الخلفاء وأعلام الصحابة، بمحضر جمهورهم مع عدم النكير، فتقوى ذلك عندي غاية، وسكنت إليه النفس، وانشرح له الصدر، ووثق به القلب، للأمر باتباعهم والاقتداء بهم رضي الله عنهم."[1] ومثل هاته القضايا الأصولية والمقاصدية موجودة في المعيار[2] لكن المقام لا يتسع له، فهو يحتاج إلى بحث دقيق ومستفيض.

ثانيا: خصائص المعيار في تدوين النوازل الفقهية:

تميزت نوازل المعيار بثلاث خصائص هي: الواقعية، المحلية، التجدد والاستمرار.

1- **الو اقعية**: ويقصد بها تلك المسائل والقضايا التي وقعت فعلا، وترتبط نوازل المالكية بصفة خاصة بهذه الخاصية منذ عهد التأسيس، فهي بعيدة عن الافتراضات والاحتمالات، فكانت نوازل المعيار عبارة عن انعكاسات للواقع والزمان، فهي تحاكي بلغتها كل ما يتعلق بحياة الأفراد في تلك الحقبة الزمنية، وتلك الحدود المكانية من الجناح الغربي من العالم الإسلامي، فجاءت هذه النوازل متنوعة بتنوع مناحي الحياة، فمنها ما تعلق بالعبادات، ومنها ما تعلق بجانب المعاملات، وأخرى بالعادات، وغيرها نقف على بعضها للتدليل فيما يلي:

* نوازل العبادات: نسوق نماذج من تلك النوازل في هذا الباب لبيان مدى ارتباطها بالواقع منها:

- السؤال عن حكم شواء رأس الشاة قبل غسله:" سئل سيدي محمد بن مرزوق عن مذبح الشاة لا يغسل ويشوى الرأس بدمه دون غسل، هل هو نجس ويحرم أم لا؟ فأجاب: أما الرأس الذي يشوى ولم يغسل فيغسل بعد الشي ويؤكل."[3] وهذه المسألة من الأمور الواقعة فعلا حتى يومنا هذا.

- تعدد صلاة الجمعة في القرى[4] وهي من الأمور الواقعة أيضا وهو ما نشهده نحن أيضا في واقعنا. وكذا الشأن بالنسبة للقبائل الرحل في قصر الصلاة إذا ارتحلت وهي من الأمور الحياتية الواقعة.[5] والحكم يسري على جميع النوازل التي دونها الونشريسي.

* نوازل المعاملات: وهي أكثر نوازل المعيار لارتباطها بحياة الناس منها:

- المدلس في ضرب النقود يخلّد في السجن حتى يموت فيه، كان الإمام الشيخ ابن عرفة يشدد أقوى التشديد فيمن يتهم بضربها، وأفتى بأن يخلد في السجن حتى يموت وهي من

1 - بالأخص في الجزء 11 و12 من الكتاب.
2 - المعيار، 11/1.
3 - المعيار، 143/1.
5- المرجع نفسه، 144/1.
6- المرجع نفسه، 414/2 .

القضايا التي وقعت بالفعل.[1]

- لزوم الطلاق بالعجمية: ومن المعلوم أن المغرب فيه أصناف مختلفة من السكان من عرب وبربر وعجم، فكان أن وقعت هذه المسألة هل الطلاق يقع باللفظ الأعجمي أم لا؟ فقال الونشريسي:" قلت: أما لزوم الطلاق أنه يقع إن طلق بالعجمية لأنه إنما طلق باللفظ المرادف. كما لو طلق بلفظ البتة أو الحرام ونحوه من الكنايات الدالة على الطلاق."[2]

* نوازل الجهاد: وهي من النوازل الواقعية المستمرة، نتيجة الوضع المني في تلك الفترة الزمنية، جاء في المعيار:" سئل ابن رشد عمن يحج من أهل الأندلس في هذا الوقت، هل الحج أفضل له أو الجهاد؟ وكيف لو حج الفريضة؟ فأجاب: فرض الحج ساقط في زماننا هذا عن الأندلس لعدم الاستطاعة وهي القدرة على الوصول مع الأمن على النفس والمال. وإذا سقط الفرض صار نفلا مكروها للضرر، فبان أن الجهاد الذي لا تحصى فضائله أفضل وهو أبين من أن يسأل عنه..."[3]

* نوازل في العقيدة: وهي أيضا من الأمور الحادثة فعلا، فقد شاعت البدع، والانحرافات العقدية في ذلك الزمان وكثرة النوازل بهذا الشأن منها على سبيل المثال:

مسألة الملحد ابن الخير بقرطبة وفتوى الفقهاء فيه، فأمضوا فيه القتل بصلبه غضبا لله ولكتابه ولرسوله ليكون شدادا لمن ذهب إلى ما ذهب من مذاهبه أو ثبت عليه سبب من الأسباب التي ثبتت على أبي الشر لعنه الله.[4]

2- **المحلية:** إن الطابع المحلي هو أبرز خصائص كتب النوازل، فهي متجددة بتجدد الحال، من مكان وزمان وموضوع، ويتجلى الأمر في غاية الوضوح في المسائل التي تشير إلى وقائع بلدة ما، أو أسماء مفتين، ونسبهم، وبلدانهم، وما يتبع ذلك من ظروف معيشية وبيئية، مما يدل على أن السمة الحلية هي طابع هذه النوازل، وشأن نوازل المعيار هو ذاك، نمثل لبعضها للتدليل وإلا فالكتاب مليء بمثلها.

- منها: ظهور ساحر يهودي بقلعة هوارة من نظر تلمسان عام 849هـ[5]، وفتوى العلماء فيه.

- ومنها فتوى ابن عرفة بقتل بني عامر وغيرهم من قطاع الطر الذين اشتهر أمرهم في المنطقة، فشاع عليهم قطع الطريق على الناس ونهبهم وسفك دمائهم.[6]

1- المعيار، 152/4.
2- المرجع نفسه، 432/1.
3- المرجع نفسه، 323/2.
4- المرجع نفسه، 399/2-400.
5- المرجع نفسه، 435/2-439.
1- المعيار، 144/6.

- ومنها أيضا ما أفتى به فقهاء إفريقيا في القرن الخامس لمن تاب من أعراب زمانهم.[1]

- ومنها حكاية عن بعض فقراء المهدية[2]، كل هاته النوازل اتصفت بالمحلية وهي أبرز خاصية لها.

3- التجدد والاستمرار: تتميز النوازل الفقهية بالتجدد والاستمرار، وذلك أن لكل نازلة حيثياتها ومناخها من زمان ومكان، وصلاح وفساد، فهي تختلف باختلاف المكلفين وبيئاتهم، مما يجعل السؤال عن مسألة واحدة يختلف في بعض جوانبه من شخص إلى آخر، وهذا التجدد والاستمرار هو ما أضفى على الفقه الإسلامي مرونته التي استطاع من خلالها مواكبة حياة الناس، ولعل أبرز مثال يمكن الاستدلال به على هذه الخاصية هو مسألة تفضيل الجهاد على الحج التي ذكرناها سابقا، وأيضا مسألة الدولة المسلمة إذا عقدت صلحا مع الكفار لزمها وحدها.[3] والمعيار مليء بها لأن شأن النوازل كذلك.

بالإضافة إلى هذه الخصائص، شكلت نوازل المعيار مصدرا للبحث التاريخي والاجتماعي، والاقتصادي، حيث كانت هذه النوازل بمثابة المحدد للتشكيلة الاجتماعية ونمط الحياة وقتئذ، فالواقف عليها يجد فيها ثراء علميا ناتج عن تنوع النوازل في شتى مناحي الحياة، فالنازلة هي لسان حال الوقت الذي نزلت فيه.

ونوازل المعيار بالإضافة إلى كونها فقهية، فهي تعتبر مادة تاريخية واجتماعية واقتصادية، وبالمثال يتضح المقال:

1- الأحداث التاريخية:

* بدء تدجن المسلمين في الأندلس في أواخر القرن الرابع.[4]

* الحديث في القرن التاسع بغرناطة عن الحاكم المجتهد والحاكم المقلد.[5]

* الأندلس المهددة من طرف المسيحيين اعتبارات خاصة في فداء الأسرى، وتعتبر هذه المسألة من الوثائق التاريخية.[6]

* لم يكن اجتهاد مطلق قط بالأندلس.[7]

* نازلة يهود توات من قصور صحراء المغرب الأوسط – الجزائر-[8]

2- المرجع نفسه، 145/6.

3- المرجع نفسه، 115/2.

4- المرجع نفسه، 150/2.

5- المرجع نفسه، 162/2.

6- المرجع نفسه، 180/2.

7- المرجع نفسه، 182/2.

1- المعيار، 214/2.

2- المرجع نفسه، 250/2.

* فتوى شيوخ المغرب أيام بني مرين بالأذمة لليهود.[1]

* فقيه طنجي من القرن الخامس يقرأ ببغداد ويروي عن أعلامها.[2]

* ثورة ابن حفصون بالأندلس.[3] وغيرها كثير

2- الحالة الاجتماعية: كانت تكوين المجتمع عبارة عن مزيج بين الأجناس، من عرب وبربر وعجم، وهذا ما نلمسه واضحا في نوازل المعيار التي كانوا هم موضوعها منها:

* اليهودي الذي تزيّي بزي المسلمين.[4]

* الحلف بالبربرية.[5]

* محافظة المحتسب في الأندلس على إسلام صغار المسلمين من الأمهات النصرنيات.[6] وأمثال هاته النوازل كثير في المعيار.

هذا بالإضافة إلى جوانب أخرى كالحالة الاقتصادية والعمران والفرق والتصوف والبدع وغيرها يحسن بنا تخصيص مباحث لها لا يتسع لها المقال، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ثراء كتاب المعيار فهو بحق موسوعة تستحق الاهتمام بالتحقيق في مسائلها والتنقيح في بعض قضاياه.

وجهة نظر: عند اطلاعي على بعض المسائل المتفرقة في كتاب المعيار رأيت أنه من الواجب علينا نحن طلبة العلم مراجعتها والتحقق من مستندها، وبالأخص ما كان متعلقا بالعقيدة والتصوف والبدع، أرى أنه يجب مراجعتها لأن فيها ما يقال، وهذا ليس انتقاصا من حق الرجل بل بالعكس فما أراه ما هو إلا مزيد ثراء لكتاب المعيار عندما تكون مسائله كلها دقيقة ومضبوطة، فالعمل البشري هذا هو شأنه، بالإضافة أن الونشريسي كان جامعا للنوازل وهذا هو همه الوحيد في المعيار، وبالتالي لم يسعه الوقت لتنقيح وتحقيق ما يحتاج إلى ذلك. رحم الله الونشريسي رحمة واسعة وعلمائنا الأجلاء وجزاهم الله عنا خير الجزاء فنحن اليوم ننهل من معينهم ونقف على آثارهم فهم أولياء الله الصالحين، وصل اللهم وسلم على محمد وآله وصحبه

3- المرجع نفسه، 252/2.

4- المرجع نفسه، 109/10.

5- المرجع نفسه، 69/6.

6- المرجع نفسه، 300/4 .

7- المرجع نفسه، 347/2.

6 - ومن أعلامها: أحمد بن محمد بن علي أحمد الليانى – وهي قرية قرب بسكرة- ثم البسكري المالكي، ويعرف بابن فاكهة، له ترجمة في الضوء اللامع للسخاوي.

- أبو ذؤيب الهذلي: ابن خويلد بن محرث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل البسكري، له ترجمة في إكمال الكمال لابن ماكولا، 459/1.

- ابن مزني، ناصر بن أحمد البسكري، مؤرخ توفي 823هـ، له ترجمة في الاعلام للزركلي: 347/7.

- أبو القاسم الهذلي البسكري، متكلم توفي 465هـ، الاعلام 242/8.

- الشمس أبو جعفر البسكري، محمد بن محمد بن عمر بن عنقة، عالم بالقراءات، توفي 804هـ، له ترجمة في الضوء اللامع.

أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادروالمراجع

1- إيضاح السالك إلى قواعد أبي عبد الله مالك، أحمد بن يحيي الونشريسي، ت/ الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ-2006م.

2- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، أبو عبد الله محمد بن محمد ابن أحمد الملقب بابن مريم الشريف المليتي المديوني التلمساني، اعتنى به الشيخ محمد بن أبي شنب، الطبعة الثعالبية، ط1326هـ-1908م.

3- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني، ت/ محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ط2، 1397هـ-1977م.

4- زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن بن مسعود بن محمد، نور الدين اليوسي، ت/ د/محمد حجي، د/ محمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1401هـ-1981م.

5- فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، محمد بن حسين الجيزاني، دار ابن الجوزي، ط2، 1427هـ-2006م.

6- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد بن عبد الحي بن عبد الكبير الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني، ت/إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1982م.

7- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ

8- مجمل اللغة، ابن فارس، ت/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م.

9- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أحمد بن يحيي الونشريسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط 1401هـ-1981.

10- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقّري التلمساني، ت/ ب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقّري التلمساني، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1997.

11- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا.

12- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، دار صادر، بيروت.

13- وفيات ابن القاضي، أبي العباس أحمد بن محمد بن القاضي، ت/محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1417هـ-1996م.

14- وفيات الونشريسي، أحمد بن يحيي الونشريسي، ت/محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1417هـ-1996م.

الأخضري ومنهجه في متن العبادات

ـ عرض ووصف ـ

بقلم

أ/ أكرم بلعمري

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

تعدّ المدرسة الفقهية المغاربية من أشهر المدارس التي خدمت المذهب المالكي في الغرب الإسلامي من حيث التأليف والتدريس نشرا للمذهب وتمكينا له، ونظرا لتميّز المدرسة الفقهية الجزائرية بمفاخر كونها خلفت الكثير من التراث الفقهي الهائل المخطوط منه والمطبوع في شتى أنواع التصنيف الفقهي من منظومات ومختصرات وشروح وحواش؛ وتصنيف في النوازل والشروط وفي أصول الفقه وقواعده على مر العصور والأزمان، خاصة ما تميز به الجنوب الجزائري من حواضر علمية وعلى رأسها مدينة بسكرة[1]، لما كانت تشكله من قطب علمي بارز من خلال الحركة العلمية للمساجد والزوايا، برز فيها أحد الأعلام الأفذاذ الذين خلفوا تراثا علميا زاخرا ينم عن مُكنة علمية واقتدار واضح، نظرا لنشوئه في بيت علم وفقه وصلاح؛ إنه أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأخضري.

فمن هو الشيخ عبد الرحمن الأخضري؟ ما ظروف تكوينه وتعليمه؟ وما هي أهم أطوار سيرته العلمية؟ وما دوره وما جهوده في خدمة المذهب ونشره بالجزائر؟ وبم يتميز هذا المتن عن غيره من المتون الفقهية المغاربية؟ وما طريقته فيه؟ وما الجديد الذي يضيفه إلى التصنيف الفقهي المالكي؟

ونظرا لتعلق المتن بفقه العبادات على المذهب المالكي وكثرة اهتمام العلماء به مشرقا ومغربا من حيث الشرح والنظم وهذا من شدة حظوته وقبوله مع وجازته وسهولته وجمعه في أقل عبارة وأفصح بيان؛ تأتي هذه الورقة إسهاما في التعريف بالشيخ عبد الرحمن الأخضري البسكري من خلال متنه وبيان ميزاته، من خلال الهندسة التالية:

---

(1)- حاجي خليفة: كشف الظنون، 998/2، عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، ص 14-16، الأعلام للزركلي: 331/3، عمر كحالة: معجم المؤلفين 5/ 187، وهناك كتاب لأبن أخيه: أحمد بن داود الأخضري، العقد الجوهري في التعريف بالأخضري، لم أقف عليه، اطلع على مخطوطه الدكتور أبو القاسم سعد الله، ونقل منه في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي.

- تقديم.
- التعريف بالمؤلف.
- اسمه ونسبه.
- مولده ونشأته.
- شيوخه وتلاميذه.
- وفاته.
- مؤلفاته.
- التعريف بمتن الأخضري.
- المؤلفات حول متن الأخضري.
- عرض المتن.
- ملامح عامة عن منهجه.
- الخاتمة.

الأخضري ومتنه في العبادات.

- عرض ووصف -

أولا- التعريف بالمؤلف:

اسمه ونسبه:

هو العلامة الجزائري أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الصغير بن محمد بن عامر الشهير بالأخضري البنطيوسي، المالكي، المنطقي، البلاغي، المغربي، من علماء الجزائر في القرن العاشر الهجري (10هـ). [1]

مولده ونشأته:

تؤكد معظم المصادر المترجمة للشيخ -رحمه الله- على أن مولده في " بَنِيْ طيوس " ونشأ بها في بداية حياته، وهي قرية من قرى بسكرة، وقد كان مولده سنة 920هـ/1514م على أرجح الروايات، إلا أن هناك اختلافا وتضاربا بسيطا في آراء مترجميه، فنجد من بعض من ترجموا له على أن سنة ولادته كانت 918هـ/1514م. ونشير إلى أن هذه السنة استدركها عادل نويهض في آخر معجمه، بعد أن أرخ لمولده في بداية معجمه على أنه ولد في سنة 910هـ/1504م .

غير أن هناك مصادر أخرى لم تطلعنا على تاريخ ولادته ولا تاريخ وفاته، وهذا ما نلحظه في كل من تعريف الخلف برجال السلف، شجرة النور الزكية، معجم المطبوعات العربية

1 - العلامة الأخضري: متن السلم المنورق، تصحيح بلال النجار، د م ن، ص 8.

والمعربة، دائرة المعارف الإسلامية، واكتفى أصحاب هذه المصادر بالإشارة إلى أنه من أعلام القرن العاشر الهجري، وهذا نظرا لاكتناف الغموض لشخصية الشيخ عبد الرحمن الأخضري.

فالخلاف حول ميلاده ليس خلافا كبيرا كما هو جلي لدى العام والخاص، لكن إذ رجعنا إلى منظومته المسماة بـ"السلم المرونق" تأكدت لنا الرواية الصحيحة حول تاريخ ميلاده، إذ يقول في نظمه هذا:[1]

ولبني إحدى وعشرين سنة معذورة مقبولة مستحسنة
لا سيما في عاشر القرون ذي الجهل والفساد والفنون
وكان في أوائل المحرم تأليف هذا الرجز المنظم
من سنة إحدى وأربعين من بعد تسعة من المئين

كما أنه أنجز المنظومة "القدسية" وهو في سن الأربع والعشرين، أي في سنة 944هـ، حيث قال في ختامها:

وفي أربع وأربعين قد نجز من عاشر القرون قل هذا الرجز

ومن هنا يتبين أن ولادته كانت سنة 920 هـ على أصح الروايات المذكورة آنفا، وربما هذا الرجز هو ما اعتمده بعض المؤرخين كمعيار أو كسند رسمي في إثبات سنة ولادته.

لقد نشأ الشيخ عبد الرحمن الأخضري نشأة علمية تميزت بالعلم والصلاح، فساعده محيطه على أن يتبوأ من العلم مقعدا مرموقا شغوفا بحُب العلم مسخرا حياته للعلم وحده .

ونلمس ذلك من خلال والده محمد الصغير الذي اكتنفه بالرعاية والتعليم والتربية، ساعده في ذلك فطانته وذكاؤه ومن ثم حرصه على المعرفة منذ حداثة سنه، إما بالاجتهاد والمثابرة وإما بالمطالعة والمذاكرة في شتى الفنون، فجمع بين العلوم العقلية والنقلية منها على حد سواء.[2]

ومن خلال رحلاته التي اكتسبت نضجا وإدراكا، وسفره إلى تونس وبالضبط بجامع الزيتونة ليكتمل المراد، فقد كان احتكاكه بالعلماء ومجالسته لهم، أثر بالغ في شخصيته فراح ينهل العلم من مشارب مختلفة جعلته ملما بالمعرفة، منكبا على فهمها واستيعابها، وما لبث أن عاد إلى بنطيوس ليشد الرحال مرة أخرى إلى قسنطينة، لما كانت تزخر به من جهابذة العلماء آنذاك فالتقى بعلمائها وتدارس معهم وأخذ عنهم، بعدها رجع إلى بنطيوس واستقر بها وجعل من الزاوية التي أسسها جده "محمد بن عامر" مدرسة علمية ذات إشعاع علمي ساطع نوره في

(1) - حمدادو بن عمر، تراث الشيخ عبد الرحمن الأخضري من خلال بعض خزائن المخطوطات والمكتبات، موقع الشهاب، http://www.chihab.net بتصرف يسير.

(2) - عبد الرحمن الأخضري، شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة فنون، حمدادو بن عمر: مرجع سابق.

الآفاق؛ حيث اعتكف على التدريس وتلقين دروس العلم للطلبة وتخريج العلماء؛ فكانت بحق أكبر مدرسة علمية يشيدها الشيخ عبد الرحمن الأخضري وتجلب أنظار العديد من طلاب العلم، فراحوا يتوافدون من كل فج عميق من بقاع القطر، فكانت تصله الوفود الكثيرة فمثلا من نواحي: وادي ريغ (بضواحي المغير) من جهة الجنوب ومن قسنطينة ونواحيها، وكل من كانت له رغبة في تحصيل العلم .

وكما تذكر كتب التراجم أن للشيخ - رحمة الله عليه - خلوات معدودة بالجبال القريبة من بلدته، فقد كانت دافعا أساسيا لتأليف عدد من المؤلفات كالدرة البيضاء التي ألفها بجبل أحمد حدو، وأتم شرح علم البيان من كتابه الجوهر المكنون بجبل عياض، حيث نجده يقول في شرحه: "وكان الفراغ من هذا الفن عشية الجمعة المباركة آخر يوم من ربيع الثاني عام اثنين وخمسين وتسعمائة ببعض بلاد جبل عياض".[1]

شيوخه وتلاميذه:

لعل من أشهر المشايخ الذين تلقى عنهم الشيخ عبد الرحمن الأخضري أصول العلم وفروعه، ممن ذكرتهم مختلف كتب التراجم، نذكر:

1- جده محمد بن عامر الأخضري.[2]

2- والده محمد الصغير، وهو من المشتغلين بالعلم والتدريس، له حاشية على مختصر خليل[3] وشرح لما غمض من ألفية ابن مالك[4]، ومن العلوم التي درسها على والده الحساب والفرائض كما نص في شرحه للدرة في باب الوصايا[5].

3- أخوه الشقيق أحمد الأخضري، ومن المعلومات القليلة التي وصلت عنه أنه كان فقيهاً ورعاً زاهداً، وأنه اشتغل بالتدريس عن التأليف.[6]

4- الشيخ عبد الرحمن بلقرون: وهو رجل صالح من العلماء الزاهدين.[7]

5- الشيخ محمد بن علي الخروبي المتوفى سنة 963 هـ وهو عالم مشهور وأغلب مؤلفاته كانت مركزة على الأوراد والأذكار وعلوم التصوف.[8]

---

(1) - تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500.
(2)- تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500.
(3) - تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 162 – 163.
(4)- أبو محمد أحمد بن داود الأخضري: العقد الجوهري: 135 – 136 نقلا عن تاريخ الجزائر الثقافي 500/1.
(5)- المصدر السابق.
(6)- بوزياني الدراجي: عبد الرحمن الأخضري، العالم الصوفي، د م ن، 2009م، ط2، ص 25.
(7)- تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 498 – 500.
(8)- تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 384، 500، بوزياني الدراجي: عبد الرحمن الأخضري، ص25.

6- عمر بن محمد الكماد الأنصاري القسنطيني المعروف بالشيخ الوزان المتوفى سنة 960 هـ – 1584م، وهو من علماء قسنطينة البارزين في القرن العاشر الهجري.[1]

أما أشهر تلاميذه نذكر منهم:

1- الشيخ أبو فارس عبد العزيز بن أحمد بن مسلم الفارسي له بعض الجهود المتعلقة بمؤلفات الأخضري وقصائده، و قد كان الأخضري يرسل إليه مصنفاته لينسخها له لينشرها على تلاميذه[2]، وهو شارح كتاب "السراج في علم الفلك" لشيخه الأخضري.[3]

2- الشيخ إبراهيم قدورة.[4]

3 – الشيخ عبد الكريم الفكون- الجد المتوفى سنة 988هـ جد عبد الكريم الفكون – الحفيد - المتوفى سنة 1073هـ –.

4 – طالب من بلدة تفلفل كان ينسخ كتب الأخضري، وقد وصفه الأخضري نفسه بأنه من خاصة إخوانه وأحبته في الله.

وغير هؤلاء كثير ممن لم تحصهم كتب التراجم، إذ لا غرابة أن يكون لعالم مثل الشيخ عبد الرحمن الأخضري متضلع في فنون شتى عدد كبير من التلاميذ وطلبة العلم حتى ولو لم تفصح كتب التراجم عن أكثرهم ولم تحصهم عدا.

وفاته:[5]

وبعد هذا العطاء الكبير والمتنوع للشيخ عبد الرحمن الأخضري من تأليف للرجال ولعدد من المصنفات في شتى العلوم والفنون، ورحلات علمية صال وجال من خلالها من أجل تحصيل العلم، وتلك الخلوة والانعزال التي حببت إليه وكانت في بعض الأحيان سببا في تأليف العديد مصنفاته، توفي الشيخ رحمه الله بجهة "قجال"[6] بسطيف، ونقل جثمانه إلى " بنطيوس " وبها ضريحه.[7]

---

(1)- " العقد الجوهري: 137 – 138 نقلا عن تاريخ الجزائر الثقافي.

(2)- بوزياني الدراجي: الأخضري العالم الصوفي، ص 26.

(3)- تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 151.

(4) - حمدادو عمر، مرجع سابق، موقع الشهاب أون لاين.

(5)- وهي الآن بلدية من بلديات ولايات سطيف على طريق باتنة، تبعد بحوالي 13 كلم عن عاصمة الولاية.

(6)- بوزيان الدراجي: الأخضري، ص 47.

(7)- وهناك من رجح وفاته في سنة 953هـ كالدكتور أبو القاسم سعد الله في تاريخ الجزائر الثقافي، وبوزيان الدراجي في كتابه الأخضري العالم الصوفي ص 14، بناء على احتمال التصحيف في قول الشيخ عبد الرحمن الأخضري "في إحدى وثلاثين" بدل ثمانين، مستندين بعدم وزن البيت الشعري لو كانت "ثمانين"، وعلى هذا يكون عمر الشيخ حينما توفي بين 33 سنة و65 سنة، على قولي ولادته سنة 918هـ و 920هـ ووفاته بين سنتي 953هـ و983هـ، والله أعلم.

غير أن السنة التي توفي فيها في الشيخ عبد الرحمن الأخضري بدت غامضة بعض الشيء عند أكثر من ترجموا له، حتى أن بعضهم اكتفى بأن وفاته كانت في القرن العاشر الهجري، وعلى هذا الأساس نلاحظ تباينا واضحا في تحديد سنة الوفاة في جل المصادر التي ترجمت له غير أن الراجح منها هو 983هـ/1575م.. وهو ما ذهب إليه كل من حاجي خليفة والزركلي، وعادل نويهض، ومن قال بوفاته في هذه السنة استند إلى قول الشيخ في منظومته " الدرة البهية في الأجرومية":

وكان في محـــرم الحرام بدءا وختمنا لـذا النظـام

في إحدى وثمانين سنة[1] من بعد تسعمائة مستحسنة

مؤلفاته: للشيخ رحمه الله مؤلفات كثيرة جدا – مما بلغنا عن طريق من ترجم له-، تزيد عن العشرين مصنفا، بين نظم ونثر في شتى أنواع العلوم العقلية والنقلية، نذكر منها على سبيل التمثيل:

- الجوهر المكنون في الثلاثة فنون: (البلاغة والبيان والبديع).
- السراج في الهيئة: في علم الفلك.
- الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء: وهي أرجوزة في الحساب.
- زهر المطالب في علم الإسطرلاب في هيئة الأفلاك والكواكب.
- شرح السنوسية: في العقيدة.
- السلم المرونق في علم المنطق[2]: وهي قصيدة من 142 بيتا.
- منظومة في قواعد الإعراب على كتاب مغني اللبيب.
- الدرة البهية في نظم الأجرومية.
- الفريدة الغراء: وهي نظم في العقيدة.
- المنظومة القدسية: وهي نظم في آداب السلوك.
- منظومة الأخضري في الرد على المبتدعة وأحوال المخلصين وصفات القلب للموحدين.[3]
- رسالة في التحذير من البدع.
- اللامية في النبي خالد بن سنان.
- اللامية في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم.

(1)- شرحه أحمد الدمنهوري 1192هـ، المرادي: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، 75/1.

(2)- توجد منها نسخة خطية وهي عندي مصورة، في مكتبة المخطوطات في جامعة الرياض تحت رقم: 2062، تاريخ نسخها ق 13 هـ

(3) - وعليها كان العمل.

- التائية النبوية.
- مختصر في فقه العبادات: وهو موضوع كلامنا.

ثانيا- التعريف بالمتن:

متن الأخضري هو متن مختصر في فقه العبادات، قصد به مؤلفه تقريب مباحث الفقه المالكي في خصوص العبادات لعامة الناس وخاصتهم، ليشمل أهم القضايا الفقهية التي يحتاجها المتعبد من أمور دينه، وراعى فيه جانب الدقة مع الاختصار وعدم التطويل، حتى لا يصعب على المتعلم حفظه ودرسه وكذا تدريسه للناشئة وعموم الناس، ابتدأ فيه بمباحث الإيمان ففقه الطهارة فالصلاة فالسهو، دون مقدمة ليقصر ويسهل أخذه، وتراوح حجمه حدود أربعا وعشرين صفحة من الحجم المتوسط، وكتب له القبول فذاعت شهرته وانتشر بين الناس حتى كثر له الشارحون والمختصرون والناظمون والمحشون، تقريبا وتسهيلا له، كما يأتي بيان ذلك بعد حين، وقد طبع المتن عدة مرات منها طبعة الجزائر سنة 1324 هـ، ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر.[1]

ثالثا- المؤلفات حول المتن:

إن شهرة الشيخ عبد الرحمن الأخضري ومتنه في العبادات، جعلت القبول له فذاع واشتهر بين المشتغلين بالعلوم النقلية مشرقا ومغربا؛ من شنقيط إلى مصر مرورا ببلاد الجنوب، بين شارح له ومختصر وناظم له ومنتصر، نذكر منهم تمثيلا:

1- شرح صالح عبد السميع الأبي الأزهري[2] المسمى"هداية المتعبد السالك شرح مختصر الأخضري في مذهب الإمام مالك، وهو شرح أشبه بالحاشية تتبع فيه الشارح سياق المتن كلمة كلمة يشرحها مراعيا في ذلك التوسع في الشرح لكل ما يذكره صاحب المتن، مستصحبا الدليل من الكتاب والسنة للمسائل المذكورة مع نسبة الأقوال إلى أصحابها من السادة المالكية أو من أئمة الفقه، كما يذكر الخلاف في المسألة دون تطويل في ذلك، ولم يقدم له صاحبه بمقدمة يبين فيها سبب شرحه ولا منهجه فيه ولم يختمه بخاتمة إنما تتبع مسلك الشيخ رحمه الله في عدم وجود ذلك.

2- حل المسائل في شرح مختصر الأخضري بالدلائل للشيخ الحاج سعد بن عمر بن سعيد جِلْيَاتُوري الفوتي، من علماء سيقو مالي، وهو شرح لمتن العبادات للشيخ الأخضري في حوالي 120 صفحة، قام فيه شارحه ببيان مغلقات هذا المتن والتدليل لما ذهب إليه الشيخ من

(1)- صاحب كتاب "الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة أبي زيد القيرواني".

(2)- الشيخ الحاج سعد بن عمر بن سعيد جلياتوري الفوتي: حل المسائل في شرح مختصر الأخضري بالدلائل، د م ن، ص 3.

الكتاب والسنة وليبين أن هذه الكتب الفقهية ليست إلا شروحا وتفاسير لأحكام الكتاب والسنة وإجماع العلماء، وقال عن سبب تأليف هذا الشرح الموجز أنه قد وقع في زمانه من بعض المتشدقين في أعراض أئمة الفقه الذي ألفوا تلك الكتب الفقهية، ففسقوا و بدعوا وكفروا كل من يشتغل في تعلم أو تعليم تلك الكتب الدينية [1]، قال:" فعزمنا بعد تردد وإحجام وتقهقر وإقدام، لما فينا من ضعف وقصور، وعجز وفتور أن نجمع شرحا وجيزا لمختصر الأخضري للشيخ عبد الرحمن الأخضري أجزل الجواد العلي ثوابه، بعدد قليل من دلائل وفروع ومسائل نقلا عما قاله في مثلها العلماء الأوفياء، وما قرره في نظائرها المحدثون والفقهاء الأمناء، ونبين أن الكتب الفقهية ليست إلا شروحا وتفاسير لأحكام الكتاب والسنة وإجماع العلماء ..."[2] وميزة هذا الشرح أنه جمع الأدلة لكل المسائل التي ذكرها الأخضري من دون تطويل.

3- المورد العنبري على المنظومة المسماة بالعبقري في حكم السهو في الصلاة لمؤلفه السيد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي عمر التواتي التلاني الشنقيطي، وهو تعليق على منظومة العبقري في نظم سهو الأخضري للشيخ العلامة محمد بن أب بن حميد بن عثمان بن أبي بكر المزمري عاش في القرن الثاني عشر للهجرة، نظمه في شهر ربيع الثاني سنة 1128هـ، في حوالي 159 بيتا، طبع طبعة ثانية على نفقة أبو عامر محمد بن أحمد [3]، في 55 صفحة من الحجم المتوسط، يقول مؤلفه أنه أجاب في تأليفه بعض الإخوان الذين سألوه تأليفا يشرح فيه نظم باب السهو للأخضري. [4]

الذي يقول في مطلعه: [5]

الحمد لله الجزيل النعم ... مرشد من عن سبيل الحق عم
ثم صلاة الله يتلوها السلام ... على رسول الله سيد الأنام
وبعد فاعلم أنني قصدت ... إنجاز ما كنت به وعدت
من نظم سهو الشيخ الأخضري ... معتذرا لكل لوذعي
من فرط جهلي وقصور فهمي ... وخطرات لا تزال تهمي

إلى أخر الأبيات في هذا النظم الجليل التي يقول فيها: [6]

نظمي المسمى العبقري في شهر ... مولد سيد الورى الأغر
سنة عشرين يليها ألف ... ومائة مع ثمان تقف

(1)- المرجع السابق: ص 4.
(2)- موجودة نسخة منه بزاوية كنته بأدرار.
(3)- عبد الله بن أحمد بن آب: المورد العنبري على المنظومة المسماة بالعبقري، ط 2، دت، ص 2.
(4)- المرجع السابق: ص 3.
(5)- المرجع السابق: ص 50.
(6)- الأخضري: متن العبادات، ص 13.

أبياته الجم جذاها الميمون ... قل مائة وتسعة وخمسون
به انفع اللهم من قراه ... ومن بناظر الرضا رآه
وحطه من شر حسود باغي ... وءافل نور حجاه طامس
وناظر له بعين السخط ... وزاعم الخطايا وهو المخطي
واغفر لنا واغفر لوالدينا ... واغفر لمن علمنا آمينا
بجاه أحمد الوجيه المصطفى ... ذي المجد والقدر العظيم والوفا
صلى وسلم الإله ذو الجلال ... عليه والأزواج والصحب والآل

4- وللشيخ عبد الله بن محمد بن آب، نظم لباب السهو، يقع في مائة وتسعة وخمسين (159) بيتا سماه"العبقري في نظم سهو الأخضري"، ولم أقف عليه.

وهناك شروح أخرى لهذا المتن نذكر منها:

5- شرح عبد اللطيف المسبح المسمى"عمدة البيان في عروض الأعيان".

6- شرح عبد الكريم الفكون – الجدّ- المسمى" الدرر على المختصر".

7- شرح أحمد بن يعقوب وهو شرح لطيف ناسخه إبراهيم الزقاق سنة 1160هـ.

8- نظم متن الأخضري للعلامة عبد الله بن أحمد بن الحاج حمى الله القلاوي الشنقيطي ت 1208هـ، وهو في 277 بيتا شعريا، طبع في دار ابن حزم بيروت الطبعة الأولى 1430 هـ أشرف على تحقيقه أمين محمد المصطفى عبد الصمد.

رابعا- متن الأخضري: عرض مضموني.

1 - في المقدمة بدأ بفصل الإيمان وبما يجب على المكلف معرفته من أمور تصحيح الإيمان والعقائد كما هو دأب السادة المالكية في مصنفاتهم، ثم عرج إلى ما يتعلق بالآداب الإسلامية وأنواعها، وما يجب عليه من ترك المحرمات ونحوها؛ من كذب وغيبة ونميمة وكبر وعجب ورياء وسمعة وحسد وبغض وهمز ولمز ورؤية فضل على غير، ... والتوبة وشروطها، وحفظ الجوارح وبعدها عما لا يليق بها، خاتما مقدمته الموجزة بالدعاء بالتوفيق و اتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم وطلب شفاعته.

2 - فصل الطهارة وفيه تقسيم الطهارة لطهارة الحدث وطهارة الخبث، ثم النجاسة وشروط إزالتها، ثم الوضوء وفرائضه وسننه وفضائله ونواقضه وما لا يجوز دون وضوء كصلاة وطواف ومس مصحف إلا لتعليم.

وبعدها بدأ في الحديث عن الغسل وما يتعلق به من فرائض وسنن وفضائل معرجا على موجباته.

ليدخل في الحديث على التيمم بفرائضه وسنن ونواقضه.

3 - فصل الحيض: ويبدؤه بتقسيم النساء في أحواله إلى ثلاثة أقسام: مبتدأة ومعتادة وحامل بدأ في بيان تقدير أيام الحيض لهن، مع التأكيد على ما لا يحل للحائض فعله من صلاة وصوم وطواف ومس مصحف ودخول مسجد، وبيّن أن عليها قضاء الصوم دون الصلاة، وأن الزوج لا يحل له إتيانها وفق ما قررت الشريعة.

4 - فصل النفاس: فبعد تمام حديثه عن الحيض وما يتعلق به دلف لبيان ما يتعلق بالنفاس لشبهه بالحيض فيجري فيه ما جرى في الحيض، فبين أكثر مدته وجعلها ستين يوما، وبين أحوال انقطاع الدم عن المرأة وعودته إليها.

5 - بعد تمامه من الحديث عن الطهارة وما يتعلق بها بدأ بالحديث عن الصلاة وأول ما يتعلق بها هو دخول وقتها، فبدأ بسرد أوقات الصلوات المفروضات مبتدئا بصلاة الظهر كونها أول صلاة، وبين أن وقتها المختار من زوال الشمس إلى آخر القامة، وأكمل سائر أوقات الصلوات الأخرى مبينا وقتها الاختياري ووقتها الضروري؛ مبينا عظم ذنب مؤخر الصلاة عن وقتها بلا عذر شرعي، مع بيانه لوقت نهي صلاة النوافل من بعد صلاة الصبح إلى ارتفاع الشمس، وبعد صلاة العصر إلى صلاة المغرب، وبعد طلوع الفجر، وعند جلوس الإمام على المنبر وبعد الجمعة حتى يخرج من المسجد وفق ما عليه السادة المالكية.

6 - بعد تمام سرد أوقات الصلوات والى بالحديث عن شروط الصلاة، فعقد فصلا لذلك فقال:" فصل في شروط الصلاة"، وأولها الطهارة بنوعيها، طهارة الحدث وطهارة الخبث من البدن والثوب والمكان وستر العورة واستقبال القبلة وترك الكلام وترك الأفعال الكثيرة، ليعود للحديث عن العورة مبينا بالتفصيل عورة الرجل وعورة المرأة وما يجب ستره، مع بيان حال التعرض للنجاسة؛ مؤكدا على حرمة تأخير الصلاة لعدم الطهارة، خاتما هذا الفصل بحكم إخطاء القبلة وإعادة الصلاة في الوقت.

7 - في هذا الفصل بدأ بسرد فرائض الصلاة مبتدئا بنية الصلاة المعينة، فتكبيرة الإحرام فالقيام لها فالفاتحة فالقيام لها فالركوع فالرفع منه فالسجود على الجبهة فالرفع منه، والاعتدال والطمأنينة والترتيب بين فرائضها، فالسلام فالجلوس الذي يقارنه. ليستدرك في خاتمة الفرائض أن النية يشترط فيها المقارنة لتكبيرة الإحرام.

- وبعد الفرائض بدأ بتفصيل سنن الصلاة سنة سنة، مبتدئا بالإقامة وخاتما بالسترة لغير المأموم وقال أن " أقلها غلظ رمح، وطول ذراع طاهر ثابت غير مشوش".[1]

- وبعد السنن يأتي حديثه عن فضائل الصلاة: وعدّها فضيلة فضيلة بادئا برفع اليدين

1 - متن العبادات ص 14.

عند تكبيرة الإحرام حتى تقابلا الأذنين، خاتما ببيان ما يكره من الالتفات في الصلاة وتغميض العينين والبسملة والتعوذ في الفريضة مع تجويزهما في النفل، ... إلى غير ذلك من المكروهات.

8 - وفي فصل عقب فصول شروط الصلاة وفرائضها وسننها وفضائلها خصه للخشوع في الصلاة، وبيّن أن للصلاة نورا عظيما تشرق في قلوب المصلين لا يناله إلا الخاشعون، ليبين أن الصلاة ليست عملية آلية، إنما هي استحضار للقلب مع الخشوع والتدبر في كل حركة وكلمة فيها، ويحسن بنا نقل كلامه هنا لبلاغته وحسن تأثيره في القلوب، قال رحمه الله:" للصلاة نور عظيم تشرق في قلوب المصلين، ولا يناله إلا الخاشعون، فإذا أتيت إلى الصلاة ففرغ قلبك من الدنيا وما فيها، واشتغل بمراقبة مولاك الذي تصلي لوجهه، واعتقد أن الصلاة خشوع وتواضع لله سبحانه، بالقيام بالركوع والسجود، وإجلال وتعظيم له، بالتكبير والتسبيح والذكر، فحافظ على صلاتك فإنها أعظم العبادات، ولا تترك الشيطان يلعب بقلبك ويشغلك عن صلاتك حتى يطمس قلبك ويحرمك من لذة أنوار الصلاة، فعليك بدوام الخشوع فيها فإنها تنهى عن الفحشاء والمنكر؛ بسبب الخشوع فيها فاستعن بالله فإنه خير مستعان".[1]

9 - وفي فصل موال لفصل الخشوع في الصلاة تحدث فيه عن القيام للصلاة وما يجب على القادر من ذلك وما لا يجب على غير القادر لذلك، وفصل الحديث في أحوال الاستناد في الصلاة مع القدرة و عدمها، وصلاة العاجز على الجنب الأيمن فإن لم يقدر فعلى الأيسر فإن لم يقدر فعلى ظهره، وختم هذا الفصل بأن النافلة يجوز على القادر على القيام أن يصليها جالسا، وله نصف أجر القائم، ويجوز أن يدخلها جالسا ويقوم بعد ذلك، أو يدخلها قائما ويجلس بعد ذلك؛ إلا أن يدخلها بنية القيام فيها، فيمتنع جلوسه بعد ذلك.[2]

10 - أما الفصل الأخير في الصلاة فخصصه لقضاء الفوائت، وأكد فيه على وجوب قضاء ما في الذمة من الصلوات، ولا يحل التفريط فيها، ويجب قضاؤها على نحو ما فاتته، إن كانت حضرية قضاها حضرية، وإن كانت سفرية قضاها سفرية ... إلى غير ذلك من أحكام الفوائت، ليختم فصل الفوائت بالتذكير بعدم جواز التنفل لمن عليه فوائت بصلاة ضحى، أو قيام رمضان، مع جواز الشفع والوتر والفجر والعيدين والخسوف والاستسقاء، مبينا أن من نسي عدد ما عليه من القضاء صلى عددا لا يبقى معه شك.

11 - وخاتمة هذا المتن كانت بباب في سجود السهو: وهو باب طويل مقارنة مع ما سرده المؤلف في الفصول السابقة المتعلقة بالطهارة والصلاة، فابتدأ هذا الباب ببيان سنية سجود السهو، مع التفصيل في أحكام النقصان من الصلاة والزيادة فيها، والنقصان والزيادة معا،

---

1 - متن العبادات: ص 15.

2 - أغلب مؤلفات الشيخ عبد الرحمن الأخضري كانت استجابة لتقريب مختلف العلوم العقلية والنقلية للطلاب، قصد تسهيلها عليهم وهذا ما يبدو في بعض المنظومات التي ألفها في النحو والأدب والمنطق والحساب والفلك والسيرة وفقه العبادات.

ونسيان السجود القبلي حتى التسليم، ونسيان السجود البعدي، ونقصان الفريضة لا يجزيه السجود، ونقصان الفضائل لا سجود فيها، والقبلي لسنتين، والسنة الواحدة لا سجود فيها إلا السر والجهر، والكلام سهوا فيه سجود بعدي، وهو لمن سلم من ركعتين ساهيا، والزيادة في الصلاة بركعة وركعتين ففيها بعدي، مع بطلان من زاد مثل الصلاة، والشك في النقصان نقصان، وحال من عليه وسوسة، ولا سجود لمن جهر في القنوت أو زاد السورة في الركعتين الأخيرتين، والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم- في الصلاة، ونعاس المصلي وأنين المريض، ومن وقف في القراءة ولم يفتح عليه، ومن جال فكره في أمور الدنيا دون مبالغة، ومن دفع الماشي بين يديه، وغلبة القيء، كل ذلك لا سجود فيه.

ليذكر بعدها بأن سهو المأموم يحمله الإمام، ومن سها عن الركوع أو السجود أو زوحم عليهما حتى قام الإمام أو رفع، وطمع في إدراك الإمام، تبع الإمام وقضى ما عليه، ومن جاءته عقرب أو حية فدفعها فلا شيء عليه إلا أن يبالغ أو يتحول عن القبلة.

وبعد هذا عرج إلى تفصيل أحوال سهو المسبوق، وعاد للحديث عن نسيان الركوع وتذكره في السجود، ونسيان السجود وتذكره في بعد القيام.

وبين أن السهو في صلاة القضاء كالسهو في صلاة الأداء، والسهو في النافلة كالسهو في الفريضة، ومثل لبعض الحالات في النسيان في النافلة كنسيان الفاتحة، أو السورة، أو ركن كالركوع والسجود وفصل في كل ما يقول.

بعد ذلك شرع في بيان سهو الإمام بالزيادة والنقصان فعلى مأمومه التسبيح به، وعليه متابعته بعد تسبيحه به إن قام الإمام من ركعتين، وأتم الشيخ الأخضري تفصيل كل أحوال سهو الإمام وحال مأمومه معه في ذلك كله.

خامسا- ملامح عامة من منهج الأخضري في متن العبادات:

1- قيامه بتقسيم المتن إلى فصول، في كل فصل يتحدث عن باب معين متعلق بالطهارة والصلاة أو السهو، ومثاله: " فصل الطهارة ..."، " فصل فرائض الوضوء ..."، " فصل فرائض الصلاة ..."، وهكذا في سائر المتن.

2- إجمال المسألة ثم بيان تفصيلها ومثاله: "فصل للصلاة المفروضة سبعة أحوال مرتبة" وبدأ بتفصيل هذه الأحوال التي تؤدى عليها الصلاة من حيث القيام والاستناد والجلوس، وفي " فرائض الوضوء سبع ..." وراح يعدها فرضا فرضا، وفي فصل الحيض فإنّه عدد أنواع النساء في الحيض من مبتدأة ومعتادة وحامل وبعدها راح يسرد تفاصيل كل واحدة.

3- ورود المتن في عبارة موجزة وسهلة ومختصرة دون تطويل ممل أو اختصار مخل، ليسهل تعلمه وحفظه وتدريسه للطلبة والناشئين، بحكم توجيهه بالدرجة الأولى لطلبة العلم في

الزاوية وغيرها.[1]

4- التفصيل فيما يجب التفصيل فيه كما في باب السهو لدقته وتعدد أحواله، والإيجاز فيما يجب فيه الإيجاز كباب الحيض والنفاس، فإنه لم يطل فيهما كثيرا لوضوحها وسهولة إدراكهما.

5- قلة الاستدلال وندرته في المتن في جميع مباحثه باعتباره متنا مختصرا لا يراد به الطول، إلا في موضع واحد حينما تحدث عن حرمة طلب رضى المخلوقين بسخط الخالق، فإنه استدل بقوله تعالى:" والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين "[2]، وبحديث النبي ﷺ: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ".[3]

6- بيان ما قد يشتبه على المتعلم معرفته من مسائل تتعلق بالعبادة، كقوله في فصل سنن الغسل:" غسل صماخ[4] الأذن، وهي الثقبة الداخلة في الرأس ...".

7- خلو المتن من إيراد الخلاف الفقهي في مسائل العبادات سواء داخل المذهب أم بين المذاهب الأخرى؛ تيسيرا على الدارس وعدم شغله بالتطويل في مسائل الخلاف.

8- إبداء الأظهر فيما يظهر من خلاف، ومثاله في مسألة تكرر قراءة الفاتحة في سجود السهو قال:" ومن كرر الفاتحة ساهيا سجد بعد السلام، وإن كان عامدا فالظاهر البطلان...".[5]

خاتمة البحث:

وبعد هذا العرض الموجز لمتن العبادات للشيخ عبد الرحمن الأخضري والتعريف بهما نخلص للنتائج الآتية:

1- سورة التوبة: الآية 62.

2- رواه الإمام أحمد بلفظ " لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَل" عن علي رضي الله عنه، 47/3، أما بهذا اللفظ فقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه 546/12 عن الحسن، وأصل الحديث في الصحيحين، فقد أخرجه الإمام البخاري، كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، 86/9، والإمام مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، 3/ 1469.

- متن العبادات: ص 3.

3- جاء في لسان العرب لابن منظور:" الصِّماخُ من الأُذن الخرقُ الباطن الذي يُفضي إلى الرأْس تميمية والسماخ لغة فيه ... والجمع أَصمخة وصُمُخٌ"، 34/3.

4- المتن: ص 18.

5 - له ترجمة في: الأعلام لخير الدين الزركلي1/ 264، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي مج1/ 165 -166، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، ترجمة رقم 293، ص110- 111، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين الذهبي 28/ 56- 57، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك 7/ 102- 104.

- لقد كان للبيئة الثقافية في بسكرة أثر في التكوين العلمي والتحصيل، للشيخ الأخضري ساهمت في إعداده وتكوينه ونبوغه في شتى الفنون والعلوم.

- وكان للنبوغ العلمي للشيخ أثر في كثرة الآخذين عنه وتعددهم، مع كثرة التأليف في شتى العلوم.

- حرص الشيخ رحمة الله عليه على تعليم الناس وتوعيتهم بأمور دينهم، وتجلى ذلك من خلال اتخاذ زاوية جده لتفقيه الناس وتعليمهم، وتقريب مسائل العبادات من خلال هذا المختصر والمنظومات الأخرى له في شتى الفنون.

- نهج الشيخ في مختصره منهج السادة المالكية في تقريب مسائل أصول الدين تثبيتا للعقائد، ومن ثم تلقين الناس أمور العبادات.

- كما راعى في متنه جانب تقصير العبارة وإيجاز اللفظ حتى لا يطول على الدارسين ويصعب أخذه.

- رتب أبواب المتن كما هو مألوف ترتيب مؤلفات المالكية، بدءا بأبواب الإيمان، ثم أبواب الطهارة، ثم تفاصيل الصلاة ...

- يظهر من خلال المتن أن الشيخ رحمه الله لم يكمل متنه لعارض من العوارض، أو أنه قصد ذلك تسهيلا على الناس وتجنبا للتطويل.

- كما أنه لم يقدم لهذا المتن بمقدمة وكأنه راعى بيان ما يجب على المكلف معرفته أولى من كل كلام لهذه المناسبة.

- تعدد المؤلفات وتنوعها حول هذا المتن زادته شهرة وذيوعا، ذيوع صاحبه وشهرته في مختلف أنواع الفنون.

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير أن ينفعنا بهذا المتن الجليل، ويثقل موازين صاحبه يوم الدين، ويختم بالصالحات أعمال المتقين، وصل اللهم وبارك على سيد الأولين والآخرين، وعلى من استن بسنته إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

جهود الإمام الداودي في خدمة المذهب المالكي
من خلال شرحه على البخاري

بقلم

أ/خريف زتون

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد: فإنَّ من العلماء البارزين الذين أنجبتهم بلادنا الجزائر، وكان لهم عظيم الأثر في العلوم الإسلامية سواء بما خطته أيديهم من مؤلفات قيمة، أو بما تخرّج على أيديهم من جحافل طلاب العلم: إمامنا أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي المالكي المسيلي الجزائري ت402هـ.

والقارئ لشروح "صحيح البخاري" كفتح الباري، أو عمدة القاري، أو شرح ابن بطال،... أو غيرها من الشروح التي توالت بعده، يواجهه كمٌّ هائل من النصوص المنقولة عنه، سواء فيما يتعلق بالجوانب الحديثية الإسنادية، أو فيما يتعلَّق بشرح المتون كغريب الحديث، أو تفسير التراجم، أو الجمع والتوفيق بين الروايات المختلفة، أو الاستنباط الفقهي... وغير ذلك.

وهذا الواقع يجعلنا نتساءل عن هوية هذا العلم، وعن تفاصيل حياته، ومختلف مراحل طلبه للعلم، وعن شيوخه الذين نهل من علمهم، وعن عوامل نبوغه،...، وهكذا.

كما يدعونا للتساؤل حول سمات منهجه الذين اعتمده في شرحه لـ"صحيح البخاري"، وهل كان في شرحه متأثرا بغيره سائرا على نهجه، أم مبدعا متفنِّنا.

كما يدعونا للتساؤل أيضا عن مدى إسهامه في خدمة مذهبه المالكي من خلال شرحه للبخاري، وهل كان مقلدا صرفا يدور مع مذهبه حيث دار، أم له اختيارات واجتهادات خالفت مذهب مالك؟. هذه الأسئلة وغيرها حاولت أن أجيب عليها في هذا العرض المختصر، والله المستعان، وعليه التكلان، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المبحث الأول: التعريف بالإمام أحمد بن نصر الداودي.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونشأته[1].

هو الإمام العلامة الجزائري: أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، المسيلي، الأسدي، الأموي، الطرابلسي، التلمساني، من أئمة المالكية بالمغرب الإسلامي.

لم تستوعب كتب التراجم تفاصيل حياته، فما ذكرت على وجه الجزم تاريخ ميلاده، ولا مكانه، إلا ما ذكره القاضي عياض من أنَّ أصله من المسيلة، وقيل من بسكرة، حيث قال في ترجمته: «أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، الأسدي، من أئمة المالكية بالمغرب، والمتسعين في العلم، والمجيدين للتأليف، أصله من المسيلة، وقيل من بسكرة... »[2]، وممن نسبه إلى المسيلة ابن خير الإشبيلي ت575هـ حيث قال: «أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الفقيه المالكي من أهل المسيلة»[3].

وأيًّا كان مكان مولده المسيلة - التي جزم بها القاضي عياض-، أو بسكرة، فإن إمامنا الداودي جزائريُّ المولد والنشأة.

وأما تفاصيل نشأته الأولى، وبداية طلبه للعلم، فإن كتب التراجم شحَّت علينا بما يشفي الغليل منها، واكتفت بإشارات يفهم منها أنَّ الداودي ولد بالمسيلة، وقضى بها بدايات حياته، وطلبه للعلم، وأنه لم يخرج منها إلى طرابلس حتى صار له فيها تلاميذ، ففي ترجمة أحد تلامذته وهو: أحمد بن محمد بن عبيدة المعروف بـ"ابن ميمون" أنه سمع من أبي جعفر بالمسيلة.

ومن مسقط رأسه المسيلة انتقل إمامنا الداودي إلى طرابلس والتي صار ينسب إليها، وبها ألَّف كتابه "النامي في شرح الموطأ"، ثم انتقل منها إلى تلمسان، والتي استقرَّ بها إلى وفاته[4].

المطلب الثاني: شيوخه.

لم تذكر كتب التراجم التي ترجمت لإمامنا الداودي شيئا عن شيوخه الذين تخرَّج على أيديهم، بل إنها تكاد تجمع على أنَّه نشأ عصاميا، لم يكن له شيوخ تتلمذ عليهم، بل إنه أدرك العلم وحده، ونبغ فيه بواسطة اجتهاده ودرسه، حتى عدَّ بعض الباحثين ذلك منقبة له تقدِّمه على غيره.

قال محمد بن محمد مخلوف: «...لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور، وإنما وصل

---

1 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك 7/ 102- 104.

2 - الفهرست: ص76.

3 - ينظر: شجرة النور الزكية ص111، والديباج المذهب 1/ 165.

4 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ص111.

بإدراكه وذكائه... »[1]، وقال ابن فرحون المالكي ت799هـ: «...وكان درسه وحده، ولم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور، وإنما وصل بإدراكه»[2].

وهذه النصوص لا يفهم منها أنه لم يكن له شيوخ مطلقا، وإنما دلَّت على أنَّ أكثر علمه تلقَّاه عن علماء مغمورين لم يكونوا على قدر كبير من الشهرة والبروز، أو وصل إليه باجتهاده وفهمه وعصاميته. ويغلب على الظن أنَّ صاحبي النصين السالفين قد تأثرا بما ذكره القاضي عياض عن الداودي من أنَّ معاصريه من أهل القيروان أطلقوا عليه هذا الوصف في معرض ردِّهم عليه عندما أنكر عليهم مقامهم مع العبيديين، فقد قال: «... وبلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد، وبقاءهم بين أظهرهم، وأنه كتب إليهم مرَّة بذلك. فأجابوه: أسكت لا شيخ لك،- أي لأنَّ درسه كان وحده، ولم يتفقَّه في أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل إلى ما وصل بإدراكه، ويشيرون أنه لو كان له شيخ يفقِّهه حقيقة الفقه لعلم أنَّ بقاءهم مع من هناك من عامة المسلمين تثبيت لهم على الإسلام، وبقية صالحة للإيمان، وأنهم لو خرج العلماء عن إفريقية لتشرَّق من بقي فيها من العامَّة الألف والآلاف فرجَّحوا خير الشرَّين...»[3].

ومما يؤكد أنَّ الداودي كان له شيوخ تخرَّج على أيديهم ما يلي:

1- ما ذكره القاضي عياض في ترجمة أبي بكر بن عبد الله بن أبي زيد، حيث قال: «أبو بكر ابن عبد الله بن أبي زيد، ولد الشيخ أبي محمد، كانت له ولأخيه عمر بالقيروان مكانة جليلة بأبيهما وتقدمهما، وولي القضاء بالقيروان...وقد رويت عنه كتب أبيه، وكان أدركه صغيرا، وكتب أحمد بن نصر الداودي عنهما، ولم يكن بالطائل المعرفة... »[4].

2- ما ذكره ابن مخلوف، أن الداودي تفقَّه على أبي سليمان ربيع القطان بن عطاء الله القرشي، ولازمه، وهو الإمام الفقيه الجامع بين العلم والعمل، لسان إفريقية في الزهد والرقائق والأدب والشعر، مات في جهاد بني عبيد سنة 333هـ[5].

3- ما ذكره – أيضا- في ترجمة أبي إسحاق، إبراهيم بن عبد الله الزبيري المعروف بـ"القلانسي"، حيث قال: «...هو الفقيه العالم بالكلام، الإمام الكامل، والرجل الصالح الفاضل، وروى عنه: أبو إبراهيم بن سعيد، وأبو جعفر الداودي، وجماعة، له تآليف حسنة منها: كتاب في الإمامة والردّ على الرافضة ت359هـ»[6].

4- ما ذكره أبو عبد الله، محمد بن عبد الله القضاعي في ترجمة: إبراهيم بن خلف

1 - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: 1/ 166.
2 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك: 1/ 497.
3 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك: 2/ 37.
4 - شجرة النور الزكية: ص83.
5 - المصدر نفسه: ص94.
6 - التكملة لكتاب الصلة: 1/ 132 رقم 336.

الأندلسي، فقد قال: «روى عنه: أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي»[1].

وهكذا يتبيَّن لنا أنَّ الداودي كان له شيوخ- على قلتهم وعدم شهرتهم- تعدَّدت مشاربهم وتخصُّصاتهم، فمنهم: الفقيه، والقاضي، واللغوي، المتكلم،... وصاحب التصانيف الحسنة،... وهو ما استفاد منه، وانعكس في شخصيته العلمية القوية، وتصانيفه الفائقة.

المطلب الثالث: تلاميذه.

مما يعكس المكانة العلمية التي احتلَّها الإمام الداودي كثرة تلاميذه الذين حفلت بهم كتب التراجم، ومنهم:

1- أبو عبد الملك البوني[2].

2- أبو عمر، أحمد بن أبي عمر بن أبي زيد ت460 هـ[3].

3- أبو عمر، أحمد بن سعيد بن علي الأنصاري القناطري ت428هـ[4].

4- أبو بكر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن سعيد القيسي ت429هـ[5].

5- أبو العباس، أحمد بن أيوب بن أبي الربيع الإلبيري ت432هـ[6].

المطلب الرابع: مصنَّفاته.

تنوَّعت آثار الإمام الداودي ومصنفاته، فشملت الفقه، وأصوله، والعقيدة، والحديث وشروحه، ... ولا شكَّ أنَّ ذلك يثبت مكانة الرجل العلمية ورسوخ قدمه في هذه الفنون جميعا، ومن مؤلفاته:

1- كتاب الإيضاح في الردِّ على القدرية – وهو كتاب مفقود-[7].

2- كتاب النامي في شرح الموطأ[8]، وهذا الكتاب ألَّفه في طرابلس قبل انتقاله إلى تلمسان، قال ابن فرحون: «...كان بطرابلس، وبها أصَّل كتابه في شرح الموطأ»[9].

3- كتاب النصيحة في شرح البخاري – وهو كتاب مفقود- [10]، وهذا الكتاب وإن كان

---

1 - الديباج المذهب ص166.

2 - شجرة النور الزكية: ص116.

3 - الصلة: 1/ 14

4 - المصدر نفسه: 1/ 15

5 - المصدر نفسه: 1/ 16، وللاستزادة ينظر: مقدمة تحقيق كتاب "الأموال للداودي" ص 37- 40 للمحقق: رضا محمد سالم شحاده، فقد أحصى له 19 تلميذا.

6 - ترتيب المدارك: 7/ 102.

7 - الديباج المذهب ص166، وشجرة النور الزكية ص111.

8 - الديباج المذهب 1/ 165- 166.

9 - الديباج المذهب ص166، وشجرة النور الزكية ص111. وكشف الظنون 1/ 541.

10 - كشف الظنون: 1/ 541.

مفقودا، إلا أنَّ اعتماد كتب شروح البخاري عليه أسهم في حفظ الكثير من نصوصه، وخاصة "فتح الباري"، و"عمدة القاري" لابن حجر العسقلاني، وبدر الدين العيني.

وقد اختلف المترجمون في أوَّل من شرح صحيح البخاري، هل هو إمامنا الداودي؟ أم الخطابي ت388هـ في كتابه "أعلام السنن"، أو "أعلام الحديث"، فذهب البعض إلى تقديم الخطابي معتمدين على أسبقيته في الوفاة، حيث تأخَّرت وفاة الداودي إلى سنة 402هـ، كما اعتمدوا على تقديم حاجي خليفة كتاب الخطابي حيث ذكره أولا- في معرض حديثه عن شروح البخاري- ثم ثنى بكتاب الداودي[1]، وأنت ترى أنَّه ليس في هذا ما يصلح دليلا على تقديم أحد الكتابين على الآخر، ذلك أنَّ الأسبقية في الوفاة لا تعني بالضرورة الأسبقية في التأليف، فكم من كتاب استغرق مؤلفه في تصنيفه عقودا! ثم إنَّ الإمامين الخطابي والداودي متعاصرين لم يفصل بين وفاتيهما سوى 14سنة، وأغلب الظنِّ أنَّ شهرة الخطابي كانت دافعا إضافيا للقول بأسبقيته.

4- الواعي في الفقه – وهو كتاب مفقود-[2].

5- كتاب الأموال – طبع بدار الكتب العلمية بتحقيق: رضا محمد سالم شحاده 1429هـ 2008م-.

6- كتاب البيان –مفقود-[3].

7- كتاب الأصول – مفقود- [4].

8- كتاب الأسئلة والأجوبة في الفقه- لا يزال مخطوطا بجامع الزيتونة- [5].

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه.

ورد في كتب التراجم الكثير من النصوص في الثناء على الداودي والتنويه بمكانته العلمية، وسعة علمه، وتعدُّد فنونه، ورسوخ قدمه في اللغة العربية، والفقه وأصوله، وأشادت بحسن تصنيفه وأسبقيته فيه، ومن ذلك:

1- قال عنه القاضي عياض: «أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي من أئمة المالكية بالمغرب، والمتسعين في العلم، المجيدين للتأليف... »[6].

2- وقال ابن فرحون: «... وكان فقيها فاضلا متقنا، مؤلفا مجيدا، له حظ من اللسان،

1 - الديباج المذهب ص166، وشجرة النور الزكية ص111.

2 - ترتيب المدارك: 1/ 497.

3 - المصدر نفسه.

4 - مقدمة تحقيق كتاب الأموال ص34.

5 - ترتيب المدارك 1/ 497.

6 - الديباج المذهب 1/ 165- 166.

والحديث والنظر... »[1].

3- قال الشيخ محمد بن محمد مخلوف في ترجمته: «... أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي الطرابلسي، الإمام الفاضل العالم المتفنّن، الفقيه، له حظ من اللسان والحديث والنظر، ... »[2].

4- قال الذهبي: «أحمد بن نصر، أبو جعفر الأزدي الداودي المالكي كان بأطرابلس المغرب فأملى بها كتابه في شرح الموطأ، ثم نزل تلمسان، الفقيه، وكان ذا حظ من الفصاحة والجدل»[3].

المطلب السادس: وفاته.

ذكرت كتب التراجم أنَّ وفاة العلامة أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي كانت بتلمسان في الجزائر سنة 402 هـ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن فرحون فقد جعل وفاته سنة 440هـ، قال ابن فرحون: «توفي بتلمسان سنة ثنتين وأربعمائة، وقبره عند باب العقبة»[4].

المبحث الثاني: ملامح من منهج الداودي في شرحه على البخاري.

المطلب الأول: الدراسة الإسنادية: أخذ عمل الداودي المتعلق بالجوانب الإسنادية في "صحيح البخاري" عدة مظاهر، ومنها:

أولا: ضبط الأسماء المهملة الواردة في الحديث: وسواء كان هذا الإبهام والغموض في الأسماء الواردة في سند الحديث، أو في متنه، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: -قال الإمام البخاري في: كتاب مناقب الأنصار، "باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة" حدثنا سليمانُ بن حرب، حدثنا شعبةُ، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله ﷺ، قال: "قرأ النبي ﷺ النجم فسجد،... الحديث".

وهذا الحديث جاء فيه اسم الصحابي مبهما- عبد الله-، فلا يُدرى أيُّ العبادلة هو؟ وهذا من المبهمات[5] في سند الحديث- ولإزالة هذا الإبهام والكشف عن هوية الراوي الأعلى في هذا الحديث، قال ابن حجر: "عبد الله المذكور هو: ابن مسعود جزما"، ثم استأنس فيما ذهب إليه بما قرَّره الإمام الداودي، فقال: "... وذكر ابن التين أنَّ الداودي قال: الظاهر أنَّه عبد الله بن مسعود، لأنهم في الأكثر إنما يطلقون عبد الله غير منسوب عليه"، ثم تعقَّب ابن حجر مستند الداودي قائلا: "... قلت: وليس ذلك مطَّرِدا وإنما يُعرف ذلك من جهة الرواة، وبَسْطُ ذلك مقرَّر

1 - شجرة النور الزكية ص110.
2 - تاريخ الذهبي: 57/28.
3 - الديباج المذهب 1/ 166.
4 - ذكر ابن حجر أنَّ الخطيب البغدادي ألَّف فيه كتابا حافلا سمَّاه "المجمل لبيان المهمل".
5 - فتح الباري: 7/ 202 -203.

في علوم الحديث..."[1].

المثال الثاني: روى البخاري بسنده – في كتاب الهبة، باب الهدية للمشركين...،- عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: "قدمتْ عليَّ أمي وهي مشركة...الحديث".

وهذه الرواية ورد فيها اسم أم أسماء مبهما، وهو ما استفاده ابن حجر من رواية أخرجها ابن سعد، وأبو داود الطيالسي، والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير،... وجاء فيها قدمت قتيلة بنت عبد العزَّى بن سعد من بني مالك بن حِسْل...الحديث".

ثم ذكر ابن حجر ضبط الداودي لاسمها وتوجيهه، فقال: "...وأما قول الداودي: إنَّ اسمها أم بكر، فقد قال ابن التين: لعله كنيتها..."[2].

ثانيا: الحكم على الأحاديث: لقد مارس الداودي في شرحه على البخاري الحكم على الأحاديث والمرويات، وأطلق أحكاما كثيرة عليها، وهو ما حفلت به النصوص المنقولة عنه في "الفتح" ومنها: "الإسقاط فيه من البخاري"، "هذه الرواية وهم"، "ذِكْرُ العصر هنا وهم"، "هذا اللفظ غير محفوظ"، "وجزم الداودي بأن ذلك مدرج"، "قوله: ابن عفراء غير محفوظ"، "هذا وهم من الراوي"، "وكأنَّ راوي هذا الحديث ركَّب شيئا على غير أصله"،... وهكذا، فقد أبدى الداودي آراءه في الحكم على الأحاديث مؤكدا بذلك رسوخه في الصناعة الحديثية، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: أخرج البخاري في كتاب التوحيد، "باب كلام الربِّ مع أهل الجنة" بسنده عن أبي هريرة ﷺ أنَّ النبي ﷺ كان يوما يحدِّث، وعنده رجل من أهل البادية، أنَّ رجلا من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع، فقال له: أو لستَ فيما شئت،... إلى أن قال: فقال الأعرابي يا رسولَ الله لا تجد هذا إلا قرشيا، أو أنصاريا، فإنهم أصحاب زرع، فأمَّا نحن فلسنا بأصحاب زرع، فضحك رسول الله".

قال الداودي معلقا على هذا الحديث: "...قوله: "قرشيا" وهم، لأنه لم يكن لأكثرهم زرع"، ولذلك تعقبه ابن حجر قائلا: "وتعليله يردُّ على نفيه المطلق، فإذا ثبت أنَّ لبعضهم زرعا صدق قوله أنَّ الزارع المذكور منهم"[3].

المثال الثاني: أخرج البخاري في كتاب العتق: "باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده" بسنده عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحجُّ، وبرُّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك".

---

1 - فتح الباري: 5/ 275- 276.

2 - ينظر: فتح الباري 13/ 496- 497.

3 - ينظر: المصدر نفسه 5/ 208- 209.

ذهب الداودي في هذا الحديث إلى أنَّ عبارة "والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحجُّ، وبرُّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك" مدرجة من قول أبي هريرة ﷺ، ووافقه في ذلك ابن بطَّال وآخرون، وهو ما نصَّ عليه ابن حجر بقوله: "...وجزم الداودي وابن بطَّال وغير واحد بأنَّ ذلك مدرج من قول أبي هريرة، ويدلُّ عليه من حيث المعنى قوله: "وبرُّ أمي"، فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أمٌّ يبرها".

وقد خالف في ذلك الخطابي والكرماني فذهبا إلى أنَّ العبارة المذكورة في الحديث مرفوعة ووجهها الخطابي بقوله: "لله أن يمتحن أنبياءه وأصفياءه بالرقِّ كما امتحن يوسف"، بينما وجهها الكرماني بقوله: "...أراد بذلك تعليم أمته، أو أورده على سبيل فرض حياتها، أو المراد أمُّه التي أرضعته".

وهذه التوجيهات لم تقنع الحافظ ابن حجر الذي تعقَّب على الكرماني قائلا: "...وفاته التنصيص على إدراج ذلك، فقد فصَّله الإسماعيليُّ من طريق أخرى عن ابن المبارك، ولفظه: "والذي نفس أبي هريرة بيده..."[1].

وهكذا يتبين لنا أنَّ الداودي مارس الصناعة الحديثية في شرحه على البخاري، وأنه كان ذا جرأة علمية، وملكة نقدية أهلَّتاه للتعقب على الإمام البخاري في بعض الروايات الحديثية، والتي منها ما جاء في تراجم البخاري معلَّقا، ومنها ما جاء في أبواب كتابه.

المطلب الثاني: موقفه من تراجم البخاري.

اصطلح المحدِّثون على إطلاق مصطلح "التبويب" على عنونة المصنِّف لأبواب كتابه بقوله: "باب كذا"، بمعنى: الباب الذي يُذكر فيه كذا وكذا، ويُطلق على هذه العناوين: التبويبات، أو التراجم. فالتراجم هي: العناوين التي يضعها المصنِّف لأبواب كتابه التي تساق فيها الأحاديث، وهي تعكس- غالبا- أصوله، وقواعده في الاستنباط، كما تتضمَّن فقهه واختياراته، وتكشف عن مدى فهمه للأحاديث، ومقدرته على استنباط الأحكام الشرعية منها.

ونظرا لما تكتسيه التراجم من أهمية بالغة، فإن المصنِّف يوليها اهتماما كبيرا، ويضمِّنُها إبداعاته كما فعل البخاريُّ الذي قيل عنه: «حوَّلَ البخاري تراجم جامعه - يعني: بيَّضَهَا - بين قبر النبيِّ ﷺ، ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين»[2].

---

1 - هدي الساري 15.

2 - ألفت كتب كثيرة في تراجم البخاري، فمنها من شرح تراجمه، ومنه من بين مناسبة التراجم لأحاديث الأبواب، ومن هذه المؤلفات: المتواري على تراجم أبواب البخاري لابن المنيِّر الإسكندراني ت683هـ، وشرح تراجم أبواب البخاري لشاه ولي الله دهلوي، وابن حجر العسقلاني، وكتاب مناسبات تراجم البخاري لبدر الدين بن جماعة ت733هـ، كما اهتم بها شراح صحيح البخاري على اختلاف بينهم في طريقة خدمتها.

ولقد اهتم العلماء اهتماما بالغا بتراجم البخاري[1]، وذلك لما تضمَّنته من فوائد علمية حديثية وفقهية، حتى قيل: "فقه البخاري في تراجمه".

وقد أولى الداودي في شرحه على البخاري التراجم عناية فائقة، وتنوَّعت آراؤه فيها، فهو أحيانا يكتفي بشرحها وبيان تأييده للإمام البخاري على ما ورد فيها، ومرَّة يعترض عليه في صياغتها مقترحا تعديلها حتى تطابق ما تحتها من أحاديث، وحينا آخر تجده يستغرب إيراد البخاري لحديث مَّا تحت ترجمة يرى أنه لا تناسب بينهما،... وهكذا، فقد مارس الإمام الداودي نقد الترجمة في شرحه، وبكيفية موضوعية ما جعل آراءه محل اهتمام شراح البخاري الذين جاؤوا من بعده، ولتوضيح ذلك نقيم الأمثلة التالية:

المثال الأول: موافقته للبخاري.

بوّب الإمام البخاري في كتاب الوصايا، على حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما "أن أباه استُشْهد يوم أحد...الحديث" بقوله: "باب قضاء الوصيِّ ديون الميت بغير محضر من الورثة".

وهذه الترجمة التي ضمَّنها البخاري ما فقهه من حديث جابر ﷺ، أيَّدها الداودي، فقال: "لا خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة أنه جائز"، ولذلك اكتفى ابن حجر في شرحه لها بإيراد رأي الداودي فيها، ومن غير تعليق عليه[2].

المثال الثاني: اعتراضه على صياغة الترجمة.

أخرج البخاري في "كتاب الأدب" بسنده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنَّ عمر ﷺ رأى على رجل حُلَّة من إستبرق، فأتى بها النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله اشتر هذه فالبسها لوَفَدِ الناس إذا قدموا عليك، فقال: إنما يلبس الحرير من لا خلاق له، فمضى في ذلك ما مضى، ثم إنَّ النبي ﷺ بَعث إليه بحلة، فأتى بها النبيَّ ﷺ فقال: بعثت إليَّ بهذه، وقد قلت في مثلها ما قلت؟ قال: إنما بعثتُ إليك لتصيب بها مالا، فكان ابن عمر يكرهُ العَلَمَ في الثوب لهذا الحديث".

وهذا الحديث بوَّب عليه البخاري بقوله: "باب من تجمَّل للوفود"، وهذه الترجمة الظاهرة للحديث، لم يقتنع بها الداودي من حيث صياغتُها، فاعترض عليها، ورأى أن تعدَّل حتى تتطابق مع حديث الباب، وقد سجَّل ابن حجر رأي الداودي ومستنده في ذلك بقوله: "... وقد اعترضها الداودي، فقال: كان ينبغي أن يقول: "التجمُّلُ للوفود"، لأنه لا يقال: فَعَلَ كذا إلا لمن صدر منه الفعل، وليس في الحديث أنَّه ﷺ فعل ذلك".

---

1 - ينظر فتح الباري 5/ 484- 485.

2 - ينظر فتح الباري 10/ 516.

وقد أجاب ابن حجر عن الداودي بقوله: "... وجوابه أنَّ معنى الترجمة: من فعل ذلك متمسِّكا بما دلَّ عليه الحديث المذكور..."[1].

المثال الثالث: انتقاده تبويب البخاري.

أخرج البخاري في "كتاب الحدود"، بسنده عن أبي هريرة ﷺ، أنَّ رسول الله ﷺ جاءه أعرابيٌّ فقال: يا رسول الله إنَّ امرأتي ولدت غلاما أسود، فقال: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حمر. قال: هل فيها من أورق؟ قال: نعم. قال: فأنىَّ كان ذلك؟ قال: أراه عِرْقٌ نزعَه. قال: فلعلَّ ابنكَ هذا نزْعَه عرق".

وقد بوَّب البخاري على هذا الحديث بقوله: "باب ما جاء في التعريض"، وهذه الترجمة اعترض عليها الداودي، ورأى أنها لا تطابق حديث الباب، لذلك انتقد تبويب البخاري، قال ابن حجر: "...ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال: تبويب البخاري غير معتدل، ولو قال: ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما ينكره، لكان صوابا"، وكان ردُّ ابن حجر: "...ولو سكت عن هذا لكان هو الصواب"[2].

هذا وفي كثير من التراجم نجد الداوديَّ ينافح عن البخاري، ويجتهد في بيان مطابقة تراجمه لأحاديث الباب، ولقد تركت التمثيل لذلك مخافة الطول.

المطلب الثالث: ضبط ألفاظ الحديث وبيان أثر ذلك في معانيها.

مما يلاحظ على الداودي في شرحه أنه كثيرا ما يضبط متن الحديث إن كان فيه لفظة تحتاج إلى ضبط، وخصوصا غريب الحديث، فتراه يضبطه، ويبيِّنُ معناه بناء على ذلك الضبط، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول:

أخرج البخاري في "كتاب مناقب الأنصار"، "باب إسلام عمر بن الخطاب ﷺ"، بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما حديثا، ومما جاء فيه: "...ألم تر الجنَّ وإبلاسَها، ويأسها من بعد إنكاسِها،...الحديث".

فقد ضبط الداودي لفظة "إنكاسها" ثم فسَّرها، وهو ما نقله عنه ابن حجر بقوله: "...ووقع في شرح الداودي بتقديم السين على الكاف، وفسَّره بأنه المكان الذي ألفته"، -أي الجنُّ-، بينما فسرَّها ابن حجر "إنكاسها" بقوله: "والإنكاس الانقلاب"[3].

---

1 - المصدر السابق 12/ 182.

2 - فتح الباري 7/ 215 -219.

3 - من المؤلفات في هذا العلم: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم ابن سلام الهروي ت224هـ، غريب الحديث للخطابي ت388هـ، الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري ت538هـ، النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير ت606هـ

المطلب الرابع: شرح غريب الحديث وطريقته فيه.

من ملامح منهج الداودي في شرح صحيح البخاري عنايته بتفسير غريب الحديث، ولا شك أنَّ ذلك أمرٌ لابد منه لكلِّ شارحٍ للحديث، أو متفقِّه فيه، لذا أولاه العلماء أهمية بالغة تظهر من خلال كثرة مؤلفاتهم فيه[1].

وما كثرة النصوص التي نقلها شراح البخاري عن الداودي في شرح الغريب إلا دليل على رسوخ قدمه في هذا العلم، حتى صار له فيه طريقة تختلف عن غيره كما سجل ذلك ابن حجر في "الفتح"، ومن نماذج ذلك:

المثال الأول: جاء في كتاب الأشربة: "باب شراب الحلواء والعسل"، ولما أراد ابن حجر أن يفسر معنى "شراب الحلواء" اكتفى بنقل تفسير الداودي، فقال: "قال ابن التين عن الداودي هي النقيع الحلو"، ثم علَّق عليه مبينا صوابه: "وعليه يدلُّ تبويب البخاري: "شراب الحلواء"[2].

والملاحظ في المثال السابق أنَّ ابن حجر اعتمد تفسير الداودي، وتبنَّاه من غير اعتراض، أو استغراب، وكثيرا ما فعل!

المثال الثاني: ساق البخاري في "كتاب أحاديث الأنبياء" حديث حارثة بن وهب، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "ألا أدلُّكم على أهل الجنة، كلُّ ضعيف متضعِّف لو أقسم على الله لأبرَّه، وأهل النار كلُّ جوَّاظٍ عتلٍّ مستكبر".

ولشرح لفظة "جوَّاظ"، أورد تفسير الداودي، فقال: "ونقل ابن التين عن الداودي أن الجواظ هو الكثير اللحم الغليظ الرقبة"[3]، ولاقتناعه بهذا التفسير اكتفى به فلم ينقل معه غيره.

المثال الثالث: ساق البخاري في كتاب التفسير حديث عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: "أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم... وفيه: فغطَّني حتى بلغ مني الجُهدُ...".

وشرح ابن حجر لفظة "فغطني" بأنها بمعنى "غمَّني" نقلا عن السيرة لابن إسحاق، ثم ساق تفسير الداودي واستغربه، فقال: "وأغرب الداودي، فقال: معنى فغطَّني: صنع بي شيئا حتى ألقاني إلى الأرض كمن تأخذه الغشية"[4].

وكثيرا ما ينقل ابن حجر عن الداودي تفسير الغريب، ثم يستغربه، ويراه مجانبا للصواب.

---

1 - المصدر السابق 10/ 81.

2 - المصدر نفسه 11/ 549- 552.

3 - المصدر نفسه 8/ 585- 589

4 - المصدر نفسه 11/ 453- 467.

المثال الرابع: أورد البخاري في "كتاب الرقاق"، "باب الصراط جسر جهنم"، حديث أبي هريرة، وفيه: "... فيقول يا ربِّ قشبني ريحها، وأحرقني ذكاؤها، فاصرف وجهي عن النار...".

ثم ساق ابن حجر النصوص في تفسير لفظة "قشبني"، فأورد تفسير الخطابي: "قشبه الدخان، إذا ملأ خياشيمه وأخذ بكظمه، وأصل القشب خلط السمِّ بالطعام"، ثم ساق تفسير النووي: "معنى قشبني سمني وآذاني وأهلكني"، ثم علَّق عليهما: "هكذا قاله جماهير أهل اللغة"، بينما خالفهم الداودي جميعا، ففسَّرها بقوله: "معناه غيَّر جلدي وصورتي"[1].

ويرى ابن حجر أنَّ ذلك منهج للداودي في غريب الحديث كثيرا ما يعتمده في شرح الألفاظ حيث يفسرُ اللفظة بما تستلزمه لا بإرجاعها إلى أصلها اللغوي، ولذلك كثيرا ما يُغرب في التفسير، ويبتعد عن أهل اللغة، حتى صار له انفرادات كثيرة في ذلك.

المثال الخامس: أورد البخاري في كتاب فضائل القرآن، "باب استذكار القرآن" حديث ابن مسعود، قال: قال النبي ﷺ: "بئس ما لأحدِهم أن يقول نَسيتُ آيةَ كيت وكيت، بل نُسِّيَ، واستذكِروا القرآن فإنه أشدُّ تفصِّيًا من صدور الرجال من النَّعم".

وأورد ابن حجر تفسير القرطبي للفظة "كيت وكيت"، فقال: "كيت وكيت يعبرُ بها عن الجمل الكثيرة، والحديث الطويل"، ثم ساق تفسير الداودي، فقال: "وحكى ابن التين عن الداودي أنَّ هذه الكلمة مثل كذا، إلا أنها خاصَّةٌ بالمؤنث". وعلَّق عليه بقوله: "وهذا من مفردات الداودي"[2]، أي لم يقله غيره، ويكفيك ذلك دليلا على رسوخ الداودي في هذا العلم، وتمكنه من ناصيته.

المطلب الخامس: العناية بمختلف الحديث

مختلفُ الحديثِ من أهمِّ أنواع علوم الحديث، وهو علمٌ يحتاجُ إليه المشتغلون بالعلوم الشرعية في العقيدة، والحديث وشرحه، والفقه وأصوله، ... وغيرها، وهو علم صعب يحتاج ممارسه إلى الكثير من العلوم المساعدة عليه كالعلم باللغة، والحديث، والفقه وأصوله، لذا قال ابن الصلاح: «وإِنَّمَا يَكْمُلُ للقيام به الأئمةُ الجامعون بين صناعتي الحديثِ والفقهِ، الغَوَّاصُونَ على المعاني الدقيقة»[3].

والداودي- من خلال تتبعي للنصوص التي نقلها ابن حجر عنه- قام بالجمع والتوفيق بين الأحاديث المتعارضة وفق قواعد هذا العلم، فهو يجمع بين الروايات إن أمكنه الجمع، فإن لم يمكنه وعلم التاريخ أعمل قاعدة النسخ، فإن تعذَّر ذلك سلك مسالك الترجيح، وهي كثيرة

1 - المصدر السابق 8/ 697- 698.
2 - علوم الحديث 169.
3 - فتح الباري 6/ 118- 119.

جدًّا، والنماذج التي سأوردها توضح ذلك:

المثال الأول: الجمع والتوفيق.

أخرج البخاري في كتاب الجهاد والسير، "باب الحرير في الحرب" حديث أنس ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ رخَّص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في قميص من حرير من حِكَّة كانت بهما"، وهذا الحديث رواه البخاري من طرق أخرى، منها رواية همَّام عن قتادة، والتي جاء فيها "...أن عبد الرحمن بن عوف والزبير شكَوَا إلى النبيّ ﷺ - يعني القمل- فأرخص لهما في الحرير...".

وبين الروايتين اختلاف وتعارض ظاهري، لأن الرواية الأولى جعلت علة الترخيص لهما هو الحكة، في حين أنَّ الرواية الثانية جعلتها القمل، ولذا سلك العلماء في الجمع بينها عدة مسالك، فبعضهم سلك مسلك الترجيح كابن التين، قال ابن حجر: "ورجَّح ابن التين الرواية التي فيها الحكة، وقال: لعلَّ أحد الرواة تأوَّلها، فأخطأ"، بينما ذهب إمامنا الداودي إلى الجمع بين الروايتين ما دام الجمع ممكنا، إعمالا للدليلين معا، قال ابن حجر: "... وجمع الداودي باحتمال أن يكون إحدى العلتين بأحد الرجلين"، هذا وقد جمع ابن حجر بين الروايتين بقوله: "ويمكن الجمع بأن الحِكَّة حصلت من القمل، فنُسبت العلةُ تارة إلى السبب، وتارة إلى سبب السبب"[1].

المثال الثاني: إعمال قاعدة النسخ.

إذا وقع التعارض بين الروايتين، ولم يمكن الجمع، فإنَّ الداودي يُعمل قاعدة النسخ إن تبيَّن له، ويدل على ذلك المثال التالي:

أخرج البخاري في "كتاب اللباس"، "باب ما وُطِئَ من التصاوير" حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: "قدم رسول الله ﷺ من سفر، وقد سَتَرْتُ بقِرام[2] لي على سَهوة[3] لي فيها تماثيل، فلما رآهُ رسول الله ﷺ هتكه، وقال: أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله. قالت: فجعلناه وسادة أو وسادتين".

وساق في الباب الذي يليه "باب من كره القعود على الصور" حديث عائشة رضي الله عنها أنها اشترت نَمْرُقَةً فيها تصاوير، فقام النبي ﷺ بالباب، فلم يدخل. فقلت: أتوب إلى الله مما أذنبتُ. قال: ما هذه النمرُقة[4]، قلت لتجلس عليها وتوسَّدها، قال إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم، وإن الملائكة لا تدخل بيتا فيه الصورة".

---

1 - القرام ستر فيه رقم ونقش.

2 - السهوة صفة من جانب البيت.

3 - الوسادة التي يجلس عليها.

4 - ينظر: فتح الباري 10/ 403- 404

والمتأمِّل لحديثي عائشة يجد بينهما تعارضا، وهو ما عبَّر عنه ابن حجر بقوله: "وظاهر حديثي عائشة هذا والذي قبله التعارض، لأنَّ الذي قبله يدلُّ على أنه ﷺ استعمل السَّتْرَ الذي فيه الصورة بعد أن قُطِّعَ وعُملت منه الوسادة، وهذا- أي الحديث الثاني- يدلُّ على أنه لم يستعمله أصلا".

وهذا التعارض بين الروايتين سلك الداودي في إزالته مسلك النسخ، لتعذُّر الجمع لديه، قال ابن حجر: "وسلك الداودي في الجمع مسلكا آخر، فادعَّى أنَّ حديث الباب ناسخ لجميع الأحاديث الدالة على الرخصة، واحتجَّ بأنه خبرٌ والخبرُ لا يدخله النسخ، فيكون هو الناسخ"[1].

المثال الثالث: الترجيح بين الروايات المتعارضة.

إذا تعارضت روايتان أو أكثر، ولم يمكن الجمع، ولا إعمال قاعدة النسخ، فإنَّ الداودي يتَّجهُ إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة بمختلف مسالك الترجيح الكثيرة، وإليك مثالا على ذلك:

أورد البخاري في كتاب التيمم، "باب إذا لم يجد ماء ولا ترابا" حديث عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء انقطع عقد لي، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه...إلى قولها: فبعثنا البعير الذي كنت عليه، فأصبنا العقد تحته".

وساق في الباب الذي يليه حديثها من رواية عروة عن أبيه عنها، وفيه"...أنها استعارت من أسماء قلادة، فهلكت، فبعث رسول الله رجلا فوجدها".

ولا شك أنَّ بين الروايتين عدة اختلافات:

- ففي قولها: "فأصبنا العقد تحته" دليل على أن الذين توجهوا في طلبه أولا لم يجدوه، بينما رواية عروة فيها: "فبعث رسول الله ﷺ رجلا فوجدها".

- في الرواية الأولى: "انقطع عقد لي"، وفي رواية عروة: "استعارت من أسماء قلادة".

- وورد في بعض طرق الرواية الأولى أن الذي وجد العقد هو أسيد بن حُضير، بينما رواية عروة نصت على أن من وجد العقد رجل هكذا على الإبهام.

وللجمع بين هذه الروايات المتعارضة سلك العلماء مسالك شتى، فمنهم من ذهب إلى الجمع بينها، ومن هؤلاء ابن حجر، فقد قال: "...وكأنهم لم يجدوا العقد أولا، فلما رجعوا، ونزلت آية التيمم، وأرادوا الرحيل، وأثاروا البعير وجده أسيد بن حضير"، بينما نحا الداودي منحى

1 - ينظر: فتح الباري 1/ 514- 519.

الترجيح بين الروايات، فرجَّح رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، ووهَّم رواية عروة، قال ابن حجر: "وقد بالغ الداودي في توهيم رواية عروة، ونقل عن إسماعيل القاضي أنه حمل الوهم فيها على عبد الله بن نمير"[1].

وبهذا يتبين ولو بشيء من الإيجاز بعض ملامح منهج الداودي وطريقته في التوفيق بين الروايات المتعارضة.

المطلب السادس: استنباط فقه الحديث:

إن استنباط "فقه الحديث" يعتبر ثمرة علوم الحديث على تنوّعها وكثرتها، لذلك عدَّه الحاكم من أهم أنواع علوم الحديث، فقال: «النوعُ العشرون من هذا العلم- بعد معرفة ما قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ من صِحَّةِ الحديثِ إتقانًا ومعرفةً، لا تقليدًا وظنًّا- معرفةُ فقهِ الحديثِ، إذ هو ثمرةُ هذه العلومِ، وبه قوامُ الشريعةِ...»[2].

ويعدُّ الداودي – من خلال شرحه على البخاري- من السابقين إلى هذا العلم، وجهودُه الفقهية في شرحه على البخاري أوضح من أن توضّح، فقد مارس الاستنباط من الأحاديث، وله في ذلك خصائص منهجية منها:

- التزامه بالحديث إذا صحَّ سنده، ولو خالف مذهبه المالكي، وهي ميزة فقهاء المحدثين عموما.

- ميله إلى الأخذ بظاهر الحديث، وهذا ما جعل بعض اختياراته الفقهية شاذة عن جمهور الفقهاء.

- الاعتماد على آثار الصحابة والتابعين، لذا نقل عددا كبيرا منها في شرحه على البخاري.

وفي الأمثلة التالية بيان نماذجَ من استنباطاته، وبعضِ مميزات منهجه في الاستنباط:

المثال الأول: الأخذ بظاهر الحديث

قال البخاري: في كتاب الجمعة "باب قول الله تعالى: "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض..."، فقد أخذ الداودي بظاهر هذه الآية وحمل الأوامر التي وردت فيها على الوجوب، موافقا بذلك الظاهرية، ومخالفا جمهور أهل العلم الذين حملوا الأمرين في الآية على الإباحة، قال ابن حجر: "...وقد جنح الداودي إلى أنَّه على الوجوب في حقِّ من يقدر على الكسب"، ثم علق عليه قائلا: "وهو قول شاذ نُقل عن بعض الظاهرية".

وبهذا الوفاء الشديد لظاهر النص، والذي ورثه – فيما يبدو- عن مدرسة المحدثين- خالف

1 - معرفة علوم الحديث 63، وينظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر العسقلاني1/ 230.
2 - ينظر: فتح الباري 2/ 495.

الإجماع على رأي ابن حجر الذي يرى أنَّ مستند من حملوا الأمر في الآية على الإباحة هو إجماع الأمة على ذلك، لا قاعدة ورود الأمر بعد الحظر المشهورة، فقد قال: "ووهم من زعم أنَّ الصارف للأمر عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الحظر، لأن ذلك لا يستلزم عدم الوجوب، بل الإجماع هو الدالُّ على أن الأمر المذكور للإباحة"[1].

المثال الثاني: الأخذ بالحديث الصحيح، وآثار الصحابة ولو خالفت مذهبه المالكي.

قال البخاري: باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين، ويذكر سمينين، وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا أمامة بن سهل قال: كنا نسمِّن الأضحية بالمدينة وكان الناس يسمِّنون"، قال ابن التين: "كان بعض المالكية يكره تسمين الأضحية لئلا يتشبه باليهود، وقول أبي أمامة أحقّ، قاله الداودي"[2].

فالداودي هنا يصرّح بأنَّ من منهجه في الاستنباط تقديم حديث رسول الله ﷺ وعمل الصحابة الثابت على القول المجرَّد عن الدليل.

المثال الثالث: تقديم آراء الصحابة على آراء غيرهم.

أورد البخاري في كتاب الأدب، "باب الهدي الصالح" حديث حذيفة بن اليمان، يقول: "إنَّ أشبه الناس دلًّا وسمتا وهديا برسول الله ﷺ لأبنُ أمِّ عبد من حين يخرج من بيته إلى أن يرجع إليه لا ندري ما يصنع في أهله إذا خلا".

وكلام حذيفة هذا في ابن مسعود يتعارض مع كلام مالك الذي يَعدُّ عمر بن الخطاب أشبه الناس بهدي رسول الله ﷺ، لذلك قدَّم الداودي قول حذيفة عليه، قال ابن حجر: "وقد استشكل الداودي الشارح بقول حذيفة في ابن مسعود قولَ مالك كان عمر أشبهَ الناس بهدي رسول الله ﷺ، وأشبه الناس بعمرَ ابنهُ عبد الله، وبعبدِ الله ابنهُ سالم، قال الداودي: وقول حذيفة يقدَّم على قول مالك"[3].

وهكذا مارس الاستنباط في شرحه، وكان له طريقته في ذلك، ومن الأمثلة على اختياراته وآرائه، ما يلي:

1- حكم عيادة المرضى: أورد البخاري في كتاب المرضى، "باب وجوب عيادة المريض" حديث أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: "أطعموا الجائع، وعودوا المريضَ، وفكُّوا العاني"، فقد جزم البخاري في ترجمة هذا الباب بوجوب عيادة المرضى، وهذه المسألة مما اختلف فيه

1 - ينظر: المصدر السابق 10/ 11- 12.
2 - ينظر: نفسه 10/ 526.
3 - ينظر: نفسه 10/ 117.

العلماء، لاختلافهم في حمل الأمر في الحديث على الوجوب أو على الندب، قال ابن بطال: "يحتمل أن يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية، كإطعام الجائع، وفك الأسير، ويحتمل أن يكون للندب، للحث على التواصل والألفة".

قال ابن حجر: "... وجزم الداودي بالأوَّل فقال: هي فرض يحمله بعض الناس عن بعض"، فهو يرى أنها فرض كفاية، وقال الجمهور هي في الأصل ندب، وقد تصل إلى الوجوب في حق بعض دون بعض"[1].

2- حكم تعيين الخليفة: يرى الداودي أن إقامة الخليفة سنة مؤكدة، لا فرضا، واستدل على ذلك بعمل الصحابة، فقد بقوا- على رأيه- مدة بعد وفاة النبي ﷺ لم يكن لهم خليفة. قال ابن حجر: "واستدلَّ الداودي على أنَّ إقامة الخليفة سنة مؤكدة، لأنهم أقاموا مدة لم يكن لهم إمام حتى بويع أبو بكر"، وتعقبه ابن حجر بقوله: "الاتفاق على فرضيتها، وبأنهم تركوا لأجل إقامتها أعظم المهمات، وهو التشاغل بدفن النبي ﷺ حتى فرغوا منها"[2].

3- حكم النقاب للنساء في الإحرام: روى البخاري- في كتاب الحج، "باب طواف النساء مع الرجال"- بسنده عن عطاء، قال: -إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال... وفيه: يخرجن متنكرات بالليل فيطفن مع الرجال" الحديث.

وهذا الحديث استنبط منه الداودي جواز النقاب للمرأة المحرمة بحج أو عمرة، قال ابن حجر: "قوله متنكرات، استنبط منه الداودي جواز النقاب للنساء في الإحرام، وهو في غاية البعد"[3].

والداودي صرَّح في كتابه – حسب ما نقله عنه ابن حجر في الفتح - بالكثير من الآراء الفقهية والأصولية واللغوية والعقيدية وغيرها.

المبحث الثاني: بعض مظاهر خدمته للمذهب المالكي من خلال شرحه على البخاري.

يعدّ الإمام الداودي من أبرز أعلام المذهب المالكي، ومن السابقين إلى التأليف في فقه الحديث من خلال شرحيه "النامي"، و"النصيحة"، فقد شرح في الأول "الموطأ"، وفي الثاني "صحيح البخاري"، وأبان في ذلك عن رسوخ في العلم، وجمع بين الصناعتين الحديثية والفقهية مكَّنه من خدمة مذهبه المالكي، ومؤلفاتُه في الفقه، وشروح الحديث،... وغيرها شاهدة على ذلك.

ولئن كانت خدمته للمذهب المالكي في شرح الموطأ جليَّة، فإنَّ إبراز ذلك من خلال شرحه

1 - ينظر: المصدر السابق 7/ 39.
2 - ينظر: المصدر نفسه 3/ 562.
3 - ينظر: نفسه 10/ 117.

على البخاري يحتاج إلى تتبع نصوصه - المنقولة عنه- واستقرائها، وهو ما سأحاول القيام به في هذا المبحث.

المطلب الأول: اعتذاره عن الإمام مالك بعدم اطلاعه على الحديث، أو أنه لم يصح عنده.

المثال الأول: ساق البخاري في كتاب الجنائز، "باب الحنوط للميت" بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "بينما رجل واقف مع رسول الله ﷺ بعرفة، إذ وقع من راحلته فأقصعته، أو قال فأقعصته، فقال رسول الله ﷺ: اغسلوه بماء وسدر، وكفّنوه في ثوبين، ولا تحنطوه، ولا تخمّروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبيا".

جاء في هذا الحديث النهي عن تحنيط الميت وتغطية رأسه إذا مات محرما، خلافا للمالكية وغيرهم ممن يرى أنَّ الإحرام ينقطع بالموت، فيصنع بالميت ما يصنع بالحي. قال ابن القاسم: وسألت مالكا عن المسك والعنبر للميت؟ فقال: لا بأس بذلك،... قال: وقال مالك: المحرم- يعني الميت- لا بأس أن يحنط إذا كان الذي يحنطه غير محرم..."[1].

ولما كان هذا الرأي من مالك مخالفا للحديث، نجد الداوديَّ يعتذر عنه بعدم بلوغه الحديث، قال ابن حجر: "وقد اعتذر الداودي عن مالك، فقال: لم يبلغه هذا الحديث"[2].

المثال الثاني: ساق البخاري في كتاب الصوم، "باب صوم يوم الجمعة، بسنده إلى جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، أنَّ النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال: أصُمت أمس؟ قالت: لا. قال: تريدين أن تصومي غدا؟ قالت: لا. قال: فافطري".

اختلف العلماء في دلالة النهي الوارد في الحديث، فذهب الجمهور إلى أنَّ النهي فيه للتنزيه، وذهب مالك وأبو حنيفة إلى عدم كراهة صومه مفردا، قال ابن حجر: "قال مالك: لم أسمع أحدا ممن يُقتدى به ينهى عنه"، ولذلك اعتذر عنه الداودي بقوله: "لعلَّ النهي ما بلغ مالكا"[3].

المثال الثالث: ساق البخاري في كتاب الديات، "باب إذا عضَّ رجلا فوقعت ثناياه" بسنده إلى صفوان بن يعلى عن أبيه قال: "خرجْتُ في غزوة، فعضَّ رجل فانتزع ثنيته، فأبطلها النبي ﷺ ".

ذهب الجمهور تأسيسا على ظاهر هذه القصة إلى أنه لا يلزم المعضوض قصاص ولا دية، لأنه في حكم الصائل، كما احتجُّوا بالإجماع على أنَّ من شهر على آخر سلاحا ليقتله، فدفع عن

1 - ينظر: المصدر السابق 3/ 163- 164.
2 - ينظر: المصدر نفسه 4/ 276.
3 - المصدر نفسه 4/ 184.

نفسه، فقتل الشاهر أنه لا شيء عليه، فكذا لا يضمن سِنَّه بدفعه إيَّاه عنه.

قال ابن حجر: "وعن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان..."، ولذا اعتذر الداودي عنه بأنَّ الحديث لم يبلغه، فلم يصحَّ عنده، لذا قال: "لم يروه مالك لأنه من رواية أهل العراق"، وقال أبو عبد الملك: "كأنه لم يصحَّ الحديث عنده لأنه أتى من قبل المشرق".

المطلب الثاني: بيانه دليل الإمام مالك، ووجه استدلاله.

أخرج البخاري في كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا" حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه".

لقد اختلف العلماء في الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا، هل يجب عليه القضاء، أو لا يجب، وهي مسألة خلافية مشهورة، فذهب الجمهور إلى عدم الوجوب، بينما ذهب مالك إلى بطلان صومه ووجوب القضاء عليه، وهذا هو المشهور عن مالك لذا اعتذر الداودي عنه لمخالفته لظاهر هذا الحديث، فقال: "لعلَّ مالكا لم يبلغه الحديث، أو أوَّله على رفع الإثم"[1].

فبين الداودي أنَّ مخالفة المذهب المالكي لظاهر هذا الحديث تحتمل أمرين: أحدهما أنَّ مالكا لم يبلغه هذا الحديث، فأفتى بخلافه. وثانيهما أنَّ الحديث بلغه، إلا أنَّه أوَّله برفع الإثم، وعن سبب هذا التأويل يقول الحبيب بن طاهر: "...لأنَّ الأصل عند الإمام مالك أنَّ خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به، وهذا الحديث يوافق القاعدة في رفع الإثم، فقبل في ذلك، ولا يوافقها في عدم بقاء العبادة بعد ذهاب ركنها فلا يعمل به"[2].

المطلب الثالث: تأييده للإمام مالك في الرأي والاستدلال.

أخرج البخاري في كتاب اللباس، باب من جعل فصَّ الخاتم في بطن كفه" عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ اصطنع خاتما من ذهب...الحديث، قال جويرية- هو ابن أسماء-: ولا أحسبه إلا قال: في يده اليمنى.

قال الداودي: "لم يجزم به جويرية، وتواطؤ الروايات على خلافه يدل على أنه لم يحفظه، وعمل الناس على لبس الخاتم في اليسار يدلُّ على أنه المحفوظ".

وهذا الاستدلال من الداودي تعقبه ابن حجر، وعزاه إلى تأثره بالإمام مالك ومتابعته له، فقال: "... وأما دعوى الداودي أنَّ العمل على التختم في اليسار، فكأنه توهَّمه من استحباب مالك للتختم، وهو يرجحُ عمل أهل المدينة، فظنَّ أنه عمل أهل المدينة، وفيه نظر..."[3].

---

1 - الفقه المالكي وأدلته 2/ 119.

2 - المصدر السابق 10/ 338

3 - مختار الصحاح، الإمام الرازي، دار الحداثة، بيروت – لبنان، ط2: 1982م، ص : 519.

الخاتمة

وبعد هذا العرض الموجز عن الإمام الداودي تتبين لنا مكانته العلمية المرموقة، وسبقه إلى التأليف في فقه الحديث، حيث كان أوَّل من شرح البخاري – بمعنى الشرح الكامل المستوعب-، كما كان سبَّاقا إلى شرح الموطأ، ورُغم هذه الجهود لا يزال الكثير من جوانب حياته وتفاصيل تعلمه وتعليمه يكتنفها الغموض الشديد، وهو ما يتطلَّب جهودا بحثية أخرى تميط اللثام عن تلكم الشخصية الفذَّة المغمورة.

كما تبين لي من خلال دراسة منهجه في شرح كتاب البخاري الكثير من الخصائص المنهجية التي تنمُّ عن شخصية علمية قوية في فقه الحديث والتصنيف فيه، وهي محتاجة إلى المزيد من الكشف والبيان.

وقد حاولَت هذه الدراسة إبراز جهوده في خدمة المذهب المالكيّ من خلال شرحه "النصيحة"، وهي جهود لا زالت – فيما أرى- بحاجة إلى الدراسة والبحث.

وفي الأخير أرى من الضروري تعميق البحث في تفاصيل منهجه في فقه الحديث، والاستعانة بالنصوص الأخرى التي وردت في بقية شروح البخاري، كشرح العيني في "عمدة القاري"، وابن بطال في "شرحه على البخاري"،... حتى تكون الدراسة حوله أكثر شمولا وعمقا.

منهج الفتوى عند المدرسة المالكية المعاصرة
«الشيخ أحمد حماني نموذجا»

بقلم

د/ نور الدين حمادي، وأ/ عبد الرحمن هزرشي

جامعة الجلفة (الجزائر)



مقدمة

تتميز المدرسة المالكية الجزائرية الحديثة بخصائص تميزها عن غيرها من مدارس المالكية المغربية، نظرا لاختلاف المجتمع الجزائري في القضايا المعاصرة التي طرحت ونظرا لما مر به المجتمع الجزائري من أحداث ومتغيرات، جعلت الفتاوى ربما تختلف بعض الشيء عن غيرها في المناطق الأخرى.

والشيخ أحمد حماني رحمه الله كأحد العلماء الجزائريين تميز كذلك بمنهج في الفتوى وفق الخط الذي رسمه لنفسه وسار عليه في فتاواه. متبعا في ذلك شيوخه من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وملتزما بالمذهب المالكي في قواعده وأصوله، ومنتصرا لمذهبه في غير تعصب ولا تزمت، ولكن التزامه بالمذهب المالكي لم يمنعه من الأخذ والاستفادة من المذاهب الأخرى إذا اقتضى الحال ذلك.

يتمثل المنهج الذي سار عليه الشيخ أحمد حماني في الالتزام بالمذهب المالكي أصولا وقواعد واختيارات المتأخرين من علماء المذهب المالكي، مع الأخذ بالدليل من نصوص القرآن والسنة وترجيح ما يذهب إليه من آراء، كما يستند إلى القواعد الأصولية والضوابط الفقهية التي نص عليها علماء الفقه والأصول، فتراه يفصل أحيانا في القواعد الأصولية ويبني عليها فتواه فيربط بذلك جسرا قويا بين الفقه وأصوله، وينزع إلى اعتبار أسرار الشريعة ومقاصدها في فهم النصوص وتطبيقها على الوقائع والجزئيات.

وسنتناول في مداخلتنا هذه: شروط الإفتاء والفتوى عند الشيخ أحمد حماني في المبحث الأول ثم منهج الشيخ أحمد حماني في الفتوى في المبحث الثاني.

المبحث الأول: شروط الفتوى عند الشيخ أحمد حماني

تعرض الشيخ في كتابه الفتاوى إلى تعريف المفتي، وذكر مجموعة من الشروط والآداب التي يجب أن تتوفر في المفتي، كما تحدث عن الاجتهاد وشروطه.

المطلب الأول: من هو المفتي؟

يعرف الشيخ أحمد حماني المفتي بقوله : (المفتي هو من يجيب عن السؤال بما يعلم يقينا إذا كان نصا من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ أو ظنا إن كان من اجتهاد)[1] فالفتوى تكون عن علم يقيني إذا كانت مستندة إلى نص قطعي الثبوت والدلالة من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ فإذا استندت إلى اجتهاد في فهم النصوص الظنية الدلالة والثبوت تفيد علما ظنيا ويقول في موضع آخر: (المفتي هو من يحدث حكما أو لمن استفتاه رخصة وجوازا، وعمله هو أن يبين المشكل ويوضحه ويصدر الحكم ويشرعه ويوسع ما ضاق من الأمور ويشرحه من كان عليما بالأمور خبيرا يحل العويص عارفا بطرق علاج العسير)[2].

الفرع الأول : العلم : فأهم شروط المفتي أن يكون عالما بما يفتي به، فإنما يفتي الناس من كان عارفا ما يسأل عنه المستفتي، وهم أهل الاختصاص فإذا كان ذلك في شؤون الدنيا فشؤون الدين أولى و أحرى بالعناية والاحترام، والمؤهل لذلك هم العلماء والفقهاء، ويعطي الشيخ رحمه الله تفصيلا للعلم المشترط في المفتي فيقول: (أن يكون عالما بالكتاب والسنة ولا يشترط أن يحيط بكل نصوص الكتاب أو السنة وإنما يعرف طريقة الوصول إليها)[3] ويستدل بقول الإمام الشوكاني رحمه الله (إن الحق الذي لا شبهة فيه أن المجتهد لا يكون إلا عالما بما اشتملت عليه السنن التي صنفها أهل السنن كالأمهات الست... وأن يكون ممن يميز الصحيح منها والحسن والضعيف)[4].

والله سبحانه وتعالى قد بين من يوجه إليه السؤال قال تعالى: ﴿واسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾[5] وقال تعالى: ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾[6] . ومما يلاحظ عند استشهاد الشيخ بهذه الآية، فرغم أنه يستدل عن الفتيا ووجوب سؤال أهل العلم، فإنه يسترسل في شرحها ويعطي فوائد أخرى واستنباطات من الآية مثل وجوب النفير للتفقه في الدين والرحلة في طلب العلم، ويبين أثر ذلك في الأخذ من شتى المعارف والإفادة من الحضارة[7].

واجبات العالم: ولا يكتفي ببيان صفات المفتي بل يؤكد على واجبات العالم بصفته وريث النبوة ومن أهمها هذه الواجبات (... الصدق والأمانة والتبليغ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...)[8] كما ينبغي على العلماء أن يبتعدوا عما يناقض هذه الصفات ويتنزهوا عنها، بل يحرم التحلي بها ومن اتصف بها لا يمكن أن يكون أهلا للفتيا فيقول:(ويحرم عليهم . أي العلماء . الكذب والخيانة والكتمان)[9] وإذا كانت هذه الصفات مذمومة في حق العامة من المسلمين فيتأكد تحريمها في حق من قائمون مقام الأنبياء في التبليغ.

والعلم كصفة من صفات المفتي أو كشرط من شروط المجتهد لا بد من تفصيلها وبيان نوعية العلم المشترط ومجالاته لنعرف من هو العالم المؤهل للاجتهاد، ولذلك نجد الشيخ

أحمد حماني رحمه الله يعطي هذه العلوم التي ينبغي أن يلم بها العالم أو المفتي وهي:

أولا: العلم بالنصوص وهي النصوص الشرعية من الكتاب والسنة فمن قصر فيها أو في أحدهما لا يكون أهلا للإفتاء[10]، ويرى الشيخ أنه لا يشترط الإحاطة بكل النصوص وحفظها بل أن يعرف كل ما يتعلق بحكم الشرع في المسألة، وذلك وفقا لما قرره علماء أصول الفقه[11].

ثانيا: معرفة مواطن الإجماع وهي المعرفة بالمسائل التي أجمع عليها علماء المسلمين في العصور السابقة حتى لا يفتي بخلافها[12].

ثالثا: العلم باللغة العربية فالقرآن عربي وأنزل بلغة العرب وبلسانهم فمن المنطقي أن من يتصدى للفتوى يجب أن يكون عالما بلغة العرب من جهة قواعد النحو والصرف والبلاغة ليستطيع فهم النصوص الشرعية.

رابعا: العلم بأصول الفقه أي يجب أن يكون عالما بأصول الفقه طويل الباع فيه، وينبغي أن يطلع على ما قرره علماء الأصول من قواعد وضوابط للاجتهاد وفهم النصوص وتفسيرها حيث يقول: فإن هذا العلم هو عماد الاجتهاد[13].

خامسا: معرفة الناسخ والمنسوخ وهذا من الشروط الضرورية للمفتي، فيجب عليه معرفة الناسخ والمنسوخ من نصوص الشريعة الإسلامية حتى لا يفتي بما هو منسوخ[14]، وهو ما نبه عليه الكثير من العلماء.

الفرع الثاني: العدالة وهو أن يكون مجتنبا للمعاصي القادحة في العدالة، حتى يكون أهلا لأن تقبل فتواه فمن لم يكن عدلا فلا تقبل فتواه[15]

الفرع الثالث : الكف عن الترخص[16] إن التيسير ورفع الحرج من أبرز خصائص هذا الدين ومن أهم مقاصد الشريعة التي بعث بها النبي ﷺ إلا أننا في عصرنا هذا ظهرت دعاوى التيسير والتسهيل في النوازل المعاصرة في الاقتصاد والمعاملات وغيرها، وقد بالغ فيها البعض حتى لقد تساهلوا في الأصول والمبادئ لذلك كان الشيخ أحمد حماني يهدف في اشتراط هذا الشرط إلى حماية الفتوى من المتلاعبين بالدين، فالتيسير ليس معناه الخروج عن الأصول والقواعد، والعمل بالمصلحة ولو خالفت النصوص القطعية ولا يقصد بذلك رفض الرخص الشرعية بل المقصود بالترخص هو المبالغة في التساهل والتيسير ومخالفة النصوص بدعوى مراعاة الواقع.

المطلب الثالث: ثقل مسؤولية المفتي

لا شك أن هذه الشروط إنما هو حماية للشريعة الإسلامية من تلاعب الجهال والفسقة والزنادقة واحتياطا لدين الله، فإن قول المفتي يصبح شريعة يحكم بها، فينبغي الاحتياط لها، فالمفتي قائم مقام النبي ﷺ كما ذكر ابن القيم رحمه الله أنه موقع عن رب العالمين.

وقد كان العلماء من الصحابة يخافون القول على الله بغير علم، بل كانوا يتدافعون الفتيا، ومن يتصدى للفتوى منهم كان شديد الحذر و الاحتياط خوفا أن يقول بغير علم، وكانوا يتوقفون عن الفتيا ولا يتسرعون فيها وإن أشكل عليهم شيء يقول لا أدري ويذكر الشيخ أحمد حماني في معرض حديثه عن خطر الفتوى ما اشتهر عن الإمام مالك رحمه الله وهو عالم المدينة و إمام الأئمة أنه سئل عن ثمان وأربعين مسألة فأجاب في اثنتين وثلاثين منها بلا أدري وقال ابن وهب سمعته . أي مالكا . يعيب كثرة الجواب من العالم حين يسأل، وسمعته عندما يكثر عليه السؤال يكف ويقول: حسبكم من أكثر أخطأ[17]

المطلب الرابع: باب الاجتهاد مازال مفتوحا ولكن[18]...

اشتهرت مسألة غلق باب الاجتهاد في العصور المتأخرة نظرا للظروف التي مرت بها الأمة الإسلامية من تأخر وجمود فنادى بعض الفقهاء بغلق باب الاجتهاد، حتى لا يفتي أناس ليسو من أهل الفتوى، وتصدى لهذه الدعوى علماء الأمة وبينوا أن باب الاجتهاد لا يغلق.

يقول الشيخ أحمد حماني رحمه الله أن باب الاجتهاد مفتوح ولكن.... فالإسلام دين النظر والتفكير، والقرآن الكريم حث على إعمال الفكر ودعا إلى الاجتهاد ولا يمكن أن يمنع المسلم من الاجتهاد، ويستشهد بأقوال علماء السلف كأحمد بن حنبل والشاطبي رحمهما الله في عدم انقطاع الاجتهاد، فإذا قلنا أن باب الاجتهاد مفتوح فليس معنى أنه يجوز لكل أحد أن يلج منه ويتربع على كرسي المفتي ليكون قائما مقام النبي ﷺ يشرع للناس ما لم يأذن به الله، ويحل ما حرم الله ويحرم ما أحل الله.... إلى أن يقول: إن هذا الباب محجور دخوله إلا على من ملك وسائله وتوفرت فيه شروطه من التبحر في علوم الشريعة [19].

المبحث الثاني: قواعد الفتوى عند الشيخ أحمد حماني

المطلب الأول: الالتزام بالمذهب المالكي

رسم الشيخ منهجا سار عليه في الفتوى هو الالتزام بالمذهب المالكي فلقد ذكر ذلك في مقدمة كتاب الفتاوى فقال: (إنها كلها قد نص عليها في المذهب المالكي.... وليس المراد من هذا هو التعصب المذهبي فالمذاهب الإسلامية محترمة عندنا كل الاحترام.... فكل أولئك أئمة هدى وبمثلهم يقتدى).[20]

وتبرير هذا الاتجاه في الإفتاء على المذهب المالكي أجاب عنه نفسه حيث أن تكوينه مالكي فقد درس الفقه المالكي وتبحر فيه نلمس ذلك في استدلاله وتحريره للأقوال في المذهب إلى جانب أن المذهب السائد في ببلاد المغرب والجزائر جزء منه هو المذهب المالكي وطبيعي أن يفتى للسائل وفقا للمذهب الذي يتبعه حفاظا على وحدة الأمة ومراعاة لأعراف المجتمع ودفعا للاختلاف والفوضى كما نراه اليوم.

وبطبيعة الحال أن الالتزام بالمذهب المالكي ليس تعصبا بل هي منهجية ارتضاها لنفسه والتزم بما ورثه عن العلماء من قبله وإنما التعصب المذموم هو أن يعتقد أن ما يفتي به هو الحق وأن ما عداه هو الباطل كما يرى الشيخ[21].

وقد جاءت تلك الفتاوى وفقا للمذهب واعتمد فيها قوة الدليل والحجة فيما يراه ففي الفتوى المتعلقة بمن أفطر ناسيا في رمضان[22] وقد بين رحمه الله رجحان رأي الإمام مالك رحمه الله في هذه المسألة.

الخروج عن المذهب المالكي:

رغم التزامه بالمذهب المالكي إلا أن ذلك لم يمنع خروجه عما رسمه من منهج في الإفتاء فقد ذكر كما سبق أن التعصب هو الاعتقاد أن ما يراه هو الحق وما عداه باطل ولذلك تجده أحيانا يرجح أقوال فقهاء وعلماء من غير المذهب المالكي نظرا لقوة الدليل أو مراعاة للضرورة، فمن ذلك أنه أفتى بجواز الإفطار في رمضان للمجاهدين أثناء ثورة التحرير معتمدا في ذلك فتوى ابن تيمية رحمه الله حينما أفتى للمحاصرين في دمشق بجواز الإفطار في رمضان ليكون ذلك قوة لهم في رد العدوان بناء على حديث أبي سعيد الخدري في صحيح مسلم حيث أن النبي ﷺ قال لأصحابه في فتح مكة (إنكم دنوتم منن عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا)[23].

وعلى ذلك فالتزامه بالمذهب المالكي لم يمنعه من الخروج من المذهب والرجوع إلى الدليل وتحقيق مراد الشارع من إباحة الفطر للتقوي على جهاد العدو.

وقد ينتقل من مذهب الإمام مالك إلى غيره من المذاهب للضرورة إذا كانت الفتوى تحقق مصلحة شرعية ضرورية للناس في عصرنا الحالي فتراه ينزع إلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله كما في سؤال ورد عليه حول القراض المؤجل فيقول : ورد في السؤال المذكور صورة مختلف فيها من القراض منعها الإمام مالك والجمهور وأجازها أبو حنيفة وهي أن القراض مؤجل، قال ابن رشد ولا يجوز القراض المؤجل عند الجمهور وأجازه أبو حنيفة إلا أن يتفاسخا، فمن لم يجزه رأى أن في ذلك تضييق على العامل يدخل عليه الضرر لأنه ربما بارت عنده سلع فيضطر لبيعها فيلحقه الضرر، ومن أجاز الأجل شبه الأصل بالإجارة، يقول الشيخ حماني: وتعليل المنع منتف في هذه الصورة لأن التاجر . في السؤال . كان متأكدا أن بضاعته لا يلحقها كساد لشدة الطلب عليها في السوق ورواجها ولذا يترجح منا الأخذ بمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه[24].

المطلب الثاني: الأخذ بالدليل

إن انقطاع العقل الفقهي في عصور التقليد عن المصادر التشريعية من نصوص الكتاب أو السنة وإنزال أقوال الفقهاء منزلة النصوص المعصومة جعل البحث الفقهي يتوقف عند تلك

المقدمات الجاهزة دون تمحيص ولا تحقيق ومن هذا المنطلق جعل الشيخ حماني من مقومات البحث الفقهي الاعتماد على الدليل من الكتاب أو السنة أو الاستنباط عليهما وذكر من شروط المفتي العلم بالكتاب والسنة لأن بهما تقع الفتوى كما في حديث معاذ ﷺ أن رسول الله سأله عندما بعثه لليمن بم تقضي؟ فقال: بكتاب الله قال فإن لم تجد فقال بسنة رسول الله قال: فإن لم تجد فقال : أجتهد رأيي فقال رسول الله ﷺ: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله[25].

ولما كان استعمال اجتهاد المفتي مما يفتي به، وجب أن يعرف تمام المعرفة آيات الكتاب وأحاديث السنة ليقيس عليها الأشباه والنظائر فيما لم يجد نصا فيه.

من ذلك الاحتجاج بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه السابق في الإفطار في رمضان للمجاهدين إبان الثورة التحريرية وكتاب الفتاوى مليء بالاستشهاد بالأحاديث والآيات القرآنية في جميع المجالات ليربط الفتوى بالدليل من الكتاب والسنة

المطلب الثالث: مراعاة مقاصد الشريعة

من عناصر الفتوى عند الشيخ أحمد حماني مراعاة أسرار الشريعة واعتبار مقاصدها العامة في فهم النصوص وتطبيقها في الاجتهاد وتنزيلها على الوقائع والمستجدات التي تحدث للناس في حياتهم، ومن مظاهر اعتبار الشيخ لمقاصد الشرعية في الفتوى والاجتهاد الفقهي تأكيده على ذلك في معرض الإفتاء فكلما كان الحال يتطلب بيانها إلا و ينص عليها رحمه الله ويبين علل الأقوال لإيناس المستمع ليتلقى الفتوى مؤمنا مطمئنا ويعمل بها راضية بها نفسه لأنها حكم الله ورسوله الذي كله خير وحكمة وكله عدل و رحمة.ومن ذلك ما نص عليه في فتوى متعلقة بالربا فبعد أن بين بالتفصيل حرمة الربا والمفاسد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه وذكر الأدلة من النصوص الشرعية وأشار إلى واقع الدول والمجتمعات التي تعامل بالربا قال: عند الضرورة القصوى وانسداد جميع المسالك يمكن للمسلم أن يتعامل بمثل هذه المعاملة فالضرورة لها حكم خاص قال تعالى: ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾[26]

ثم قال: والضرورة في موضوع الربا لا تتصور في الإقراض إنما تتصور في الاقتراض فمن اضطر إليه ولم يكن له مندوحة عنه كمن لم يجد سكنا يؤويه وأهله ولا سبيل إلا هذا الطريق فهذا يمكن أن يدخر أمواله في هذا الصندوق ويقترض منه ما يبني به، على أن يستغني عما يخصه من فائدة فلا يأكل منها شيئا ولا ينتفع به، ولا يمكن منه أهله ومن يجب أن ينفق عليه، ويستطيع أن يدفعه إلى جهات محتاجة من ذوات الضرورات[27].

ولا يترك الشيخ رحمه الله الباب مفتوحا واسعا لتفسير الضرورة فإن كل مسلم يعرف حالته إن كان مضطرا أولا، قال: كيف تعرف الضرورة؟ وأجاب على ذلك: أن كل مسلم يعرف حاله وهو من يفتي نفسه، والإثم ما حاك في الصدر وكرهت أن يطلع الناس عليه، فليستفت المسلم نفسه ليصحح موقفه ويلتزم بشرع الله.

المطلب الرابع: اعتبار المآلات في الأقوال والأفعال

ومعنى ذلك أن المجتهد أو المفتي حين يحكم أو يفتي يجب عليه أن يقدر مآلات الأفعال التي هي محل لحكمه وإفتائه وأن يقدر عواقب فتواه، ولا ينظر فقط إلى الفعل المستفتى فيه أو المسألة محل الاستفهام بل إن مهمته أن يحكم في الفعل وهو ينظر إلى ما ينجر عنه وما يترتب عليه وينظر إلى آثاره وهذا فرع من القاعدة : الأحكام بمقاصدها وقد شدد الإمام الشاطبي على هذا الأصل فالنظر إلى مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا سواء كانت تلك الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو الإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل[28].

والشيخ أحمد حماني قد نظر إلى مآلات الأفعال في الكثير من الفتاوى منها الفتوى المتعلقة بالأذان حيث سأل صاحبه عن الأذان وذكر أنه يزعج النائمين ويسبب أضرارا عظيمة فجاء في جواب الشيخ:... ولو تمعنا في الموضوع جيدا لعلمنا أن الشكوى منصبة أصالة على الأذان نفسه، فإن المساجد أكثرها لا تستعمل هذه المكبرات ثم صوت المؤذن الجهير الصوت والمجرد من استعمال المكبر قد يصل إلى مسافات بعيدة ويمكن أن يزعج آلاف النائمين وخصوصا في هدأة الصبح.... إذا فإن الشكوى لا تستقيم ولا تصح إلا إذا كانت منصبة على الآذان نفسه دون لف ولا مداورة لا على مكبرات الصوت فلو أصدرنا عليها حكمنا وأدناها لأدنا الأذان المجرد منها لأنه هو نفسه قد يزعج القريبين من المنارات وهم آلاف من المرضى والصغار والشيوخ الكبار والأذان فعلا يزعج النائمين وينبه الغافلين ويؤذن المؤمنين بالإقبال على الصلاة والفلاح[29] فقد اعتبر أن السؤال المراد منه إبطال الأذان نفسه وهو لم يحدث حتى في أحلك أيام الجزائر أثناء فترة الاستعمار كما ذكر.

كما أنه نظر نفس النظرة في سؤال ورد عليه في شأن إقامة الصلاة والجمعة في أوربا قال: فإذا كانت صلاتكم هكذا فهي صحيحة، فلا تلتفتوا لمن يبطلها عليكم وأرض فرنسا اليوم يسكنها مئات الآلاف من المسلمين، والإسلام هو الدين الثاني بعد الكاثوليكية....ومن واجب المسلمين أن يجتمعوا ويوحدوا صفوفهم ويتعلموا دينهم ويعلموه لأبنائهم ونسائهم والاجتماع يوم الجمعة والأعياد من وسائل ذلك[30].

المطلب الخامس: ربط الحكم الفقهي بالبعد الاجتماعي

وذلك مراعاة لواقع الناس حتى تكون للفتوى فائدة عملية وتكون أدعى لمعالجة الأخطاء والعادات السيئة التي تنشأ ويتعارف عليها المجتمع في كثير من الأحيان، ولقد كان البعد الاجتماعي معطى أساسيا في فتاوى الشيخ وفي تحليله للنصوص وتنزيلها على الواقع الاجتماعي واستنباط الأحكام المختلفة يظهر ذلك جليا في إبطاله لكثير من المعاملات المالية الجائزة أصلا كالوقف الذي اشتهر في المجتمع الجزائري خاصة إبان الفترة الاستعمارية واتخذه الناس وسيلة لحرمان البنات من الميراث مبينا أن العبرة بالمسميات لا بالأسماء وأن الأحكام الشرعية تبنى على حقيقة التصرف لا على الأوصاف التي يعطيها الناس لها قال رحمه الله : ومثل هذا الحبس اعتاد عليه الموثقون في الجزائر يتوصلون به إلى الحكم بغير ما أنزل الله فيحبسون على نفس الهالك مدة حياته ثم بعد وفاته على بعض الورثة دون غيرهم ويزعمون أن لأبي يوسف من الحنفية قولا يقلد فيه.... وهذا ما أردت أن أبين بصدور فتوى تبطل هذا الباطل من الخبراء بالمذهب المزور عليه[31].

المطلب السادس: ربط الحكم الفقهي بالقواعد الأصولية

كثيرا ما يقيم الشيخ جسورا متينة ومتماسكة بين الفقه وأصوله فنجده يذكر الحكم ويذكر الأدلة من الكتب والسنة ويبين كيفية الاستنباط، ومن مميزات هذا المنهج أنه يكسب الفتوى قوة وإقناعا للسامع كما يبين للقارئ الطريقة التي سلكها الشيخ في استنباط الحكم مما ينمي الملكة الفقهية لطالب العلم.

ومن ذلك ما ذكره الشيخ في رده عن سؤال يتعلق بالقبض والسدل في الفقه المالكي فذكر الشيخ الخلاف في المسألة وطريقة استنباط أركان الصلاة من حديث المسيء صلاته المعروف الذي رواه مسلم. حيث قال النبي ﷺ: إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة ثم كبر ثم اقرأ ما تيسر من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تطمئن رافعا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اجلس حتى تطمئن جالسا ثم افعل ذلك في صلاتك كلها....فهذه الأفعال والأقوال التي نص عليها هذا الحديث هي أركان الصلاة[32].

الهوامش:

1. فتاوى الشيخ أحمد حماني، منشورات قصر الكتاب، الجزائر، ج 1، ص 1.
2. مجلة الرسالة، ع 1، 1980، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، موقع منار الجزائر http://www.manareldjazair.com .
3. نفسه.
4. إرشاد الفحول ص.
5. النحل آية 49.
6. التوبة آية 122.
7. فتاوى الشيخ أحمد حماني، ج 1، ص 14.
8. نفسه ص 14.
9. مجلة الرسالة ع 1، 1980.
10. نفسه.
11. وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق،1992. ج 2 ص 1043. ينظر: الآمدي، الإحكام. الغزالي المستصفى، إرشاد الفحول، الشوكاني.
12. مجلة الرسالة مرجع سابق.
13، 14. نفسه.
15. وهبة الزحيلي، مرجع سابق ج 2 ص 1043.
16. مجلة الرسالة مرجع سابق.
17. نفسه.
18. آثرنا ترك العنوان كما كتبه الشيخ رحمه الله لأن له مدلوله.
19. مجلة الرسالة مرجع سابق.
20. فتاوى الشيخ حماني مرجع سابق ج 1 ص 11.
21. نفسه ج 1 ص 11.
22. نفسه ج 1 ص 287.
23. رواه مسلم.
24. فتاوى الشيخ أحمد حماني ج 2 ص 268.
25. حديث مشهور ابن القيم والخطيب البغدادي.
26. البقرة آية 173.
27. فتاوى الشيخ حماني ج 2 ص 287.
28. الموافقات.
29. فتاوى الشيخ حماني ج 1 ص 198.
30. فتاوى الشيخ حماني ج 1 ص 183.
31. فتاوى الشيخ حماني ج 2 ص 213. 223.
32. فتاوى الشيخ حماني ج 1 ص 160. 161.

.قائمة المراجع:

1. فتاوى الشيخ أحمد حماني، منشورات قصر الكتاب، الجزائر، د ط، د ت.
2. مجلة الرسالة، العدد الأول، 1980، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، موقع: http://www.manareldjazair.com
3. الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
4. الشوكاني محمد بن علي، إرشاد الفحول، دار المعرفة، بيروت، د ط، د ت.
5. د حمادي نور الدين، النوازل المعاصرة في فتاوى الشيخ أحمد حماني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة الجلفة، العدد 1، جوان 2008.
6. د أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، دار الكلمة، المنصورة، ط 1 1997.
7. د محمد الدراجي، الشيخ أحمد حماني ومناصرة المذهب المالكي، أعمال الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي تحت عنوان المدرسة المالكية الجزائرية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالتعاون مع ولاية عين الدفلى 14، 15، 16 أفريل 2009.

جهود الشيخ أحمد حماني في خدمة الفقه المالكي

بقلم

أ/ علي خضرة

جامعة الوادي (الجزائر)



تمهيد

الحمد لله الذي جعل العلم دالا عليه، وجعل العمل الصالح مطية إليه، أنزل القرآن خيرا نافعا لا ينقطع، وجعل شريعته الغراء راسخة لا تتزعزع، إليها يأرز الخير كله، ومنها يتفجر باب النفع والصلاح، فنجح البشرية بهديها معقود، والقائم بحقها سائد لا مسود، وما سواه سراب لا شراب. قال تعالى: ﴿يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا﴾ (سورة النور: 39).

واشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله شهادة الحق، أجل ما يحفظ في قلوب العارفين، وألذ ما يستعذب في أفواه الساجدين، هي جناح القلوب المخبتة المرهفة، ومفتاح كنوز العلم والمعرفة.

أما بعد، فإن من أبرز العلماء الربانيين الذين أنجبتهم الجزائر الحبيبة في العصر الحديث الشيخ الفقيه والعالم الرباني أحمد حماني -رحمه الله تعالى- الذي يعد أحد رموز الوطنية الصادقة والفكر المستنير الرصين، وواحد من رؤوس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي ربطت الشعب الجزائري – برمته- بدينه ووطنه وأمته.

كما يعد الشيخ أحمد حماني – رحمه الله – رجل الإصلاح وعالم الفقه لما له من أنشطة متعددة عرفتها الساحة الفكرية وسجلها تاريخه الحافل بالمواقف العلمية الفعالة داخل الوطن وخارجه وخصوصا في قضايا الإسلام وأهله، وبلده الجزائر وشعبها وفي مجال الإفتاء والوعظ بالذات من خلال منابر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحصص الإذاعية والتلفزيونية.

ومن هنا حق لنا أن نقف ولو بشيء من الإيجاز على حياة هذا العلم، والتذكير ببعض مآثره وجهوده ولاسيما في فقه الإمام مالك" بن أنس"-رحمه الله - وإننا إذ نقوم بهذا نحسب أنه من أقل واجبنا نحو من خدموا هذه الأمة والوطن وافدوها بما ملكوا من جهد ومال وفكر وعلم.

أولا: محطات من حياة الشيخ "أحمد حماني – رحمه الله- [*]

ولد الشيخ احمد بن محمد بن مسعود بن محمد حماني يوم الاثنين 26 شوال 1333 هـ الموافق لـ: 6 سبتمبر 1915 بقرية ازيار الواقعة في دوار تمنجر ببلدية العنصر دائرة الميلية ولاية جيجل. قام والده بتغير تاريخ الميلاد إلى سنة 1920 حتى يكمل دراسته قبل أن تدركه الخدمة العسكرية. ينتسب الشيخ احمد إلى عائلة مشهود لها بمقاومة الظلم الاستعماري.

نزح إلى قسنطينة في فصل الربيع من سنة 1930 فأتم حفظ القرآن بكتاب سيدي أمحمد النجار ثم انخرط في سلك طلبة الإمام عبد الحميد بن باديس ابتداء من أكتوبر 1931 مدة ثلاث سنوات (سبتمبر 1934) وأتقن بهذه المدة فنون الدراسة الابتدائية، وحضر أول مظاهرة شعبية قادها الشيخ ابن باديس كما حضر بهذه السنة لأول مرة اجتماعا عاما لجمعة العلماء وانخرط فيها كعضو عامل.

ارتحل إلى تونس في أول السنة الدراسية 1934 – 1935 فانتظم في سلك طلبة الجامع الأعظم، ودامت دراسته هناك مدة عشر سنوات ملتزما بالنظام، حصل على الأهلية في 1936، وعلى شهادة التحصيل في 1940، وعلى شهادة العالمية في سنة 1943.

كانت صلته بابن باديس في حياته وبجماعته بقسنطينة لم تنقطع، ومن هنا عمل بمجلة "الشهاب"، ثم بجريدة "البصائر" وكتب فيهما، وتحمل مسؤوليات في جمعية العلماء، وشارك في الصحافة التونسية والجزائرية منذ سنة 1937، وانتخب أمينا عاما في جمعية الطلبة الجزائريين بتونس بجانب الأستاذ الشاذلي المكي الذي اعتقل سنة 1940 وتعطلت الدراسة في شهر جوان 1940، فلم تستأنف إلا في شهر أكتوبر فحضر امتحان التحصيل ونجح بالتفوق، ثم جاءه الأمر من جماعة قسنطينة بمواصلة الدراسة العليا وأطاع، فواصل الدراسة في القسم الشرعي وانتهت بحصوله على الشهادة العالمية في جويلية 1943.

أثناء هذه الفترة تطورت أحداث الحرب العالمية الثانية. ونزل الحلفاء بالجزائر وسابقهم الألمان نزلوا بتونس في نوفمبر 1942 وانقطعت الصلة بين تونس والجزائر تماما، وتعذر الاعتماد المادي وكان معه بعثة علمية هو مسؤول عنها ماديا وأدبيا، فصار مسؤولا عن خمسة ولم يبخل الشعب التونسي الكريم عليه طيلة وجود الألمان حتى ارتحلوا أو طردوا في ماي 1943.

أثناء وجود الألمان غامر بالاتصال معهم مع أنهم قد بدأ احتضارهم وكان رفقة التونسيين والجزائريين، وقد انكشف له خبث نياتهم وسوء نظرهم إلى العرب، وتبين أنهم يعتبرون ارض إفريقيا حقا لاستغلال الأوروبيين، وعداوتهم للفرنسيين إنما من اجل هذا الاستغلال، أما العرب فهم كالعدم، وفي برقية من هتلر إلى بيتان يقول: "نزلت جيوشي بتونس من أجل الاحتفاظ بإفريقيا لأوروبا" ففشلت هذه الاتصالات بهم، وخصوصا بعد هزائمهم في روسيا،

وفي العلمين.

بعد احتلال تونس ألصقت به تهمة الاتصال بالعدو في زمن الحرب، وألقي القبض على كثير من الطلبة الجزائريين، فدخل عالم السرية ابتداء من 1943 ونجا من العذاب الأليم، إلى أن قطع دراسته في القسم الأدبي ليعود للجزائر.

في 30 أفريل 1944 عاد إلى الجزائر في عهد السرية، فلما نزل بقسنطينة ابتدأ العمل في التربية والتعليم، ورغم أن البحث عنه كان ما يزال جاريا بتهمتين: الفرار من الجندية الإجبارية والتعاون مع العدو في زمن الحرب، ثم قدم إلى المحاكمة التي وقعت في 20 مارس 1945 بعد تدخل جمعية العلماء وأهل قسنطينة وقدمت رشوات ضخمة أنجت الطلبة الجزائريين وحكم عليهم بالبراءة أو بأحكام خفيفة.

عين بعدها مديرا علميا للدراسة في التربية والتعليم، وأهم ما طرأ على الدراسة في هذه المدرسة إنشاء التعليم الثانوي بها، وتخلي المرحوم السعيد حافظ عن إدارتها فخلفه الأستاذ عبد الحفيظ الجنان، أما المدرسة الثانوية فقد عين لمباشرتها الشيخ السعيد حافظ لقسم الإناث، وأحمد حماني لقسم الذكور، ثم جائت أحداث 8 ماي 1945، وصدر الأمر بغلق المدرسة وكل مدارس الجمعية في ولاية الشرق ابتداء من شهر ماي 1945.

في مارس 1946 عقد مؤتمر من المعلمين ورجال الجمعيات بقسنطينة، وقرر عدم الاعتراف بقرار الغلق ووجوب إعادة الحياة للدراسة العربية ابتداء من أول السنة الدراسية، وفتحت المدارس أمام أعين العدو المبهوت، وعاد إلى الإدارة العلمية ابتداء من أكتوبر 1946. وقد عين للإدارة العلمية المرحوم أحمد رضا حوحو، وأنشئ قسم ثانوي للبنات وللذكور.

في هذه السنة تكون مؤتمر المعلمين وأنشئت لجنة التعليم العليا لغرض توحيد التعليم الحر ماديا وأدبيا على مستوى الوطن وبعض مدن فرنسا، وقد عين عضوا في هذه اللجنة التي أنجزت أشياء كثيرة في عقد من السنين، كما أنشأت التفتيش الابتدائي والعام ووحدت الدراسة، وأنشأت الشهادات الفاصلة بين مراحل التعليم، ونفذت البعثات العلمية إلى ثانويات وجامعات مصر.

منذ سنة 1947 تكونت أول ثانوية بالجزائر للتعليم العربي الحر، وعين لإدارتها الشهيد الشيخ العربي التبسي، وللأستاذية أبناؤه وإخوانه ومنهم أحمد حماني وهو الذي أشرف على تنظيم الدخول فيه، وشارك في تكوين هذه الثانوية، وبقي المشرف على اللجنة العلمية إلى آخر لحظة من حياة المعهد، شهر أوت 1957م.

في سنة 1955 أسندت إليه رئاسة لجنة التعليم العليا بعد أن اعتقل كثير من رجالها. في عام 1946 عينته جمعية العلماء كاتبا على مستوى جميع ولايات الشرق، يهتم بالجمعية

وشعبها ومدارسها وشؤون التعليم فيها، فقام بالمهمة أحسن قيام. في سنة 1951 انتخب عضوا في إدارة الجمعية وأسندت له مهمة نائب الكاتب العام، ودام في هذا المنصب مادامت الجمعية في الوجود.

منذ نشوب حرب التحرير في عام 1954 كان مثل إخوانه يعمل فيها، وكان العمل سرا، وجعلت دار الطلبة من المراكز الأساسية للثورة، ودام هذا إلى يوم ألقي عليه القبض في 11 أوت 1957 بالعاصمة، وأغلقت دار الطلبة وطرد منها سكانها واحتلها العدو، وجعلها من مراكز التعذيب والاعتقال، وبقي فيها إلى يوم الانتصار سنة 1962.

بعد 27 يوما في العذاب والانتقال من الجزائر إلى قسنطينة، زج به في السجن وعذب فيه أيضا واعتبر من المشوشين، ثم حوكم أمام المحكمة العسكرية فنال الأشغال الشاقة، ونقل إلى السجن المركزي بتازولت "لمبيس"، حيث بقي هناك إلى يوم 4 أبريل 1962.

في سجن تازولت أنشأ مع إخوانه المجاهدين حركة المجاهدين حركة تعليم منظم، وكون طلبة أتم بعضهم دراسته ثم امتهن في عهد الاستقلال التعليم في الثانويات وصاروا جهازا في ميدان التربية والتعليم، وفيه أيضا دبرت المكائد ضده، وكاد الاغتيال يناله عام 1960 بعد ابتداء المفاوضات، وبسببه وقع الإضراب العام من جميع المساجين بسبب خطبة يوم عيد النحر، فكان سبب سقوط النظام الطاعة "دسبلين"، ونال المساجين حقوق السجن السياسي وصاروا يسمعون الإذاعات ويقرؤون الصحف بعدما كانت ممنوعة عنهم قبل ذلك، وهذا في 1961م.

بعد إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م سمي عضوا في اللجنة المسؤولة عن التعليم في مدينة قسنطينة، ومديرا لمعهد ابن باديس، وفتح أبوابه للتعليم إلى رفع الأمية، فعمر بالصبيان والشباب الشيوخ والنساء والرجال.

بعد تأسيس الحكومة الجزائرية ووقوع الاستفتاء، استدعي من قسنطينة لوظيفة المفتش العام للتعليم العربي، ودام هذا إلى سنة 1963، فلما أسس معهد الدراسة العربية بجامعة الجزائر سمي أستاذا به، وقضى في الجامعة 10 سنوات كاملة من 1962 إلى 1972م.

في سنة 1972م استدعي ليكون رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى، ويعتبر هذا المنصب كمستشار تقني لوزير الشؤون الدينية، ومن مهامه تنظيم الدعوة في المساجد والمدن، وإصدار الفتوى، وتمثيل الجزائر في الملتقيات على مستوى العالم الإسلامي أجمع، فقام بهذه المهمة المرحوم مولود قاسم نايت بلقاسم ثم من بعده الشيخ احمد حماني إلى عام 1988 حيث دخل في فترة التقاعد ابتداء من يناير 1989م. أثناء وجود في هذا المنصب، مثل الجزائر في ملتقيات عالمية بتونس مراران وبليبيل مرتين، وبمصر مرة وبالسعودية مرارا، وبالأفغان، وبالهند، وبسرنديب "سريلنكا"، وببلجيكا، وبنواكشوط، وبتشاد وبموسكو، وبإيران، وتناول الكلمة في

هذه المجتمعات كلها.

عين في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني من سنة 1983 إلى 1985، انتخب رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في سنة 1991. كما تولى إدارة جريدة البصائر في نفس السنة

مؤلفاته:

للشيخ عدة مؤلفات أهمها.

• كتاب "الإحرام لقاصدي بيت الله الحرام" منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر

• كتاب "صراع بين السنة والبدعة" دار البعث، 1984

• كتاب "فتاوى الشيخ احمد حماني"(ثلاثة أجزاء) قصر الكتاب - البليدة

• كتاب "من الشهداء الأبرار: شهداء علماء معهد عبد الحميد بن باديس"، قصر الكتاب - البليدة

• كتاب "الدلائل البادية على ضلال البابية وكفر البهائية"، الشهاب - باتنة

توفي الشيخ احمد حماني في 29 جوان 1998م.

ثانيا: مفهوم العقيدة عند الشيخ أحمد حماني

إن مبحث العقائد من أهم مباحث العلم الشرعي التي أولاها العلماء بالتأليف والتدريس قديما وحديثا، لما لهذا الجانب من دور أساسي تقوم عليه شخصية العالم. ومن هنا سنحاول في هذه النقطة التطرق إلى المفهوم العلمي لمسألة العقيدة في نظر العلامة الشيخ أحمد حماني –رحمه الله – الذي يعد من أعلام المدرسة المالكية الحديثة بالجزائر، بل قطب من أقطابها .

يقول – رحمه الله- " على المسلمين أن يلتزموا العمل بكتاب ربهم و سنة نبيهم في كل أمورهم فإن الرسول صلى الله عليه وسلم ما جاء إلا ليعلمنا ديننا ويهدينا سواء السبيل .....ولا ينكر أحد أن الإسلام ديننا. غير أنهم كانوا يختلفون في تفسير الإسلام الذي هو ديننا هل إسلام القرآن والسنة الصحيحة وفهم سلف الأمة لهما؟ أم الإسلام مجموعة من الخرافات والتقاليد الموروثة والعادات البالية ولو تضاربت و تناقضت؟" [1]

ثم يجيب عن هذا السؤال بقوله: "إن الإسلام في فهم المصلحين هو ما جاء به القرآن وبينته السنة وفهمه وسار عليه السلف الصالح، وفي فهم غيرهم هو ما وجدنا عليه آبائنا وقد وجدناهم في الدرك الأسفل". [2]

إلى أن يقول -رحمه الله-" وعقائد الإسلام في أصلها بسيطة واضحة. كان الداعي إليها _ النبي صلى الله عليه وسلم- يدعو بها عظماء العقول. يعرضها على الملوك وأرباب التيجان كما

يعرضها على الرعاة ومن عدوهم في الأراذل من الطبقات ويلقنها لأبسط الناس مدعمة بآيات القرآن وآيات الله في الأفاق فلا يسمع كل من يسمعها إلا هداه الله إلى الإيمان إيمانا عميقا بهذا الدين و برب العالمين". [3]

وقد بين الأستاذ محمد الصالح الصديق – حفظه الله- وهو أحد زملائه العارفين به- هذه النقطة جيدا عند ذكره لأهم أسس العقيدة عند الشيخ أحمد حماني فقال: "معرفة الله تبارك وتعالى وتوحيده وتنزيهه أسمى عقائد الإسلام وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء". [4]

والخلاصة التي نخرج بها في هذه النقطة هي أن الشيخ أحمد حماني –رحمه الله- كان يدعو إلى التمسك بالعقيدة الإسلامية السليمة والتي هي عقيدة السلف الصالح وفهمهم لنصوص الكتاب والسنة الصحيحة.

ثالثا: موقفه من البدعة

كتب الشيخ أحمد حماني في كتابه: الصراع كلاما نفيسا عن مفهوم البدعة حيث يقول: "إن الصراع بين السنة والبدعة قائم مستمر منذ القديم وعلى مدى الأجيال والقرون، لأنه في الحقيقة صراع بين الشريعة وقيامها ودوامها واستقرارها نقية كما جاء بها صاحبها وبين محاولة هدمها وتحريفها ومحق دولتها وأهلها". فما هي البدعة؟ عنده يا ترى؟

عرفها الشيخ أحمد حماني فقال: "كل ما خرج عن سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- القولية أو الفعلية أو الإقرارية وخالف طريقه وهديه وما جاء به من الدين فهو بدعة لأنه جاء على غير مثال ما شرعه الله والرسول للخلق".

واختار لها أيضا تعريف الإمام الشاطبي في الاعتصام بقوله: "طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه وتعالى" ويشرح هذا التعريف أكثر بقوله: "ومن اخترع شيئا من عنده ليعبد الله فهو مبتدع ومن ترك شيئا مباحا يريد أن يتقرب بتركه إلى الله فهو مبتدع". [5]

رابعا: جهوده في الفتوى على مذهب الإمام مالك بن أنس

إن الناظر إلى تراث الشيخ: أحمد حماني – رحمه الله – يجد أنه كان يلتزم – في الغالب من فقهه – بمذهب الإمام مالك بن انس – رحمه – سواء كان في عمله به، أو فتوى منه، أو تدريسا ونشرا له وكذا تعليما به وهذا ربما يعود لأسباب أهمها

أ- لتمكنه من دراسة فقه الإمام مالك – رحمه الله- وفي ذلك يقول عن نفسه: "لكننا إنما درسنا مذهب الإمام مالك، فنحن نفتي بما نعلم ".[6]

ب- أن أهل الجزائر خصوصا والمغرب عموما متتبعون لمذهب الإمام مالك في الفروع يقول الشيخ عن ذلك: ".. ثم إن السائل إنما يسأل عن المذهب المالكي، والأغلبية من شعبنا

يقلدون مذهب الإمام مالك ".[7]

وللقارئ الكريم أن يطلع أكثر على ذات الموضوع تجدر الإشارة إلى مراجعة كتابه "الفتاوى "بجزأيه للوقوف على جملة من المفاهيم الأساسية في فقه الشيخ حماني - رحمة الله عليه- وخصوصا في فقه العبادات التي ربما تكاد تكون ترجمة لفقه الإمام مالك -رحمة الله عليه-.[8]

1 / مفهوم الفتوى عند الشيخ حماني

يرى رحمه الله أن كل من تبوأ مقام الفتوى في شريعتنا الغراء هو نائب عن صاحب الشريعة –عليه الصلاة والسلام – في تبليغ الرسالة، ومنه فإن الفتوى عنده هي اجتهاد في ما ليس فيه نص، يستنبطه المجتهد من القياس على ما فيه نص من الأشباه والنظائر مما ترجح عنده من علم يؤهله لاستخراج ذلك .[9]

2 – خصائص منهجه في الإفتاء

إن منهج الشيخ أحمد حماني – رحمه الله – يعتمد على أسس وقواعد تميز فتواه وتضبطها، وغاية قصده أن تجد طريقها للقلوب، وان يفهم الناس مراده، والتي نذكر منها:

•**الوسطية والاعتدال:** فقد كان –رحمه الله- يكره الغلو والتطرف وينحو مقصد التيسير ورفع الحرج، يقول -رحمه الله- "صنفان من مجتهدي العصر نبتت نابتتهما في مجتمعنا المعاصر بالشرق والغرب، إحداهما عن سوء نية وسبق إصرار،والأخرى عن حسن نية وجهالة بالأخطار نحن حرب على الأولى ودعاة للهداية والإرشاد للثانية". [10]

•**الحكمة والواقعية:** وهي أن الشيخ كان يراعي حال المستفتي، والواقع والزمان والمكان، كما كان سهوله الألفاظ ولغة الخطاب متحريا ماينفع المستفتي، يقول عن هذا "نحن نجيب هنا عن أسئلة القراء في الواقعيات لا عن فروض يتعذر في الواقع حصولها،ولا عن الألغاز والأحاجي، فالمرأة التي يزوجها وليان وفي ساعة واحدة وفي دقيقة واحدة توجد في تخيلات صرفة،ولا توجد في الواقع ".[11]

•**فقه يسع الاختلاف:** لم يكن الشيخ متعصبا لفقه الإمام مالك لوحده، ولكنه يحترم المذاهب الأخرى، يقول "فالمذاهب الإسلامية محترمة عندنا كل الاحترام.. كلهم أئمة هدى، وبمثلهم يقتدى". [12]

•**الأمانة العلمية:** والتي يرى شيخنا أنها صفة واجبة على كل من انتسب إلى العلم وخصوصا أهل الفتوى، ومن أمانة الشيخ العلمية، أنه كلما طلب منه الإفتاء على مسالة معينة يذكر اسم وعنوان صاحبها وتاريخ إرسالها، كما كان يراعي أسلوب صاحبها بكل أمانة. [13]

•**نبذ العصبية:** تميز -رحمه الله- في فتاويه كلها بنبذ العصبية والتزمت أو التقيد بمذهب واحد لا يتعداه ولو كان مذهب الإمام مالك، فقد تقيد في بعض المسائل الفقهية بالدليل الأقوى الذي ترجح عنده ومثال ذلك أخذه بفتوى الإمامين محمد عبده ومحمد رشيد رضا في

حلية اللحوم المستوردة التي أختلف فيها. [14]

الخاتمة

هذا وفي ختام هذه الفسحة العلمية مع شيخ الجزائر وفقيهها العلامة "أحمد حماني - رحمه الله - نخلص إلى مايلي من النتائج:

- أن الشيخ قد ترك ثلمة في مجال الفتوى، نحسب أنها لم تسد بعد

- الدعوة إلى جمع التراث الفقهي الذي تركه الشيخ أحمد حماني - رحمه الله - للاستفادة منه ولاسيما في مجال البحث العلمي.

- نرجو من الوزارة الوصية "الشؤون الدينية "العمل على ترشيد منبر الفتوى وبعثه من جديد على مذهب الإمام مالك بن أنس -رحمه الله - ولما لا على المذاهب كلها لإرساء علم الفقه المقارن عمليا.

الهوامش:

(*) ترجمة الشيخ أحمد حماني من كتاب: فتاوى الشيخ أحمد حماني (منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر 1993)

(1) جريدة البصائر، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الصادرة بتاريخ :27ربيع الأول 1433هـ/20فيفري 2012م العدد588

(2) الفتاوى: 415/2

(3) أحمد حماني حياة وآثار-شهادات ومواقف 107.

4) جريدة الشعب عدد 11214

(5) صراع بين السنة والبدعة (40/1

(6) أحمد حماني: الفتاوى 11/1

(7) نفس المصدر: 11/1 ويراجع كذلك مجلة رسالة المسجد الصادرة عن وزارة الشؤون، السنة السادسة، العدد الرابع، ربيع الثاني 1429هـ، أفريل 2008م ص:06

(8) انظر: الفتوى وأهلها للشيخ أحمد حماني مجلة الرسالة، الصادرة عن وزارة الشؤون الدينية، شهر مارس 1980، السنة الأولى العدد الاولى ص23

(9) يراجع في هذا موضوع: الفتوى عند الشيخ احمد حماني _الأسس والضوابط_ للأستاذ: محفوظ بن الصغير، جامعة الوادي، مجلة الثقافة الإسلامية الصادرة عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد04 السنة2008م، الصفحة18

(10) الفتاوى 466/2

(11) و (12) الفتاوى 394/1

(13) الفتوى عند الشيخ أحمد حماني.. المصدر السابق ص 34

(14) أحمد حماني: الفتاوى 360/2-361

نماذج من جهود فقهاء الجزائر في تدوين النوازل الفقهية

بقلم

أ/ التجاني عاد

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

الحمد لله الذي يفتتح بحمده كل رسالة ومقالة والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب النبوة والرسالة وعلى آله وأصحابه الهادين من الضلالة. وبعد:

فإن الفقه الإسلامي زاخر بالمعارف والآراء والاجتهادات التي أسهم بها العلماء الأجلاء الذين سخروا حياتهم في سبيل خدمة الدين، وإصلاح حياة الناس وإزالة الإشكالات التي تمس شؤون دينهم ودنياهم.

فهناك العديد من العطاءات والإنتاجات والفوائد الفقهية والأصولية لعلماء الإسلام التي أثرت المكتبة الإسلامية، وكان لها الأثر البالغ في حياة الناس على ممر العصور والأزمان، حيث أجابت على كثير من التساؤلات التي طرأت على حياة الفرد المسلم.

ولقد تمكن علماء المذهب المالكي عبر حقب الزمن من وضع بصماتهم في التراث الفقهي الإسلامي، حيث أظهروا براعتهم في التأليف والاجتهاد والإجابة عن كثير من المسائل والوقائع المستجدة عبر العصور والأزمان، ومن العسير جدا حصر نتاج هؤلاء العلماء الأجلاء عبر القرون في هذا المجال.

ولذا سنقتصر في هذه المحاضرة عن عطاء علماء الجزائر في مجال النوازل الفقهية المالكية وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وقبل الولوج في صلب الموضوع لا بأس أن نبين مفهوم النوازل من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

1- **التعريف اللغوي**: النوازل في اللغة: مفردها نازلة، والنازلة: هي الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس.

2-**التعريف الاصطلاحي**: عرّف العلامة ابن عابدين النوازل بأنها: "الفتاوى والواقعات، وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عن ذلك، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل

المذهب المتقدّمين"[1].

وعرّفها من العلماء المعاصرين الدكتور وهبة الزحيلي بأنها: "المسائل أو المستجدّات الطّارئة على المجتمع بسبب توسع الأعمال، وتعقد المعاملات، والتي لا يوجد نص تشريعي مباشر، أو اجتهاد فقهي سابق ينطبق عليها. وصورها متعددة، ومتجددة، ومختلفة بين البلدان أو الأقاليم؛ لاختلاف العادات والأعراف المحلية"[2] .

وعرفت "النازلة" في "معجم لغة الفقهاء": المصيبة ليست بفعل فاعل، وهي الحادثة التي تحتاج لحكم شرعي.[3]

فالنوازل هي الواقعات والمسائل المستجدة التي تنزل بالعالم الفقيه؛ فيستخرج لها حكماً شرعياً.

وقد شاع استخدام هذا المصطلح (النوازل) في الواقعات المتعلقة بالعبادات والمعاملات التي يحتاج الناس إلى معرفة حكمها الشرعي.

وإن كانت النوازل في أصل الإطلاق هي الوقائع إلا أنه غلب استعمالها على الكتب والمدونات الفقهية التي جمعت أجوبة المُفتِين. حيث ظهرت تلك الكتب وتعددت أسماؤها، فسمِّيت النوازل والفتاوى، وهما الاسمان الشائعان في الغالب، كما دُعيت المسائل والأسئلة والأجوبة والقضايا والمستجدات، بالإضافة إلى مصطلح لا يستخدم كثيراً، وهو "العمل أو العمليات" والذي انفرد به أهل المغرب.[4]

هذا، ويعد المذهب المالكي من أكثر المذاهب الفقهية عناية بفقه النوازل وذلك ما ظهر جليا في المدرسة المالكية المغاربية حيث برع فقهاؤها في تدوين النوازل الفقهية؛ مما ولد تراثاً فقهياً زاخراً؛ يحمل في طياته مختلف الفوائد العلمية المتعلقة بأصول الأحكام، وطريقة التطبيق.

وهذه البراعة التي اتسمت بها مؤلفاتهم لم تكن مصادفة، بل هي نتاج عقول شغوفة بالتحصيل العلمي، والاستنباط الفقهي الذي تربوا عليه منذ نعومة أظفارهم على مذهب عالم

---

1 - مجموعة رسائل ابن عابدين، ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص : 17.

2 - سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، د. وهبة الزحيلي، دار المكتبي، سوريا، ط1: 2001، ص 9.

3- معجم لغة الفقهاء، أد. محمد رواس قلعة جي، د. حامد صادق قنيبي، دار النفائس، بيروت – لبنان، ط2: 1408هـ - 1988 م، ص 361.

4 - النوازل التواتية: منهجها وخصائصها للأستاذ: محمد جرادي، أعمال الملتقى الوطني الأول الشيخ سيدي محمد بن الكبير (المذهب المالكي وجهود علماء المنطقة في نشره وترسيخه، أدرار 10 . 11 رجب 1431هـ/23 . 24 جوان 2010م. نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية للدكتور مبارك جزاء الحربي. كلية الشريعة - جامعة الكويت.

المدينة الإمام مالك - رحمه الله -. فإذا كانت كتب المذهب الضخام كالمدونة، والعتبية، والموازية، وغيرها يستحضرها صغار السن منهم، فما بالك بقرائح مجتهديهم التي ضربت أطناب العلم في كل واد!

وكانت حصيلة هذه الفتاوى مئات المؤلفات النوازلية التي تحكي ظروفًا سياسية، واجتماعية، وتاريخية متناثرة بين الأندلس والمغرب. ومن المؤسف: أن كثيراً منها حبيس أدراج المكتبات الغربية والعربية.

فواقعنا المعاصر اليوم في أمس الحاجة إلى مثل هذه الكنوز الحبيسة التي تمثل حلولاً لكثير من المعضلات المتشابهة على تباعد الفترات الزمنية.

وقد برز في فقه النوازل عدد من الفقهاء الجزائريين من خلال تآليفهم وآثارهم، حيث أبدوا فيها رسوخ أقدامهم في مجال الاجتهاد الفقهي ونبوغهم في الاستدلال والاستنباط وإيجاد الحكم الشرعي لكثير من المسائل والقضايا الفقهية التي حدثت في دنيا الناس.

وبالرغم من صعوبة تتبع جميع ما دونه فقهاء الجزائر في مجال النوازل الفقهية إلاّ أنّه يمكننا الإشارة إلى أهم ما تركه علماؤنا من مؤلفات – من باب الذِكر لا الحصر -، ولذلك سنسوق أمثلة لبعض أعيان الجزائر ونماذج من مؤلفاتهم كالآتي:

1- **كتاب «الدرر المكنونة في نوازل مازونة»** لـ: يحي بن موسى المغيلي المازوني (ت883.هـ/ 1478م). يقع في مجلدين ضخمين، وهو كتاب حافل بفتاوى المتأخرين من علماء الجزائر وتونس والمغرب الأقصى. منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة تحت رقم 1335[1].

وللعلم كتابه في النوازل هذا يُعدُّ من الكتب المعتمدة في الفتوى في المدرسة المالكية، قال عنه الإمام العلامة محمد الغلاوي الشنقيطي في "بوطْلَيحِيَّة" وهي المنظومة التي ضَمَّنَها المعتمد من الأقوال والكتب في هذه المدرسة:

واعتمدوا نوازل الهلالي *** ودُرَّهُ النَّثيرَ كاللآلي
كذاك ما يُعزى إلى مازونهْ *** وَهْو المسمى الـدُّرَرَ المكنونهْ[2]

---

1 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، ص: 265. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط1، 1989، ص 637. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط2، = 1980، ص 281. تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985، ج1، ص189. تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمن الجيلالي، دار الثقافة، بيروت، ط6، 1403 هـ- 1983 م، ج2، ص: 277-278.

2 - نظم في المعتمد من الكتب والفتوى على مذهب المالكية (بوطليحية)، محمد النابغة بن عمر الغلاوي (ت 1245هـ/1828م)، تحقيق ودراسة: يحي بن البراء، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2 :1425هـ- 2004م، ص: 87.

وقد اعتمده الكثير من العلماء كمرجع فقهي من بينهم أحمد بن يحي الونشريسي في موسوعته الفقهية «المعيار المعرب».

2- **كتاب «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب »** لأحمد بن يحي الونشريسي (ت914 ه)[1]، فيُعد (..من التآليف ذات الشأن عند فقهاء الوقت..) كما أشار إلى ذلك محمد الحجوي في كتابه الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، والكتاب يقع في ثلاثة عشر جزءا وقد طبع أكثر من مرّة، جمع فيه نوازل البرزلي والمازوني وغيرهما، كما حوى مجموعة ضخمة من فتاوى واجتهادات فقهاء القيروان، وبجاية، وتلمسان، وقرطبة، وغرناطة، وسبتة، وفاس، ومراكش، وغيرها من عواصم الغرب الإسلامي طوال ثمانية قرون، مما ينم عن إدراك عميق لعلماء هذه البلاد لمقاصد الشريعة الإسلامية، مكَّنهم من مواجهة جميع المشاكل التي اعترضتهم، وإيجاد الحلول الملائمة لما استشكله الناس من أمور دينهم ودنياهم.

ورغم أن الكتاب متخصص في النوازل والفتاوى (أي الفقه الإسلامي)، فإن له جانبا آخر يغفل عنه الكثيرون ألا وهو الجانب الاجتماعي والتاريخي، فقد حوى الكثير من الإشارات إلى أحوال المجتمع الإسلامي في هذه المنطقة، من عادات في الأفراح والأتراح وأنواع الملبوسات والمطعومات، وحالات معينة في الحرب والسلم والعمران وما إلى ذلك، الأمر الذي يجعل منه مصدرا وثيقا للمؤرخ والاجتماعي مثلما هو للفقيه.

3- **«رسالة في استعمال اليهود والنصارى»** للشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (ت 910ه)[2]، وقد كتبها المغيلي جواباً عن سؤال الفجيجي، وهي أول ما حُفظ مُدوَّناً من نوازل أعلام توات، وهي النازلة الوحيدة التي حظيت إلى حد الآن بالتحقيق العلمي باشتراك باحثين هما : عبد الرحيم بن حمادة وعمر بن ميرة.

4- **النوازل التو اتية** [3]: وهي نوازل لأعلام منطقة توات نذكر منها:

1- نوازل عمر بن عبد القادر التنيلاني.

2- نوازل الجنتوري للشيخ عبد الرحمان الجنتوري (ت1160ه /1747م)، قال عنه التنيلاني «... وكان رحمه الله أعلم من لقيته بالأصول والقواعد الفقهية، فاق في ذلك شيخه أبا حفص المذكور، فضلاً عن غيره، عارفاً باستخراج الفروع والنوازل منها وبردها إليها، ...وانتهت

1 - نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، ص: 135- 136.

2 - نيل الابتهاج، أحمد بابا التنبكتي، ص: 576. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 308.تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي، ج1، ص: 170.

3 - مبارك جعفري، جوانب من الحياة الأسرية ومكانة المرأة في إقليم توات من خلال النوازل الفقهية (ق 12 ه/ 18م، أعمال الملتقى الوطني الأول الشيخ سيدي محمد بن الكبير (المذهب المالكي وجهود علماء المنطقة في نشره وترسيخه)، أدرار 10 .11 رجب 1431ه/23 .24 جوان 2010م.

إليه الرياسة في الفتوى والتدريس في صقيعي توات وتجورا رين بعد وفاة شيخنا أبي حفص».

3- نوازل الزجلاوي للشيخ محمد بن محمد بلعالم بن احميدان الزجلاوي (ت1212هـ /1798م). وفيها جمع الشيخ محمد بلعلم الزجلاوي آراؤه الفقهية، وآراء أشياخه وقال عنها محمد باي بلعالم: "وهو كتاب قيم لا يستغنى عنه عالم ولا قاضي لا سيما فيما يخص مميزات وعوائد منطقة توات".

4- أجوبة عبد الرحمن التنيلاني.

5- «غنية المقتصد السائل فيما وقع في توات من القضايا والنوازل» للشيخ محمد بن عبد الرحمان البلبالي(ت1244هـ/1828م). ويعرف أيضا في توات بـ"الغنية البلبالية"، وهو كتاب جم الفائدة، في الفقه ومسائل مختلفة جمع فيه الشيخ محمد بن عبد الرحمان البلبالي وابنه الشيخ عبد العزيز، سجلات القضاء للقاضي عبد الحق بن عبد الكريم ومجلسه للشورى، ورتبها الشيخ أحمد الحبيب بن أمحمد بن عبد الله البلبالي في مؤلف يزيد عن السبعمائة صفحة من الحجم الكبير وتعد مرجعاً في النوازل التواتية والفتوى خلال القرنين 12 هـ/13 هـ

6- أسئلة وأجوبة التمنطيطي لعبد الله بن أبي مدين التمنطيطي (ت1331هـ).

7- «تحلية القرطاس بالكلام عن مسألة تضمين الخماس» للشيخ محمد بن أب المزمري (ت1160هـ)[1].

8- «رفع النزاع في تحبيس المال المشاع» لابن عطية الونشريسي (ت 788هـ/ 1386م)[2]، وهو جواب للفصل في النزاع الذي وقع بين فقهاء عصره في تحبيس الجزء المشاع موردا للروايات في ذلك، وله أيضا رسالة في (الولاية عن تزويج اليتيمة القاصرة)، ورسالة أخرى تضمنت جوابا مختصرا في شأن (مدرسة حبست خصيصا لطلبة علوم الدين) وكذلك رسالة في (إثبات النسب من جهة الأم)، ألفها ردا على من سأله ثبوت النسب إلى البيت النبوي الشريف من جهة أمه بمجرد الشهرة والذيوع والخبر المستفيض وهل يثبت له ذلك نسبا أم لا؟[3].

9- مسائل ابن قنفذ القسنطيني (ت 810 هـ)[4].

10-رسالة «اهتزاز الأطواد والربى من مسألة تحليل الربا» للشيخ عبد الحليم بن سماية

---

1 - الحركة الأدبية في أقاليم توات من القرن السابع حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجريين، أحمد جعفري، منشورات الحضارة - الجزائر، ط 1، 2009، ج1، ص 59.

2 - معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 344. تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي، ج2، ص: 128.

3 - من أعلام الجزائر المنسيين القاضي ابن عطية الونشريسي، الحسين يختار، رسالة المسجد، السنة السابعة، العدد الثالث، ربيع الأول 1430هـ، مارس 2009م، ص 43.

4 - تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمان الجيلالي، ج2، ص: 135-136. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص : 268-269.

(ت 1351 هـ-1933 م)[1]، وهي رسالة غزيرة المادة في موضوعها استوعب فيها المؤلف أصول هذا الباب وأحاط بفروعه، وجاء فيها باستنتاجات وأحكام فقهية مركزة صحيحة، ولقد دعا فيها علماء الإسلام قاطبة إلى تحمل مسؤوليتهم أمام هذا الموضوع الهام موجها رسالته هذه إلى الأعلام منهم حيث كتب تحت العنوان ما يلي : "تعرض على أنظار العلماء الأعلام وتطلب تأدية ما في رقابهم من بيان الأحكام"، وهي مطبوعة بالجزائر 1329هـ/1911م أو ما قدمه وألقاه بنفسه في المؤتمر الرابع عشر للمستشرقين المنعقد هنا بالجزائر سنة 1905م مما حرره من بحث فيما يتعلق ويتصل بحضارة الإسلام وفلسفته[2].

11- النوازل التلمسانية لأبي عثمان قدورة (ت1066 هـ/1656 م)[3].

12-«الأحكام الجوازل في نبذ من النوازل» لأبي راس محمد الناصري المعسكري الجزائري (ت 1238هـ/ 1823 م)[4].

13-الأسئلة والأجوبة لأبي العباس أحمد بن نصر الداودي الأسدي التلمساني (ت402هـ/ 1011 م)[5].

14-نوازل ابن زاغو لأحمد بن محمد بن عبد الرحمن المغراوي التلمساني (ت 845 هـ)[6].

15-«المسائل المسطرة في النوازل الفقهية»[7] لحسن بن علي بن حسن بن ميمون ابن قنفذ القسنطيني (ت750هـ/1349م). وألف أيضا كتاب «المسنون في أحكام الطاعون» وهو كتاب مهم عالج فيه أعقد قضية حارت فيها العقول في عهده ونعني بها مسألة انتشار الوباء والعدوى. فكتبه هذا ألفه في وقت حرج كانت الأنفس البشرية تعاني من ويلات الموت كل يوم، وقد تكلم فيه عن:

- فتنة الوباء الذي اجتاح المغرب العربي وغيره في ذلك العصر.

---

1 - تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمان الجيلالي، ج2، ص: 400.

2 - المرجع نفسه، ج2، ص: 416. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 178.

3 - تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر هجري (16- 20م)، أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج1، ص: 375. تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي، ج1، ص: 66. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص :259.

4 - تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمان الجيلالي، ج2، ص: 574. تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي، ج2، ص: 342.

5 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، ص: 82. تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي، ج2، ص: 101. تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمان الجيلالي، ج1، ص: 272. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 141.

6 - معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 156- 157. شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، ص: 254.

7 - كتاب الوفيات، ابن قنفذ القسنطيني، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 4 : 1403هـ - 1983م، ص : 355- 356. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 270.

- مسألة اختلاف طلبته الذين قالوا: هل يحق للإنسان أن يبتعد عن الشخص الذي مرض بهذا الداء الوبيل، أو يترك الأمر للأقدار ؟.[1]

16-«فتوى في الحضانة» لأحمد البوني (ت 1653هـ/1726م)[2]. يوجد منها نسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة تحت رقم 2160.كتبها أحمد البوني سنة 1113هـ ونسخها ولده أحمد الزروق سنة 1145 هـ فقد وردت عليه من قسنطينة رسالة يطلبون فيها منه إبداء رأيه كتابة في قضية حضانة انقسم حولها العلماء، وهي طفل ماتت أمه وألف أباه ألفة كبيرة، وعندما طالبت به جدته لأمه (وهي حاضنته الشرعية) أبى وبكى، فما الحكم؟ فقد أفتى البعض ببقائه مع والده وأفتى آخرون بنقله إلى جدته، وكل فريق أيد رأيه بنقول علمية شرعية. وقد أجاب البوني بأن الوالد أحق بالطفل في هذه الحالة. وأضاف أنه ليس للجدة حق أصلا وإن كان المشهور أن الحضانة حق لها، واستدل لرأيه بأقوال خليل وشراحه من المتأخرين، كما استدل بالعقل، وبرر البوني أخذه برأي المتأخرين بقول القائل:

قل لمن لا يرى المعاصر شيئا *** ويرى للأوائل التقديما

إن ذاك القديم كان جديدا *** وسيبقى هذا الجديد قديما

واستدل أيضا برأي ابن مالك وبالأمثال التي تذهب إلى أن العلم منحة إلهية يرزق بها الله من يشاء، وهي غير مقصورة على الأولين، ورفض البوني الاعتقاد في القول القائل " ما ترك الأول للآخر شيئا".[3]

17- «محدد السنان في نحور إخوان الدخان»[4] لعبد الكريم الفكون (ت 1663م)[5]. وهو يشتمل على عدة كراريس. وقد ضمنه مباحث اجتهادية ونقولا من الفقهاء.

18- «تحفة الإخوان في تحريم الدخان»[6] لعبد القادر الراشدي (ت 1194هـ)[7].

19- «التكميل فيما أخل به كتاب النيل» لعبد العزيز الثميني(ت1223هـ/1808م)[8]. ألف في نوازل الأرض، وهو عمل في أحكام عمارة الأرض من تشييد المنازل والمدن والقرى وفتح

---

1 - وسيلة الإسلام بالنبي عليه الصلاة والسلام، ابن قنفذ القسنطيني، تقديم وتعليق: سليمان الصيد، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1404هـ - 1984م، ص:8-9.

2 - معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 49.

3 - تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج2، ص: 87- 88.

4 - المرجع نفسه، ج2، ص: 88.

5 - معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 254.

6 - تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج2، ص: 88.

7 - شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، ص: 330. تعريف الخلف برجال السلف، ج2، 228. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص، 145.

8 - معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 92.

الطرقات وغرس البساتين وتقسيم المياه وأحكام الشركات في العقار والمنقولات وحدود الملكية وتحديد المضرات وأحكامها وأحكام المشاع. وكان الثميني قد اختصر به كتاب (أصول الأرضين) لأحمد بن محمد بن أبي بكر[1].

20- «الاكتفاء في حكم جوائز الأمراء والخلفاء» لمحمد المصطفى بن زرفة. حيث تناول فيه أحكام الأرض المفتوحة عنوة وصلحا، وتجارة الأمراء وهداياهم والديون [2].

21- «العمل بمعرفة أثر السارق المتهم»[3] لخليفة بن حسن القماري (ت 1901م)[4].

22- «الروض البهيج في أحكام العزوبة والتزويج»[5] لمصطفى بن رمضان العنابي(ت 1130هـ/ 1718م)[6].

23- «رسالة في مسألة وقف»[7] لأحمد بن عمار الجزائري (ت 1790م)[8].

24- «رسالة في الوقف»[9] لمحمد بن محمود ابن العنابي (ت 1227هـ/1850م)[10].

إن هذه الدواوين النوازلية لفقهاء الجزائر وبحكم انتمائها للمدرسة المالكية المغاربية تميزت بعدة خصائص هي[11] :

1- **الواقعية:** فهي تتعلق بمسائل وقعت بالفعل. فمن خلالها نرى واقعية الفقه، ومسايرته لتطور الحياة، وتغير أنماطها، وقدرته على حل كل ما يعترض المسلمين من صعوبات ومشكلات. فكانت الأحداث التي عاشها الناس في الجناح الغربي من العالم الإسلامي - مصطبغة بالصبغة الواقعية المحلية، ومتأثرة بالمؤثرات الوقتية - مَدعاة إلى اجتهاد الفقهاء؛ لاستنباط الأحكام الشرعية الملائمة عن طريق استقراء النصوص الفقهية القديمة ومقارنتها وتأويلها.

---

1 - تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج2، ص: 89.
2 - المرجع نفسه، ج2، ص: 89.
3 - تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج2، ص: 90.
4 - معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 182.
5 - المرجع السابق، ج2، ص: 90.
6 - معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 245.
7 - تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج2، ص: 91.
8 - تعريف الخلف برجال السلف، ج2، 89. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 97.
9 - تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج2، ص: 91.
10 - معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، ص: 245..
11 - نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية للدكتور مبارك جزاء الحربي. كلية الشريعة - جامعة الكويت.

فنوازل المعيار للونشريسي مثلا لها قيمة حقيقية في حلول كثير من مشكلات عصرهم، وأهل زمانهم، إذ هي حلول لمعضلات نزلت بأهل بلادهم، سواء أكانت هذه النوازل مما يتعلق بأمور العبادات، أم بأمور المعاملات.

2- **الطابع المحلي:** ظاهرة الطابع المحلي في كتب النوازل من أبرز خصائصها، فهي لا تبقى سابحة في المطلق كما هو الشأن في كتب الفقه العامة، وإنما تتحدد مسائلها في المكان والزمان والموضوع، بحسب ما تأتي به الأسئلة التي تنبني عليها، وما تطرحه من مشاكل دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية. وبذلك فإن المهم بالدرجة الأولى - من هذا المنظور - ليس هو الجواب الفقهي، وإنما السؤال الذي يأتي بتفاصيل النازلة، ويذكر أسماء الأطراف المعنية، وحتى تاريخ النازلة أحياناً.

ويظهر هذا الأمر في غاية الوضوح في أسماء هذه الكتب التي تشير إلى وقائع بلدة ما، أو أسماء المستفتين، ونسبهم، وقريتهم، وما يتبع ذلك من ظروف معيشية وبيئية، مما يدل على أن السِّمة المحلية هي الغالبة على هذه النوازل، وهذا يعني أن الفتاوى التي صدرت كانت تعايش أحوال الناس، وتلامس ظروفهم؛ مما يعطيها مزيداً من القبول.

ومن المقرر لدى علماء الفقه والأصول: أن فقه الواقعة والواقع المحيط بها دليل على قرب إصابة الناظر فيها للحكم الشرعي، متى ما توافرت بقية الضوابط.

3- **التجدد المستمر:** تتميز النوازل الفقهية بالتجدد المستمر الذي لا يقف عند حد؛ ذلك أن لكل نازلة زمانها ومكانها، ومصالحها ومفاسدها، مع اختلاف أحوال المكلفين وبيئاتهم؛ مما يجعل السؤال عن مسألة واحدة يختلف في بعض جوانبه من شخص لآخر.

فهي ليست متناً فقهياً يحفظ ويُدرَّس ويشرح لكل الناس، ويستوي الحكم للناظر فيه من أول وهلة للجميع.

ويعد هذا التجدد المستمر هو الوجه المشرق للفقه الإسلامي الذي استطاع - بفضل الله وكرمه - أن يواكب حياة الناس، ويساير اختلاف أحوالهم، رغم التطور الذي أفرزته الحياة المادية من حقبة زمانية لأخرى.

ولما كانت النصوص محدودة، والنوازل غير معدودة أوكل الله أحكام هذه النوازل لقرائح المجتهدين - بحثاً ونظراً - في أنوار التنزيل الحكيم، والقبسات النبوية المطهرة، ومن خلال القواعد العامة المقررة، ومراعاة المقاصد، فسايرت الشريعة الإسلامية بذلك كل تغير وتطور.

4-تنوع التأليف: تختلف كتب النوازل فيما بينها شكلاً ومضموناً. فمن حيث الشكل نجد بعضها من تأليف الفقيه الذي كتب الفتاوى، وهو حال غالب كتب النوازل، وبعضها تركه المفتي مشتتاً في أوراق أو مجموعة كراريس، جمعها في حياته أو بعد وفاته أحد أبنائه أو

تلامذته.

أما من حيث مضمون هذه الكتب فإنه يختلف من مُؤَلَّف لآخر. فبعض هذه الكتب يشمل جميع أبواب الفقه أو أغلبها وهذا هو الغالب كما في المعيار للونشريسي. وهناك بعض آخر يقصره مُؤَلِّفه على باب واحد أو بابين من أبواب الفقه أو قضية وحادة من قضايا الفقه كما في رسالة رفع النزاع في تحبيس المال المشاع لابن عطية الونشريسي وفتوى الحضانة لأحمد البوني.

ومنهم: من يفرد التأليف لنوازل صنف من الناس كأهل منطقة أو بلدة معينة، كما في كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة للمازوني. وكتاب غنية المقتصد السائل فيما وقع في توات من القضايا والنوازل للشيخ محمد بن عبد الرحمن البلبالي.

وختاما نقول:

إن هذه الذخائر النوازلية الفقهية المالكية الجزائرية لابد أن تأخذ حقها من البحث العلمي الجاد عن طريق الإحصاء للنهوض بخدمته دراسة وتحقيقا وذلك أضعف بر هؤلاء العلماء. إذ تعد هذه المؤلفات النوازلية مصدراً أساساً في مجالات شتى، يستفيد منها: الفقيه، والمفتي، والحاكم، والمؤرخ، والجغرافي، والاقتصادي وغيرهم. فكما أنه يستفاد من النازلة في رسم الحكم الشرعي، فإنها في الغالب تحوي فوائد قد لا تقل أهمية عن الحكم ذاته.

وأخيرا، فما ذكرناه في هذه المداخلة لا يزيد عن كونه ورقات ولفتات تظهر مدى اجتهاد علمائنا الأجلاء وتوظيفهم لتلك الملكات الفقهية النابغة في خدمة الدين الإسلامي عموما والفقه الإسلامي على وجه الخصوص، وعليه أدعو من هذا المنبر العلمي كافة الطلبة والباحثين والدارسين إلى توجيه الدراسات والأبحاث في مجال النوازل الفقهية المالكية المغاربية من أجل التعرف أكثر على الإنتاج العلمي لهؤلاء العلماء الأفذاذ في حقل المعرفة الإسلاميّة، وذلك قصد الاستفادة والانتفاع به في منظومة الحياة الإنسانية وتحقيق الأمن والسعادة للبشرية.

﴿وقل **اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون**﴾ صدق الله العظيم.

دور فقهاء الجنوب الجزائري في تيسير حفظ مسائل الفقه المالكي من خلال النظم الفقهي

بقلم

أ/ عمر بوعلالة، وأ/ عبد الله حاج أحمد

جامعة الوادي (الجزائر)



تمهيد

أيها القائمون على هذه المبادرة الطيبة فكرة وإعداداً وتنفيذاً...، لقد كنتم أيها السادة الأفاضل بحق موفقين إلى اختياركم هذا الموضوع عنواناً لملتقاكم هذا، لما هو ملاحظ من صدود الجزائريين عن الاهتمام بأعلام بلدهم لدرجة أن أحد أعلام الجزائر في القرن [11هـ] اشتكى من الأمر بحرقة وألم قائلاً: "لا يجد أكثرنا اعتناءً بمشايخنا ولا يحسن الأدب معهم بل يستحي كثيراً منا أن ينسب بالتلمذة لهم رغم انتفاعنا بهم... رحم الله المشارقة ما أكثر اعتناءهم بمشايخهم والصالحين منهم خصوصاً "[1].

ونظراً لبقاء الصدود منتشراً وعزوف الجزائريين عن الكتابة عن أعلام بلدهم مستمراً، فإن الأمل معقود على مثل هذه الجهود لعلها تُنَبِّه الجيل الجديد إلى تاريخهم الحافل بالأعلام والمؤلفات، وتكون لافتة لانتباه الباحثين إلى ما نملكه من تراث فقهي حري بنا تحقيقه ونشره، كما هو حال جيراننا.

وقد جاءت هذه المداخلة ضمن المحور الثاني مهيكلة في المطلبين التاليين:

1- المطلب الأول: مسيرة انتشار وتمكن الفقه المالكي في مناطق الجنوب الجزائري الممهدة لظهور المنظومات الفقهية.

2- المطلب الثاني: المنظومات الفقهية في مناطق الجنوب الجزائري بين المضمون والوظيفة.

أولاً: مسيرة انتشاروتمكن الفقه المالكي في مناطق الجنوب الجزائري الممهدة لظهور المنظومات الفقهية

يرجع تاريخ وجود المذهب المالكي في الجزائر إلى عهد الدولة الإدريسية (172هـ) وهو تاريخ ظهور المذهب بالمغرب العربي عموماً، حيث شهد انتشار المذهب المالكي به منحىً تصاعدياً دون

(1) ابن مريم، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986م، ص7.

غيره من المذاهب، كما تؤكده المقدمة: " وأما مالك رحمه الله تعالى فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل لِما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم والمدينة يومئذٍ دار العلم"[1].

وكان علي بن زياد التونسي (ت 183هـ) هو أول من جاء بكتاب الموطأ إلى إفريقية، ثم انتشر المذهب في كامل المغرب العربي على أيدي كوكبة من العلماء منهم أسد بن الفرات (ت 213هـ) وسحنون (ت 240هـ) وغيرهما ممن أخذوا عنهما من علماء الجزائر والمغرب وتونس.

ولا شك أن التصور الأمثل لتوسع وانتشار المذهب المالكي في مناطق الجنوب الجزائري، إنما ينطلق لا محالة من تصور مبدئي لدخول المذهب المالكي إلى هذا الوطن وعطاء علماء الجزائر في الفقه المالكي؛ وإن كان من العسير حصر إنتاج علماء الجزائر عبر القرون في هذا المجال، فإنّ ذلك من باب المستحيل، وقد يكون من الإدعاء أن نقول أنّه تمّ إحصاء كل ما أُلِف في مجال الفقه خلال ما يقارب اثنا عشر قرنا؛ لأنّ الإنتاج غزير ومتنوع الأغراض، بين شروح للمختصرات وحواشٍ ونوازل وقضايا وفرائض وموسوعات فقهية.

وقد كتب علماؤنا في جميع أبواب الفقه ومسائله، وألّفوا مختصرات فقهية أصبحت محلّ شرح ودراسة سواء من علماء المغرب أو المشرق، كالوغليسية للشيخ عبد الرحمن الوغليسي البجائي، ومختصر الشيخ عبد الرحمن الأخضري الفقهي، وأرجوزة التلمساني في الفرائض ...، وغيرها مما أُلف حول الموطأ والمدونة وجامع الأمهات ومختصر خليل.

- الموطأ:

وهو المصدر الأول في الفقه المالكي، والذين كتبوا عليه من أعيان الجزائر المعروف منهم: أحمد بن نصر الداودي (ت 402هـ) من علماء مدينة المسيلة أو مدينة بسكرة، له باع طويل في الفقه والحديث. ترك عدة مؤلفات من بينها كتابين في الفقه لهما أهمية كبيرة في التراث الفقهي المالكي وهما: كتاب الأموال الذي بحث فيه النظام المالي للدولة الإسلامية من حيث الموارد والمصارف، والثاني: شرحه للموطأ، إذ يعدّ من أوائل الشروح ظهورا في المغرب الأوسط، وسماه: القاضي في شرح الموطأ. وشرحه أيضا مروان بن محمد الأسَدي البُوني (ت قبل 440هـ)، قال القاضي عياض فيه- في كتابه ترتيب المدارك -:" كتاباً مشهوراً حسناً، رواه عنه الناس".

وكتب الأديب الكاتب حسن بن عبد الله بن حسن أبو علي الأشيري (ت بعد 569هـ) على الموطأ شرحا سماه: مجموع في غريب الموطأ، وللشيخ محمد بن عبد الحق الكوفي اليعفري (ت 625هـ) تأليف في غريب الموطأ أيضا، ووضع الشيخ محمد بن الحسن أبركان الراشدي فقيه مدينة تلمسان (ت 868هـ) كتابا بحث فيه رجال الموطأ سماه: المشرع المهيأ في ضبط مشكل

(1) ابن خلدون: المقدمة، ط4، بيروت، دار الكتب العلمية، 1398هـ/ 1978م، ص449.

رجال الموطأ، وللشيخ الحسن ابن رشيق أبو علي الشهير بالقيرواني (ت 463هـ) شرح الموطأ، كما ألف الشيخ محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب (ت 781هـ) كتابه: جني الجنتين في فضل الليلتين في بلاغات الموطأ[1].

- المدونة:

وهي الأصل الثاني المعتمد في معرفة الفقه المالكي، ومرجع جميع الفقهاء في نقل أقوال مالك وابن القاسم قديما وحديثا، ومصادر التراجم أشارت إلى أنّ من بين أهم الحواشي التي وضعت تكملة الشيخ محمد بن أبي القاسم المشدالي البجائي (ت866هـ) التي وضعها على حاشية المدونة لأبي مهدي عيسى الوانوغي، والتكملة من أهم المؤلفات الفقهية الهامّة التي لا تزال في عداد المخطوطات إذ لم تحقق بعد - توجد منها نسخة بمكتبة الأوقاف الليبية-، وقد انتهج المشدالي فيها نهجا مميزا جمع فيه بين الترجمة لبعض الأعلام والاعتناء بالمباحث اللغوية والنحوية، ومناقشة بعض الإشكالات الفقهية، وقد علق أحمد بابا التنبكتي عنها في كتابه كفاية المحتاج قائلا:" في غاية الحسن والتحقيق تدل على إمامته في العلوم"[2]، وممن تعرض لشرح المدونة أيضا الشيخ عيسى بن مسعود المنجلاتي الزواوي (ت743هـ) وهو من علماء بجاية وممّن تصدر للقضاء بمصر، وكان يُدعى بمالك الصغير لحفظه، وله مؤلفات جيدة منها اختصاره لجامع ابن يونس، وصنف أيضا في الوثائق والمناسك، ومن شُرّاحها – المدونة - أيضا قاضي مدينة بجاية سليمان بن يوسف الحسناوي (ت877هـ).

- الجامع لأمهات الفقه:

والمقصود به مختصر ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن يونس المعروف بابن الحاجب الملقب بجمال الدين، وقد دخل كتابه إلى بجاية آخر المائة السابعة عن طريق الشيخ أبي على ناصر الدين الزواوي، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته حيث قال:"... فإنّه كان قرأ على أصحابه بمصر ونسخ مختصره ذلك، فجاء به وانتشر بقطر بجاية في تلاميذه ..."[3]، ولقد رغب الشيخ أبو علي الزواوي فيه، فأقبل عليه طلبته في بجاية حفظا وشرحا، ومنها انتقل إلى تونس والمغرب.

وممّن تصدى لشرحه الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن الإمام التلمساني (ت 743هـ)، وكتب عليه شيخ علماء الجزائر والمغرب محمد بن محمد المقري (ت758هـ) طرراً تتبّع وتعّقب فيها كثيرا على ابن عبد السلام التونسي، وقد جمع هذه الطرر

---

(1)- عادل نويهض: أعلام الجزائر، ط1، بيروت، منشورات الكتاب التجاري، 1971م، ص62-63 و140-153.

(2)- أحمد بابا التنبكتي: كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تح علي عمر، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2004م، ج2، ص

(3)- ابن خلدون، المصدر السابق، ص

الشيخ أحمد بن يحي الونشريسي (ت924هـ) وسماها: الدرر القلائد وغرر الطرر والفوائد.

والمقري من العلماء الذي شهد لهم القاصي والداني بطول الباع في جميع الفنون، لخص ذلك الخطيب ابن مرزوق فقال:"... كان معلوم القدر مشهور الذكر وصل درجة الإجتهاد في المذهب يختار الأقوال ويزيف..."، وشرحه أيضا الشيخ محمد بن أحمد بن مرزوق (ت781هـ) وسمى تأليفه إزالة الحاجب عن فروع ابن الحاجب، أمّا الشيخ محمد بن محمد اليحصبي التلمساني (ت799هـ) فقد انفرد بمعرفته وله عليه شرح كما قال ابن فرحون في كتابه الديباج، وشرحه الشيخ عبد الرحمن الثعالبي (ت870هـ) في سفرين ضخمين وحشاه كذلك بتعليقة الشيخ قاسم بن سعيد العقباني التلمساني (ت854هـ)، أمّا الشيخ محمد المشدَالي السالف الذكر فإنّه قام بالمزج بين اختصاره لكتاب البيان والتحصيل لابن رشد ومختصر ابن الحاجب، فرتب كتاب ابن رشد على مسائل ابن الحاجب وجعله كالشرح له، وهو يقع في أربعة أسفار، ولأحمد الونشريسي تعليق على مختصر ابن الحاجب ذكر التنبكتي: أنّه في ثلاثة أسفار جمع فأوعى، ورد باسم: القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب.

- مختصر الشيخ خليل:

دخل مختصر الشيخ خليل ابن إسحاق إلى المغرب العربي عن طريق الشيخ محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني (ت818هـ) الذي أشاعه بين العلماء والطلبة في تلمسان أولا ثمّ فاس، ويعد علماء الجزائر مطلع القرن التاسع من أوائل علماء المغرب تصديا لشرح المختصر، ومن بين شروحهم نذكر: شرح الشيخ محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد (ت842هـ) نادرة الزمان الشهير بالعلم والرياسة، وشرحه يسمى: المنزع النبيل في شرح مختصر خليل اعتمده الشيخ الحطاب في كتابه مواهب الجليل وأشاد به، وشرحه الشيخ أحمد بن محمد بن زاغو المغراوي التلمساني (ت845هـ)، وكتب الشيخ إبراهيم بن فايد الزواوي (ت857هـ) عليه ثلاثة شروح، الأول هو: تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل، والثاني: تحفة المشتاق، والثالث سماه: فيض النيل[1]. وشرحه أيضا أحمد بن محمد المقري (ت1041هـ) وسماه: قطف المهتصر في أفنان المختصر، وكتب الشيخ مصطفى بن عبد الله الرماصي (ت1136هـ) حاشية على شرح التتائي على مختصر خليل المعروف: بفتح الجليل، وصفها من اطلع عليها أنّها بديعة في غاية الجودة والنبل، وهي تقع في مجلدين ومعتمدة عند جميع شرَّاح المختصر المغاربة منهم والمشارقة، وقد نقل الشيخ البناني الفاسي عنها كثيرا في حاشيته على شرح الزرقاني، قال ابن السالك: " كأنّه واضع عينيه عليها "، ونقل عنها أيضاً الشيخ الدردير في شرحه على المختصر، ويعد الشيخ محمد بلعالم الزجلاوي (ت1212هـ) أول من شرح مختصر خليل في منطقة توات.

(1) عمار جيدل، أنماط التأليف في الفقه والأصول في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مخبر الشريعة، جامعة الجزائر، 2004م، السنة الأولى، العدد الأول، ص176-177.

ثانياً: المنظومات الفقهية في مناطق الجنوب الجزائري

بين المضمون والوظيفة.

إن الفقه على علو منزلته في الفكر الإسلامي يوشك أن يبعث الكلل في أذهان الناس – لما يختص به من خلاف في الفروع وتشعب في المسائل والجزئيات-، إذا لم يقيض الله له من يحسن تقديمه، ويحدد مقصده، ويعقلن منهجه بتبسيط العبارة، وتوضيح الإشارة، فبرز أدباء الفقهاء الذين جعلوا النظم أقرب المسالك إلى فقه الإمام مالك بالكلمة المقفاة الموزونة التي تستقر في العقل دونما عناء، ويحتضنها الذوق لحسن الدلالة والأداء، وذلك ما عرف في الفقه بلون الرجز.

لقد أنجبت الجزائر كثيراً من الفقهاء الذين نَحَوْا هذا النحو وانتهجوا هذا النهج في تدوين الفقه المالكي تسهيلاً على الراغبين في تحصيله. ثم إن الطبيعة الصحراوية اقتضت نمط الشعر في حياة سكان الجنوب، فقام العديد من العلماء بإنشاء منظومات وأراجيز بغية استمالة نفوس الصغار والعامة لحلقات الدراسة، ولأجل تسهيل الحفظ إذ النظم أسهل للحفظ كما قيل:

وبعد فاعلم أن نظم العلم	مقرب إدراكه للفهم
يشجع الطلاب للتحصيل	وحفظه يدعوا إلى التبجيل
يبقى لدى حفاظه أحقابا	ويكثر الأجور والثوابا

فعمدوا إلى المختصرات الفقهية وقاموا بنظمها، وتدريسها في المدارس والجوامع والمحاضر والزوايا في شتى أنحاء البلاد، وعرفت تداولاً وذيوعاً بين الناس الأمر الذي يحول دون أن نحيط في هذه العجالة بجميع الفقهاء في مناطق الجنوب الجزائري ممن هم على درجة عالية في هذا الفن، وهم كثيرون لا يتسع المقام لإحصائهم، ولذلك سنقتصر على ذكر نماذج من هذه المنظومات لا على سبيل الأفضلية والأهمية، وإنما على سبيل التمثيل والبيان لاتساع فضاء المدرسة المالكية في الجنوب، وذلك كالأتي:

1. الأرجوزة البكرية: للشيخ سيدي البكري بن عبد الكريم بن امحمد(1133هـ) الذي تولى قضاء الجماعة في توات عام 1092هـ، له العديد من التقييدات الفقهية المخطوطة[1]، يقول فيها:

بَوَّبْتُهَا فِي نَظْمِهَا أَبْوَابَا نَظْماً أُثَبِّتُ بِهِ الأَلْبَابَا

جَنَحْتُ لِلإِيجَازِ لاَ الإِسْهَابِ خَوْفَ السَّآمَةِ علَى الطُّلاَبِ

(1)- جعفري أحمد، جهود فقهاء توات في خدمة الفقه المالكي – دراسة في الأعلام والموضوعات – أعمال الملتقى الدولي الثالث عشر، المذهب المالكي- تاريخ وآفاق - جامعة أدرار، نوفمبر 2010م، ص461.

2. العبقري نظم سهو الأخضري: الشيخ محمد بن أبَّ المُزَّمّري (1160هـ) نظم فيه مؤلفه باب السهو من مختصر الشيخ الأخضري، و قد قام الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمان بن عمر التنيلاني بوضع شرح عليه حل مقفله وأوضح مشكله وبيَّن مسائله سماه: المورد العنبري بشرح العبقري، كما قام الشيخ مولاي أحمد الطاهري بشرحه شرحا حافلا، و لشتات مسائل السهو جامعاً في مؤلفه: العقد الجوهري شرح على النظم المسمى بالعبقري[1] .

3. جواهر الإكليل في نظم مختصر خليل: للشيخ خليفة بن حسن القماري، في ثمانية آلاف بيت. وكان قد فرغ من تأليفه عندما أصبح طاعناً في السن. وقد قام بشرحه الشيخ محمد باي بلعالم في مؤلفه: "مرجع الفروع إلى التأصيل من الكتاب والسنة والإجماع الكفيل، شرح نظم الشيخ خليفة بن حسن السوفي على مختصر خليل جواهر الإكليل" في عشرة مجلدات.

ولد الشيخ ببلدة قمار ضاحية وادي سوف وعاش حياته العلمية متنقلاً بين مسقط رأسه وبين بسكرة وسيدي عقبة وخنقة سيدي ناجي. صنَّف في الفقه المالكي تآليف عدة، منها: كتابه الكناش الذي جمع فيه مسائل فقهية هامة على شاكلة النوازل والفتاوى وقد قدره من رآه بثلاثمائة صفحة من الحجم الكبير، كما ألف شرحاً على السنوسية ونَظَمَ الأجرومية ورسائل في بعض الفتاوى لم تطبع[2].

4. نظم مهام من مختصر خليل: للشيخ محمد بن بادي(1367هـ)، الشخصية العلمية البارزة في الصحراء الكبرى التي تربط الجزائر ومالي والنيجر، وإسمه المختار بن مَحمَد بن الشيخ المختار بن أحمد بن أبي بكر الكنتي القرشي الفهري. كان بارعاً في الشعر متقناً للنظم، فكان – رحمه الله – يبعث بالرسائل الشعرية والمنظومات إلى علماء أقبلي يطول جلبها؛ منها: أرجوزة تسمى: " الروضة الأنيقة في الأضحية والتسمي والختان والعقيقة "، منظومة " أقرب المسالك " نظم فيها مختصر الشيخ الدردير، أرجوزة: " مريح البال في حكم ما أتى في الانتعال "، أرجوزة في علم الفرائض: " بغية الشريف في علم الفرائض المنيف "[3].

5. نظم العزية: للشيخ محمد بن بادي أيضاً، نظم فيه رسالة ابن أبي زيد القيرواني الشهيرة[4]يقول فيه:

فَصُغْتُهُ جَعَلْتُهُ حُلَى لِطَالِبِي العِلمِ وكَنْزاً للمَلاَ
فَجَاءَ نَظْماً حسناً بِه اقْتَنَا عِلمَ الدّيَانة لِمن به اعْتَنى

(1)- جعفري أحمد، المرجع نفسه، ص461-462.
(2)- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م، ج2، ص78.
(3)- محمد باي بن العالم: إقامة الحجة بالدليل شرح على نظم ابن بادي لمختصر خليل، ط1، بيروت، دار ابن حزم، 1428هـ - 2007م، ص38-39.
(4)- محمد باي بن العالم: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

6. الجواهر الكنزية لنظم ما جمع في العزية: تأليف الشيخ باي بن محمد عبد القادر بن محمد المختار بن أحمد العالم (1930م- 2009م)، نظم فيه مؤلفه المقدمة العزية على مذهب السادة المالكية لأبي الحسن المالكي، ثم إن الناظم شرح نظمه شرحا مفيدا للغاية سماه: السبائك الإبريزية شرح على الجواهر الكنزية، ثم شفعه بشرح آخر أتى فيه بأدلة الكتاب والسنة لكل باب من أبوابه سماه: الاستدلال بالكتاب والسنة النبوية شرح على المقدمة العزية ونظمها الجواهر الكنزية. [1]

7. الكوكب الزهري نظم مختصر الأخضري: تأليف الشيخ محمد باي بلعالم أيضاً، فإنه لما رأى العبقري مقتصرا على باب السهو من مختصر الأخضري و بقيت الأبواب الأخرى منثورة قام بنظم المختصر كاملا من أوله إلى آخره بما في ذالك باب السهو، ثم إن الناظم قام بشرح نظمه شرحا موجزا يفيد المبتدئ ويذكر المنتهي سماه الإشراق البدري شرح الكوب الزهري[2].

8. فتح الرحيم المالك في مذهب الإمام مالك: للشيخ محمد باي بلعالم أيضاً نظم من 2509 بيت[3].

9. نظم إرشاد السالك: تأليف الشيخ عبد الرحمان حفصي نظم فيه مؤلف متن إرشاد السالك في الفقه على مذهب الإمام مالك من تأليف الشيخ ابن عسكر البغدادي.

10. نظم مختصر خليل: تأليف الشيخ أمحمد بن مصطفى الرقادي الكنتي[4]، وهو نظم سلس رائق حافظ على أغلب بناء المختصر، والكتاب لم يكتمل بعد لا يزال الناظم يعمل فيه و قد بيض باب العبادات منه.

- بعض الملامح العامة لمنهجية المنظومات الفقهية

لعل أهم ما يميز هذه المنظومات أنها أنها حفظت لنا التراث الفقهي الضخم، كما أنها توقفنا على ذخائر فقهية قد لا نجدها في المطولات، وعلى مسائل دقيقة في الفقه يهتم بها الناظمون الذين يحرصون على حكاية الراجح، أو ما به الفتوى، أو ما جرى به العمل، وغيرها من المميزات نذكر منها:

1. تقريب الفقه إلى القراء وغير المتخصصين: فوظيفة تلكم المنظومات، أنها دائماً كانت تستجيب لحاجة ماسة في صياغة الفقه الإسلامي، وهي حاجة القراء إلى تقريب الفقه منهم بأسلوب سهل العبارة، واضح المعنى، يسير الاستظهار.

---

(1)-المرجع السابق، ص24.

(2)-المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3)-المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(4)- بلغنا نبأ وفاته ونحن نوشك على نهاية تبييض هذا البحث يوم الثلاثاء 28 ربيع الأول 1433هـ 21 فيفري 2012م رحمه الله تعالى.

هذا المنهج عرفه الأسلاف وهم يعملون على تقريب الفقه الإسلامي لغير المتخصصين، فهذا الإمام أبو حامد الغزالي- رحمه الله- يصل في اجتهاده لتقريب الفقه الإسلامي من المتفقهة إلى استعمال الرقوم المرسومة بالحمرة فوق الكلمات في كتابة "الوجيز" ولولا إرادة التسهيل ما لجأ الإمام إلى الرموز والألوان.

وهذا الإمام أبو محمد عبد الله بن شاس يقسم كتابه "عقد الجواهر الثمينة في فقه عالم المدينة" تقسيماً منهجياً بديعاً يعتمد إجمالاً على تقسيم الفقه إلى أربعة كتب: العبادات، والمعاملات، والمناكحات، والجراحات. ثم يقسم كل كتاب إلى أبواب وكل باب إلى فصول. وهو منهج يؤهل الدارس لوعي المسائل الفقهية المتناثرة وعياً جيداً

وفكر آخرون من أعلام هذه الأمة في مناهج أخرى لتقريب الفقه من المتعلمين فعمدوا إلى منهج الاختصار كصنيع الفقيه الكبير خليل بن إسحاق عندما ألف كتابه المختصر الذي يعتبر موسوعة فقهية متفردة

2. اعتماد بحور الشعر السهلة والميسرة كالرجز، لطواعيته للنظم: إن مميزات هذه المنظومات الفقهية يغلب عليها من الناحية الشكلية الطابع الرجزي غالبا، فجلها من هذا البحر، وقد قيل:" الرجز حمار الشعراء"، ولعل سهولته ويسره وسرعة حفظ ما جاء على وزنه هو الذي دفع الفقهاء النظَّام إلى ركوبه وإيثاره على ما سواه، فضلاً عن ذلك فأن الأرجوزة بموسيقاها تشد القارئ إليها وتدعوه لحفظها واستحضار أبياتها. فهذا الشيخ محمد بن أبَّ المُزَّمّري في مقدمة نظمه يصرح:

بِرَجزٍ سمّيتهُ وهْوَ حريٌّ بالعَبْقري في نظمِ سهْو الاخضري

3. الاقتباس من القرآن الكريم والسنة النبوية: اللذين هما أصل الفروع الفقهية لترسيخ ثقافة الاستشهاد بهما، وذلك منهج حسن ينبغي أن يربى الناشئة عليه؛ لأن الناس إنما هم مخاطبون بالوحي، ومن ذلك قول ابن بادي في مطلع قصيدته:

الحَمْد لِلهِ الذي حثَّ الورى كلاً على الفقهِ بلَوْلا نَفَرَا
مصلياً مسلماً على الذي قال: عماد ديننا الفقه الشذي
وإنْ فقيهاً متورعاً أشَدْ حرباً على الشيطان من ألفٍ عَبَدْ
وأن من يُرِدْ به الإله خير فقهه في دينه السامي النضيرْ

فقوله: (بلولا نفرا) يشير به إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: 122].

وقوله: (وإنْ فقيهاً متورعاً....) تضمن ما جاء عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «ما

عُبِد الله بشيءٍ أفضل من دين، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء عماد وعماد هذا الدين الفقه». كذالك قول النبي ﷺ: «من يردِ الله به خيراً يُفقِّهه في الدين».

4. أن هذه المنظومات الفقهية المختصرة تعتبر توثيقا لعلم المتقدمين وإحياء لكنوز مصنفاتهم التي أصبحت اليوم لا ينفض عليها الغبار إلا المتخصصون، وقليل ما هم: فبعض نظّامنا يحيلون على المراجع التي استقوا منها فقه منظوماتهم، بل يسمون أحيانا الفقهاء الذين رجحوا القول أو الأقوال التي ذكروها في منظوماتهم وقد يبلغ بعضهم المجدَ الفقهي وسعة الاطلاع وكسر طوق التقليد والجمود إلى درجة الاعتماد على صحاح الآثار، وترك أقوال الفقهاء جانبا، وقد يتسع الإدراك ويعظم الإطلاع، فيذكر الناظم درجة الدليل المعتبر، ولكن هذا نادر أيضا، فالسمة الغالبة على الجميع الاعتماد على أقوال الفقهاء وحكايتها من غير ترجيح ولا تعديل.

5. ترسيخ روح التسامح: فالتسامح والحكمة تقتضي عدم تأجيج الاختلافات الفقهية، ومن جهة أخرى عدم إلزام العامة برأي معينٍ؛ لأن حمل الناس على رأي واحد ضيقا وحرجا، وديننا يسر، وشريعتنا سمحة، ولذلك كانت أكثر النصوص مصوغة بعبارة مجملة كلية مَرِنَة، تحتمل أكثر من معني، وتستوعب أكثر من ظرف، حتى تتسع لتعدّد الأفهام وتنوّع الآراء والاجتهادات، من ذلك قول الشيخ محمد باي بلعالم في أرجوزته فتح الرحيم المالك، في معرض كلامه على مسألة القبض والسدل في الصلاة:

جهرية والقبض حكمه بدا إنصات تابع قراءة لدى
في بعض أقوال الإمام وُجِد لدى الجماهير وسدل وردا
يفعل ما يشا ولا يعنف والعالم الكامل وهْوَ المنصف

6. التجدد المستمر فالمنظومات الفقهية وإن كانت مرتبة على أبواب الفقه؛ إلا أنها تتميز بتجدد مضمونها، حيث تمتاز كل منظومة بخصوصية الفترة الزمنية التي ظهرت فيها. قال الشيخ محمد باي بلعالم في أرجوزته فتح الرحيم المالك، بشأن ثبوت هلال رمضان:

ويثبت الصوم بما استجدا من آلة أخبارها قد وجدا
وآلة الإرسال مثل التلفزة وفاكس وهاتف إن أخبره
لأن صدق هاته الوسائل بأن لكل عالم وسائل

الخاتمة

تناول هذا البحث «دور فقهاء الجنوب الجزائري في تيسير حفظ مسائل الفقه المالكي من خلال النظم الفقهي». والمنظومات الفقهية: "نشاط علمي يهدف إلى تقديم المواد التعليمية للطلبة في قالب النظم الذي هو أيسر من النثر في العلوق بالذهن، وأقرب إلى الحفظ" مع العلم

أن هذه المنظومات الفقهية لم تظهر بوادرها إلا في القرن السابع الهجري حسب ما ذهب إليه جل الفقهاء والباحثين، وتفجرت ينابيعها في القرون الموالية، يعني القرن التاسع والعاشر وما بعدهما.

وقد برع الفقهاء المالكيين في مناطق الجنوب الجزائري، في نظم المسائل الفقهية؛ مما ولد تراثاً فقهياً زاخراً يحمل في طياته مختلف الفوائد العلمية المتعلقة بأصول الأحكام، وطريقة التطبيق؛ وربما جاز القول إن هذا العمل طرح نظرية متكاملة للفتوى في الفقه المالكي.

كما تميز منهج المنظومات الفقهية بعدة خصائص هي:

1. تقريب الفقه إلى القراء وغير المتخصصين الغاية هي تقرير الأحكام الشرعية وتيسير إيصالها إلى عامة المسلمين؛

2. اعتماد بحور الشعر السهلة والميسرة كالرجز، لطواعيته للنظم؛

3. الاقتباس من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة؛

4. أنهم يحيلون على المراجع التي استقوا منها فقه منظوماتهم، بل يسمون أحيانا الفقهاء الذين رجحوا القول أو الأقوال التي ذكروها في منظوماتهم وقد يبلغ بعضهم المجدَ الفقهي وسعة الاطلاع وكسر طوق التقليد والجمود إلى درجة الاعتماد على صحاح الآثار، وترك أقوال الفقهاء جانبا، وقد يتسع الإدراك ويعظم الاطلاع، فيذكر الناظم درجة الدليل المعتبر؛

5. ترسيخ روح التسامح: فالتسامح والحكمة تقتضي عدم تأجيج الاختلافات الفقهية، ومن جهة أخرى عدم إلزام العامة برأي م؛ لأن حمل الناس على رأي واحد ضيقا وحرجا، وديننا يسر، وشريعتنا سمحة، ولذلك كانت أكثر النصوص مصوغة بعبارة مجملة كلية مَرِنَة، تحتمل أكثر من معني، وتستوعب أكثر من ظرف، حتى تتسع لتعدّد الأفهام وتنوّع الآراء والاجتهادات؛

6. التجدد المستمر فالمنظومات الفقهية وإن كانت مرتبة على أبواب الفقه؛ إلا أنها تتميز بتجدد مضمونها حيث تمتاز كل منظومة بخصوصية الفترة الزمنية التي ظهرت فيها.

إلى جانب هذه المواصفات فقد لعبت هذه المنظومات دورا أساسا في خدمة الفقه المالكي؛ حيث قررت المقصود وبسطت أقوال الفقهاء بأسلوب مختصر مبسط، حملت قافيتها كثيرا من الراجح في المذهب المالكي.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

نوازل منطقة توات ودورها في خدمة المذهب المالكي

«دراسة تطبيقية على نوازل الزجلوي»

بقلم

أ/ إبراهيم بلبالي

جامعة أدرار (الجزائر)

مقدمة

لقد عرفت منطقة توات من الجنوب الجزائري حركة علمية وفقهية مشهودة، ابتداء من القرنين التاسع والعاشر الهجريين إلى يومنا هذا، من عهد الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني والعائلة العصنونية التلمسانية الأصل والشيخ يحيى بن يدير التادلسي وغيرهم، مرورا بعهد العائلة البكراوي بتمنطيط والقرى المجاورة لها، والعائلة البلبالية بملوكة والقرى المجاورة لها، إلى عهد الشيخ سيدي محمد بن الكبير وتلاميذه المنتشرين عبر القطر الجزائري، فكثرت المراكز العلمية والمدارس والزوايا ومجالس العلم والإفتاء والقضاء.

ومن الطبيعي أن تنتج هذه الحركة العلمية نتائج وتثمر ثمرات، منها تلك المصنفات الكثيرة والتي لا يزال الكثير منها مخطوطا في خزائن متفرقة من القطر التواتي.

وإذا كان نصيب كبير من تلك المخطوطات هي نسخ لمصنفات وكتب صارت الآن مطبوعة ومتداولة، فصارت قليلة الأهمية من الناحية العلمية، فإن نصيبا كبيرا منها لا يزال حتى الآن ذا قيمة لا يستهان بها.

ومن أهم ذلك النصيب والذي يعتبر نتاجا علميا خالصا لعلماء المنطقة كتب النوازل والفتاوى والأقضية، والتي من أهمها

كتاب " نوازل الزجلوي"، وفيها جمع الشيخ محمد بن العالم الزجلاوي فتاوى أبيه وشيخه وأضاف لها فتاوى لعلماء آخرين، وكتاب "أغنية المقتصد السائل فيما حل بتوات من النوازل"، ويعرف أيضا في توات . اختصارا . بـ "الغنية البلبالية"، وهو كتاب اشترك في جمعه وترتيبه جمع من فقهاء العائلة البلبالية.

فما هي خصائص هذه النوازل وما هي قيمة نوازل الزجلاوي بين مجموع كتب النوازل التواتية وأين يكمن دورها في المحافظة على المذهب المالكي.

سأتناول في المبحث الأول من هذه المداخلة التعريف بنوازل منطقة توات وتحديد قيمتها العلمية من خلال وصف الحركة العلمية في منطقة توات في مراحلها المختلفة مع إبراز العهد

الذي ظهر فيه النموذج محل القسم التطبيقي لهذه الدراسة، مع أتبع ذلك ببحث خصائص النوازل التواتية عموما ونوازل الزجلوي خصوصا، ثم أعرج على النموذج محل الدراسة فأعرف بالزجلوي وبنوازله مركزا على إبراز القيمة العلمية لهذه النوازل. أما المبحث الثاني فأخصصه لبحث دور النوازل التواتية في المحافظة على المذهب المالكي مع التطبيق على نوازل الزجلوي.

والله أسأل منه التوفيق والسداد وأن يهديني إلى الصراط المستقيم آمين

المبحث الأول: التعريف بنوازل منطقة توات

المطلب الأول: التعريف بالنوازل وبمنطقة توات:

الفرع الأول: تعريف النوازل

أولا: النوازل لغة: جمع نازلة، مؤنث اسم الفاعل نازل من النزول وهو الهبوط والوقوع، قال ابن فارس [1]: النون والزاء واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط شيء ووقوعه... والنازلة: الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس أو بأحدهم [2].

ثانيا: اصطلاحا [3]: تطلق النوازل في الفقه الإسلامي ويراد بها ذلك المعنى اللغوي الذي أشرنا له سابقا، الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس: ومن ذلك قول الفقهاء "يشرع القنوت في النوازل" . وليس هذا المراد في هذا الباب.

كما أطلقت وأريد بها الحوادث الجديدة التي تحدث في المجتمع بحيث لا يعرف حكمها من كتب الفقه والشريعة والتي يتصدى لها المفتون ليبينوا حكمها. وهي إما: حوادث جديدة تقع لأول مرة، مثل: النقود الورقية، أو حوادث قديمة تغيّر حكمها لتغير ما اعتمدت عليه من عرف، مثل: صور قبض المبيع المعاصرة. أو حوادث اشترك في تكوينها أكثر من صورة من الصور القديمة، مثل: عقد الاستصناع، بيع المرابحة للآمر بالشراء.

قال ابن القيم .رحمه الله .في إعلام الموقعين" : الفائدة الحادية عشرة: إذا نزلت بالحاكم أو المفتي النازلة فإما أن يكون عالماً بالحق فيها أو غالباً على ظنه بحيث إنه استفرغ وسعه في طلبه ومعرفته أو لا، فإن لم يكن عالماً بالحق فيها ولا غلب على ظنه لم يحل له أن يفتي ولا يقضي

---

(1) ابن فارس: [329، 395هـ = 941، 1004] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، وقيل بن زكرياء ابن فارس، القزويني الأصل، الرازي، من أئمة اللغة والأدب والبيان، قرأ عليه البديع الهمذاني، والصاحب بن عباد، وغيرهما، من تصانيفه: مقاييس اللغة، يعرف بمعجم مقاييس اللغة، والمجمل، والصاحبي في علم العربية وآدابها وغيرها. [بغية الوعاة للسيوطي، 352/1؛ وفيات الأعيان لابن خلكان، 118/1].

(2) ابن فارس أحمد بن فارس أبو الحسين؛ معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ج6 ص417.

(3) ينظر: محمد دباغ، دراسات في التراث، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران دون رقم وتاريخ الطبع ص74-75، ومحمد جرادي نوازل الزجلوي دراسة وتحقيق بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2011/2010 غير منشور ص16.

بما لا يعلم"[1] .

ثم أطلقت الكلمة "النوازل" وأريد بها تلك الأجوبة التي يجيب بها المفتون عن الوقائع والمسائل الحادثة أو المستحدثة. وهذا المعنى هو الذي نقصده في موضوع الدراسة.

الفرع الثاني: التعريف بمنطقة توات [2]

توات منطقة تقع حاليا بالجنوب الغربي للجزائر وهي تتشكل من ولاية أدرار وجزء من ولاية تمنراست.

اختلف المؤرخون في أصل التسمية (توات)، وتاريخ اختطاطها، بل وحتى في رسم حدودها، فهناك من اعتبر أن "السبب في تسمية هذا الإقليم بتوات على ما يُحكى أنه لما استفتح عقبة بن نافع الفهري[3] بلاد المغرب، ووصل ساحله، ثم عاد لواد نون ودرعة وسجلماسة[4]، وصلت خيله توات، ودخلها بتاريخ 62هـ، فسألهم عن هذه البلاد يعنى توات، وعن ما يسمع ويفشى عنها من الضعف، هل تواتي لنفي المجرمين من عصاة المغرب، فأجابوه بأنها تواتي، فأنطلق اللسان بذلك أنها تواتي، فتغير اللفظ على لسان العامة لضرب من التخفيف"[5] وهو رأي انفرد به العالم محمد ابن عومر[6]، وقد أورد رواية أخرى لأصل تلك التسمية وهو الرواية الذي أسهب في تفسيرها وشرحها الشيخ سيد البكري حيث يقول:" في سنة 518 هـ حيث غلب المهدي الشيعي سلطان الموحدين على المغرب. بعث قائدَيه علي بن الطيب والطاهر بن عبد المؤمن لأهل الصحراء وأمرهما بقبض الأتوات، فعُرف أهل هذا القطر بأهل الأتوات، لأن السلطان قبله منه في المغرم"[7] وقد علق البكري على هذه الرواية فقال:" وهذه الرواية أصحّ ولهذا اللفظ مسند في العربية. قال في المصباح [8]: "التوت هو الفاكهة والجمع أتوات"، فعرف أهل هذه البلاد بأهل الأتوات، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه... فصار توات بعد حذف التعريف والمضاف... وصار هذا الاسم على هذا القطر الصحراوي من تبلكوزه إلى عين صالح[9]"

---

(1) ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر إعلام الموقعين عن رب العالمين دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة مصر،1388هـ/1968م ص173.

(2) ينظر الصديق حاج أحمد، التاريخ الثقافي لإقليم توات، منشورات الحبر بني مسوس الجزائر ط2 2011، ص27-32 . ومحمد جرادي نوازل الزجلوي دراسة وتحقيق، مرجع سابق ص: 31-36.

(3) هو عقبة بن نافع الفهري ولد في السنة الأولى قبل الهجرة، ولاه يزيد بن معاوية على إفريقيا سنة 62هـ وتوفي بمدينة بسكرة بالجزائر. (معجم مشاهير المغاربة. بوعمران الشيخ وآخرون. جامعة الجزائر 1995م، ص365-366).

(4) واد نون ودرعة وسجلماسة مدن تقع في المغرب الأقصى وتعتبر سجلماسة من أكبر العواصم التاريخية وأقدمها ارتباطاً بمنطقة توات. تأسست سنة 140 هـ 757 م. (الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية. ص 62.

(5) نقل الرواة عن من أبدع قصور توات: محمد بن عمر بن محمد بن المبروك الجعفري. ص04. مخطوط موجود بخزانة باعبد الله، وخزانة بودة أدرار.

(6) محمد بن عمر بن محمد بن المبروك الجعفري: نقل الرواة عمن أبدع قصور توات، ص 4. (مخطوط).

(7) محمد بن عبد الكريم البكري، درة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام مصدر سابق. ص 06

(8) المصباح المنير. أحمد بن محمد الفيومي .ج 1 المطبعة الأميرية القاهرة 1921م ص 108.

(9) درة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام. محمد بن عبد الكريم البكري. ص06.

وهذا التفسير اعتمده كثير من المؤرخين[1] واعتُبر الرأي الأرجح في المسألة.

والمؤكد في كل هذا أن منطقة توات ضاربة في أعماق التاريخ" ويرجع تاريخ عمارتها إلى ما قبل الإسلام [2]، وكانت تسمى بالصحراء القبلية، ثم كثرت عمارتها بعد جفاف نهر قير[3] في غضون القرن الرابع الهجري"[4]. ولا أدل على ذلك من كثرة الحديث عنها في كتب المؤرخين والرحالة كابن حوقل والحسن الوزان والكرخي واليعقوبي وابن بطوطة وابن خلدون والعياشي والسعدي وغيرهم [5].

المطلب الثاني: وصف الحركة العلمية في منطقة توات

الفرع الأول: بداية الحركة العلمية في المنطقة

يعتبر القرن التاسع الهجري أو قبله بقليل بداية الحركة العلمية في منطقة توات، فرغم وجود بعض العلماء فيها قبل هذا العصر إلا أن المصادر التاريخية لا تستشف منها وجود حركة علمية واضحة في الإقليم، يرجع ذلك بعض الباحثين إلى ما أصاب العالم الإسلامي عموما سواء في المشرق أو المغرب من ركود وتراجع ملموس من الناحية العلمية [6].

أما في القرن التاسع الهجري فقد بدأ التفاعل العلمي في الظهور في هذه المنطقة، بسبب وفود ثلة من العلماء من جملة من الأقطار المغربية، فقد ذكر صاحب القول البسيط أخبار تمنطيط أن من الأعلام الذين توافدوا على تمنطيط في القرن التاسع الهجري (15م) العلامة أبو يحيى محمد المنياري[7] وهو جد بابا حيدة صاحب القول البسيط المذكور آنفا.

ومن الأعلام الذين كان لهم الفضل في إثراء الحركة العلمية في الإقليم العلامة سيدي أبو

---

(1) مثل المؤرخ محمد بن عمر في مخطوطه نقل الرواة ومولاي أحمد الإدريسي في مخطوطه نسيم النفحات في ذكر جوانب من أخبار توات (المخطوط موجود بخزانة كوسام أدرار) والشيخ محمد باي بلعالم في محاضرته حول المنطقة.

(2) ذكر عبد العزيز بن عبد الله في معلمته حول الصحراء (أن أولاد ميمون في مدينة تمنطيط كان عندهم مسجد يحمل محرابه تاريخ 106 هـ، كما أكد على وجود كتابات تدل على أن قصر أولاد حمال بني قبل الهجرة بمائة وخمسة أعوام 517 م حسب ما وجد مكتوباً على جدران مسجد القصر). الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية. كما ذكر الباحث الفرنسي برنارد (BERNARD) في بحثه عن تاريخ المنطقة أن عمارة المنطقة بدأت قبل 50 سنة قبل الميلاد. التسلسل الزمني لأحداث توات) معالم عن التاريخ)، مركز البحث العلمي غرداية (د.ت).

(3) هو واد كبير ابتداؤه من ناحية بلاد المغرب ويمتد إلى الصحراء إلى قريب من توات لينعطف يميناً في رمال كثيرة وهو من أطول أودية المغرب مسافة وأقلها فائدة وأكثرها مخافة. الرحلة العياشية ماء الموائد. ص18 الجزء الأول. ط 2. تحقيق محمد حاجي. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط 1397هـ. 1977 م.

(4) الشيخ باي بلعالم. من محاضرة له للتعريف بمنطقة توات. مكتبة (ج.أ.د.ت أدرار).

(5) ينظر محمد جرادي نوازل الزجلوي دراسة وتحقيق مرجع سابق31-36 .

(6) الصديق حاج احمد آل المغيلي، التاريخ الثقافي لإقليم توات منشورات الحبر الجزائر ط2 2011 ص66.

(7) أبو يحيى محمد المنياري نسبة لقبيلته نزل بتمنطيط عاصمة الإقليم التواتي أنذاك، وتقضى بها على توات كلها، وكان على قدر كبير من العلم والصلاح لا تروي المصنفات تاريخ ميلاده أو وفاته. (ينظر: محمد بابا حيدة البسيط في أخبار تمنطيط تحقيق الدكتور فرج محمود فرج، موجود ضمن كتابه الذي نال به شهادة الدكتوراه من جامعة الجزائر. ص 30 من التحقيق).

زكرياء يحيى بن يدير بن عتيق التادلسي[1] قدم إلى توات سنة 854 هجرية من تلاميذه الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي[2] وعبد الله العصنوني وابن أخيه سالم[3] اللذان توليا خطة القضاء، وكان لهؤلاء العلماء الفضل في تحريك عجلة التنمية الفقهية والعلمية.

لكن منطقة توات أصابها ركود ثقافي في نهاية القرن العاشر والقرن الحادي عشر ويرجع سبب ذلك أن المنطقة شهدت اضطرابات جراء الغزو السعدي بحملة المنصور الذهبي[4].

الفرع الثاني: نوازل منطقة توات

أولا: ظهور النوازل في منطقة توات:

يذهب كثير من الباحثين إلى أن أول ما حفظ مدونا من نوازل أعلام توات هي نازلة اليهود[5]، وتتصور هذه النازلة في أن اليهود الذي سكنوا منطقة توات قوي نفوذهم حتى سيطروا فيها على الحياة الاقتصادية وأدتهم سيطرتهم تلك إلى إقامة كنائس لهم يتعبدون فيها، وخالفوا الكثير من التعاليم الإسلامية التي تفرض عليهم بحكم أنهم ذميين، فرأى الشيخ المغيلي أن ذلك يعد خروجا منهم عن عقد الذمة، مما يستوجب ملاحقتهم بهدم كنائسهم حيث أن المعابد تعتبر أهم الرموز السيادية في المجتمعات الدينية[6].

وخالفه القاضي أبو بكر عبد الله العصنوني ورأى أنه لا يجوز التعرض لتلك المعابد لأن التعرض لها هو الذي يعتبر خروجا عن عقد الذمة من جهة المتعرض لهم.

فكتبا إلى علماء فاس وتلمسان يطلبان رأيهم في المسألة توخيا للإجماع، وجاءت الإجابة

---

(1) يحيى بن يدير بن عتيق التادلسي أبو زكريا، قدم على توات سنة خمس وأربعين من القرن التاسع كان فقيها علامة من تلاميذه محمد بن عبد الكريم المغيلي وعبد الله العصنوني وابن أخيه سالم العصنوني، توفي بتوات يم الجمعة عاشر صفر عام 877هـ (ينظر في ترجمته: أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، ص509، محمد بن بابا حيدة القول البسيط في أخبار تمنطيط، ص18-19).

(2) محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني مولده ونشأته في مدينة تلمسان سنة 790هـ تلقى العلم عن علماء تلمسان ثم انتقل بعدها إلى بجاية فنهل من علوم شيوخها ثم إلى الجزائر حيث اتصل بعبد الرحمن الثعالبي المفسر المشهور وأخذ عنه التفسير والعلم وزوجه بابنته لما رأى فيه من بوادر الصلاح والعلم، ثم انتقل الشيخ إلى توات بأمر من شيخه الثعالبي فنزل أولا بأولاد سعيد ثم انتقل إلى عاصمة الإقليم آنذاك تمنطيط، ترك الشيخ عدة مؤلفات جلها في السياسة الشرعية (ينظر في ترجمته: أحمد بابا التنبكتي كفاية المحتاج ص 455، ومن المعاصرين: مبروك مقدم، الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي وأثره الإصلاحي).

(3) هو أبو محمد عبد الله بن أبي بكر العصنوني أو العصموني، التلمساني لا تذكر المصادر تاريخ ميلاده وقد حل بتوات سنة اثين وستين وثمانمائة. تولى القضاء بها، وقد تولاه من بعده ابن أخيه سالم في حياته (ينظر في ترجمته: درة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام لمحمد بن عبد الكريم التمنطيطي مخطوط ورقة رقم 18-19، والقول البسيط في أخبار تمنطيط لمحمد بابا حيدة مصدر سابق، ص20 وما بعدها).

(4) محمد جرادي، نوازل الزجلوي دراسة وتحقيق، مرجع سابق، ص.

(5) محمد جرادي المرجع نفسه.

(6) ينظر: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق جماعة بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دون رقم وتاريخ الطبع، 2/214-261.

مختلفة، نظرا لأن الدلائل التي بنيت عليها أيضا خلافية.

وقد سجل الونشريسي[1] هذه النازلة في كتابه المعيار، وسماها نازلة يهود توات، ثم اشتهرت بهذا الاسم.

لقد انبعثت الحياة الثقافية في منطقة توات من جديد إبان القرون الثلاثة المتوالية 12 و13 و14 بعد ذلك الركود الذي أشرت إليه سابقا، حيث تجمع المصادر على أن هاته القرون قد حوت أقطاب الثقافة في منطقة توات؛ ومنهم أعلام النوازل كالتنيلانييْن[2] عمر بن عبد القادر(ت1152) وعبد الرحمن بن عمر(ت1189)، والزجلوييْن[3] محمد العالم بن أحمد(كان حيا سنة 1147هـ وابنه محمد (ت1212هـ) والقضاة البكريين الثلاثة محمد البكري (ت1130هـ) وابنه عبد الكريم (ت1174هـ) وابنه عبد الحق(ت1210هـ)، والبلباليْن محمد بن عبد الرحمن (ت1244هـ) وابنه عبد العزيز(ت1261هـ) والكنتوري (1160هـ) وابن اب المزمري (ت1160هـ) وغيرهم[4].

ثانيا: التعريف بنوازل الزجلوي

نوازل الزجلوي هي مجموعة من الفتاوى أفتى بها الشيخ سيدي محمد ـ بفتح الميم الأولى ـ العالم بن احمد بن محمد بن أبي بكر الأنصاري نسبا الزجلوي منشئا ودارا، تلقى علومه الأولية على يد والده سيدي أحمد، ثم انتقل إلى أقطار أخرى أشبع فيها نهمه من طلب العلم، كدرعة وتافيلالت وتلمسان ومستغانم، ثم قفل راجعا إلى بلده.

جمع هذه الأجوبة ابنه أبو الحسن محمد .بالضم .بن العالم الزجلاوي (ت1212هـ) ولد في قصر زاجلو المرابطين وبها نشأ على يد أبيه سيدي امحمد، ثم انتقل إلى قصر تنلان[5] وتتلمذ على يد الشيخ سيدي عبد الرحمان بن باعومر التنلاني. وبعدها رجع إلى مسقط رأسه وأسس مدرسته المشهورة التي تخرج منها شيوخ أجلاء، كان الشيخ أحد أعضاء مجلس الشورى

---

(1) الونشريسي: أبو العباس أحمد بن يحي التلمساني، فقيه مالكي أخذ عن علماء بلده، فر إلى فاس سنة 870هـ بعد أن نقمت عليه حكومة تلمسان، ومات بها، من كتبه إيضاح المسالك والعيار المعرب وغيرهما (ينظر في ترجمته: شجرة النور الزكية لمحمد بن مخلوف1/274، وتعريف الخلف للحفناوي1/ 62).

(2) التينيلانيين هما: 1.عمر بن عبد القادر ولد سنة 1098 رحل طالبا للعلم إلى فاس وتتلمذ على المسناوي وبن أمبارك السجلماسي وبن زكري الفاسي وغيرهم، كما تتلمذ على يديه شيوخ من توات كعبد الرحمن الجنتوري وأبي زيد التنيلاني توفي رحمه الله سنة 1152). 2. عبد الرحمن بن عمر أخذ العلم الجنتوري وابن أب المزمري وسيد عمر الرقادي وغيرهم، تخرج على يديه علماء أجلاء منهم ابنه محمد والقاضي عبد الحق بن عبد الكريم البكري ومحمد بن عبد الرحمان البلبالي، توفي رحمه الله بمصر في رجوعه من الحج ودفن بمقبرة المنوفي سنة 1189هـ (ينظر في ترجمتهما: التاريخ الثقافي لإقليم توات للصديق حاج أحمد ص 116-120).

(3) الزجلويين هما: 1.أمحمد العالم (كان حيا سنة 1147هـ وابنه محمد، وقد عرفت بهما في صلب الموضوع عند التعريف بنوازل الزجلوي.

(4) محمد جرادي؛ نوازل الزجلوي دراسة وتحقيق مرجع سابق، ص21.

(5) قصر من قصور توات أنشأه سيدي أحمد بن يوسف سنة 1078 يبعد الآن عن مقر الولاية 02 كلم.

بمجلس قضاء سيدي عبد الحق بن عبد الكريم التمنطيطي، وهو ما أهله لجمع نوازل والده وترتيبها وأضاف لها نوازل سيدي عمر بن عبد القادر التنلاني، ونوازل سيدي عبد الرحمان بن باعومر[1].

الفرع الثالث: خصائص نوازل منطقة توات

أول خاصية لنوازل منطقة توات هي التزامها بالمذهب المالكي، وسنعود لهذه الخاصية في المبحث التطبيقي الذي نبين فيه دور هذه النوازل في المحافظة على المذهب المالكي.

ثاني خصائص هذه النوازل "الواقعية" بمعنى أنها أجوبة وفتاوى عن مسائل واقعة وليست متوقعة فقط، فلا نجد فيها أجوبة لتلك المسائل الافتراضية التي لم تقع بعد، وهو ما يفسره استعمال جلهم لمصطلح النوازل، حيث إنه يفيد أن المسألة واقعة، بخلاف مصطلح الفتاوى الذي قد يفيد ما هو واقع وما هو متوقع من الحوادث.

ثالث الخصائص في تلك النوازل: خاصية التجدد وعدم التكرار، فالنوازل وإن كانت هي في الأصل كتبا فقهية إلا إنها ونظرا لطبيعتها وهي الإجابة على ما استجد من القضايا فلا تتكرر فيها الإجابة على نفس السؤال إلا نادرا.

رابع خصائصها: محليتها، إذ إنها تجيب عن واقعة معينة حدثت في وسط اجتماعي معين له مكوناته المادية والمعنوية، وذاك ما يكسب النازلة قيمتها التاريخية ويجعلها وثيقة مصدرية لكثير من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمعمارية وغيرها.

وتتبين محلية النوازل التواتية من خلال هذين المثالين الآتيين من نوازل الزجلوي:

المثال الأول: رسمه في كثير من الأحيان لمظهر من مظاهر الحياة التواتية التي تشبه الحياة البدوية، ففي مسائل الطهارة المسألة الخامسة " وكان يرى الدجاج في البيت مما يعسر الاحتراز منه مما لا يتوقى النجاسة إذا شرب من الماء المعد للوضوء أو الغسل" ففي هذه المسألة يرسم لنا بيتا ربما خرجت دجاجاته من خمها وشربت من الماء المعد للوضوء أو الغسل، وربما كانت تلك الدجاجات أكلت من نجاسة، غير أن صعوبة الاحتراز منها سبب في العفو عنها.

المثال الثاني: أنها خلت من بعض القضايا في المعاملات التي لم تعرف في المنطقة، كالمساقاة[2] والمغارسة[3]، وعلى العكس ومن ذلك وردت فيها بعض المسائل التي لم تعرف إلا في تلك المنطقة كمسألة الخماس، وهي أن يدفع الشخص بستانه لمن يعمل فيه بجزء من غلته،

---

(1) أحمد جعفري، الحركة الأدبية في أقاليم توات من القرن السابع حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجريين ج1 ط 1 /2009/ منشورات الحضارة. الجزائر ص 58.

(2) تعرف المساقاة على أنها: دفع الرجل لآخر شجره للقيام عليها بالسقي والرعاية بجزء من ثمرها، وهي مستثناة من الإجارة المجهولة البدل.

(3) تعرف المغارسة بأنها: أن يدفع الرجل لآخر أرضه ليغرسها ويقوم عليها بجزء منها، وهي مستثناة من الإجارة المجهولة البدل.

والمسألة ممنوعة حسب أصول المذهب، لكن فقهاء المنطقة أجازوها للضرورة وجريان العمل بها[1].

المبحث الثاني: دور نوازل توات في خدمة المذهب المالكي

لا شك أن كتب الفقه عموما والنوازل على وجه الخصوص لها دور مهم في خدمة الشريعة الإسلامية، عموما ومذهب النوازل خصوصا، ونوازل توات نموذج لذلك.

المطلب الأول: المحافظة على المذهب المالكي والتمكين له

إن استمرار المذهب وبقائه مرهون أولا بوجود من ينقله إلى الأجيال اللاحقة، باعتماده مذهبا للفتوى، ثم بنقل مصادره وأدلته، ولم تقصر النوازل التواتية في القيام بهذا الدور وهذا ما يتضح من خلال ما يأتي

أولا: نقل المذهب إلى الأجيال باعتماده مذهبا للفتوى

وأول دور لتلك النوازل في خدمة المذهب المالكي هو نقلها إياه والتزامها به، واعتماده مذهبا للفتوى، فلقد تقدم لنا أن من خصائص تلك النوازل التزامها المذهب المالكي مذهبا للفتوى، بحيث لم تخرج منه إلى غيره، يدل على ذلك مجموعها، فالمتصفح لها يدرك بالبداهة ذلك.

وإذا كان من خصائص الشريعة الإسلامية ديمومتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان، فإن الذي يجسد ذلك هو قدرتها على إيجاد الحلول لمختلف النوازل والمستجدات التي تحدث فيها، فإذا استعملت في ذلك مصادر مذهب معين وأصوله فذاك حسنة أخرى تحسب لهذا المذهب واعتراف بأحقيته وبقائه.

وقد علم أن عددا من المذاهب اندرس كمذهب الحسن البصري والثوري والأوزاعي والليث وابن المبارك وإسحاق بن راهويه وغيرهم، وذلك راجع لأسباب عديدة منها السياسية ومنها الاجتماعية، ومن تلك الأسباب عدم وجود أتباع لها، أو قلتهم، أو عدم اهتمام إمام المذهب وتلاميذه بالتأليف ونقل المذهب إلى من بعدهم.

وقد توفر للمذهب المالكي أسباب أدت إلى انفراده في منطقة توات، والذي يهمنا من تلك الأسباب أن أصحاب السلطة في المنطقة كانوا هم العلماء لا غير، وقد قال المؤرخون أن من أسباب انتشار المذاهب اعتناقها من قبل ذوي السلطة وقد كان القاضي . في توات . هو ممثل السلطان وهو المفتي المعلم للناس أمور دينهم.

وإذا كان من أسباب انتشار مذهب معين هو التأليف فيه بجمع فقه منشئه وأصوله، فإن كتب النوازل تؤدي لهذا الأمر لا محالة.

فقد اتضح من هذا الوجه دور النوازل في المحافظة على المذاهب عموما، ومنها نوازل

(1) الخماسة أن يدفع الرجل لآخر أرضه الزراعية ليعمل فيها بجزء من غلتها.

منطقة توات على المذهب المالكي، وهذا الدور لا يحتاج إلى تدليل عليه لأنه معلوم بالعقل ولا يحتاج إلى نقل.

ثانيا: تعريفها برجال المذهب وأمهات المصادر فيه.

إن من بين الأدوار التي تؤديها كتب النوازل في المحافظة على المذهب دورها في التعريف بمؤلفاته وبمؤلفيها، ذلك أن كتب الفقه العام وخصوصا المتون منها قلما تعرف بذلك، وعلى العكس من ذلك كتب النوازل فلا تكاد تمر نازلة إلا ويذكر فيها ما يمت للمذهب بصلة، كذكر مصدر من مصادر المذهب أو علم من أعلامه.

إن التعريف بالمؤلف والمؤلف لا يقصد بهما مجرد التعريف بهما، بل يهدف الأمر إلى أكثر من ذلك حيث يقصد به أمر منهجي تحرص الكتابات الأكاديمية المعاصرة عليه، وهو عزو الأقوال إلى أصحابها ابتغاء للأمانة العلمية.

إن التدليل لهذه القضية يطول لأن الأمر يقتضي النظر في جميع النوازل، ولكن سأستنتج في هذا الصدد مما توصل إليه أستاذنا الدكتور محمد جرادي في فهارس رسالته للدكتوراه " نوازل الزجلوي دراسة وتحقيق" شاهدا لتوضيح هذا الأمر.

فقد ورد ذكر الإمام مالك في النوازل 25 مرة، عبد الرحمن بن القاسم 25 مرة، وأشهب بن عبد العزيز 09 مرات، وأصبغ بن الفرج 07 مرات، وسحنون 05 مرات.

كما ذكر من أئمة المذهب ابن رشد الجد29 مرة، وخليل بن إسحاق14 مرة، والحطاب 18 مرة، والخرشي 11مرة، وابن الحاجب 05 مرات.

ومن المحليين ذكر عمر بن عبد القادر التنلاني 45 مرة، وعبد الرحمن بن عمر التنلاني 43 مرة، وعبد الكريم بن البكري القاضي 12 مرة، والكنتوري عبد الرحمن صاحب النوازل 10 مرات وغيرهم كثير.

إن الغرض من تقديم هذه النماذج ليس حصر الفقهاء الذي اعتمد عليهم الزجلوي في نوازله، لأنها مجرد نماذج عشوائية قصدت بها التدليل على هذه الخدمة الجليلة التي تقدمها كتب النوازل للتعريف برجال المذهب، وأقل فائدة تتحصل منها أنها تترك في نفس القارئ فضولا للتعرف على من وصلنا هذا الفقه الذي نتعبد الله به على أيديهم.

المطلب الثاني: المحافظة على المذهب باستخدام أصوله وأدلته

النوازل هي كتب فقه بالدرجة الأولى، لقد عودنا فقهاء المالكية في العصور المتقدمة على عدم إيراد الأدلة والأصول المعتمد عليها في نقلهم للمسائل الفقهية، والملاحظ للمنهج الذي اعتمده فقهاء توات في نوازلهم يجده يعتمد أولا على الاختيارات الفقهية والتي تعني اختيار أحد أقوال الفقهاء السابقين، وفي سبيل ترجيح أحدها يستخدمون جملة من الأدلة كالقياس والاستحسان وما جرى به العمل ونحوها.

لكن النوازل التواتية قد غلب عليها استعمال أصلين من الأصول المختلف فيها، وهما تخريج الفروع على الفروع، واعتبار ما جرى به العمل

الفرع الأول: التخريج على الفروع

يعرف هذا الأصل بأنه نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها، والتَّسوية بينهما فيه وقال القرافي: تخريج غير المنصوص على المنصوص؛ بشرط تعذُّر الفارق.

وإذا كان القياس الأصولي يشترط له أن يكون حكم الأصل ثابتا بنص أو اتفاق بين الخصمين، فإن ثمة قياس آخر كان إجراؤه مثار جدل وهو الاستدلال على الفروع عن طريق تخريجها على فروع مجتهد فيها، وهو قياس تساهل المالكية فيه، وخصوصا فقهاء النوازل كالونشريسي والبرزلي وغيرهما، وقد تأثرت النوازل التواتية بهذا المنهج.

من ذلك ما ورد في نوازل الزجلوي من أن الميت إذا كفنه جماعة المسلمين فجاء سبع فأكله، لمن يرجع كفنه قال يورث عنه إن لم يكن له دين، قياسا على المكاتب يعان في كتابه ثم يعجز عن إتمام ذلك[1].

الفرع الثاني: الاستدلال بما جرى بع العمل

إن " ما جرى به العمل" بصفته دليلا شرعيا يعني (الأخذ بقول مخالف لمشهور المذهب لموجب يقتضي هذا العدول كذريعة أو مصلحة أو عرف او غيره).

ورغم حرص فقهاء توات على الإفتاء بالمشهور من المذهب، وهذا ما يفسره التزامهم بمختصر خليل إلا أنهم عدلوا في بعض المسائل عن المشهور أخذا بما جرى به العمل. وهذه المسألة من نوازل الزجلوي تبين هذا الأمر كان الزجلوي يقول بجواز إعطاء الزكاة لآل البيت وإن لم يبلغوا حد الاضطرار لما جرى به العمل من الاعتماد على ما للأبهري من جواز ذلك وإن كان خليل مشى في مختصره على المنع مطلقا وهو المشهور في المذهب [2].

خاتمة

وفي نهاية هذا البحث نخلص إلى أن منطقة توات قد عرفت نشاطا علميا فقهيا بصفة عامة ونوازليا بصفة خاصة، وكان لتلك النوازل خصائصها ومميزاتها كواقعيتها ومحليتها ومحافظتها على المذهب المالكي من خلال الاقتصار عليه في الفتوى، بل الاقتصار على الفتوى بمشهور المذهب إلا إذا عضد القول غير المشهور بعمل أو عرف أو عادة أو مصلحة.

لكن الذي نأسف إليه أن هذا التراث الفقهي الكبير لا يزال جله في أدراج المكتبات الخاصة، لم تتناوله أيدي الباحثين بالدراسة والتحقيق، وذلك راجع لعدة أسباب كثيرا ما تقصر أيدي الباحثين عن حلها.

---

(1) محمد جرادي نوازل الزجلوي دراسة وتحقيق ص84.

(2) ينظر: محمد جرادي، نوازل الزجلوي دراسة وتحقيق مرجع سابق ص186-187.

أسباب انتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب الإسلامي

بقلم

أ/ معاذ عمراني

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

لقد عرف المغرب الإسلامي عدة مذاهب إسلامية على مر تاريخه، وإن كان الإسلام في هذه المنطقة خلال القرن الأول للهجرة سنيا خالصا، إلا أن الحال تغير مع بداية القرن الثاني للهجرة إذ دخلت إلى بلاد المغرب مذاهب إسلامية متنوعة سنية وغير سنية نذكر منها المذهب الخارجي الصفري والمذهب الإباضي وهو مذهب الدولة الرستمية، أما المذهب الشيعي الإسماعيلي وهو مذهب الدولة الفاطمية فقد أصبح هو السائد منذ نهاية القرن الثالث للهجرة.

كما عرف المغرب الإسلامي مذاهب سنية متعددة منها المذهب الحنفي والمذهب الشافعي والمالكي وغيرها من المذاهب الأخرى، وانطلاقا من أواسط القرن الخامس للهجرة أصبح المذهب المالكي هو المذهب السائد والرسمي لبلاد المغرب الإسلامي، وهذا بعد صراع طويل مع عدة مذاهب، والسؤال المطروح هنا هو: لماذا انتشر المذهب المالكي في بلاد المغرب الإسلامي وبقي سائدا إلى يومنا هذا على الرغم من وجود فسيفساء من المذاهب الإسلامية سنية وغير سنية؟

وفي هذه المداخلة سنجيب عن هذا الإشكال وذلك بالتطرق إلى ثلاثة عناصر أولها التعريف بالإمام مالك بن أنس، وثانيها لمحة عن دخول المذهب المالكي إلى بلاد المغرب الإسلامي وفي الأخير نعرض أهم الأسباب لانتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب.

التعريف بالإمام مالك بن أنس:

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن عامر بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيلان ابن حشد الأصبحي، ولد بالمدينة واختلف في تاريخ مولده بين 93هـ و95هـ، تلقى العلم على يد كثير من العلماء، نذكر منهم بن شهاب الزهري و ربيعة الرأي، وبن هرمز وغيرهم، وتذكر المصادر أنه أخذ العلم عن تسعمائة شيخ ثلاثمائة من التابعين وستمائة من تابعيهم، وقد كان مالك بن أنس طويلا عظيم الهامة أصلعا، أبيض الرأس واللحية، شديد البياض إلى الشقرة أعين، أزرق العينين، ومن أشهر مؤلفاته كتابه الموطأ، كتابه في التفسير لغريب القرآن، كتاب المجلسات وغيرها، وفي سنة 179هـ توفي الإمام مالك بمرض سلس البول[1].

دخول المذهب المالكي إلى بلاد المغرب:

كان المغاربة في صدر الإسلام على مذهب السلف من الأمة و اعتقادهم، وهو المذهب الحق إلى أن حدثت فيهم بدعة الخارجية لأول المائة الثانية من الهجرة[2]، ومن المعروف تاريخيا أن المذهبين السنيين الأوزاعي والحنفي كانا أسبق المذاهب السنية دخولا إلى إفريقية و الأندلس، وظل المذهبان معمولا بهما في بلاد المغرب مدة من الزمان إلى أن بدأ طلاب هذه البلدان يرحلون إلى المشرق[3].

وقد كان في القيروان قوم قلة في القديم أخذوا بمذهب الشافعي، كما دخلها شيء من مذهب داود الظاهري، ولكن كان الغالب عليها مذهب مالك وأبي حنيفة إلى أن جاءت دولة الأغالبة الذين مالوا إلى الأخذ بمذهب الأحناف وآثروهم بالرياسة والقضاء، ثم العبيديون من بعدهم، حتى جاء المعز بن باديس، فحمل الناس من جديد على المذهب المالكي[4].

وفي هذا الشأن يقول القاضي عياض: «وأما إفريقيا وما وراءها من المغرب، فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين إلى أن دخل علي بن زياد وبن أشرس، والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات، وغيرهم بمذهب مالك، وأخذ به كثير من الناس ولم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه، ورفض حلق المخالفين واستقر المذهب بعده في أصحابه، فشاع في تلك الأقطار إلى وقتنا هذا»[5].

ومنه فإننا نرى أن مذهب الإمام مالك قد انتشر في غرب البلاد الإسلامية، ولم ينتشر إلا قليلا في شرقها ببلاد العراق وما وراءها وذلك لإقامة كثير من تلاميذه بمصر وتونس، وسرى منهما إلى كل البقاع في غرب البلاد [6].

أسباب انتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب:

1- شخصية الإمام مالك صاحب المذهب:

عرف الإمام مالك بتمسكه بالسنة ومحاربة البدع، وتشبته التام بآثار الصحابة والتابعين، واستجماع أدوات الإمامة، وهذا ما دفع المغاربة إلى أن يقلدوا علمه، وينقادوا لفكره، ويقتنعوا بسلامة مذهبه، إضافة إلى ثناء الناس عليه وإعجابهم بحسن سيرته والتزامه الصارم بإتباع نصوص الكتاب والسنة والقياس الواضح وبعد فكره عن الإغراب والافتراض في ميدان الاجتهاد[7].

2- الدافع الديني:

يقصد بالدافع الديني الآثار الواردة في السنة النبوية التي تشهد للإمام مالك بالسبق في مجال العلم والفقه والتي يؤخذ منها الترغيب في اتخاذ الإمام مالك مرجعا وإماما، والآثار التي تشهد له بالسبق متعددة، منها ما رواه الترمذي وحسنه، والحاكم وصححه، والذهبي وسلم به وزكاه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة»[8].

ولقد أعطي لهذا الحديث تفاسير مختلفة، إلا أن جمهور العلماء يرون أن المقصود بالحديث هو الإمام مالك[9]، وقال القاضي عياض في هذا الصدد: « فحق على طالب العلم، أن يعرف

أولاهم بالتقليد، ليعتمد على مذهبه، ويسلك في التفقه سبيله، وها نحن نبين أن مالكا رحمه الله هو ذاك للأثر الوارد في عالم المدينة التي هي داره...»[10].

3- القوة الذاتية التي اكتسبها المذهب المالكي:

وذلك من خلال اعتماده النص أو الأثر، وإسهام جند الحجاز ذلك أن معظم جيوش الفتح كانت تتكون من الحجازيين، والشاميين، وكان هؤلاء الجنود يعودون إلى الحجاز والشام لزيارة ذويهم وتأدية فريضة الحج، فساعد ذلك على انتقال مذهب إمام دار الهجرة مالك[11].

4- اهتمام الإمام مالك بالطلبة المغاربة وتقريبهم له:

لقد كان الإمام مالك يولي اهتماما خاصا بالطلبة المغاربة، وهذا لجلبهم إلى مذهبه، ولحثهم على نشره ببلادهم، وأفضل مثال على ذلك، أنه لما قدم إليه عبد الله بن فروخ أقعده بأحسن المقاعد بجنبه ونفس الشيء مع عبد الله بن غانم، حتى قيل: «شغله المغربي عنا» كما كان يوصيهم بنشر مذهبه، بل كان بينه وبين المغاربة مراسلات[12].

ولعل هذا الاهتمام الخاص من الإمام مالك للطلبة المغاربة يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف التي كان يمر بها المغرب، إذ شهد هذا الأخير عدة تيارات دينية، صفرية، إباضية، معتزلة ...

5- قوة علماء المذهب المالكي ببلاد المغرب:

إن قوة فقهاء المذهب المالكي ببلاد المغرب تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار هذا المذهب في هذه المنطقة، ونذكر من بينهم علي بن زياد صاحب الرواية المشهورة للموطأ، حيث قال عنه القاضي عياض: «إنه أول من فشر لأهل المغرب قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه، وقد كان دخل الحجاز والعراق في طلب العلم، وهو معلم سحنون الفقه»[13].

كما نذكر من بين الطلبة أيضا ابن أشرس الأنصاري، البهلول بن راشد، أبو علي شقران بن علي القيرواني، أبو محمد عبد الله فروخ الفارسي القيرواني، أبو محمد عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، أسد بن الفرات ... وهؤلاء كلهم تتلمذوا لمالك، وأخذوا عنه مباشرة فلما عادوا إلى بلدانهم أخذوا ينشرون علمه وفقهه بين الناس، وذلك بالتدريس والفتيا، والقضاء وغيرها، ولم ينتقل الإمام مالك إلى جوار ربه حتى كانت مدرسته في الأندلس وإفريقية من أقوى المدارس في المملكة الإسلامية وأشدها استمساكا بآرائه وتعصبا لها.[14].

6- رحلة المغاربة إلى الحجاز:

غالبا ما كان المغاربة يقصدون بلاد الحجاز لأداء فريضة الحج، ويعتبر هذا الأخير مؤتمرا سنويا يجتمع فيه المسلمون من مختلف الأقطار، ثم يلاقون عالم المدينة المشهورة وهو الإمام مالك حيث يستمعون منه ويلازمونه الأشهر وحتى السنوات ثم يعودون لبلادهم لنشر ذلك العلم[15].

وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون «وأما مذهب مالك رحمه الله فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، كما أن رحلتهم كانت غالبا

إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم والمدينة يومئذ دار العلم، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك بن أنس وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته»[16].

7- تشابه البيئة بين الحجاز وبلاد المغرب:

وهذا الرأي ذهب إليه ابن خلدون أيضا، حيث كان يرى أن البداوة كانت غالبة على سكان بلاد المغرب والأندلس، ولم يكن لهم نصيب من الحضارة مثل سكان العرق فمالوا إلى أهل الحجاز بمناسبة البداوة، وفي هذه المسألة يعلق ابن خلدون قائلا «كانت غالبة-أي البداوة- على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة، التي لأهل العرق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة»[17].

ولقد أحدث رأي ابن خلدون هذا جدلا كبيرا بين الكتاب والمؤرخين، فمنهم من يرى أن البيئة لا تؤثر في اعتناق الناس للمذاهب، بدليل أن المذهب المالكي لم يحافظ على مكانته في بلاد الحجاز وهي المنبع والأصل[18].

أما خالد كبير علال فيرى بأن هذا التعليل غير صحيح أيضا، لأن المغرب قد شهد مذاهب أصولية وفروعية كثيرة، لم يكن للبداوة دخل في انتشارها فيه، ونافست المذهب المالكي بقوة وتغلبت عليه مرارا، منها المذهب الإباضي والصفري والإسماعيلي، وقد تمكنت هذه المذاهب من تكوين دول لها، وكانت ظاهرة زمن قيام دولها، فهذه المذاهب انتشرت بفضل دعائها وسياستها، واحتضان كثير من المغاربة لها، ولا دخل للبداوة في ذلك[19].

ولو كان لعامل البداوة أثر يذكر في انتشار المذهب المالكي، لكان من الأولى أن ينتشر أساسا بالجزيرة العربية، والمناطق البدوية الأخرى بالمشرق، قبل أن ينتشر بالمغرب، أو ينتشر بها كلها على حد سواء، لكن هذا لم يحدث، فقد ظل المذهب المالكي قليل الانتشار بالجزيرة العربية وبادية العراق والشام وفارس وخراسان وخوارزم، بالمقارنة إلى المذهبين الشافعي والحنفي، وهذه الحقائق معروفة متواترة ما تزال قائمة إلى يومنا هذا[20].

8- ملاءمة المذهب المالكي لطبيعة المغاربة:

المذهب المالكي كما هو معروف عنه، مذهب عملي يعمد بالواقع ويأخذ بأعراف الناس وعاداتهم، ففقهه عملي أكثر منه نظري، يتماشى مع الفطرة في بساطتها ووضوحها دون تكلف أو تعقيد، وأهل المغرب بطبعهم يميلون إلى البساطة والوضوح ويفرون من النظريات المتطرفة والتأويلات البعيدة المتكلفة، فمذهبه خلا من تداخل الآراء وظل بعيدا عن الشوائب التي تسربت إلى الدين من الأمصار الأخرى نتيجة اختلاف الناس باختلاف مذاهبهم وأنظمتهم السياسية والفكرية والعقدية، فتربى في نفوسهم نفور من كل تخريج أو تأويل، ومن ثم ابتعدوا عن أصحاب الرأي خوفا من الانزلاق في مهاوي الضلالات[21].

9- طول حياة الإمام مالك:

من العناصر التي جعلت تأثير الإمام مالك واسعا ومنتشرا هو طول حياته، حيث أتاح له هذا الامتداد في العمر أن يستمر في أداء رسالته العلمية مدة ثلاثين سنة بعد وفاة الإمام أبي حنيفة (ت 150ه) وثلاث وعشرين سنة بعد وفاة الأوزاعي(ت 157ه)، وبعد عشرين سنة من وفاة الإمام سفيان الثوري (ت 161ه)، وهذه الميزة أتاحت له مزيدا من الفرص لاشتهار مكانته العلمية وانتشار أتباع مدرسته، وذيوع خبره في جميع البلاد الإسلامية فقصده العلماء من كل مكان[22].

10- مؤلفات الإمام مالك (الموطأ):

يعتبر الإمام مالك أول من ألف للناس كتابا في الحديث الصحيح فالموطأ من أهم العوامل في انتشار المذهب المالكي في مشارق الأرض ومغاربها، فلقد أحدث تأليفه شهرة كبيرة لمذهب الإمام مالك في عرض البلاد، وهذه الشهرة دفعت العلماء وطلبة العلم إلى الرحلة للإمام مالك لأخذه عنه، فرحل إليه أكابر علماء المغرب وإفريقيا والأندلس، كابن زياد، ويحي ابن يحي الليثي[23].

11- قدسية المدينة المنورة ومكانتها العلمية:

تعتبر المدينة المنورة دار هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم ولديها مكانة خاصة لدى المسلمين، فقد كانت دار علم الإسلام في القرنين الأول والثاني الهجريين، وعلماؤها هم قدوة أهل الدين والأثر وإتباع السنة [24].

12- العامل السياسي:

يعتبر السلطان من أهم العوامل في انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب[25] وذلك من خلال الدعم السياسي الذي تلقاه المذهب من دول حكمت المغرب، فقد ظل في تنافس ونزاع مع المذهب الصفري والإباضي والإسماعيلي والحنفي لمدة طويلة، ثم تغير الحال لصالحه عندما أسقط العبيديون الدولتين الخارجتين الرستمية والمدرارية، وعندما خرجوا هم من المغرب إلى القاهرة نحو سنة 360ه، تركوا خلفاءهم الزيريين بالمغرب، الذين مالوا إلى المذهب السني، وأيدوا المذهب المالكي[26].

وفي سنة 434ه فرض بنو زيري المذهب المالكي على الناس بالقوة، وضيقوا على المذاهب الأخرى، وكذلك المرابطون، اتخذوا المذهب المالكي مذهبا رسميا لدولتهم، والأمر نفسه فعلته الدول التي حكمت المغرب بعد زوال دولة الموحدين سنة 668ه، التي ضيقت على المالكية- فهذا العامل السياسي الحاسم هو الذي جعل المغرب يصبح مالكيا[27].

وهكذا فإن انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب الإسلامي تضافرت فيه عدة عوامل منها ما يتعلق بالإمام مالك في حد ذاته وكذا البيئة التي نشأ فيها، ومنها ما يعود إلى المغاربة في حد ذاتهم وإلى طبيعة بيئتهم، ويبقى في الأخير العامل السياسي من أهم العوامل التي ساهمت وبقوة في انتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب وبقائه شامخا ومستمرا إلى يومنا هذا.

.الهوامش:

1. مالك بن أنس، الموطأ، تح: كامل محمد عويضة، ط.1، الجزائر: مكتبة التقوى، 2001، ص ص21،34.
2. السلاوي أبو العباس أحمد الناصري، الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى، (د،ط)، (د،س) ج 1 ص -136- .
3. عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، ط1، 1993، ص -11-.
4. عمر الجيدي، مرجع سابق، ص-18- ولمعرفة المزيد حول هذه المذاهب التي كانت منتشرة ببلاد المغرب ينظر: إسماعيل سامعي، دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافة في بلاد المغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجري (8-11م)، الجزائر (عين مليلة)، دار الهد ى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006 م، ص 22-39.
5. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى، ترتيب المدراك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، ط1، أحمد بكير محمود، بيروت، مكتبة الحياة، 1932، ج1،ص398.
6. أبو زهرة محمد، محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، مطبعة المدني، (د-ط)، (د،س) ص 423
7. عمر الجيدي، مرجع سابق، ص 35.
8. محمد عز الدين الغرياني، طرابلس(ليبيا): منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 2010م.
9. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تح: محمد أسعد طلاس، مصر: دار المعارف.
10. القاضي عياض، مصدر سابق، ج:1، ص84.
11. العبادي مختار، تاريخ المغرب والأندلس، بيروت: دار النهضة العربية، 1978.
12. نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي، تونس 2004.
13. القاضي عياض، مصدر سابق، ج3، ص80.
14. عمر الجيدي، مرجع سابق، ص 16.
15. عمر الطاهر نابي عمر"أسباب انتشار المذهب المالكي بالمغرب" في مجلة الرسالة، العدد 03، السنة 05، البليدة، 2007، ص70.
16. ابن خلدون عبد الرحمان، المقدسة، الدار البيضاء: دار ومكتبة الهلال، 1983م، ص 245.
17. المصدر نفسه، ص285.
18. نجم الدين الهنتاتي، مرجع سابق، ص68.
19. أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة، دراسة نقدية، تحليلية هادفة، ط1، الجزائر، البليدة، دار الإمام مالك، 1426ه/2005م، ص117.
20. المرجع نفسه، ص 117.
21. عمر الجيدي، مرجع سابق، ص 36.
22. الغرياني، مرجع سابق، ص ص 37- 38.
23. المرجع نفسه، ص ص 46- 47.
24. المرجع نفسه، ص 53.
25. عبد الرحمان الجيلالي،"كيف رسخ المذهب المالكي في المغرب" في مجلة الموافقات، العدد3، الجزائر، المعهد الوطني العالي لأصول الدين، 1994م، ص 228.
26. خالد كبير علال، مرجع سابق، ص 118.
27. المرجع نفسه، ص 118، إن السبب في انقلاب بنو زيري على الشيعة وتحولهم إلى المذهب السني المالكي يعود بالدرجة الأولى إلى فقهاء المالكية الذين استطاعوا أن يصلوا إلى ديوان الحكم في دولة صنهاجة ويؤثروا في بعض الوزراء والأمراء ونخص بالذكر العلامة أبا الحسن الزجال الذي اجتهد على الأمير المعز بن باديس في تربيته على منهج أهل السنة والجماعة، استطاع أن يزرع التعاليم الصحيحة في نفسية وعقلية وفكر المعز الذي تم على يديه القضاء على مذهب الشيعة الإسماعيلية في المغرب، ينظر: الصلابي محمد علي، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، ط1، القاهرة، مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1427ه / 2006م، ص62.

أعلام المذهب المالكي وتآليفهم في القرن الرابع الهجري بالمغرب الإسلامي

بقلم

أ/ عبد المالك مغشيش

جامعة الطارف (الجزائر)

مقدمة

يعتبر ولوج أهل المغرب الإسلامي ميدان تدوين المعارف والعلوم وجمع التراث الشفاهي وترتيبه، من دلائل النضج الفكري في القرن الرابع الهجري ومن علامات العطاء وبعد التفكير، ومع كون الصياغة التأليفية في المذهب المالكي عامة. تدخل في هذا الباب من التعبير الفكري، فذلك يدل على تطور حاسم في مسيرة نموه بالمغرب الإسلامي.

ومما يجدر الإشارة إليه كون حركة التأليف والجمع والتدوين كانت قد بدأت في المغرب قبل هذا العهد بزمن ليس بقصير، وهذا ما يخص جمع الأحاديث النبوية الشريفة وتفسير القرآن لكن لا يمكننا تصنيف تلك المصنفات في مصف الحركة التأليفية الكبيرة، لكونها كانت محدودة. ولذلك نعتبر أن بوادر حركة التأليف أو التدوين بدأت في هذا القرن، وقد اتسع نطاق هذه الحركة في هذا القرن خاصة ما تعلق منها بالجانب الفقهي بالإضافة للأنواع الأخرى. ومن خلال مداخلتنا سنحاول إبراز أهم علماء وفقهاء المذهب المالكي، والعمل على كشف أهم تصانيفهم وقيمتها العلمية.

- نشأة المدرسة المالكية بالمغرب الإسلامي(إفريقية):

حل الصحابة والتابعون إلى افريقية وهم يعتمدون في استنباط أحكامهم وحل مشاكلهم على الأخذ من القرآن والسنة النبوية ومن أقوال الصحابة رضوان الله عليهم، أو الاجتهاد عند تعذر ذلك.

وسارت الحركة الدينية على هذا المنهج ردحا من الزمن، إلى أن انفصلت العلوم عن بعضها البعض في رقي وازدهار كالفقه والتفسير والقراءات واللغة وغيرها إلى علوم متميزة وتفرغ لها دارسوها بالتدريس والتدوين، على أن الثقافة الدينية عند المغاربة هي الغالبة وجمهورها الأعظم، واشتهرت بلاد المغرب كما قال "أحمد أمين"في مختلف عصورها بالحديث والفقه وبقية العلوم النقلية أكثر من اشتهارها بغيرها من العلوم[1]. وقد مرت الثقافة الدينية للمغاربة بعدة أطوار منها:

الطور الأول: ويمتد من الفتح الإسلامي إلى سنة 132هـ تقريبا [2]، ويمتاز بأن علمائه كانوا رواة ونقلة في أمور الفقه والتفسير والحديث وغيرها، وهم في معظمهم من الوافدين على المغرب من الصحابة والتابعين، وكان سعيهم الجاد نحو خدمة الثقافة الدينية ونشرها بين أبناء المغرب، وصبرهم المتين في طلب العلم، وتدريسه، ومن أشهر رجال هذه المرحلة، بعثة سيدنا "عمر بن عبد العزيز"، وكانوا عشرة رجال، أنيطت إليهم مهمة جليلة تمثلت في تعليم أهل المغرب الدين الإسلامي واللغة العربية.

الطور الثاني: وامتد من سنة (132إلى 184هـ) [3]، وامتاز هذا الطور بظهور طائفة من العلماء والشيوخ المتبحرين في العلوم الدينية، كما أمتاز بخصائص هامة تجلت في: محاولة التخصص في الفقه، وعلوم القران، التقيد بمذهب الإمام مالك أو مذهب أبا حنيفة، ظهور بوادر للتأليف في الفقه وعلم العقائد.

ومن علماء هذا الطور نذكر: عبد الرحمن بن زياد، أبو كريب المعافري، ابن فروخ، أبو زكريا يحي بن عمر (ت189هـ) له كتب عديدة منها: الصراط، الميزان، الرد على الشافعي ...

الطور الثالث: ويمتد من سنة (184هـ إلى 296هـ) [4]، ويمتاز هذا الطور من الناحية السياسية بظهور الدويلات الثلاثة في المغرب الأغلبية بتونس الرستمية بالجزائر الإدريسية بالمغرب الأقصى وينتهي بسقوطها وقيام الدولة العبيدية، ومن خصائص هذا الطور أنه اقترن به شعور جديد هو شعور الاستقلال والروح الوطنية، وهو بداية للخصوصية المغربية في جميع مناحي الحياة، فعد بذلك عصر نهضة ثقافية وفكرية، وتخصص العلماء فيه كل حسب ميوله، والتف طلبة العلم حول حواضر هذه الدويلات خاصة كلا من القيروان وتيهرت، فالقيروان أصبحت منارة للعلم والعلماء وحج إليها الكثير من طلبة العلم من جميع أصقاع العالم الإسلامي، من الأندلس وصقلية وطرابلس...كما استقل المغاربة بكتبهم الفقهية كمدونة سحنون، ظهرت تآليف بيداغوجية كآداب المعلمين "لمحمد بن سحنون"، ومشاركة المرأة المغاربية في التدريس كما هو الحال بالنسبة "لخديجة بنت سحنون" التي كانت تدرس في حلقة خاصة بها، وشيوع الرحلات العلمية بين أفراد المجتمع وطلبة العلم والعلماء من أجل الاستزادة في العلوم والمعارف، وكانت لهذه الحركة العلمية النشيطة أثرا كبيرا على الجانب الديني والفقهي خاصة وأن أهل المغرب أشد تمسكا وحبا في الدين لذلك اتجهوا إلى دراسة العلوم الدينية والتخصص فيها على حساب بقية المجالات العلمية الأخرى، ومن هنا ظهر الاتجاه الفقهي النشيط، الذي تحلى به الفقهاء، مما نتج عنه وفرة في التآليف الفقهية وتأثيرها على المجتمع ومختلف طبقاته، حتى صار الفقيه رجل قنون وإمام ومفتيا ووواليا يحترمه الخاص والعام .

ومن علماء وفقهاء هذا العصر نجد: "أسد بن الفرات"(213/142هـ) صاحب المدونة

الأسدية، كان متحررا في دروسه يمزج بين أقوال فقهاء المذهبين، المالكي والحنفين وهو فاتح صقلية. سحنون (240/160هـ) (أبو سعد سحنون بن سعيد واسمه عبد السلام)، وهو فقيه مالكي، صاحب المدونة المشهورة في المذهب المالكي، أحمد بن محرز القاضي، أبو الوليد ابن قطن اللغوي، محمد بن سحنون ....ابن الصغير، ابراهيم بن عبد الرحمن التنسي، أبو حفص التهرتي، اسحاق الملشوني، الفضل بن سلمة البجائي ...وغيرهم.

الطور الرابع: ويمتد من سنة (296 الى سنة 547هـ) [5]، وهو الطور الذي اتسم بالتحول السياسي والمذهبي في القرن الرابع الهجري وامتد مع خروج العبيديين من المغرب سنة 362هـ، واستمرار المذهب الإسماعيلي في حكم البلاد في النصف الثاني من القرن الرابع في العهد الصنهاجي، ومن ثم الانقلاب المذهبي وعودة المذهب المالكي إلى أرجاء المغرب الإسلامي بداية مع "حماد بن بلكين" في الجزائر مع بداية القرن الخامس الهجري(405هـ) وبعده استئصال الشيعة من المغرب من قبل"المعز ابن باديس الصنهاجي" .

وامتاز هذا الطور، بالاضطراب العقدي في العهد العبيدي وأول عهد بني زيري، بما لحق من اضطهاد بالمجتمع السني وعلمائه، ولحق بهم الأذى الكبير بعد أن وقفوا في وجه العبيديين بما بدلوا فيه من عقائد الناس، وقد حاول العبيديون حمل الناس على التشيع جبرا ردحا من الزمن لكنه فشلوا في ذلك، لإصرار أهل المغرب على أتباع السنة والمذهب المالكي لأنهم تربوا عليه منذ أن وطأت أقدام الفاتحين أرضهم.

كما امتاز أيضا بشيوع المناظرات بين دعاة الشيعة وأهل السنة، واتساع الأبحاث الفقهية وغيرهما من علوم الدين.

ظهرت المدرسة المالكية الحجازية على يد صاحبها مالك بن أنس (179/93هـ)، الذي ولد بالمدينة، وبها تعلم وعلم وألف واشتهر بأنه حجة في الحديث، ويتلخص مذهبه في الاعتماد على نصوص الكتاب والسنة، واستخدام الرأي لاستنباط الأحكام الشرعية منها، أو بعبارة أوضح يمتاز "بالتزامه بالقرآن والحديث والابتعاد عن التأويل والاقتصاد في القياس ما أمكن"[6].

كان إقبال طلبة المغرب الإسلامي على مجالس الإمام مالك، نابع من أساس مكاني ألا وهو مدينة رسول الله حيث في عرفهم أقرب إلى روح الإسلام ممن يدرسون في أماكن أخرى كالكوفة أو البصرة أو الشام، بالإضافة إلى أنه يلتزم بالكتاب والسنة، ولا يفتي إلا بحذر شديد، وبعد جهد جهيد في التنقيب عن المسألة في آيات الكتاب الكريم وصحيح الحديث، فكان هذا المنطلق منه دافعا قويا لإعجاب أهل المغرب به، وعدوه إمامهم المفضل، ومثلهم الأعلى في تفكيره وعمله وسلوكه، وحتى في ملبسه، كما أعجب بهم، وبتفوقهم وذكائهم ونجابتهم وأعتبر القيروان عاصمة علمية بعد المدينة والكوفة.

ولعله تبادر إلى أسماعهم عن طريق التواتر تلك الوصية الخالدة، التي أدلى بها سيدنا

"عقبة بن نافع" على أبنائه وكل رعاياه، كي تستقيم أخلاقهم وتخلص أعراضهم من كل شين وتفصح ألسنتهم، يقول فيها " يلبني، إني بعت نفسي من الله ولا ادري ما يقضي عليَ في سفري. يا بني، إني أوصيكم بثلاث خصال فاحفظوها ولا تضيعوها: املأوا صدوركم من كتاب الله فإنه دليل على الله ن وخذوا من كلام العرب ما تهتدي به ألسنتكم ويدلكم على مكارم الأخلاق، وأوصيكم ألا تداينوا ولو لبستم العباء، فإن الدين ذل بالنهار وهم بالليل... ولا تأخذوا العلم من المغرورين فيفرقوا بينكم وبين الله، ومن احتاط سلم ونجا"[7]

ويعود الفضل في نقل الفقه المالكي كاملا إلى "علي بن زياد"-لم يكن مثله في عصره علما وفقها، فقد كان أول من كتب مسائل الفقه والفتاوى التي تكلم بها مالك ابن أنس -[8] الذي سمع عن مالك الموطأ، وأحضر معه نسخة منه إلى المغرب، وعُد بذلك أول من أدخله إلى إفريقية.

أقبل طلبة العلم على العالم والفقيه "علي بن زياد " ينهلون العلم عنه، ويسمعون الموطأ ويتفقهون على مذهب الإمام مالك، فكان ممن روى عنه الموطأ: "أسد بن الفرات"، و"موسى ابن معاوية الصمادحي" وسحنون" وغيرهم.

وقد التزم الناس مذهب الإمام "مالك" منذ زمان الإمام "سحنون" الذي تأدب بأدب أهل المدينة في كل شيء حتى في معاشه، والذي دون مدونته التي أصبحت الكتاب الثاني للمذهب بعد "الموطأ" في التزامها لطريقة إمام دار الهجرة، وتشبث المغاربة بالمذهب المالكي، وقام بحفظه من بعده تلاميذه ومن أخذوا عنهم، وتفانوا في التمسك به والدفاع عنه، رغم ما لحق بهم من صعوبات، وويلات كثيرة حلت بهم خاصة في القرن الرابع الهجري.

- أعلام المذهب المالكي في القرن الرابع الهجري:

نشط الفقهاء بالمغرب الإسلامي في هذا القرن، على دراسة الفقه المالكي وتدريسه والتأليف فيه، وعملوا جاهدين على رد محاولات الطمس التي انتهجها العبيديون والرامية إلى محو المذهب المالكي، بالرغم من الاضطهاد الكبير الذي لحقهم جراء الذود عن عقيدة أهل السنة ومذهبهم، فظهر عدد كبير من أعلام الفقه أحرار، ومجتهدون في المذهب، مع العلم أن منتصف هذا القرن يعد الحد الفاصل بين دور الأئمة أصحاب المذاهب المجتهدين وتلاميذهم الأولين المقلدين لهم، والدور الذي أخلد الفقهاء إلى العكوف على مذهب المجتهدين السابقين وخاصة الأئمة الأربعة، ومنه تخرج فقهاء تناولوا المذهب المالكي بالتدوين والشرح، وأقفلوا باب الاجتهاد.فشاع التقليد وكثر الجدل بين علماء المذاهب للاستطالة أمام العلماء .وبذلك عد القرن الرابع حدا فاصلا بين العلماء المتقدمين وأول المتأخرين.

وهناك عوامل عديدة أدت إلى ظهور جيل من الفقهاء والعلماء، الذين جادت قرائحهم وتبحروا في صنوف العلوم الشرعية المختلفة في المغرب الإسلامي في هذه الفترة الزمنية. ومن

هذه العوامل الصراع المذهبي بين العبيديين دعاة الإسماعيلية وأهل السنة أتباع المذهب المالكي، ومحاولة الانتصار لكل فكرة من خلال التأليف وغيره من الأشكال العلمية الأخرى، محاولة صون المذهب المالكي وفقه من خلال التأليف لكي لا تأتي عليه الدعوات المغرضة من قبل الشيعة، حركة الهجرة من المغرب إلى المشرق والأندلس، حيث المذهب المالكي والاستزادة في العلم، دخول بعض العلماء المشارقة والأندلسيين حاملين معهم تجارب فكرية وثقافية وعلمية معفرة بعبق المشرق والأندلس، هذه العوامل وأخرى هي التي ساهمت وأوصلت الفقه المالكي إلى درجة النضج في القرن الرابع الهجري، بعد أن مر بمراحل اتسمت بفقه مختلط بالحديث والتفسير في بداياته الأولى، إلى فقه متميز على يد ثلة من الفقهاء الكبار أمثال: "علي ابن زياد" تلميذ مالك، و"أسد بن الفرات" و"سحنون" وابنه محمد وتلاميذهم.

ولقد حظي هذا القرن بنخبة طيبة من الفقهاء والعلماء، وسنورد طائفة من أبرز العلماء ومصنفاتهم التي وضعت في هذا القرن، لنمثل بها عن حجم الحركة الفكرية والفقهية وتنوعها، منهم:

-ابن أبي زيد القيرواني (310 -386هـ) [9]: هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني النفزي، نسبة إلى قبيلة نفزة أو نفزاوة، ولد بالقيروان سنة(310هـ). رحل ابن أبى زيد إلى المشرق وحج ومع من العلاء ثم عاد إلى القيروان، وقضى فيها معظم حياته. ولقد عنى محنة شديدة من الدولة العبيديّة التي سادت في المغرب الإسلامي وكانت وفاته في سنة 386 هـ

كان ابن أبي زيد من علماء القيروان في زمانه، وهو الذي لخص مذهب الإمام مالك، فسهل بذلك انتشاره، فأصبح يعرف "بمالك الصغير "، وهو مصنف مكثر له من الكتب: الرسالة (في الفقه)، كتاب النوادر(جمع فيه ما في أمهات الكتب الفقه على المذاهب المختلفة من المسائل ومن أقوال الفقهاء واختلافهم)، مناسك الحجّ (السنن-العقيدة)، مختصر المدوَّنة.كما كان له شعر بعضه شعر ديني.

-أبو العرب (250-333هـ) [10]: محمد بن أحمد بن تميم بن تمام بن تميم التميمي رافع لواء التاريخ والأنساب: كان جده تمام بن تميم، من أمراء إفريقية. وكان أبوه أحمد ممن سمع من شجرة بن عيسى، وسليمان بن عمران، وبكر بن حماد. وسمع أبو العرب من جماعة أصحاب سحنون، وأكثر رجال إفريقية. قال أبو عبد الله الخراط: كان رجلاً صالحاً، ثقة عالماً بالسّنن، والرجال، من أبصر أهل وقته بها، كثير الكتب، حسن التقييد، كريم النفس والخُلق. كتب بخطه كثيراً في الحديث والفقه. يقال إنه كتب بيده ثلاثة آلاف كتاب وخمسمائة. وشيوخه تنيف على عشرين ومائة شيخ. سمع منه أبو محمد بن أبي زيد، والحسين بن سعيد، وابناه، والشذوذي، والناس. وكان حافظاً للمذهب، معتنياً به. وغلب عليه الحديث والرجال، وتصنيف الكتب والرواية، والإسماع. وألّف طبقات علماء إفريقية، وكتاب عباد إفريقية، ومسند حديث مالك، وكتاب التاريخ، سبعة عشر جزءاً وكتاب مناقب بني تميم، وجزأين في موت العلماء،

وكتاب المحن، وكتاب فضائل مالك، وكتاب فضائل سحنون، وكتاب الوضوء والطهارة، وكتاب الجنائز، وذكر الموت، وعذاب القبر، وكتاب عوالي حديثه، وكتاب في الصلة، وغير ذلك. ودارت عليه محنة من الشيعي. حبسه وقيّده مع ابنه، مرة بسبب بني الأغلب، والتهمة في السلطان.

وتوفي فيما قيل: يوم الأحد لثمان من ذي القعدة، سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة. وكان له ابنان: أبو العباس تمام، سكن إفريقية. وأبو جعفر تميم، سكن الأندلس، وروى بها كتب أبيه وغيرها.

-ربيع القطان (288 هـ-334هـ) [11]: هو أبو سليمان ربيع بن عطاء الله ابن نوفل ينتسبون إلى قريش صلبه. وكان ربيع من الفقهاء المعدودين والعبّاد المجتهدين، والنساك أهل الورع والدين. كان عالماً بالقرآن وقراءته، وتفسير معانيه. حافظاً للحديث. عالماً بمعانيه، وعلله ورجاله. وغريبه. معتنياً بالمسائل والفقه. وكان عالماً بالوثائق، حسن الخط، أخذها عن أبي زياد. وكان عالماً باللغة والنحو. وكان يؤلف الخطب والرسائل، ويقول الشعر. وكان لسان إفريقية في زمانه في الزهد، والرقائق. وكان ممن عقد الخروج لغزو الروافض. وجد في ذلك، فقتل شهيداً رحمه الله تعالى، في وادي المالح، في حصار المهدية، لسنة أربع وثلاثين وثلاثمائة. من كلامه: الدنيا أمل ووجل، والآخرة جزاء وعمل، ومتوسط بينهما أجل. ومن كلامه: لا ترضَ على نفسك في أمسك. وعظة لك، في سرور غيرك بالتغيير. وفي صفاته بالتكدير. وفي عزّه بالذل. وفي عقده بالحل. وكان يقول: أخبركم بالحازم العازم، الذي قال: ﴿**هاؤم اقرأوا كتابيه. إني ظننت أني ملاقٍ حسابية**﴾.

-أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي[12]: من أئمة المالكية بالمغرب والمتّسعين في العلم المجيدين للتأليف، كان فقيها فاضلا، عالما، متفننا، مؤلفا جيدا.وكان يُنكر على معاصريه من علماء القيروان سُكناهم في مملكة بني عبيد وبقائهم بين أظهرهم، وأنه كتب إليهم مرة بذلك فأجابوه: اسكت لا شيخ لك.

-أبو عثمان سعيد بن محمد المعروف بابن الحدّاد (-302 219هـ) [13]: من أشهر فقهاء المالكية في الجدل والمناظرة، كان واسع الثقافة كثير الحفظ للشعر العربي مشهور ببراعته في الحوار، والظفر بخصومه، يستخدم هذه الطاقة الجدلية العاتية لإبطال عقيدة الإسماعيلية. أخذ عن سحنون ثم مال إلى المذهب الشافعي، كان عالما بالعربية واللغة وكان الجدل أغلب الفنون عليه، وقال عنه أبو العرب: كان عالما باللغة نافذا في النحو وكان يقول الشعر ويجيده، فمن ذلك (بسيط):

مَازلْتُ مِنْ حَادِثَاتِ الدَهْرِ مُعْتَجبَا * حَتَّى انقَضَى عَجَبِي بَعْدَ الثَلاثِمَائَة

لا بَارَكَ الله في عامٍ وفي سنةٍ * كانت لِشَّرِ زمانٍ كان مختبئة

وله تآليف كثيرة واشتهر بمناظرته للشيعة ومواقفه منهم معروفة. وتوفي سنة 302هـ.

-إسحاق السبائي (أبو إسحاق الفقيه) [14]: كان أبو إسحاق من العلم بالله وأمره في خطة،

ما انتهى إليها أحد من أهل وقته، حتى لقد كان من بالقيروان من أهل العلم والدين، إنما ينظرون إليه، إذا نزلت الحوادث والمعضلات. فإن أغلق بابه، فعلوا مثله. وإن فتح، فعلوا مثله. فلما اشتد أمر بني عبيد، وفتح دعاتهم أبوابهم، ودعوا إلى كفرهم، قال أبو إسحاق لأصحابه: افتحوا باب داري، نأخذ في ذمهم، والتحذير منهم. توفي الشيخ أبو إسحاق، سنة ست وخمسين وثلاثمائة. مولده سنة سبعين ومائتين.

-أبو القاسم بن محرز[15]: من علماء القيروان نبغ واشتهر في فن المناظرة وخاصة في مسائل الخلاف.

-أبو بكر ابن اللباد (ت 333هـ) [16]: كانت منزلته في الفقه المالكي كبيرة، ضربت إليه أكباد الإبل من الأمصار لعلمه بالذات عن مذهب أهل السنّة. وكان فصيح اللسان، رقيق القلب، واشتهر بحفظه وسعة علمه، وجدّ في نشر المذهب المالكي بالمغرب، وسجنه الشيعة لغضبهم عليه، واستمر في نشاطه العلمي والديني إلى أن توفي سنة (333هـ). وأشهر مؤلفاته هي: فضائل مالك بن أنس، فضائل مكة، كتاب الطهارة، الآثار والفوائد في عشرة أجزاء.

-أبو ميمونة دراس بن إسماعيل الجراوي الفاسي (ت 357هـ) [17]: هو أول من أدخل فقه مالك إلى المغرب الأقصى بعد أن كان أهله على مذهب "أبي حنيفة" وكان من الحفاظ المعدودين ومات بفاس.

-القابسي علي بن محمد المعروف بابن القابسي[18]: كان واسع الرواية عاما بالحديث ورجاله، فقيها، أصوليا، متكلما، مؤلفا جيدا، له تآليف كثيرة منها: الممهد في الفقه، المنقذ في شبه التأويل، كتاب رتب العلم وأحوال أهله.

-أبو القاسم خلف بن أبي القسم الأزدي المعروف بابن البراذعي[19]: كان من كبار أصحاب "ابن أبي زيد القيرواني"، وأبي الحسن الفاسي، ولم تحصل رئاسة بالقيروان لتساهله مع الشيعة، فكرهه علماء القيروان وأفتوا بعدم قراءة كتبه ما عدا التهذيب لشهرة مسائله، وخرج من القيروان واستقر بمصر إلى أن توفي فيها.

-أبو القاسم محمد بن عامر بن إبراهيم الفزاري (ت345هـ) [20]: ولد وعاش بالقيروان كان أبوه شاعرا ونحويا من أهل القيروان وتقلّد جباية الخراج للعبيديين في بعض أعمال الساحل الإفريقي فهرب بالمال إلى مصر الإخشيديّة، وعرف عنه أنه كان مناهضا للعبيديين إما مباشرة كالهجاء الصريح، وإما بواسطة الإشادة بفقهاء القيروان وصلحائها، ومات في خلافة المعز سنة "345هـ" ومما قال في القصيدة الرائية في هجو بني عبيد (وافر):

عجبتُ لفتنةٍ أَعمتْ وَعَمَّتْ * يقومُ بِهَا دَعِيٌّ أو كَفورُ

-أحمد الوهراني (ت341هـ)[21]: وهو أحمد أبي عون قاضي من علماء الفقه المالكي ولد ونشأ وتعلم في وهران ولي القضاء فيها، رحل إلى قرطبة وتوفي بها .

-إبراهيم بن عبد الرحمان التنسي (ت 387هـ) [22]: عالم بالفقه المالكي ولد وتعلم بتنس،

رحل إلى الأندلس واستقر بمدينة الزهراء، وأخذ عن مشاهير علمائها ثم ولي الإفتاء بها، وبقي هناك إلى أن وافاه أجله.

-قاسم بن موسى الضني (ت 390هـ) [23]: عالم بالحديث، من فقهاء المالكية ولد ونشأ وتعلم بمدينة الجزائر، رحل إلى الأندلس وجلس إلى التدريس في قرطبة روى عنه بعض علماء الأندلس وأثنوا عليه.

- زكريا بن أحمد الغساني (ابن الأشج) (310 – 393هـ) [24]: عالم فاضل، محدث ولد ونشأ وتعلم بتهرت رحل مع عائلته إلى الأندلس سنة (326هـ) ومنها رحل إلى المشرق، التقى هناك المتنبي وأخذ عنه ديوان شعره رواية، ثم عاد إلى قرطبة حيث توفي هناك.

- أحمد بن قاسم بن عبد الرحمان التاهرتي (أبو الفضل)) 309 – 395هـ) [25]: عالم بالحديث، حافظ له، من الزهاد، ولد في تيهرت، ورحل مع أسرته إلى الأندلس سنة (317هـ) وهناك تعلم، ونشأ، وأخذ على أشهر علماء عصره وعرف بالتقوى والورع والصلاح.

- الوهراني عبد الرحمان بن عبد الله بن خالد، المعروف بالتجاني وبابن الخزار توفي(409هـ) [26]: من كبار فقهاء المالكية في عصره، عارف بالحديث، ورجاله، له عدة اهتمامات بعلوم عصره، ولد ونشأ وتعلم في وهران، ثم رحل إلى تونس وأخذ عن علمائها ومصر فالحجاز والعراق وخرسان، والجبل وبيشاور دامت رحلته ما يربو عن عشرين سنة روى عنه الإمامان "ابن عبد البر" و"ابن حزم".

- أحمد بن علي بن أحمد أبو العباس البغائي(345هـ - 401هـ) [27]: من أكابر علماء المالكية في الفقه من أهل باغية حيث ولد، ثم رحل إلى المشرق، واستقر بمصر ودخل الأندلس سنة 376هـ وجلس إلى التدريس في قرطبة استادبه المنصور بن أبي عامر لابنه عبد الرحمن رقي إلى خطة الشورى في عهد المؤيد بالله هشام بن الحكم سنة 400هـ.

- الطبني محمد بن الحسين أبو عبد الله (300 – 394هـ) [28]: وهو شاعر بليغ، أديب بارع ينحدر من بيت أدب وفضل وحكم، من أهل طبنة، عاصمة الزاب واليها ينسب، رحل إلى الأندلس سنة (323هـ) فكان من شعراء الخليفة الأموي الأندلسي الحكم بن عبد الرحمان النار (300 – 366هـ)، قال عنه أحدهم " لم يصل إلى الأندلس أشعر منه، توفي بقرطبة وشاهد جنازته عبد المالك بن أبي عامر " .

- سعيد الوهراني (ت 375هـ) [29]: محدث وفقيه، عالم من كبار فقهاء وقته تعلم بوهران، رحل الوهراني إلى المشرق واتصل بكثير من علمائه ودخل بغداد وأقام مدة طالبا للعلم ثم قفل راجعا إلى مسقط رأسه حتى تفرغ للتدريس.

- أبو الحسن اللخمي (ت472) [30]: فقيه مالكي، محدث وأديب، له تآليف عديدة منها: التبصرة على المدونة، من طلبته: أبو عبد الله المازري وأبو لفضل النحوي .

- الفضل بن سلمة البجائي (ت319هـ) [31]: فقيه حافظ، من أهل بجاية ارتحل القيروان

وأخذ عن شيوخها، ذاع صيته فقصده طلبة العلم من كل مكان وأخذوا عنه، وتخرج على يديه طائفة من رجال الفقه منهم: أبو سلمة، سعد بن عثمان، ومحمد الخولاني، وأبو العرب، من تآليفه كتاب جامع المسائل الموازية، والمستخرجة.

- الشيخ أبو جعفرأحمد بن نصر الداودي المسيلي(ت402هـ) [32]: كان إماما فقيها محدثا، مؤلفا، له حظ من علوم اللسان، وقف ضد الشيعة العبيدين وكفر كل من يدعو لهم على المنابر، أخذ عنه كلا من: أبو بكر بن أبي زيد القيرواني، وأبو عبد الله البوني، من تآليفه: شرح الموطأ، الواعي في الفقه، النصيحة في شرح البخاري، كتاب في تفسير القرآن اعتمد عليه "عبد الرحمن الثعالبي" في تفسيره الجواهر الحسان، وله أيضا الأصول ...وغيرها، توفي بتلمسان سنة 402 هـ".

-أحمد بن خلوف المسيلي (ت393هـ) [33]: يكنى أبا جعفر، يعرف بالخياط، كان فقيها عالما بالمسائل حافظا لمذهب مالك، حسن التكلم في الفقه، سكن الثغر بالأندلس أعواما كثيرة مجاهدا وكان منسوبا إلى البأس، استقر بقرطبة وبها توفي سنة393هـ.

-أبو بكر الوهراني (ت430هـ) [34]: كان فقيها محدثا جليلا متصرفا في العلوم قوي الحفظ حسن الفهم، وكانت عنايته بالحديث أكثر من غيره، توفي سنة 430هـ

- إبراهيم بن محمد الشيباني[35]: الكاتب، من كتبه "سراج الهدى" في معاني القرآن وإعرابه، و"مسند في الحديث"، و"قطب الأدب" و"لقط المرجان".

-أبو الحسن المنمر: (ت430هـ) [36]: من طرابلس ولد سنة 348هـ، ونشأ بها حافظا للقرآن، ارتحل بعدها إلى المشرق، وعاد إلى موطنه فكان من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء متقنا لعلم الحديث والنحو واللغة وله تآليف منها، "الكافي في الفرائض"، توفي بطرابلس سنة 430هـ.

-أبو جعفر أحمد بن خلف الأجدابي(ت390هـ) [37]: فقيه بارع وأديب متميز، كان صالحا فاضلا جليلا، توفي سنة 390هـ.

-أبو علي المسيلي (حسين بن محمد بن سلمون ت431هـ)[38]: فقيه مالكي، كما له اهتمامات أخرى بعلوم عصره، ولد ونشأ بالمسيلة، ثم رحل إلى لأندلس فولاه سليمان بن الحكم الشورى بقرطبة، وتوفي بها .

ومن خلال هذه النماذج لأعلام المغرب التي حاولنا أن نبرز أهمهم وأعظمهم وأن نبين مدى سعة هذا القرن بأعلامه الأفذاذ، وبتراجمنا لهذه الطائفة من العلماء الفقهاء نعطي تصورا مقبولا للحركة الفكرية والفقهية في القرن الرابع الهجري، ومنه نحاول الكشف عن الجهد العظيم الذي أخذه علماء المغرب على عاتقهم لحفظ وصون الموروث الحضاري للأمة والمتمثل في المذهب المالكي وفقهه، ومن خلال انتاجهم التأليفي في هذا المجال.

- التأليف في القرن الرابع الهجري:

من العسير أن نتحدث حديثا وافيا عن التأليف في القرن الرابع الهجري بالمغرب الإسلامي ونوفيه حقه، لأنه لم تصلنا كتب كثيرة عن هذا القرن، بالرغم من وجود دلائل تأرخ لثراء هذا القرن ويعود هذا لما شهدته هذه الفترة من ثورات وفتن لم تعطي المجال والوقت المناسبين لهذا الشكل من الظهور بالشكل المرجو له، بالإضافة إلى فقدان الكثير منها جراء هذه الحروب والصراعات المذهبية، وهذا إذا استثنينا ما كان يؤلفه أدعياء الإسماعيلية الذين كانوا يحظون بالدعم من قبل أمراء الدولة العبيدية، لذلك أغلب ما ألف في هذه الفترة اقتصر على الجانب المذهبي والتنظير له، دون الالتفات إلى جوانب التأليف الأخرى، اللهم إلا النزر اليسير الذي ذكر من كتب التاريخ .

ولعل فقدان أثر الكثير من المؤلفات يعود أساسا إلى عدة أسباب منها: انتقال الدولة العبيدية إلى مصر ونقلها لذخائر الكتب ونفائس المخطوطات من جهة، « وما بقي بالمغرب يكون قد أتلف خلال الثورات المتعاقبة على المنطقة وما تلاها من دخول القبائل العربية سنة"442 هـ" التي أتت على الأخضر واليابس» [39].وبعد التحول المذهبي لهرم السلطة في العهد الصنهاجي وما انجر عنه من فتك بالشيعة وما تعلق بموروثهم الفكري والتأليفي، حيث أحرقت كتبهم وأبيد كل ما تعلق بهم، لما كان من نظرة انتقامية من أهل السنّة وهو نفس الحال لمّا ساد المذهب الشيعي من قبل وأصبح المذهب الرسمي للدولة، فأبيد كل ما كان مخالفا له. لكن رغم هذا فإن التاريخ احتفظ لنا ولو بنزر يسير من هذه الكتب ولم تطلها يد التدمير والإحراق والمصادرة.

والواقع أن مضامين الكتب المؤلفة في هذا القرن والعهد بالذات هي صورة من الصور التي تكشف الحياة السياسية والثقافية والدينية لهذا العصر، وتبرز الكثير من ردود الفعل التي أفرزها الصراع المذهبي، والتي أدت إلى انقسام الناس والقبائل حسب الأهواء، فمنهم من تخلى عن مبدئه وأقبل على ملذات الدنيا، ومنهم من توجه إلى المناصب السياسية وسعى إليها بكل ما أوتي من خسة ونذالة، ومنهم من تمسك بمبادئه ومات دونها.

وباختلاف هذه الحوادث اختلفت آراء الناس وأثار الأزمة في نفوسهم وفي مسار حياتهم شكلا ومضمونا، أمنوا بمعتقدات كفروا بها سابقا، ورفعت أقدار أقوام، وحطت أقدار آخرين.كلّ هذا أثر وانعكس على حركة التأليف، التي نعتبرها قد أخذت بداياتها المتنوعة في هذا العهد وامتدت إلى الدول اللاحقة التي استفادت من هذه القفزة وهذا الصراع وهذا ما نلحظه عند بعض العلماء والفقهاء الذين عاشوا شطرا من حياتهم في ظل هذا القرن، أي منذ نصفه الأول حيث سادة الدولة العبيدية، ومن ثم امتدت بهم الأعمار لينبغوا في النصف الثاني حيث الدولة الصنهاجية .

-التأليف لغة واصطلاحا:

-لغة: «هو جمع الشيء إلى نظيره تقول: ألفت بين الشيئين تأليفا فتألفا وأتلفا»[40].وتقول: «تألف القوم وائتلفوا أي اجتمعوا» [41].

-اصطلاحا: «جمع مسائل علم في كتاب» [42]، وهو مأخوذ من الألفة ومن الاجتماع أيضا وقد يطلق اللفظ على المؤلف وقد يسمى التأليف تصنيفا، ويسمى الكتاب المؤلف مصنفا.

والمؤلف صاحب رسالة يريد أن ينقلها إلى القارئ ولذا فإن الاقتصار على سرد الآراء وجمع النصوص المتعلقة بموضوع معين لا يعد تأليفا، لأنه لا يضيف فكرا جديدا. كذلك فإن تحقيق النصوص القديمة وترجمة النصوص الأجنبية لا يسمى تأليفا لأن الفكرة الأصلية والإضافة الحقيقية هي لمؤلف النص الأصلي وليست للمحقق أو المترجم، ويقاس على هذا القوائم الببليوجرافية التي تحصى المؤلفات في موضوع معين، فإن القائم بها لا يعد مؤلفا وإنما جامعا. «ولهذا نقول: إعداد فلان، ولا نقول:تأليف فلان.ولعل هذا هو ما يفسر لنا ظهور مصطلح "السرقات الأدبية" في تراثنا الأدبي وظهور مصطلح "حق التأليف" وقوانين حماية حق المؤلف أو حق الملكية الفكرية في العصر الحديث، صيانة لثمرات العقول من أن تستباح، فسرقة الأفكار، لا تقل شناعة عن سرقة المتاع.والمؤلف- عادة -يجمع مادته العلمية من مصادرها المختلفة ويحللها ويناقشها. ويكتبها في صورة مبدئية تسمى "المسودة" وهذه المسودة تخضع للتغيير والتبديل والتقديم والتأخير والحذف والإضافة حتى إذا استقر صاحبها على الصيغة التي يرتضيها، بيضها في صورة نهائية ينشرها على الناس» [43].

وقد يعيد المؤلف النظر فيما كتب، وقد يعدل عن بعض آرائه فيصدر من كتابه إصدارة جديدة أو طبعة جديدة يصفها بأنها "مزيدة ومنقحة" وتلك ظاهرة صحية لا تعيب المؤلف وإنما تحسب له وتعلى من قدره وتدل على ما يتصف به فكره من تطور ونضج ونماء، وأمانة أيضا. وفى العصور القديمة كان الإملاء إحدى طرق التأليف، وكان العالم يجلس في المسجد أو أي مكان عام ومن حوله تلاميذه ومريدوه، يكتبون عنه ما يمليه "فالسيوطي" يذكر أن «الإملاء كان أعظم وظائف الحفاظ من أهل الحديث» [44].

«وتراثنا العربي يحفل بكتب كثيرة تحمل في عناوينها كلمة "الأمالي" أو"المجالس"وقد أحصاها "حاجى خليفة" في كتابه "كشف الظنون"ومن بعده "إسماعيل البغدادي" في "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون"وأشهرها آمالي "أبي علاء القالي"» [45].

وقد انتشرت مجالس الإملاء في الحواضر الإسلامية خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين وتحدث الخطيب البغدادي في مواضع متفرقة من "تاريخ بغداد" " عن تلك المجالس ووصف ضخامتها وكيف أن بعضها كان يحضره عشرات الألوف وربما تجاوز عدد الحاضرين مائة ألف كمجلس "عاصم الوسطي" (ت 221هـ) وكان طبيعيا ألا يسمع صوت الشيخ تلك

الأعداد الكبيرة من السامعين ولهذا ظهرت فئة "المستملين" الذين يرددون كلام الشيخ وراءه كل منهم يبلغ صاحبه حتى تسمع جموع الحاضرين "[46].ومهما تكن في هذه الأرقام من مبالغة، فإنها تدل على تضخم تلك المجالس لدرجة تلفت الانتباه.

- أهمية التأليف في الحياة العامة والخاصة في القرن الرابع الهجري:

في هذا القرن كانت الحركة الفكرية والعلمية في أوج قوتها، مما أثر بالإيجاب على الحركة التأليفية التي زخرت بالكثير من المؤلفات والمؤلفين الذي كان لإبداعاتهم الصدى الكبير في هذا القرن وكل عصر. ويعتبر ولوج أهل المغرب ميدان تدوين المعارف والعلوم وجمع التراث الشفاهي وترتيبه، من دلائل النضج الفكري في القرن الرابع الهجري ومن علامات العطاء وبعد التفكير، ولقد ظهر نشاط دراسات الفقه والحديث والتفسير وغيرها في المغرب الإسلامي بصور رائعة في هذا القرن وما تلاها من قرون. وكان غالبية الفقهاء يدرسون الفقه والتفسير والحديث ولا يقتصرون عليه وحده . ونجد من كان سباقا في شرح صحيح البخاري وموطأ مالك قبل غيره من الشراح كما هو الحال عند "احمد بن ناصر الداودي، وله كتاب في الفقه دعاه "الواعي في الفقه".

ومما يجدر الإشارة إليه كون حركة التأليف والجمع والتدوين كانت قد بدأت في المغرب قبل هذا العهد بزمن ليس بقصير، وهذا ما يخص جمع أحاديث النبوية الشريفة وتفسير القرآن، لكن لا يمكننا تصنيف تلك المصنفات في مصف الحركة التأليفية، لكونها اقتصرت على ميدان واحد ووحيد من مجالات المعرفة. بل إنها لا تقف عند نوع واحد من العلوم ولذلك نعتبر أن بوادر حركة التأليف أو التدوين بدأت في هذا القرن، وقد اتسع نطاق هذه الحركة إلى معظم جوانب الثقافة المعروفة في ذاك العهد خاصة ما تعلق منها بالجانب المذهبي الديني بالإضافة للأنواع الأخرى.

وبهذا الاعتبار كان الأصل في تجميع الكتب عند العبيديين هو خدمة لدعوتهم إضافة إلى الحب الشخصي لأمراء الدولة للكتب وامتلاكها ومما يروى عن هذا «أن عبيد الله المهدي عند خروجه من مصر في طريقه إلى المغرب نهبت القافلة، ومنها كتبا للمهدي فيها علوما كثيرة، فكان أسفه عليها –الكتب- أشدّ من أسفه على غيرها مما ضاع له، إلى أن جمعها له القائم وقت خروجه إلى مصر وعادت الكتب إلى خزانة الفاطمي في رقادة، ثم انتقلت إلى المهدي بالمهدية، ثم منها إلى المنصور بالقيروان» [47].

ولقد أهتم العبيديون على الأخص منذ قيامهم بالدعوة الإسماعيلية في المشرق باكتساب الكتب الخاصة وخاصة ما يتعلق منها بدعوتهم الشيعية وأخبار المذاهب الأخرى، وبهذا عملوا على اقتناء الكتب، وجمعها بالإضافة إلى حث الكتاب والحكماء والأدباء على تقديم مؤلفاتهم علاوة على ما اقتنوه بالشراء والاستنساخ في المغرب والمشرق لذلك جمعوا عددا هائلا من

الكتب خصصوا لها مع انتقالهم إلى مصر جانبا كبيرا من قاعات القصر الملكي وسموها خزانة الكتب، وقد ضاهت خزائن بغداد وقرطبة.

ولما أنشأ "إسماعيل المنصور" قصوره بالمنصورية نقل إليها خزائن الكتب التي كانت برقادة والمهدية، وكان شغوفا بالكتب إلى حد بعيد، تدلنا على ذلك فقرة من رسالة كتب بها من قصره بالمنصورية إلى مولاه "جو ذر" وجاء فيها: بعثت إليك كتبي وكتب الأئمة آبائي الطاهرين، وقد ميزتها، فأقررها عندك مصونة من كل شيء فقد وصل الماء إلى بعضا فغير فيها. وما من الذخائر هو أنف عندي منها، فأمر محمدا كاتبك ينسخ لك منها ثلاث كتب . ففيها من العلوم والسير ما يسرك الله به »[48].

وقد ساعد أمراء الدولة هذه الحركة التأليفية، لما رأوه من أهمية قصوى في تدوين شرائع مذهبهم وأفكارهم والحفاظ عليها من الضياع والإهمال والتأكد من وصولها لأكبر عدد ممكن من رعاياهم وأشياعهم وهذا ما أشار إليه المعزّ بقوله: «سمعت المنصور بالله يقول: قد كنت أحب أن لو أثر الناس عنا ما نقول ووعوه وكتبوه، فإن ذلك مما كان ينفعهم ومن يأتي من بعدهم» [49].

وقال أيضا: «وذكر رجلا من ذوي الفهم بعلوم الدنيا وآدابها وأخبارها قد صحب المهدي والقائم مدة أيام سلطانهما وفي خدمتهما وكان خصيصا بهما قريبا منهما، ثم كبرت سنه وخرق وثقل وضعف في أيام المنصور، فأهدى إليه كتبا جمعها وألفها في الأخبار عن سير بني أمية وبني العباس وأخبارهم وما جاء عنهم من روايات المخالفين لنا والصادين عنا وعن أمرنا ». كما ذكر النعمان اهتمام الأمير "المنصور" بالكتب حين كان يخدم المنصور ويسهر على مكتبته، ويقول النعمان: كانت خدمتي إليه في جمع الكتب له.. » [50].

وقال المعز متعجبا ممن يصحب الأئمة، ولم يكتب عنهم شيئا: «فعجبت لرجل صحب من الأئمة من صحب وقرب منهم كمثل ما قرب أكثر أيام حياته وعامة، عمره، لم يوفق إلى جمع شيء مما سمعه من حكمة جرت على ألسنتهم، أو علم علمه عنهم، فيخلد ويؤثر عنه ويكتب ويسمع منه، مكان هذا الذي جمعه ورأى أنه أتحفنا به . وهذا مما ذكره المعز أن الناس في عصره أمثل منهم في غيره إذ هم يأثرون ويرغبون ويكتبون. لكن نجد أغلب مؤلفاتهم تنحصر في هذا المجال والملاحظ هو أن المغاربة دونوا وألفوا فأكثروا» [51].

وما يجب الإشارة إليه هو أنّ الكثير من المؤرخين ينسبون عدة كتب "للمنصور بالله "ثالث خلفاء العبيديين (334 هـ- 341هـ) «حيث ينسب إليه كتابان ألفهما بمشاركة القاضي النعمان بنفسه تعبيرا عن آراء المنصور بالله. وأحدهما "تثبت الإمامة لمولانا "علي بن أبي طالب"، "والآخر الوصية"» [52].

كما تنسب "للمعز لدين الله"، رابع خلفاء العبيديين (341 – 365هـ)، بعض الكتب التي

يصعب إثبات أنه ألفها أو إن كانت بقلم القاضي النعمان ومنها: «"رسالة الروضة المناجاة" و"الروضة إلى الحسن القرمطي"، "المناجاة والأدعية"»[53].

وهذا الاهتمام من قبل أمراء هذه الدولة في النصف الأول من القرن الرابع الهجري، انعكس إيجابا على حركة التأليف عند الطائفتين والمذهبين، فسارع العديد من الكتاب والفقهاء والعلماء بالتأليف كلا حسب رغبته وميوله.

ولعلنا هنا نقف عند مصنفات الفقه المالكي ومنها: كتب "محمد بن سحنون" منها: كتاب "لنوازل" أو المسائل، وجعل كل حادثة من الحوادث التي تجري في عصره، مع تصورها بالملابسات العارضة محلاً للنظر في كيفية انطباق حكم المقرر في "المدونة" على تلك الصورة، بحيث إن حكمها يؤخذ من المصدر الذي هو من أثر دور التفريع.

وسار على نفس النهج الإمام "محمد بن أبي زيد القيرواني" في كتابه""النوادر والزيادات" مستفيدًا مما سلفه، وما دون من كتب في المذهب، ك "المدونة" لسحنون، و"الواضحة" لابن حبيب، و"المستخرجة" للعتبي، و"الموازية" لابن المواز. وهذا ما أكده "ابن خلدون" بقوله: وجمع "ابن أبي زيد" جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب "النوادر"؛ فاشتمل على جميع أقوال المذهب، وفروع الأمهات كلها في هذا الكتاب، ونقل "ابن يونس" معظمه في كتابه على المدونة. وله الرسالة (في الفقه)، مناسك الحجّ (السنن-العقيدة)، كما اختصر "ابن أبي زيد" المدونة في كتابه "المختصر"، ولخصه أيضا "أبو سعيد البرادعي" من فقهاء القيروان في كتابه المسمى بـ "التهذيب"، وألف "ابن يونس" كتابه "الجامع" على غرار كتاب "النوادر والزيادات". و" لأبي العرب" مجموعة من الكتب الفقهية منها: كتاب الوضوء والطهارة، وكتاب الجنائز، وذكر الموت، وعذاب القبر، وكتاب عوالي حديثه، وكتاب في الصلة و"لأبي بكر اللباد":كتاب الطهارة، كتاب الآثار والفوائد في عشرة أجزاء. و"للقابسي علي بن محمد المعروف بابن القابسي" الممهد في الفقه، المنقذ في شبه التأويل، كتاب رتب العلم وأحوال أهله. "وابن البراذعي" له كتاب مشهور هو" التهذيب" "أبو الحسن اللخمي" له "التبصرة على المدونة" والفقيه الفضل بن سلمة البجائي، له كتاب "جامع المسائل الموازية "، و"المستخرجة ". "الشيخ أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي المسيلي" له عدة كتب منها: شرح الموطأ، الواعي في الفقه، النصيحة في شرح البخاري. "أبو الحسن المنمر" "الكافي في الفرائض".

ويمكن لنا أن نتحدث عن مصنف كبير ومهم، خاصة في التعريف بعلماء وفقهاء المغرب الإسلامي وهو: كتاب "طبقات علماء إفريقية وتونس"، "لأبي العرب " العالم السنّي الذي شهد بأسف التغيرات التي طرأت على المشهد العقدي للمغرب ولأهل السنّة وإعدام العلماء الذين حافظوا على آرائهم السنّية، لذلك لمّا ثار"أبو يزيد صاحب الحمار" على العبيديين انضم إليه "أبو العرب" مع صفوة من علماء القيروان، وقد مدحه المؤرخون بالقول أنه كان ثقة عالما

بالسّند والرجال أبصر أهل وقته بها، كثير الكتب حسن التقييد، وكانت له مكتبة تحتوي على ثلاثة آلاف وخمسمائة كتاب خطها بنفسه، كما اشتهر بين مواطنيه بأنه رافع لواء التاريخ بإفريقية، وقد ألف كتب كثيرة كما ذكر المؤرخون إلاّ أن أغلبيتها مفقود ومنها:«(طبقات علماء إفريقية وتونس)، (عباد إفريقية)، (فضائل مالك)، (فضائل سحنون)، (كتاب في الصلاة)، (ثقات المحدثين وضعافهم) (التاريخ سبعة عشر جزءا) »[54].

وقد ارتأينا أن نتحدث قليلا عن كتاب (طبقات علماء إفريقية وتونس)، والذي حققه المحقّقان (علي الشابي ونعيم حسن اليافي) هو يحوي مجموعة من التراجم لعلماء القيروان وتونس، ولقد بدأ كتابه بذكر ما جاء من الفضائل في إفريقية، وقد أورد أحاديث للرسول ﷺ ، لكننا نشك في صحتها نظرا أن محققي الحديث المحدَثين لم يوردوها ولم يخرجوها لنا، ومن أمثلة هذه الفضائل: قوله:« حدثني فرا بن محمد، قال:حدثنا موسى بن معاوية - الصُّمَاديجي-، عن أبيه معاوية الصُّمَاديجي، عن عبد الرحمان بن زياد بن أنعم نعن أبي عبد الرحمان الحُبُلي، قال قال رسول الله ﷺ: «يُحْشَرُ مِنْ إِفْرِيقِيَّةَ قَوْمٌ وُجُوهُهُم مِثْلُ القَمَرِ ليْلَةَ البَدرِ»[55].

ثم يذكر من دخل إفريقية من الصحابة ومن رآه ﷺ وإن لم يكن له صُحبة والتابعين، وممن ذكرهم، «قال أبو العرب، ودخل إفريقية عبد الرحمان بن صُبيحة، وقد رأى النبي ﷺ وعمرو بن عوف المزني، وقال، وقد ذكر بعض المحدّثين أن عقبة بن نافع لما دخلها كان معه خمسة وعشرون من أصحاب النبي ﷺ »[56].

كما قسم هؤلاء الداخلين إلى طبقتين، طبقة جل التابعين الذين دخلوا إفريقية، وأورد كنهم أبرز أبناء الصحابة، ومما قاله: «قال محمد بن أحمد بن تميم دخل إفريقية من جلّة التابعين:مَعْبَد أخو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب وعاصم بن عمر بن الخطاب، وعقبة بن نافع الفهري، وعبيد الله بن عمر بن الخطاب، وزهير بن قيس البلوي... »[57].

ومن الطبقة الثانية ممن كان بإفريقية، ويذكر منهم: «زياد بن أنعُم المعافري، لقي الصحابي أبا أيوب الأنصاري وغزا معه وروى عنه ابنه عبد الرحمان، ويزيد بن أبي منصور من أهل إفريقية... »[58].

ومن الطبقة الثانية ممن دخل إفريقية أو كان بها من أهلها ويذكر منهم: «قد حدثني فرات ابن محمد ن أن عمر بن عبد العزيز أرسل عشرة من التابعين يُفقّهون أهل إفريقية منهم، موهب بن حيّ المعافري، وأقام بإفريقية حتى مات بها وحِبّان بن أبي جَبَلَة...وإسماعيل ابن عُبيد مولى الأنصار، وهو الذي يقال له تاجر الله ... »[59]

ويذكر من علماء القيروان وتونس طبقات حسب روايتهم عن الطبقات السالفة الذكر، وفي هذا يقول: «كان بتونس جماعة من أهل العلم والفضل وأنا ذاكر إن شاء الله من علمته

منهم، أبدأ منهم بذوي الأسنان ثم الذين يلونهم وبالله التوفيق»[60]. ويذكر كان بتونس "خالد بن أبي عمران التُّجيبي". سمع من القاسم ابن محمد بن أبي بكر ومن سالم بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب، وله كتاب عنهم كبير، حدثني به عبد الله بن أبي زكرياء الحفري عن أبيه عن عبد الملك بن أبي كريمة عن خالد بن أبي عمران قال: سألت القاسم بن محمد. وكان خالد ثقة مأمونا قال -أبو العرب-، قال فرات بن محمد إن خالد بن أبي عمران ما نشك في أنه كان مستجابا»[61].

وعموما فقد جاء الكتاب في أسلوب علمي سهل وهذا ما نجده في جل الترجمات، من مثل قوله: «أبو الحسن علي بن زياد من أهل تونس كان ثقة مأمونا فقيها متعبدا بارعا في الفقه، سمع عن "مالك بن أنس" ومن "سفيان الثوري"...»[62] ويتميز بالسهولة واليسر في التعبير، ذا مضمون موضوعي واضح يعرفنا من خلاله بعلماء المنطقة منذ القرن الهجري الأول إلى غاية علماء عصره الذين أرخ لهم، وقد أفاد الأجيال بحفظه لسير وتراجم الأجداد، ولعل المؤلف سعى من وراء هذا الجهد إلى وضع موسوعة تأريخية لفئة من أبرز علماء المنطقة ليضعها بين يدي الأجيال التي تلقى على عاتقهم الحفاظ على إرثها الحضاري.

وكان نتيجة لهذا أن تكررت ألفاظ بعينها ضمن عدة جمل من مثل استخدام كلمة (قال) و(يعني) بكثرة كما أنه اعتنى بالسند عناية بالغة، وهذا ما يدلنا على أن فن التراجم لم ينفصل بعد عن الطريقة التحديثية على أيدي المغاربة في ذلك العهد الذي يشدنا إلى أمر هام ألا وهو انصراف المغاربة آنذاك إلى العلوم النقلية، والإبداع فيها وعن الصراع المذهبي. كما أننا نجد الكثير من كتب الطبقات قد نقلت عنه كالرياض وترتيب المدارك والمعالم.

وفي الأخير ارتأينا أن نورد مقاطع من رسالة "ابن أبي زيد القيرواني" إلى "محرز بن خلف التونسي" لما لها من كبير الأثر في حرص فقهاء المغرب على تثبيت المذهب المالكي عن طريق التعليم.حين كتب إليه رسالة في تعليم الولدان أمور الدين الإسلامي جاء فيها: « أما بعد: أعاننا لله وإياك على رعاية ودائعه، وحفظ ما أودعنا من شرائعه فإنك سألتني أن أكتب إليك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة مما تنطق به الألسنة، وتعتقده القلوب وتعمله الجوارح (مع) شيء من الآداب منها وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى .ذلك لما رغبت فيه من تعليم ذلك للولدان كما تُعلمهم حروف القرآن ليسبق إلى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه ما ترجي لهم بركاته وتُحمد لهم عاقبته .فأجبتك إلى ذلك لما رجوته لنفسي ولك من علم دين الله أو دعا إليه. واعلم أنّ خير القلوب أوعاها للخير، وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه.

وأولى ما عني به الناصحون ورغب في أجره الراغبون إيصال الخير إلى القلوب أولا المؤمنين ليرسخ فيها، وتنبيههم على معالم الديانة وحدود الشريعة ليراضوا عليها، فإنه رُويَ أنّ تعليم

الشيء في الصغر كالنقش في الحجر. وقد مَثّلت لك من ذلك ما ينتفعون، إن شاء الله بحفظه، ويشرفون بعلمه، ويسعدون باعتقاده والعمل به.....»[63].

هذه الرسالة يمكن تصنيفها ضمن الاتصالات الودية بين العلماء، والتي تحمل في طياتها عبارات الود ومشاعر الإخاء بينهما ضمن غرض تعليمي تربوي، وهي لا تخرج عموما على كونها تأصل عرى التواثق بينهم في ظل الوضع المتأزم، تحت حكم العبيدين الذين يحاولون طمس الهوية الإسلامية السليمة التي يتمسك بها أهل السنّة ويعضون عليها بالنواجد، وينقلوها للأجيال عن طريق التعليم.

ومن هنا فقد حاولنا أن نحدد أهم المراحل التي مر بها الفقه المالكي في المغرب الإسلامي منذ الفتح الإسلامي إلى القرن السادس الهجري تقريبا، وخصصنا مداخلتنا هذه لأعلام المذهب المالكي وتآليفهم في القرن الرابع الهجري، وبيّنا أن دخول الفقه خصوصا وشتى العلوم عموما ميدان التدوين، والتأليف وأصبح أداة بواسطتها يتم جمع وتسجيل التراث وحفظه من الضياع والنسيان لما شهدته الفترة من حروب وفتن شغلت الناس عن التفكير والحفظ.

وهكذا كان التأليف ترتيب للمعارف، وتصنيف للعلوم، لبلوغ الهدف المنشود الذي يتمثل في تحقيق رغبة الكاتب ومن خلاله بث الدعوة التي يصدح بها ويذود عن المعتقد والمذهب الذي يدعو إليه لذلك كان هو همهم الوحيد، فاستقام هذا الشكل للطرفين المتصارعين.

وقد جاءت كتب هذه الفترة شاهدة على مدى قدرة الجمع والتدوين، والتحكم في الأساليب والنضج في الأداء، وكما أنه بدأ في شكل يعنى ببلوغ الهدف، وتبليغ الرسالة المنوطة به والوقوف عند الغرض منه، في صياغة محكمة بعبارات سهلة سلسة، كما استخدمت بعض الحلل الفنية التي يوشى بها بمقدار من الجهد في الصنعة، على أنه لم يخرج عن حد المعقول ضمن الغرض المقصود دون الإفراط والتفريط، والتصنع والبذخ .هذا كله لم يخرج عن نطاق الظروف المحيطة به والمتمثلة في ضوابط سياسية مذهبية تحكم سيل البديع وتمسكه دون الوصول إلى مراحل التعقيد والتقييد .

وقد بدا يتحرر هذا التأليف من الأسلوب التقريري الجاف، وأصبح يعبر عن رقي الأمة الفكري والحضاري، ويكشف عن صور النضج الذي بلغه في المجالات المختلفة. وللتأليف في هذا القرن سماته المختلفة حيث أنه بدا يشغل اهتمامات النقاد واستأثر بملحوظاتهم وآرائهم من حيث الوظيفة وطبيعة اللغة في كل منهما.

كما كانت غاية العلماء والفقهاء من مصنفاتهم ومؤلفاتهم المختلفة الفقهية خاصة، تعليمية تربوية دعوية للأحادية المذهبية، ولا شك أنه لو كتب لبلاد المغرب أن تمتع بحقبة طويلة من الاستقرار والأمن اللذين هما أساس كل عمران ورخاء وشرط كل نهضة في العلوم، لأمكن له أن يبلغ درجة عالية من التحضر والتفوق العلمي والفكري، ويمكننا أن نصل إلى

مجموعة من النتائج، أهمها:

- تعرض فقهاء المذهب المالكي على يد العبيديين وأعوانهم إلى شتى صنوف الضغط والقمع والترهيب؛ من سجن وقتل وتعذيب وتهديد... فصمدوا وتحملوا، حتى ذهب العبيديون، وبقي المذهب المالكي قويا راسخا.

- معظم ما وصلنا كان يمثل جزءًا بسيطا، في حين لم يصلنا إلاّ القليل من إنتاجهم على الرغم من إشارات المصادر لعدة مؤلفات ولعدة مؤلفين.

- عُد القرن الرابع الهجري حدا فاصلا بين العلماء المتقدمين وأول المتأخرين.

- عرفت الحياة العقلية في القرن الرابع الهجري نشاطا أكثر، وتركت لنا مناظرات بين الفقهاء السنيين ودعاة الشيعة وأشهرها، مناظرات "سعيد بن الحداد". الفقهية.

-كانت غاية العلماء والفقهاء من مصنفاتهم ومؤلفاتهم الفقهية تعليمية تربوية دعوية، أساسها حفظ المذهب المالكي من الضياع، بعد الهجمة الشرسة من قبل العبيديين.

-انصراف المغاربة آنذاك إلى العلوم النقلية والإبداع فيها، وتقصيرهم في العلوم النظرية الفلسفة وفروعها.

- الهوامش والإحالات:

1- رابح بونار: المغرب العربي تاريخه وثقافته، دار الهدى عين مليلة، ط3، 2000، ص47.

2- نفسه، ص49 .

3- ينظر: رابح بونار: المرجع السابق، ص69.

4-نفسه، ص111.

5-نفسه، ص، 175 .

6-عبد العزيز المجدوب: الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، الدار التونسية للنشر، تونس، ط2، 1985، ص40.

7- رابح بونار: المرجع السابق، ص36 .

8- عبد العزيز المجدوب: المرجع السابق، ص41.

9-ابن أبي زيد القيرواني: متن الرسالة، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ط، د ت، ص1-4. (ينظر أيضا: أبو العرب: طبقات علماء إفريقية وتونس، تحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ط2، 1985، ص125. القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب السالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج2، نشر مكتبة المشكاة، وزارة الأوقاف المغربية المغرب، د ط، د ت، ص415) .

10- أبو العرب: المصدر السابق، ص12. (ينظر أيضا:القاضي عياض:المصدر السابق، ج2، ص 414 – 437.الذهبي: سِيَر أعلام النبلاء، ج 15، تحقيق:شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1419هـ ص 395.)

11- القاضي عياض: المصدر السابق، ص 481.

12-ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج5، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، د ط، د ت، ص236. (ينظر أيضا: القاضي عياض:المصدر السابق، ص 484).
13- أبو العرب: المصدر السابق، ص 249.
14- القاضي عياض: المصدر السابق، ج4، ص420. (ينظر أيضا: أبو العرب: المصدر السابق، ص511 .)
15- الدباغ: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان: تكملة أبي القاسم بن عيسى بن ناجي، ج3، تحقيق: محمد ماضور، مكتبة الخانجي، مصر-المكتبة العتيقة تونس، د ط، د ت، ص229).
16- الذهبي: سِيَر أعلام النبلاء، ج7، ص148. (ينظر أيضا: القاضي عياض: المصدر السابق، ج2، ص315 رابح بونار: المرجع السابق، ص180)
17- الذهبي: تاريخ ووفيات المشاهير والأعلام، تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، ط2، 1414 هـ، ص 32-37.
18- رابح بونار: المرجع السابق، ص181-182.
19- أبو العرب: المصدر السابق، ص 159.
20- نفسه، ص 161. (ينظر أيضا: محمد اليعلاوي: الأدب بإفريقية في العهد الفاطمي، ص207-213) .
21-عمار هلال: العلماء الجزائريون في البلدان العربية فيما بين القرنين (14/3هـ)، د م ج، الجزائر د ط، 1995م، ص13.
22- نفسه، ص13.
23- نفسه، ص14.
24- نفسه، ص14.
25- نفسه، ص14.
26- نفسه، ص 15.
27-يحي بوعزيز: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1985، ص30.(ينظر أيضا: عمار هلال: المرجع السابق، ص 15.)
28- عمار هلال: المرجع السابق، ص16.
29- عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، بيروت، ط2، 1980 ص 51.
30-رابح بونار: المرجع السابق، ص182.
31- نفسه، ص184.
32- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص30 (.ينظر أيضا رابح بونار: المرجع السابق، ص 185.)
33- نفسه، ص185.
34- نفسه، ص278.
35- نفسه، ص278.
36- نفسه، ص278.
37- نفسه، ص278.
38- عمار هلال، المرجع السابق، ص19.
39- رابح بونار: المرجع السابق، ص134.
40- الجواهري: الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط، 1977م، ص332.
41- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، المكتبة التجارية، القاهرة، ط5، 1995م، م3، ص113.
42- بطرس البستاني: محيط المحيط، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 1977م، ص14.

43- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، مكتبة الخانجى، القاهرة، د ط، 1981م، ج12، ص145.
44-السيوطى المزهر في علوم اللغة، تح: أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د ط، د ت، ص256.
45- الخطيب البغدادي: المصدر السابق، ص345.
46-نفسه، ص348.
47- ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق وتعليق جلول أحمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1984م، ص114 .
48-نفسه، ص115 .
49-القاضي النعمان: المجالس والمسايرات، تح: محمد اليعلاوي إبراهيم شبوح، الحبيب الفقي المطبعة الرسمية التونسية، د ط، 1978م، ص286 .
50-نفسه، ص 286 .
51- القاضي النعمان: المصدر السابق، ص 286.
52- نفسه، ص 285.
53-حسن حسني عبد الوهاب: تاريخ الدولة الفاطمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط4، 1981م، ص 122.
54-عمر فروخ: تاريخ الأدب العربي في المغرب والأندلس، دار العلم للملاين، بيروت، ج4، ط، 1997 ص33 .
55- أبو العرب: المصدر السابق، ص 27 .
56- نفسه، ص45 .
57- نفسه، ص77-78 .
58- نفسه، ص79-80 .
59- نفسه، ص87 .
60- نفسه، ص84-85 .
61- نفسه، ص212 .
62- نفسه، ص213.
63- ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ص 5-7.

المذهب المالكي والحنفي ببلاد المغرب الإسلامي
بين التعايش والاختلاف خلال القرنين 2 و3 هـ.

بقلم

أ/ رمضان رابح
جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

إن المتتبع لتاريخ بلاد المغرب من الناحية المذهبية يدرك ذلك الزخم والتفاعل الثقافي الذي مرت به المنطقة، وبرز هذا خاصة خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين أي بعدما استقر الإسلام وترسخت مبادؤه، فخلال هذه الفترة من تاريخ بلاد المغرب يلاحظ انتشار مذهبين فقهيين كان لهما الفضل في تنشيط الحركة العلمية والثقافية ألا وهما المذهب المالكي والمذهب الحنفي، وقد ارتبط هذان المذهبان بعضهما ببعض من الناحية التاريخية، واتسمت العلاقة بينهما أحيانا بالاتفاق والتعايش وأحيانا أخرى بالاختلاف والنزاع، ولذا فقد قامت صراعات مذهبية بين المدرستين، وامتد ذلك ليشمل الصراع أيضا على الخطط والمناصب كالإمامة والقضاء، نظرا لأهميتها في التمكين للأفكار والآراء، ولم يكن فقهاء المالكية في منأى عن ذلك، بل قاوموا مخالفيهم بالمثل، حيث دافعوا بقوة عن مذهبهم وضربوا أروع الأمثلة في الذود عن حياض المذهب، والثبات على المبدأ في شتى الأحوال والظروف، فشهدت بلاد المغرب جراء ذلك سجالا استمر إلى ما بعد ق3هـ، وقد تفاعل أبناء المجتمع المغاربي من مختلف الفئات مع هذه الصراعات والمنازعات، كما أسهم هذا الصراع في إذكاء روح التنافس العلمي بين علماء المذهبين، حيث بذل جلهم جهودا معتبرة في سبيل نشر آرائهم بأساليب مختلفة ومتفاوتة.

وقد كان لكل ذلك آثارا جلية في شتى مجالات الحياة، إلا أننا سوف نقتصر هنا على الحديث عن مظاهر الاختلاف ومظاهر الاتفاق والتعايش بين المدرستين، بالشكل الذي يبرز لنا عطاءات فقهاء المالكية في خضم ذلك، وجهودهم في التمكين للمدرسة المالكية ودحر المدرسة الحنفية.

1- أصول المذهب المالكي و انتشاره ببلاد المغرب.

أ- انتشاره ببلاد المغرب:

كان المذهبان الأوزاعي والحنفي من بين أقدم المذاهب دخولا إلى بلاد الغرب الإسلامي، ثم

جاء أتباع المذهب المالكي بعد ذلك فانتشر على أيديهم، وقد كان للعامل السياسي دور كبير في نشر هذه المذاهب ببلاد المغرب، فانتشار المذهب الأوزاعي كان عن طريق الأمويين في البداية الداخلين إلى الأندلس، ثم انتشر المذهب الحنفي بافريقية على يد العباسيين، ثم الأغالبة فيما بعد، وكان انتشار مذهب مالك بعد وفاته بالأندلس على يد أمرائها، وخاصة الحكم بن هشام ابن عبد الرحمن الداخل وابنه عبد الرحمن بن الحكم بن هشام من بعده، ومن أهم العلماء الذين جاءوا به من الحجاز إلى الأندلس نجد يحي بن يحي الليثي[1] الذي كان مكينا عند السلطان، فكان يختار للقضاء من هم على مذهبه فأقبل الناس إليه. وبذلك تم بالقوة استبدال مذهب الأوزاعي في الأندلس بمذهب مالك بن انس، مع منع المذاهب الأخرى، يقول ابن حزم في هذا الصدد: «مذهبان انتشرا عندنا – في أول أمرهما– بالرياسة والسلطان ...ومنها مذهب مالك – عندنا بالأندلس–، فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان مقبول القول في القضاة، وكان لا يلي قاضٍ في أقطار بلاد الأندلس، إلا بمشورته واختياره. ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه! والناس سُرّاعٌ إلى الدنيا. فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به... وكذلك جرى الأمر بإفريقية لما ولي القضاء بها سحنون بن سعيد، ثم نشأ الناس على ما انتشر» [2].

أما عن السبب الذي دعا أمير الأندلس إلى فرض هذا المذهب وتبنيه، فيعود إلى أن مالكاً سأل بعض الأندلسيين عن سيرة أمير الأندلس، فوصف له سيرته، فأعجبت مالكاً. فقال للأندلسي: «نسأل الله تعالى أن يُزيّنَ حَرَمَنا بملِكِكُم». فبلغ هذا أمير الأندلس، فحمل الناس على مذهب الإمام مالك وترك مذهب الإمام الأوزاعي [3].

وبذلك أصبح مذهب الإمام مالك، هو المذهب الرسمي للدولة الأموية في الأندلس. وما كانوا يعينون قضاة أو يسمحون لفقيه أو عالم، بالفتيا أو إلقاء الدروس، إن لم يكن من أتباع الإمام مالك. ولم يسمحوا لمذهب غيره بالوجود في الأندلس.

---

1 - وتوفي بقرطبة سنة (234 ه). مع العلم أن رواية يحي بن يحي (التي فرضها السلطان) ليست رواية جيدة للموطأ. بل أفضل رواة موطأ مالك هم: القعنبي ثم معن ثم ابن وهب وعبد الله بن يوسف ثم محمد بن الحسن الشيباني. وتمتاز رواية ابن وهب بأنه أقدم من روى عن مالك. وتمتاز رواية محمد بن الحسن بذكرها للأقوال الفقهية لمالك، ومناقشتها من وجهة نظر الأحناف. وتمتاز رواية أبي مصعب بأنها أكبر الروايات ومن أواخرها. أما رواية يحي بن يحي الليثي فقد اشتهرت لأنه آخر من روى عن مالك، وفيها الكثير من الآراء الفقهية لمالك (وليست كلها سماعاً من مالك كما هو معروف، بل كثير منها عن أصحابه). لكن فيها أخطاء كثيرة. وقد أوصل إبراهيم بن حمد بن باز وحده أخطاء يحي الليثي إلى ثلاثمائة خطأ (أكثرها في الأسانيد)، وهو من رواة الموطأ عنه. والسبب هو قلة ضبط يحي. قال ابن حجر عنه: «صدوق فقيه قليل الحديث له أوهام»، وليس فيه توثيق إلا قول ابن عبد البر المالكي: «كان ثقة عاقلاً ... ولم يكن له بصرٌ بالحديث». وقال في موضع آخر: «إلا أن له وهماً وتصحيفاً في مواضع كثيرة».

2 - ابن حزم أبو محمد علي: مجموع رسائل ابن حزم، ج2، ص229، ملحق 13.

3 - المقري، نفح الطيب، ج3، ص239، هذا بالإضافة لأمور أخرى مثل جواز ضرب البريء المتَّهم، وموقفه من علي بن أبي طالب.

قال عبد الهادي حميتو عن انتشار قراءة الإمام نافع عند المغاربة: «ولقد غدا الأخذ بمذاهب المدنيين شعار الدولة في الأندلس، وتجاوز الأمر فيه مستوى الاقتناع والإقناع بجدارته وأحقيته، إلى مستوى الإلزام الذي لا خيار فيه لأحد، وانتهاء إلى عهد القوة لأمويي الأندلس على عهد عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم المستنصر والحاجب المنصور بن أبي عامر»[1]. ويضيف عبد الهادي: «يتجلى طابع القسر والإلزام في هذه الأوامر الرسمية، في المنشور الخلافي الذي بعث به الحكم المستنصر إلى الفقيه أبي إبراهيم، ومما جاء فيه قوله: وكل من زاغ عن مذهب مالك فإنه ممن رين على قلبه، وزين له سوء عمله، وقد نظرنا طويلا في أخبار الفقهاء، وقرأنا ما صنف في أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نر مذهبا من المذاهب غيره أسلم منه...»[2].

وهذا الحكم يصرح بذلك في منشور له جاء فيه: «ومن خالف مذهب مالك في الفتوى، وبلغنا خبره، أنزلنا به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرة لغيره، فقد اختبرت فوجدت مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب، ولم أر في أصحابه ولا فيمن تقلد مذهبه غير معتقد للسنة والجماعة، فليتمسك الناس بهذا، ولينهوا الناس أشد النهي عن تركه، ففي العمل بمذهبه جميع النجاة»[3]. حتى قيل في أهل الأندلس أنهم لا يعرفون سوى كتاب الله وموطأ مالك ابن أنس[4].

- دور تلاميذ الإمام مالك في نشر المذهب.

ولقد لعب تلاميذ وأتباع الإمام مالك دورا كبير في نشر هذا المذهب ببلاد المغرب، فكان الناس يذهبون من هذه المناطق للحج، فلا يجدون فقيهاً تجيز له الدولة الفتوى إلا مالكاً، فأخذوا مذهبه، بل انتشر في مصر كذلك بعد وفاة إمامها الليث، حيث ساهم تلامذة مالك في نشر المذهب المالكي،، وقد وصل كذلك إلى بغداد والبصرة، لكنه كان يواجه منافسة قوية من فقهاء العراق، رغم محاولة فرضه بالقوة، وكذلك في الشام جوبه بمذهب الإمام الأوزاعي، فيقول ابن خلدون: «وأما مالك، فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، ولم يقلدوا غيره إلا في القليل، فرحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا عن الأخذ عن علماء المدينة يومئذ، وإمامهم مالك وتلاميذه من بعده. فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه"[5].

---

1 - عبد الهادي حميتو، انتشار قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج1، ص162.

2 - نفسه، ج1، ص179.

3 - الونشريسي، المعيار المعرب، ج 12، ص26.

4 - المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص177، المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج4، ص202.

5 - خلدون المالكي في "مقدمته" الشهيرة (ص449، ط دار القلم.

ب- أصول المذهب المالكي:

-القرآن الكريم وحجيته:

وهو أصل الأدلة وأقواها، وكما عرفه ابن جُزَي وابن عاصم " ونعني بالقرآن العظيم المكتوب بين دفتي المصحف المنقول إلينا نقلا متواترا بالقراءة المشهورة"[1].

وحجية القرآن في المذهب المالكي يوضحها الباجي قائلا:" ولا يصح التعلق الا بما يثبت على وجه التواتر، لانه اذا لم يكن متواترا لم يكن قرآنا واذا لم يصح كونه قرآنا لم يصح التعلق به" [2]، ويضيف ابن العربي:" ان البراءة الشاذة لا توجب حكما...لانه اذا سقط اصلها، فأولى واحرى ان يسقط حكمها"[3]، ولذلك فابن الحاجب، يقول:" لا يجوز العمل بالشاذ، مثل (فصيام ثلاثة ايام متتابعات) واحتج به ابو حنيفة"[4].

والذي يظهر أن مالكا يرى حجية القراءة الشاذة، وذلك لان القراءات الشاذة إما أن تكون قرآنا، أو قولا عن النبي ﷺ أو قول صحابي، وعلى الأخذ بأضعف الاحتمالات وهو أنها قول صحابي نجد أن قول الصحابي حجة عند مالك، فتكون القراءات الشاذة حجة"[5].

-السنة وحجيتها عند المذهب المالكي:

السنة في اصطلاح الأصوليين هي ما أضيف إلى رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، والسنة حجة باتفاق المسلمين، ولم ينكر أحد حجية السنة من حيث هي سنة، لكن قد ترد من حيث احتمال الخطأ والسهو ونحوهما على الراوي[6]. وكان شرط مالك في قبول الرواية بالإضافة إلى الشروط المتفق عليها كالإسلام والعقل والبلوغ عند أداء الرواية والعدل والضبط، أن يكون الراوي فقيها يعرف ما ينقل[7].

ويقصد الإمام مالك بمن افتقد لشرط العدالة ومنها السفيه وهو من ارتكب شيئا من

---

1 - أصول فقه الإمام مالك وأدلته، ح1، ص351. وتقريب الوصول، ورقة 20 أ. وقال ابن عاصم: والإمام مالك يرى أن القرآن كلام الله وأنه غير مخلوق ولذلك قال:" القرآن كلام الله، وكلام الله من الله، وليس من الله شيء، القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج1، ص174، أصول فقه الإمام مالك وأدلته، نفس المرجع، ج1، ص353، وقال ايضا:" من قال القرآن مخلوق فهو كافر، القاضي عياض، نفس المصدر والجزء والصفحة، أصول فقه الإمام مالك وأدلته، نفس المرجع، ج1، ص354.

2 - الباجي، المنتقى،ج2، ص66، أصول فقه الإمام مالك وأدلته، نفس المرجع، ج1، ص377.

3 - ابن العربي أبو بكر، أحكام القرآن، ج3، ص1560، الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج12،ص92-97.

4- ابن الحاجب، منتهة الوصول والامل، ص46، أصول فقه الإمام مالك وأدلته، نفس المرجع، ج1، ص378.

5 - أصول فقه الإمام مالك وأدلته، نفس المرجع، ج1، ص380.

6- عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، أصول فقه الإمام مالك وأدلته النقلية، الإدارة العامة للثقافة والنشر، م ع السعودية، الرياض، 1424هـ، ج2، ص617-618، الباجي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص241.

7- عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، نفسه، ج2، ص623.

المعاصي ومنها أن يكون شارب خمر أو آكل الربا أو يعصر الخمر ويبيعها، وأما من يشرب النبيذ فقد اختلف النقل عن مالك في شانه، فنقل القرافي عن مالك أنه قال،" أحده ولا أقبل شهادته" وهذا هو المشهور عنه[1].

-الإجماع وحجيته:

فالإجماع هو الاتفاق لغة، أما في اصطلاح الأصوليين، فهو اتفاق مجتهدي أمة الإجابة بعد وفاة النبي ﷺ في عصر على أي أمر كان[2].

أما الإجماع الذي يقول به مالك فهو إجماع أهل المدينة وهذا ما يذكره القاضي عياض:"ومما ذكره المخالفون عن مالك أنه يقول، إن المؤمنين الذين أمر الله بإتباعهم هم أهل المدينة"[3].

وقد قال مالك:" لم آخذ مسألة واحدة إلا بعد أن أعرضها على الآية والسنة وإجماع الأمة وعمل أهل المدينة"[4]. ومعنى عمل أهل المدينة وحجيته، فهو إجماع الصحابة والتابعين، وقد عرفه الشعلان:" انه ما اتفق عليه العلماء والفضلاء بالمدينة كلهم أو أكثرهم في زمن مخصوص سواء أكان سنده نقلا أم اجتهادا"[5].

وكما كان الإمام مالك ثقة يهتم بالحديث والأثر فهو كذلك صاحب رأي، أخذه من شيخه ربيعة الرأي[6]. ولكنه لم يسرف في الرأي مثل أبو حنيفة، من ذلك ما ذكره نقل ابن عبد البر قول أحمد لما قيل له: «أليس مالك تكلم بالرأي»؟ قال: «بلى، ولكن أبو حنيفة أكثر رأياً منه» كما أن ابن عابدين الحنفي ذكر في حاشيته "رد المحتار على الدر المختار" أن أقرب المذاهب لمذهب الإمام أبي حنيفة هو مذهب الإمام مالك. والسبب أن كليهما من أصحاب الرأي.

1- القرافي، تنقيح الفصول، ص362، الضياء اللامع، ج2، ص202. عبد الرحمن الشعلان، أصول فقه الإمام مالك وأدلته النقلية، ج2، ص632.

2- الشنقيطي، نشر البنود، ج2، ص81. عبد الرحمن الشعلان، أصول فقه الإمام مالك وأدلته النقلية، ج2، ص1002. أما عن حجيته فقد اتفق الصدر الأول على حجية الإجماع، حتى زمن النظام فإنه أول من صرح برد الإجماع، ثم تبعه بعد ذلك طوائف من الشيعة والخوارج، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص286. عبد الرحمن الشعلان، أصول فقه الإمام مالك وأدلته النقلية، ج2، ص1002.

3- القاضي عياض، ترتيب المدارك، نفس المصدر، ج1، ص72-73، عبد الرحمن الشعلان، أصول فقه الإمام مالك وأدلته النقلية، ج2، ص1009.

4- محمد بن محمد سالم، لوامع الدرر في هتك عويص المختصر، ج3، ص269، عبد الرحمن الشعلان، أصول فقه الإمام مالك وأدلته النقلية، ج2، ص1011.

5- عبد الرحمن الشعلان، أصول فقه الإمام مالك وأدلته النقلية، نفس المرجع ج2، ص1043.

6-(توفي في سنة 136هـ، وقيل 142هـ). وربيعة صاحب رأي مشهور به حتى صار جزءاً من اسمه. وقد تألّم سعيد بن المسيّب – شيخ فقهاء أهل الحديث في المدينة– من ربيعة الرأي لما اعترض برأيه على السنة في دية الأصابع. فقال سعيد: «أعراقي أنت؟ (لشهرة أهل العراق بالرأي) إنها السنة».

1- أصول المذهب الحنفي و انتشاره ببلاد المغرب.

أ- انتشار المذهب الحنفي ببلاد المغرب:

مثلما سبق أن اشرنا فان المذهب الحنفي كان من بين أولى المذاهب انتشارا ببلاد المغرب ونخص بالذكر افريقية العباسية الأغلبية، ولكن هذا لا يعني عدم انتشاره في باقي مناطق بلاد المغرب فقد روى المقدسي عن جملة من مشايخ الأندلس أن المذهب الحنفي كان واسع الانتشار بها مثلما هو عليه الشأن بالمغرب، ولكن نتيجة لقرار سياسي تم إخراج أصحاب أبي حنيفة وبقي أصحاب مالك وقد علل السلطان ذلك بالقول، لا أحب أن يكون في عملي مذهبان، ورغم وجود إشارات إلى حضور قلة من الأحناف بالأندلس فإننا نرجح أن الأوزاعية آنذاك كانوا أكثر عددا من الأحناف لاسيما أن مذهبهم يذكر ببلاد الشام وبالتالي بالأمويين[1].

أما ذكر الأحناف فهو يرتبط بالعراق أي بالعباسيين أعداء الأمويين، أما المغرب الأقصى فيذكر الناصري:" إن المذهب الحنفي ظهر ظهورا كثيرا بافريقية، ثم دخل إلى ما وراءها من المغرب قديما بمدينة فاس"[2].

وبالنسبة إلى افريقية فقد كان المذهب الحنفي على الأرجح مسيطرا بها إلى منتصف ق 3هـ/9م فقد تجنب سحنون التسلط على رجال الحنفية وسعى إلى تركيز سلطته للتمكن من القضاء على الاتجاهات "المبتدعة"، وهذا يعني أن العلاقة بين المالكية والحنفية كانت على الأقل ظاهريا حسنة بين المجموعتين في البداية[3].

وحسبما يذكر الهنتاتي أن نجاح المالكية في توجيه ضربة قاسية إلى أصحاب الاتجاهات "المبتدعة" حسب اصطلاحهم مثل "الاعتزال" و"الإباضية" خلق شبه فراغ فكري لدى علماء افريقية ووقع سد هذا الفراغ جزئيا بتنازع ظهر بين أبناء البيت الواحد من جهة أي فيما بين علماء المالكية، ثم بعد ذلك بينهم وبين علماء بقية المذاهب السنية الأخرى، كالشافعية والحنفية[4].

أما عن كيفية انتشار المذهب وتمكنه في افريقية فيقول ابن حزم في هذا الصدد: «مذهبان انتشرا عندنا –في أول أمرهما– بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي القضاء أبو يوسف، كانت القُضاة من قِبَلِهِ من أقصى المشرق إلى أقصى عمل إفريقية، فكان لا يولّي إلا أصحابه والمنتسبين لمذهبه...والناس سُرّاعٌ إلى الدنيا. فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به...

1- المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص237، نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي حتى منتصف ق5هـ، منشورات تبر الزمان، تونس، 2004، ص114.

2- الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، ص137.

3- نجم الدين الهنتاتي، نفس المرجع، ص115.

4- نفسه، ص115.

وكذلك جرى الأمر بإفريقية لما ولي القضاء بها سحنون بن سعيد، ثم نشأ الناس على ما انتشر»[1].

أصول المذهب الحنفي:

أما طريقة الاستنباط وترتيب الأدلة في المذهب الحنفي فقد قال أبو حنيفة:" آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فإذا لم أجد فيه؛ أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله، ولا في سنة رسوله، أخذت بقول أصحابه من شئت، وادع قول من شئت، ثم لم اخرج عن قولهم إلى قول غيرهم فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وسعيد بن المسيب وعد رجالا من التابعين فلي أن اجتهد كما اجتهدوا وفي رواية فهم رجال ونحن رجال"[2].

وهذا المسلك فيه رد قاطع على من ادعى انه كان يترك الحديث ويعمل بالرأي نعم انه كان يتشدد في قبول الحديث والعمل به لما قدمنا من أن العراق كثر فيه وضع الحديث فوضع شروطا لقبول الحديث لم يسلم معها إلا القليل ومع ذلك لم يطعن احد من معاصريه الأئمة الأعلام في دينه ولا في خلقه بل كلهم أثنى عليه ثناء جميلا، فهذا سفيان الثوري وابن المبارك يقولان: أبو حنيفة افقه الناس وقال الإمام مالك: انه لفقيه، وقال الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة [3].

وفي هذا إجمال لما تقدم من مصادر فهو يأخذ بالكتاب ثم السنة التي توفر فيها ما شرطه من الشهرة، وان كان المروي عنه من الفروع يفيد انه اخذ بأحاديث لم يتوفر فيها الشهرة بل هي أخبار الآحاد والأحاديث المرسلة "مرسل الصحابي والتابعي"

والإجماع متى وجد ونقل صحيحا وقول الصحابي فيما ليس للاجتهاد فيه مجال لأنه يظنه أثرا رواه الصحابي عن الرسول ولم يسنده إليه، وهذا يقدمه على القياس، وأما ما فيه مجال للاجتهاد فما كان يقدمه على القياس إلا إذا وجد معه دليلا آخر يرجحه ومن هما تحمل العبارة الواردة عنه مطلقة في العمل بقول الصحابي على أنها مقيدة بما إذا لم يعارضه قياس أو دليل آخر.

وبعد هذا يعمل بالقياس والاستحسان والعرف ويلاحظ أن بعض أنواع الاستحسان تتفق مع ما اخذ به غيره من المصالح المرسلة فيكون من أصول مذهبه المصالح المرسلة وان لم يأخذ

1- ابن حزم أبو محمد علي: مجموع رسائل ابن حزم، ج2، ص229، ملحق 13.

2 - محمد مصطفى شلبي، المدخل في الفقه الإسلامي، تعريفه وتاريخه ومذاهبه، الدار الجامعية، بيروت، ط10، 1985، ص172.

3 - محمد مصطفى شلبي، ص172-173.

بها بهذا العنوان[1].

1- الصراع بين المذهب الحنفي والمالكي ومظاهره:

رغم وجود بعض الصراع المذهبي بين الفريقين المالكي والحنفي، وهذا شيء طبيعي نظرا للاختلاف في النهج، فان هذا لم يمنع من وجود مظاهر للاتفاق والتعايش بين المذهبين، إذا ما قارنا بين ما حدث في بلاد المشرق وما حدث ببلاد المغرب، فيمكن القول وباطمئنان أن الصراع المالكي الحنفي بافريقية لم يمر بأزمات عنيفة بل انه من المرجح أن تكون العلاقة بين المدرستين قد عرفت فترات من الوئام والوفاق وهو أمر نستخلصه مما ذكره المقدسي (ت375هـ/985م): "وما رأيت فريقين أحسن اتفاقا واقل تعصبا منهم"[2].

لم لا إذا ذكرنا بان كليهما ينتميان إلى الاتجاه السني ويتفقان في عدة فروع مثل مسائل الأذان للصلاة ومقدار الصاع والمسح على الخفين وعدم البسملة بصوت مرتفع في الصلاة وغيرها.

مظهر آخر للاتفاق بين المالكية والحنفية في العهد الأغلبي، يتعلق الأمر بالتعاون المالي بينهم، فقد عرفتنا المصادر ببعض حالات لعلماء من المالكية قدموا مساعدات مالية لحنفيين معوزين مثل معمر بن منصور الذي كان سحنون "يوجه إليه بالعشرة دنانير ونحوها صلة" والذي منحه عبد الله بن طالب خمسين مثقالا [3]. وهدف المالكية من ذلك قد يكون دعائي إذ إنهم يسعون من وراء ذلك إلى تحييد بعض الحنفيين وربما تحويلهم إلى المذهب المالكي، أو قد تكون هناك أهداف ونيات أخرى نجهلها.

وان لم تكلل دائما هذه الطريقة بنجاح كبير في تحويل بعض الحنفيين إلى المذهب المالكي، بما أننا رأينا أعلاه أن معمر شمت بابن طالب عندما عزل عن[4] القضاء، فقد اعترضنا رغم ذلك خبران يفيدان تحول بعض الحنفيين إلى المذهب المالكي في العهد الأغلبي[5].

والخبر الأول يهم حنفيا من طرابلس فقد ذكر المالكي أن أحد أصحاب سحنون رأى لدى طرابلسي كتبا قد محيت وكتب فيها قول أهل المدينة فسأله عم ذلك فقال اني كنت اسمع قول أهل العراق، فرأيت في منامي كأني واقف في وسط غدير وقد أصابني عطش شديد بلغ مني، فإذا شربت من الماء شربت دما ..." فمضى إلى شيخ قاعد "ووجهه إلى القبلة " وسأله ماء ...فقال

---

1 - محمد مصطفى شلبي، ص 175.

2 - الهنتاتي، نفسه، ص 122، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ص225- 236. عمر الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، ص ص44-45.

3 - الهنتاتي، نفسه، ص 122.أبو العرب تميم، طبقات علماء افريقية، ص198، تراجم أغلبية مستخرجة، ص ص215-217.

4 - الهنتاتي.، نفسه، ص 122.

5 - الهنتاتي.، نفسه، ص 122.

له: هلم الأداوة التي معك في يدك ...فناولته الأداوة فصب لي فيها ماء فشربته فرويت". فسأل عن تأويل الرؤيا، فقيل له: "تطلب علما لا تنتفع به، وسيبدلك الله تعالى به علما خيرا منه، فقلت في نفسي،:" ما هو إلا قول أهل العراق، فتركته وطلبت قول اهل المدينة من كل طريق" وفي رواية القاضي عياض أن ذلك الشيخ هو سحنون:" فصحبته وتركت مذهبي وصرت إلى مذهبه"[1].

والخبر الثاني يهم حوالي سبعين حنفيا وغيرهم، وتحولوا إلى المذهب المالكي في أواخر العهد الأغلبي، فقد ذكر اللبيدي في إطار حديثه عن حمدون بن مجاهد (ت321هـ/933م) المرابط بقصر زياد، أن أبا حفص عمر بن مثنى قال: ولقد صلى بنا (حمدون بن مجاهد) القيام ليلة 27رمضان فبكى وأبكى، وتاب في تلك الليلة على يديه ممن يشرب المسكر وغير ذلك نحو من سبعين رجلا"[2].

ومن خلال هذه القصص والأخبار التاريخية يمكن أن نستنتج أن عددا من الحنفية هم بصدد التحول إلى المذهب المالكي خلال ق3هـ/9م وخاصة خلال نصفه الثاني. بعبارة أخرى أن المذهب المالكي هو بصدد التوسع بخطى ثابتة على حساب المذهب الحنفي[3].

2 مظاهر الاختلاف بين المذهب الحنفي والمالكي.

وقبل التوغل في الحديث عن مظاهر النزاع بين المالكية والحنفية بافريقية وانه لحري بنا أولا أن نحدد جذور هذا النزاع وأسبابه.

فالخلاف بين المالكية والحنفية له جذور بعيدة تتجاوز حدود افريقية أي أنه انطلق من المشرق، لينتقل فيما بعد إلى افريقية، ساهم في ذلك الخلاف التباين بين البيئتين الحجازية والعراقية ومن هنا أتى الاختلاف بين المدرستين في المنهج الفقهي. وقد عايش مالك من ناحية وأبو حنيفة من ناحية أخرى[4].

إن المتتبع لما جرى بين المالكية ولحنفية ببلاد المغرب ما هو إلا جزء من الصراع القديم في بلاد المشرق انتقل صداه في منتصف ق2هـ إلى بلاد المغرب، ودليل ذلك أن الإمام مالك بن انس ذكر الإمام أبي حنيفة في بعض الروايات التي قد تثبت أو لا تثبت، قال: «الداء العضال: الهلاك في الدين. وأبو حنيفة من الداء العضال»[5]. ولقد اشتد الخلاف الفقهي بين أهل الرأي في الكوفة (مذهب أبو حنيفة ومذهب الثوري) وبين أهل المدينة (أساتذة مالك). وقد فاستغل

---

[1] - الهنتاتي.، السابق، ص 123. المالكي، رياض النفوس، ج1،374-374، تراجم أغلبية،

[2] - الهنتاتي.، نفسه، ص 123. تراجم أغلبية، ص420.

[3] - الهنتاتي، نفسه، ص 123.

[4] - الهنتاتي، نفسه ص 115

[5] - كما في كامل ابن عدي 7|6).

المنصور هذا الخلاف بين أهل العراق وأهل المدينة، فأخذ يقوي جانب العراقيين ويشد أزر الإمام أبي حنيفة وأصحابه ويستغل الموالي، ليحط بذلك أنفة العرب، وخصوصاً المدنيين منهم الذين كانوا يصرحون بعدم شرعية خلافة بني العباس[1].

ومن هنا يتضح دور السياسة الجزئي في ترسيخ المذاهب الإسلامية، وتمكن بعد ذلك خلفاء بني العباس من احتواء مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان وتبنيه، بتقريبهم لأبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وإناطة القضاء والإفتاء بهم، وتم ذلك بعد وفاة شيخ ومؤسس المذهب أبو حنيفة النعمان.

أما في بلاد المغرب فنشير أولا إلى انه من الممكن إرجاع نقطة انطلاق هذا الصراع بين المذهبين إلى عهد أسد بن الفرات الذي دخل في خلاف مع سحنون بسبب مسالة تصحيح الأسدية وربما لهذا السبب جعل "فندرهايدن" ذلك الصراع يمتد على قرن أي ما يقابل تقريبا العهد الأغلبي وأثر ولاية سحنون القضاء يظهر أن المدرستين دخلتا في مرحلة تعاون، وبعد ذلك يعود النزاع ثانية حلال فترة قضاء سليمان بن عمران[2].

بالرغم من وجود التوافق بين المذهبين المالكي والحنفي في بلاد المغرب، إلا انه يلاحظ أن هذين المذهبين ظهرت بينهما بعض الصراعات، التي اتخذت أشكالا مختلفة، منها الفقهية ومنها السياسية، وتجسد هذا في المناظرات والردود الفقهية أحيانا والصراع السياسي حول الخطط والمناصب كالقضاء والإمامة أحيانا أخرى، نظرا لأهميتها في التمكين للأفكار والآراء، وقد كان فقهاء المالكية رغم عدم تمكنهم السياسي، من أشد أهل السنة مقاومة لمخالفيهم الحنفية، حيث دافعوا بقوة عن مذهبهم وضربوا أروع الأمثلة في الذود عن المذهب، والثبات على المبدأ في شتى الأحوال والظروف، فشهدت إفريقية جراء ذلك نزاعا شديدا بين الطرفين، وقد تفاعل أبناء المجتمع الإفريقي من مختلف الفئات مع هذه الصراعات والمنازعات، نظرا لكون الأطراف المتصارعة عملت جاهدة على تكوين قاعدة اجتماعية واسعة لها، تكون سندا لها في تحقيق ما

---

1 - وبعد أن نجح المنصور في إخماد ثورة "النفس الذكية"، قام واليه بضرب مالك بسبب فتوى مالك للناس أثناء الثورة، ببطلان طلاق المكره. وكان المنصور قد أخذ البيعة على الناس لنفسه بالإكراه وحلف الناس بالطلاق إن نكثوا. ففهم والي المدينة جعفر بن سليمان عمّ المنصور العباسي فتوى مالك على أنها تحريض على نقض عهدهم، فأمر بضربه بالسياط. مما أثار سخط الناس على الخليفة. فلما بلغ هذا المنصور خاف من عواقب هذا الأمر، فادعى أن ضرب مالك لم يكن بأمره! وبعد أن قام بإخماد ثورة أهل المدينة، رأى أن يتودد إليهم بالتقرب من مالك. فلما ورد المدينة رحّب بمالك وأدناه وأجلسه إليه. وعرض عليه إجبار عامة المسلمين في كل البلاد على اعتناق مذهبه، وقد قال المنصور للإمام مالك: «ضع للناس كتابا أحملهم عليه». فقال مالك: «إن الناس تفرقوا في البلاد فأفتى كل مِصرٍ بما رأى: فلأهل المدينة قول، ولأهل العراق قول تعدوا فيه طورهم». فقال الخليفة المنصور: «أما أهل العراق فلا أقبل منهم صرفاً ولا عدلاً. فالعلم علم أهل المدينة». فقال مالك: «إن أهل العراق لا يرضون عِلْمَنَا». فقال المنصور: «يضرب عليه عامتهم بالسيف، وتقطع عليه ظهورهم بالسياط» فصنّف مالك كتابه «الموطَّأ». القاضي عياض، ترتيب المدارك، نفس المصدر، ج1، ص192.

2 - تراجم أغلبية، صص183 وص268، الهنتاتي، نفسه، ص 121.

تصبوا إليه من أهداف[1].

إن الدولة العباسية تبنت رسميا هذا المذهب، لذا فقد انتشر في المناطق التي شملها نفوذها المباشر وغير المباشر، بما في ذلك إفريقية، وذلك عن طريق رجال الدولة، وقادة الجند، ولاسيما منهم الأمراء الأغالبة الذين ولوا الفقهاء الأحناف بعض الخطط الشرعية، سواء عن اقتناع أو مجاملة للخلفاء العباسيين[2].

ومن المؤكد أن أهل افريقية، وبدخول هذين المذهبين إلى بلادهم قد عايشوا هذه الخلافيات نتيجة لاتصالهم بالشرق عن طريق الرحلة بل إنهم ساهموا على ما يبدوا في تذكيتها نتيجة لتوفر عوامل خاصة بافريقية زادت في حدة هذه الخلافات بين المدرستين فقد أشار سعد غراب إلى عاملين خاصين بافريقية، ويتعلق الأول بأخذ الحنفية ببعض الأفكار الاعتزالية، بينما رفض المالكية ذلك، مما أثر سلبا في العلاقة بين المجموعتين[3]. كما ذهب إلى أن السبب الحقيقي للصراع بين الحنفية والمالكية هي السياسة وحب الرئاسة"[4].

فالملاحظ أن المصادر المالكية ومثلها المراجع تجعل من الحنفيين رجالا متكالبين على هذا المنصب-القضاء- بخلاف المالكيين الذين أظهروا في هذا الشأن تورعا وانقباضا، لكن عندما نحاول إعادة النظر في هذه المسألة نستنتج انه وجد علماء من المالكية تهافتوا هم كذلك على منصب القضاء ووجد بالمقابل علماء من اتجاهات ومذاهب مخالفة تورعوا عن ذلك، فأبو محرز القاضي الحنفي المعتزلي،" ولاه الحكام الأغالبة خطة القضاء، وبذلك ساءت العلاقة بين علماء المالكية والأمراء الأغالبة واتسمت العلاقة بالتوتر[5].

ولقد تم إحصاء بين ستة وثلاثين عالما حنفيا ورد ذكرهم عند الخشني وابن عذارى، أربعة منهم يقولون ببعض الأفكار الاعتزالية، خاصة منها القول بأن القرآن مخلوق، وهؤلاء هم أبو محرز محمد بن عبد الله الكناني القاضي، وابن أبي جواد القاضي وابن حبيب السدري، ومحمد بن اسود المعروف بالصديني. أما بقيتهم فلم يقع تحديد اتجاههم العقدي باستثناء أربعة تمت تبرئتهم من ذلك مثل سليمان بن عمران، ومحمد بن عثمان الخراساني

---

1 - علياء هاشم ذنون محمد المشهداني، فقهاء المالكية، دراسة في علاقاتهم العلمية في الأندلس والمغرب حتى منتصف ق6هـ/12م، أطروحة دكتوراه فلسفة مخطوطة في التاريخ الإسلامي، مجلس كلية التربية، جامعة الموصل، 2003 م، ص138-139.

2- حفيظ كعوان، أثر فقهاء المالكية الاجتماعي والثقافي بافريقية من ق(2-5هـ)، مذكرة ماجستير مخطوطة في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009، ص109.

3 - الهنتاتي، نفسه، ص116.

4 - عبد العزيز مجدوب، الصراع، ص ص66-74. الهنتاتي، نفسه، ص116.

5 - على انه من الأولى إبداء شيء من الاحتراز إزاء هذين العاملين، إذ سنرى فيما بعد أن علماء المالكية مثل الحنفية تعاملوا مع الأمراء الأغالبة. الهنتاتي، نفسه، ص117.

(ت318هـ/930م)[1]، أما احمد بن أبي محرز، الذي ولي القضاء بعده، فقد كان ورعا لم يحكم بحكم حتى مات"، وهو دليل على رفضه لهذا المنصب. وقد عين سليمان بن عمران الحنفي سحنون لولاية القضاء، كما رفض محمد بن علي البجلي الشافعي هذا المنصب في عهد أبي العباس عبد الله هذا من ناحية. ورأينا من ناحية أخرى أن علي بن زياد ت183هـ/799م رفض خطة القضاء كما رفضها بالأندلس يحي الليثي[2].

بينما قبلها في الأخير سحنون ودون إكراه على ذلك مما جعل أحد تلاميذه الأندلسيين يعاتبه على ذلك" إنا لله وإنا إليه راجعون، وددنا أنا رأيناك اليوم على أعواد نعشك ولم نرك في هذا المجلس قاعدا" يعني مجلس القضاء، أما ابنه محمد فقد رشحه علماء المالكية لهذه الخطة بعد وفاة أبيه، إلا أن الأمير الأغلبي قدم عليه سليمان بن عمران الحنفي[3].

والجدير بالذكر أن الصراع على المناصب بين المالكية والحنفية لم يقتصر على خطة القضاء، بل شمل كذلك خطة صاحب الصلاة والخطبة بجامع عقبة، فقد كان القاضي سحنون هو أول من عين " في الجامع إماما يصلي بالناس، وكان ذلك للأمراء" ويظهر أن سليمان بن عمران اثر ولايته القضاء بالقيروان عين رجلا من اصحابه في هذه الخطة وهو عبد الله بن أبي الحواجب الحنفي، خلفا لعبد الله بن طالب المالكي ت275هـ/888م، وهنا يتدخل سحنون لدى احمد بن محمد الحضرمي من رجال الأمير كي يخاطب الأمير في إعادة ابن طالب إلى خطته، فيستجيب الأمير لذلك. وفي هذا هدم لما كان سحنون قد ادخله من إصلاح وهو تعيين صاحب الصلاة من طرف القاضي ثم ارتقى ابن طالب في مرحلة لاحقة لخطة القضاء، اثر عزل سليمان بن عمران. لكن فيما بعد وعندما عزل ابن طالب عن القضاء في المرة الأولى لم يخف علماء الحنفية واستبشارهم بذلك حتى أن معمر بن منصور عندما بلغه هذا الخبر " كان بداره شبيه بالعرس فرحا"[4].

ويمكن أن نضيف سببا آخر لتفسير هذا الصراع ويتعلق بوقوع هؤلاء العلماء سواء من المالكية أو من الحنفية في حبال السياسة إذ إن الأمراء استغلوا اختلافاتهم وجعلوهم يتصارعون فيما بينهم، بغرض إضعافهم وجعلهم يطلبون من الأمراء الحماية ومن هنا السيطرة عليهم، فقد أمر الأمير الأغلبي أبو الغرانيق قاضيه ابن كالب بالنظر على سليمان بن عمران ولم يتورع ابن طالب عن ذلك فاستخفى منه سليمان[5].

---

1 - الهنتاتي، السابق، ص117.

2- النباهي، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق، ليفي بروفنسال، طبعة القاهرة، 1948، ص14-15، أبو العرب تميم، طبقات علماء إفريقية، نفس المصدر، ص 167، الهنتاتي، نفسه، ص118.

3- الهنتاتي، نفس المرجع، ص118.

4- الخشني يحي بن الحارث، طبقات علماء افريقية، ص113. الهنتاتي، نفس المرجع، ص119.

5- الخشني يحي بن الحارث، طبقات علماء افريقية، ص236-237. تراجم أغلبية مستخرجة من معجم القاضي عياض، ص210، الهنتاتي، نفس المرجع، ص119.

وبذلك تدخل العلاقات الحنفية المالكية منعرجا خطيرا ويصبح القضاء في العهد الأغلبي بالتناوب بين فقهاء الحنفية والمالكية والمعتزلة ويقع تقريبا بصفة آلية امتحان القاضي المعزول من طرف القاضي المعين ومن هنا التعذيب والتنكيل رغم أن الرائد في هذه الصفحة من تاريخ افريقية وهو سحنون بن سعيد إذ إنه نكل بمن سبقه في خطة القضاء نعني ابن أبي الجواد[1].

إلى جانب هذين العاملين ذكر عبد العزيز المجذوب عوامل أخرى لتفسير هذا الخلاف بين المالكية والحنفية بافريقية سماها "الأسباب الأصلية الأساسية" وذكر منها مسألة تحليل النبيذ لدى الحنفية" ونال فقهاء المالكية التعذيب والتشريد والقتل لرفضهم القول بها "ومسألة الربا أو غض النظر عن التعامل به. "وكان لهذا التأثير السيئ في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[2].

أما بالنسبة إلى المناظرات بين المالكية والحنفية، فيظهر أنها كانت كثيرة ومتنوعة المواضيع، وتتميز أحيانا بالصحب، غير أنه عندما تعقد هذه المناظرات أمام القاضي مثلا أمام عبد الله ابن طالب (275هـ/888م) أو أمام الأمير كإبراهيم بن أحمد مثلا (261-289هـ/875-902م) فإنها تتميز بالاتزان والرصانة وتنتهي دائما بالتفوق المالكي وهو أمر طبيعي، من ذلك أن المناظرة التي دارت في مجلس ابن طالب انتهت بتدخل هذا الأخير لفائدة المالكي، إذ قال له:"أجدت"[3].

وبعض تلك المناظرات تم بإشراف أمراء الأغالبة منها المناظرة التي شارك فيها عبد الله ابن أبي حسان، فقد زار عبد الله بن أبي حسان الأمير زيادة الله بن الأغلب فوجد عنده الفقيه الحنفي أبا محزر محمد بن عبد الله والمالكي أسد بن الفرات يتناظران في موضوع تحريم النبيذ، يحلله أبو محرز وابن الفرات يحرمه وعندما دخل عبد الله ابن أبي حسان طلب منه الأمير زيادة الله أن يقدم رأيه أيضا ويشارك في المناظرة، فقدم رأيه وأدلته في تحريم النبيذ.

وفي مجلس مناظرة آخر عقد أيضا بإشراف الأمير زيادة الله تناظر الجعفري والعنبري في موضوع خلق القرآن العنبري يقول بخلقه والجعفري يرفضه، وعندما انضم ابن أبي حسان إلى المجلس طلب الجعفري مساعدته، فتولى عبد الله ابن أبي حسان مناظرة العنبري، وكانت كفة ابن أبي حسان هي الأرجح في المناظرة ولذلك أشار العنبري إلى تأييد الأمير زيادة الله لموضوع خلق القران، وقال لعبد الله بن أبي حسان وللجعفري بان الأمير بجانبه ولأبي العباس عبد الله بن طالب مناظرة مع الفقيه الحنفي ابن عبدون[4] .

وهناك مظاهر أخرى للصراع المالكي الحنفي، لكنها أقل خطورة، ومنها تبادل الشتائم ومنع

1- الهنتاتي، المرجع السابق، ص119.
2 - عبد العزيز مجدوب، الصراع، صص66-74. الهنتاتي، نفسه، ص117.
3- الهنتاتي، نفس المرجع، ص121.
4 - علياء هاشم ذنون محمد المشهداني، نفس المرجع، ص139.

المخالفين من حضور دروس بعض العلماء، وكذلك المناظرات والتأليف ومن ذلك أن رجلا من العراقيين أي من الحنفية كان أغراه أصحابه كي يشتم ابن سحنون (ت256هـ/870م) / سرا وعلانية إذا وجده مع الناس" بينما منع يحي بن عمر(ت289هـ/901م) الذي كان شديدا على العراقيين، أحد الحنفيين من حضور درسه"[1].

وأما بالنسبة إلى التأليف، وصلتنا بعض عناوين لكتب ألفها علماء من المالكية لمناقضة الحنفية، ومن ذلك كتاب الرد على الشافعي وعلى أهل العراق لمحمد بن سحنون، وكتاب في تحريم المسكر وكتاب تحريم النبيذ ولنفس المؤلف. وإفراد النبيذ بكتاب لدى ابن سحنون هو دليل واضح على أن هذه المسألة شدت انتباه المالكية بافريقية، بما أنهم يحرمون المسكر كله، بينما يحلل الحنفية بعضا من أنواعه، دون أن يؤدي هذا الخلاف إلى التعذيب والاضطهاد كما ذهب إلى ذلك عبد العزيز المجدوب[2].

خاتمة

ومما سبق نستنتج أن علماء المالكية هم بشر وليسوا ملائكة طاهرين كما تريد أن توهمنا بذلك كتب الطبقات مثلهم في ذلك مثل الحنفيين، وإذا قبلنا بهذا يمكن أن نستنتج كذلك أنه وجد صراع فعلي بين المالكية والحنفية على خطة القضاء، وقد بدأ هذا النزاع مباشرة بعد وفاة سحنون. ومن هنا احتدم الصراع بين المالكية والحنفية، وربما قد ينعكس هذا الصراع حتى على نظرة العامة إلى العلماء سواء المالكية أو الحنفية.

ونستطيع أن نخلص في النهاية إلى أن المذهب المالكي ببلاد المغرب لم ينتشر بسهولة كما يتصور البعض، بل كان نتيجة لجهود ونزاعات مريرة مع مختلف المذاهب والفرق، وضرب علماءه أروع الأمثال في سبيل الدفاع والانتصار للمذهب، حتى انحصرت هذه المذاهب وشمل المذهب المالكي بلاد المغرب الإسلامي برمته.

1 - تراجم أغلبية مستخرجة من معجم القاضي عياض، ص183 ص268، الهنتاتي، نفس المرجع، ص120-121.
2 - الهنتاتي، نفس المرجع، ص121.

المدرسة الفقهية المالكية بتلمسان الزيانية ودور فقهائها في كتابة النوازل خلال القرن (9 هـ/ 15م)

بقلم

أ/ نصيرة عزرودي

جامعة الأمير عبد القادر. قسنطينة



مقدمة

كان اهتمام السلاطين الزيانيين بالعلم والعلماء واضحا منذ تأسيس دولتهم[1]، فجعلوا من بلاطهم مجالسا للعلم[2]، إذ توّفر هذه المجالس الفرصة لأكابر العلماء والطلبة من الإفادة والاستفادة، كما كان اهتمامهم ملحوظا بالفقهاء الذين امتازوا بمستوى علمي بارز ونشاط دؤوب في مجال التدريس، وأرسوا مؤسسات تقوم بدور فعال في مجال التعليم، كاهتمامهم بالمساجد التي عدت إلى جانب وظيفتها التعبدية مركزا هاما للتعليم، ظل يزاول هذا الدور بالتوازي مع المدرسة، هذا السلوك يعبّر عن الإيمان الديني والعلمي للسلاطين، كما يجسّد تقليدا عاما في الدولة الإسلامية نشرا للعلم واكتسابا للثواب ودعما لشرعية الحكم أو تحقيقا لدعوة مذهبية.[3]

وعليه عدّ بلاط السلطان الزياني يغمراسن بن زيان (681هـ/1238. 1282م) قبلة مفتوحة للعلماء من داخل تلمسان وخارجها[4]، وهو ما صرّح به صاحب نظم الدر «وله في أهل العلم

---

1. عملت الدولة الزيانية منذ تأسيسها على الاهتمام بالجانب الديني عبر ما أولته من عناية لأهل العلم والصلاح، وما أقامته من منشآت دينية وتعليمية تعدّ في أساسها أقرب مجال لاهتمامات الفقهاء ونشاطهم، وهذا راجع في الأساس إلى كون الدولة الزيانية لم يكن لها سند شرعي كالحفصيين ورثة المذهب الموحدي، والمرينين ورثة العاصمة الموحدية، بل كان قيامها على أساس العصبية القبلية. انظر، صابرة خطيف، فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية " 633. 791هـ /1235. 1388م"، ماجستير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،2003. 2004م.

2. الظاهر أن سلاطين بني زيان كانوا على دراية بأهمية العلم للسلطان، إذ المكانة العلمية التي كانت تتمتع بها مدينة تلمسان، ترجع بالدرجة الأولى إلى النزعة العلمية والثقافية التي كان يتميز بها بعض سلاطين وأمراء بني زيان. فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني، دراسة سياسية وعمرانية، اجتماعية، ثقافية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه لنيل درجة دكتوراه دولة جامعة الجزائر، 1995، 300/2.

3. صابرة خطيف، الفقهاء والسلطة في تلمسان الزيانية، ص271.

4. في هذا الصدد انظر، خالد بلعربي، تطور الحركة الفكرية بتلمسان في عهد السلطان يغمراسن بن زيان (633. 681هـ/1235. 1282م)، مجلة الحوار الفكري، السنة الخامسة، العدد 7، الجزائر، 2005، ص. ص 135. 138.

رغبة عالية، يبحث عليهم أين ما كانوا، ويستقدمهم إلى بلده، ويقابلهم بما هم أهله.»[5]

من خلال هذا الاهتمام البالغ باستقدام العلماء، ورعاية مصالحهم هيّأ لمن بعده من السلاطين من أن يقتفوا أثره، وهو ما كان عليه ابنه السلطان أبو سعيد عثمان بن يغمراسن (681 . 703هـ/1282 . 1290م)، حيث احتفظ بما كان من رجال العلم في بلاط أبيه، وفي أيّامه مات أبو إسحاق إبراهيم بن يخلف التنسي[6] "ت680هـ/1281م" "فحضر جنازته بنفسه."[7]

أمّا خلفه السلطان أبو تاشفين بن أبي حمو الأول(718. 737هـ/1318. 1337م) فقد عقد مجلسا للعلم والتعليم، تدرس فيه العلوم، وتعقد فيه الندوات العلمية، والفكرية، والفقهية، وتثار فيه المناقشات التي يشارك فيها مجموعة من كبار العلماء[8]، وصفه التنسي بقوله«... كان له بالعلم وأهله احتفال، وكانوا منه بمحل تهمّم واهتبال، وفد عليه بتلمسان الفقيه العالم المتفنن قاضي الجماعة أبو موسى عمران المشدالي[9]، أعرف أهل عصره بمذهب مالك، فأكرم منزله، وأضفى عليه من رعايته وإحسانه، وألحقه بجانبه، وولاّه التدريس بمدرسته الجديدة. [10]

---

5 . التنسي، نظم الدر والعقيان، تح وتعليق محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص126 . يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980، 250/1.

6 . أبو اسحاق إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام التنسي المطماطي، من كبار العلماء والفقهاء في أقطار المغرب، من مدينة تنس، استقدمه يغمراسن للتدريس في تلمسان، فاستوطنها، زار تونس ومصر والشام، كانت الفتاوي تأتيه من إفريقية، وتلمسان، إلى تنس، أقطعه يغمراسن بعض الاقتطاعات، من جملتها "ترشت"، توفي سنة 680 هـ /1281م. للمزيد حول حياته وكراماته وشيوخه وتلاميذه انظر، أبي عبد الله محمد ابن مرزوق التلمساني، المناقب المرزوقية، تح سلوى الزاهري، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2008،ص 273. 292 . العبدري، الرحلة المغربية، تح أحمد بن جدو، كلية الآداب، الجزائر، 1965، ص11. التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1989، ص38 . التنسي، نظم الدر، ص126 . 127. ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، البستان، نشر محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908، ص66 .

7 . التنسي، المصدر نفسه، ص127.

8 . عبد الجليل قريان، السياسة التعليمية للدولة الزيانية، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، 2003 . 2004، ص 150.

9 . أبو موسى عمران بن موسى بن يوسف المشدالي، الفقيه العالم المتفنن القاضي، من كبار فقهاء تلمسان الحافظ المفتي المدرس المشارك في عدة علوم، ولد سنة 679هـ/1271م، فرّ من بجاية أثناء الحصار ونزل الجزائر، فبعث إليه السلطان أبو تاشفين، وأنزله من التقريب والإحسان بالمحل المكين، وولاّه التدريس بمدرسته الجديدة، وصف بأنه أعرف أهل عصره بمذهب مالك، بل لم يكن هناك من معاصريه من هو أعلم منه بمذهب مالك، وحفظا لأقوال أصحابه، وعرفانا بنوازل الأحكام، وصوابا في الفتيا، توفي سنة 745هـ/1344م. انظر، التنسي، نظم الدر، ص141 . يحي بن خلدون، البغية، 130/1. 131 . الونشريسي، الوفيات، تح حجي محمد، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976، ص114 . التنبكتي، نيل، ص350 . 352. المقري، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تح سعيد أعراب وعبد السلام الهراس، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المغرب، الإمارات العربية، 1400- 1980، 30/5. 32. المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388، 223/5. صابرة خطيف، الفقهاء، ص85 . قريان، السياسة التعليمية، ص72 . 73.

10 . التنسي، ص141 . 142 . يحي بن خلدون، البغية، 130/1 . المقري، أزهار الرياض، 30/5.

ولم يقتصر اهتمام أبو تاشفين بن أبي حمو الأول بجمع العلماء والاعتناء بهم فحسب، بل تعدى ذلك إلى أن كوّن لهم مجالس علمية في بلاط سلطانه، وجعل من هذه المجالس فرصة للعلماء في التباري والمناقشة، مع حضور الطلبة صغار السن للاستفادة والإفادة، كما كان يحضر هو بنفسه للمناظرات التي تحدث بين العلماء، تاركا لهم حرية التعبير العلمي في أسمى معانيها.[11]

وأمّا بلاط السلطان أبي حمّو الثاني (760. 791هـ/1358. 1388م) فكان على نفس النسق، بل يعتبر عهده من أزهى العصور علما وفنا في الدولة الزيانية، فازدهرت في عهده العلوم، وتوسعت آفاق المعرفة، حتى صارت تلمسان قبلة لعلماء إفريقية والأندلس في الفتوى، وما أشكل من مسائل علمية في المنقول والمعقول.[12]

ونستشف حرصه على أهل العلم وصيته لابنه بضرورة مجالسة الفقهاء والعلماء والأشراف الموسومين بالصلاح والرشاد، العارفين بالحلال والحرام، وكذلك الأشراف من أصحاب الفطنة وفصاحة اللسان والمخلصين له، النّاصحين سرا وعلانية، وإيثار العابدين والصالحين والعلماء، وبناء دور العلم والعبادة والتمام على أهلها محددا أهداف ذلك.[13]

ولما تولى ابنه السلطان أبو زيان (796. 801هـ/1394. 1399م) مهام الدولة، أصبح بلاطه مؤسسة علمية حقيقية، تقوم على أداء مهام التعليم فيها بتواصل منقطع النظير[14]، قال عنه صاحب نظم الدر «فأقام سوق المعارف على ساقها، وأبدع في نظم مجالسها، واتساقها، وأوضح لأهل الأبصار والبصائر رسمها...، فلاحت للعلم شموس، وارتاحت للاستغراق فيه نفوس ونفوس... فلم تخل حضرته من مناظرة، ولا عمرت إلا بمذاكرة ومحاضرة.»[15]

استمرت مجالس السلاطين في العهود اللاحقة على نفس الوتيرة من اتخاذها كمؤسسات علمية، تلقى فيها الدروس، فمهّدوا الطريق للعلم والعلماء، ويسّروا سبله، وحفّزوا طلبته، وشجّعوا الاعتناء به بما كانوا يقدّمون من مساهمات مادية وأدبية، جعلت من تلمسان عاصمة للعلم يفد إليها العلماء من الأندلس ويحتفي بعلمائها في المشرق والمغرب.[16]

---

11. قربان، المرجع السابق، ص45.

12. قربان، السياسة التعليمية، ص251، وعن شخصية أبي حمو الثاني وآثاره العلمية انظر، التنسي، نظم الدر، ص161. عبد الحميد حاجيات، أبو حمو موسى الزياني، حياته وآثاره، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص. قربان، ص34. 37.

13. أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، ص109 + ص164. 165.

14. عبد الجليل قربان، السياسة التعليمية، ص150.

15. التنسي، نظم الدر والعقيان، ص210. 211.

16. قربان، المرجع نفسه، ص38. 39. من بين هؤلاء السلاطين السلطان أبو عبد الله محمد الواثق الشهير بابن خولة، الذي كان شغوفا بالعلم والفن، والسلطان عبد الواحد الذي نفق في أيّامه سوق الأدب. انظر، التنسي، المصدر نفسه، ص236.

أهم المؤسسات المساهمة في نشر العلم في تلمسان الزيانية:

أولا: المساجد:

كانت المساجد قبل تأسيس المدارس والزوايا، هي المؤسسة التي تستقبل الطلبة والمصلّين في حلقات دراسية داخل المسجد أو في بعض الغرف الملحقة به[17]، ونظرا لكثرتها نكتفي بالحديث عن أهمها كالمسجد الأعظم الذي كان له أثر كبير في النهوض بالحركة الفكرية بتلمسان، حيث ظهرت فكرة الدراسة به في عهد السلطان يغمراسن حين قدم إلى تلمسان الشيخ العالم أبو اسحاق إبراهيم ابن يخلف التنسي كبير علماء زمانه الذي كان يعقد مجالسه العلمية بهذا المسجد، وكان يفد إلى سماعه الفقهاء والقضاة وحتى يغمراسن نفسه.[18]

حافظ الجامع الأعظم على دوره التعليمي عبر عصور الدولة الزيانية، فقد درّس فيه الكثير من العلماء[19] أمثال العالم أبو عبد الله الحسني الشريف التلمساني[20]، وتخرّج على يديه الكثير من الطلبة والأعيان الفضلاء، وتبعه في ذلك العديد من كبار العلماء، وكلهم شكّل حلقات متوالية، كان الجامع الأعظم يؤدي فيها دوره التعليمي بكفاءة واقتدار.[21]

إلى جانب هذا المسجد نجد مسجد أبي الحسن التنسي الذي أقامه السلطان أبي سعيد عثمان الأول سنة 696هـ/1296م[22]، وهو يقع إلى الجنوب الغربي من المسجد الأعظم، ويعدّ تحفة معمارية في غاية الجمال رغم صغر حجمه.[23]

---

17. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العصر الزياني، 146/1، ولقد بلغ عدد مساجد تلمسان حوالي 60 مسجدا، اشتهر منها، مسجد جامع القصبة، والجامع الكبير، والجامع الذي بناه السلطان أبو الحسن المريني حذاء ضريح أبي مدين شعيب بالعبّاد. راجع قريان، السياسة التعليمية، ص92. 93.

18. خالد بلعربي، تطور الحركة الفكرية بتلمسان في عهد السلطان يغمراسن بن زيان، مجلة الحوار الفكري، ص135.

19. من هؤلاء الذين درّسوا في الجامع الأعظم: عبد الله بن محمد بن أحمد الشريف، والقاضي سعيد العقباني، والعالم الحسن بن مخلوف المعروف بأبركان، والشيخ بن زاغو، والعالم بن يوسف السنوسي. قريان، المرجع نفسه، ص97.

20. أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف الحسني، الفقيه المجتهد العالم الإمام الجامع بين المعقول والمنقول، وصاحب الفروع والأصول، سافر إلى تونس في صباه سنة 740هـ/1339م وتتلمذ على القاضي أبي عبد الله بن عبد السلام، فرأى منه وفرة علم، وحدّة عقل، لم يعهدها في غيره، فقرّر أن يخلو به في بيته ليقرأ عليه "فصل التصوف من كتاب الإشارات لابن سينا بما كان هو قد أحكم ذلك الكتاب"، كما قرأ عليه كثير من كتاب الشفا لابن سينا، ومن تلاخيص كتب أرسطو لابن رشد، ومن الحساب والهيئة والفرائض، علاوة على ما كان يحمله من الفقه والعربية، وسائر علوم الشريعة، هذه الشهرة العلمية جعلت من السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني يستدعيه من فاس، وتلقّاه بالترحاب الكبير، وأصهره في ابنته، وأسند له التدريس بالمدرسة، كما تولى له عدة سفارات للمرينيين، استمر قائما على المدرسة يدرّس العلم، ويخرّج العديد من الطلبة الذين أصبحوا من كبار العلماء إلى غاية وفاته سنة 771هـ/1369م ليخلفه ابنه عليه، للمزيد انظر، ابن خلدون، 480.479/7 . يحي بن خلدون، البغية، 120/1، 136/2، 101 . التنسي، نظم الدر، ص180. ابن مريم، البستان، ص173.165. التنبكتي، النيل، ص430.

21. قريان، نفسه، ص97.

22. يحي بن خلدون، البغية، 1/ 209.

23. صابرة خطيف، الفقهاء والسلطة، ص107.

ومن المساجد المهمة أيضا مسجد ابني الإمام[24] بناه السلطان أبي حمو موسى الأول إكراما للأخوين الفقيهين اللذين وردا تلمسان، وذلك سنة 710هـ/1310م، وألحقهم بالمدرسة المنسوبة إليهما.[25]

ولعل أهم مسجد كان له أثر في نشر إشعاع العلم مسجد سيدي إبراهيم المصمودي[26]، الذي يقع إلى الشمال الشرقي من المشور[27]، وهو متوسط الحجم جمع في عمارته بين المؤثرات الزيانية المرينية، وقد خصّصت لهذه المجموعة عدة أوقاف خاصة بمعلمي العلم، طلبته، الإمام المؤذن.[28]

المدارس:

اهتم سلاطين بني زيان بالمدارس هادفين من ذلك نشر التعليم والثقافة من جهة، وتوجيه الرعية وجهة تخدم مصلحة المذهب والدولة، وبعث الاستقرار والسكينة والأمن بين الرعية، لهذا كانوا يشرفون على المدارس إشرافا مباشرا، ويؤكدون على مواضيع الدراسة بها، وإفهام الناس عامة، ولما كان سلاطين بني زيان مالكيين، فقد كانوا يؤكدون على تدريس الفقه والأصول

24. ابنا الإمام، هما الأخوان أبو زيد عبد الرحمن وهو الأكبر، وأبو موسى عيسى وهو الأصغر، ابنا الإمام محمد بن عبد الله بن الإمام، من أهل برشك، فقهان كبيران وإمامان مشهوران بالعلم والرياسة، كان أبوهما إماما ببعض مساجد برشك من أعمال تلمسان، قتل أبوهما فارتحلا إلى تونس والمشرق، ودرس بهما، ورجعا إلى المغرب بحظ وافر من العلوم نقلية وعقلية، وبلغا رتبة الاجتهاد في إطار المذهب المالكي، فاتصل بهما السلطان أبو حمو الأول واحتفل بهما، وتتلمذ على أيدهما ثلة كبيرة من العلماء، توفي عبد الرحمن سنة 743 هـ/ 1342 م، وتوفي أخوه بالطاعون سنة 749 هـ/1348م. انظر، يحي ابن خلدون، البغية، 130/1. ابن مريم، البستان، ص123. التنسي، نظم الدر، ص136 . 142. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح علي عمر، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006، ص 152 . ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، 1421- 2001، 464463/7. ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح محمد عبد الله عنان، ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1339- 1973، 218/2 . قربان، السياسة التعليمية، ص70. صابرة خطيف، الفقهاء والسلطة بتلمسان الزيانية، ص277 . 279

25. يحي بن خلدون، نفسه، 30/1.

26. سيدي إبراهيم المصمودي، هو الشيخ الصالح الولي الزاهد أبو اسحاق أحد شيوخ الإمام ابن مرزوق الحفيد، أصله من صنهاجة المغرب قرب مكناسة، ولد وترعرع فيها، أخذ العلم بفاس، ثم انتقل إلى تلمسان فسكن المدرسة اليعقوبية، ومنها إلى المدرسة التاشفينية إثر وفاة شيخه أبي عبد الله الشريف، فبلغ مكانة هامة في الفقه والتصوف، حلاّه التنبكتي بـ«العالم العلاّم المحقق رئيس الصالحين والزاهدين في وقته، ذو الكرامات المأثورة، الولي بإجماع أهل زمانه، أعلم وقته بالسير وأخبار السلف والصالحين والعلماء كافّة من متقدّمين ومتأخّرين، وله كرامات كثيرة»، توفي سنة 805هـ/1402م، انظر، التنبكتي، النيل، ص 54. 55. ابن مريم، البستان، ص64 . 66 . صابرة خطيف، المرجع نفسه، ص273.

27. المشور، قصر شيّده السلطان يغمراسن بن زيّان جنوب مدينة تلمسان، وهو عبارة عن قلعة، ومعنى المشور المكان الذي يعقد فيه أمير المسلمين اجتماعاته مع وزرائه وكتّابه وضبّاطه لمناقشة أمور الرّعية وقت السلم والحرب. انظر فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العصر الزياني، 112/1. 113.

28. صابرة خطيف، المرجع نفسه، ص109.

المستمدة من أفكار المذهب المالكي وآرائه.[29]

ومن أشهر هذه المدارس:

1. مدرسة ابني الإمام:

وهي أول مدرسة بنيت في الدولة الزيانية، وهي تحمل اسم ابني الإمام، وهما عالمان جليلان، بنى لهما السلطان أبي حمو الأول المدرسة المسماة بهما بتلمسان، وإلى جانبها دارين لهما، وذلك سنة710هـ/1310 م[30]، ولقد خرّجت هذه المدرسة خلقا كثرا ينتحلون العلم كبيرا وصغيرا، بلغ كثير منهم مقام التدريس والعلم والفتيا في النوازل نجابة درس ونظر[31].

لهذا كان الانتساب إليهما والدراسة عندهما كفيلان بإعلاء قدر الطالب بالمشرق وجعله في مصاف كبار العلماء، فقد قال أحد الطلبة للمقري(الجد) عندما ذهب إلى القدس الشريف ونوقش في بعض المسائل: «فإن سئلت فانتسب لهما (ابني الإمام)، فقد سمعت منهما، وأخذت عنهما، ولا تظهر العدول إلى غيرهما، فتضع من قدرك، فإنما أنت عند هؤلاء الناس خليفتهما، ووارث علمهما، وأن لا أحد فوقهما.»[32]

ولقد بقيت مدرسة ابني الإمام تزاول دورها على عهد أبي حمو موسى الثاني.[33]

المدرسة التاشفينية:

وتسمى باسم ثاني هي المدرسة الجديدة[34]، وهي تنسب لمؤسسها السلطان أبي تاشفين بن أبي حمو الأول، الذي كان مولعا بالبناء والتعمير، ومقدرا للعلماء، وقد أسست بالقرب من المسجد الأعظم[35].

استقدم إليه العلماء وعلى رأسهم أبو عمران المشدالي، فقد كان أعرف أهل عصره بمذهب مالك[36]، وحفظا لأقوال أصحابه، وعرفانا بنوازل الأحكام، وصوابا في الفتيا[37].

---

29. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، 326/2، وللمزيد حول أهداف السلطة الزيانية من بناء المدارس انظر، قربان، المرجع نفسه، ص99. 100.

30. التنسي، المصدر نفسه، ص139. قربان، المرجع نفسه، 70.

31. يحي بن خلدون، بغية الرواد، 130/1. ومن هؤلاء العلماء الذين اشتهروا بأخذهم عن ابني الإمام: أبو عبد الله محمد بن عبد النور، والقاضي أبو محمد عبد الحق بن سعد بن محمد، والآبلي، وأبي عبد الله الشريف التلمساني، والمقري الكبير(الجد)، وسعيد العقباني، وابن مرزوق الخطيب (الجد)، والمؤرخ عبد الرحمن بن خلدون، ولسان الدين بن الخطيب. انظر، قربان، نفسه، ص71. صابرة خطيف، المرجع السابق، ص277. 279.

32. المقري، نفح الطيب، 218/5. قربان، المرجع نفسه، ص71.

33. يحي بن خلدون، 30/1. ابن مريم، البستان، ص139. صابرة خطيف، المرجع نفسه، ص279.

34. تمييزا لها عن مدرسة ابني الإمام القديمة، انظر، التنسي، نظم الدر، ص142.

35. التنسي، نظم الدر، ص141، وللمزيد حول هذه المدرسة انظر، المهدي البوعبدلي، مراكز الثقافة وخزائن الكتب بالجزائر، مجلة الأصالة، العدد 11، ص87.

36. التنسي، المصدر نفسه، ص 141.

37. يحي بن خلدون، بغية الرواد، 131.130/1. التنسي، نظم الدر، ص141. المقري، أزهار الرياض، 30/5.

ليستعمله السلطان الزياني في التدريس بمدرسته الجديدة لما برهنه من اقتدار علمي جبار، فدرس بها العلوم النقلية والعقلية كالحديث، والفقه، والأصلين، والفرائض، والمنطق، والجدل.[38]

ويعود تعيين أبي تاشفين له رغبة منه في أن يضاهي به أولاد الإمام، ورغبته في تنشيط الحركة الفكرية بتلمسان، والحفاظ على استمرار نشاط هذه المدرسة بإسنادها لجيل جديد من الطلبة، وقد كان اختيار السلطان له صائبا إذا أخذ عليه جماعة من طلبة تلمسان.[39]

مدرسة العباد:[40]

تولى بنائها السلطان أبو الحسن المريني(752.731هـ/1330 .1351م) سنة 747هـ/1346م بعدما استولى على تلمسان سنة 737هـ/1336م، أوقف عليها وعلى طلبة العلم خصوصا الكثير من الجرايات، وجاء اهتمامه بالعباد نظرا لأهميته كمركز ديني واجتماعي، وكذا للفترة الطفولية والشبابية التي قضاها به، مؤديا للصلوات ومستمعا لما يلقى في أحد مساجده بالعباد السفلي، وزائرا للصلحاء من الأموات والأحياء بالعباد العلوي، مهتما بكل ما يخص ذلك[41]، وقد درس بهذه المدرسة ابن مرزوق الخطيب، وابن خلدون، وابن مرزوق، وغيرهم من العلماء، ممّا يؤكّد مساهمة هذه المدرسة في إنتاج جيل من العلماء.[42]

المدرسة اليعقوبية:

أنشأها السلطان أبو حمو الثاني سنة 765هـ/1363م على روح والده المولى أبي يعقوب يوسف، وهو ما صرّح به صاحب البغية: «وجّه العناية والاهتمام إلى المدرسة الموضوعة على

---

38. التنبكتي، نيل، ص351.

39. صابرة خطيف، الفقهاء والسلطة، ص281، ولعل من أشهر من أخد عنه أبو عبد الله المقري، وأبو عثمان العقباني، هذا الأخير كان من الأعلام البارزين في تلمسان، جمع بين القضاء وخطابة الجامع الأعظم، درّس الفقه على غرار زملائه، وعلوم أخرى منها الحساب والهندسة، تخرّج على يديه الكثير من نجباء الطلبة منهم: أبو عبد الله الشريف، إبراهيم المصمودي، ابن مرزوق الحفيد، وأبو الفضل محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن الإمام. للمزيد راجع، يحي بن خلدون، 123/1.التنبكتي، نيل، ص55.صابرة، المرجع نفسه، ص281. 282.

40. العباد، قرية عتيقة واقعة في الجنوب الشرقي من تلمسان تبعد عنها بنحو الميلين، ومبينة في سفح جيل البقل، واسم العباد مشتق من العبادة لأنه جمع عابد، إذ كان أول الأمر رباطا يجتمع به النساك والزهاد والمتبتلون بقصد الانقطاع لعبادة الله والجهاد في سبيله، وصفه العبدري الذي زار تلمسان سنة " 688 هـ/ 1289 م " هو مدفن الصالحين وأهل الخير، وبه مزارات كثيرة ومن أعظمها وأشهرها قبر الصالح القدوة فرد زمانه أبي مدين .رحمة الله ورضي عنه .ورزقنا بركته، وعليه رباط مليح مخدم مقصود "، وهو ينقسم إلى قسمين السفلي والعلوي. للمزيد انظر، محمد العبدري، الرحلة المغربية، ص 9 . 10 . الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1983، 2 /24.الحاج محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 278 . 279.

41. صابرة خطيف، المرجع نفسه، ص81.

42. قربان، المرجع نفسه، ص73. 74.

ضريح والده المولى المقدس أبي يعقوب رضوان الله عليه، فولى شطرها بصر الاختبار، ومدّ إليها الإنفاق فضاعف بها الفعلة، وأحمد المغارس، وأسمك المصانع، وأرحب الأبنية، وحبر الغروس، واستجلب المياه، وأجزل الأوقاف، وعين الجرايات، ورسم فيها الخطط».[43]

تولى التدريس بها العالم أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف الحسني، وكان اعتماده في التدريس على منهج إعمال العقل والنظر، وفي الغالب كان «حسن المجلس كثير الحكايات، ممتع المحضر عذب الكلام، منصفا في البحث والمناظرة، كثير البسط بلا...ولا سرف، خبير بأخبار النفس وتزكيتها وتطهيرها، مذللا صعاب الأمور»[44]، تخرّج على يديه الكثير من العلماء الكبار الذين ازدانت بهم تلمسان وحواضرها.[45]

ولقد تولى التدريس بعد وفاته ابنه أبو محمد الشريف، الذي كان من نجباء طلبة والده بهذه المدرسة، وجرى على " مذهبه نظرا ونقلا وتحقيقا، واعترف العلماء بتقدّمه.[46]

مدرسة الحسن بن مخلوف الراشدي أبركان:[47]

موقعها قُرب مسجد سيدي أبي الحسن بن مخلوف، أمر ببنائها السلطان أبو العبّاس أحمد العاقل (843-866هـ/1430-1462م)، وأوقف عليها الأوقاف بعدما وجد الكثير من أحباسها قد اندثر، والوظائف انقطعت فأحيا رسمها، وأجرى الوظائف على أزيد ممّا كانت عليه.[48]

وخلاصة القول لقد حقّقت المدرسة الزيانية طموح السلطة الزيانية في دعم المذهب المالكي، وتوفير عمال مخلصين للدولة الزيانية، لم تكن سوى تكميلا لمجهودات الدولة في الإشراف على التدريس بالمساجد العظام، كما كانت المدرسة الزيانية عامل صمود وتوحيد

---

43. يحي بن خلدون، بغية الرواد، 136/2.

44. التنبكتي، النيل، 430. 437. صابرة خطيف، الفقهاء والسلطة، ص287.

45. من طلبته أخوه يحي وابنه أبو محمد الشريف، وابن مرزوق الحفيد. راجع في ذلك، قربان، السياسة التعليمية، ص76. 77. صابرة، ص286. 287.

46. التنبكتي، النيل، ص226.

47. الحسن بن مخلوف الراشدي الشهير بأبركان، هو الإمام الشيخ المعروف بالولاية والعلم والزهد، درس بتلمسان، ورحل إلى المشرق ورجع إلى تلمسان، ودرّس بها، له تقييد يسمى بالثاقب في لغة ابن الحاجب، توفي سنة 857هـ. انظر، القلصادي، الرحلة، ص108. ابن مريم، ص74. 93. التنبكتي، نيل، ص161. مخلوف، شجرة، ص262. الحفناوي، 106/2. 107.

48. التنسي، المصدر السابق، ص248. 249، ابن مريم، المصدر السابق، ص 230 – 240. والشيخ أبو علي الحسن بن مخلوف الراشدي، الشهير بأبركان، الإمام الفقيه الولي الصالح، الذي كان مقصد العامة والخاصة، درس بتلمسان، ورحل إلى المشرق، ثم رجع إلى مسقط رأسه، فدرّس بها، توفي سنة 857هـ انظر ترجمته في، القلصادي، الرحلة، دراسة وتحقيق محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، 1978ص108. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 161. 162. البستان، ص 74. محمد بن محمد ابن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1930، ص262.

اجتماعي وايديولوجي، تم من خلالها ازدهار المذهب المالكي والحركة الفكرية بتلمسان، وأكثر من ذلك فقد كانت الجهاز الذي يكوّن الموظفين للدولة، وفق المذهب الديني الذي أقرّته.[49]

خزائن الكتب:

الظاهر أن السلاطين الذين قاموا ببناء المدارس قد جهّزوها بما كانت تحتاجه من خزائن للكتب على عادة المدارس في ذلك العهد، فاشتهر السلطان أبو حمو موسى الثاني بتأسيسه لمكتبة عمومية في تلمسان، وجلب لها مختلف الكتب[50]، ولقد تنوعت مشارب خزائن الكتب منها قصور الحكّام، و المساجد والمدارس والزوايا، ولعل الأولى من أعظم الخزائن مقارنة بما تحتويه المساجد والمدارس والزوايا، وخزائن الأسر، فقد أهدى السلطان أبا حمو موسى الثاني خزانة كتبه إلى المسجد الجامع[51]، كما عنى ابنه السلطان أبو زيان بتأسيسه لخزانة ضخمة للكتب بالجامع الأعظم من تلمسان.[52]

وعليه ساهمت خزائن الكتب في مدّ الحركة العلمية بنفس طويل، مكّنت العلماء والطلبة والعامة من الرجوع إلى ذلك المخزون الثقافي، والاغتراف منه، وكانت سببا في الارتقاء بنوعية العلوم، وفي تنوير المجتمع، بما جعل منه مجتمعا علاقته بالكتب كعلاقته بالغذاء.[53]

الواقع العلمي لتلمسان في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي

استمرت الحياة العلمية متدفقة في تلمسان في القرن التاسع الهجري/15م، ممّا جعلها قبلة الطلبة من خارج تلمسان خاصة منهم الأندلسيون، وهو الأمر الذي نقله لنا القلصادي[54]

---

49. صابرة خطيف، الفقهاء والسلطة، ص301.

50. قربان، السياسة التعليمية، ص83. فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني،1/ 305.

51. صابرة، المرجع نفسه، ص205.

52. التنسي، نظم الدر، ص211.

53. قربان، المرجع نفسه، ص90.

54. القلصادي، هو علي بن محمد بن محمد بن علي القرشي البسطي الأندلسي المالكي، أبو الحسن الشهير بالقلصادي، ولد سنة 875هـ/1412م ببسطة الأندلسية، ثم انتقل إلى غرناطة واستوطنها طلبا للعلم، وأخذ عن أجلّة علمائها، ومنها قصد الشرق متوجها إلى الحج، شمل خط الذهاب فيها وهران، فتلمسان، فتونس، فطرابلس، فالإسكندرية، فالقاهرة، فالطور، فينبع، فجدّة، فمكّة، وشمل خطّ الإياب المدينة، فينبع، فالعقبة، فالقاهرة، فالإسكندرية، فبرقة، فطرابلس، فتونس، فوهران، فالمرية وذلك سنة 855هـ/1401م، أخذ في هذه الرحلة عن خمسة وعشرين شيخا من العرب والعجم علوما مختلفة، وأخذ عن بعض طلبة هذه المراكز، وبعد رجوعه إلى غرناطة، وجدها تحت يد الإسبان، فتوجه إلى باجة التّونسية واستقر بها، إلى أن توفي في منتصف ذي الحجّة سنة 891هـ/ ديسمبر 1486م، ودفن بمكان يعرف بالمسيد بناحية سيدي فرج على ربوة تشرف على مدينة باجة، خلّف لنا تراثا ضخما منها: أشرف المسالك إلى مذهب مالك، وشرح مختصر خليل، وشرح الرسالة، وشرح التلقين، وهدية النظّار في تحفة الأحكام، غنية النحاة وشرحها بشرحين: الأكبر والأصغر، وشرح الأجروميّة، وشرح على رجز ابن مالك، وشرح إيساغوجي، وشرح أرجوزة أبي إسحاق بن فتوح، وشرح الأنوار السنيّة لابن جزي واسمه " لبّ الأزهار في شرح الأنوار" أو " الأزهار اليمينيّة على الأنوار السنيّة في الألفاظ النبوية وغيرها من المؤلفات التي لا تعدّ ولا تحصى. للمزيد انظر، التنبكتي، النيل، ص339. ابن مريم، البستان، ص141. منير التليلي، المدرسة الجزائرية في القرن التاسع هجري وتأثيرها في علماء الفرائض (القلصادي أنموذجا)، أعمال الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي، وزارة الشؤون الدينية، عين الدفلى، الجزائر،2009، ص ص 423. 440

كشاهد عيان أثارته تلمسان واحتوته بين ظهرانيها قائلا: «وأدركت فيها كثيرا من العلماء، والصلحاء، والعباد، والزهاد، وسوق العلم حينئذ نافقة، وتجارة المتعلمين والمعلمين رابحة، والهمم إلى تحصيله مشرقة، وإلى الجد والاجتهاد فيه مرتقبة، فأخذت فيها بالاشتغال على أكثر الأعيان، المشهود لهم بالفصاحة واللسان.»[55]

وهذا الإشعاع العلمي الحاصل في تلمسان استهوى الفقيه أبي الفضل المشدالي[56]، فارتحل إليها طلبا للعلم، وهو ما نقله لنا السخاوي قائلا« ثم رحل في أول سنة أربعين وثمانمائة (840هـ/1436م) على تلمسان، فبحث على محمد بن مرزوق ابن حفيد العالم الشهير، وأبي القاسم بن سعيد العقباني، وأبي الفضل بن الإمام، وأبي العباس أحمد بن زاغو، وأبي عبد الله محمد بن النجار المعروف لشدة معرفته بالقياس بساطور القياس، وأبي الربيع سليمان البوزيدي، وأبي يعقوب يوسف بن إسماعيل، وأبي الحسن علي بن قاسم، وأبي عبد الله محمد البوري، وابن افشوش، فعلى الأول: في التفسير، والحديث، والفقه، والأصلين، والأدب بأنواعه، والمنطق، والجدل، والفلسفيات، والطب، والهندسة، وعلى الثاني: الفقه، وأصول الدين، وعلى الثالث، التفسير، والحديث، والطب، والعلوم القديمة، والتصوف، وعلى الرابع: التفسير، والفقه، والمعاني، والبيان، والحساب، والفرائض، والهندسة، والتصوف، وعلى الخامس: في أصول الفقه، والمعاني، والبيان، وعلى السادس: في أنواعه، والهيئة، وجر الأثقال، وعلى التاسع: في التقاويم، والميقات بأنواعه، من فنون الاسطرلاب، والصفائح، والجيوب، والهيئة، والأرتماطيقي، والموسيقا، والطلسمات، وما شاكلها، وعلم المرايا والمناظر، وعلم الأوقاف، وعلى العاشر: في الطب، ثم عاد إلى بجاية في سنة أربع وأربعين وثمانمائة (844هـ /1440م) وقد برع في العلوم، واتّسعت معارفه.»[57]

وعلى الرغم من هذا التفوق العلمي المشهود في تلمسان إلا أن أحد الباحثين يعلّق بأن هذا الأمر لا يعدو في كثير من العلوم سوى عمليات النقل، أو الشرح، التي استمرت بعد ذلك

55. القلصادي، الرحلة، 1978، 95، وراجع المواضع التي عدّد فيها أسماء بعض العلماء، ص96. 109.

56 . أبو الفضل المشدالي، بجائي المولد والمنشأ، تلمساني الدار، ولد سنة 821هـ، رحل إلى تلمسان في أول سنة 840هـ /1436م، وتتلمذ على كثير من علمائها، في مختلف العلوم العقلية والنقلية، منهم بن مرزوق الحفيد، وقاسم العقباني، وابن الإمام، درس بتلمسان الحديث والفقه والأصلين والنحو والمنطق والجدل والفرائض، وكان كثير الاتساع في الفقه والجدل والفرائض، بقي بها أربع سنين، أحدثت فيه نقلة علمية كبيرة، ثم رجع إلى بجاية، وسافر بعد ذلك إلى المشرق، فبهر العقول والألباب، من سعة الحفظ، وتوقد القريحة، واعتدال المزاج، وسداد الرأي، واستقامة النظر، وفور العقل، وطلاقة اللسان، وبلاغة القول، ورصانة الجواب، وحلاوة الشكل، وعذوبة المنطق، وشهد له الأئمة بدمشق ومصر وطرابلس، بأنه أوحد أهل الأرض، وأنه عديم النظير في جنس بني آدم، وبالجملة وصف بأنه كان غاية في جودة الذهن، وسرعة الإدراك، وقوة الحافظة، توفي سنة 865هـ للمزيد انظر، القلصادي، الرحلة، ص126 . 127. السخاوي، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، ط1، دار الجيل، بيروت، 1992، 180/9 . 188.التنبكتي، النيل، ص 541. مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 263. المقري، نفح الطيب، 223/5.

57. السخاوي، الضوء اللامع، 181/9. 182.

معطية مسحة ثقافية، ظاهرها علمي، وباطنها اجترار للعلوم السابقة وتقديس لها، ولم يكن الإنتاج الفكري في الجملة يتميز بأيّة صبغة جديدة.[58]

وهذا الواقع يؤكّده لنا الشيخ السنوسي[59] "ت895 هـ/1489م" منتقدا حال عصره «فكيف لو رأى هؤلاء الأئمة . يقصد أئمة السلف السابقين . رضي الله عنهم زماننا الذي أدركناه، والله المستعان وإليه المشتكى ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو آخر القرن التاسع الذي آن فيه خروج الدجال، وطلوع الشمس من مغربها ونحو ذلك من الأشراط الكبرى، فإن معاملتهم صادقين بحيث يجد المسكين الطالب للآخرة من يصح الإقتداء به في أقواله وأفعاله، ويجد من يعينه على عزمه والزيادة في أحواله، وأما زماننا هذا الصعب النّكد فلم يظهر فيه إلا قطاع طريق الله إن خالطهم أحد لأخذ علم أو دين ظل . إن لم يأخذ الله بيده . واتخذ إلهه هواه، وإن أمسك بدأ عن المخالطة ليسلم له دينه وعقله احتوشته حينئذ الشياطين، وأعانهم على ما قصدوا منه جهله فأنى له السلامة في كلتا الحالتين، وكيف لا يبكي الذي في زماننا، وغاية ما يتصف به أكابر العلماء الذين إليهم المرجع في أمر الدين وإنعامه . لو وفّق الله . وأشرف أحوالهم أن يصيروا من أكاب الظلمة على ظلمهم، والمشاركة لهم في ذلك قولا وفعلا، من غير مبالاة في ذلك، كأنّهم سلبوا حقيقة دينهم وعلمهم، وأما من يظهر من أولياء زماننا فأكملهم من له حسن نيّة، وقصد خبر للمسلمين، لكن تجد شياطين الجنّ والإنس تحتوشه حتى يفسدوا عليه ذلك، ويردوه . إن لم يعصمه الله . إلى أقبح حال، ويغرونه بإظهار القبيح في قالب الحسن حتى يشاركهم، فيما هم عليه من فاسد الخلال، وإنّا إليه راجعون. »[60]

هذا التراجع الفكري في تلمسان أعابه أيضا الفقيه المقري، فانتقد طريقة التعليم السائدة آنذاك، والقائمة على الاجترار للمسائل الفرعية في الفقه«فقد استباح الناس النقل من المختصرات الغريبة أربابها، ونسوا ظواهر ما فيها إلى أمهاتها، وانقطعت سلسلة الاتصال،

58 . قربان، السياسة التعليمية، ص253.

59 . الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، الإمام العالم، العلامة الصالح الفاضل المتكلم شيخ العلماء، الصالح الزاهد، الأستاذ المحقّق، الجامع بين العلم والعمل، أخذ عن والده وعن عبد الرحمن الثعالبي، وعن محمد بن صعد والشيخ زروق وغيرهما، وهو صاحب التآليف الشهيرة في العقائد، والحديث والتفسير، والمنطق والجبر، والإسطرلاب، والفرائض وغيرها، توفي سنة 895هـ/1490م، من مؤلفاته عمدة ذوي الألباب ونزهة الحلطاب في شرح بغية الطلاب في علم الاسطرلاب. للمزيد انظر، ابن مريم، البستان، ص237 . 248. التنبكتي، النيل، ص563 . 564. محمد بن أحمد الحضيكي، طبقات الحضيكي، تح أحمد بومزكو، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006، ص234 . 242. أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991، 2/ . خليفي الشيخ، الفكر الصوفي عند محمد بن يوسف السنوسي، دراسة في نظرية الجمع بين التوحيد والتصوف، رسالة دكتوراه بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2008 . 2009، ص ص44 . 59 . عبد القادر أحمد عبد القادر، السنوسي التلمساني الجامع بين علوم الباطن والظاهر، مصنّفاته المخطوطة وأماكن وجودها، مجلة آفاق التراث والثقافة، العدد 22.23، 1988، ص ص 137 . 154.

60 . السنوسي، مكمل إكمال المعلم على شرح صحيح مسلم، دط، مكتبة طبرية، الرياض، السعودية، دت، 1/288 . 289.

فصارت الفتوى تنقل من كتب من لا يدري ما زيد فيها ممّا نقص منها لعدم تصحيحها، وقلة الكشف عنها...وأفنوا أعمارهم في حلّ لغوزه، وفهم رموزه، ولم يصلوا إلى ردّ ما فيه إلى أصوله بالتصحيح فضلا عن معرفة الضّعيف من ذلك والصّحيح، بل هو حل مقفل، وفهم مجمل، ومطالعة تقييدات، زعموا أنّها تستنهض النفوس. »[61]

النقد ذاته نلحظه عند الشيخ السنوسي الذي يعيد ليؤكد في مواضع أخرى عن هذا التردي الفكري، منتقدا بشدة علماء عصره قائلا: «وتجد أذهان هذا الزمان جامدة صعبة الانقياد للفهم، مائلة أبدا إلى ما لا يعني، إن نُصحت لم تقبل، وإن عُلّمت لم تتعلّم، وإن فُهّمت لم تفهم، وإن فهمت تفلّت منها فهمها عن قرب، وإن بقي شيء منه بطرت وجعلته سلّما للدنيا، ولصحبة الظلمة والتقرب إليه، إلاّ من عصمة الله بفضله، وما أندر وجوده اليوم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.»[62]

أشهر العلماء بتلمسان في المائة التاسعة.

1. أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المغراوي الخزري التلمساني، الشهير بابن زاغو، هو الشيخ الفقيه الإمام المفتي، المصنّف، المدرّس، المؤلّف، أعلم الناس في وقته بالتفسير، وأفصحهم في التعبير، له قدم راسخة في التصوف مع الذوق السليم، والفهم المستقيم، وبه يضرب المثل في الزهد والعبادة.[63]

حلاّه الحفناوي بقوله: «وأفعاله مرضية، وسجاياه محمودة، لولا عجائب صنعه تعالى ما يثبت تلك الفضائل في لحم وعصب، لا أعلم عنه أنه كان يأمر بفعل ويخالفه».[64]

من مؤلفاته: الإحياء ومختصره، وتفسير الفاتحة، وشرح التلمسانية في الفرائض، وشرح التلخيص، ومختصر ابن الحاجب الفرعي، ومختصر الشيخ خليل، ومنتهى التوضيح.[65]

توفي سنة 845 هـ/1441م زمن الوباء، وصلى عليه بعد صلاة الجمعة بالجامع الأعظم، ودفن خارج المدينة بطريق العباد.[66]

2. الإمام أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن التلمساني، الشهير بابن الإمام، الفقيه الإمام الصدر الجامع بين المنقول والمعقول، رحل إلى المشرق وحجّ، ودخل تونس

---

61. ابن مريم، البستان، ص217.

62. السنوسي، عمدة أهل التوفيق والتسديد، تح عبد الفتاح بركة، ط1، دار القلم، الكويت، 1982، ص 43.

63. القلصادي، الرحلة، ص102. 103.

64. الحفناوي، 50/2.

65. ابن مريم، البستان، ص42. 43. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص118. 119.

66. القلصادي، الرحلة، ص105. وللمزيد راجع، ابن مريم، البستان، ص41. 43. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 118. 119. التنبكتي، كفاية المحتاج، 54/1 . القرافي، توشيح الديباج وحلية الإبتهاج، تحقيق علي عمر، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1425- 2004، ص41 . عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ط 2، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية، 1400- 1980، ص39.

والقاهرة، وزار بيت المقدس ودمشق، فتزاحم الناس على مجلسه هناك، توفي سنة 845 هـ/1441م.[67]

3. الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن النجار، الإمام الفقيه المشارك في العلوم النقلية والعقلية من أعيان المالكية بتلمسان، ولد ونشأ بها، عاش في عهد أبي تاشفين، فدخل في خدمة الدولة الزيانية، ولما استولى أبو الحسن على تلمسان، ألزمه مجلسه ورافقه إلى إفريقية[68]، تتلمذ على يد الآبلي الذي قال فيه: «ما قرأ أحد علي حتى قلت له لم أبق عندي ما أقول لك غير ابن النجار»، توفي بالطاعون سنة 846 هـ/1442. 1443م، صلي عليه ودفن بمقبرته من بستانه خارج باب الجياد.[69]

4. الإمام أبو عبد الله محمد الشريف التلمساني، الإمام الفقيه الصدر العالم الحسيب، إمام جامع الخرّاطين، توفي سنة 847 هـ/1443. 1444م، دفن بباب الجياد.[70]

5. أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد التجيبي العقباني التلمساني الفقيه الإمام الرحالة، العالم شيخ الإسلام ومفتي الأنام، قاضي الجماعة بتلمسان، نبغ في الفقه والفتوى والحساب والحديث والأصول والتفسير والبيان واللغة، وظهر ذلك عليه منذ صغره، وامتلاكه لأدوات العلم هذه مكنته من الوصول إلى رتبة الاجتهاد، وصفه تلميذه القلصادي بوصف مطول يبين حقيقة ما وصل إليه من العلم، فقال: «شيخنا وبركتنا الإمام الفقيه المعمر ملحق الأصاغر بالأكابر العديم النظراء والأقران المرتقي درجة الاجتهاد بالدليل والبرهان، سيدي أبو الفضل قاسم العقباني رضي الله عنه، ذو أبهة وبهاء وحبوة مملوءة من علم، خالية من إزدهاء، وخلقة سمت في مطالع الحسن إلى أنهى كمال وأكمل انتهاء، انفرد بفني المعقول والمنقول، واتّحد في علمي اللسان والبيان، وهو فيما عدا ذلك يفوق الصدور، ويقبض على مزاحمة البحور»،[71] ووصفه التنبكتي والحجوي بـ «شيخ الإسلام ومفتي الأنام الفرد العلامة الحافظ القدوة العارف المجتهد المعمر ملحق الأحفاد بالأجداد القدوة الرحلة الحاج».[72]

اشتغل بالتدريس وعكف على التعليم والتأليف والإفتاء، قال القلصادي: «ولي القضاء بتلمسان في صغره ورأى أمله في ذريته في كبره، وأحرز في العلوم قصب السبق وحازه وقطع فيه

---

67. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص521. 522. ابن مريم، البستان، ص220. 221. ابن القاضي أبو العبّاس المكناسي، درة الحجال في غرة أسماء الرجال، تح مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1423- 2002، 289/2. القلصادي، الرحلة، ص108.

68. صابرة خطبف، الفقهاء والسلطة، ص85

69. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 522. البستان، ص 221. 222. القلصادي، الرحلة، ص102. المقري، 237/5، وباب الجيّاد يقع في الجهة الجنوبية من مدينة تلمسان، فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العصر الزياني، 110/1.

70. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 526. ابن مريم، البستان، ص 201. القلصادي، الرحلة، ص99. 100.

71 - القلصادي، المصدر نفسه، ص 106.

72 – التنبكتي، نيل الابتهاج، ص365. محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي الحجوي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تح صالح شعبان، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1416- 1995، 305/4.

صدر العمر، وأمتع جهابذة النقاد وأسمع كل الأسماع ما اشتهى وأراد».[73]

وكان محمود السيرة في قضائه وتدريسه، وأخلاقه حسنة مرضية دمثة «قلّ أن يرى الراؤون مثلها»، واستمر حاله كذلك إلا أن وافته منيته سنة 854 هـ/1450 . 1451م من شهر ذي القعدة،[74] وعمره إذ ذاك 86 عاما وله في قضاء الجماعة نصف عمره أي 43 عاما، وأكثر منها في التدريس والفتوى، من مصنّفاته شرح الرسالة، وشرحان على المدونة، وأرجوزة في اجتماع الصوفية، وتعليق على فرعي ابن الحاجب.[71]

6. الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحي الحباك التلمساني، الإمام الفقيه العالم الفرضي الفلكي، قال عنه التنبكتي: «كان فقيها علامة صالحا عدديا فرضيا معدلا»[72]، له بغية الطلاب في علم الاسطرلاب[73]، وتحفة الحساب في عدد السنين والحساب، شرح تلخيص ابن البناء، ونظم رسالة الصفار في الاسطرلاب، وشرح على التلمسانية في الفرائض، ونيل المطلوب في العمل بربع الجيوب، توفي سنة 868 هـ.[74]

7. أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي التلمساني، الشهير بابن عباس: العالم العلامة الفقيه الإمام الصالح المحقق المتفنن المحصل القدوة المفتي النحوي، شيخ الجماعة بتلمسان، عدّه ابن مريم من أكابر علماء تلمسان، وأحد أوعية العلم بها[75]، قال فيه الحفيد ابن مرزوق «شيخنا ومفيدنا، العالم المطلق، الإمام الكبير الشهير».[76]

له تآليف في فنون شتى وعدة فتاوي في المعيار والدرر المكنونة، من مؤلفاته: شرح لامية الأفعال، وشرح جمل الخونجي، والعروة الوثقى في تنزيه الأنبياء عن فرية الإلقاء.[77]

---

73 - الرحلة، ص 107، ونقل عنه ذلك التنبكتي في نيل الابتهاج، ص365.

74 - القلصادي، نفسه، ص 107، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص365. الونشريسي، الوفيات، ص760.

71 . رفيق خليفي، البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط من نهاية القرن 3 هـ إلى نهاية القرن9 هـ، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة،2008، ص 218 . 219.وللمزيد حول شخصيته راجع، رحلة القلصادي، ص106 .107. السّخاوي، الضوء اللامع، 181/6 . التنبكتي، نيل الابتهاج، ص365 . 366. التنبكتي، كفاية المحتاج، 13/2 . توشيح الديباج، ص169 .170 . البستان، ص147 . 148 . محمد بن محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السّلفية، القاهرة، 1،1350/255.

72 . كفاية المحتاج، 184/2.

73 . وهو مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقمه 1458، وهو عبارة عن رجز به 170 بيتا، مطلعه:

بحمدك اللهم نظمي ابتدي مصليا على الرسول أحمد

وأرتجي أن تجزلن ثوابي على نظام بغية الطلاب

انظر، عبد الجليل قريان، السياسة التعليمية، هامش ص 176

74 . التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 543 . البستان، ص 219. 220. القلصادي، الرحلة، ص108 . نويهض، ص143 . وللمزيد حول مؤلفاته وأهميتها، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 115/1. 118.

75 . ابن مريم، البستان، 223.

76 . ابن مريم، البستان، 223 . التنبكتي، نيل الابتهاج، 547 . التنبكتي، كفاية المحتاج، 188/2.

77 . ابن مريم، المصدر السابق، ص223. التنبكتي، المصدر السابق، ص457 . التنبكتي، المصدر السابق، 188/2.

توفي بالطاعون آخر سنة 871 هـ/1466م، ودفن بالعباد.[78]

8. الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي التلمساني، الفقيه الحافظ، الشهير بالجلاّب، أحد فقهاء تلمسان الحافظين لمسائل الفقه، وقد نقل عنه المازوني والونشريسي في نوازلهما، توفي سنة 875 هـ/1470م.[79]

9. الإمام محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني، الفقيه الشيخ العالم العلامة البارع، العلامة، قاضي الجماعة بتلمسان، توفي سنة 871هـ/1466م.[80]

10. الإمام أبو سالم إبراهيم بن قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني، الشيخ العالم الفقيه العلامة، الحافظ مفتي الأمة، القاضي الفاضل، تتلمذ على يد والده قاسم العقباني، وأخذ عنه العلوم والمعارف خاصة الفقه، تصدى للتعليم والتدريس والإفتاء كغيره من علماء عصره، وولي قضاء الجماعة بتلمسان، درس على يديه الكثير من العلماء على رأسهم الونشريسي الذي نقل عنه بعض فتاويه في المعيار، ونقل عنه أيضا المازوني في نوازله، له تعليقة على ابن الحاجب، كانت وفاته بتلمسان سنة 880هـ/ 1475م، ودفن بها.[81]

11. الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي التلمساني، الفقيه الجليل، الحافظ الأديب، الإمام القدوة، علم الأعلام، الحافظ المحقّق، من أكابر العلماء بتلمسان، توفي سنة 899هـ/1494م، من مؤلفاته نظم الدر والعقيان في دولة آل زيان ومن ملك من أسلافهم من فيما مضى من الزمان، وروح الأرواح فيما قاله المولى أبو حمو من الشعر وقيل من الأمداح وما يوافق ذلك على حسب الاقتراح، وتعليق على مختصر ابن الحاجب، والطّراز في ضبط الخراز.[82]

12. أبو عبد الله محمد بن قاسم الأنصاري التلمساني، المعروف بالرصاع، الفقيه العالم العلامة الصالح المفتي، ولد بتلمسان ونشأ بها، ثم انتقل إلى تونس وولي قضائها، أخذ عن قاسم العقباني، والبرزلي، توفي سنة 894 هـ/1489م.[83]

---

78 . الونشريسي، الوفيات، ص148 . ابن مريم، المصدر نفسه، ص223. التنبكتي، المصدر نفسه، ص457 . التنبكتي، المصدر نفسه، 188/2.وللمزيد حول شخصيته راجع ترجمته في: رحلة القلصادي، ص109. الضوء اللامع،278/7 . التنبكتي، نيل الابتهاج، ص547 . التنبكتي، كفاية المحتاج، 188/2. البستان، ص223 .224. شجرة النور،255/1. 264 . نفح الطيب، 419/5 . 423.

79 . الونشريسي، الوفيات، ص149. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص552 . البستان، ص236 . شجرة النور،1/ 264.

80 . التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 547 .548 . البستان، ص 224 . الونشريسي، الوفيات، ص780.

81 . الونشريسي، الوفيات، ص772. ابن مريم، ص224 . التنبكتي، النيل، ص547 . 548)

82 . للتعريف به انظر، ابن مريم، البستان، ص 248 . 249. محمد بن أحمد الحضيكي، طبقات الحضيكي، تح أحمد بومزكو، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006، 242/1 . راضية بن عربية، الحافظ التنسي بين المجد والتاريخ، الملتقى الوطني الثاني أعلام حوض الشلف، كلية الآداب واللغات، جامعة الشلف، دت، ص242/1 . ص4. 9.

83 . البستان، ص283 . التنبكتي، النيل، 560 . 561. التنبكتي، كفاية المحتاج، 201/2 . 202. الكتاني، فهرس الفهارس، 322/1.

13. الإمام أبي العباس أحمد بن زكري المانوي التلمساني، الإمام الأصولي المفتي، المحدث الفقيه الأصولي المتكلم، الجامع بين الأصول والفروع، الناظم الناثر البارع، صاحب التآليف، مات والده وهو صغير السن فدفعت الحاجة بأمه إلى إرساله لتعلم الحياكة فأحكم الصنعة، وبقي يعمل عند نفس المعلم، وبمساعدة من أحد فقهاء تلمسان تمكن من الالتحاق بالتعليم، فبلغ شأنا عظيما، وانتهت إليه الرياسة في زمانه، برع وألّف كتابا في مسائل القضاء والفتيا، وشرح عقيدة ابن الحاجب سمّاه بغية الطالب، ومنظومته الكبرى في علم الكلام، وشرح الورقات لإمام الحرمين أبي المعالي في أصول الفقه، وله فتاوي منقولة في المعيار للونشريسي، توفي سنة 900هـ/1494م. [84]

14. أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن الخطيب محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي المعروف بالكفيف، الشيخ الإمام، علم الأعلام، سلالة الأولياء، وخلف الأتقياء، المسند الرواية المحدث، العلامة المتقن، القدوة الحافل الكامل، ابن شيخ الإسلام، خاتمة العلماء، أخذ عن أبيه والإمام قاسم العقباني، والإمام أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم المشذالي، وغيرهم كثير، توفي سنة 901هـ/1493م.[85]

15. الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، الإمام العالم العلامة الفهامة، خاتمة المحققين، القدوة الولي الصالح السني، أحد الأذكياء المتقدّمين في الفهم وقوة الإدراك، مع فرط المحبة للسنة والشريفة ونصرتها، وبغض أعدائها، وهو الذي اشتهر بمواجهته ليهود توات[86]، من

---

84 . الحضيكي، طبقات الحضيكي، 1/ 27 . 28 . ابن مريم، البستان، ص38 . 41. جيلالي صاري، أضواء على حياة وتراث أبي العباس أحمد بن محمد بن زكري، مجلة الثقافة، ع 90، 1985، ص ص 88 . 94. صابرة، ص273.

85 . الحضيكي، المصدر نفسه،1/ 243.

86 . نازلة يهود توات، نظرا لتزايد الحضور اليهودي في العديد من حواضر المغرب الإسلامي في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي واستحواذهم على منافذ التجارة وطرقها خاصة المؤذية إلى بلاد غرب إفريقيا، ألبّ هذا الوضع المتردي لبلاد المغرب عموما والمغرب الأوسط خصوصا حفيظة الكثير من الفقهاء منهم الشيخ محمد بن يوسف السنوسي، وأحمد بن محمد بن زكري، ومحمد بن عبد الجليل التنسي ومحمد بن عبد الكريم المغيلي، هذا الأخير انتقد وضع اليهود في تلمسان وتوات (واحات الصحراء الجزائرية بالجنوب الغربي) وتمنطيط التي قدمها واستقرّ بها، فصوّر لنا الوضع في أسوء صوره، إذ يقول في وصف حالهم:« فقد سألني بعض الأخيار عمّا يجب من الجزية والصغار، وعمّا عليه أكثر يهود هذا الزمان، من التعدي والطغيان والتمرد على الأحكام الشرعية بتولية أرباب الشوكة أو خدمة السلطان.»، وهذا ما جعل المغيلي يرفع صوته حازما لوضع حد لهذا التطاول، محملا إياهم عواقب التمرد على الأحكام الشرعية، وبما أنهم لم يرتدعوا عن تجاوزاتهم أصدر فتواه بتحليل دمائهم، ورفع وصف أهل الذمة عنهم قائلا: «لا شك أن اليهود المذكورين كيهود توات وتَجْرَارين وتافيلالت ودرعة وكثير من الأوطان بافريقية وتلمسان، قد حلّت دماؤهم وأموالهم ونساؤهم، ولا ذمة لهم.»، بل زاد على ذلك « فكل يهودي تعلق بخدمة سلطان أو وزير أو قاض كبير فقد انتقض عهده.». انظر، الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس المغرب، تحقيق محمد الحجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، 2/217 . 230 . 231 . 248 . وللمزيد حول دوافع المغيلي وتداعيات مواقفه انظر، بوغرارة نبيلة، محمد بن عبد الكريم المغيلي مساهمته في الثقافة الإسلامية في غرب إفريقيا (823. 909هـ/1417. 1503م)، ماجستير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2002 . 2003م، ص ص203 . 230 . عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العصر الزيّاني، 2/ 415 . 416.

مؤلفاته: البدر المنير في علم التفسير، تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين، وأسئلة أسكيا وأجوبة المغيلي، وأحكام أهل الذمة، ومصباح الأرواح في أصول الفلاح، وتأليف فيما يجب على المسلمين من اجتناب الكفّار، وشرح بيوع الأجل من كتاب ابن الحاجب، توفي سنة 909هـ/1505م.[87]

الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي العيش، الفقيه الأصولي، رحلت عائلته من الأندلس، واستوطنت تلمسان، وبها ولد وأخذ عن علمائها الأجلّة، له فتاوى نقل بعضها في المعيار، وتأليف كبير في الأسماء الحسنى في سفرين، توفي سنة 911هـ/1507م.[88]

المدرسة الفقهية المالكية وحضورها من خلال فقه النوازل:

كتب النوازل وأهم خصائصها:

عمد حكّام الزيانيين إلى دعم المذهب المالكي وتوطيده، وجعله المذهب الرسمي للدولة، ولم يجدوا صعوبة في ذلك لأن التلمسانيين كانوا قد اختاروا هذا المذهب منذ زمن بعيد قبل ظهور دولة المرابطين*، وإقامة دولتهم، فانسجموا مع مقتضياته، وتكيّفوا مع متطلّباته لأسباب اجتماعية وطبائع أهل المغرب في حبّ البساطة، وعدم التّعقيد من جهة، ولطبيعة المذهب من جهة ثانية، فأصبح مذهب الأغلبية بلا منازع.[89]

وعليه استطاع فقهاء المالكية في بلاد المغرب الأوسط فرض أنفسهم وسط مجتمعات بربرية ريفية، ولقد أضاف أحد الباحثين أسباب هذا الحضور المالكي القوي إلى توفيقهم بين مبادئ المذهب والعادة أو العرف، فقلّما يكون هناك اعتراض على التشريع العرفي، ممّا مكّن لتلك المجتمعات الريفية البربرية المحافظة على خصوصيتها، ومن أسباب نجاحهم أيضا الانتشار السريع نتيجة تدريس تآليفهم، ودعم الجهاز الحاكم لهذا المذهب.[90]

وعليه عرفت المدرسة الفقهية المالكية فضل السبق في مجال التأليف في فقه النوازل لمجاراتها التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو فقه معتمده الإجابة عما هو واقع

---

87. ابن مريم، البستان، ص253. 275. التنبكتي، النيل، ص578. التنبكتي، كفاية المحتاج، 220/2. الحضيكي، 244/1 .247. ابن مخلوف، شجرة النور الزكية، 274/1. عز الدين كشنيط، المدرسة المالكية في الجنوب الجزائري، ملتقى عين الدفلى، ص137. 139. زهير بن عبد الرحمن قزان، إسهامات علماء توات في مجال النوازل الفقهية، ملتقى عين الدفلى، ص179. 182. وللتوسع حول حياته وشيوخه ومؤلفاته انظر، بوغرارة نبيلة، محمد بن عبد الكريم المغيلي، ص 44 إلى نهاية الرسالة.

88. ابن مريم، ص252. 253. التنبكتي، النيل، ص279. 580. شجرة النور الزكية، 274/1.

89. فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العصر الزيّاني، 361/1. وحول معرفة أهل تلمسان بالمذهب المالكي، ذكر الجغرافي البكري (ت 487/1094م) أنّه «لم تزل تلمسان دارا للعلماء والمحدثين وحملة الرأي على مذهب مالك بن أنس رحمه الله.» أبي عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دت، ص77.

90. علاوة عمارة، انتشار المذهب المالكية ببلاد المغرب الأوسط، قراءة سوسيولوجية، مجلة آفاق التراث والثقافة، السنة 14، 2007، ص 30.

دون الخوض في افتراض المسائل التي لم تقع، وهذا جريا على عادة الإمام مالك رحمه الله من عدم جوابه عن الأسئلة الفقهية وغيرها إن لم تقع.

وتعدّ هذه المؤلفات النوازلية مصدرا مهما يرجع إليه في مجالات شتى، فيستفيد منها: الفقيه، والمفتي، والقاضي، والسياسي، والمؤرخ، والاقتصادي، وغيرهم.

وعليه نلحظ لعلماء تلمسان دور بارز في هذا المجال، وقد اشتهر من بينهم ابن مرزوق في نوازله، والمازوني بكتابه الدرر المكنونة في نوازل مازونة، كما اشتهر الونشريسي بكتابه المعيار المعرب.

أولا، ترجمة موجزة لأصحاب النوازل الثلاث:

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر العجيسي التلمساني، الشهير بابن مرزوق الحفيد، الإمام المشهور العلامة الحجة الثقة الثبت، المفسر المحدث الرواية الفهامة، الحافظ النظار المحقق الكبير، اتصف بالنزاهة والتواضع والعفة، له معرفة بالعربية والفنون، وحسن الخط، والخلق والوفاء والمعرفة والأدب التام[91]، شغل حياته بالقراءة والتدريس والعلم والفتيا والتصنيف، وصفة التنبكتي بـ«شيخ الشيوخ وخاتمة النظار، ذو التحقيقات البديعة والأبحاث الأنيقة الغريبة.»[92]

حلاّه تلميذه المازوني بقوله: «شيخنا الإمام الحافظ بقية النظار والمجتهدين، ذو التصانيف العجيبة، والفوائد الغريبة، مستوفي المطالب والحقوق».[93]

قال عنه القلصادي: «قطع الليالي ساهرا، وقطف من العلم ظاهرا، فأثمر وأورق، وشرّق وغرّب.»[94]

كانت الأسئلة تأتيه من علماء تونس والأندلس للإجابة عنها، بعد أن أصبح صيته ذائعا في ربوع البلاد الإسلامية، وقد صنّف بعض الكتب الخاصة للإجابة على أسئلة بعض العلماء من ذلك نص الفتوى التي أجاب بها عن طهارة الكاغد الرومي[95] الذي اكتسح عالم النسخ، ولأهمية

---

91 . ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق عبد الوارث محمد علي، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1417- 1997، 452/3.

92 . التبكتي، كفاية المحتاج، 137/2 . 138.

93 . المازوني، الدرر المكنونة، ورقة رقم 1. المازوني، الدر المكنونة في نوازل مازونة، دراسة وتحقيق بركات إسماعيل، من مسائل الطهارة إلى مسألة النزاع بين طلبة غرناطة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 . 2011م، ص 226.

94 . القلصادي، الرحلة، ص96. ابن مريم، البستان، ص220.

95 . الكاغد الرومي، نظرا لانتشار النسخ بشكل واسع، فإن الكاغد المحلي لم يعد يفي بالمطلوب الكمي والنوعي من عمليات النسخ، لذا بات الالتجاء إلى الكاغد الرومي أمرا ضروريا، حيث أصبح منتشرا من مدينة طرابلس إلى مدينة تلمسان، وكانت وفرته وانتشاره وضرورته، محل تساؤل وفتاوي طرحت على الفقهاء للنظر في طهارته. انظر، المازوني، الدرر، تح اسماعيل بركات، قسم التحقيق، ص ص307 . 345 . محمد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، ط1، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1999، ص 145 . 147.

الموضوع جاءت هذه الفتوى على شكل كتاب سمّاه«تقرير الدليل الواضح المعلوم، على جواز النسخ في كاغد الروم»[96]، وقد صدرت الفتوى في التاسع من ربيع الثاني عام 812 هـ/1409 م، كما ذكر ابن مريم أن لابن مرزوق الحفيد مؤلفين في الموضوع هما " الدليل المومي في طهارة الكاغد الرومي"، و" الدليل الواضح في طهارة كاغد الروم".[97]

كما صنّف بعض الكتب الخاصة للإجابة على أسئلة بعض العلماء منها "اغتنام الفرضة في محادثة عالم قفصة"، وهو أجوبة عن مسائل في فنون العلم وردت عليه من عالم قفصة العلامة أبي يحي ابن عقيبة.[98]

وكتاب " المعراج في استمطار فوائد الأستاذ ابن سراج"، أجاب فيه الإمام ابن السراج الغرناطي عن مسائل نحوية ومنطقية.[99]

من مؤلفاته الأخرى: اختصار الحاوي في الفتاوي لابن عبد النور، شرح البخاري، وشرح مختصر خليل وشرح مختصر ابن الحاجب الفرعي، والمسعى الرجيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح[100]، والذخائر القراطيسية في شرح الشقراطيسية، والروض البهيج في مسائل الخليج، ومنتهى الأمل في شرح الجمل، والنور البدري في التعريف بالمقري[101]، توفي سنة 842 هـ/1439 م، وصلى عليه بالجامع الأعظم، بعد صلاة الجمعة، ودفن بالروضة.[102]

مضامين نوازله:[103]

تعالج نوازل ابن مرزوق[104] وقائع اجتماعية وسياسية واقتصادية في الفترة الممتدة من القرن 8هـ/14م إلى غاية بداية القرن 9هـ، ونلحظ فيه محدوديّة النوازل التي أفتى فيها علماء المغرب الأوسط، ولعلّ من أهم المسائل التي عالجها مسألة "الروض البهيج في مسائل

96. الونشريسي، 1/ 75. 85.
97. ابن مريم، البستان، ص 211.
98. ابن مريم، البستان، ص 210.
99. نفسه، 211.
100. للمزيد حول مصنّفاته انظر، المازوني، الدرر، تح إسماعيل بركات، قسم الدراسة، ص ص 161. 166.
101 . وللمزيد حول حياته راجع، القلصادي، الرحلة، ص96 . 98 . ابن مريم، البستان، ص201. 211 . الضوء اللامع،7/50. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص499. 510. توشيح الديباج، ص171. 173. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2/160 . 161. البستان، ص201. 214 . القرافي، توشيح الديباج، 172. شجرة النور،1/255. 253 . تعريف الخلف، ص128 .140 . ابن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، (طبع باسم: رحلة ابن خلدون)، تحقيق محمد ابن تاويت الطنجي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425- 2004. ص50. 56. المقري، نفح الطيب، 5/425. 426.
102. القلصادي، الرحلة، ص97. 98.
103 . جاء مخطوط ابن مرزوق في شكل نوازل مخطوطة من 41 ورقة ذو خط رديء جدا وصعب للقراءة، لا يمكن أن ننتقي منه المادة العلمية إلا بالمقارنة مع مؤلفات أخرى مثل: نوازل مازونة والمعيار للونشريسي.
104. ابن مرزوق الحفيد، نوازل ابن مرزوق الحفيد، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 1342.

الخليج"[105]، وهو عبارة عن مؤلف كما ذكر ابن مريم، ذو أوراق قليلة [106]، تضمّن نازلة وقعت بتلمسان تتعلق بالضرر، ونوقشت بشكل موسع مع إثراء من طرف تلميذه أبو عبد الله بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي.[107]

استخدم فن المناظرات الفقهية في الإفتاء[108]، ففي نوازل المعاوضات والبيوع أورد مناظرة علمية في حلية البيع وصحته، جرت بين الإمام المشدالي البجائي والإمام التلمساني[109].

ومن المناظرات أيضا تلك التي جرت بين سعيد العقباني -وهو يومئذ قاضٍ بسلا- وأحمد بن قاسم مفتي فاس المعروف بالقباب (ت 778 هـ) حول ما يسمى مسألة "درهم الإعانة"، أي الضريبة التي طرحها تجّار البزّ (القماش)،[110] وقد جمع العقباني هذه المناظرات في كتاب سماه

---

105. ابن مرزوق، نفسه، ورقة 25. 27. المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق مختار حساني، منشورات مخبر المخطوطات- جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، 3، /12. 13. الونشريسي، المعيار، 5/ 334. 347.

106. ابن مريم، البستان، ص211.

107. هذه النازلة أوردها ابن مرزوق عالج من خلالها الضّرر الذي يلحقه ماء الخليج (والخليج، نهر يقتطع من النهر الأعظم إلى موضع ينتفع به) على الدور التي يمرّ عليها، لأنّ أغلب المجاري المائية في المغرب الأوسط خارجية وليست عبارة عن قنوات أرضية داخلية مشيّدة بأنابيب حافظة بجريان المياه، وقد وقع الخلاف بين الفقهاء في تحويل المجرى الذي أجراه الله سبحانه وتعالى، ودفع ضرره على أساس أنّه الأسبق في الوجود من الدور وغيرها، وعليه الإشكالية التي تطرح في مسألة الخليج هي: على من يكون إزالة الضّرر؟، وهل على المتضرّرين في حدّ ذاتهم، أم على كل من يمرّ عليهم الخليج؟، وقد ناقش تلميذ ابن مرزوق أبو عبد الله بن العباس العبادي المسألة محدّدا الحكم في نقطتين أساسيتين: 1. يتم إصلاح ما أفسده الخليج على المالكين الأساسيين للجدران والدور إذا كانت ذات ملكية خاصة، 2. أن يكون الإصلاح على كل من علا موضع الهدم أو الضّرر بصفة عامة، إذا كانت المناطق المتضرّرة ذات ملكية عامّة. انظر المعالجة في رسالة الباحثة سناء عطابي، الخطاب الفقهي والعمران في المغرب الأوسط، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2007. 2008، ص24 + ص 86. 88.

108. استخدمت المدرسة الفقهية التلمسانية أسلوب المناظرة الفقهية حقيقة وحكما، وذلك بأن جلبت الجدل الفقهي بين أربابه لتلتمس حكم المسائل وطرائق الاستدلال، والحكمة من هذا الفن هو: 1. إحكام البيان وإقامة الحجة، 2. الوقوف على الحق بعد معالجة المتعلقات والمآخذ، 3. ربط الطالب بالمسائل التي تعددت طرق نقلها، حيث يدفع إلى جلبها دون ملل، ويستمدّ هذا الفن حجيّته من القرآن الكريم والحديث، وأقوال الأئمة، والمدارس الكلامية، انظر، أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، مدرسة مازونة نموذجا للاتباع المحمود والاتباع المشروع، ملتقى الجلفة، ص73.

109. ابن مرزوق، نفسه، ورقة 23. 24. المازوني، الدرر المكنونة، مختار حساني، 2/653. 656. المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مسائل البيوع، تح زهرة شرفي، ماجستير في العلوم الإسلامية، الجزائر، 2004. 2005، ص 130. 133. الونشريسي، المعيار، 2/311.

110. درهم الإعانة، من القضايا التجارية والضريبية التي عرفتها مدينة سلا خلال العصر المريني، والمقصود بذلك الدرهم الذي اجتمع أمناء التجار والحاكة على أن يأخذوه من كل شِقّة تباع، فيحفظ لإعطائهم ما يجتمع منه في مظلمة تحدث أو وظيف من الجانب المخزني يوما مّا، لما فيه من الإرفاق والمياسرة عن أداء ذلك يوم طلبه من الناس دفعة واحدة، ولقد حصل خلاف حول ذلك الدرهم؛ هل هو مقتطع من مال البائع أو من مال المشتري، فوقعت مناظرة بين الفقيه أبي عثمان سعيد العقباني وأبي العباس أحمد القباب. انظر، المازوني، الدرر، تح مختار حساني، 2/662. 695. المازوني، الدرر، تح زهرة شرفي، ص 139. 206. الونشريسي، المعيار 5/297- 326، العقباني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، حققه ونشره علي الشنوفي في مجلة Bulletin d'études orientales، العدد 19 سنة 65-1966، ص96-97. رفيق خليفي، البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط من نهاية القرن 3 هـ إلى نهاية القرن 9 هـ، ص224. 225.

"لباب اللّباب في مناظرة القباب"،[111] وله مع القباب أيضا مناظرة أخرى حول مسألة في فقه الأحوال الشخصية تتعلق بالإيلاء.[112]

ثانيا: أبو زكريا يحي بن موسى المغيلي المازوني

التعريف به:

يحي بن أبي عمران موسى بن عيسى بن يحي المغيلي[113] المازوني[114]، الفقيه النوازلي، اتّصف بخلال حميدة كالتواضع، ونستشف ذلك في طريقة تأليفه، قوله: «ولم أتجاسر على تنفيذ حكم في قضية فيها احتمال وحدي، حتى أكون على بصيرة من ذلك، كي لا أهلك مع كل هالك.»[115]، وقوله في اختصار مقدمته: « وصنت جميع ذلك في كراريس عديدة، على غير ترتيب خوف الضياع.»[116]

قال فيه شيخه ابن مرزوق: «أيها البحر الزخّار، وبقية العلماء النظّار في تلكم الأصقاع والقفار، ولولا وجودكم مثلكم فيها لخلت تلك الديار، وصارت إلى ما صارت إليه جهاتها كالقفار»[117]، وقال فيه شيخه أبو الفضل محمد بن أحمد العقباني، في صدر جواب عن سؤال كاتبه به: «الحمد لله، أطال الله بقاءك يا نعم الفاضل المفيد، وأدام توفيقك للنظر الصالح السديد»[118].

---

111 - الونشريسي، المعيار، 588/6 + 10/ 439 . التنبكتي. النيل 102/1 . فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني 412/2.

112 - الونشريسي. المعيار 326/5- 331 .رفيق، البيوتات الأندلسية، ص225.

113 . قبيلة مغيلة، إحدى بطون قبيلة زناتة البترية، قبيلة السلطة الزيانية وعصبيتها، وهي تتكون من بطون عديدة أغلبها بالمغرب الأوسط حتى سمي باسمهم وطن زناتة، ومستقرها تحديدا من مصب نهر الشلف حتى ضواحي مازونة. انظر ابن خلدون، العبر، 203/6 .المازوني، الدرر المكنونة، تح إسماعيل بركات، قسم الدراسة، ص 132.

114 . مازونة، بلدة عتيقة أسست في قلب جبال الظهرة بين وادي الشلف والبحر المتوسط، كان اختطاطها سنة 565هـ/1170م بعمالة وهران، على يد منديل بن عبد الرحمن المغراوي، أشهر زعماء قبيلة مغراوة، التي هي من زناتة، وصفها الحسن الوزان أنها مدينة متحضرة جدا في القديم، وفيها جامع وبعض مساجد أخرى، مما مكنها أن تكون من أكبر المراكز الحضارية الزيانية، احتضنت هيئة علمية ذات مستوى عال، ومؤسسات علمية متنوعة، كالكتاتيب والمساجد والمدارس والزوايا، وتقع تحديدا إلى الغرب من مدينة الجزائر العاصمة، وتبعد عن مدينة الشلف إلى الغرب حوالي 60كلم. الحسن الوزان، وصف إفريقيا، 36/1. بوبة مجاني، المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاء وأهل الوثائق لأبي يحي موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 833هـ/1429 .1430م) مصدر جديد من مصادر التاريخ، مجلة حوليات المتحف الوطني للآثار، العدد 11، 2002م، ص 148. غرداوي نور الدين، جوانب من الحياة الاقتصادية والفكرية بالمغرب الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع الهجريين، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 .2006م، ص 78.

115 . المازوني، الدرر، تح إسماعيل بركات، قسم التحقيق، ص224.

116 . المازوني، الدرر، تح إسماعيل بركات، قسم التحقيق، ص226.

117 . المازوني، الدرر، 1، ورقة 405 . الدرر، تح إسماعيل بركات، قسم التحقيق، 138.

118 . المازوني، الدرر،2، ورقة رقم 128. المازوني، الدرر، تح إسماعيل بركات، ص138.

وقال فيه تلميذه الونشريسي: «القاضي، العالم، المجيد، المفيد، الجامع، الشامل، الحافل، الكامل، المشار إليه في سماء المعالي، بالأنام، الصدر الأوحد، العلامة النضار، ذو الخلال السنية، لمكاتبه الأكابر، وسني الخصال، شيخنا ومفيدنا وملاذنا وسيدنا ومولانا وبركة بلادنا أبو زكريا سيدي يحي ابن الشيخ الفقيه أبي عمران سيدي موسى.»[119]

اشتغل بالتعليم والإفتاء والتدريس والقضاء في كلا من تنس ومازونة .لسنوات لا يمكننا تحديدها .فعلا صيته فيها، بعدها توجه إلى تلمسان تحت طلب من السلطان الزياني محمد بن أبي ثابت، المتوكل على الله (873.866هـ /1461.1468م) بعد أن اشتدت الفوضى والاضطرابات داخل الإمارة الزيانية بين الرعية والحكام، وذلك من أجل النظر في حوائج الرعية وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإصلاح ذات البين، فلقي التحية والتقدير في تلمسان في آخر أيامه، وانصب فيها للتدريس والقضاء والاستشارة بالبلاط، فالتف حوله الطلاب والأنظار من جميع الشرائح، وأفاد واستفاد.[120]

توفي سنة 883هـ/1478م،[121]وقبره مشهور بحارة الرحيبة قرب باب الجياد الحالي بمدينة تلمسان.[122]

الدرر المكنونة ومضامينه:

يعتبر المازوني من المرجعيات الفقهية المتأخرة في المغرب الأوسط، ويمثل اهتمامه بالجمع الموسوعي للفتاوي الفقهية نضجا فكريا في مجال الكتابة الفقهية، صرّح الشيخ أبو زكريا يحي المازوني سبب تأليفه لكتاب " الدرر المكنونة في نوازل مازونة" بقوله:« ..فإنّي لما امتحنت بخطّة الفصل في عنفوان الشباب، وقادني إليها ما يعلمه الله من الأمور الصعاب، وكثرت عليّ نوازل الخصوم، وتوالت لديّ شكليات المعلوم، وقصر الباع عن إدراك مالا يتطرق إليه التباس، من نص جليّ واضح قياس، لجأت إلى كتب فيما يشكل من نوازل الأحكام...فضمّنت ما كنت جمعت وما جمع مولاي الوالد رحمه الله، وما وجدته بيد بعض الخصوم، وبيد بعض قضاة وطننا من أجوبة المتأخرين المتضّمنة مسائل العبادات، ومسائل العادات، مع ما كنت أسأل عنه أو سأله غيري مما يقع لي مع الأصحاب في المذاكرات أو في مجلس الإقراء من إشكال في كلام ابن الحاجب، أو شرّاحه...»، وقوله: « مع ما كنت أسأل عنه أو سأله غيري، ممّا يقع لي مع الأصحاب في المذكرات، أو في مجلس الإقراء من إشكال في كلام ابن الحاجب أو شرّاحه، وفيما

119 .المازوني، الدرر، 1، ورقة 405و .المازوني، الدرر، تح إسماعيل بركات، قسم الدراسة، ص139.

120 .المازوني، الدرر، تح اسماعيل بركات، قسم الدراسة، ص138.غرداوي، المرجع السابق، ص 84 .85.

121 . ابن مريم، البستان، ص42. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص637 . التنبكتي، كفاية المحتاج، 281/2 . مخلوف، شجرة النور الزكية، ص265. بينما هناك من يذكر أنّ وفاته كانت سنة 803هـ/1400م بتلمسان. انظر، الحضيكي، طبقات الحضيكي، 2/ 612 .الونشريسي، وفيات الونشريسي، ص150.

122 .المازوني، الدرر، تح إسماعيل بركات، قسم الدراسة، ص139.رمضان شاوش، باقة السوسان، ص437.

اعترض بعضهم على بعض ليقع لي التحقيق في المسألة.» [123]

أثبت المازوني في مصنّفه سعة اطلاعه على كتب العلماء، وخاصة المالكية من متقدّمهم ومتأخّرهم، فكانت مادة خصبة لنوازله وأحكامه، وعلى رأسها مهذّب والده[124] موسى بن عيسى المغيلي المازوني[125]، فهو الأصل الذي اعتمد عليه أصحاب الأحكام والنوازل وممّن جاء بعده في كتابة تصانيفهم.[126]

كما يظهر لنا جمعه الواسع لأقوال العلماء في المسائل التي يوردها، وموازنته بينها، واختيار الراجح منها.[126]

اشتمل الجزء الأول من كتاب الدرر على مقدمة وتسع عشر فصل على شكل مسائل[127]، أمّا المقدمة فقد بدأ فيها بذكر الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم

123. الدرر، تح مختار حساني، 224/1. 226. المازوني، الدرر، تح إسماعيل بركات، ص188.

124. عنوان مؤلّفه: المهذّب الرّائق في تدريب النّاشئ من القضاة وأهل الوثائق، وهو مخطوط في 234 ورقة من الحجم العادي، عدد فصوله 233 فصلا، توجد نسخة منه في متحف سيرتا بقسنطينة، تحت رقم 14.

125. موسى بن عيسى المغيلي المازوني، كنيته أبو عمران، عرف بالفقيه الأجّل، المدرّس، المحقّق، القاضي الأكمل، تمكّن من السنّة حتى لم يدع للبدعة مدخلا إلا صدّه، ولا لأهلها مقتلا إلا قدّه، فهو في الدّين طود شامخ، ذو مجد باذخ، على أولياء الله فاضل، وفي سبيل الذّب عن حماهم مقاتل، كانت وفاته سنة 833هـ/1429م، من مؤلّفاته: حلية المسافر وآدابه وشروط المسافر في ذهابه وإيّابه، وديباجة الافتخار في مناقب أولياء الله الأخيار. انظر، المازوني، الدرر، تح إسماعيل بركات، قسم التحقيق، ص ص146. 148. الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، تح محمد أبو الأجفان، عثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة-المكتبة العتيقة، بيروت-تونس، 1402هـ/1982م، 2 /583. التنبكتي، كفاية المحتاج، ص482. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص605. 606. بوبة مجاني، المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاء وأهل الوثائق لأبي يحي موسى بن عيسى المغيلي المازوني(ت 833هـ/1429. 1430م)، ص 109. 113.

126. قدّم موسى بن عيسى المغيلي في مهذبّه نصوصا هامة وأصيلة حول الجهاز القضائي خلال العهد الزياني متعلقة بالقضاة والشهود والأعوان والفقهاء، يهدف من وراء تأليفه تدريب الناشئة من القضاة وكتاب الوثائق يرجعون إليه في أحكامهم، ودافعه في ذلك أنّ خطّة القضاء والوثائق في عصره تسلط عليها أصحاب البوادي الجاهلين بالأحكام فسامها كل مفلس وتسلطوا بذوي المناصب السلطانية لغلبة الفساد لضعف السلطنة الزيانية وانحصار سلطتها على البوادي والأرياف التابعة لها مما جعل القضاة عاجزين بدورهم على اختيار من يستحق خطّة الوثائق والقضاء، فقد عرف عصر المؤلف جهل القضاة وعدم نصرة السلاطين لقضاتهم وغضّهم الطرف عما يصدر من عمالهم بانتهاكها حرمة القضاة، بينما الفقهاء لم يناصروا بعضهم بعضا، لذلك فهذا المخطوط أساسي لدراسة الخطط والوظائف الدينية خصوصا في فترة ضعف السلطنة الزيانية وتدهور أحوالها. انظر، المازوني، المهذب الرائق، و2+ و99. بوبة مجاني، المرجع نفسه، ص 109. 113 صابرة خطيف، الفقهاء والسلطة، ص33.

126. المازوني، الدرر، تح اسماعيل بركات، قسم الدراسة، ص 137، اعتمد المازوني على أمهات المصادر والدواوين في الفقه المالكي وغيره، منها المختصرات والشروح، وكتب القضاء والوثائق، وكتب الفتاوي والنوازل، وكتب التفسير والأحاديث، وكتب القواعد والأصول، وكتب السير والتراجم، للمزيد راجع، المازوني، الدرر المكنونة، قسم الدراسة، ص190. 197.

127. هذه المسائل هي: من مسائل الطهارة . من مسائل الصلاة . من مسائل الزكاة . من مسائل الصيام . من مسائل الإعتكاف . من مسائل الحج . من مسائل الصيد . من مسائل الذبائح . من مسائل الضحايا والعقيقة . من مسائل الجهاد . مسائل الأيمان والنذور . مسائل الأنكحة . مسائل من الطلاق . مسائل من الإيلاء واللعان والظهار . مسائل من العدد . مسائل من الرضاع . مسائل من النفقات . مسائل من البيوع.

بين مكانة العلماء وأهمية تآليفهم، ليصل إلى التعريف بكتابه مبينا أسباب تأليفه، ومجمل محتوياته، وطريقته في الصياغة، وعنوان الكتاب، وختم المقدمة بالدعاء والاعتذار.[128]

ثالثا: الإمام أبو العباس أحمد بن يحي بن عبد الواحد بن علي الونشريسي

الترجمة له: الإمام الكبير، المحصل، الأصولي النوازلي، العلامة، العمدة المحقق، المصنف الأبرع، الفقيه الأكمل الأرفع، البحر الزاخر، الكوكب الباهر، حجّة المغاربة على أهل الأقاليم، وفخرهم الذي لا يجحده جاهل ولا عالم، حامل لواء المذهب المالكي على رأس المائة التاسعة بالديار الإفريقية في وقته.[129]

ولد بجبال وانشريس[130]سنة 834هـ/1430م[131]، وانتقل إلى تلمسان وهو لم يتجاوز الخامسة أو السادسة من عمره، وبها نشأ وتعلم، واكتملت ثقافته ونضج فكره، ولما بلغ أشده، وبلغ أربعين سنة غادرها إلى فاس سنة 874هـ حيث كانت مستقره[132] إلى أن وافته المنية بها سنة 914هـ/1508م.[133]

أجمع من ترجم له على أنه من حفّاظ المذهب، ويكفي أن نذكر هنا ما نقله الكتاني في سلوة الأنفاس عن ابن عسكر صاحب الدوحة أن الإمام ابن غازي صاحب الكليات الفقهية (ت 919هـ)، وهو من كبار العلماء المعاصرين للإمام الونشريسي، قال لتلاميذه وقد مرّ به الشيخ أبو العباس وهو في حلقة دراسية بجامع القرويين: «لو أنّ رجلا حلف بطلاق زوجته أنّ أبا العباس الونشريسي أحاط بمذهب مالك أصوله وفروعه، كان بارا في يمينه، ولا تطلق عليه

128. المازوني، الدرر المكنونة، تح اسماعيل، قسم التحقيق، ص188. 189.

129. حول ترجمته انظر، الونشريسي، المعيار، 9/1. الونشريسي، المنهج الفائق، 59/1. 64. ابن مريم، البستان، ص52. 53. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 135. 136. التنبكتي، كفاية المحتاج، 70/1. الحجوي، 256/2. 257. ابن عسكر محمد الحسني الشفشاوي، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، المملكة المغربية، دت، ص 47. 48. مخلوف، شجرة النور، 269/1. 270. المقري، نفح الطيب،340/5 +278/6.أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ط1، دار الغرب لإسلامي، بيروت، 1998، ص123. 132.عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص49.

130. جبال وانشريس، جبل بين مليانة وتلمسان. ياقوت الحموي، معجم البلدان، 355/5.

131. المقري، أزهار الرياض أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تح مصفى السقا وآخرين، للجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المغرب- الإمارات العربية، 1978، 65/3. الكتاني، سلوة الأنفاس، 153/2.

132. اختلفت أراء المؤرخين حول أسباب هجرة الونشريسي إلى فاس فمنهم من يجعلها بسبب شدة مواقفه مع السلطان أبو ثابت الزياني(866. 888هـ/1461. 1483م)، فقد كان صارما في الحق لا تأخذه في الله لومة لائم، ولذلك لم يكن له مع أمراء وقته كبير اتصال، وهناك من يرجع أسباب هذه الكائنة إلى ثورة الونشريسي، واستنكاره على السلطان، بسبب استسلامه، ومواقفه المزرية تجاه العدو الصليبي وعدم نصرته أهالي الأندلس، وقيل أن السلطان الزياني أبا عبد الله محمد أبي ثابت اشتهر بتشجيعه للعلماء ورعايتهم، إلا أنه حاول إخضاع الونشريسي، فصادر أمواله، واقتحم داره فهدّمها، ففرّ هاربا إلى فاس. للمزيد راجع، سعاد رباح، منهج الإمام المقري في الفتوى من خلال كتاب المعيار المعرب للونشريسي، ماجستير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة 2006. 2007م ص120. 122.

133. سلوة الأنفاس، 271/3. 272 + 145/2. ابن مريم، البستان، ص54. التنبكتي، نيل، ص88.

زوجته، لتبحّر أبي العباس وكثرة اطّلاعه، وحفظه وإتقانه.» [134]

لقد اتّفق جميعهم على كونه حجة المغاربة ورافع لواء العلم عموما، والفقه خصوصا في القرن التاسع الهجري، حيث كان يحقّق في دقيقات المسائل الفقهية بلسان عربي فصيح حتى قال من كانوا يحضرون درسه: «لو حضر سيبويه لأخذ النحو من فيه.»[135]

أخذ عن جلّ شيوخ تلمسان، وأغلبهم من القضاة العدول والعلماء الفحول، الذين تربعوا على كرسي الفتوى ببلدهم، بل كانوا فقهاء نوازل على وجه الخصوص، ممّا أثّر إيجابيا في ثقافة الونشريسي النوازلية، فكانوا خير المكوّنين له، وكان خير ناقل لفتاويهم في موسوعته المعيار المعرب، تكلّم عن طائفة منهم في كتابه الوفيات، منهم أبي الفضل قاسم بن سعيد العقباني، وأبي عبد الله محمد ابن عيسى العقيلي الجلاّب، وأبي سالم إبراهيم بن الشيخ الإمام قاسم بن سعيد العقباني، وابن مرزوق الكفيف وابن زكري التلمساني، وغيرهم كثير.[136]

ترك الونشريسي عددا من التآليف من أهمها موسوعته الشهيرة المعيار المعرب[137].

. في القواعد الفقهية، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، وعدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق.

. في الشروط والوثائق، المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق، وغنية المعاصر والتالي في شرح وثائق أبي عبد الله الفشتالي.

. في الفروق الفقهية، تعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي في ثلاثة أجزاء.

. أجوبة فقهية أو فتاوى الونشريسي.

. وفهرسة بشيوخه.

. والوفيات.

. في السياسة الشرعية، الولايات في بيان الولايات الشرعية وخططها.[138]

أهمية كتاب المعيار ومضامينه:

جاء كتاب المعيار كموسوعة لكل مواضيع الفقه[139]، جمع فيه ما تناثر عند غيره، ورتّبه

---

134 . الكتّاني، فهرس الفهارس، 438/2 . ابن عسكر محمد الحسني الشفشاوي، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، بيروت، 1993، ص47.

135 . ابن مريم، البستان، ص53 . التنبكتي، النيل، ص135.

136 . الونشريسي، الوفيات، ص 148 . 149. الحضيكي، طبقات، 23/1 . عفيفة خروبي، الأصول التي استند إليها أبو العباس الونشريسي في فتاوي المعيار المعرب، ملتقى عين الدفلى، ص 470 . 471.

137 . للمزيد انظر، سعاد رباح، المرجع السابق، ص 124 . 125.

138 . الحضيكي، طبقات، 24/1 . أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 125/1. وللمزيد راجع، المازوني، الدرر، تح اسماعيل بركات، قسم الدراسة، ص ص182. 185.

139 . يشمل كتاب المعيار المسائل التالية: الأول: في نوازل الطهارة والصلاة والجنائز والزكاة والصيام والاعتكاف، والثاني: في نوازل الصيد والذبائح والأشربة والأضحية، ونوازل النذور والإيمان، ونوازل الجهاد والدماء والحدود والتعزيرات،=

وضمّ إليه مستجدات النوازل والفتاوي وإجابات عنها وفق ما يراه مشروعا، ومناسبا لزمان النازلة ومكانها، وعرف الناس في بلدانهم، بناء على قاعدة: «لا ينكر تغير الأحكام الاجتهادية بتغير الأزمان» لأن الأحكام الاجتهادية المبنية على العادة والعرف يجب أن تتغير عند تغيّرهما، وهذا إجماع لا ينازع فيه أحد.[140]

يذكر الونشريسي سبب تأليفه لكتاب المعيار «وبعد، فهذا كتب سميته بالمعيار المعرب، والجامع المغرب، عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب، جمعت فيه من أجوبة متأخّريهم العصريين، ومتقدّميهم، ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكانه، لتبدده وتفريقه، وانبهام محلّه، وطريقه، رغبة في عموم النفع به.»[141]

تتجلى أهمية المعيار على لسان الذين حلّوا الكتاب ممن ترجم لأبي العباس الونشريسي، فهذا التنبكتي في نيل الابتهاج يقول عنه: «جمع فأوعى»[142]، فقد كان مستوعبا لأكبر قدر ممكن من فتاوي علماء المالكية في الأندلس والمغرب وإفريقية، وحذا حذوه ابن القاضي واصفا إياه بأنه: «تأليف عظيم القدر في الفتوى»[143]، وتبعهما في ذلك الكتاني قائلا: «فاق به الأوائل والأواخر»[144]، ليزيد عنه صاحب فهرس الفهارس قائلا: «وهو من أعظم الكتب التي كادت تحيط بمذهب مالك».[145]

= والثالث: نوازل النكاح، والرابع: في نوازل الخلع والنفقات والحضانة والرجعة ونوازل التمليك والطلاق والعدّة والاستبراء ونوازل الرّضاع، والخامس: البيوع والمعارضات والمناظرات التي وقعت بين علماء عصره حول هذه القضايا، والسادس: في مسألة بيوع وقعت في بجاية بين عالمها المشدالي وابن الشاط، ومعها نوازل الرهن والصلح والحوالة والمديان والتفليس وغيرها، وقد أورد في الجزء السابع بابا خاصا بنوازل الأحباس، والتعليم وعادات أهل الأندلس والمغرب في ذلك، وكذلك مؤسسات التعليم كالمساجد، والثامن: مسائل من الميّاه والمرافق ونوازل الشّفعة والقسمة والمزارعة والمغارسة والمسّاقاة والشّركة والقراض، ونوازل الإجارات والأكرية والصّنائع ونوازل الضرر والبنيان، والتاسع: أكمل بقيّة نوازل الضرر والبنيان، ونوازل الوديعة والعارية ونوازل الهّبات والصّدقات والعتق ونوازل الوّصايا وأحكام المّحاجير، والعاشر: نوازل الأقضية والشهادات والدّعاوي والإيمان والوكالات والإقرارات والمديان، والحادي عشر: في مواضيع متفرقة تخص الجامع وأحكاما عامّة في التعليم والفتيا وحكم سماع الموسيقى وحضور اللّهو وحكم حلقات الذكر وحكم الروايتين إذا نقلت من مجتهد واحد، والثاني عشر: في مسائل متفرقة مع بيان تواتر القرآن، والفرق بين القرآن والتفسير وحكم القياس والتّصوف والنّسب ومسائل أخرى. انظر، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر، 1/126. 128.

140 . زكرياء المرابط، الإمام أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي وإسهامه في ضبط المسألة البنيانية وترشيدها من خلال مؤلفه المعيار المعرب والجامع المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ملتقى الجلفة، ص502.

141 . الونشريسي، المعيار، 1/1.

142 . التنبكتي، نيل الابتهاج، ص135.

143 . ابن القاضي، درة الحجال في أسماء الرجال ذيل وفيات الأعيان، تح محمد الأحمدي عبد النور، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة، 1981، ص43.

144 . الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، 154/2.

145 . فهرس الفهارس، 439/2.

عكس لنا المعيار من خلال أسئلة وأجوبة الفقهاء، جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية في الأندلس والمغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري، بكل ما شملته من أحداث وتغيّرات، حتى سقوط الأندلس، ووقوع الساحل الغربي في يد الاحتلال الاسباني، وسقوط مدينة وهران في أيدي النصارى وذلك في سنة 914هـ، وهي السنة التي توفي فيها الونشريسي، كما أشار إلى بعض العادات، وطريقة العمران في تلك المناطق، وأظهر لنا من خلال الفتاوي والأسئلة بعض حالات السلم والحرب فيها، ولهذا فبالإضافة إلى كون المعيار موسوعة فقهية كبيرة، فقد عدّ مصدرا أساسيا وثيقا للمؤرخ وعالم الاجتماع والفقيه على حدّ سواء، ونظرا لأهميته وقيمته العلمية والفقهية فقد اهتم به الفقهاء، فلا تكاد تجد كتابا فقهيا ألفّ بعده إلاّ وفيه نقول منه أو إحالات عليه.[146]

وهو كما يلاحظ عمل تجميعي لنصوص الفتاوي، ولا محل للاجتهاد فيه، وقد أكّد الونشريسي نظرته للاجتهاد وفق روح عصره قائلا:« وقد حكى الناس أنه لم يبلغ في هذه الملة أحد بعد الأئمة الأربعة رتبة الاجتهاد، غير اسماعيل القاضي، ولكنه لم يتميز بمذهب خارج عن مذهب مالك، ولا أقدم على استنباط حكم يخالف أحكامه، وكل ما ظهر له مما شذ فيه عن مذهب مالك، تناوله بالإنكار أنظار العلماء، وكرت عليه بالتوهين والتضعيف، حتى أتلفت وأذهبت أثره، فلم يبق له رسم، فكيف تطمح نفس عاقل إلى تعاطي رتبة الاجتهاد، والنظر في قول مالك والشافعي وأبي حنيفة، وترجيح بعضها على بعض بهذه البلاد، وفي هذا الزمان الذي غاية المفتي به، العارف الدين الفاضل، أن يكون قد مارس اصطلاح الفقهاء بعض الممارسة، ويكون عنده بعض دفاتر الفقه مقتناة في خزانته، فإذا وردت النازلة عليه، نظر في تلك الدفاتر، فإن وجد فيها نصا في النازلة المذكورة أفتى به، وإن لم يجد بقي لا يجد جوابا.»[147]

وهذا النص يعكس صورة واضحة عن الهيام العجيب بأقوال العلماء القدامى، والولوع بالبحث عما قالوه، وتجذّر روح الاستسلام للماضي، وتوهين روح البحث، والاجتهاد، والنقد، ويبرز بوضوح تام ذلك التصور الشائك الذي ضرب حول الاجتهاد، فلا يكاد يفكر في المرور إليه عالم أو عاقل.[148]

146. سعاد رباح، منهج الإمام المقري في الفتوى من خلال كتاب المعيار المعرب للونشريسي، ص135.
147. الونشريسي، المعيار المعرب، 170/2.
148. عبد الجليل قربان، السياسة التعليمية، ص211.

خاتمة

نخلص من خلال هذا العرض إلى مجموعة من النقاط نجملها فيما يلي:

. كانت المدرسة الفقهية المالكية بتلمسان رائدة في ابتكار فقه النوازل خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، إذ استطاعت أن تبرهن على تميّزها بفضل علمائها الأجلاّء، الذين خرّجوا علماء فطاحل خدموا الفقه المالكي، وطوّروا منهجه، فقد كانوا من العلماء المحققّين، الأوفياء لدينهم، المخلصين في أفعالهم وأقوالهم، أبدعوا مصنّفات لازالت تشهد على حذقهم وتميّزهم.

. يتحرك فقه النوازل ويسكن بحسب حركة المجتمع وتطوره، وتخلفه، فكلما تغيرت الأحوال الاجتماعية والسياسية طرأ على المجتمع تحولات على كل المستويات ومسائل هم بحاجة لمعرفة حكم الشرع فيها، فيتوجهون إلى الفقيه النوازلي لينظر فيها، وينزل حكم الشرع فيها من القرآن والسنة أو من خلال النظر الاجتهادي.

. عبّرت المؤلفات النوازلية عن مدى تمكن الملكة الفقهية في نفس الفقيه، وقدرته على استنباط الأحكام من خلال الأصول، وتعكس عن مدى اقتداره في التعامل مع المستجدات، وإسهامه في إثراء الجانب التطبيقي في التعامل مع جديد واقعه الاجتماعي.

جهود فقهاء المغرب الأوسط (الجزائر) في خدمة المذهب المالكي خلال القرنين 07 ـ 08 هـ/ 13 ـ 14م.

بقلم

أ/ السعيد عقبة

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

تميزت بلاد المغرب الأوسط (الجزائر) منذ القرون الأولى لدخول الإسلام بتأثير الدين، أو الدراسات الشرعية على المظهر العام، ولهذا الغرض سخر علماء و فقهاء المغرب الأوسط كامل طاقاتهم واهتماماتهم لهذه العلوم التي تطورت وازدهرت، خاصة إذا علمنا أن أغلب هؤلاء العلماء أخذوا على عاتقهم مهمة التدريس وإرشاد الناس، وكان العامة من أهل المغرب الأوسط يدركون أن طلب العلم فرض عين على كل مسلم ومسلمة، وواجب على كل فرد أن يلم على الأقل بالحد الأدنى من العلوم الدينية التي تضمن له أداء الفرائض على أكمل وجه، فسارع الناس إلى حلقات العلم و إلى دروس الفقهاء للاستفادة من علومهم.

وشكل المذهب المالكي اهتماما بالغاً لعلماء المغرب الأوسط، تدريساً وتأليفاً، فكانوا يُدرّسُونه في مختلف المؤسسات التعليمية كالمدارس والمساجد والزوايا، ولم يقتصر اهتمام علماء المغرب الأوسط بالمذهب المالكي على إلقاء الدروس الفقهية بل تعدى ذالك إلى التأليف، حيث ساهموا في إثراء المكتبة الإسلامية بالكثير من المصنفات والشروحات الفقهية.

وتعالج هذه المداخلة جهود فقهاء المغرب الأوسط في خدمة المذهب المالكي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين/13و14م، ودورهم في نشر وتدريس مذهب الإمام مالك بن أنس في حواضر المغرب الأوسط كبجاية والقلعة الحمادية وتلمسان، وإسهامات هؤلاء العلماء في الإنتاج الفقهي.

أولا: دخول المذهب المالكي إلى بلاد المغرب الأوسط، الأسباب والعوامل:

تشير أغلب المصادر التاريخية التي اهتمت وأرخت للمذهب المالكي[1] أن دخول هذا الأخير إلى بلاد المغرب الإسلامي، وبالضبط إلى إفريقية كان على يد علي بن زياد التونسي العبسي

المتوفى سنة 183هـ/799م، حيث أدخل موطأ الإمام مالك وقام بتدريس وتعليم الناس المذهب المالكي [2].

وزاد من انتشار المذهب المالكي اتصال الكثير من علماء المغرب الإسلامي والأندلس بالمدينة المنورة، حيث ارتحل الكثير منهم إلى الإمام مالك بن أنس فسمعوا منه، وأخذوا عنه مباشرة أو من بعض تلاميذه، ورووا عنه كتاب «الموطأ» وكان من أشهر هؤلاء على الإطلاق يحي بن يحي الليثي (ت 233 هـ/847 م)[3] وعبد المالك بن حبيب الأندلسي(ت 238 هـ/852 م)، حيث صنف العديد من المؤلفات الفقهية أهمها «الواضحة» ثم قام تلميذه العتبي بن بشير بن عبد الرحمن بتصنيف كتاب «العتبية»[4].

أما أسد بن الفرات (ت213 هـ/828م) فقد انتقل إلى المدينة المنورة للأخذ عن تلاميذ الإمام مالك، فكتب على ابن القاسم في سائر أبواب الفقه، وعاد إلى إفريقية بكتابه «الأسدية»[5]، وقام بعد ذلك الإمام سحنون (ت 240 هـ/854م) بتأليف كتاب «المدونة» التي لقيت إقبالا كبيرا، خاصة بعدما اختصرها عبد الله بن أبي زيد القيرواني(ت386 هـ/996م)[6].

وقد ساهمت العديد من العوامل والأسباب في انتشار المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي نذكر من أهمها:

1- تأثر المغاربة بالإمام مالك بن أنس: حيث كان لشخصية الإمام مالك الأثر البالغ في اختيار المغاربة لمذهبه، وذلك من خلال أخلاقه العالية واهتمامه بالطلبة المغاربة، وزهده فيما في أيدي الناس، بالإضافة إلى توقيره الشديد لحديث رسول الله ﷺ، فكل هذه الصفات ساهمت في توطيد محبة الإمام مالك في قلوب المغاربة [7].

2-الرحلة إلى الحج ودورها في ترسيخ المذهب المالكي: ساهمت رحلة الحج من المغرب الإسلامي إلى البقاع المقدسة في نشر المذهب المالكي فالحج بالإضافة إلى كونه ركنا من أركان الدين، كان موسما لطلب العلم وملاقاة كبار الفقهاء والعلماء والأخذ عنهم، وكان المغاربة عندما يُتمّون مناسك الحج والعمرة، يعرجون على المدينة المنورة لزيارة قبر النبي ﷺ، فيقيمون بها أياما، ولما كانت شهرة الإمام مالك قد ملأت الآفاق، فقد توجه هؤلاء الحجاج إلى حلقات علمه، وقصدوا مجالسه لطلب الفتوى وللتعلم [8].

3- عناية حكام المغرب الإسلامي بالمذهب المالكي: استفاد المغرب الإسلامي من العناية والرعاية الخاصة التي أولاها الحكام والأمراء للمذهب المالكي، حيث كانت لهم رغبة كبيرة في الارتقاء بالمذهب المالكي ونشره، فشجعوا العلماء ودعموا حلقات العلم [9]، خاصة في العهد الأغلبي فكان أغلب القضاة الأغالبة هم من العلماء المالكية كالفقيه القاضي عبد الله ابن غانم

(ت190هـ/ م 805 م) حتى قيل «أن مالكاً كان يحكم إفريقية في هذه الفترة عن طريق موطئه وتلاميذه» [10].

دور فقهاء المغرب الأوسط في خدمة المذهب المالكي:

ساهم علماء وفقهاء المغرب الأوسط في العناية بالمذهب المالكي تدريسا وتأليفا، حيث شارك العلماء في تدريس المذهب بمختلف المؤسسات التعليمية، وترشيد العامة وتذكيرهم وتعليمهم المبادئ الأولية للدين من طهارة وصلاة، وتبيين الحلال والحرام من أحكام الدين وفق المذهب المالكي. ومن علماء المغرب الأوسط الذين قاموا بهذه المهمة النبيلة أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الصنهاجي [11] الذي كان يعد من كبار علماء المذهب المالكي بقلعة بني حماد في عهد الدولة الحمادية، وكان يلقي دروسا في الفقه المالكي على عامة الناس، كما كانت له حلقات خاصة بالطلبة، وكان أبو زكرياء يحي الزواوي (ت611 هـ/1214م) يقدم دروسا في الفقه ببجاية في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجريين/12،13م [12].

وكذالك كان يفعل أبو على حسن المسيلي، حيث كان يدرّس الفقه للعامة بمساجد بجاية، ويعرفهم بالحلال والحرام من أمور دينهم [13]، فكان الناس في أمس الحاجة إلى مجالسه ودروسه الفقهية بالجامع الأعظم [14].

وشارك العلماء الأندلسيون الذين استقروا ببجاية ابتداءً من القرن السابع الهجري /13م، في تدريس المذهب المالكي، حيث استغلوا المعارف التي اكتسبوها، في سبيل تعليم الناس والأخذ بأيديهم، ومن هؤلاء الفقهاء نجد الفقيه أبي زكرياء يحي الأندلسي (عاش في القرن07 هـ/13 م) الذي كان له مجلسا بالجامع الأعظم لتدريس الفقه وتعليم أحكام الدين [15].

وأثنى ابن خلدون كثيرا على الفقيه أبي علي ناصر الدين المشذالي (631- 731هـ/ 1233 /1330م) الذي ارتحل من بجاية إلى المشرق، والتقى بأكابر العلماء كعز الدين بن عبد السلام، وشرف الدين السبكي، وأخذ عنهم، ولقن تعليمهم، ثم رجع إلى بجاية بعلم كثير وتعليم مفيد، حيث استفاد منه طلبتها [16]، ويصف الغبريني طريقة تدريسه بقوله: «ودروسه حسنة منقحة، وله عبارة جيدة، وهو كثير البحث، ومحبته في البحث أكثر من محبته في النقل» [17].

ومن علماء بجاية الذين اشتغلوا بالتعليم الفقيه أبو تميم ميمون البردوي (ت584هـ /1188م)، الذي كان يدرس الفقه، وأصول الدين على طلبة بجاية [18].

وكان بعض الفقهاء يتخذ لنفسه مجموعة من الطلبة النجباء، يختارهم حتى يتم تكوينهم تكوينا خاصاً، كالفقيه الأصولي أبي عبد الله بن عبد السلام المعروف بابن الطير الذي اختار مجموعة من الطلبة الخواص لتعليمهم الفقه والأصول [19]، والفقيه أبو الحسن علي بن

عمران (ت 670هـ/1271م) الذي كان يدرس على مجموعة من الطلبة الخواص الفقه وأصول الدين، والتصوف [20].

أما تلمسان فقد عرفت الكثير من فقهاء المذهب المالكي الذين قاموا بمهمة التعليم والإرشاد نذكر من بينهم الفقيه محمد التلمساني المعروف بابن الحجاج (588 - 615هـ/1162-1217م) الذي كان يعقد مجالسه الفقهية والوعظية يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع [21].

ساهم علماء المغرب الأوسط خلال القرنين السابع والثامن الهجريين/13و14م في التأليف الفقهي، فقاموا بتصنيف عددا هائلا من التصانيف الفقهية المالكية والشروحات على أمهات المذهب المالكي، فتركوا تراثا فقهيا مالكيا غزيرا، حيث كان الفقيه أبو علي حسن المسيلي (ت 582 هـ/1186م) من أبرز الفقهاء بجاية الذين كانوا يدعون إلى استعمال الفكر والاجتهاد، خاصة في المسائل الجديدة على المجتمع البجائي، وذلك بالوصول إلى فتاوى وتشريعات تتوافق مع هذه النوازل[21]، فألف كتابه «النبراس في الرد على منكر القياس» يصفه الغبريني بقوله: «وهو كتاب مليح على ما أخبرت به، وأنا شديد الحرص عليه، ولقد أخبرني بعض الطلبة المتمسكين بالظاهر، وهو من أنبلهم، أنه رأى هذا الكتاب، وأنه ما رأى في الكتب الموضوعة في هذا الشأن مثله»[22].

وقام أبو مدين شعيب بشرح كتاب ابن رشد في الفقه، سماه: «استكمال القصد في شرح أرجوزة ابن رشد» بدأه بمسائل الطهارة، والصلاة والصوم... [23].

وألف الفقيه أبو محمد عبد الحق الاشبيلي (ت582هـ/1185م) كتابا في أحكام صلاة التهجد» [24].

وكان للفقيه أبي محمد فارس عبد العزيز (ت686 هـ/ 1287م)، مجلسا معتبرا يدرس فيه الفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس، حيث يذكر الغبريني أنه درس عليه في هذا المجلس الموطأ [25].

وكان للفقيه أبي القاسم أحمد بن عجلان القيسي(ت675هـ/1276م) تقييدات على كتاب التقييم في الفروع» للقاضي عبد الوهاب البغدادي (ت422 هـ/1031م) [26].

أما أبا زكرياء يحيى الزواوي (ت611هـ/1214م) فقد استغل رحلاته العلمية إلى المشرق، بإدخال العديد من الكتب الفقهية إلى حاضرة بجاية، ككتاب «المصابيح» لأبي سعيد مخلوف ابن جارة، وكان يدرس الفقه بالجامع الأعظم [27].

كما كان أبو الحسن علي الحرالي (ت 638 هـ/1240م)، من فقهاء بجاية المشهورين حيث

كان يقارن في مجلسه بين مؤلفات المذهب المالكي، كالتهذيب والمدونة، ثم يستخرج أوجه الاختلاف بين هذه المؤلفات [28]، وفي هذا الصدد يقول الغبريني: «فكان إذا اقرأ التهذيب يبين في كثير من مواضيعه أنه مخالف لأصل المدونة، ومغاير لمالك وأصحابه في الكتب التي و قع فيها النقل، حتى يقررهم في طريقهم»[29].

أما الفقيه أحمد بن عثمان المتوسي المليانى (ت 644 هـ/ 1246 م) فقد قام بدور كبير في تدريس الفقه المالكي ببجاية، خاصة كتاب التلقين يقول عنه الغبريني:« كان له في التلقين تقدم ونظر لم يكن لغيره، لم يكن له مثيل في غيره من الكتب، وإن كان الرجل إماما في الفقه، ولكنه في هذا الكتاب أجل من غيره من الكتب، وله عليه تقييد فيه تنبيهات خفيفة»، كما قام هذا الفقيه بإكمال شرح كتاب التلقين الذي بدأه المازري (ت 536 هـ/1141م)[15]، و يبدو من كلام الغبريني أن كتاب التلقين قد حظي بعناية فائقة في القرن السابع الهجري /13م من قبل البجائيين[30].

وكذلك كان أبو الحسن علي بن الزيات، من أحفظ وأعلم الفقهاء بالمذهب المالكي ببجاية، حيث كان يدرس جميع الكتب المالكية، وخاصة «التهذيب»، و«التلقين»، و«الجلاب»، و«الرسالة» [31].

أما أبا محمد عبد الحق الأزدي (ت628هـ/1230م) فقد كان يفضل تدريس كتاب الموطأ، لأنه أصل المصنفات الفقهية [32].

وقام أبو علي ناصر الدين المشذالي (ت731هـ/ 1330م) بجلب مختصر «ابن الحاجب» في الفقه إلى بجاية[33]، من رحلته المشرقية ومن ثم انتقل هذا المصدر المهم في الفقه إلى تلمسان ثم إلى فاس[34]، حيث كان المشذالي يحث طلبته على قراءة هذا الكتاب[35]، كما شهدت بجاية مجموعة ثانية من الفقهاء يمكن أن نصنفها في الدرجة الثانية، بعد الكوكبة الأولى، حيث لم يصنفوا أو يؤلفوا، وإنما اشتغلوا بتدريس أمهات الفقه، والاعتناء بالشروح التي تركها أسلافهم، ومن هؤلاء نذكر الفقيه أبو سعيد الدوكالي الذي كان يحفظ المدونة، ولا يلقي دروسه إلا منها[36]، والفقيه أبو يوسف يعقوب المنجلاتي(ت690هـ/1291م)، الذي كان متخصصا في إلقاء الدروس الفقهية في بجاية وغيرها من حواضر المغرب الإسلامي آنذاك[37].

وألف قاضي تلمسان أبو عبد الله محمد بن عمرو التميمي (ت745 هـ/1345) مصنفا في الفقه المالكي «ترتيب كتاب اللخمي على المدونة في الفروع»، وصنف أبو زيد عبد الرحمن ابن الإمام (ت743هـ/ 1343) شرحا وافيا لمختصر «ابن الحاجب في الفروع» [38].

وصنف ابن مرزوق الخطيب، ما يزيد عن ستة وعشرين تصنيفا في علوم الدين أكثرها في

الفقه المالكي منها: «شرح كتاب المختصر لابن الحاجب في الفروع» سماه: «إزالة الحاجب لفروع ابن الحاجب» [39].

أما ابن مرزوق الحفيد فقد صنف أكثر من ثلاثين مصنفا أكثرها في الفقه المالكي أهمها «روضة الأريب في شرح التهذيب» و«المنزع النبيل في شرح مختصر خليل» في جزئين، و«شرح الطهارة في مجلدين» و«شرح فرعي ابن الحاجب» [40].

في ختام هذا العرض يتضح لنا أن علماء المغرب الأوسط قد ساهموا مساهمة فعالة في خدمة المذهب المالكي تدريساً وتأليفا، حيث لم يدخروا جهدا في العناية بهذا المذهب عبر العصور.

- الهوامش:

(1) المذهب المالكي نسبة إلى الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، إمام دار الهجرة رضي الله عنه، ولد سنة (95هـ/ 713م) تلقى العلم بالمدينة المنورة على يد مجموعة من التابعين، كان يرى أن أهل المدينة أكثر دراية، وإلماماً بالسنة النبوية الشريفة وكان أساس التشريع عنده بعد القرآن الكريم، هو الحديث الصحيح السند، ثم يأتي بعد ذلك عمل أهل المدينة، فإذا اتفق أهل المدينة وعلماؤها على عمل معين، رأى الإمام مالك في هذا العمل حجة تجعله يقدم على القياس لأنه بمنزلة الرواية وللإمام مالك عبارة قالها في ذلك: «إن الناس تبع لأهل المدينة التي إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن الكريم»، من أشهر كتبه « الموطأ » وهو كتاب في الحديث والفقه أما المدونة فقد جمعها تلميذه أسد بن الفرات، توفي سنة (179هـ/796م)، فالمذهب المالكي إذا هو ما ذهب إليه الإمام مالك من الأحكام الاجتهادية استنتاجا واستنباطا،وكذلك ما يستنبطه أو يرجحه أتباعه على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم في الاجتهاد المذهبي، وذلك بناءً على أصول وقواعد مذهبه. القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ج01، ص102؛ شرحبيلي محمد: تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، ط01، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية،2000، ص07.

(2) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج01، ص ص:113،15.

(3) هو يحيى بن يحيى بن كثير الليثي، سمع من زياد بن عبد الرحمان موطأ الإمام مالك بن أنس، وسمع من يحيى بن مضر، ثم رحل إلى المشرق، وهو ابن ثمان وعشرون سنة، فسمع من الإمام مالك بن أنس الموطأ، غير أبواب في كتاب الاعتكاف، توفي سنة (233هـ/ 847م)، ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، ط02، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج02، ص 176.

(4) فيلالي عبد العزيز: تلمسان في العهد الزياني، ط01، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ج02، ص446.

(5) الفيومي محمد إبراهيم: تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس، ط01، دار الجيل، بيروت،1 997، ص195.

(6) ابن خلدون: المقدمة، ص547.

(7) الفيومي: المرجع السابق، ص195.

(8) حوالة يوسف بن أحمد، الحياة العلمية في أفريقية منذ إتمام الفتح وحتى منتصف القرن الخامس الهجري، (90- 450هـ)، ط01، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2000، ج01، ص 295.

(9) المرجع نفسه، ج01، ص309.

(10) نفسه، ص309.

(11) ابن مخلوف محمد: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تعليق عبد المجيد خيالي، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت،2000،ج01،ص495.

(12) الغبريني: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، ط02 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981، ص136؛ أبو زكرياء يحيى الزواوي الفقيه الزاهد، ارتحل إلى المشرق للقاء العلماء والأفاضل ورجال التصوف، ثم عاد إلى بجاية، كان عابداً زاهداً ورعاً وكان من الذين اشتهرت بهم بجاية توفي سنة (611هـ/1214 م) . ابن الزيات التادلي، التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد التوفيق، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997، ص 428، مؤلف مجهول: مفاخر البربر، تحقيق: عبد القادر بوباية، ط1، دار أبي رقراق، الرباط، 2005، ص167.

(13) الغبريني: المصدر نفسه، ص67.

(14) نفسه، ص68.

(15) نفسه، ص224.

(16) ابن خلدون: المقدمة، ص487.

(17) الغبريني: عنوان الدراية، ص201.

(18) الغبريني: المصدر نفسه، ص184.

(19) المصدر نفسه، ص194.

(20) المصدر نفسه، ص199.

(21) الغبريني: عنوان الدراية، ص66.

(22) المصدر نفسه، ص67.

(23) أبو مدين شعيب: استكمال القصد بشرح أرجوزة ابن رشد، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 599، ورقة 01،02.

(24) الغبريني: عنوان الدراية، ص74.

(25) المصدر نفسه، ص92.

(26) نفسه، ص117.

(27) عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى منتصف القرن العشرين، ص168.

(28) التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص 201.

(29) الغبريني: عنوان الدراية، ص147.

(30) المصدر نفسه، ص171.

(31) نفسه، ص171.

(32) نفسه، ص 316،307،242،178.

(33) نفسه، ص178.

(34) مختصر ابن الحاجب، اسمه الكامل "جامع الأمهات" ويعرف أيضا بالمختصر في الفروع، برنشفيك روبار:

تاريخ افريقية في العهد الحفصي، من القرن13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة حمادي الساحلي، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1988، ج02، ص302، 303.

(35) ابن خلدون: المقدمة، ص478؛ ابن القنفذ القسنطيني: أنس الفقير وعز الحقير، نشره وصححه محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، كلية الآداب، الرباط،1965 ص ص 53، 54.

(36) الونشريسي: أحمد، المعيار المعرب والجامع المعرب عن علماء فتاوى أفريقيا والأندلس والمغرب إخراج محمد حجي وآخرون، د ط، دار الفكر الإسلامي، بيروت، 1981، ج12، ص194.

(37) الغبريني: عنوان الدراية، ص222.

(38) ابن مريم التلمساني: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشره محمد بن أبي شنب، وقدم له عبد الرحمن طالب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986، ص126.

(39) فيلالي عبد العزيز: تلمسان في العهد الزياني، ج02، ص449.

(40) المرجع نفسه، ج02، ص222.

نشأة المذهب المالكي بالأندلس وتأثير ذلك على بلاد المغرب
(على عهد الدولة الأموية: 138/ 422 هـ)

بقلم

أ/ حميد زيدور

جامعة الوادي (الجزائر)



مقدمة

عرفت بلدان المغرب الإسلامي، عبر تاريخها الطويل، الكثير من المذاهب الدينية، والفرق الإسلامية، والحركات السياسية، التي كانت تؤثر على مجتمعاتها، ومن ثم على العلاقات الاجتماعية، وكذا السياسية، وبالأخص عندما نعلم، أن الدين في بلاد المغرب الإسلامي، كان المحرك الحقيقي لكل تطور، من تجديد أو تغيير، وهذا في جميع النواحي، بما فيها التأثير فيما بين الدويلات المغربية المتعاقبة، عبر التاريخ على هذه المنطقة.

ومن هذا المنطلق، تعتبر دراسة نشأة المذاهب الدينية، والفرق الكلامية، وبالأخص المؤثرة في تاريخ المغرب، وحركة مجتمعاته، أحد أهم الميادين، التي يتناولها الباحثون في المجال التاريخي، وهذا يعود إلى قيمة هذه الدراسة- أي النشأة- في معرفة، مدى تطور هذه المذاهب، ومدة بقائها، أو اندثارها؟ ثم إن تاريخ النشأة يساعد في معرفة أسباب وعوامل البقاء أو الاندثار؟، وبما أن المغرب الإسلامي ككل، ومنها المغرب الأوسط، -أي الجزائر- معروف ببقاء المذهب المالكي، وانتشاره عبر ربوع بلدانه، فإن معرفة نشأته ضمن ما كان يعرف بالغرب الإسلامي، - أي المغرب والأندلس- يعد ضروريا.

ومن هنا فإننا، ارتأينا اختيار، دراسة نشأة المذهب المالكي بالأندلس، لأن ذلك في نظرنا، يساعد في فهم تطور وجود المذهب بالمغرب الأوسط (الجزائر)، لتكون الإشكالية الرئيسة : كيف كانت نشأة المذهب المالكي بالأندلس؟، وما هي عوامل بقائه وسيطرته بها؟، وبخاصة، أمام العديد من المذاهب، التي روج لها علماء بارزون، من مثل المذهب الأوزاعي، والمذهب الظاهري، الذي ترأسه ابن حزم القرطبي وغيرهم؟، ثم ما هو تأثير غلبة المالكية بالأندلس، على سير المذهب المالكي بالمغرب الأوسط (الجزائر)، لنقول في الأخير أن المذهب المالكي، ككل لم يكن يخلو من تأثير وتأثر، داخل ما يسمى بالغرب الإسلامي، أي بين العدوتين، المغربية والأندلسية.

الأوضاع الاجتماعية بالأندلس قبل تأسيس الدولة الأموية:

بعدما استطاع موسى بن نصير، من السيطرة على بلاد المغرب، ووصوله إلى منطقة طنجة، استطاع أن يتكتل بهذه الأخيرة، الكثير من الجنود البربر المسلمين والموالين للسلطة الأموية، حيث استطاع، قائدهم طارق بن زياد، من الاتصال بأعيان المنطقة[1]، الذين كانوا ضد الملك الإسباني غيطشة، والذين بدورهم حفزوه على غزو اسبانيا.

وبما أن طارق كان يملك جيشا، به أكثر من اثني عشرة ألفا جندي، متوثبا كله للجهاد، ورفع راية الفتوحات، فإنه لبى هذه الرغبة الملحة عند جنده، وانطلق فاتحا، وبما أن إسبانيا كانت تعيش الكثير من القلائل، إضافة إلى قوة جيش المسلمين، فإن عملية الفتح ما كانت بالصعبة، لتفتح الأندلس سنة 92 للهجرة/ الموافق لـ 711م[2]، لتبدأ موجات تدفق البربر، نحو الأندلس.

ذكرت الكثير من المصادر نسب البربر، وقبائلهم، ونمط معيشتهم، الذي يشبه إلى حد كبير، نمط معيشة العرب، فكلا الشعبين، منقسم إلى قبائل وعشائر، وكلاهما يعتمد على العصبية القبلية، إلا أن الذي يهمنا أكثر هو، حب التدين الذي عرف به البربر منذ ما قبل الفتوحات الإسلامية[3]، لأن فهم الناحية الاجتماعية، ومن زاوية مكانة الدين في المجتمع، سنتمكن من خلالها فهم سير الحركات المذهبية، ككل، والمذهب المالكي بشكل خاص.

ومن هنا نجد، أن الذي أثار الكثير، من الحركات والأفكار الدينية والمذهبية هو، تدين المجتمع البربري، الذي عرف عنه، العديد من الديانات بما فيها السماوية من مسيحية ويهودية، ثم إن المجتمع البربري عرفت أغلب مناطقه بطابع البداوة[4]، وهو الأمر الذي يجعله أكثر تدينا، وهذه الطبائع التي انتقل بها إلى الأندلس، هي التي أهلت الأندلس، ومجتمعها يحيا حياة، دينية، لا ترضى سوى بالإسلام دينا ودنيا، ولا بديل لتعاليمه.

إذا كان نمط معيشة البربر، يشبه نمط معيشة العرب، في الكثير من الصفات، فإن العرب الفاتحين كانوا مثل البربر في حبهم للدين الإسلامي، وإذا كان أولئك الفاتحون الأوائل من العرب، ما قدموا الأقطار إلا من أجل الإسلام، فإن قدومهم إلى المغرب، كان يحمل الهدف نفسه، وبما أن البربر قد تمكنوا من فتح الأندلس بقيادة طارق بن زياد، فإن العرب الفاتحين،

---

[1] ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، تح، أحمد مختار العبادي، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، المجلد13، مدريد، 1965، ص42.

[2] كل المصادر الإسلامية تثبت هذه السنة، وتختلف فقط في الشهور والأيام.

[3] يراجع تاريخ ابن خلدون، وتأليفه حول تاريخ البربر الجزء 6. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1424،2هـ/ 2003م.

[4] ابن خلدون، الجزء نفسه.

قد تمكنوا من استكماله- أي الفتح- تحت قيادة موسى بن نصير[1]، وهذا بمعية الكثير من حملة القرآن الكريم، من التابعين، وبخاصة من أهل الحجاز والجزيرة العربية، ليلتقي بذلك، كلا من الفاتحين، البربر والعرب، مكونين بذلك نواة المجتمع الإسلامي بالأندلس.

بداية من فترة عبد العزيز بن موسى بن نصير، يبدأ عهد الولاة بالمغرب والأندلس[2]، وبما أن هذه الفترة كانت فترة فتوحات وتسيير إداري، وتدوين الدواوين، وتنظيم الأمور، فإن أمر العلم والفقه، لم تكن تحمل الأولوية، عند السلطة، ناهيك على أن الداخلين من الفاتحين، كانت أغلبيتهم من الجند، لطبيعة ظروف الفترة، إلى غاية فترة عمر بن عبد العزيز، الذي استقدم إلى بلاد المغرب، عشرة من علماء الفقه، ليعلموا أهل المغرب، أصول الدين وأحكامه، وقواعد العبادات والمعاملات، لتبدأ بذلك مرحلة الفقه وعلوم الدين، بالمغرب والأندلس.

بالرغم من اعتناق البربر للإسلام، وتفانيهم في خدمته، إلا أن ولاة الدولة الأموية بالمشرق، ولأغراض عديدة، أساؤوا إلى الرعية[3]، مما تسبب في رد فعل عنيف، من طرف البربر، كانت من نتائجه ثورة البربر الخوارج،[4] التي أدت إلى نشوب معركة بقدورة والأشراف فيما بعدها، والتي جعلت من الشاميين المشاركين في هذه المعركة الأخيرة، والمنهزمين فيها، يفرون إلى الأندلس، ولقد كان الأمر نفسه بالأندلس من قتال بين البربر والعرب[5].

وربما الصراع المسلح، الذي بدأ بين البربر الخوارج، والسلطة الأموية، قد نتجت عنه نتيجتان، الأولى، أنه فتح شهية المعارضة المسلحة، والحركات السياسية، وأعظمها الحركات الخارجية، التي كونت دولتي الرستميين بتيهرت، وبنو مدرار بسجلماسة، ودولة الأدارسة كذلك من تأسيس دولتهم بفاس.

أما النتيجة الثانية، فكانت توجه أنظار العباسيين، نحو المغرب والأندلس، مما أنتج دولة ممثلة لهم، وهي دولة الأغالبة، الذين أضافوا إلى المغرب، حضارة أخرى، هذا ناهيك عن عبد الرحمن الداخل الأموي، الذي تمكن هو الآخر من تأسيس دولة الأمويين بالأندلس، مؤسسا مع الدويلات المغربية، الغرب الإسلامي، الذي سيحتضن حضارة، أثرت أيما تأثير بدورها، على العالم الإسلامي، وبخاصة في نشر المذهب المالكي، الذي سيكون علماؤه، أكبر العلماء الذين نشروه، والذين ألفوا حول فقهه عشرات الكتب، محافظين بذلك عليه، وهذا بداية من تلاميذ الإمام مالك، الذين حملوا تعاليم الإمام إلى المغرب والأندلس.

---

[1] إبراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانيا، دار النهضة العربية، بيروت، 1406هـ/1986م، ص81.

[2] عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م، 109.

[3] رابح بونار، المغرب العربي تاريخه وثقافته، دار الهدى، ط3، عين مليلة الجزائر، ص22

[4] محمد بن عميرة، دور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي م، و، ك، الجزائر، 1984

[5] ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس/ تح: إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر 1989، ص28.

التعريف بمذهب الإمام مالك:

التعريف بالإمام مالك بن أنس:

هو الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، تذكر المصادر أنه من ذي أصبح، من حمير، ولد الإمام مالك في المدينة المنورة، سنة 93هـ[1]، لم يعرفأنه طلب العلم خارج المدينة، وقد أخذ عن أكبر علمائها، إذ أخذ الفقه عن ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي، ولقب بإمام دار الهجرة في الفقه والحديث.

ذكره الشافعي قائلا:" إذا ذكر العلماء فمالك النجم..."، توفي رحمه الله في المدينه المنورة في سنة179هـ[2]

أقام الإمام مالك، مذهبه على أصول مذهب أهل الحجاز، وقد بين القاضي عياض المالكي، أن أصول مذهب الإمام مالك هي" الكتاب والسنة متواترها ومشهورها، والإجماع والقياس، وعمل المدينة، والاستحسان، والحكم بسد الذرائع، والاستصحاب"، وقد قام العديد من العلماء، من تلاميذ الإمام مالك بالتأسيس لمذهبه، وكانوا يعتبرون، ممن حافظ عليه، بتكوين الطلبة، الذين يعودون إلى ديارهم وهم يحملون حب شيخهم، ومذهبه، إذ أن طلبة الإمام مالك المشهورين، الذين أخذ عنهم علماء المغرب والأندلس، هم أساس انتشار المذهب، ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ، نذكر:

- عبد الرحمن بن القاسم العتقي[3]، المكنى بأبي عبد الله، يذكره صاحب الديباج قائلا: "جمع بن القاسم بين الفقه والورع، صحب مالكا عشرين سنة، وتفقه به وبنظرائه"[4]، فقد كان منسوبا إلى العبيد الذين نزلوا من الطائف إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فجعلهم أحرارا[5]، وهم الذين يذكرهم ابن خلكان، أي العتقاء، بأنها مجموعة من القبائل التي نزلت الطائف، كانوا يقطعون الطريق عن ما يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، يذكر بن سحنون، أنه توفي سنة 191هـ، ومولده سنة 132هـ، أو سنة 128هـ، فقد درس الكثير من العلماء الأندلسيين والمغاربة، على بن القاسم، وقد ذكره يحي بن يحي الليثي قائلا:" كان ابن القاسم أعلمهم بعلم مالك، وآمنهم عليه.

---

[1] ابن فرحون، الديباج المذهب، تح: محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، ط2، 2005/1426م

[2] القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تح: محمد سالم هاشم، طار روت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418/ 1989م 14

[3] العتقي، كما يذكر ابن خلكان، نسبة إلى العتقاء، وليسوا من قبياة واحدة، بل هم من قبائل شتى، عن الديباج المذهب، ص402،

[4] نفسه، ص402

[5] نفسه، ص400

- عبد الله بن وهب بن مسلم- أبي محمد-، " روى عن أربعمائة عالم منهم الإمام مالك، وعن نحو أربعمائة شيخ من المصريين والحجازيين والعراقيين"، وقد ذكر هو قائلا:" صحبت مالكا عشرين سنة"، ويذكر أن الإمام مالك لم يكتب بالفقيه لأحد، إلا إلى بن وهب"، وقد مدحه الكثيرون من العلماء وأصحاب المذاهب[1]، له تآليف كثيرة، منها سماعه من مالك ثلاثون كتابا، وبالنسبة للموطأ، صنف الموطأ الكبير والموطأ الصغير، كان مولده في ذي القعدة سنة خمس، وقيل أربع وعشرين ومائة، بمصر، وتوفي يوم الأحد لخمس بقين من شعبان سنة سبع وتسعين ومائة[2].

ويعود ذكرنا، لهؤلاء الأعلام، من أصحاب مالك، لأنهم درّسوا الكثير من علماء المالكية، من المغاربة والأندلسيين، ومنهم سحنون الذي أخذ عن ابن القاسم، وأسد بن الفرات، ويحي بن يحي الليثي، وغيرهم.

جذور مذهب مالك بالأندلس:

الظروف التاريخية (السياسية)، ودخول المذهب المالكي إلى الأندلس:

كانت الأندلس، في فترة الولاة، تشبه ولحد كبير، بلاد المغرب، لأن الأندلس كانت تابعة للمغرب، الذي كانت عاصمته القيروان، وبما أن الأندلس في هذه الفترة كانت دار جهاد، وتحتاج إلى ترتيب، وتنظيم عسكري، وإداري، ناهيك عن تنظيم المجتمع، الذي بدأ يتغير، بتكاثر المسلمين، سواء العرب أو البربر، وبما أن الحرب من جهة أخرى، كانت متواصلة، وبخاصة بعد معركة بلاط الشهداء،[3] التي انهزم فيها، المسلمون أمام النصارى، وتلك المعارك المتواصلة في شمال الأندلس، فإن الأندلسيين، قد اختاروا المذهب الأوزاعي.

ومن خلال ما تذكره المصادر، فإن الأندلسيين ما اختاروا المذهب الأوزاعي إلا لأسباب عديدة، منها:

- كان أهل الأندلس من الجند العرب، من الناحية القبلية والعصبية، منقسمين وقد كان منهم الشاميون، الذين دخلوا إلى الأندلس، بعد هزيمتهم أمام البربر الخوارج، وبما أن الشاميين قد استوطنوا الأندلس، والدولة التي كان ينتمي لها أهل الأندلس هي الدولة الأموية، والتي عاصمتها دمشق، عاصمة الشام، كان يعني أكثر، أن المناخ الحضاري لهذه الدولة كان شاميا، ومن هنا فلا بأس من جعل هذا أسبابا، جعلت من الأندلسيين يسيرون على منهج الإمام الأوزاعي، إمام الشام، المتوفى سنة 157هـ/ 773م.

---

[1] الديباج، ص360 ابن فرحون

[2] المصدر السابق، ص362

[3] عبد العزيز سالم، مرجع سابق، 144/142.

- أما من ناحية أخرى، فقد كانت الناحية الفقهية مهمة جدا، إذ كان مذهب الأوزاعي" يركز على التشريعات الحربية، وأحكام الحرب والجهاد"[1]، وهذا الفقه في حقيقته يلائم أهل الأندلس في هذه الفترة، وقد كان صعصعة بن سلام الدمشقي، التلميذ المباشر للأوزاعي (ت192هـ)، من بين الذين عرفوا في الأندلس، من علماء المذهب، وعليه كانت تدور الفتيا، أيام عبد الرحمن الداخل، وجزءا من فترة هشام بن عبد الرحمن، إذ يذكره الحميدي بأنه أول من أدخل المذهب الأوزاعي إلى الأندلس- إضافة إلى أنه أول من أدخل الحديث إلى إليها-[2]، وهذا ما يجعلنا نرجح، أن صعصعة بن سلام قد رغب في إدخال مذهب شيخه، ثم إن عبد الرحمن الداخل، كان حديث العهد بالأندلس، وذكرياته ببلده الشام، كانت لا زالت حية في ذهنه، مما يجعله يميل إلى كل ما هو شامي.

عوامل تثبيت المذهب بالأندلس:

العوامل السياسية:

دور السلطة الأموية في تمكين المذهب المالكي:

كان للسلطة الأموية، دور كبير في تثبيت المذهب المالكي بالأندلس، وإذا كان هناك الكثير، من أهل العلم والمعرفة، قد صرحوا بأن استمرار المذاهب، في أي بلد لا بد وأن تواكبه رعاية السلطة، وهذا ما أشار إليه ابن حزم بقوله: "مذهبان انتشرا في بدأ أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي القضاء أبو يوسف، كانت القضاة من قبله، فكان لا يولي قضاء البلاد، من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقية، ألا أصحابه والمنتمين إلى مذهبه، ومذهب مالك بن أنس عندنا، فإن يحي بن يحي الليثي كان مكينا عند السلطان، مقبول القول في القضاء، فكان لا يلي قاض في أقطارنا، إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه، ومن كان على مذهبه"[3].

على كل تذكر المصادر، أن هشام بن عبد الرحمن الداخل، هو أول من بارك في تمكين المذهب المالكي بالأندلس[4]، والسؤال الذي يطرح بشدة، هو: ما هي أسباب اعتناق السلطة، للمذهب المالكي، ورعايتها في نشره وسيطرته في بلاد الأندلس؟، لنجد في الأخير، أن هناك أسباب عديدة ودوافع مختلفة، وهي كالآتي:

---

[1] عبد الواحد ذو النون طه وآخرون، تاريخ الغرب وحضارتهم في الأندلس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط 1، 2004، ص110

[2] الحميدي، جذوة المقتبس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/1997م، ص214، يذهب المقري، أن المذهب الأوزاعي بقي لغاية خلافة الحكم الربضي (179/ 796-250هـ/821م)، يراجع بالانثيا أنخيل، ص418.

[3] الحميدي، المصدر السابق346، الضبي، مصدر سابق، ص446، المقري

[4] ابن حيان، السفر الثاني من كتاب المقتبس، تحقيق، محمود علي مكي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العربية السعودية، د-ت، ص197، ابن الفرضي، مرجع سابق، ص168،

- تذكر بعض المصادر، - وبطريقة مباشرة-، أن المذهب المالكي، قد استقر بالأندلس، واعتمد عليه كمذهب وحيد، قد كان من طرف أمراء بني أمية، فالقاضي أبي بكر بن العربي، يذكر: "..وكان سبب ذلك، أن الفتن، لما ضربت رواقها، وتقالت العباسية والأموية، وبعدت أقطار الإسلام، وتعذر ضبطها بالنظام، وانتشرت الرعية، نفذ إلى هذه البلاد - أي الأندلس- بعض الأموية، فألفى هاهنا عصبية، فثاروا به، وأظهر الحق، وقال: أحمي السنة، فلا فقه إلا فقه أهل المدينة، ولا قراءة إلا قراءتهم، فالزموا الناس العمل بمذهب مالك، والقراءة على رواية نافع، ولم يمكنهم من النظر والتخيير في مقتضى الأدلة، متى خرج ذلك عن رأي أهل المدينة"[1]، ويضيف صاحب تاريخ الأندلس باختصار: "فانتشر مذهب مالك بالأندلس، وذلك بأمر الحكم الربضي"[2].

- إضافة إلى هذا، يمكننا ذكر سبب آخر، وهو الاستقلالية[3]عن كل تبعية سياسية ومذهبية، وهو الأمر الذي كانت تبحث عنه الأندلس وأمراؤها الأمويون، وبما أن العباسيين أعداء الأموية كانوا حنفية، فإن هؤلاء، قد اختاروا غير مذهب أعدائهم، كما أن ما قام به الإمام مالك، من منافرة العباسيين، أثناء ثورة محمد ذو النفس الزكية، وفتواه التي كانت تدع إلى الانضمام إلى هذه الثورة[4]، قد جعل من الأموية، تفهم أن الإمام مالك كان معارضا للعباسيين، وهو الأمر الذي - من الممكن- قد جعلهم من الناحية السياسية، يعتمدون مذهبه في سلطتهم، كرمز سياسي أو بعدا يحمل دلالات سياسية.

- من جهة أخرى تذكر بعض المصادر، أن طلبة الإمام مالك من الأندلسيين، حملوا إلى هشام بن عبد الرحمن الداخل، ثاني أمراء الأمويين، أن إمامهم قد مدحه، وهذا بعض أن ذكر بعض الأندلسيين خصاله وصفاته عنده، وكان قول مالك فيه: " نسأل الله أن يزين موسمنا به، أو نسأل الله أن يزين حرمنا بملككم"[5]، وهذا ما جعل من الأمير هشام يحمل الناس على إتباع مذهب الإمام مالك، وإن كنا نرى أن مصطلح ملككم هذه، هي التي حملت الأمير هشام على ذلك، لأنها تحمل، بعض الاعتراف، بالأمويين.

القضاء في الأندلس وتثبيت المذهب:

يحمل القضاء في الإسلام، سواء عند السلطة، أو في المجتمع، مكانة كبيرة، ومن هذا المنطلق، أضحت للقاضي مكانة، لا تضاهيها مكانة أخرى، فأبو الحسن علي بن عبد الله الجذامي المالقي النباهي، يذكر في" كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا" أن:"

[1] أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، تح: عمار طالبي، مكتبة دار التراث، ط1، 1417هـ/1997م، 365.
[2] مجهول، تاريخ الأندلس، تح: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/ 2007م،175
[3] عبد الواحد ذو النون طه، المرجع السابق، ص112.
[4] ابن فرحون المالكي، المصدر السابق، ص124
[5] ابن القوطية، مصدر سابق، ص120

خطة القضاء في نفسها، عند الكافة من أسنى الخطط "، ويضيف " فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء"[1]، وبما أن القضاء كان يحمل، كل هذه المكانة، فكان لا بد من حمل صاحبه الكثير من الشروط، ذكرتها كتب التاريخ والطبقات وعلوم الشريعة، وإن كانت أولها، كما يذكر عبد الملك بن حبيب: " وإن لم يكن علم، فعقل وورع..."[2].

بالنسبة لما يهمنا، في هذا الموضوع، هو دور منصب القضاء في تثبيت المذهب المالكي، وبالتالي فالسؤال الذي يطرح هو: كيف كان للقضاء دور في انتشار المالكية بالأندلس؟ وللإجابة عن هذا السؤال، وجب علينا الولوج مباشرة إلى سيرة وترجمة يحي بن يحي الليثي، لأن هذا الأخير، هو من أسس بحق للمالكية، وهذا من خلال منصب القضاء، وبخاصة إذا ما علمنا أن يحي الليثي كان مكينا عند السلطان.

يعد يحي بن يحي الليثي، من أكبر أعلام الأندلس، ذكرا في مرحلة الإمارة، بسبب الأدوار التي كان يقوم بها، سواء السياسية، بمعارضته لسلطة الحكم بن هشام الربضي، والتي تمثلت في حادثة الربض، أو كمفتي ومستشار لعبد الرحمن بن الحكم الربضي، الذي كان جعل من الليثي، المسؤول الأول عن القضاء وفي تولية القضاة، وقبل أن نتطرق إلى دور يحي الليثي، لا بأس أن نذكر نبذة مختصرة من ترجمته.

كان يحي الليثي، ينتمي إلى عائلة أندلسية ميسورة، تعود إلى أصول بربرية، من مصمودة[3]، كانت العائلة بالأندلس تعرف ببيت أبي عيسى[4]، وكانت تتولى بني ليث، لأن جدهم الأكبر، أسلم على يد يزيد بن عاصم الليثي، ليث كنانة[5]، ولعل وجود يحي الليثي، في أسرة ميسورة، وعظيمة الجاه، من كثرة المناصب التي تولتها، ثم وجوده في قرطبة، الحاضرة السياسية والعلمية للأندلس، قد مكنه من طلب العلم، داخل الأندلس وخارجها.

وبعد عودته من الرحلة الأولى، التي لقي فيها الإمام مالك، والثانية التي لقي فيها ابن القاسم، أصبحت له في الأندلس قيمة كبيرة، حتى أن ابن الفرضي يذكر أنه لم: " يعط أحد من أهل العلم بالأندلس، منذ دخلت الإسلام، من الحظوة وعظم القدر، وجلالة الذكر، ما أعطيه يحي بن يحي"[6]، ويذكر القاضي عياض نقلا عن الشيرازي أن يحي الليثي، " قد انتهت إليه

---

[1] علي بن عبد الله الجذامي المالقي النباهي، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تح: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1426هـ/2006م، ص15.

[2] النباهي، المصدر السابق، ص16/15

[3] القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج1، ص310

[4] القاضي عياض، المصدر نفسه، ص310-

[5] القاضي عياض، ص310، ابن فرحون، ص281، يذكر صاحب مفاخر البربر، أن جده شملال هو من اعتنق الإسلام على يد يزيد بن عاصم الليثي، عن عبد الحليم الإيلاني، تح: عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2005. ص150.

[6] ابن الفرضي، المصدر السابق، ص432-

الرئاسة بالأندلس في العلم "[1].

سمحت المرتبة العلمية والدينية التي احتلها الليثي، أن تكون له قدم راسخة عند الدولة الأموية، وبما أن التاريخ الإسلامي، أبرز لنا ظاهرة، وجدت عبر مختلف محطات الحضارة الإسلامية، وهي أن تولي القضاء، بما يحمله من شروط قاسية، كان يتميز بتوليه، للعلماء والفقهاء المعروفين، إضافة إلى أن السلطة، هي من كانت تختار هؤلاء العلماء، وفي أحيان كثيرة، كانت تحملهم على قبوله حملا، والأمثلة على ذلك كثيرة.

ومنها رفض يحي بن يحي الليثي، الذي رفض منصب القضاء، زمن عبد الرحمن بن الحكم، وطالب أن يكون مراقبا للقضاة، وأحكامهم وأشار لهم: "...أنه إذا تظلم الناس من قاض أجلستموني، فنظرت عليع، وإن كنت القاضي، فتظلم الناس مني، من تجلسون للنظر علي"[2]، وبالرغم من ذلك فإن عبد الرحمن الأوسط بن الحكم الربضي، رفض ذلك، إلى درجة أنه أجلسه مجلس الحكم، لمدة ثلاث أيام[3]، إلى أن قبل رفضه للقضاء وحمّله مسؤولية، مراقبة القضاة[4]، لتبدأ عملية توطين المذهب المالكي بالأندلس.

وقد بدرت هذه الفكرة، في اعتقادنا من طرف الليثي، الذي من الممكن، كان يحمل نية نشر المذهب المالكي، وأن طموحه هذا كان طاغيا عليه، منذ عودته إلى الأندلس، وبخاصة أنه من سماه الأمام مالك " بعاقل الأندلس"، ولهذا فطلبه لأن يكون مراقبا للقضاة ومحاسبا لهم، سيمنحه فرصة نشر المذهب أكبر، لأنه وبكل بساطة، يستطيع منح منصب القاضي للمالكية فقط، دون سواهم، بدون أن ننسى أن عبد الرحمن نفسه، لم يكن يخرج عما يراه يحي بن يحي من أمر[5]، وكان يلتزم من إعظام يحيي بن يحي، كما ذكر ابن حيان، " مثل ما يلتزم به معه الابن البار"[6]. وللتأكيد أكثر على ما نقول، هو ما ذكرناه سابقا من قول ابن حزم: ".. ومذهب مالك بن أنس، عندنا فإن يحي ين يحي، كان مكينا عند السلطان، مقبول القول في القضاء، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه"[7].

من خلال هذا النص نستنتج، دور يحي بن يحي في تمكين المذهب المالكي، وهذا باستعماله لمكانته من السلطة، التي قد قام بعقد اتفاق مهم معها، وهي استعماله لمكانته العلمية

---

[1] القاضي عياض، المصدر السابق، ص312

[2] الخشني، قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1410هـ/1989 م

[3] التباهي المالقي، المصدر السابق، ص 29

[4] الحميدي، المصدر السابق، ص346/ الضبي، المصدر السابق، ص446.

[5] القاضي عياض، المصدر السابق، ص313.

[6] ابن حيان، السفر الثاني، المصدر السابق، ص298.

[7] الحميدي، ص346، الضبي، ص446

والدينية، عند فقهاء الأندلس[1]، وبالأخص المالكية، من أجل موالاة السلطة، مع اعتماد السلطة للمذهب المالكي، واتخاذه المذهب الرسمي والوحيد في الأندلس، إضافة إلى هذا فإن منصب القضاء بما أنه منصب سياسي وإداريا في الخطورة، فإن استغلاله من طرف الليثي في تمرير مذهبه كان غاية في الذكاء، ولعل ما لخصه ابن حزم في قوله: " لا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه"، دليل على براعة الليثي في بلوغ طموحه.

الحالة السياسية للمغرب ودورها في اعتناق الأندلسيين لمذهب مالك.

تعتبر العلاقة السياسية، بين الدولة الأموية، والدويلات المغربية، بما فيها المغرب الأوسط -أي الجزائر-، أحد أكبر العلاقات، التي أثرت على سير الاتجاه المذهبي بالأندلس، وبما أن المغرب، عرف الكثير من الدول، المتعددة الاتجاهات الفكرية والمذهبية، وإضافة إلى ما تحمله الأحداث التاريخية، بين الدول، من مثل العلاقة بين الأمويين والعباسيين، الذي أنتج عزوف الأندلسيين عن المذهب الحنفي، ناهيك على أن طمع العباسيين، في فتح الأندلس، كان طموح كل خلفاء بني العباس، وبالأخص في فترة الإمارة.

و الأمر نفسه بين بني أمية والأدارسة العلويين، والكل يعلم الحساسية، بين الطرفين، منذ موقعة صفين، وما وقع بين على ومعاوية رضي الله عنهما، أما بالنسبة للأغالبة، فإن العلاقة معهم ستكون مثل العلاقة مع العباسين، لأنهم في بداية الأمر وجدوا كممثلين عنهم[2]، أما بالنسبة للرستميين، حتى وإن كانت العلاقة معهم، أكثر من جيدة، وهذا على مختلف الأصعدة، بما فيها السفارات والزيارات السياسية بين الطرفين[3]، ولعل النزاع الحقيقي والخطير- بعد خطر العباسيين-، الذي أقام له بنو أمية كل حساب، كان مع الفاطميين الشيعة، الذين استحوذوا على بلاد المغرب، انطلاقا من المغرب الأوسط، ولعل الصراع المذهبي الذي كان قائما، بين أهل السنة والجماعة بصفة عامة.

والمالكية بصفة خاصة، ببلاد المغرب، والسياسي بين الأندلس والطموح الفاطمي، قد أنتج هو الآخر، رد فعل علماء المالكية بالأندلس، ضد الشيعة الإسماعيلية[4]، وجعلهم يحتفظون أكثر بمذهبهم، ويحتمون به ضد أية فرقة، فقد أدركوا أن المذهبية والطائفية ببلاد المغرب، قد أثرت على الاستقرار والأمن الجماعي للمجتمع، فما كان عليهم سوى أن يتحدوا في وجه كل فكر يفرق، أو يهز وحدة الأندلس، ومن الممكن أن ما تسميه الكثير من المراجع تعصبا، لم يكن بالنسبة للمالكية كذلك، بل كان مبدأ، وخططا مدروسة، وحيطة وحذر.

---

[1] ابن الفرضي، المصدر السابق، ص432، القاضي عياض، المصدر السابق، ص312

[2] عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص286

[3] عبد العزيز الفيلالي، العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس والمغرب، دار هومة، الجزائر 2007، ص110

[4] التهامي، جهود علماء المغرب، 398/394

فما كان يحدث، في المغرب وحتى المشرق كان الأندلسيون على دراية به، وبالتالي الخوف من الوقوع في ما عاينوه وعرفوه، هو الذي جعلهم يستعملون هذا التعصب ومن الممك لجد بعيد، ومن بين المناهج التي استعملوها، نجد التآليف والكتب الداعية إلى فكر أهل السنة والجماعة، والرافضة لكل فكر خارج المالكية، كرفضهم لما جاء به بقي بن مخلد، أو أفكار بن مسرة القرطبي، وغيره، وإذا كان هذا قد حصل من طرف الفقهاء وحتى العامة من المالكية، الذين يذكر المقدسي في كتابه أحسن التقاسيم: "أن الأندلسيين إذا عثروا على معتزلي أو شيعي فربما قتلوه"[1]، فإن الدولة الأموية، قد قامت هي الأخرى باستعمال الكثير من المناهج، من أجل المحافظة على المذهب المالكي[2] ولعل في طرد الشاعر محمد بن هانىء الأندلسي، الذي جاهر بالتشيع، وهو القائل :

وما نقموا إلا قديم تشيعي فنجى هزيرا شدة المتدارك

خير مثال على ذلك[3] مع محاربة كل الأفكار، التي لا توافق وفكر المالكية.

ومن بين المناهج، التي استعملتها الدولة الأموية، في محاربة الفاطميين الشيعة، فزيادة على محاولة توطيد، العلاقات مع الدول الخارجية، المعادية للفاطميين، فقد كانت تحفز دائما الجاليات الأندلسية، المقيمة بالمغرب، بمقاومة الفكر الشيعي[4]، ثم إن السلطة الأموية، قد حرصت من الاستفادة، من مقاومة أهل المغرب للفاطميين، ليعلن عبد الرحمن الناصر نفسه، خليفة على المسلمين بالأندلس سنة 316هـ/928م، وبعد هذا قام باصطناع رؤساء القبائل المغربية، ولا سيما مغراوة وزناتة، بل حاول حتى استمالة الأدارسة، ومن بينهم بنو سليمان المستقرين بتلمسان.

ولهذا لم تحل سنة 317هـ/929م، حتى كان إقليم الزاب- بسكرة وما جاورها- ثم أعمال منطقة وهران، قد صارت إليه [5]، ثم مدينتي شلف وسبو، في السنة نفسها، وخلافا لأدارسة المغرب الأقصى، فإن أدارسة المغرب الأوسط، أصحاب مدينة أرشقول، وأصحاب مدينه تنس، قد انضموا إلى الأندلس، ناهيك عن الكثير، من القبائل المغربية، التي أجابت الخليفة عبد الرحمن الناصر، وقطعت دعوة الشيعة[6].

---

[1] المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص236.

[2] إبراهيم التهامي، جهود علماء المغرب في الدفاع ن عقيدة أهل السنة والجماعة، دار الرسالة، ط1، الجزائر، 1432هـ /2002م، ص398/397

[3] عبد العزيز الفيلالي، ص153/152.

[4] فيلالي، المرجع نفسه، ص154/153.

[5] نفسه، ص 160.

[6] نفسه، ص170/166.

من هنا نجد، أن الأندلس سلطة ومجتمع، قامت بكل ما يجب القيام به، من استعمال للعديد من المناهج، السياسية والاجتماعية، وحتى العسكرية، ناهيك عن دور العلماء في مقاومة المذاهب، والحركات الخارجة عن المذهب المالكي، بالتآليف، والردود والوعظ، ناهيك عن مساعدتهم للسلطة، والالتفاف حولها، في محاربتها للشيعة الفاطميين.

العوامل الاجتماعية في تمكين مذهب مالك:

طبيعة المجتمع الأندلسي ونشأة المذهب:

يعتبر المجتمع بطبيعته، من حيث تركيبته العرقية، ونمط تفكيره وعيشه، إضافة إلى دينه، وتنوع مذاهبه، عوامل تعمل بإستمار، في تميزه، وفي علاقاته مع الآخرين، ومما يجعله متميزا، هي الحركة الدينية، والمذهب السائد الذي يعتمده، كمرجعية تبني من خلالها، علاقاتها الداخلية والخارجية، ومن واجب القول أن المذهب المالكي، ما ساد في الأندلس، - إضافة إلى العامل السياسي- إلا بتوفر عوامل اجتماعية، ساهمت وبشكل مباشر، في سيطرة المالكية بالأندلس، ومن هنا فالسؤال الذي يطرح هو: ما هي العوامل التي تدخل في طبيعة المجتمع الأندلسي، وساعدت في تقبل المذهب المالكي.

من هذا المنطلق، يذكر ابن خلدون في المقدمة: " ...وأيضا فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي، غضا عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها، كما وقع في غيره من المذاهب"[1] ويضيف قائلا: " وأهل المغرب جميعا، مقلدون لمالك رحمه الله"[2].

من خلال هذه الفقرة لابن خلدون، نستنتج الكثير من المعطيات، التي تسمح لنا باكتشاف العوامل الاجتماعية التي ساعدت، في تثبيت المذهب المالكي بالأندلس، ومنها:

غلبة طابع البداوة، على أهل الأندلس، وبالتالي، فالبعد عن التعقيد الديني والفكري الفلسفي، جعلهم يتبعون طريقة الحجازيين، وأهل المدينة، ناهيك على ما عرف عن الإمام مالك، من عزوفه عن الرأي، واعتماده على نصوص القرآن والحديث، وعلى أصول مذهب أهل الحجاز[3]، لنقول ومن الناحية الاجتماعية، أن عدم تعدد المجتمع المسلم، إلى ملل ونحل

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، تح: حجر عاصي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1991، ص285.

[2] نفسه، المصدر نفسه، ص285

[3] عبد العزيز بن عبد الله الحجيلان، تعريف الطلبة بمصنفات فقهاء المذاهب الأربعة، الدار المتخصصة للنشر والتوزيع، الرياض، العربية السعودية، 1430هـ/2009م، ص28.

فلسفية ودينية، مع البساطة التي عرف بها كذلك البربر، إضافة إلى العرب، قد سمحت بإتباع المذهب المالكي المنضوي تحت أصحاب نزعة أهل الحديث.[1]

تذكر بعض المراجع، أن أهل الأندلس، كان الكثير منهم، ينتمي إلى الحجاز، وبخاصة طالعة موسى بن نصير، إضافة إلى أهل مصر والشام، مع قلة قليلة من العراقيين، وهذه التركيبة الاجتماعية، هي التي سمحت من ذوي الأصول الحجازية، اتباع مذهب الإمام مالك، إمام المدينة المنورة[2].

دور علماء الأندلس في توحيد بلادهم على مذهب مالك

أ-الأعلام والعلماء الذين أدخلوا مذهب مالك إلى الأندلس

لا يمكن بأية طريقة، أن نتحدث حول تغلغل المذهب المالكي بالأندلس بدون أن نتطرق إلى أبرز الأعلام الذين صحبوه معهم، بعد من طلب العلم من المشرق، والأعلام الذين نذكرهم، هم أولئك الذين اعتبروا مراجع بالنسبة للأندلس، والذين كانت كتبهم، تعتبر مراجع، دامت لسنوات عديدة، ومن بين من نذكرهم، ونجدهم حقيقة قد أثروا في المالكية، بصفة عامة ومالكية الأندلس بصفة خاصة، هم كالآتي:

أبو محمد عبد الله بن فروخ الفارسي:

كان لابد من الفقهاء، ذوي الأصول الأندلسية، وبالرغم من رحيلهم، إلى القيروان، أو بلدان المغرب الإسلامي، من الاتصال ببلدهم الأندلس، ومن هؤلاء، نجد عبد الله بن فروخ، الذي كان مولده بالأندلس، سنة 115هـ، انتقل إلى إفريقية فسكن القيروان، ثم رحل إلى المشرق، حيث لقي الكثير من العلماء والمحدثين، وكان منهم، أبو حنيفة، والثوري، والإمام مالك، وبالرغم من لقائه العديد من العلماء، فقد كان اعتماده في الحديث والفقه، على مالك بن أنس، وبصحبته اشتهر، وبه تفقه"[3].

يذكر أبو العرب أنه كان يكاتب مالكا فيجيبه عن مسائله، ويضيف، أن البخاري ومسلم قد خرجا له في صحيحيهما، وتذكر المصادر أنه قد كانت له قيمة عظيمة عند الإمام مالك، والدليل على ذلك، تأثيره في أهل الأندلس والمغرب، إذ أنه كان يجيب أهل المغرب والإمام مالك حاضر[4]، توفي رحمه الله بمصر آخر منصرفه من الحج، سنة 175هـ، ودفن بالمقطم.

---

[1] عبد الواحد ذو النون طه، المرجع السابق، ص112.

[2] عبد الواحد ذو النون طه، المرجع السابق، ص112.

[3] خالد الصمدي، مدرسة فه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1427هـ/ 2006م، ج1، ص121.

[4] نفسه، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون:

كان من أهل قرطبة، سمع من مالك الموطأ، له كتاب سماع عن مالك جد معروف يسمى بـ: سماع زياد، إضافة إلى هذا فقد التقى بالليث بن سعد، وسفيان بن عيينة وغيرهم، وقد كان زياد بن عبد الرحمن، هو من أشار على يحي بن يحي الليثي، بالرحيل إلى مالك، ما دام حيا، وعنه أحذ هذا الأخير الموطأ، وهذا يعني، أن يحي أخذ الموطأ عن زياد قبل رحيله إلى لقاء الأمام مالك[1]، وتضيف المصادر، أنه أول من أدخل إلى الأندلس، موطأ مالك، متفقها بالسماع منه[2]، ثم تلاه يحي بن يحي.

يذكره تلميذه يحي بن يحي الليثي، أنه أول من أدخل الأندلس علم الفقه، ومسائل الحلال والحرام، ووجوه الفقه والأحكام، ويذكر الشيرازي قائلا:" كان أهل المدينة يسمون زيادا فقيه الأندلس"[3]، وقد توفي سنة سنة 199هـ، بخلاف ما يذكره صاحب تاريخ علماء الأندلس، الذي يجعل من سنة وفاته، سنة 204هـ، مع إشارة أن زياد اللخمي قد رفض القضاء[4]، مثله مثل الكثير من علماء عصره.

أبو محمد الغازي بن قيس الأموي القرطبي:

من أهل قرطبة المعدودين، أموي، سمع عن مالك الموطأ[5]، فقد رحل إلى المدينة المنورة، في صدر الأمير عبد الرحمن(ت172هـ)، ويعتبر أول من أدخل موطأ مالك، وقراءة نافع الأندلس، ويحدد ابن القوطية أن ذلك في فترة عبد الرحمن الداخل[6]، وقد قيل أنه شهد الإمام مالك، وهو يؤلف الموطأ، وكان مكرما عنده[7]، وكان يحفظ الموطأ عن ظهر قلب[8]، ويعتبر من الذين عرض عليهم القضاء ولكن رفضوه، وقد كانت وفاته، سنة199هـ[9].

عيسى بن دينار بن واقد الغافقي الطليطلي:

فقيه الأندلس في عصره، أصله من طليطلة، عده ابن فرحون ضمن الطبقة الأولى ممن لم

---

[1] ابن الفرضي، المصدر السابق، ص132.
[2] الحميدي، مصدر سابق، ص191
[3] الحميدي، مصدر سابق، ص191.، ابن الفرضي، نفسه، ص132.
[4] ابن الفرضي، ص،132
[5] ابن فرحون، مصدر سابق، ص107، الحميدي، ص291،
[6] ابن الفرضي، مصدر سابق، ص273، ابن القوطية، مصدر سابق، ص41
[7] ابن القوطية، نفسه، الصفحة نفسها
[8] ابن الفرضي، نفسه، ص272
[9] ابن فرحون، مصدر سابق، ص107

يرو مالكا والتزم مذهبه، فقد سمع عن ابن القاسم، وكان محببا جدا عنده بعد أن صحبه[1]، وقد " كانت الفتيا تدور عليه في الأندلس، ولا يتقدمه أحد "[2]، كان يعد أفقه من يحي على جلالة قدر يحي الليثي وعظمته، وتذكر المصادر الأندلسية، من أن أهل الأندلس كانوا يقولون في علماء بلادهم: " فقيه الأندلس عيسى بن دينار، وعالمها عبد الملك بن حبيب، وعاقلها يحي بن يحي"[3].

بل كانوا يضيفون أن:" به وبيحي الليثي انتشر علم مالك، بالأندلس، مع العلم أن الفتيا قد رجعت إليه، دون سواه مما يدل على مكانته، ولقد تأثر بالإمام مالك، إلى حد أنه كان يريد أن لا يدع الفتيا بالرأي، ويحمل الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب وغيره"[4]، وهذا دليل آخر على تمسك علماء الأندلس، بمنهج الإمام مالك، وهو الاعتماد على الكتاب والسنة، دون الأخذ بالرأي، توفي في سنة 212هـ.

عبد الملك بن حبيب الإلبيري:

كان العالم عبد الملك بن حبيب، ممن رحل إلى المشرق، وممن روى عن صعصعة بن سلام، وعلماء الأندلس الذين تتلمذوا على الإمام مالك، و عند عودته من المشرق، أصبح مع يحي بن يحي الليثي، من علماء الأندلس، وتذكره المصادر الأندلسية انه كان " ذابا عن مذهب مالك "[5]، وأنه كان عالمها، ومن حيث شخصيته العلمية، نجد متصرفا في الكثير من الفنون، من لغة ونحو وتاريخ وطب وغير ذلك، وفيما يتعلق بالفقه والحديث فقد كانت له اليد الطولى في ذلك، ولعل تآليفه وأثرها بالأندلس لتدل على ذلك، والتي منها الواضحة، إضافة إلى كتاب تفسير الموطأ[6]، وهذا حتى وإن ذكرت كتب طبقات وتراجم الأندلس أنه كان ضعيفا في الحديث.

من خلال المصادر الأندلسية، نجد أن الحميدي يذكر بأن "ابن حبيب قد أدرك مالكا في آخر عمره"، ويضيف: "وقد وقع لنا منه حديث رواه عن مالك بن أنس"[7]، وقد كانت وفاته سنة 238هـ، أو 239هـ على اختلاف الروايات[8].

---

[1] ابن فرحون، ص51

[2] ابن الفرضي، نفسه، ص262

[3] ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 263.

[4] الضبي، مصدر سابق،

[5] ابن الفرضي، نفسه، ص222

[6] نفسه، ص221

[7] الحميدي، مصدر سابق، ص250.

[8] ابن فرحون، مصدر سابق، ص 9/ الحميدي، نفسه، ص251

الخاتمة

ختاما وباختصار شديد، نجد أن علماء الأندلس، في فترة التأسيس ثم النشأة، للمذهب المالكي، قد تتلمذوا كلهم عن الأمام مالك، أو أحد تلامذته، كابن القاسم وابن وهب وغيرهم، وهؤلاء لا محالة كانوا ممن تأثر وأثر غلى الساحة المذهبية بالمغرب الأوسط، من خلال الرحلات، ومن خلال تعليم طلبة العلم، فلا ننسى التآليف التي كان لها أهم تأثير في بلاد المغرب، ومنها الواضحة لعبد الملك بن حبيب، وكتاب العتبية نسبة للعتبي، التي استمرت لسنوات طويلة[1]، ثم إن التكتل المذهبي - إن صح التعبير- وسط الغرب الإسلامي ككل، كان له در بارز في لم شمل علماء المالكية وهذا ما كان حاصلا بين علماء الأندلس والجزائر- أي المغرب الأوسط-.

[1] ابن خلدون، مصدر سابق، ص285

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة
▪ مقدمة المحرر- مدير المخبر.	05
▪ خصائص المدرسة الفقهية المالكية في الغرب الإسلامي. ✍د. إبراهيم رحماني	11
▪ قراءة مقاصدية في منهج المدرسة المالكية الجزائرية. ✍ د. عبد الحميد زلافي	31
▪ تقدم الفقه المالكي في الجزائر على بعض النظم القضائية المعاصرة "قاضي التحقيق ووكيل الجمهورية نموذجا". ✍ د. سليمان ولد خسال	41
▪ خصائص وأعلام المدرسة الفقهية المالكية الجزائرية. ✍أ. نبيل زياني	49
▪ دور المدرسة الفقهية التواتية في المحافظة على المذهب المالكي من خلال الدرس الفقهي والتأليف. ✍أ.د. مبروك المصري	63
▪ حاضرة تلمسان ومساهمة فقهائها في خدمة المذهب المالكي. ✍د. قندوز ماحي	79
▪ مدرسة مازونة الفقهية. ✍د. محمد السعيد عقيب	93
▪ دور علماء وادي سوف في نشر المذهب المالكي بالجنوب الشرقي الجزائري. ✍ د. علي غنابزية	105
▪ جهود فقهاء توات في التأليف الفقهي المالكي خلال القرن 12 الهجري. ✍أ. مبارك جعفري	119
▪ التأليف ومناهجه في علم القواعد الفقهية عند أبناء الجزائر. ✍أ.د. ناصر قارة	131
▪ جهود قضاة وعدول المحاكم الشرعية في تمكين المذهب المالكي بمنطقة وادي سوف في الفترة: 1854 .1962م. ✍ أ. الجباري عثماني	143
▪ فقه النوازل في المدرسة المالكية الجزائرية. ✍د. نور الدين حمادي	155
▪ جهود علماء الجزائر في التأليف الفقهي والأصولي "الشيخ محمد باي بلعالم أنموذجا". ✍أ.د. محمد دباغ	177
▪ عناية الإمام عبد الرحمن الثعالبي بخدمة المذهب المالكي من خلال تفسيره الجواهر الحسان. ✍د. عبد الكريم بوغزالة	183
▪ مختصرات الفقه المالكي وجهود علماء الجزائر في خدمتها. ✍أ. عماد جراية	197
▪ خاصية الاختصار والمختصرات الفقهية في المذهب المالكي: نشأتها أسبابها أهدافها. «فقهاء الجزائر نموذجا». ✍أ. أحمد خويلدي	205
▪ الفقه المالكي في الجزائر درسا وتأليفا بين التقوقع والانفتاح. ✍أ.د. محمد خالد اسطنبولي	223

▪ مؤلفات الفقهاء الجزائريين في خدمة المذهب المالكي "المطبوعة والمخطوطة والمفقودة". ✍ فؤاد عطا الله	231
▪ جهود فقهاء الجزائر في أصول الفقه والقواعد الفقهية "الشريف التلمساني نموذجا". ✍ د. منوبة برهاني	269
▪ جهود الونشريسي في تدوين النوازل الفقهية من خلال كتابه المعيار. ✍ د. فاطمة الزهراء وغلانت	297
▪ الأخضري ومنهجه في متن العبادات. ✍ أ. أكرم بلعمري	313
▪ جهود الإمام الداودي في خدمة المذهب المالكي من خلال شرح صحيح البخاري. ✍ أ. خريف زتون	327
▪ منهج الفتوى عند المدرسة المالكية المعاصرة: الشيخ أحمد حماني نموذجا. ✍ د. نور الدين حمادي، وأ. عبد الرحمن هزرشي	347
▪ جهود الشيخ أحمد حماني في الفقه المالكي. ✍ أ. علي خضرّة	357
▪ نماذج من جهود فقهاء الجزائر في تدوين النوازل الفقهية. ✍ أ. التجاني عاد	365
▪ دور فقهاء الجنوب الجزائري في تيسير حفظ مسائل الفقه المالكي من خلال النظم الفقهي. ✍ أ. عبد الله حاج أحمد، وأ. عمر بوعلالة	375
▪ نوازل منطقة توات ودورها في خدمة المذهب المالكي"در اسة تطبيقية على نوازل الغنية البلبالية ونوازل الزجلاوي". ✍ أ. إبراهيم بلبالي	385
▪ انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط (الجزائر). ✍ أ. معاذ عمراني	395
▪ أعلام المذهب المالكي وتآليفهم في القرن الرابع الهجري بالمغرب الإسلامي. ✍ أ. عبد المالك مغشيش	401
▪ المذهب المالكي والحنفي ببلاد المغرب الإسلامي بين التعايش والاختلاف خلال القرنين 2 و3 هـ. ✍ أ. رمضان رابح	421
▪ المدرسة الفقهية المالكية بتلمسان الزيانية ودور فقهائها في كتابة النوازل والوثائق خلال القرن 09 هـ 15م. ✍ أ. نصيرة عزرودي	435
▪ جهود فقهاء المغرب الأوسط (الجزائر) في خدمة المذهب المالكي خلال القرنين 07 و08 هـ/13و14م. ✍ أ. السعيد عقبة	463
▪ نشأة المذهب المالكي بالأندلس وأثر ذلك على بلاد المغرب الأوسط (الجزائر). ✍ أ. حميد زيدور	471
▪ فهرس المحتويات.	487